

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدر من اراد هدايته للاسلام وقفه في الدين من اراد به خيرا وفهمه فيما احكمه من الاحكام احده ان جعلنا من خير امة اخرجت للناس وخلع علينا خلة الاسلام خير لباس وشرع لنا من الدين ما وصى به نوحا وابراهيم وموسى وعيسى واوحاه الى محمد عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام واشكره وشكر النعم واجب على الانام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام واشهد ان سيدنا ونينا محمدا عبده ورسوله وحيه وخليفه المبعوث لبيان الحلال والحرام صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وتابعيهم الكرام (اما بعد) فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الامام العلامة والعمدة القدوة الفهامة هو شرف الدين ابو النجما موسى بن احمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسي النجماوى ثم الصالحى الدمشقى تقمده الله برحمته واباحه بمجوبة جنته بين حقايقه ويوضح معانيه ودقايقه مع ضم قيود يتبين التنبيه عليها وفوائدها يحتاج اليها مع العجز وعدم الاهلية لسلوك تلك المسالك لكن ضرورة كونه لم يشرح اقتضت ذلك والله المسئول بفضله ان ينفع به كما نفع باضاه وان يجمعه خالصا لوجهه الكريم وزلنى لديه في جنات النعيم المقيم

بسم الله الرحمن الرحيم ٥ اى ابتداء بكل اسم للذات الاقدس المسيح بهذا الاسم الانفس الموصوف بكمال الانعام ومادونه او بارادة ذلك اؤلف مستعينا او ملاسا

على وجه التبرك وفي ايتار هذين الوصفين المفيدين للمبالغة في الرحمة اشارة لسبقها
 من حيث ملاصقتها لاسم الذات وغلبتها من حيث تكرارها على اضدادها وعدم
 انقطاعها وقدم الرحمن لانه علم في قول او كالعلم من حيث انه لا يوصف به
 غيره تعالى لان مغناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق
 على غيره وابتدأ بها تاسياً بالكتاب العزيز وعملاً بحديث كل امرئ ذي بال لم
 يبداء فيه بيسم الله فهو ابرأى ناقص البركة وفي رواية بالحمد لله فلذلك جمع
 بينهما فقال (الحمد لله) اى جنس الوصف بالجمل او كل فرد منه مملوك او
 مستحق للمبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال والحمد التاء بالصفات الجملة
 والافعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وفي الاصطلاح فعل يبنى عن
 تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد وغيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً
 واصطلاحاً صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لما خلق لاجله قال تعالى
 وقليل من عبادى الشكور وآثر لفظ الجلالة دون باقى الاسماء كالرحمن
 والخالق اشارة الى انه كما يحمده لصفاته يحمده لذاته ولثلاثتهم اختصاص
 استحقاقه الحمد بذلك الوصف دون غيره (حمداً) مفعول مطلق مبين لنوع
 الحمد لو صفه بقوله (لا ينفد) بالبدال المهملة وفتح الفاء ماضى نفذ بكسر
 ها اى لا يفرغ (افضل ما يبنى) اى يطلب (ان يحمده) اى يثنى عليه
 ويوصف وافضل منصوب على انه بدل من حمداً او صفته او حال منه وما
 موصول اسماً او نكرة موصوفة اى افضل الحمد الذى يبنى او افضل حمد
 يبنى حمده به (وصلى الله) قال الازهرى معنى الصلاة من الله تعالى
 الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء (وسلم)
 من السلام بمعنى التحية والسلامة من القايص والرذائل او الامان والصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم مستحبة تتأكد يوم الجمعة وليلتها وكذا كلما ذكر
 اسمه وقيل بوجوبها اذا قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
 تسليماً وروى من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسماً
 فى ذلك الكتاب واتى بالحمد بالجمله الاسمية الدالة على الثبوت والدوام لثبوت
 ملكية الحمد او استحقاقه له ازلاً وابدأ وبالفعلة الدالة على التجدد اى
 الحدوث لحدوث (هـ) المسؤل وهو الصلاة اى الرحمة من الله (على افضل

(هـ) قوله لحدوث الخ هذا قول الاشاعرة واما مذهبنا فجميع الصفات قديمة ذاتية كانت
 او فعلية على ان الصلاة غير الرحمة على ما اختاره العلامة المتحقق ابن القيم هـ

المصنفين محمد) بلا شك لقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر وخص ببعثه الى الناس كافة وبالشفاعة والانبياء تحت لوانه والمصنفون جمع مصطفى وهو المختار من الصفوة وطأوه منقلبة عن تا ومحمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سمي به لكثرة خصاله الحميدة سمي به قبله سبعة عشر شخصا على ما قاله ابن الهائم عن بعض الحفاظ بخلاف اخذ قانه لم يسم به قبله (وعلى اله) اى اتباعه على دينه نص عليه احمد وعليه أكثر الاحباب ذكره فى شرح التحرير وقدمهم بالامر بالصلاة عليهم و اضافته الى الضمير جائزة عند الأكثر وعمل أكثر المصنفين عليه ومنعه جمع منهم الكسائى وابن النحاس والزبيدى (واحبابه) جمع محب جمع صاحب بمعنى المحبب وهو من اجتمع بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك وعطفهم على الال من عطف الخاص على العام وفى الجمع بين المحب والال مخالفة للمتدعة لانهم يوالون الال دون المحب (ومن تعبد) اى عبد الله تعالى والعبادة ما امر به شرعا من غير اطراد عرفى ولا اقتضاء عقلى (اما بعد) اى بعدما ذكر من حمد الله والصلاة والسلام على رسوله وهذه الكلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى غيره ويستحب الاتيان بها فى الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتى بها فى خطبه ومكاتباته حتى رواه الحافظ عبد القاهر الراوى فى الاربعين التى له عن اربعين صحابيا ذكره ابن قدس فى حواشى المحرر وقيل انها فصل الخطاب المشار اليه فى الآية والصحيح انه الفصل بين الحق والباطل والمعروف بناء بعد على الضم واجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلا تنوين على تقدير المضاف اليه (فهذا) اشارة الى ما تصوره فى الذهن و اقامه مقام المكتوب المقرر الموجود بالعيان (مختصر) اى موجز وهو ما قل لفظه وكثر معناه قال على رضى الله عنه خير الكلام ما قل ودل ولم يطل فيمل (فى الفقه) وهو لغة الفهم واصطلاح معرفة الاحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال بالفعل او بالقوة القريبة (من موقع) اى من الكتاب المسمى بالموقع تأليف (الامام) المقتدى به شيخ المذهب (الموفق ابن محمد) عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسى تلميذه الله برحمته واعاد علينا من بركته (على قول واحد) وكذلك صنعت فى شرحه فلم اعرض للخلاف طلبا للاختصار (وهو) اى ذلك القول الواحد

الذي يذكره ويحذف ما سواه من الاقوال ان كانت هو القول (الراجع)
 اى المتمد (فى مذهب) امام الائمة وناصر السنة ابنى عبد الله (احمد) بن
 محمد بن حنبل الشيبانى نسبة لجده شيبان ابن ذهيل ابن ثعلبة والمذهب فى
 الاصل اى فى اللغة الذهاب او زمانه او مكانه ثم اطلق على ما قاله المجتهد
 بدليل ومات قاتلا به وكذا ما اجرى مجرى قوله من فعل او ايماء او نحوه
 (وربما حذفت منه مسايل) جمع مسئلة من السؤال وهى ما يبرهن عنه فى
 العلم نادرة اى قليلة (الوقوع) لعدم شدة الحاجة اليها (وزدت) على ما
 قال فى المقنع من الفوائد (ما على مثله يعتمد) اى يعول عليه لموافقته الصحيح (اذ
 السهم قد قصرت) تعليل لاختصاره المقنع والسهم جمع همة بفتح الهاء
 وكسرهما يقال هممت بالشيء اذا اردته (والاسباب) جمع سبب وهو ما
 يتوصل به الى المقصود (المشبهة) اى الشاغلة (عن نيل) اى ادراك المراد
 اى المقصود (قد كثرت) لسبق القضاء بانه لا يأتى عليكم زمان الا وما بعده
 شر منه حتى تلقوا ربكم وهذا المختصر (مع صغر حجمه حوى) اى جمع
 ما يبنى (عن التطويل) لاشتغاله على جل المهمات التى يكثر وقوعها ولو
 بفهمومه (ولا حول ولا قوة الا بالله) اى لا تحول من حال الى حال ولا
 قدرة على ذلك الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا بمعونة الله ولا
 قوة على طاعة الله الا بتوفيق الله والمعنى الاول اجمع واشمل (وهو حسنا)
 اى كافيا (ونعم الوكيل) جل جلاله اى المفوض اليه تدبير خلقه والقيام
 بمصالحهم والحفاظ ونعم الوكيل اما معطوف على وهو حسنا والمخصوص محذوف
 او على حسنا والمخصوص هو الضمير المتقدم **كتاب** هو من المصادر
 السبالة اى التى توجد شيئا فشيئا يقال كتب كتابا وكتبا وكتابة ويسمى
 المكتوب به مجازا ومعناه لغة الجمع من تكتب بنوا فلان اذا اجتمعوا ومنه
 قيل لجماعة الخيل كتيبة والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف والمراد
 به هنا المكتوب اى هذا مكتوب جامع لمسائل (الطهارة) مما يوجبها
 ويتطهر به ونحو ذلك بدا بها لانها مفتاح الصلاة التى هى اكد اركان
 الاسلام بعد الشهادتين ومعناها لغة النظافة والتزاهة عن الاقذار مصدر
 طهر يطهر بضم الهاء فيهما واما طهر بفتح الهاء فصدره طهر حكما حكما
 وفى الاصطلاح ما ذكره بقوله (وهى ارتفاع الحدث) اى زوال الوصف
 القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها (وما فى معنى) اى معنا ارتفاع

الحدث كالحاصل بفعل الميت والوضوء الفسل المستحين وما زاد على المرة الاولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القاييم من نوم ليل ونحو ذلك او بالتيميم عن وضوء او غسل (وزوال الحدث) اى النجاسة او حكمها بالاستجمار او بالتيميم في الجملة على ما يأتى في بابها فالطهارة ما ينشأ عن التطهير وربما اطلقت على الفعل كالوضوء والفسل (المياه) باعتبار ما تتنوع اليه في الشرع (ثلاثة) احدها (طهور) اى مطهر قال ثعلب طهور بفتح الطاء الطاهر في ذاته المطهر لغيره انتهى قال تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به (لا يرفع الحدث) غيره والحدث ليس نجاسة بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها والظاهر ضد الحدث والنجس (ولا يزيل النجس الطارى) على محل طاهر فهو النجاسة الحكمية (غيره) اى غير الماء الطهور والتيميم ميج لا رافع وكذا الاستجمار وهو اى الطهور (الباقي على خلقته) اى صفته التى خلق عليها اما حقيقة بان يبقى على ما وجد عليه من برودة او حرارة او ملوحة ونحوها او حكما كالتغير بمكث او طحلب ونحوه مما يأتى ذكره (فان تغير بغير ممازج) اى مخالط (كقطع كافور) وعود قسارى (ودهن) طاهر على اختلاف انواعه قال في الشرح وفي معناه ما تغير بالقطران والزفت والشع لان فيه دهنية يتغير بها الماء او بلخ (ماى) لا معدنى فيسلبه الطهورية (او سخن بنجس كره) مطلقاً ان لم يمتحج اليه سواء ظن وصولها اليه او كان الحائل حصينا او لا ولو بعد ان يبرد لانه لا يسلم غالبا من صعود اجزا لطيفة اليه وكذا ما سخن بمغصوب وماء بر بمقبرة وبقلها وشوكها واستعمال ماء زمزم في ازالة خبث لا وضوء وغسل (وان تغير بمكثه) اى بطول اقامته في مقره وهو الآجن لم يكره لانه عليه الصلاة والسلام توضع بقاء آجن وحكا ابن المنذر اجماع من يحفظ قوله من اهل العلم سوى ابن سيرين (او بما) اى بطاهر (يشق صون الماء عنه من نابت فيه وورق شجر) وسلك وما تلقيه الريح او السيول من تبين ونحوه وطحلب فان وضع قصدا وتغير به الماء عن ممازجة سلبه الطهورية او تغير (بمجاورة ميتة) اى بريح ميتة الى جابه فلا يكره قال في المبدع بغير خلاف نعلمه (او سخن بالنجس او بطاهر) مباح ولم يشتد حره (لم يكره) لان الصحابة دخلوا الحمام ورخصوا فيه ذكره في المبدع ومن كره الحمام فعلة الكراهة خوف مشاهدة العورة او قصد التيميم بدخوله لا كون الماء

مسخناً فان اشتد حره او برده كره لئنه كمال الطهارة (وان استعمل) قليل
 (في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة) او عيد ونحوه (وغسلة ثانية و
 ثالثة) في وضوء او غسل (كره) للخلاف في سلبه الطهورية فان لم تكن
 الطهارة مشروعة كالتبرد لم يكره (وان بلغ) الماء (قلتين) تنية قلة وهي
 اسم لكل ما ارتفع وعلا والمراد هنا الجرة الكبيرة من قلال حجر وهي
 قرية كانت قرب المدينة (وهو الكثير) اصطلاحاً (وهما) اى القلتان
 (خسماية رطل) بكسر الراء وفتحها (عراقي تقريبا) فلا يضر نقص يسير
 كرطل ورطلين واربع مائة وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل مصرى
 ومائة وسبعة وسبع رطل دمشق وتسعة وثمانون وسبعار رطل حلبى وثمانون
 رطلا وسبعان ونصف سبع رطل قدسى (•) وما وافقه فالرطل العراقى
 تسعون مثقالا سبع القدسى وثمان سبعة وسبع الحلبى وربع سبعة وسبع
 الدمشقى ونصف سبعة ونصف المصرى وربعه وسبعة (فخالطه نجاسة) قليلة
 او كثيرة (غير بول ادمى او عذرة المايعة) او الجامدة اذا ذابت (فلم تقبهره)
 فظهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شئ وفى رواية
 لم يحمل الخبث رواه احمد وغيره قال الحاكيم على شرط الشيخين وصححه
 الطحاوى وحديث ان الماء طهور لا ينجسه شئ وحديث الماء لا ينجسه شئ
 الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه يحملان على المقيد السابق وانما خست
 القلتان بقلال حجر لوروده فى بعض الفاظ الحديث ولانها كانت مشهورة
 الصفة معلومة المقدار قال ابن جريج رأيت قلال حجر فرأيت القلة تسع
 قربتين وشيئاً والقربة مائة رطل بالعراقى والاحتياط ان يجعل الشئ نصفاً
 فكانت القلتان خمسماية بالعراقى (او خالطه البول او العذرة) من ادمى
 (ويشق نزحه كإء مصانع طريق مكة فطهور) ما لم يتغير قال فى الشرح
 لا نعلم فيه خلافاً ومهوم كلامه ان ما لا يشق نزحه ينجس ببول الادمى او
 عذرة المايعة او الجامدة اذا ذابت فيه ولو بلغ قلتين وهو قول اكثر المتقدمين
 والمتوسطين قال فى المبدع ينجس على المذهب وان لم يتغير لحديث ابى هريرة
 رفعه لا يبولن احدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل منه متفق عليه
 وروى الحلال باسناده ان علياً رضى الله عنه سئل عن صبى بال فى بئر فامرهم
 بترحها وعنه ان البول والعذرة كسائر النجاسات فلا ينجس بهما ما بلغ قلتين

الا بالتغير قال في التسقيح اختاره أكثر المتأخرين وهو اظهر انتهى لان نجاسة بول الادعى لا تزيد على نجاسة بول الكلب (ولا يرفع حدث رجل) وحقى (طهور يسير) دون القلتين (خلت به) كحلوة نكاح (امرأة) مكلفة ولو كافره (لطهارة كاملة عن حدث) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا الرجل بفضل طهور المرأة وادابوداود وغيره وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال احمد في رواية ابى طالب اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وهو تعبدي وعلم مما تقدم انه يزيل الجنس مطلقاً وانه يرفع حدث المرأة والصبي وانه لا اثر لحلوتها بالتراب ولا بالماء الكثير ولا بالقليل اذا كان عندها من يشاهدها او كانت صغيرة او لم تستعمله في طهارة كاملة ولا لما خلت به لطهارة خبت فان لم يجد الرجل غير ما خلت به لطهارة الحدث استعمله ثم يتيمم النوع (الثاني) من الماء الطاهر غير المطهر وقد اشار اليه بقوله (وان تغير لونه او طعمه او ريحه) اى كثير من صفة من تلك الصفات لا يسير منها بطبخ (طاهر فيه) (او) بطاهر من غير جنس الماء لا يشق صونه عنه (ساقط فيه) كزعفران لا تراب ولو قصدا ولا مالا يازجه مما تقدم (فطاهر) لانه ليس بماء مطلق (ارفع بقليله حدث) مكلف او صغير فطاهر لحديث ابى هريرة لا يغتسلن احدكم في الماء الدائم وهو جنب رواء مسلم وعلم منه ان المستعمل في الوضوء والغسل المستعملين طهور كما تقدم وان المستعمل في رفع الحدث اذا كان كثيرا طهور لكن يكره الغسل في الماء الراكد ولا يضر اغتراف المتوضى لمشقة تكرره بخلاف من عليه حدث اكبر فان نوى وانغمس هو او بعضه في قليل لم يرتفع حدثه وصار الماء مستعملا ويصير الماء مستعملا في الطهارتين بانفصاله لا قبله . ادام مترددا على الاعضاء (او غمس فيه) اى في الماء القليل كل (يد) مسلم مكلف (قائم من نوم ليل ناقض لوضوء) قبل غسلها ثلاثا فطاهر نوى الغسل بذلك الخمس اولا وكذا اذا حصل الماء في كلها ولو باتت مكتوفة او في جراب ونحوه لحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه قبل ان يدخلهما في الاناء ثلاثا فان احدكم لا يدرى اين بات يده رواء مسلم ولا اثر لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار او ليل اذا كان نومه يسيراً لا ينقض الوضوء والمراد باليد هنا الى الكوع ويستعمل هذا الماء ان لم يوجد غيره ثم يتيمم وكذا ما غسل به الذكر والاثنين لخروج مذى دونه لانه في معناه واما ما غسل به المذى فعلى ما يأتى (او كان اخر غسلة

زالت النجاسة بها) وانفصل غير متغير (فظاهر) لأن المنفصل بعض المتصل
 والمتصل طاهر النوع (الثالث) النجس وهو ما اشار اليه بقوله (والنجس
 ما تغير بنجاسة) قليلاً كان او كثيراً وحكى ابن المنذر الاجماع عليه (او
 لاقاها) اى لاقى النجاسة (وهو يسير) دون القلتين فينجس بمجرد الملاقاة
 ولو جارياً لمفهوم حديث اذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شئ (او انفصل عن
 محل نجاسة) متغيراً او (قبل زوالها) فنجس فما انفصل قبل السابعة نجس
 وكذا ما انفصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها او متغيراً (فان اضيف
 الى الماء النجس) قليلاً كان او كثيراً (طهور كثير) بسبب او اجراء
 ساقية اليه ونحو ذلك طهر لان هذا القدر المضاع يدفع النجاسة عن نفسه
 و عما اتصل به (غير تراب ونحوه) فلا يطهر به نجس (او زال تغير)
 الماء (النجس الكثير بنفسه) من غير اضافة ولا ترح (او ترح منه) اى من
 النجس الكثير (فبقى بعده) اى بعد المزوج (كثير غير متغير طهر)
 لزوال علة تنجسه وهى التغير والمزوج الذى زال مع ترحه التغير طهور ان لم
 تكن عين النجاسة به وان كان النجس قليلاً او كثيراً مجتمعاً من متنجس
 يسير فطهره باضافة كثير مع زوال تغيره ان كان ولا يجب غسل جوانب
 بر ترحت للشقة ^{تنبه} محل ما ذكر ان لم تكن النجاسة بول او دمي
 او عذرتة فطهر ما نجس بهما من الماء اضافة ما يشق ترحه اليه او ترح
 يبقى بعده ما يشق ترحه او بزوال تغير ما يشق ترحه بنفسه على قول اكثر
 المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم (وان شك فى نجاسة ماء او غيره)
 من الطاهرات (او) شك فى (طهارته) اى طهارة شئ علمت نجاسته
 قبل الشك بنى على اليقين الذى علمه قبل الشك ولو مع سقوط عظم او
 روث شك فى نجاسته لان الاصل بقاءه على ما كان عليه وان اخبره عدل
 بنجاسته وعين السبب لزم قبول خبره (وان اشتبه طهور) بنجس (حرم
 استعمالهما) ان لم يمكن تطهير النجس بالطهور فان امكن بان كان الطهور
 قلتين فاكثروا وكان عنده اناء يسعهما وجب خلطهما واستعمالهما (ولم
 يتغير) اى لم ينظر ايها يغلب على ظنه انه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد
 الطهور ويعدل الى التيمم ان لم يجد غيرها (ولا يشترط التيمم اراقهما ولا
 خلطهما) لانه غير قادر على استعمال الطهور اشبه ما لو كان الماء فى بر لا يمكنه
 الوصول اليه وكذا لو اشتبه مباح بمحرم فيتيمم ان لم يجد غيرها ويلزم من

علم النجس اعلام من اراد ان يستعمله (وان اشبهه) طهور (بطاهر)
 امكن جعله طهورا به املا (توضا منهما وضوء واحد) ولو مع طهور
 يتيقن (من هذا غرفة ومن هذا غرفة) ويعم بكل واحدة من الغرفتين
 المحل (وصلى صلاة واحدة) قال في المنفى والترح بغير خلاف فعلمه فان
 احتاج احدهما للشرب تحرى وتوضا بالطهور وتيمم ليحصل له اليقين
 (وان اشبهت ثياب طاهرة) بثياب (نجسة يعلم عددها) او (اشبهت
 ثياب مباحة بثياب (محرمة) يعلم عددها (صلى في كل ثوب صلاة بعدد
 النجس) من الثياب والمحرمة منها ينوى بها الفرض احتياطاً كمن نسي
 صلاة من يوم (وزاد) على العدد (صلاة) ليؤدى فرضه بيقين فان لم
 يعلم عدد النجسة او المحرمة لزمه ان يصلى في كل ثوب صلاة حتى يتيقن
 انه صلى في ثوب طاهر ولو كثرت ولا تصح في ثياب مشبهة مع وجود
 طاهر يقينا وكذا حكم امكنة ضيقة ويصلى في واسعة حيث شاء بلا تحريم
 باب الانية يحرم هي الاوعية جمع اناء لما ذكر الماء ذكر ظرفه (كل اناء
 طاهر) كالخشب والجلود والصفير والحديد (ولو) كان غنياً كجوهر وزمرد
 (يباح اتخاذه واستعماله) بلا كراهة غير جلد ادمي وعظمه فيحرم (الانية
 ذهب وفضة ومضرب بهما) او باحدها (غير ما يأتى وكذا) المموه والمطلّى
 والمطعم والمكث باحدهما (فانه يحرم اتخاذهما) لما فيه من السرف والخيلا
 وكسر قلوب الفقراء (واستعمالهما) في اكل وشرب وغيرها ولو على انى
 لعموم الاخبار وعدم التخصص وانما ايج التحلى للنساء لحاجتهن الى التزين
 للزوج وكذا الآلات كلها كالدواة والقلم والمسعط والقنديل والمجمر والمذخنة
 حتى الميل ونحوه (وأصح الطهارة منها) اى من الانية المحرمة وكذا
 الطهارة بها وفيها واليها وكذا انية مغسوبة (الاضة يسيرة) عرفاً لا كبيرة
 (من فضة) لادب (حاجة) وهى ان يتعلق بها غرض غير الزينة فلا
 بأس بها ما روى البخارى عن انس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم
 أنكره فأتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة وعلم منه ان المضرب بذهب حرام مطلقاً
 وكذا المضرب بفضة غير حاجة او بضعة كبيرة عرفاً ولو لحاجة لحديث ابن عمر من
 شرب في اناء ذهب او فضة او اناء فيه من ذلك فأتا بجرجر في بطنه نار
 جهنم رواه الدارقطن (وتكره مباشرتها) اى الضبة المباحة لغبر حاجة
 لان فيها استعمالاً للفضة فان احتاج الى مباشرتها كتدفق الماء او نحو ذلك

لم يكره (وتباح انية الكفار) ان لم تعلم نجاستها (ولو لم تحل ذبايحهم)
 كالحجوس لانه صلى الله عليه وسلم توضع من مزادة مشركة متفق عليه
 (و) تباح ثيابهم (اى ثياب الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل
) ان جهل حالها (ولم تعلم نجاستها لان الاصل الطهارة فلا تزول بالشك
 وكذا ما صبغوه او نسجوه وانية من لابس النجاسة كثيرا كمد من الحر
 وثيابهم وبدن الكافر طاهر وكذا طعامه وماؤه لكن تركه الصلاة في
 ثياب المرضع والحائض والصبي ونحوهم (ولا يظهر) جلد ميتة بدباغ
 روى عن عمر وابنه وعائشة وعمران ابن حصين رضى الله عنهم وكذا
 لا يظهر جلد غير مأكول بذكاة كحمه (ويباح استعماله) اى استعمال الجلد
 (بعد الدبغ) بطاهر منشف للخبث قال في الرعاية ولا بد فيه من زوال
 الرايحة الخبيثة وجمل المصران والكرش وترا دباغ ولا يحصل بتشميس ولا
 تقرب ولا يفقر الى فعل ادعى فلو وقع فى مدبغة فالدبغ جاز استعماله
 (فى يابس) لا مائع ولو وسع قلتن من الماء اذا كان الجلد (من حيوان
 طاهر فى الحياة) مأكولا كان كالشاة او لا كالهرا ما جلود السباع كالذئب
 ونحوه مما خلقته اكبر من الهر ولا يוכל فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل
 الدبغ ولا بعده فلا يهيج بيعه ويباح استعمال منخل من شعر نجس فى يابس
 (ولبنها) اى لبن الميتة (وكل اجزائها) كقعرها وظفرها وعصها
 وحافرها وانفتحها وجلدتها (نجسة) فلا يهيج بيعها (غير شعر ونحوه)
 كصوف ووبر وریش من طاهر فى حياة فلا ينجس بموت فيجوز استعماله
 ولا ينجس باطن بيضة مأكول صلب قشرها بموت الطائر (وما ايين) من
 حيوان (حى فهو كميته) طهارة ونجاسة فما قطع من السمك طاهر وما
 قطع من سمكة الانعام ونحوها مع بقاء حياتها نجس غير مسك وفارته
 والطريدة وتأتى فى الصيد بَابُ الاسْتِجْنَاءِ من نجوت الشجرة اى
 قطعها فكانه قطع الاذى والاستجناء ازالة خارج من سبيل بناء او ازالة
 حكمه بحجر او نحوه ويسمى اثنان استجارا من الجمار وهى الحجارة الصغيرة
 (يستحب عند دخول الخلا) ونحوه وهو بالمد الموضع المعد لقضاء الحاجة
 (قول بسم الله) لحديث على ستر ما بين الجن وعورات بنى ادم اذا
 دخل الكنيف ان يقول بسم الله رواه ابن ماجه والترمذى وقال ليس
 اسناده بالقوى (اعوذ بالله من الخبيث) باسكان الباء قال القاضى عياض

هو أكثر روايات الشيوخ وفسره بالشر (والجبايت) الشياطين فكانه
استعاذ من الشر واهله وقال الخطابي وهو بضم الباء وهو جمع خيث
والجبايت جمع خيثة فكانه استعاذ من ذكرانهم واناثم واقصر المصنف
على ذلك تبعاً للمحرر والفروع وغيرها لحديث انس ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء قال اللهم انى اعوذ بك من الحث والحباث
متفق عليه وزاد فى الاقتاع والتمتئ تبعاً للمتنع وغيره الرجس النجس
الشیطان الرجيم لحديث ابى امامة لا يعجز احدكم اذا دخل مرفقه ان يقول
اللهم انى اعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرجيم (و) ويستحب ان
يقول (عند الخروج منه) اى من الحلاء ونحوه (غفرانك) اى استالك
غفرانك من الغفر وهو الستر لحديث انس كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك رواه الترمذى وحسنه وسن
له ايضاً ان يقول (الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني) لما رواه ابن
ماجه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء
قال الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني (و) يستحب له (تقديم رجله
اليسرى دخولا) اى عند دخول الحلاء ونحوه من مواضع الاذى (و)
يستحب له تقديم (يمنى) رجله (خروجاً عكس مسجد) ومنزل (و) لبس
(نعل) وخف فاليسرى تقدم للاذى واليمنى لما سواه وروى الطبراني فى
المعجم الصغير عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا انتعل احدكم فليبدأ باليمنى واذا خلع فليبدأ باليسرى وعلى قياسه
القميص ونحوه (و) يستحب له (اعتماده على رجله اليسرى حال جلوسه)
لقضاء الحاجة لما روى الطبراني فى المعجم والبيهقى عن سراقه ابن مالك
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نتكى على اليسرى وان نصب
اليمنى (و) يستحب له (بمده) ان كان (فى قضاء) لا يراه احد لفعله
صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود من حديث جابر (و) يستحب (استناره)
لحديث ابى هريرة قال من اتى الغائط فليستر رواه ابو داود (وارتياده)
لبوله (مكاناً رخوا) بتثنية الراء لنا هشاً لحديث اذا بال احدكم فليرتد لبوله
رواه احمد وغيره وفى التبصرة ويقصد مكاناً علواً ولعله لينحدر عنه البول
فان لم يجد مكاناً رخوا الصق ذكره ليامن بذلك من رشاش البول (و)
يستحب (مسحه) اى ان يمسح (بيده اليسرى اذا فرغ من بوله من اسفل

ذكره) اى من حلقة دبره فيضع اصبعه الوسطى تحت الذكر والابهام فوفه
 وعمر ٣٣ (الى راسه) اى راس الذكر (ثلاثا) ليثلا يبقى من البول فيه شئ
 (و) يستحب (نثره) بالثناة (ثلاثا) اى نثر ذكره ثلاثا ليستخرج بقية البول
 منه لحديث اذا بال احدكم فليثر ذكره ثلاثا رواه احمد وغيره (و) يستحب
 (تحوله من موضعه ليستحبى في غيره ان خاف تلونا) باستنائه في مكانه ليثلا
 يتنجس ويبدا ذكر وبكر بقل ليثلا تتلوث يده اذا بدا بالدبر وتخبر نيب
 (ويكره دخوله) اى دخول الحلاء ونحوه (بشئ فيه ذكر الله تعالى) غير
 مصحف فيحرم (الاحلجة) لا دراهم ونحوها وحرز للشقة ويجعل فص
 خاتم احتاج للدخول به ببساطن كف يمنى (و) يكره تكامل (رفع ثوبه
 قبل دنوه) اى قربه (من الارض) بلا حاجة فيرفع شيئا فشيئا ولعله يجب
 ان كان ثم من ينظره قاله في المبدع (و) يكره كلامه فيه ولو برد سلام
 وان عطس حمد بقله ويجب عليه تحذير ضرير وغافل عن هلكة وجزم
 صاحب النظم بتحريم القراءة في الحش وسطحه وهو متوجه على حاجته
 (و) يكره (بوله في شق) بفتح الشين (ونحوه) كسرب ما يتخذة الوحش
 والذئب بيتا في الارض ويكره ايضا بوله في اناء بلا حاجة ومستحم غير
 مقبر او ملبط (ومس فرجه) او فرج زوجته ونحوها (يمينه و)
 يكره (استنجاؤه واستجماره بها) اى يمينه لحديث ابى قتاده لا يمسن احدكم
 ذكره يمينه وهو يبول ولا يمسح من الحلاء يمينه متفق عليه (و) استقبال
 (النيرين) اى الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى (ويحرم استقبال
 القبلة واستدبارها) حال قضاء الحاجة (في غير بنان) لحبر ابى ايوب
 صرفوا اذا اتيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن
 شرقوا او غربوا متفق عليه ويكفى انحرافه عن جهة القبلة وحاول ولو
 كوخرة رحل ولا يعتبر القرب من الحائل ويكره استقبالها حال الاستنجا
 (و) يحرم (لثه فوق حاجته) لما فيه من كشف العودة بلا حاجة وهو مضر
 عند الاطباء (و) يحرم (بوله) وتغوطه (في طريق مسلك وظل نافع)
 ومثله مئس بزمان الشتاء ومتحدث الناس (وتحت شجرة عليها ثرة) لانه
 يقذرها وكذا في موارد الماء وتغوطه بماء مطلقا (ويستجمر بحجر او نحوه
 ثم يستنجى بالماء) لفعله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وغيره من حديث
 عائشة وصححه الترمذى فان عكس كره (ويجزيه الاستجمار) حتى مع وجود

الماء لكن الماء افضل (ان لم يجد) اى يتجاوز (الخارج موضع العادة)
مثل ان ينتشر الخارج على شئ من الصفحة او يمتد الى الحشفة امتداداً
غير معتاد فلا يجوز فيه الا الماء كقبلى الحثى المشكل ومخرج غير فرج
وتجس مخرج بغير خارج ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب
ولا داخل حشفة اقل غير مفتوق (ويشترط للاستجمار باحجار ونحوها)
كحشب وخرق (ان يكون) ما يستجمر به (طاهراً) مباحاً (منقياً غير
عظم وروث) ولو طاهرين (وطعام) ولو لهيمة (ومحترماً) ككتب علم
(ومتصل بحيوان) كذب الهنيئة وصوفها المتصل بها وبجرم الاستجمار
بهذه الاشياء وبجلد سمك او حيوان مذكى مطلقاً او حشيش رطب
(ويشترط) للاكفا بالاستجمار (ثلاث مسحات منقية فاكثر) ان لم يحصل
بثلاث ولا يجوز اقل منها ويعتبر ان تم كل مسحة المحل (ولو) كانت
الثلاث (بحجر ذى شعب) اجزات ان انفتت وكيف ما حصل الاثناء فى
الاستجمار اجزا وهو ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء وبالماء عود خشونة المحل
كما كان مع السبع غسالات ويكنى ظن الانقا (ويسن قطعه) اى قطع ما زاد
على الثلاث (على وتر) فان اتى برابعة زاد خامسة وهكذا (ويجب
الاستنجاء) بقاء او حجر ونحوه (لكل خارج) من سبيل اذا اراد الصلاة
ونحوها (الا الريح) والطاهر وغير الملوث (ولا يصح قبله) اى قبل
الاستنجاء بقاء او حجر ونحوه (وضوء ولا يتيمم) لحديث المقداد المتفق عليه
يفصل ذكره ثم يتوضا ولو كانت النجاسة على غير السيلين او عليهما غير
خارجة منهما صح الوضوء والتيمم قبل زوالها **باب السواك** وسنن
الوضوء **باب** وما الحق بذلك من الادتهان والاكتحال والاحتقان والاستحداد
ونحوها السواك والمسواك اسم للعود الذى يستاك به ويطلق السواك على
الفعل اى ذلك الفم بالعود لازالة نحو تغير كالتسوك (التسوك بعود لين)
سواء كان رطباً او يابساً من اراك او زيتون او عرجون او غيرها
(منق) للشم (غير مضر) احترازاً عن الرمان والآس وكل ما له رائحة
طيبة (لا يتفتت) ولا يخرج ويكره بعود يخرج او يضر او يتفتت و (لا)
يصيب السنة من استاك بغير عود (باسبعه وخرقة) ونحوها لان الشرع لم
يرد به ولا يحصل به الانقا كالعود (مسنون كل وقت) خبر قوله التسوك
اى يسن كل وقت لحديث السواك مظهرة للفم مرضاة للرب رواه الشافعى

واحد وغيرهما (لغير صائم بعد الزوال) فيكره فرضا كان الصوم او نفلا
وقبل الزوال يستحب له بياض مندى ويباح برطب لحديث اذ صتمت فاستاكوا
بالغداة ولا تستاكوا بالعشي اخرجه البيهقي عن علي رضي الله عنه (متأكد
خبر ثان للتسوك) عند صلاة) فرضاً كانت او نفلاً (و) عند (انقباء)
من نوم ليل او نهار (و) عند (تغير) رائحة (فم) بما كول او غيره
وعند وضوء وقراءة زاد الزركشي والمصنف في الاقصاع ودخول مسجد
ومنزل واطالة سكوت وخلو المعدة من الطعام واصفرار الاسنان
(ويستاك عرضاً) استحباباً بالنسبة الى الاسنان بيده اليسرى على اسنانه ولثته
ولسانه ويفسل السواك ولا بأس ان يستاك به اثنان فأكثر قال في الرعاية
ويقول اذا استاك اللهم طهر قلبي ومحض ذنوبي قال بعض الشافعية وينوي به
الايان بالسنة (مبتدئاً بجانب منه الايمن) فتسن البداية بالايمن في سواك
وطهور وشأنه كله غير ما يستقذر (ويدهن) استحباباً (غبا) يوماً بعد يوم
اي يوماً بدهن ويوما لا يدهن لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الترجل
الاغبا رواه الترمذي والنسائي وصححه والترحيل تسريح الشعر ودهنه لحديث
اربع من سنن المرسلين الحنا والتعطر والسواك والكاح (ويكتمل) في كل
عين (وترا) ثلاثاً بالاثمد المطيب كل ليلة قبل ان ينام لفعله عليه السلام
رواه احمد وغيره عن ابن عباس ويسن نظري في مراة وتطيب ويفطن الى
نعم الله تعالى ويقول اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي وحرمت وجهي على
النار لحديث ابي هريرة (وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر) اي ان يقول
بسم الله لا يقوم غيرها مقامها لحديث ابي هريرة مرفوعاً لا صلاة لمن لا وضوء
له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه احمد وغيره وتسقط مع السهو
وكذا غسل وتيمم (ويجب الحتان) عند البلوغ (ما لم يخف على نفسه)
ذكراً كان او حنثاً او اثني قاله ذكر باخذ جلد الحشفة والاثنى باخذ جلد
فوق محل الايلاج تشبه عرف الديك ويستحب ان لا تؤخذ كلها والحنثى
باخذها وفعله زمن صغر افضل وكره في سابع يوم من الولادة اليه (ويكره
القرع) وهو حلق بعض الراس وترك بعض وكذا حلق القفا لغير حجابة
ونحوها ويسن ابقاء شعر الراس قال احمد هو سنة لو تقوى عليه اتخذه
ولكن له كلفة ومؤنة ويسرحه ويفرقه ويكون الى اذنه وينتهي الى منكبيه
كشعره عليه السلام ولا بأس بزيادة وجهه زواية ويعنى لحته ويحرم حلقها

ذكره الشيخ تقي الدين ولا يكره اخذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه ويحذف شاربه وهو اولى من قصه ويقلم اظفاره مخالفا ويتنف ابطه ويحلق حاشته وله ازالته بما شاء والتوير فعله احدى العورة وغيرها ويدفن ما يزيله من شعره وظفره ونحوه ويفعله كل اسبوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه فوق اربعين يوما واما الشارب ففي كل جمعة (ومن سنن الوضوء) وهي جمع سنة وهي في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وتطلق ايضا على اقواله وافعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم وتسمى غسل الاعضاء على الوجه المخصوص وضوء لتظيفه المتوضى وتحسينه (السواك) وتقدم انه يتأكد فيه ومحل عند المضمضة (وغسل الكفين ثلاثا) في اول الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثا بنية وتسمية (من نوم ليل ناقض لوضوء) لما تقدم في اقسام الماء ويسقط غسلهما والتسمية سهوا وغسلهما لمعنى فيهما فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الاناء لم يصح وضوءه وفسد الماء (و) من سنن الوضوء (البداة) قبل غسله لوجهه (بمضمضة) ثم (استنشاق) ثلاثا ثلاثا بينه واستنثاره بيساره (و) من سننه المبالغة (فيهما) اى في المضمضة والاستنشاق (لغير صائم) فتركه والمبالغة في مضمضة ادارة الماء بجميعه وفي الاستنشاق جذبه بنفسه الى اقصى الانف وفي بقية الاعضاء ذلك ما ينبوا عنه الماء للصائم وغيره (و) من سننه (تحليل اللحية الكشيفة) بالناء المثلثة وهي التي تستر البشرة ويأخذ كفا من ماء يضعه من تحتها باصابعه مشبكة او من جانبيها ويعركها وكذا عنقه وباقي شعور الوجه (و) من سننه تحليل (الاصابع) اى اصابع اليدين والرجلين قال في الشرح وهو في الرجلين اكد ويخلل اصابع رجليه بخصريده اليسرى من باطن رجله اليمنى من خصرها الى ابهامها وفي اليسرى بالعكس واصابع يديه احدهما بالاخري فان كانت او بعضها ملتصقة سقط (و) من سننه (التيامن) بلا خلاف (واخذ ماء جديد للاذنين) بعد مسح رأسه ومجاورة محل فرض (و) من سننه (الغسلة الثانية والثالثة) وتكره الزيادة عليها ولا يعمل في عدد الغسلات بالاقل ويجوز الاقتصار على الغسلة الواحدة والثنتان افضل منها والثلاثة افضل منهما ولو غسل بعض اعضاء الوضوء أكثر من بعض لم

(٥) قوله لم يصح الخ الظاهر ان هذا مبنى على القول بان حصول الماء في بعض البد كحصوله في كلها والصحيح خلافه فالوضوء صحيح حيث لم يحصل الماء في جميع البداه

يكره ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء ﴿ باب فروض الوضوء ﴾
وصفته ﴿ الفرض لغة يقال لمعان اصلها الحز والقطع وشرعا ما تيب فاعله
وعوقب تاركة والوضوء استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة على صفة
مخصوصة. وكان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجة ذكره في المبدع
(فروضه ستة) احدها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم
(والقم والاعناق منه) اى من الوجه لدخولهما في حده فلا تسقط المضمضة
ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل لا عمدا ولا سهوا (و) الثانى (غسل
اليدين) مع المرفقين لقوله تعالى وايديكم الى المرافق (و) الثالث (مسح
الراس) كله (ومنه الاذنان) لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وقوله صلى الله
عليه وسلم الاذنان من الراس رواه ابن ماجة (و) الرابع (غسل الرجلين)
مع الكعبين لقوله تعالى وارجلكم الى الكعبين (و) الخامس (الترتيب)
على ما ذكر الله تعالى لان الله تعالى ادخل الممسوح بين المغسولات ولا
نعلم لهذا فائدة غير الترتيب والاية سقت لبيان الواجب والنبي صلى الله عليه
وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فلو بدأ بشئ
من الاعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له وان توشأ منكسأ اربع مرات
صح وضوءه ان قرب الزمن ولو غسلها جميعا دفعة واحدة لم يحسب له غير
الوجه وان انغمس ناويا في ماء وخرج مرتبا اجزاء والا فلا (و) السادس
(الموالاة) لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى وفي ظهره قدمه لمعة
قدر الدرهم لم يصبها الماء فامر ان يعيد الوضوء رواه احمد وغيره (وهى)
اى الموالاة (ان لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذى قبله) بزمن
معتدل او قدره من غيره ولا يضر ان جف لاشتغال بسنة كتخليل واسباغ
او ازالة وسوسة او وسخ ويضر لاشتغال بتحصيل ماء او اسراف او نجاسة
او وسخ لغير طهارة وسبب وجوب الوضوء الحدث ويحل جميع البدن كجباة
(والنية) لغة القصد ومحلها القلب فلا يضر سبق لسانه بغير قصده ويخلصها
لله تعالى (شرط) هو لغة العلامة واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (لطهارة الحدث كلها) لحديث
انما الاعمال بالنيات فلا يصح وضوء وغسل وتيمم ولو مستحبات الا بها
(فينوى رفع الحدث او) بقصد (الطهارة لما لا يباح الا بها) اى بالطهارة
كالصلاة والطواف ومس المحفف لان ذلك يستلزم رفع الحدث فان نوى

طهارة او وضوء او اطلق او غسل اعضاءه ليزيل عنها النجاسة او ليعلم غيره
او للتبرد لم يجزه وان نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقا وينوى من
حدثه دائم استحابة الصلاة ويرتفع حدثه ولا يحتاج الى تعيين النية للفرض
فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع حدثه في الاقبس قاله في المبدع ويستحب
نطقه بالنية سرا (تمة) يشترط لوضوء وغسل ايضا اسلام وعقل وتمييز
وطهورية ماء واباحته وازالة ما يمنع وصوله وانقطاع موجب ولوضوء
فراغ استنجاء او استجمار ودخول وقت على من حدثه دائم لفرضه (فان
نوى ما تسن له الطهارة كقراءة قران وذكر واذان ونوم وغضب
ارتفع حدثه (او) نوى (تجديدا مسنونا) بان صلى بالوضوء الذي قبله
(ناسيا حدثه ارتفع) حدثه لانه نوى طهارة شرعية (وان نوى) من
عليه جنابة (غسلا مسنونا) كغسل الجمعة قال في الوجيز ناسيا (اجزاء عن
واجب) كما مر في نوى التجديد (وكذا عكسه) اى ان نوى واجبا اجزاء
عن المسنون وان نواها حصلا والافضل ان يغتسل للواجب ثم للمسنون
كاملا (وان اجتمعت احداث) متنوعة ولو متفرقة (توجب وضوءا او غسلا
فنوى بطهارته احدها) لا على ان لا يرتفع غيره (ارتفع سائرهما) اى
باقيا لان الاحداث تتداخل فاذا ارتفع البعض ارتفع الكل (ويجب الاتيان
بها) اى بالنية (عند اول واجبات الطهارة وهو التسمية) فلو فعل شيئا
من الواجبات قبل النية لم يعتد به ويجوز تقديمها بزمان يسير كالصلاة ولا
يبطلها عمل يسير (وتسن) النية (عند اول مسنوناتهما) اى مسنونات
الطهارة كغسل اليدين فى اول الوضوء (ان وجد قبل واجب) اى قبل
التسمية (و) يسن (استحباب ذكرها) اى تذكر النية (فى جميعها) اى
جميع الطهارة لتكون افعاله مقرونة بالنية (ويجب استحباب حكمها) اى
حكم النية بان لا ينوى قطعها حتى يتم الطهارة فان عزبت عن خاطره لم
يؤثر وان شك فى النية فى اثناء طهارته استأنفها الا ان يكون وهما
كالوسواس فلا يلتفت اليه ولا يضر ابطالها بعد فراغه ولا شك بعده
(وصفة الوضوء) الكامل اى كيفيته (ان ينوى ثم يسبى) وتقدم (ويغسل
كفيه ثلاثا) تنظيفا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفى اوله
اى الوضوء (ثم يتضمض ويستنشق) ثلاثا ثلاثا بينه ومن غرفة افضل
ويستنثر بيساره (ويغسل وجهه) ثلاثا وحده (من منابت شعر الراس)

المعتاد غالبا (الى ما انحدر من الحين والدقن طويلا) مع ما استرسل من
 الحين (ومن الاذن الى الاذن) غرضنا لان ذلك تحصل به المواجهة
 والاذنان ليسا من الوجه بل الياس الذي بين العذار والاذن منه (و)
 يفسل (ما فيه) اى في الوجه (من شعر خفيف) يصف البشرة كعذار
 وعارض واهداب عين وشارب وعنفقة لانها من الوجه لا صدغ
 وتحذيف وهو الشعر بعد انتهاء العذار والزرعة ولا التزعان وهما ما انحسر
 عنه الشعر من الراس متصاعدا من جابهيه فهى من الراس ولا يفسل
 داخل عينيه ولو من نجاسة ولو امن الضرر (و) يفسل الشعر (الظاهر
 من الكشيف مع ما استرسل منه) ويخلل باطنه وتقدم (ثم) يفسل (يديه
 مع المرفقين) واطفاره ثلاثا ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه ويفسل
 ما نبت بمحل الفرض من اصبع او يد زائدة (ثم يمسح كل راسه) بالماء
 (مع الاذنين مرة واحدة) فير يديه من مقدم راسه الى قفاه ثم يردّها
 الى الموضع الذى بدا منه ثم يدخل سبابتيه فى صماخى اذنيه ويمسح باهما
 ظاهرهما ويجزى كيف مسح (ثم يفسل رجليه) ثلاثا (مع الكمين) اى
 العظمين الناتئين فى اسفل الساق من جابى القدم (ويفسل الاقطع بقية
 المفروض) لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم متفق عليه (فان
 قطع من المفصل) اى من مفصل المرفق (غسل راس العضد منه) وكذا
 الاقطع من مفصل كعب يفسل طرف الساق (ثم يرفع بصره الى السماء)
 بعد فراغه (ويقول ما ورد) ومنه اشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله (وتباح معونته) اى معونة
 المتوضى وسن كونه عن يساره كانه ضيق الراس والا فمن يمينه (و) يباح
 (له تنشيف اعضائه) من ماء الوضوء ومن وضاه غيره ونواه هو مسح ان
 لم يكن المتوضى مكرها بغير حق وكذا الفصل والتيميم **باب مسح الحنئين**
 وغيرها من الحواويل وهو رخصة وافضل من غسل ويرفع الحدث ولا يسن
 ان يلبس ليمسح (يجوز يوما وليلة) لمقيم ومسافر لا يباح له القصر
 (ولمسافر) سفرا يسج القصر (ثلاثة) ايام (بلباها) لحديث على يرفه
 للمسافر ثلاثة ايام بلباها وللمقيم يوم وليلة رواه مسلم ويخلع عند انقضاء
 المدة فان خاف او تضرر رفيقه بانتظاره تيميم فان مسح وصلى اعاد (و) ابتدا
 المدة (من حدث بعد لبس على طاهر) العين فلا يمسح على نجس ولو فى

ضرورة وتيمم معها لمستور (مباح) فلا يجوز المسح على منضوب ولا على
 حرير لرجل لان لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (ساتر للفروض)
 ولو بشده او شرجه كالزربول الذي له ساق وعرى يدخل بعضها في
 بعض فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره او سعة او صفائه
 او خرق فيه وان صغر حتى موضع الخرز فان انضم ولم يبد منه شيء
 جاز المسح عليه (يثبت بنفسه) فان لم يثبت الا بشده لم يجز المسح عليه
 وان ثبت بتسليين مسح الى خلعهما مادامت مدته ولا يجوز المسح على
 ما يسقط (من خف) بيان لطاهر اى يجوز المسح على خف يمكن متابعة
 الشيء فيه عرفا قال الامام احمد ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون
 حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجوب صفيق) وهو
 ما يلبس في الرجل على هيئة الحنف من غير الجلد لانه صلى الله عليه وسلم
 مسح على الجوربين والعلين رواه احمد وغيره وصححه الترمذي (ونحوها)
 اى نحو الحنف والجورب كالجرموق ويسمى الموق وهو خف قصير فيصح المسح
 عليه لقلته عليه السلام رواه احمد وغيره (و) يصح المسح ايضا (على
 عمامة) مباحة (لرجل) لا للمرأة لانه صلى الله عليه وسلم مسح على
 الحنفين والعمامة قال الترمذي حسن صحيح هذا اذا كانت (محنكة) وهى
 التى يدار منها تحت الحنك كور بفتح الكاف فاكث (او ذات ذوائب) بضم
 المعجمة وبعدها همزة مفتوحة وهى طرف العمامة المرخى فلا يصح المسح
 على العمامة الصماء ويشترط ايضا ان تكون ساترة لما لم تجز العادة بكشفه
 كققدم الراس والاذنين وجوانب الراس فيبقى عنه لمشقة التحرز منه بخلاف
 الحنف ويستحب مسحه معها (و) على (خمر نساء مدارة تحت حلوقهن)
 لمشقة نزعهما كالعمامة بخلاف وقاية الراس وانما يمسح جميع ما تقدم (فى حدث
 اصفر) لافى حدث اكبر بل يفصل ما تحتها (و) يمسح على (جيرة)
 مشدودة على كسر او جرح ونحوهما (لم تتجاوز قدر الحاجة) وهو
 موضع الجرح والكسر وما قرب منه بحيث يحتاج اليه فى شدها فان تعدى
 شدها محل الحاجة نزعهما فان خشي تلفا او ضررا تيمم لزايد ودوا على
 البدن تضرر بقلعه كجيرة فى المسح عليه (ولو فى) حدث (اكبر) لحديث
 صاحب الشجة انما كان يكفيه ان يتيمم ويعضد او يعصب على جرحه خرقة
 ويمسح عليها ويفصل سائر جسده رواه ابو داود والمسح عليها عزيمة (الى

خلها) اى يمسح على الحيرة الى حلقها او برا ما تحته وليس موقتا
 كالسح على الخفين ونحوهما لان مسحها للضرورة فيقتدر بقدرها (اذا
 لبس ذلك) اى ما تقدم من الخفين ونحوهما والعمامة والحمار والحيرة
 (بعد كال الطهارة) بالماء ولو مسح فيها على حائل او تيمم لجرح فلو غسل
 رجلا ثم ادخلها الخف خلع ثم لبس بعد غسل الاخرى ولو نوى جنب
 رفع حديثه وغسل رجله وادخلها الخف ثم تم طهارته او مسح زاسه
 ثم لبس العمامة ثم غسل رجله او تيمم ولبس الخف او غيره لم يمسح ولو
 حيرة فان خاف نزعا تيمم ويمسح من به سلس بول او نحوه اذا لبس بعد
 الطهارة لانها كاملة فى حقه فان زال عذره لزمه الخلع واستيناف الطهارة
 كالتييم حين يجد الماء (ومن مسح فى سفر ثم اقام) اتم مسح مقيم ان بقى
 منه شئ والا خلع (او عكس) اى مسح مقيما ثم سافر لم يزد على
 مسح مقيم تغليا لجانب الحضرة (اوشك فى ابتدائه) اى ابتداء المسح هل كان
 حضرا او سفرا (فمسح مقيم) اى فيمسح تيمم يوم وليلة فقط لانه المتيقن
 (وان احدث) فى الحضرة (ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافرا) لانه
 ابتداء المسح مسافرا (ولا يمسح فلانس) جمع قلنسوة وهى المبطات كدنيات
 القضاة والنوميات قال فى مجمع البحرين على هيئة ما اتخذها الصوفية الآن
 (ولا) يمسح (لفاقة) وهى الحرقة تشد على الرجل تحته نعل او لا ولو
 مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها (ولا) يمسح (ما يسقط من القدم او) خفا
 (يرى منه بعضه) اى بعض القدم او شئ من محل الفرض لان ما ظهر
 فرضه النعل ولا يجمع المسح (فان لبس خفا على خف قبل الحدث)
 ولو مع خرق احد الخفين (فالحكم للخف فوقانى) لانه ساتر فاشبه المنفرد
 وكذا لو لبسه على لفاقة وان كانا مخرقين لم يجز المسح ولو ستر وان ادخل
 يده من تحت فوقانى ومسح الذى تحته جاز وان احدث ثم لبس فوقانى
 قبل مسح التحتانى او بعده لم يمسح فوقانى بل ما تحته ولو نزع فوقانى
 بعد مسحه لزم نزع ماتحته (ويمسح) وجوبا (اكثر العمامة) ويختص ذلك
 بدوايرها (ويمسح) اكثر (ظاهرا قدم الخف) والجرموق والجورب
 وسن ان يمسح باصابع يده (من اصابعه) اى اصابع رجله (الى ساقه)
 يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ورجله اليسرى بيده اليسرى ويفرج اصابعه
 اذا مسح وكيف مسح اجزاء ويكره غسله وتكرار مسحه (دون اسفله)

اى اسفل الحنف (وعقبه) فلا يسن مسحهما ولا يحزى لو اقتصر عليه
 (ويمسح) وجوبا (على جميع الخيرة) لما تقدم من حديث صاحب الشجرة
 (ومتى) امر بعض محل الفرض (ممن مسح) بعد الحدث (بخرق الحنف
 او خروج بعض القدم الى ساق الحنف او ظهر بعض راس وحنش او
 زالت خيرة استأنف الطهارة فان تطهر ولبس الحنف ولم يحدث لم تبطل
 طهارته بخلمه ولو كان توشاً تجديداً و مسح (اوغت مدته) اى مدة المسح
 (استأنف الطهارة) ولو فى الصلاة لان المسح اقيم مقام الغسل فاذا زال
 او انقضت مدته بطلت الطهارة فى الممسوح فتبطل فى جميعها لكونها
 لا تتبع **باب نواقض الوضوء** اى مفسداته وهى ثمانية احدها
 الخارج من سبيل (اشار اليه بقوله) ينقض (الوضوء) ماخرج من
 سبيل (اى مخرج بول او غائط ولو نادرا او طاهرا كولد بلا دم او
 مقطرا فى احليه او محتشى وابتل لا الدائم كالسلس والاستحاضة فلا ينقض
 للضرورة (والثانى خارج من بقية البدن) سوا السبيل (ان كان بولا او
 غائطا) قليلا كان او كثيرا (او) كان (كثيرا نجسا غيرهما) اى غير
 البول والغائط كقئ ولو بحاله لما روى الترمذى انه صلى الله عليه وسلم
 قاء قتواً والكثير ماخض فى نفس كل احد بحسبه واذا استند المخرج
 وانفتح غيره لم يثبت له احكام المعتاد (والثالث زوال العقل) او تعطلته
 قال ابو الخطاب وغيره ولو تبلم ولم يخرج شئ الخاقا بالغالب (الا يسير
 نوم من قاعد وقائم) غير محتجى او متكى او مستند وعلم من كلامه ان
 الجنون والاعماء والسكر ينقض الوضوء كثيرها ويسيرها ذكره فى المبدع
 اجماعا وينقض ايضا النوم من مضطجع وراكع وساجد مطلقا كمتحجى
 ومتكى ومستند والكثير من قائم وقاعد لحديث العين وكاء السه فن
 نام فليتوضأ رواه احمد وغيره والسه حلقة الدبر (والرابع مس ذكر آدمي)
 تعمده او لا (متصل) ولو اشل او قلفة او من ميت لا الاتيين ولا
 بان او محله (او) مس (قبل) امرأة وهو فرجها التى بين اسكيتها
 لقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك والشافعى
 وغيرهما وصححه احمد والترمذى وفى لفظ من مس فرجه فليتوضأ صححه احمد
 ولا ينقض مس شفرها وهما حافتا فرجها وينقض المس بيد بلا حائل ولو
 كانت زائدة سواء كان (بظهر كفه او بطنه) او حرفه من روس الاصابع

الى الكوع لعموم حديث من افطن بيده الى ذكره لينس دونه ستر فقد
 وجب عليه الوضوء رواه احمد لكن لا ينقض مسه بالظفر (و) ينقض
 (لمسها) اى لمس الذكر والقبل معا (من ختى مشكل) لشهوة او لا
 اذ احدهما اصل قطعاً (و) ينقض ايضا (لمس ذكر ذكره) اى ذكر الحتى
 المشكل لشهوة لانه ان كان ذكراً فقد مس ذكره وان كان امرأة فقد لمسها
 لشهوة فان لم يمس شهوة او مس قبله لم ينقض (او اتى قبله) اى وينقض
 ليس الاثنى قبل الحتى المشكل (لشهوة فيهما) اى فى هذه والى قبلها لانه ان
 كان اثنى فقد مست فرجها وان كان ذكراً فقد لمست شهوة فان كان اللس لغيرها
 او مست ذكره لم ينقض وضوؤها (والخامس مسه) اى الذكر (امرأة بشهوة)
 لانها التى تدعوا الى الحدث والباء للمصاحبة والمرأة شاملة للاجنبية وذات
 الحرم والميتة والكيرة والصغيرة المميزة التى يوطأ مثلها وسواء كان المس باليد
 او غيرها ولو بزايد لزايد او اشل (او تمس بها) اى ينقض مسها للرجل
 بشهوة كعكسه السابق (و) ينقض (مس حلقه دبر) لانه فرج سواء كان منه
 او من غيره (لا مس شعر وظفر) ومن منه او منها ولا المس بها
 (و) لا مس رجل (لامرد) ولو بشهوة (ولا) المس (مع حائل)
 لانه لم يمس البشرة (ولا) ينقض وضوء (ملوس بدنه ولو وجد منه
 شهوة) ذكراً كان او اثنى وكذا لا ينقض وضوء ملوس فرجه (وينقض
 غسل ميث) مسلماً كان او كافراً ذكراً كان او اثنى صغيراً او كبيراً روى
 عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء والغاسل
 من يقبله ويباشره ولو مرة لا من يصب عليه الماء ولا من ييممه وهذا هو
 السادس (و) السابع (اكل اللحم خاصة من الجزور) اى الابل فلا
 ينقض بقية اجزائها كالكبك وشرب لبنها ومرق لحمها وسواء كان نياً او
 مطبوخاً قال احمد فيه حديثان صحيحان حديث البر او جابر ابن سمره
 (و) الثامن المشار اليه بقوله (كلما اوجب غسل) كاسلام وانتقال منى
 ونحوها (اوجب الوضوء الا الموت) فيوجب الغسل دون الوضوء ولا نقض
 بغير ما مر كالقذف والكذب والغيبة ونحوها والتقهقهة ولو فى الصلاة واكل
 ماست النار غير لحم الابل ولا يسن الوضوء منها (ومن تيقن الطهارة
 وشك) اى تردد (فى الحدث او بالعكس) بان تيقن الحدث وشك فى
 الطهارة (بنى على اليقين) سواء كان فى الصلاة او خارجها تساوى عنده

الامر ان او غلب على ظنه احدهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا متفق عليه (فان تيقنهما) اى تيقن الطهارة والحدث (وجهل السابق) منهما (فهو بضد حاله قبلهما) ان علمهما فان كان قبلهما متطهرا فهو الان محدث وان كان محدثا فهو الان متطهر لانه قد تيقن زوال تلك الحالة الى ضدها وشك في بقاء ضدها وهو الاصل وان لم يعلم حالة قبلهما تطهر واذا سمع اثنان صوتا او شم ريحا من احدهما لا يمينه فلا وضوء عليهما ولا يأتى احدهما بصاحبه ولا يضافه في الصلاة وحده وان كان احدهما اماما اعادا صلاتهما (ويحرم على المحدث مس المصحف) او بعضه حتى جلده وحواشيه بيد او غيرها بلا حائل لا حمله بعلاقته او في كبس او كم من غير مس ولا تصفحه بكم او عود ولا صغير لوحا فيه قران من الخالي من الكتابة ولا مس تفسير ونحوه ويحرم ايضا مس مصحف بضو متنجس وسفر به لدار حرب وتوسده وتوسد كتب علم فيها قران ما لم يخف سرقة ويحرم ايضا كتب القران بحيث يهان وكره مد رجل اليه واستدباره وتخطيه وتحليله بذهب او فضة وتحرم تحلية كتب العلم (و) يحرم على المحدث ايضا (الصلاة) ولو فلا حتى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر ولا يكفر من صلا محدثا (و) يحرم على المحدث ايضا (الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام رواه الشافعى فى مسنده باب الفصل بضم الفين الاغتسال اى استعمال الماء فى جميع بدنه على وجه مخصوص وبالفتح الماء او الفعل والكسر ما يفصل به الرأس من خطمى وغيره (وموجه) ستة اشياء احدها (خروج المني) من مخرجه (دفقا بلذة لا) ان خرج (بدونهما من غير نائم) ونحوه فلو خرج من يقظان لغير ذلك كبرد ونحوه من غير شهوة لم يجب به غسل لحديث على يرفعه اذا فضخت الماء فاغتسل وان لم تكن فاضحا فلا تغتسل رواه احمد والفضخ هو خروجه بالغلبة قاله ابراهيم الحزرى فعلى هذا يكون نجسا وليس بمنى قاله فى الرعاية وان خرج المني من غير مخرجه كما لو انكسر صلبه فخرج منه لم يجب الفصل وحكمه كالنجاسة المعتادة وان افاق نائم او نحوه يمكن بلوغه فوجد بللا فان تحقق انه منى اغتسل فقط ولو لم يذكر احتلاما وان لم يتحققه منى فان سبق نومه ملاعبة او نظر او فكر او نحوه او كان به ابردة لم يجب الفصل والا اغتسل وطهر ما اصابه احتياطا (وان

انتقل المني ولم يخرج اغتسل له) لأن الماء قد باعد محله فصدق عليه اسم
الجنب ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه (فان خرج) (٥) المني
(بعده) اى بعد غسله لانتقاله (لم يعد) لانه مني واحد فلا يوجب غسلين
(و) الثاني (تغيب حشفة اصلية) او قدرها ان فقدت وان لم ينزل (في
فرج اصلي قبلا كان او دبراً) وان لم يجد حرارة فان اوج الحشى المشكل
حشفته في فرج اصلي ولم ينزل او اوج غير الحشى ذكره في قبل الحشى
فلا غسل على واحد منهما ان لم ينزل ولا يغسل اذا مس الحتان الحتان
من غير ايلاج ولا بايلاج بعض الحشفة (و) لو كان الفرج (من بهيمة او
ميت) او نائم او مجنون او صغير يجامع مثله وكذا لو استدخلت ذكر نائم
او صغير ونحوه (و) الثالث (اسلام كافر) اصلياً كان او مرتداً ولو بميزا
او لم يوجد في كفره ما يوجب له لان قيس ابن عاصم اسلم فامرته النبي صلى
الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواء احمد والترمذي وحسنه ويستحب
له القاء شعره قال احمد ويفسل ثيابه (و) الرابع (موت) غير شهيد
معركة ومقتول ظلماً ويأتى (و) الخامس (حيض و) السادس (نفاس)
ولا خلاف في وجوب الغسل بهما قاله في المفتي فيجب بالخروج والاقطاع
شرط (لا ولادة عارية عن دم) فلا غسل بها والولد طاهر : ومن لزمه
الغسل (لثي) مما تقدم (حرم عليه : الصلاة والطواف ومس المصحف
(وقرأة القرآن) اى قراءة اية فصاعداً وله قول ما وافق قرأنا ان لم
يقصده كالبسمة والحمدلة ونحوهما كذلك وله تسجيح والتفكير فيه وتحريك
شفته به ما لم يبين الحروف وقرأة بعض اية ما لم تطل ولا يمنع من قرأته
متجسس القم ويمنع الكافر من قرأته ولو رجع اسلامه (ويعبر المسجد) اى
يدخله لقوله تعالى ولا جنباً الا عابري سبيل اى طريق (الحاجة) وغيرها
على الصحيح كما مشى عليه في الاقناع وكونه طريقاً قصيراً حاجة وكره احمد
اتخاذها طريقاً ومضى العيد مسجد لا مصلى الجنايز (ولا) يجوز ان (يلبث
فيه) اى في المسجد من عليه غسل (بغير وضوء) فان توضأ جاز له اللبث
ويمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتمدى ويباح به وضوء وغسل
ان لم يؤذ بهما وان كان الماء في المسجد جاز دخوله بلا تيمم وان اراد اللبث
فيه للاغتسال تيمم وان تعذر الماء واحتاج اللبث جاز بلا تيمم (ومن غسل

(٥) قوله فان خرج بعده الخ اى بلا شهوة فان خرج بشهوة لزمه الغسل اه

ميتا (مسلما او كافرا سن له الغسل لامر اى هريرة رضى الله عنه بذلك
 رواه احمد وغيره) (او افاق من جنون او اغماء بلا حلم) اى انزال (سن
 له الغسل) لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء متفق عليه
 والجنون فى معناه بل اولا وتأتى بقية الاعمال المستحبة فى ابواب ما تسحب
 له ويتمم للكل ولما يسن له الوضوء لعذر (و) صفة (الغسل الكامل)
 اى المشتمل على الواجبات والسنن (ان ينوى) رفع الحدث او استباحة
 الصلاة او نحوها (ثم يمسح) وهى هنا كوضوء نجس مع الذكر وتسقط مع
 السهو (ويفسل يديه ثلاثا) كما فى الوضوء وهو هنا اكد لرفع الحدث عنهما
 بذلك (و) يفسل (ما لوته) من اذى (ويتوضا) كاملا (ويحني) الماء
 (على راسه ثلاثا يرويه) اى يروى فى كل مرة اصول شعره فلا يجزى
 المسح (ويمسح بده غسلا) لحدث عائشة رضى الله عنها كان رسول صلى
 الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسلى يديه ثلاثا وتوضا وضوء للصلاة
 ثم يخلل شعره بيديه حتى اذا ظن انه قد روى بشرته افاض الماء عليه
 ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (ثلاثا) حتى ما يظهر
 من فرج المرأة عند قعود لحاجة وباطن شعر وتنفضه لحيض (ويدلكه)
 اى يدلك بده بيديه ليتيقن وصول الى مقاييسه وجميع بده ويتفقد اصول
 شعره وغضاريف اذنيه وتحت حلقه وابطنه وعمق سرته وبين اليدين وطى
 ركبتيه (ويتيامن) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن فى ظهوره
 (ويفسل قدميه) ثانيا (مكانا اخر) ويكنى الظن فى الاسباغ قال بعضهم
 ويمحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) الغسل (المجزئ) اى الكافى (ان
 ينوى) كما تقدم (ويسمى) فيقول بسم الله (ويمسح بده بالغسل مرة) اى
 يفسل ظاهر جميع بده وما فى حكمه من غير ضرر كالقلم والاقف والبشرة
 التى تحت الشعور ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترسله وما تحت
 حشفة اقلف ان امكن شمرها ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث ويستحب
 سدر فى غسل كافر اسلم وحائض واخذها مسكا فجعله فى قطة او نحوها
 وتجعلها فى فرجها فان لم تجد فطييا فان لم تجد فطينا (ويتوضا بمد)
 استحبابا والمد رطل وثلاث عراقى ورطل واوقيتان وسبعا اوقية مصرى
 وثلاث اواق وثلاثة اسباع اوقية دمشقية واوقيتان واربعة اسباع اوقية
 قدسية (ويفتسل بصاع) وهو اربعة امداد وان زاد جاز لكن يكره

الانسراف ولو على نهر جار ومحرم ان يغسل عن يمينه بين الناس وكره خاليا
 في الماء (فان اسبغ باقل) مما ذكر في الوضوء او الغسل اجزاء والاسباغ
 تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحاً (او نوى بغسله
 الحدين) او الحدث واطلق او الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل
 (اجزاء) عن الحدين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة (ويسن لجنب) ولو
 اتى وحائض ونفسا اقطع دمه (غسل فرجه) لازالة ما عليه من الاذى
 (والوضوء لاكل) وشرب لقول عائشة رضي الله عنها رخص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب ان يتوضأ وضوءه
 للصلاة رواه احمد باسناد صحيح (ونوم) لقول عائشة كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه
 للصلاة متفق عليه ويكره تركه لنوم فقط (و) يسن ايضا غسل فرجه
 ووضوءه (لماودة وطى) لحديث اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يماود
 فليتوضأ بينهما وضوءاً رواه مسلم وغيره وزاد الحاكم فانه انشط للعود والغسل
 افضل وكره الامام بناء الحمام وبيعه واجارته وقال من بنا حماما للنساء
 ليس بعدل وللرجل دخوله بسترته مع امن الوقوع في محرم ومحرم على
 المرأة بلا عذر (باب التيمم) في اللغة اتقصده وشرعاً مسح الوجه
 واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة لم يجدها
 الله طهوراً لغيرها توسعة عليها واحساناً اليها فقال تعالى قتيبوا
 صعيدا طيبا الاية (وهو) اى التيمم (بذل طهارة الماء) لكل
 ما يفعل بها عند العجز عنه شرعاً كصلاة وطواف ومسح مصحف وقرآنة
 قرآن ووطى حائض ويشترط له شرطان احدهما دخول الوقت وقد ذكره
 بقوله (اذا دخل وقت فريضة) او مندورة بوقت معين او عيد او وجد
 كسوف او اجتمع الناس لاستسقاء او غسل الميت او يم لعذر او ذكر فائنة
 واراد فعلها (او ابيحت نافلة) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط
 الثانى تعذر الماء وهو ما اشار اليه بقوله (وعدم الماء) حضراً كان او
 سافراً قصيراً كان او طويلاً مباحاً كان او غيره فمن خرج حُرث او احتطاب
 ونحوها ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء الا بتفويت حاجته
 فنه التيمم ولا اعادة عليه (او زاد) الماء على ثلثه (اى عن مثله في مكانه
 بان لم يبدل الا بزيادة) كثيراً) عادة (او بشئ يعجزه) او يحتاجه له او

لن نفقته عليه (او خاف باستعماله) اى استعمال الماء ضرراً (او) خاف
(بطلبه ضرر بدنه او) ضرر (رفيقه او) ضرر (حرمة) اى لذته
او امراه من اقاربه (او) ضرر (ماله بعطش او مرض او هلاك ونحوه)
كخوفه باستعماله تاخر البرء او بقاء اثر شين في جسده (شرع التيمم) اى
وجب لما يجب الوضوء او الغسل له وسن لما يسن له ذلك وهو جواب اذا
من قوله اذا دخل وقت فريضة ويلزم شراء ماء وجعل ودلو ثمن مثل
لو زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستعارة الجبل والدلو وقبول الماء قرضاً
وهبة وقبول ثمنه قرضاً اذا كان له وقاه ويجب بذله لمطشان ولو نجساً
(و من وجد ماء يكتفى بعض طهره) من حدث اكبر او اصغر (تيمم بعد
استعماله) ولا يتيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة وهو محدث غسل النجاسة
وتيمم للحديث بعد غسلها وكذلك لو كانت النجاسة في ثوبه (ومن جرح)
وتضرر بفعل الجرح ومسحه بالماء (تيمم له) ولما يتضرر بفعله مما قرب
منه (وغسل الباقي) فان لم يتضرر بمسحه وجب واجزأ واذا كان جرحه
ببعض اعضاء وضوءه لزمه اذا تواء مراعات الترتيب فتيمم له عند غسله
لو كان صحيحاً ومراعات الموالاة فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بخلاف غسل
الجنابة فلا ترتيب فيه ولا موالاة (ويجب) على من عدم الماء اذا دخل
وقت الصلاة (طلب الماء في رحله) بان يفتش في رحله ما يمكن ان يكون
فيه (و) في (قربه) بان ينظر وراءه وامامه وعن يمينه وعن شماله فان
راى ما يشك معه في الماء قصده فاستبرأ ويطلبه من رفيقه فان تيمم قبل
طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه (و) ويلزمه ايضاً طلبه (بدلالة) ثقة اذا
كان قريباً عرفاً ولم يخف فوت وقت ولو المختار او رفقة او على نفسه او
ماله ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض الا اذا وصل مسافر الى
ماء وقد ضاق الوقت او علم ان الثوبة لا تصل اليه الا بعده او عله قريباً
وخاف فوت الوقت ان قصده ومن باع الماء او وهبه بعد دخول الوقت
ولم يترك ماء يتطهر به حرم ولم يصح العقد ثم ان تيمم وصلى لم يعد ان عجز
عن رده (فان) كان قادراً على الماء لكن (نسي قدرته عليه) او جهله
بموضع يمكنه استعماله (وتيمم) وصلى (اعاد) لان النسيان لا يخرج عن
كونه واجداً واما من ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه او ضل عن
موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا اعادة عليه لانه حال تيممه لم يكن

واجداً للماء (وان نوى بتيمة احدائنا) متنوعة توجب وضوء او غسلاً
 اجزاء عن الجميع وكذا لو نوى احدها او نوى تيممه الحدين ولا يكفي
 احدهما عن الآخر (او) نوى بتيمة (نجاسة على بدنه تضره ازالها او عدم
 ما يزيلها) به (او خاف برداً) ولو حضرا مع عدم ما يسخن به الماء بعد
 تخفيفها ما امكن وجوباً اجزاء التيم لها للعموم جعلت لى الارض مسجداً
 وطهوراً (او حبس في مصر) فلم يصل للماء او حبس عنه الماء (تيمم)
 اجزاء (او عدم الماء والتراب) كمن حبس بمحل لا ماء به ولا تراب وكذا
 من به قروح سيالة لا يستطيع معها لمس البشرة بماء ولا تراب (صلى) الفرض
 فقط على حسب حاله (ولم يعد) لانه اتى بما امر به فخرج من عهده
 ولا يزيد على ما يجزى في الصلاة فلا يقرأ زائداً على الفاتحة ولا يسج غير
 مرة ولا يزيد في طمانينة ركوع او سجود وجلس بين السجدين ولا على
 ما يجزى في التشهدين وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها ولا يؤم متطهراً
 باحدهما (ويجب التيمم بتراب) فلا يجوز التيمم برمل وجص ونحيت
 التجارة ونحوها (طهور) فلا يجوز بتراب تيمم به لزوال طهوريته باستعماله
 وان تيمم جماعة من مكان واحد جاز كما لو توضوا من حوض يفترقون منه
 ويستر ايضا ان يكون مباحاً فلا يصح بتراب مغموص وان يكون غير محترق
 فلا يصح بما دق من خرف ونحوه وان يكون (له غبار) لم يغيره طاهر غيره لقوله
 تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فلو تيمم على لبد او ثوب او بساط او
 حصير او حائط او صخرة او حيوان او برذعة او شجر او خشب او عدل
 شعير او نحوه مما عليه غبار صح وان اختلط التراب بذي غبار غيره كالثورة
 فكما خالطه طاهر (وفروضة) اى فروض التيمم (مسح وجهه) سوى
 ما تحت شعر ولو خفيفاً وداخل فم واقف ويكره (و) مسح (يديه الى
 كوعه) لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار انما كان يكفك ان تقول بيدك هكذا
 ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
 كففيه ووجهه متفق عليه (وكذا الترتيب) بين مسح الوجه واليدين
 (والموااة) بينهما بان لا يؤخر مسح اليدين بحيث يحجب الوجه لو كان
 مقسولاً فهما فرضان في التيمم عن (حدث اصغر) لا عن حدث اكبر
 او نجاسة ببدن لان التيمم مبنى على طهارة الماء وتشرط النية لما تيمم له
 كصلاة او طواف او غيرها (من حدث او غيره) كنجاسة على بدنه فينوى

استباحة الصلاة من الحنابة او الحدث ان كانا او احدهما او عن غسل بعض بدن الجريح او نحوه لانها طهارة ضرورة فلم ترفع الحدث فلا بد من التعيين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فان نوى احدهما) اى الحدث الاصغر او الاكبر او الجاسة بالبدن (لم يجزئه عن الآخر) لانها اسباب مختلفة ولحديث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى جميعها جاز للخبير وكل واحد يدخل فى العموم فيكون متويا (وان نوى) بتيممه (فلا) لا يصلى به فرضا لانه ليس بتوى وخالف طهارة الماء لانها ترفع الحدث (او) نوى استباحة الصلاة (واطاق) فلم يعين فرضا ولا نفلا (لم يصلى به فرضا) ولو على الكفاية ولا نذرا لانه لم ينو وكذا الطواف (وان نواه) اى نوى استباحة فرض (صلى كل وقته فروضا ونوافل) فمن نوى شيئا استباحه ومثله ودونه فاعلاه فرض عين فنذر ففرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نفل فمس معصية فقرة وان قلبت تسجد (ويبطل التيمم) مطلقا (بخروج الوقت) او دخوله ولو كان التيمم لغير صلاة ما لم يكن فى صلاة جمعة او نوى الجمع فى وقت ثانية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الاولى لان الوقتين صارا كالوقت الواحد فى حقه (و) يبطل التيمم ايضا عن حدث اصغر (بمبطلات الوضوء) وعن حدث اكبر بموجباته لان البدل له حكم المبدل وان كان لحيض او نفاس لم يبطل بحدث غيرهما (و) يبطل التيمم ايضا (بوجود الماء) المقدور على استعماله بلا ضرر ان كان تيمم لخدمه والا فبزوال مسج من مرض ونحوه (ولو فى الصلاة) فيتطهر ويستأنفها (لا) ان وجد ذلك (بعدها) فلا تجب اعادتها وكذا الطواف ويفسل ميت ولو صلى عليه وتعاد (والتيمم اخر الوقت) المختار (لراحي الماء) او العالم وجوده ولمن استوى عنده الامران (اولى) لقول على رضى الله عنه فى الجنب يتلوم اى يتأتى ما بينه وبين اخر الوقت فان وجد الماء والا تيمم (وصقته) اى كيفية التيمم (ان ينوى) كما تقدم (ثم يسمى) فيقول بسم الله وهى هنا كوضوء (ويضرب التراب بيديه مفرجتي الاصابع) ليصل التراب الى ما بينهما بعد نزع نحو خاتم ضربة واحدة ولو كان التراب ناعما فلو وضع يديه عليه وعلق بهما اجزاء (ويمسح وجهه بباطنهما) اى بباطن اصابعه (و) يمسح (كفيه براحتيه) استحبابا فلو مسح وجهه بيمينه ويمنه يساره او كعكس صح واستيعاب الوجه والكفين واجب سوى ما يشق

وصول التراب اليه (ويخلل اصابه) يصل التراب اليه ما بينهما ولو تيم
 بخرقة او غيرها جاز ولو نوى وصعد اى نصب للرجح حتى (عمت) محل
 الفرض بالتراب او امره عليه ومسحه به صح لا ان سفته بلا تصيد فمسحه به
 باب ازالة النجاسة (الحكمة اى تطهير مواردها) يجرى في غسل
 النجاسات كلها (ولو من كلب او من خنزير) اذا كانت على الارض (وما
 اتصل بها من الحيطان والاحواض والصخور) غسلة واحدة تذهب بهين
 النجاسة (ويذهب لونها وريحها فان لم يذهب لم تطهر ما لم يجرى وكذا اذا
 غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لازالتها وانما اكتفى بالمرّة دفعا
 للوجع والمشقة لقوله صلى الله عليه وسلم اريقوا على بوله سجلا من ماء او
 ذنوبا من ماء متفق عليه فان كانت النجاسة ذات اجزاء متفرقة كالرم والدم الجامد
 الجاف والروث واحتلقت باجزاء الارض لم تطهر بالفصل بل بازالة اجزاء المكان
 بحيث يتقن زوال اجزاء النجاسة (و يجرى في نجاسة) على غيرها (اى
 غير ارض (سبع) غسلات (احداها) اى احدى الغسلات والاولى اولى
 (بتراب) ظهور (فى نجاسة كلب وخنزير) وما تولد منهما او من احدهما
 لحديث اذا ولغ الكلب فى اناه احدثكم فليغسله سبعا اولاهن بالتراب رواه
 مسلم عن ابى هريرة مرفوعا ويعتبر ما يوصل التراب الى المحل ويستوعبه به
 الا فيما يضر فيكفى سماء (ويجزى عن التراب اشنان ونحوه) كالصابون
 والغالة ويحرم استعمال مطعوم فى ازالته (و يجرى) فى نجاسة غيرها (اى
 غير الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما (سبع) غسلات
 بماء ظهور ولو غير مباح ان انقت والا فحتى تنقى مع حت وقرص لحاجة
 وعصر مع امكان كل مرة خارج الماء فان لم يمكن عصره فبدقه وقلبه او
 تثقيب كل غسلة حتى يذهب أكثر ما فيه من الماء ولا يضر بقاء لون او ريح
 او ما عجزا (بلا تراب) لقول ابن عمر امرنا بفصل الانجاس سبعا فينصرف
 الى امره صلى الله عليه وسلم قاله فى المبدع وغيره وما تجس بغسلة يفصل
 عدد ما بقى بعدها مع تراب فى نحو نجاسة كلب ان لم يكن استعمال (ولا
 يظهر متجس) ولو ارضا (شمس ولا ريح ولا ذلك) ولو اسفل خف
 او حذا او ذيل امرأة ولا صقيل بمسح (ولا) يظهر متجس (باستحالة)
 فرماد النجاسة ودخانها وغبارها وبخارها ودود جرح وصراصر كنف
 وكنب وقع فى ملاحظة صار ملحا ونحو ذلك نجس (غير الحرّة) اذا اقبلت

بنفسها خلا او ينقل لا لقصد تخليل ودنبا مثلها لان نجاستها لشدها
 المسكرة وقد زالت كالماء الكثير اذا زال تغيره بنفسه والطفة اذا صارت
 حيوانا طاهرا (فان خالت) او نقلت لقصد التخليل لم تطهر والحل المباح ان
 يعصب على الغيب او العصير خل قبل غليانه حتى لا يفتل ويمنع غير الحلال
 من امساك الحمة لتخلل (او تجس دهن مائع) او عجين او باطن حب
 او اناه تمرب النجاسة او سكن سقيتها (لم تطهر) لانه لا يتحقق وصول
 الماء الى جميع اجزائه وان كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة القيت وما
 حولها والباقي طاهر فان احتلط ولم ينضبط حرم (وان خفي موضع
 نجاسة) في بدن او ثوب او بقعة ضيقة واراد الصلاة (غسل) وجوبا
 (حتى يحزم بزواله) اى زوال النجس لانه متيقن فلا يزول الا بيقين
 الطهارة فان لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وان علمها في احد كفيه ولا
 يعرفه غسلهما ويصلى في فضاء واسع حيث شاء بلا تحريم (ويظهر بول)
 وفي (غلام لم يأكل الطعام) لشهوة (بنضحه) اى غمره بالماء ولا يحتاج
 لمرس وعصر فان اكل الطعام غسل كفايته وكبول الاتى والحثي فيغسل
 كسائر النجاسات قال الشافعى لم يبين لى فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم
 ان الغلام اصله من الماء والتراب والحارية اصلها من اللحم والدم وقد افاده
 ابن ماجه في سننه وهو غريب قاله في المبدع ولعابهما طاهر (ويعنى في غير
 مائع وفي غير مطعوم عن يسير دم نجس) ولو حيضا او نفاسا او استحاضة
 وعن يسير فحج وصدبد (من حيوان طاهر) لا نجس ولا ان كان من سيل
 قبل او دبر واليسير ما لا يفحش في نفس كل احد بحسبه و يضم متفرق
 بثوب لا أكثر ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبلق والقمل ودم الشهيد
 عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حرمة طاهر (و) يعنى (عن
 اثر استجمار) بحمله بعد الاتقا واستيفاء العدد (ولا ينجس الادمى بالموت)
 لحديث المؤمن لا ينجس متفق عليه (وما لا نفس) اى دم (له سائلة) كالبلق
 والعقرب وهو (متولد من طاهر) لا ينجس بالموت بري كان او بحريا فلا ينجس
 الماء اليسير بموتهما فيه (وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه) طاهر لانه صلى
 الله عليه وسلم امر العرنيين ان يلحقوا بابل الصدقة فيشربوا من ابوالها
 والبانها والنجس لا يباح شربه ولو ايج للضرورة لامرهم بغسل اثره اذا
 ارادوا الصلاة (ومنى الادمى) طاهر لقول عائشة كنت افرك المنى من

ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصب قط من غير غسل قبل هذا
 يستحب فرك يابسه وغسل رطبه (ووطئه فرج المرأة وهو مبيدك الذكر
 طاهرة كالعرق والريق والخطاط واليلم ولو ازرق وما سال من المم وقت
 النوم) وسور المرأة وما دونها في الحلقة طاهر) غير مكروه غير دجاجة
 مخلاة والسور بضم السين ميموز بقية طعام الحيوان وشرايه والهر القط
 وان اكل هو او طفل ونحوها نجاسة ثم شرب ولو قبل ان يغيب من مابع
 لم يؤثر لعموم البلوى لا عن نجاسة بيدها او رجلها ولو وقع ما ينضم
 دبره في مابع ثم خرج حيا لم يؤثر (وسباع البهايم وسباع الطير التي هي
 اكبر من الهر خفقة) والحمار الاهلي والبغل منه) اى من الحمار الاهلي
 لا الوحشى (نجسة) وكذا جميع اجزائها وفضلاتها لانه عليه السلام لما
 سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم
 ينجسه شئ فهو انه نجس اذا لم يبلغهما وقال في الحمر يوم خير اسها
 رجس متفق عليه والرجس النجس لم باب الحيض به اصله لغة السيلان
 من قولهم حاض الوادى اذا سال وهو شرعا دم طبيعة وجيلة يخرج من
 قعر الرحم في اوقات معلومة خلقه الله لحكمة غذا الولد وتربيته (لا حيض
 قبل تسع سنين) فان رات دما لدون ذلك فليس بحيض لانه لم يثبت في
 الوجود وبعدها ان صلح فحيض قال الشافعى رات جدة لها احدي
 وعشرين سنة (ولا حيض بعد خمسين) سنة لقول عائشة اذا بلغت المرأة
 خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره احمد ولا فرق بين نساء
 العرب وغيرهن (ولا) حيض (مع حمل) قال احمد انما تعرف النساء
 الحمل بانقطاع الدم فان رات دما فهو دم فساد لا تترك له التباده ولا يمنع
 زوجها من وطئها ويستحب ان تغتسل بعد انقطاعه الا ان تراه قبل ولادتها
 بيومين او ثلاثة مع اماره ففاس ولا تنقص به مدته (وائله) اى اقل
 الحيض (يوم وليلة) لقول على رضى الله عنه (واكثره) اى اكثر الحيض
 (خمسة عشر يوما) بليلتها لقول عطا رات من تحيض خمسة عشر يوما
 بليلاتها (وغالبه) اى غالب الحيض (ست) ليال بايامها (او سبع) ليال
 بايامها (واقل الشهر بين الحيضتين ثلاث عشر يوما) احتج به احمد بتا روى
 عن على ان امرأة جاءته وقد طلقها زوجها فرعمت انها حاضت في شهر
 ثلاث حيض فقال على لشرع قل فيها فقال شرع ان جاءت بينة من بطانة

اهلها ممن يرجى دينه وامانته فشهدت بذلك والا فهي كاذبة فتسال على
 قالون اى جيد بالرومية (ولا حد لاكثره) اى ماكثر الطهر من الحيضتين
 لانه قد وجد من لا تحيض اصلا لكن غالبه بقية الشهر والطهر زمن
 حيض خلوص الثقبان لا تتغير معه قطنة احتششت بها ولا يكره وطئها
 زمت ان اغتسلت (وتقضى الحيض والنفساء الصوم لا الصلاة) اجماعا
 (ولا يجمان) اى الصوم والصلاة (منها) اى من الحيض (بل يحرم ان)
 عليها كالطواف وقراءة القرآن واللبث في المسجد لا المزور به ان امتت تلويثه
 (ويحرم وطئها في الفرج) الا لمن به شبق بشرطه قال الله تعالى فاعتزلوا
 النساء في الحيض (فان قل) بان اوج قبل انقطاعه من يجامع مثله حشفته
 ولو بمحائل او مكرها او ناسيا او جاهلا (فعليه دينار او نصفه) على
 التخيير (كفارة) لحديث ابن عباس يتصدق بدينار او نصفه رواه احمد
 والترمذى وابو داود وقال هكذا الرواية الصحيحة والمراد بالدينار مقال
 من الذهب مضروبا كان او غيره او قيمته من الفضة فقط ويجزى لواحد
 وتسقط بعجزه وامرأة مطاوعة كرجل (و) يجوز ان (يستمتع منها) اى
 من الحيض (بما دون) اى دون الفرج من القبلة واللس والوطئ دون
 الفرج لان الحيض اسم لمكان الحيض قال ابن عباس فاعتزلوا سكاح فروجهن
 ويسن ستر فرجها عند مباشرة غيره واذا اراد وطئها فادعت حيضا ممكنا
 قبل (واذا اقطع الدم) اى دم الحيض او النفاس (ولم تغتسل لم يبع غير
 الصيام والطلاق) فان عدت الماء تيمت وحل وطئها وتغسل المسئلة
 الممتعة قهرا ولا نية هنا كالكفارة للمعذر ولا تصلى به وينوى عن مجنونة
 غسلت كبت (والمبتدأة) اى في زمن يمكن ان يكون حيضا وهى
 التى رات الدم ولم تكن حاضت (تحل) اى تدع الصلاة والصيام ونحوها
 بمجرد رؤيته ولو احمر او صفرة او كدرة (اقله) اى اقل الحيض يوم
 وليلة (ثم تغتسل) لانه اخر حضها حكما (وتصل) وتصوم ولا توطأ
 (فان اقطع دمها لاكثره) اى اكثر الحيض خمسة عشر يوما (فما دون)
 يضم الثوب لقطعها عن الاضافة (اغتسلت عند انقطاعه) ايضا وجوبا
 لصلاحته ان يكون حيضا وتفضل كذلك في الشهر الثانى والثالث فان
 تكرر (الدم) ثلاثا (اى في ثلاثة اشهر ولم يختلف فهو كله) حيض (وثبت
 عاداتها فجلسه في الشهر الرابع ولا تثبت بدون ثلاث) وتقضى ما

واجب فيه) اى ما صلت فيه من واجب وكذا حائضته او اعتكفته فيه
وان ارتفع حيضها ولم يعد او ابست قبل التكرار لم تقص (وان عبر) اى
جاوز دم مبتداء (اكثره) اى اكثر الحيض فهو (مستحاضة) والاستحاضة
سيلان الدم في غير وقته من العرق العاذل من ادنى الرحم دون قعره
(فان كان) لها تمييز بان كان (بعض دمه احمر وبعضه اسود ولم يغير) اى
يجاوز الاسود (اكثره) اى اكثر الحيض (ولم ينقص عن اقله فهو) اى
الاسود حيضها وكذا اذا كان بعضه نحيئا او متنا وصلاح حيضا (تجلسه في
الشهر الثاني) ولو لم يتكرر او يتوال (والاحمر) والرقيق وغير المنتن
(استحاضة) تصوم فيه وتصلى (وان لم يكن دمه مميذا قدمت) عن الصلاة
ومحوها اقل الحيض من كل شهر حتى يتكرر ثلاثا فجلس (غالب الحيض)
سنا او سبعا بقمر (من كل شهر) من اول وقت ابتدائها ان علمه والا
فن اول كل هلالى (والمستحاضة المضادة) التى تعرف شهرها ووقت
حيضها وطهرها منه (ولو) كانت (مميزة تجلس عادتها) ثم تغتسل بعدها
وتصلى (وان نسبتها) اى نسبت عادتها (عملت بالتمييز الصالح) بان لم
ينقص الدم الاسود ونحوه عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولو
تقل او لم يتكرر (فان لم يكن لها تمييز) صالح ونسبت عدده ووقته
(فغالب الحيض) تجلسه من اول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه
والا فن اول كل هلالى (كالعائلة بموضعه) اى موضع الحيض (الناسبة
لعدده) فجلس غالب الحيض في موضعه (وان علمت) المستحاضة (عدده)
اى عدد ايام حيضها (ونسبت موضعه من الشهر) ولو كان موضعه من
الشهر (في نصفه جلستها) اى جلست ايام عادتها (من اوله) اى اول
الوقت الذى كان الحيض يأتىها فيه (كمن) اى كبتداء (لا عادة لها ولا
تمييز) فجلس من اول وقت ابتدائها على ما تقدم (ومن زادت عاداتها)
مثل ان يكون حيضها خمسة من كل شهر فيصير ستة (او قدمت) مثل ان
تكون عاداتها من اول الشهر فتراه في اخره (او تأخرت) عكس التى قبلها
(فما تكرر) من ذلك (ثلاثا) فهو (حيض) ولا تلتفت الى ما خرج عن
العادة قبل تكرره كدم المبتداء الزائد على اقل الحيض فنصوم فيه وتصلى قبل
التكرار وتغتسل عند انقطاعه ثانيا فان تكرر ثلاثا صار عادة فتعيد ما صامته فيه
من فرض ونحوه (وما نقص عن العادة طهر) فان كانت عاداتها سنا فانقطع لحس

اغتسلت عنه انقطاعه وصلت لانها طاهرة (وما عاد فيها) اى فى ايام عادتها
 كما لو كانت عشرين فرأت الدم ستاتم اقطع يومين ثم عاد فى التاسع والعاشر
 (جلسته) فيهما لانه صادف زمن المادة كالمقطع (والصفرة والكدره
 فى زمن المادة حيض) فجلسهما لابعاد المادة ولونكرنا لقول ام عطية كنه
 لانند الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا رواه ابو داود (ومن رات يوما)
 او اقل او اكثر (دما ويوما) او اقل او اكثر ثقافا لدم حيض (حيث بلغ
 مجموعه اقل الحيض (والثقا طهر) نفعل فيه ونصوم ونصلى ويكره
 وطئها فيه (ما لم يمر) اى يجاوز مجموعهما (اكثره) اى اكثر الحيات
 فيكون استحاضه (والمستحاضه ونحوها) ممن به سلس بول او مذى او ربح
 او جرح لا يرق دمه او رعا ف دائم (نفعل فرجها) لازالة ما عليه من
 الحدث (ونعصبه) عصا ينع الحارج حسب الامكان فان لم يكن عصه كالباسور صلى
 على حسب حاله ولا يلزم اعادتهما لكل صلاة ان لم يفرط (وتوضا)
 لدخول (وقت كل صلاة) ان خرج شئ (وتصلى) مادام الوقت فروضا
 ونوافل (فان لم يخرج شئ لم يجب الوضوء وان اعتيد انقطاعه زنا
 يتسع للوضوء والصلاة تعين لانه امكن الاتيان بها كاملة ومن يلحقه السلس
 قائما صلى قاعدا او راكعا او ساجدا يركع ويسجد (ولا توطأ) المستحاضه
 (الا مع خوف الغت) منه او منها ولا كفارة فيه (ويستحب غسلها)
 اى غسل المستحاضه (لكل صلاة) لان ام حية استحيضت فأتت النبي
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها ان تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة
 متفق عليه (واكثر مدة الفاس) وهو دم ترخيه الرحم للولادة وبعدها
 وهو بقية الدم الذى احتبس فى مدة الحمل لاجله واصله لفة من التنفس
 وهو الخروج من الجوف او من نفس الله كربت اى فرجها (اربعون
 يوما) واول مدته من الوضع وما رأت قبل الولادة بيومين او ثلاثة بامارة
 نفاس ولا تنقص به وتقدم ويثبت حكمه بشئ فيه خلق انسان ولا حد
 لاقله لانه لم يرد تحديده وان جاوز لدم الاربعين وصادف عادة حيضها
 ولم يزد او زاد وتكرر فحيض ان لم يجاوز اكثره ولا يدخل حيض واستحاضه
 فى مدة نفاس (ومتى طهرت قبله) اى قبل اقضاء اكثره (تطهرت)
 اى اغتسلت (وصلت) وصامت كسائر الطهارات كالحائض اذا اقطع
 دمها فعادتها (ويكره وطئها قبل الاربعين بعد) انقطاع الدم (والتطهير)

الى الاعتقال قال احمد ما اخصني ان ياتها زوجها الى حديث عثمان ابن
 ابي العاص انها اتته قبل الاربعين فقال لا تفرقي ولادة لا تأمن عود للدم
 في زمن الوطى (فان عاودها الدم) في الاربعين (فتشكوك فيه) كما لو
 لم تره ثم راته فيها (وتصوم وتصلى) اى تتعدلاتها واجبت في ذنبها
 بيقين ويقوطها بهذا الدم مشكوك فيه (وتقضى الواجب) من صوم ونحوه
 احتياطاً ولو جوبه يقيناً ولا تقضى الصلاة كما قدم (وهو) اى النفس
 (كالحيض فيما يحل) كالاستناع بها دون الفرج (و) فيما (يحرم) به
 كالوطى في الفرج والصوم والصلاة والطلاق بغير سواها على عوض (و)
 فيما (يجب) به كالفسل والكفارة بالوطى فيه (و) فيما (يسقط) به
 كوجوب الصلاة فلا تقضيها (غير العدة) فان المفارقة في الحياة تعد
 بالحيض دون النفاس (و) غير (البلوغ) فيثبت بالحيض دون النفاس لحصول
 البلوغ بالانزال السابق للحمل ولا يحتسب بدة النفاس على المولى بخلاف
 مدة الحيض (وان ولدت امرأة توأمين) اى ولدين في بطن واحد (فاول
 النفاس واخره من اولهما) كالحمل الواحد فلو كان بينهما اربعون يوماً
 فاكثر فلا نفاس للثاني ومن صارت نفاساً بتعديها بضرب بطنها او بشرب
 دواء لم تقض

كتاب الصلاة

في اللغة الدعا قال الله تعالى وصلى عليهم اى ادع لهم وفي الشرع اقوال
 وافعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بيت صلاة لاشتمالها على الدعاء
 مشتقة من الصلوة وهما عرقان من جانب الذنب وقيل عظامان يخنيان في
 الركوع والسجود وفرضت ليلة الاسرى (تحب) الخمس في كل يوم وليلة
 (على كل مسلم مكلف) اى بالغ عاقل ذكراً وانثى او ختنى حراً او عبداً او
 ميبساً (الا حائضاً او نفساً) فلا تحب عليهما (ويقضى من زال عقله
 بنوم او اغماء او سكر طوعاً او كرهاً (ان نحوه) كشرب ذراء
 الحديث من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها رواه مسلم وغنى
 على عمار ثلاثاً ثم افاق وتوضا وقضا تلك الثلاث ويقضى من شرب محرماً
 حتى زمن جنون طراً متصلاً به تغليظاً عليه (ولا تسبح) الصلاة (من
 مجنون) وغير مميز لانه لا يعقل النية (ولا) تصح (من كافر) لعدم صحة

اثبة منه ولا تجب عليه بمعنى انه لا يجب عليه القضاء اذا اسلم ويعاقب عليها
 وعلى سائر فروع الاسلام (فان صلى) الكافر على اختلاف انواعه في دار
 الاسلام او الحرب جماعة او منفردا بمسجد او غيره (فسلم حكما) فلو مات
 عقب الصلاة فتركته لا قاربه المسلمين ويقل ويصلى عليه ويدفن في مقابرنا
 وان اراد البقا على الكفر وقال انما اردت التهزي لم يقبل وكذا لو اذن
 ولو في غير وقته (ويؤمر بها صغير لسبح) اى يلزم وليه ان يأمره بالصلاة
 تمام سبع سنين وتعليه اياها والطهارة ليعادها ذكرها كان او اثني وان
 يكفه عن المفاسد (و) ان (يضرب عليها لعشر) سنين لحديث عمرو
 ابن شعيب عن ابنه عن جده يرفعه مروا ابتاءكم بالصلاة وهم ابتاء
 سبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع رواه احمد
 وغيره (فان بلغ في اثنتها) بان تمت مدة بلوغه وهو في الصلاة (او
 بعدها في وقتها اعاد) اى لزمه اعادتها لانها نافلة في حقه فلم تجزئه عن
 الفريضة وبعد التيم لا الوضوء والاسلام (ومحرم) على من وجبت عليه
 (تأخيرها عن وقتها) المختار او تأخير بعضها (الا لتاوى الجمع) لعذر
 فيباح له تأخير لان وقت الثانية بصير وقتا لهما (و) الا (لمشتغل
 بشروطها الذي يحصله قريبا) كاقطاع ثوبه الذي ليس عنده غيره اذا لم يفرغ من
 خياطته حتى خرج الوقت فان كان بعيدا عرفا صلى ولمن لزمه التأخير في
 الوقت مع العزم عليه ما لم يظن مانعا وتسقط بموته ولم ياتم (ومن جحد
 وجوبها كفر) اذا كان ممن لا يحمله وان فعلها لانه مكذب لله ورسوله
 واجماع الامة وان ادعى الجهل كحديث الاسلام عرف وجوبها ولم يحكم
 بكفره لانه معذور فان اصر كفر (وكذا تاركها تهاونا) او كسلا
 لا جحوداً (ودعاء امام او نائبه) لفعلها (فاصر وضاق وقت الثانية عنها)
 اى عن الثانية لحديث اول ما تفقدون من دينكم الامانة واخر ما تفقدون
 الصلاة قال احمد كل شيء ذهب اخره لم يبق منه شيء فان لم يدع لفعلها
 لم يحكم بكفره لاحتمال انه تركها لعذر يعتد سقوطها مثله (ولا يقتل حتى
 يستتاب ثلاثا فيهما) اى فما اذا جحد وجوبها وفيما اذا تركها تهاونا فان تابا
 والا ضربت عنقهما والجمعة كغيرها وكذا ترك ركن او شرط وينبغي الاشاعة
 عن تاركها بتركها حتى يصلى ولا ينبغي السلام عليه ولا اجابة دعوته قاله
 الشيخ تقي الدين ويصير مسلما بالصلاة ولا يكفر بترك غيرها من زكاة وصوم

وحج تهاونا وبخلا في باب الاذان هو في اللغة الاعلام قال تعالى
 وادان من الله ورسوله اى اعلام وفي الشرح اعلام بدخول وقت الصلاة
 او قرينه ليجز بذكر مخصوص (والاقامة) في الاصل مصدر اقام وفي
 الشرح اعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص وفي الحديث المؤذنون
 اطول الناس اعناقاً يوم القيامة رواه مسلم (وهما فرضا كفاية) لحديث
 اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم متفق عليه (على
 الرجال) الاحرار (المقيمين) في القرى والامصار لاعلى الرجل الواحد
 ولا على النساء ولا على العبد ولا على المسافرين (للصلوات الخمس
 المكتوبة) دون المنذورة والمؤذات دون المقضيات والجمعة من الخمس
 ويسنان لمنفرد وسفرا ولمقضية (يقاتل اهل بلد تركوها) اى الاذان
 والاقامة فيقاتلهم الامام او نائبه لانهما من شعائر الاسلام الظاهرة واذا
 قام بهما من يحصل به الاعلام غالباً اجزاء عن الكل وان كان واحداً
 والا زيد بقدر الحاجة كل واحد في جانب او دفعة واحدة بمكان واحد وقيم
 احدهم وان تشاحوا اقرع ونهض الصلاة بدونهما لكن يكره (ومحرم
 اجبرتهما) اى يحرم اخذ الاجرة على الاذان والاقامة لانهما قرينة لقا
 عليهما (لا) اخذ (رزق من بيت المال) من مال النبي (لعدم متعلوق)
 بالاذان والاقامة فلا يحرم كادزاق القضاء والفزاة (و) يسن ان يكون
 المؤذن صيتاً اى رفيع الصوت لانه ابلغ في الاعلام زاد في المتقى وغيره
 وان يكون حسن الصوت لانه ارق لسامعه (اميناً) اى عدلاً لانه مؤتمن
 يرجع اليه في الصلاة وغيرها (علماً بالوقت) ليخبره فيؤذن في اوله (فان
 تشاح فيه اثنان) فاكثر (قدم افضلهما فيه) اى فيما ذكر من الخصال
 (ثم) ان استوا فيها قدم (افضلهما في دينه وعقله) لحديث ليؤذن لكم
 خباركم رواه ابو داود وغيره (ثم) ان استوا قدم (من يختاره) اكثر
 (الحيران) لان الاذان لاعلامهم ثم ان تساوا في الكل (قرعة) فايهم
 خرجت له القرعة قدم (وهو) اى الاذان المختار (خمس عشرة جملة)
 لانه اذان بلال رضى الله عنه من غير ترجيع الشهادتين فان رجعهما فلا
 بأس (برتلها) اى يستحب ان يتهل في الفاظ الاذان ويقف على كل
 جملة وان يكون قائماً (على علو) كالمثارة لانه ابلغ في الاعلام وان يكون
 (منطهراً) من الحدث الاصفر والاكبر ويكره اذان جنب واقامة محدث

وفي الرعاية يسن ان يؤذن متطهرا من نجاسة بدنه وثوبه (مستقبل القبلة)
لأنها اشرف الجهات (جاعلا اصبعيه) السبابتين (في اذنيه) لأنه ارفع
للصوت (غير مستدير) فلا يزيل قدميه (في منارة ولا غيرها) ملتفتا في
الجملة يمينا وشمالا (اى يسن ان يلتفت يمينا لحي على الصلاة وشمالا لحي على
الدلاح ويرفع وجهه الى السماء فيه كله لأنه حقيقة التوحيد (قائلا بعمدهما)
اى يسن ان يقول بعد الحيلتين (في اذان الصبح) ولو اذن قبل الفجر
(الصلاة خير من النوم مرتين) لحديث ابى مخذورة رواه احمد وغيره ولأنه
ومت ينام الناس فيه غالبا ويكره في غير اذان الفجر وبين الاذان والاقامة
(وهى) اى الاقامة (احدى عشرة) جملة بلا ثنية وتباح تثبيتها (يحذرهما)
اى يسرع فيها ويقف على كل جملة كالاذان (ويقيم من اذن) استحبابا فلو
سبق المؤذن بالاذان فاراد المؤذن ان يقيم فقال احمد لو اعاد الاذان كما صنع
ابو مخذورة فان اقام من غير اعادة فلا بأس قاله في المبدع (في مكانه) اى يسن
ان يقيم في مكان اذانه (ان سهل) لأنه ابلغ في الاعلام فان شق كان اذن في منارة
او مكان بعيد عن المسجد اقام في المسجد لثلا يفوته بعض الصلاة لكن لا يقيم الا
بأذن الامام (ولا يصح) الاذان (الا مرتبا) كركان الصلاة متواليا (عرفلانه
لا يحصل المقصود منه الا بذلك فان نكسه لم يتد به ولا تعتبر الموالات بين الاقامة
والصلاة اذا اقام عند ارادة الدخول فيها ويجوز الكلام بين الاذان وبعد
الاقامة قبل الصلاة ولا يصح الاذان الا (من) واحد ذكر (عدل) ولو
ظاهرا نلو اذن واحد بعضه وكله اخر او اذنت امرأة او ختى او ظاهر
الفسق لم يتد به (يصح الاذان) ولو كان (ملخا) اى مطربا به (او) كان
ملخونا لحن لا يحيل المعنى ويكرهان ومن ذى لثغة فاحشة وبطل ان احيل
المعنى (ويجزى) اذان (من) يميز لصحة صلاته كالبائع (ويطلبهما) اى
الاذان والاقامة (فصل كثير) بسكوت او كلام ولو مباحا (و) كلام يسير
محرم كقذف وكره السير غيره (ولا يجزى الاذان قبل الوقت) لأنه شرع
للاعلام بدخوله ويسن في اوله (الا الفجر) فيصح (بعد نصف الليل)
لحديث ان بلا لا يؤذن بلسل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم
متفق عليه ويستحب لمن اذن قبل الفجر ان يكون معه من يؤذن في الوقت
وان يتخذ ذلك عادة ليلا يغر الناس ورفع الصوت بالاذان ركن ما لم يؤذن

(*) قوله فلا يزيل قدميه قال المجد وجع الا في منارة ونحوها فيستدير اه

حاضر فقدر ما يسمعه (ويسن جلوسه) أى للمؤذن (بعد اذان مغرب)
 او صلاة يسن تعجيلها قبل الاقامة (يسيراً) لان الاذان شرع للاعلام فسن
 تأخير الاقامة للدراك (ومن جمع) بين صلاتين لعذر اذن للاولى واقام
 لكل منهما سواء كان جمع تقديم او تأخير (او قضى) فرائض (فوايت اذن
 للاولى ثم اقام لكل فريضة) من الاولى وما بعدها وان كانت الفايضة
 واحدة اذن لها واقام ثم ان خاف من رفع صوته به تليسياً اسر والاجر
 فلو ترك الاذان لها فلا باس (ويسن لسامعه) أى لسامع المؤذن او المقيم
 ولو ان السامع امرأة او سمعه ثانياً وثالثاً حيث سن (متابعتها) سرا بمنزلة
 ما يقول ولو فى طواف او قراءة ويقضيه المصلى والمتخلى (و) تسن
 (حوقله فى الحيلة) أى ان يقوله السامع لا حول ولا قوة الا بالله اذا قال
 المؤذن او المقيم حى على الصلاة حى على الفلاح واذا قال الصلاة خير من
 النوم ويسمى التثويب قال السامع سددت وبررت واذا قال المقيم قد قامت
 الصلاة قال السامع اقامها الله وادامها وكذا يستحب للمؤذن والمقيم اجابة
 افسهما ليحكما بين ثواب الاذان والاجابة (و) يسن (قوله) أى قول
 المؤذن وسمعه (بعد فراغه اللهم) اصله يا الله والميم بدل من يا قاله الخليل
 وسيبويه (رب هذه الدعوة) بفتح الدال أى دعوة الاذان (التسامة) أى
 الكاملة السالبة من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) التى ستقوم ونفعل
 بعنايتها (ات محمداً الوسيلة) منزلة فى الجنة (والفضيلة) وابته. مقام محمودا
 الذى وعده) أى الشفاعة العظمى فى موقف القيامة لانه يحمد فيه الاولون
 والآخرين ثم يدعو ويحرم خروج من وجت عليه الصلاة بعد الاذان فى
 الوقت من مسجد بلا عذر او نية رجوع ^{في} باب شروط الصلاة ^{في} بمح
 الشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه وان يلزم ان يوجد عند وجوده
 (شروطها) أى ما يجب لها (قبلها) أى تتقدم عليها وتسبقها الا النية فلا فضل
 مقارنتها للتحريمه ويجب استمرارها أى الشروط فيها وبهذا المعنى فارقت
 الاركان (منها) أى من شروط الصلاة الاسلام والعقل والتمييز وهذه
 شروط فى كل عبادة الا التمييز فى الحج ويأتى ولذلك لم يذكرها كثير من الاصحاب
 هنا ومنها (الوقت) قال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تصح الا به وهو
 حديث جبريل حين ام النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلوات الخمس ثم قال يا محمد
 هذا وقت الانبياء من قبلك فالوقت سبب وجوب الصلاة لانها تضاف

إليه وتكرره (و) منها (الطهارة من الحدث) لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ متفق عليه (و)
 الطهارة من (النجس) فلا تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي أو ثوبه
 أو بقمته ويأتي والصلوات المفروضة خمس في اليوم واللييلة ولا يحجب غيرها
 إلا لعارض كالنذر (فوقت الظهر) وهي الاولى (من الزوال) أي ميل
 الشمس إلى المغرب ويستمر (إلى مساوات الشيء) الشاخص (فيئته بعد فئتي
 الزوال) أي بعد الظل الذي زالت عليه الشمس اعلم ان الشمس اذا طلعت
 رفع لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ثم ما دامت الشمس ترتفع
 فالظل ينقص فاذا انتهت الشمس إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء انتهى
 نقصانه فاذا زاد ادنى زيادة فهو الزوال وينقص الظل في الصيف لارتفاعها
 إلى الجو ويطول في الشتاء ويختلف بالشهر والبلد (وتعييلها) أي الظاهر
 (افضل) وتحصل فضيلة التعييل بالتأخير أول الوقت (الا في شدة حر
 فيستحب تأخيرها إلى ان ينكسر الحديث ابردوا بالظهر (ولو صلى وحده) أو بدنه
 (او مع غيم لمن يصلي جماعة) أي ويستحب تأخيرها مع غيم إلى قرب وقت
 العصر لمن يصلي في جماعة لانه وقت يخاف فيه المطر والريح فطلب الاسهل
 بالخروج لهما معا وهذا في غير الجمعة فيسن تقديمها مطلقا (وبليه) أي إلى
 وقت الظهر (وقت العصر) المختار من غير فصل بينهما ويستمر (إلى مصير
 الفئتي) أي بعد فئتي الزوال (أي بعد الظل الذي زالت عليه الشمس) (و)
 وقت (الضرورة إلى غروبها) أي غروب الشمس فالصلاة فيه اداء لكن
 يأثم التأخير إليه غير عذر (ويسن تعييلها) مطلقا وهي الصلاة الوسطى
 (وبليه وقت المغرب) وهي وتر النهار ويمتد (إلى منيب الحرة) أي الشفق
 الاحمر (ويسن تعييلها إلى ليلة جمع) أي مزدلفة سميت جمعا لاجتماع
 الناس فيها فيسن (لمن) يباح له الجمع و (قصد ما محرما) تأخير المغرب
 لجمعها مع العشاء تأخيرها قبل حط رحله (وبليه وقت العشاء إلى) طلوع
 (النجم الثاني) وهو الصادق وهو (البياض المعترض) بشرق ولا طلعة
 بعده والاول سدايم اوزق له تمنع ثم ينظم (وتأخيرها إلى) ان يصلها
 في آخر الوقت المختار وهو زمانك (إلى افضل ان سهل) فان شق ولو على
 بعض الامور من كره ويكره اليوم قبلها والحديث بعدها الا يسيرا اولئفل او مع
 اهل ونحوه ويحرم تأخيرها بعد الثالث إلا عذر لانه وقت ضرورة (وبياه

وقت الفجر (من طلوعه) الى طلوع الشمس وحيلها افضل) مطلقا
ويجب التأخير لتعلم فاتحة او ذكر واجب أمكنه بعد في الوقت وكذا لو امره
والله به ليصلي به ويسن لحاقه ونحوه مع سعة الوقت (وتذكّر الصلاة)
اداء بادره تكبيرة (الاحرام في وقتها) فاذا كبر للاحرام قبل طلوع
الشمس او غروبها كانت كلها ادا حتى ولو كان التأخير لغبر
عذر لكنه اثم وكذا وقت الجمعة يدرك بتكبيرة الاحرام ويأتى (ولا يضل)
من جهل الوقت ولم تمكنه مشاهدة الدلائل (قبل غلبة ظنه بدخول وقتها
اما باجتهاد) ونظر في الادلة اوله صنعة وجرت عادته بعمل شئ مقدر
الى وقت الصلاة او جرت عادته بقراءة شئ مقدر ويستحب له التأخير حتى
يتيقن (او يخبر) ثقة (متيقن) كان يقول رأيت الفجر طالما او الشفق
غائبا ونحوه فان اخبر عن ظن لم يعمل بخبره ويعمل باذان ثقة عارف (فان
احرم باجتهاده) بان غلب على ظنه دخول الوقت ادليل
ما تقدم (في بيان) احرامه (قبله) فصلاته قبل لانها لم تجب ويعيد
فرضه والا يتبين له الحال او يظهر انه في الوقت فصلاته (فرض) ولا اعادة
عليه لان الاصل راءة ذمته ويعيد الاغنى العاجز مطلقا ان لم يشهد من
يتكلمه (وان ادرك مكلف من وقتها) اى رقت فريضة (قدر التبرية)
اى تكبيرة الاحرام (ثم زال تكبيرة) فهو جنون (او) ادركت الصلوة
من الوقت قدر التبرية ثم (حاضرت) او نقضت (ثم كلف) الذى كان
زال تكبيرة (وظهرت) الخلق او النفس (قضوها) اى تصوات تلك
الفريضة التى ادركوا من وقتها قدر التبرية قبل لانهم وجبت بدخول وقتها
واستفرت فلا تسقط بمرور المانع (ومن صار اهلا لوجوبها) بان بلغ
صغير او اسلم كافرا او افاق جنونا او طهرت حائضا او نفسا (قبل خروج
وقتها) اى وقت الصلاة بان وجب ذلك قبل الشروب مثلا ولو قدر تكبيرة
(لزمت) اى الصبر (وما يجمع بينها قبلها) وهو الصبر والكمال فيكون
ذلك قبل التبرير لزمت العشاء والشرب ثلث وقت الثانية وقت الاذان قبل
العشاء ثلثا اذ ذكرا العشاء فمكة اذ ذكرا وقتها (ويجب في) ان لا ينشأ في
بدنه او عيشة فيه دها او ينشأ صلاة عيب (فصا التواضعت من ذمته) ولو
كانت ويسن سادتها جهات (فليس وقت التبرير سراجا) للعشاء (ان
الغريب من التواضعت او من سادسرة وظائفة حتى يخرج من سادسرة العشاء)

ولا يسقط بالرجل (و) يسقط الترتيب ايضا (بخلافه) حتى يخرج وقت اختيار
 الحاضرة (فان حتى خروج الوقت قدم الحاضرة لانه لا يجوز ولا يجوز
 تأخيرها عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها لغرض صحيح كالانتظار ووقتها
 جملة لها ومن شك فيها عليه من الصلوات وتيقن سبق الوجوب ابرا ذمته
 يقينا وان لم يعلم وقت الوجوب فما تيقن وجوبه (ومنها) اى من شروط
 الصلاة (ستر العورة) قال ابن عبد البر اجمعوا على فساد صلاة من ترك
 ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عرباينا والستر يقع السنين التغطية
 وبكسرهما ما يستر به والعورة لغة النقصان والنسيء المستنقع ومنه كلمة عورا
 اى قبحة وفى التشرع القبل والدبر وكلما يستحي منه على ما أتى تفصيله
 (فيجب) سترها حتى عن نفسه وخلوة وفى ظلمة وخارج الصلاة (بما
 لا يصف بشرتها) اى لون بشرة العورة من بياض او سواد لان الستر
 انما يحصل بذلك ولا يعتبر ان لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه
 ويكفى الستر بغير منسوج كورق وجلد ونبات ولا يجب ببارية وحصى
 وحفيرة وطين وما كدر لعدم لانه ليس بستره ويباح كشفها لتداو وتحمل
 ونحوها ولزواج وسيد وزوجة وامه و (عورة رجل) ومن بلغ عشرين
 (وامه وام ولد) ومكاتب ومندوبة (ومعتق بعضها) وخرة مميزة ومراهقة
 (من السرة الى الركبة) وليس من العورة وابن سبع الى عشر الفرجان
 (وكل الحرة) البالغة (عورة الا وجهها) فليس عورة فى الصلاة
 (وتستحب صلاته فى ثوبين) كالقميص والرداء او الازار او السراويل مع
 الضميص (ويكفى ستر عورته) اى عورة الرجل (فى النفل و) ستر
 (عورته مع) جميع (احد عاتقيه فى الفرض) ولو بما يصف البشرية
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلى الرجل فى الثوب الواحد ليس على عاتقه
 منه شئ رواه الشيخان عن ابي هريرة (و) تستحب (صلاتها) اى صلاة
 المرأة (فى درع) وهو القميص (وخمار) وهو ما تضعه على راسها وتديره تحت
 حلقها (ومخف) اى ثوب تلحف به وتكره صلاتها فى نقاب ويرقع (ويجزى)
 المرأة (ستر عورتها) فى فرض ونقل (ومن انكشف بعض عورته فى الصلاة
 رجلا كان او امرأة) وغشش عرفا وطال الزمن اعاد وان قصر الزمن او لم
 يغشش المكشوف ولو طال الزمن لم يعد ان لم يتعمده (او صلى فى ثوب
 محرم عليه) كفضوب كله او بعضه وحرير ومنسوج بذهب او فضة ان كان

رجلا واحدا غيره وصلى فبطلت ذكرا لظلمه ولو كانا اذا صلى في مكان غصب
 (او) صلى في ثوب (نجس) او (نجس) اعد) ولو لعدم غيره (لا من حبس في محل)
 غصب او (نجس) وركع ويستحب ان كانت الخباية يائسة ويومي برطوبة
 غاية ما يمكنه ويجلس على قدميه ويصلي عريانا مع ثوب مقصوب لم يجد غيره
 وفي حرير ونحوه لعدم غيره ولا يصح نقل آبق (ومن وجد كفاية عورته
 سترها) وجوبا وترك غيرها لان سترها واجب في غير الصلاة ففيها اولى
 (والا) يجد ما يسترها كلها بل بعضها فيستر (الفرجين) لانها الحش
 (فان لم يكنهما) وكفى احدهما (فالدبر) اولى لانه ينفرج في الركوع
 والسجود الا اذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترها ويصلي جالسا ويلزم
 العريان تحصيل الستة بمن او اجرة مثلها او زائد يسيرا (وان اعبر سترة
 لزمه قبولها) لانه قادر على ستر عورته بما لا ضرر فيه بخلاف الهبة للمنة
 ولا يلزمه استعارتها (ويصلي العاري) العاجز عن تحصيلها (قاعدا)
 ولا يتربع بل ينضام (بالايماء استحبابا فيهما) اى في القعود والايماء بالركوع
 والسجود فلو صلى قائما وركع وسجد جاز (ويكون امامهم) اى امام العراة
 (وسطهم) اى بينهم وجوبا ما لم يكونوا عميا او في ظلمة (ويصلى كل نوع)
 من رجال ونساء (وحده) لانفسهم ان اتسع محلهم (فان شق) ذلك
 (صلى الرجال واستدبرتهم النساء ثم عكسوا) فصل النساء واستدبرهن
 الرجال (فان وجد) المصلى عريانا (سترة قريبة) عرفا (في اثناء الصلاة
 ستر) بها عورته (وجى) على ما مضى من صلاته (والا) يجدها قريبة
 بل وجدها بعيدة (ابتدا) الصلاة بعد ستر عورته وكذا من عتقت فيها
 واحتاجت اليها (ويكره) في الصلاة (السدل) وهو طرح ثوب على كنفه
 ولا يرد طرفه على الاخر ويكره فيها (اشتمال الصما) بان يضطبع بثوب
 ليس عايه غيره والاضطباع ان يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرفيه
 على عاتقه الايسر فان كان تحته ثوب غيره لم يكره (و) يكره في الصلاة
 تغطية وجهه واللتام على فمه وانفه (بلا سبب لئيه صلى الله عليه وسلم ان
 يغطي الرجل فاه رواه ابو داود وفي تغطية القم تشبه بفعل المجوس عند
 عبادتهم النيران ويكره فيها (كف كمه) اى ان يكفه عند السجود معه
 (ولفه) اى لف كمه بلا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم ولا اكف شعرا
 ولا ثوبا متفق عليه (و) يكره فيها (شد وسطه كزناز) اى بما يشبه شد



الزوار بلا فيه من التشبه بأهل الكتاب وفي الحديث من تشبه بقوم فهو منهم
 رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح ويكره للمرأة شد وسطها في الصلاة مطلقا
 ولا يكره للرجل بما لا يشبه الزوار (وتحرم الخيلاء في ثوب وغيره) من
 عمامة وغيرها في الصلاة وخارجها في غير الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم
 من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه متفق عليه ويجوز الأسبال من غير
 الخيلاء للحاجة (و) يحرم (التصوير) أى على صورة حيوان الحديث
 الترمذى وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت
 وإن تصنع وإن أزيل من الصورة ما لا تبقى معه حياة لم يكره (و) يحرم
 (استعماله) أى المصور على الذكر والأنثى في لبس وتعليق وستر جدر
 لا اقتراشه وجعله غدا (ويحرم) على الذكر (استعمال منسوج) بذهب
 أو فضة (أو) استعمال (مموء بذهب) أو فضة غير ما يأتى في الزكاة من
 أنواع الخلى (قبل استخالته) فإن تغير لونه ولم يحصل منه شيء بعرضه على
 النار لم يحرم لعدم السرف والخيلاء (و) تحرم (ثياب حرير) يحرم
 (ما) أى ثوب (هو) أى الحرير (أكثره ظهورا) مما نسخ معه (على
 الذكور) والحنثاني دون النساء لبسا بلا حاجة واقتراشا واستنادا وتعليقا
 وكتابة مهر وستر جدر غير الكعبة المشرفة لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تلبسوا الحرير فإنه من أبسه في الدنيا لم يابس في الآخرة متفق عليه
 وإذا فرش فوقه حائلا صليفا جاز الجلوس عليه والصلاة (لا إذا استويا)
 أى الحرير وما نسخ معه ظهورا ولا آخر ونحو ما مضى بالآثار يجمع والحلم
 بصوف أو قطن ونحوه (أو) لبس الحرير أو الصوف أو الحريرة أو حكة أو
 مرض أو قمل أو حرب (ولو بلا حاجة) (أو) كان الحرير (بشرط) لطياب
 أو فرش فلا يحرم لعدم الفخر والخيلاء بخلاف البطانة ويحرم اللباس حتى
 ما يحرم على رجل وتشبه رجل يأتى في لبس وشبهه وعكسه (أو كان)
 الحرير (علما) وهو طراز الثوب (أربع أصابع فما دون) أو كان (رقعا
 أو لبنة جيب) وهو الزريق (وسيف خراطة) جمع قرونة ونحوها لما ليسيف
 فكل ذلك يباح من الحرير إذا كان قدر أربع أصابع فأقل لا روى مسلم عن
 عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير إلا من ربح أصبعين أو
 ثلاثة أو أربعة ويباح أيضا كيس المحفوف وخياطة الأزاراد (ويكره المصقوف)
 في غير أحرام (و) يكره (المزخرف بالرجال) لأنه عليه الصلاة والسلام

من الرجال عن التزجر متفق عليه ويكره الاخص الجاصل والمشي بنعل
 واحدة وكون ثيابه فوق نصف ساقه او تحت كعبه بلا حاجة والمرأة زيادة
 الى ذراع ويكره لبس الثوب الذي يصف البشرة للرجل والمرأة وثوب
 الشهرة وهو ما يشتهر به عند الناس ويشار اليه بالاصابع (ومنها) اى من
 شروط الصلاة (اجتناب نجاسة) حيث لم يصف عنها بدن المصلى وثوبه
 وبقيتها وعدم حملها لحديث تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
 وقوله تعالى وثيابك فطهر (فن حل نجاسة لا يعنى عنها) ولو بقارورة لم
 تصح صلاته فان كانت معقوا عنها كمن حل مستجبرا او حيوانا طاهرا صح
 صلاته (او لا قها) اى لاقى نجاسة لا يعنى عنها (بثوبه او بدنه لم تصح
 صلاته) لعدم اجتنابه النجاسة وان مس ثوبه ثوبا او حائطاً نجسا لم يستند
 اليه او قابلهما رأكها او ساجدا ولم يلاقها صحت (وان طين ارضا نجسة
 او فرشها طاهرا) صفيقا او بسطه على حيوان نجس او صلى على بساط
 باطنه فقط نجس (كره) له ذلك لا عباده على ما لا تصح الصلاة عليه
 (وصحت لانه) ليس حاملا للنجاسة ولا مباشرا لها (وان كانت) النجاسة
 (بطرف مصلى متصل به صحت) الصلاة على الطاهر ولو تحرك النجس
 بحركته وكذا لو كان تحت قدمه حل مشدود فى نجاسة وما يصلى عليه
 منه طاهر (ان لم يكن متعلقا به بيده او وسطه بحيث (ينجر) معه (بشميه)
 فلا تصح لانه مستتبع لها فهو كحاملها وان كانت سفينة كبيرة او حيوانا كبيرا
 لا يقدر على جره اذا استصى عليه صحت لانه ليس بمستتبع لها (ومن رأى
 عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كوها) اى النجاسة (فيها) اى فى الصلاة (لم
 يعادها) لاحتمال حدوثها بعدها فلا تبطل بالشك (وان علم انها) اى النجاسة
 (كانت فيها) اى فى الصلاة (لكن سبيلها او نسيها اعاد) كالو صلى محدثا اسيا
 (ومن جبر عظمته) بعظم (نجس) او خيط جرحه بخيط نجس وصح (لم
 يجب قلعه مع الضرر) بخوانه نفس او عضو او مخرج ولا ينيم له ان
 غطاء اللحم وان لم يخف ضررا لزمه قلعه (وما سقط منه) اى من اذى
 (من عضو اوس في) هو (طاهر) اعاده اى لم يعاد لانه ليس من حي فهو مكنته
 وميتة الاذى طاهرة وان جعل مرفوع منه سن شاة مذكرة فصلاته معه الحجة
 ثبت او لم يثبت ووصل المرأة شمرها بشعر حرام ولا بأس بوسله بشرام
 وهى الا عقصة وتركها افضل ولا تصح الصلاة ان كان الشعر نجسا ولا تصح

(الصلاة) بلا عذر فرضا كانت او فلا غير صلاة جنازة (في مقبرة)
بتثليث الباء ولا يضر قبران ولا مادفن بداره (و) لا في (حش) بضم
الحاء وفتحها وهو المرحاس (و) لا في (حمام) داخله وخارجه وجميع
ما يتبعه في البيع (واعطان ابل) واحدها عطى بفتح الطاء وهى المعامل
جمع معطن بكسر الطاء وهى ما تقيم فيها وتأوى اليها (و) لا في معسوب
ومجزرة ومنزلة وقارعة طريق (و) لا في (اسطحها) اى اسطحه تلك
المواضع وسطح نهر والمنع فيما ذكر تعبدى لما روى ابن ماجه والترمذى
عن ابن عمر ان رسول الله صلى عليه وسلم نهى ان يصل فى سعة مواطن
المنزلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفى الخمام وفى معاطن الابل وفوق
ظهر بيت الله (واتسح) الصلاة (اليها) اى الى تلك الاماكن مع الكراهة
ان لم يكن حائل وتصح صلاة الجنازة والجمعة والعيد ونحوها بطريق لضرورة
وغصب وتصح الصلاة على راحلة بطريق وفى سفينة ويأتى (ولا تصح
القرينة فى الكعبة ولا فوقها) والخبر منها وان وقف على منتهائها بحيث
لم يبق وراءه شئ منها او وقف خارجها وسجد فيها تحت لاه غير مستدبر لئى
منها (وتصح النافلة) والمنذورة فيها وعليها (باستقبال شاخص منها) اى مع
استقبال شاخص من الكعبة فلو صلى الى جهة الباب او على ظهرها ولا
شاخص متصل بها لم أتسح ذكره فى المنع وفى السرح عن الاصحاب لانه غير
مستقبل لئى منها وقال فى التسبيح اختاره الاكثر وقال فى المعنى الاولى انه
لا يشترط لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حائطها ولهما أتسح
على جبل ابى قيس وهو اعلى منها وقدمه فى التسبيح وتصح فى التسبيح ان يروى قال
فى الانصاف وهو المذهب على ما اصلحه ويستحب لله فى الكعبة بين
الاسعوايتين وجامه اذا دنت لفعله عليه السلام والسلام (ومنها) اى من
شروط الصلاة استقبال القبلة اى الكعبة او جهتها من بد سميت قبله لافعال
الناس عليها قال تعالى قول وحك شطر المسجد الحرام (فلا تصح) الصلاة
(بدون) اى بدون الاستقبال (الا عاجز) كالمربوط لعبر القبلة والمصلوب
وعند اشتداد الحرب والا (لمتفل راكب سائر) لا نازل (فى سفر) مباح
طويل او قصير اذا كان يقصد جهة معينة فله ان يتطوع على راحلته حيث
ما توجهت به (ويلزمه افتتاح الصلاة) بالاحرام ان امكنه (اليها) اى الى
القبلة بالدابة او بنفسه ويركع ويسجد ان امكنه بلا مشقة والا فالى جهة سيرة

ويومئذٍ هما ويحمل سجوده اخفض وراصك المحفة الواسعة والسفينة والراحة الواقعة يلزمه الاستقبال في كل صلاته (و) الالمسافر (ماش) قياسا على الراكب (ويلزمه) اى الماشى (الافتتاح) اليها (والركوع والسجود اليها) اى الى القبلة لتيسر ذلك عليه وان داس النجاسة عمدا بطلت وان داسها سر كونه فلا وان لم يعذر من عدلت به دابته او عدل الى غير القبلة عن جهة سيره مع عله او عذر وطال عدوله عرفا بطلت (وفرض من قرب من القبلة) اى الكعبة وهو من امكنه معاينتها او الخبر عن يقين (اصابة عينها) ببدنه كله بحيث لا يخرج شئ منه عن الكعبة ولا يضر علو ولا نزول (و) فرض (من بعد) عن الكعبة استقبال (جهتها) فلا يضر التيامن ولا التياسر اليسيران عرفا الا من كان بمسجده صلى الله عليه وسلم لان قبلته متيقنة (فان اخبره) بالقبلة مكلف (ثقة) عدل ظاهراً وباطناً (بيقين) عمل به حراً كان او عبدا رجلا او امرأة (او وجد محاريب اسلامية عمل بها) لان اتفاقهم عليها مع تكرار الاعصار اجماع عليها فلا تجوز مخالفتها حيث عليها للمسلمين ولا ينحرف (ويستدل عليها في السفر بالقطب) وهو اثبت ادلتها لانه لا يزول عن مكانه الا قليلا وهو نجم خفي شمالي وحوله النجم دائرة كقراشة الرحى في احد طرفيه الجدى والاخر الفرقدان يكون وراء ظهر المصلى بالشام وعلى عاتقه الايسر بمصر (ويستدل عليها بالشمس والقمر ومنازلهما) اى منازل الشمس والقمر تطالع من المشرق وتغرب بالمغرب ويستحب تعلم ادلة القبلة والوقت فان دخل الوقت وخفيت عليه لزمه اى التعلم ويقلد ان ضاق الوقت (وان اجتهد مجتهدان فاختلفا جهة لم يتبع احدهما الاخر) وان كان اعلم منه ولا يقتدى به لان كلا منهما يعتقد خطأ الاخر (ويتبع المقلد) لجهل او عمى (او قههما) اى اعلمهما واصدقهما واشدهما تحميرا لدينه (عنده) لان الصواب اليه اقرب فان تساويا خير واذا قلد اثنين لم يرجع برجوع احدهما (ومن صلى بغير اجتهاد) ان كان يحسنه (ولا تقليد) ان لم يحسن الاجتهاد (قضى) ولو اصاب (ان وجد من يقلده) فان لم يجد اعمى او جاهل من يقلده فتحريا وصليا فلا اعادة وان صلى بصير حضرا فاخطا او صلى اعمى بلا دليل من لس محراب او نحوه او خبر ثقة اعاد (ويجتهد العارف بادلة القبلة لكل صلاة) لانها واقعة متجددة فتستدعى طلبا

جديداً (ويصلى) بالاجتهاد (الثاني) لانه ترجح في ظنه (وكونه) في صلاة
وينبئ (ولا يقضى ما صلى به) الاجتهاد (الاول) لان الاجتهاد لا ينقض
الاجتهاد ومن اخبر فيها بالخطأ يقينا لزم قبوله وان لم يظهر للجهل جهة
في السفر صلى على حسب حاله (ومنها) اى من شروط الصلاة (النية)
وبها تمت الشروط وهى لغة القصد وهو عزم القلب على الشيء وشروطها
العزم على فعل العبادة تقرباً الى الله تعالى ومحله القلب والتلفظ بها ليس
بشروط اذ الغرض جعل العبادة لله تعالى وان سبق لسانه الى غير ما نواه
لم يضر (فيجب ان ينوى عين صلاة معينة) فرضاً كانت كالظهر والعصر
او نفلاً كالوتر والسنة الراتبية لحديث انما الاعمال بالنيات (ولا يشترط في
الفرض) ان ينويه فرضاً فتكفى نية الظهر ونحوه (و) لا في (الاداء و) لا
في (القضاء) نيتهما لان التعيين يقتضى عن ذلك ويصح قضاء بنية اداء وعكسه
اذا بان خلاف ظنه (و) لا يشترط في (الفعل والاعادة) اى الصلاة
المعادة (نيتين) فلا يعتبر ان ينوى الصبي الظهر نفلاً ولا ان ينوى الظهر
من اعادة معادة كما لا تعتبر نية الفرض واولى ولا تعتبر اضافة الفعل
الى الله تعالى فيها ولا في باقى العبادات ولا عدد الركعات ومن عليه
ظهر ان عين السابقة لاجل الترتيب ولا يمنع صحتها قصد تعليلها ونحوه
(وينبئ مع التحريم) لتكون النية مقارنة للعبادة (وله تقديمها) اى النية
(عليها) اى على تكثير الاحرام (بزمن يسير) عرفاً ان وجدت النية
(في الوقت) اى وقت المؤدات والراتبة ما لم يفسخها (فان قطعها في اثناء
الصلاة او تردد) في فسخها (بطلت) لان استدامة النية شرط ومع
الفسخ او التردد لا يبقى مستديماً وكذا لو علقه على شرط لا ان عزم على
فعل محذور قبل فعله واذا شك فيها اى في النية او التحريم استأنفها وان
ذكر قبل قطعها فان لم يكن اتى بشئ من اعمال الصلاة بنى وان عمل مع
الشك عملاً استأنف وبعد الفراغ لا اثر للشك (وان قلب منفرد) او
مأموم (فرضه نفلاً في وقته المتسع جاز) لانه اكمل في المعنى كتنقض المسجد
للإصلاح لكن يكره لغرض صحيح مثل ان يحرم منفرداً فيريد الصلاة
في جماعة ونص احمد فيمن صلى ركعة من فريضة منفرداً ثم حضر الامام
واقبت الصلاة يقطع صلاته ويدخل معهم فيخرج منه قطع النافلة بمحذور
الجماعة بطريق الاولى (وان انتقل بنية) من غير تحريم (من فرض الى

فرض آخر بطلا لانه قطع نية الاول ولم هو الثاني من اوله وان نوى الثاني من اوله
بشكيرة احرام صح وينقلب نفلا ما بان عدمه كناية فلم تكن بفرض لم يدخل وقته
(ويجب) للجماعة (نية) الامام (الامامة و) نية المأموم (الإيتام) لان
الجماعة يتعلق بها احكام وانما يتميزان بالنية فكانت شرطا رجلا كان المأموم
او امرأة وان اعتقد كل منهما انه امام الاخر او مأمومه فصدقته مثلتهما
كما لو نوى امامة من لا يصلح ان يؤمه او شك في كونه اماما او مأموما
ولا يشترط تعيين الامام ولا المأموم ولا يضر جهل للمأموم ما قرأ به
امامه وان نوى زيد الاقتداء بعمره ولم ينو عمرو الامامة بحيث صلاة
همرو وحده وصح نية الامامة ظاناً بحضور مأموم لا شاكا (وان نوى
المنفرد الإيتام) في اثناء الصلاة (لم يصح) لانه لم ينو الإيتام في ابتداء
الصلاة سواء صلى وحده ركعة او لا فرضا كانت الصلاة او نفلا (كما)
لا تصح (نية امامته) في اثناء الصلاة ان كانت (فرضا) لانه لم ينو
الامامة في ابتداء الصلاة ومقتضاه انه يصح في النفل وقدمه في المقنع
والحرر وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام قام يتسجد وحده فجاء ابن عباس
فاحرم معه فصلى به النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه واختار الأكثر لا يصح
في فرض ولا نفل لانه لم ينو الامامة في الابتداء وقدمه في التسجيع وقطع
به في المنتهى (وان انفرد) اي نوى الانفراد (مؤتم بلا عذر) كمرض
وغلبة نعاس وتطول امام (بطلت) صلاته لتركه متابعة امامه ولعذر بحيث
فان فارقه في ثانية جمعة لعذر آتتها جمعة (وتبطل صلاة مأموم بطلان
صلاة امامه) لعذر او غيره (فلا استخلاف) اي فليس للامام ان يستخلف
من يتم بهم ان سبقه الحدث ولا تبطل صلاة امام بطلان صلاة مأموم
ويتمها منفردا (وان احرم امام الحي) اي الراتب (بمن) اي بمأمومين
(احرم بهم نائبه) لغيبته ونبي على صلاة نائبه (وعاد) الامام (النائب
مؤتما صح) لان ابا بكر صلى الله عليه وسلم والناس في
الصلاة ففخلص حتى وقف في الصف وتقدم فصلى بهم متفق عليه وان سبق
اثنان فاكثر ببعض الصلاة قائم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما او اتم
مقيم بمثله اذا سلم امام مسافر صح  باب صفة الصلاة  يسن الخروج
اليها بسكينة ووقار ويقارب خطاه واذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى
واليسرى اذا خرج ويقول ما ورد ولا يشبك اصابعه ولا يخوض في

حديث الدنيا ويجلس مستقبل القبلة (يسن) للامام فالمأموم (القيام عند) قبول المقيم (قد من اقامتها) اى من قد قامت الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك رواه ابن ابي اوفى وهذا ان رأى المأموم الامام والا قام عند رؤيته ولا يحرم الامام حتى تفرغ الاقامة (و) تسن (تسوية الصف) بالنسب والاكبر فليلتفت عن يمينه فيقول استووا يرحمكم الله وعن يساره كذلك ويكمل الاول فالاول ويتراصون ويمنه والصف الاول للرجال افضل وله ثوابه وثواب من وراءه ما اتصلت الصفوف وكلما قرب منه فهو افضل والصف الاخير للنساء افضل (ويقول) قائما في فرض مع القدرة (الله اكبر) فلا تنفقد الا بها نطقا لحديث تحريمها التكبير رواه احمد وغيره فلا تصح ان نكسه او قال الله الاكبر او الجليل ونحوه او مد همزة الله او اكبر او قال اكبار وان مططه كره مع بقاء المعنى فان اتى بالتحريم او ابتدأها او اتى غير قائم صحت فلا ان اتسع الوقت ويكون حال التحريم (رافعا يديه) ندبا فان عجز عن رفع احدها رفع الاخرى مع ابتداء التكبير وينتهي معه (مضمومة الاصابع ممدودة) الاصابع مستقبلا ببطونهم القبلة (حذو) اى مقابل (منكبيه) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر متفق عليه فان لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب الامكان ويسقط بضرار التكبير كله وكشف يديه هنا وفي الدعاء افضل ورفعهما اشارة الى رفع الحجاب بينه وبين ربه (كالسجود) يعنى انه يسن في السجود وضع يديه بالارض حذو منكبيه (ويسمع الامام) استحبابا بالتكبير كله (من خلفه) من المأمومين ليتابعوه وكذا يجهر بسمع الله لمن حمده والتسليمة الاولى فان لم يمكنه استماع جميعهم جهر به بعض المأمومين لفعل ابى بكر معه صلى الله عليه وسلم متفق عليه (كقراءته) اى كما يسن للامام ان يسمع قراءته من خلفه (فى اولي غير الظهرين) اى الظهر والمصر فيجهر فى اولي المغرب والعشاء والصبح والجمعة والعيدى والكسوف والاستسقا والتراويح والوتر بقدر ما يسمع المأمومين (وغيره) اى غير الامام وهو المأموم والمنفرد يسر بذلك كله لكن ينطق به بحيث يسمع (نفسه) وجوبا فى كل واجب لانه لا يكون كلاما بدون الصوت وهو ما يتأتى استماعه حيث

(المطلع فان كان مانع كان كذا) يحصل السجدة مع عدمه
 (ثم) اذا فرغ من السجدة (بعض كوع يسره) عنه ويجعلها (تحت
 سرته) استحباباً لقول على من السنة وضع اليدين على السجدة تحت السررة
 رواه احمد وابو داود (وينظر) المصلي استحباباً (مسجده) اى موضع
 سجوده لانه اخشع الا فى صلاة خوف لحاجة ثم يستفتح ندباً (فيقول
 سبحانك اللهم) اى اترهك اللهم عما لا يليق بك (وبحمدك) سبحك
 (وتبارك اسمك) اى كثرت بركاته (وتعالى جددك) اى ارفع قدرك
 وعظم (ولا اله غيرك) اى لا اله يستحق ان يعبد غيرك كان عليه الصلاة
 والسلام يستفتح بذلك رواه احمد وغيره (ثم يستعيد) ندباً فيقول اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم (ثم يسلم) ندباً فيقول بسم الله الرحمن الرحيم
 وهى قرآن اية منه تزلت فصلا بين السور غير برأه فيكره ابتداءها بها
 ويكون الاستفتاح والتعوذ بالسجدة (سرا) ويجزى فى غير صلاة فى الجهر
 بالسجدة (وليست) بالسجدة (من الفاتحة) وتسحب عند كل فعل مهم (ثم
 يقرأ الفاتحة) تامة بتشديداتها وهى ركن فى كل ركعة وهى افضل سورة
 واية الكرسي اعظم اية وسميت فاتحة الكتاب لانه يفتح بقرائتها الصلاة
 وبكتابها فى المصاحف وفيها احدى عشرة تشديدة ويقراها مرتبة متوالية
 (فان قطعها بذكر او سكوت غير مشروعين وطال) عرفا اعادة فان
 كان مشروعا كبسؤال الرحمة عند تلاوة اية رحمة وكالسكوت لاستماع قراءة
 امامه وسجوده للتلاوة مع امامه لم يبطل ماضى من قرائتها مطلقا (او
 ترك منها تشديدة او حرفا او ترتيباً لزم غير مأوم اعاتها) اى اعادة
 الفاتحة فيستأنفها ان تعمد (*) وليست ان يقرأها مرتلة معربة يقف عند
 كل اية كقرائته عليه الصلاة والسلام ويكره الافراط فى التشديد والمد
 (ويجهر الكل) اى المنفرد والامام والمأوم معا (بآمين فى) الصلاة
 (الجهرية) بعد سكتة لطيفة ليعلم انها ليست من القرآن وانما هى طابع

(*) قوله ان تعمد انخ مفهومه انه اذا لم يعتمد لم يعد وهذا صحيح فيما اذا رجع الى
 قطع الموالاة فى الفاتحة واما اذا رجع الى ترك تشديد او حرف فلا يصح قائله لافرق
 بين ترك ذلك عمداً او غيره وعلى كل حال فى هذا القيد احتمال يجب تمييزه وهو ان يقال ان
 كان من جهة قطع الموالاة فى قراءة الفاتحة نظرنا ان كان القطع عمداً اعادة والا لم
 يعدها وبني واما اذا كان ترك تشديدة او حرفا اعاد الفاتحة بكل حال ان فانت الموالاة
 والا اعاد الكلمة والله اعلم [س . م]

الدعاء ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد ميمها فان تركه امام او اسره اتى به مأموم جهرا ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت (ثم يقرأ بعدها) اى بعد الفاتحة (سورة) ندبا كاملة فيستفتحها بسم الله الرحمن الرحيم وتجاوز اية الا ان احمد استحب كونها طويلة كاية الدين والكبرى ونص على جواز تفريق السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يمتد بالسورة قبل الفاتحة ويكره الاقتصاد على الفاتحة في الصلاة والقراءة بكل القرآن في فرض لعدم نقله وللإطلاقة و (تكون) السورة (في) صلاة (الصبح من طوال المفصل) بكسر الطاء واوله ق ولا يكره لعذر كمرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله (و) تكون (السورة في) صلاة (المغرب من قصاره) ولا يكره بطواله (و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالظهرين (والعشا من اوساطه) ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها (ولا تصح) الصلاة (بقراءة خارجة عن مصحف عثمان) ابن عفان رضى الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعات وتصح بما وافق مصحف عثمان وصح سنده وان لم يكن من العشرة وتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهي اولى لاجل العشر حسنات (ثم) بعد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) لقول ابى هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه (رافعا يديه) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدما يرفع راسه متفق عليه (ويضعهما) اى يديه (على ركبتيه مفرجتي الاصابع) استحبابا ويكره التطبيق بان يجعل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلى (مستويا ظهره) ويجعل راسه حياله اى بازاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجة عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويحافى مرفقيه عن جنبه والمجزى الانحناء بحيث يتمكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الخافقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ماورا ركبتيه من الارض

ادنى مقابلة وتمتها الكمال (ويقول) راکما (سبحان ربى العظيم) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها فى ركوعه رواء مسلم وغيره والاقتصار عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاءه للامام عسر وقال احمد جاء عن الحسن التسيح التام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث (ثم يرفع راسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلا امام ومنفرد سبع الله لمن حمد) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله فى المبدع ومضى سمع استحباب ويقولان (بعد قيامهما) واعتدالهما (ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) اى حمدا لو كان اجساما مللا ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد (و) يقول (ما موم فى رفعه ربنا ولك الحمد فقط) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلى من الركوع فان شاء وضع يمينه على شماله او ارسلهما (ثم) اذا فرغ من ذكر الاعتدال (يخر مكبرا) ولا يرفع يديه (ساجدا على سبعة اعضاء رجله ثم ركبته ثم يديه ثم جبهته مع انفه) لقول ابن عباس امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه وللدارقطنى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع انفه على الارض ولا تجب مباشرة المصلى بشئ منها فتصح (ولو) سجد (مع حائل) بين الاعضاء ومصلاه قال البخارى فى صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة اذا كان الحائل (ليس من اعضاء سجوده) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يحزرك ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهور صفيه او قديمه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يحزرك ذكره فى الشرح ومن عجز بالجبهة لم يلزمه بغيرها ويومى ما يمكنه (ويجاف) الساجد (عضديه عن جنبه وبطنه عن فخذه) وهما عن ساقه ما لم يؤذ جازء (ويفرق ركبته) ورجليه واصابع رجله ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد برفقيه على فخذه ان طال (ويقول فى السجود) (سبحان ربى الاعلى) على ما تقدم فى تسبيح الركوع (ثم يرفع) رأسه اذا فرغ من السجدة

(تكبرا ويجلس مفترشا يسراه) اى يسرى رجليه (فأصبا يديه ويخرجها
 من تحته وبشى اصابعها نحو القبلة ويبسط يديه على فخذه مضموبي الاصابع
) (ويقول) بين السجدين (رب اغفر لي) الواجب مرة والكنال ثلاثا
 (وسجد) السجدة (الثانية كالاولى) فيما قدم من التكبير والتسبيح وغيرها
 (ثم يرفع) من السجود (مكبرا فاهضا على صدور قدميه) ولا يجلس
 للاستراحة (معتمدا على ركبته ان سهل) والا اعتد بالارض وفي الفضة
 يكره ان يقدم احدى رجليه (ويصلى) الركعة (الثانية كذلك)
 اى كالاولى (ماعدا التحريم) اى تكبيرة الاحرام (والاستفتاح والتعوذ
 وتحميد الية) فلا تشرع الا فى الاولى لكن ان لم يتعوذ فيها تعوذ فى الثانية
 (ثم) بعد فراغه من الركعة الثانية (يجلس مفترشا) بكلوسه بين السجدين
 (ويدها على فخذه) ولا يلقمهما ركبته (يقبض خصر) يده (اليمنى
 وبصرها ويحلق ابهامها مع الوسطى) بان يجمع بين راس الابهام والوسطى
 فنشبه الحلقة من حديد ونحوه (ويشير بسبابتها) من غير تحريك (فى
 تشهد) ودعائه فى الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبها على التوحيد
 (وبسط) اصابع (اليسرى) مضومة الى القبلة (ويقول) سرا
 (التحيات لله) اى الالفاظ التى تدل على السلام والملك والبقا والعظمة
 لله تعالى اى مملوكة له ومختصة به (والصلوات) اى الخمس او الرحمة
 او المعبود بها او العبادات كلها او الادعية (والطيات) اى الاعمال الصالحة
 او من الكلم (السلام) اى اسم السلام وهو الله او سلام الله (عليك ايها
 النبي) بالهمز من التبا لانه مخبر عن الله وبلا همز اما تسهلا او من
 النبوة وهى الرقة وهو من ظهرت المعجزات على يده (ورحمة الله وبركاته)
 جمع بركة وهى الثناء والزيادة (السلام علينا) اى على الحاضرين من الامام
 والمأموم والملائكة (وعلى عباد الله الصالحين) جمع صالح وهو القائم
 بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده وقيل المكث من العمل
 الصالح ويدخل فيه النساء ومن لم يشاركه فى الصلاة (اشهد ان
 لا اله الا الله) اى اخبر بانى قاطع بالوحدانية (واشهد ان محمدا
 عبده ورسوله) المرسل الى الناس كافة (هذا التشهد الاول على النبي
 صلى الله عليه ابن مسعود وهو فى الصحيحين) (ثم يقول) فى التشهد الذى
 يعقبه السلام (اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

الحمد لله محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد بركات على آل ابراهيم انك
 حميد مجيد (لامره صلى الله عليه وسلم بذلك في المتفق عليه من حديث
 كعب بن العجرة ولا يجزى لو ابدل آل باهل ولا تقديم الصلاة على
 التشهد (ويستعين) ندبا فيقول أعوذ بالله (من عذاب جهنم و) من
 (عذاب القبر و) من (فتنه الحيا والممات و) من (فتنه المسج والجال)
 والحيا والممات الحيا والموت والمسج بالحاء المهملة على المعروف (و)
 يجوز ان (يدعو بما ورد) اى فى الكتاب والسنة او عن الصحابة
 والسلف او باسم الاخرة ولو لم يشبه ماورد وليس له الدعاء بشئ مما يقصد به
 ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقنى جارية حسناء او طعاما طيبا وما
 اشبهه وتبطل به (ثم يسلم) وهو جالس لقوله عليه السلام وتحليلها التسليم
 وهو منها فيقول (عن عينة السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك)
 وسن التفاته عن يساره أكثر وان لا يطول السلام ولا يمد في الصلاة ولا
 على الناس وان يقف على آخر كل تسليمة وان ينوى به الخروج من
 الصلاة ولا يجزى ان لم يقل ورحمة الله فى غير صلاة جنازة والاولى ان
 لا يزيد وبركاته (وان كان) المصلى (فى ثلاثية) كغرب (او رباعية)
 كظهر (نهض مكبرا بعد التشهد الاول) ولا يرفع يديه (وصلى ما بقى)
 كالركعة (الثانية بالحمد) اى بالقائمة (فقط) ويسر بالقراءة (ثم يجلس
 فى تشهده الاخير متوركا) يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما
 عن عينة ويجعل يتيه على الارض ثم يتشهد ويسلم (والمرأة مثله) اى
 مثل الرجل فى جميع ما تقدم حتى رفع الدين (لكن تضم نفسها) فى
 الركوع والسجود وغيرها فلا تنحافى (وتسدل رجلها فى جانب يمينها) اذا
 جلست وهو افضل او متربة وتسر بالقراءة وجوبا ان سمعها اجنبى
 وخشى كائنى ثم يسن ان يستغفر ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام ويقول سبحان الله والحمد لله والله
 اكبر معا ثلاثا وثلاثين ويدعو بعد كل مكتوبة مخلصا فى دعائه ^{بالحمد} فصل
 ويكره فى الصلاة التفاته ^{بالحمد} لقوله عليه السلام هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلاة العبد رواه البخارى وان كان خوف ونحوه لم يكره وان
 استدار بجملته او استدبر القبلة فى غير شدة خوف بطلت صلاته (و) يكره
 (رفع بصره الى السماء) الا اذا تنحشى فيرفع وجهه لئلا يؤذى من حوله

لحديث انس مابال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتهن او لتخطفن ابصارهم رواء البخارى ويكره ايضا تغميض عينه لانه فعل اليهود (و) يكره ايضا (اقعاؤه) في الجلوس وهو ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه هكذا فسرہ الامام وهو قول اهل الحديث واقتصر عليه في المفتي والمفتع والفروع وغيرها وعند العرب الاقواء جلوس الرجل على اليتيه ناصبا قدميه مثل اقواء الكلب قال في شرح المنتهى وكل من الجلستين مكروه لقوله عليه السلام اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما يقى الكلب رواء ابن ماجه ويكره ان يعتمد على يده او غيرها وهو جالس لقول ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده رواء احمد وغيره وان يستند الى جدار ونحوه لانه يزيل مشقة القيام الا من حاجة فان كان يسقط لو ازيل لم تصح (و) يكره (افتراس ذراعيه ساجدا) بان يدهما على الارض ملصقا لهما بها لقوله عليه السلام اعتدلوا في السجود ولا يبسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب متفق عليه من حديث انس (و) يكره (عبثه) لانه عليه الصلاة والسلام راي رجلا يعبث في صلاته فقال لو خشع قلب هذا لحشمت جوارحه (و) يكره (تخصره) اى وضع يديه على خاصرته لنيه عليه السلام ان يصلى الرجل متخصرا متفق عليه من حديث ابى هريرة (و) يكره (تروحه) بمروحة ونحوها لانه من العبث الا الحاجة كتم شديد ومراوحته بين رجله مستحبة وتكره كثرته لانه فعل اليهود (وفرقة اصابعه وتشبيكها) لقوله عليه السلام لا تقعقع اصابعك وانت في الصلاة رواء ابن ماجه عن على واخرج هو والترمذى عن كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا قد شبك اصابعه في الصلاة ففرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابعه ويكره التخطي وفتح فم ووضع فيه شيئا لا في يده وان يصلى وبين يديه ما يلهيه او صورة منصوبة ولو صغيرة او نجاسة او باب مفتوح او الى نار من قنديل او شجرة والرمز بالعين والاسارة لغير حاجة واخراج لسانه وان يصحب ما فيه صورة من فص او نحوه وصلاته الى منحدث او نائم او كافر او وجه ادمى او الى امرأة يصلى بين يديه وان غلبه تشاوب كظم ندبا فان لم يقدر وضع يده على فم (و) يكره (ان يكون حاقنا) حال دخوله في الصلاة والحاقن هو المحتبس بوله وكذا كلما يمنع كمالها

كأنه خائف أو ريج أو حرو برد أو جوع وعطش يعرط لانه يمنع الخشوع وسواء
خاف فوت الجماعة أولا لقوله عليه السلام لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه
الإختان رواه مسلم عن عائشة (ولو بحضرة طعام يشتهي) فذكره صلاته اذا
لما تقدم ولو خاف فوت الجماعة وإن ضاق الوقت عن فعل جميعها وجبت
في جميع الأحوال وحرم اشتغاله بغيرها ويكره أن يخص جيبته بما يسجد عليه
لانه من شعائر الرافضة ومسح أثر سجوده في الصلاة ومس لحيته وعصم
شعره وكف ثوبه ونحوه ولو فعلهما لعمل قبل صلاته ونهى الامام رجلا
كان اذا سجد جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل ابن القاسم يكره أن يشتر ثيابه
لقوله عليه السلام ترتب تراب (و) يكره (تكرار الفتحة) لانه لم ينقل (و) (لا)
يكره (جمع سور في) صلاة (فرض كنفل) لما في الصحيح ان النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ في ركعة من قيامه بالبقرة وآل عمران والنساء (و) يسن (له)
أي المصلي (رد المار بين يديه) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان احكم
يصلى فلا يدعن احدا يمر بين يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواه مسلم
عن ابن عمر وسواء كان المار ادنيا او غيره والصلاة فرضا او نفلا بين يديه
سترة فمر دونها او لم تكن فمر قريبا منه ومحلا ذلك ما لم يغلبه او يكون المار
محتاجا الى المرور او بمكة ويحرم المرور بين المصلي وسترته ولو بعيدة
وان لم يكن سترة ففي ثلاثة اذرع فاقل فان ابى المار الرجوع دفعه المصلي
فان اصر فله قتاله ولو متى فان خاف فسادها لم يكرر دفعه ويضمنه والمصلي
دفع العدو من سيل او سبع او سقوط جدار ونحوه وان كثر لم تبطل في
الاشهر قاله في المبدع (وله عد الاى) والتسج وتكبيرات العيد باصابعه لما
روى محمد بن خلف عن انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم يعقد الاى باصابعه
وللأمام (الفتح على امامه) اذا ارتج عليه او غلط لما روى ابو داود عن ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فلبس عليه فلما انصرف قال لابي صليت معنا
قال نعم قال فما معنك قال الخطابي اسناده جيد ويحب في الفتحة كنسيان سجدة
ولا تبطل به ولو بعد اخذه في قراءة غيرها ولا يفتح على غير امامه لان
ذلك يشغله عن صلاته فان فعل لم تبطل قاله في الشرح (و) (له) (لبس
الثوب ولف العمامة) لانه عليه الصلاة والسلام التحف بازاره وهو في
الصلاة وحمل امامة وفتح الباب لعائشة وان سقط رداءه فله رفعه (و) (له) قتل
(حية وعقرب وقل) وبراغيث ونحوها لانه عليه الصلاة والسلام امر

بقتل الاسودين في الصلاة الحية والمقرب رواء ابو داود والترمذي
وصححه (فان اطال) اي اكثر المصلي (الفعل عرفا من غير ضرورة) وكان
متواليا (بلا تفريق بطلت) الصلاة (ولو) كان الفعل (سهوا) اذا كان
من غير جنس الصلاة لانه يقطع الموالاة ويمنع متابعة الاركان فان كان
لضرورة لم يقطعها كالحائض وكذا ان تفرق ولو طال المجموع واليسير
ما يشبه فعله صلى الله عليه وسلم من حمل امامة وصعوده المنبر وتزوله عنه
لما صلى عليه وفتح الباب لعائشة وتأخره في صلاة الكسوف ثم عوده ونحو
ذلك واشارة الاخرس ولو مفهومة كفعله ولا تبطل بعمل قلب واطالة
نظر في كتاب ونحوه (وتباح) في الصلاة فرضا كانت او نفلا (قراءة
اواخر السور وواسطها) لما روى احمد ومسلم عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من ركعتي الفجر قوله تعالى قولوا
آمن بالله وما اتزل لنا الاية وفي الثانية في آل عمران قل يا اهل الكتاب
تعالوا الى كلمة سواء بيننا الاية (واذا نابه) اي عرض للمصلي (شئ) اي
امر كاستيذان عليه وسهو امامه (سج رجل) ولا تبطل ان كثر (وصفت
امرأة ببطن كفها على ظهر الاخرى) وتبطل ان كثر لقوله عليه الصلاة
والسلام اذ نابكم شئ في صلاتكم فلتسج الرجال ولتصق النساء متفق عليه
من حديث سهل ابن سعد وكره التنيه بخنخة وصغير وتصفيقه وتسبيحها
لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه (ويبصق) ويقال بالسين والزاي (في
الصلاة عن يساره وفي المسجد في ثوبه) ويحك بعضه ببعض اذهابا لصورته
قال احمد البزاق في المسجد خطيئة وكفارته دفة للخبر ويخلق
موضعه استحيابا ويلزم حتى غير الباصق ازالته وكذا الخطاط والخامة وان
كان في غير مسجد جاز ان يبصق عن يساره او تحت قدمه لحبر ابي هريرة
وليصدق عن يساره او تحت قدمه فيدفعها رواء البخاري وفي ثوبه اولى
ويكره نية واماماً وله رد السلام اشارة والصلاة والسلام عليه صلى الله
عليه وسلم عند قرائته ذكره في نفل (وتسبى صلاته الى ستره) حضرا كان او
سفرا ولو لم يخش مارا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فليصلي
الى ستره وليدن منها رواء ابو داود وابن ماجه من حديث ابي سعيد
(قائمة كوخرة الرجل) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وضع احدكم يده
مثل موخرة الرجل فليصل ولا يبالي من يمر وراء ذلك رواء مسلم فان

كان في مسجد ونحوه قريب من الجندار وفي قضاء قالى شئ شاخص من
شجر او بعر او ظهر انسان او عصى لانه عليه الصلاة والسلام صلى الى
حربة والى بعر رواه البخارى ويكنى وضع المصا بين يديه عريفا ويستحب
انحرافه عنها قليلا (فان لم يجد شاخصا قالى خط) كالهلال قال في الشرح
وكيف ما خط اجزاء لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن معه عصا فليخط
خطا رواه احمد وابو داود قال البيهقي لا بأس به في مثل هذا (وتبطل)
الصلاة (بمرور كلب اسود بهيم) اى لا لون فيه سوى السواد اذا مر بين
المصلى وسترته او بين يديه قريبا في ثلاثة اذرع فاقل من قدميه ان لم تكن
سترته وخص الاسود بذلك لانه شيطان (فقط) اى لا امرأة وحمار وشيطان
وغيرها وسترة الامام ستره للمأموم (وله) اى المصلى (التعوذ عند اية وعيد
والسؤال) اى سؤال الرحمة (عند اية رحمة ولو في فرض) لما روى مسلم عن
حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ففتح البقرة فقلت
يركع عند المائة ثم مضى الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح سبع واذا مر
بسؤال سال واذا مر بتعوذ تعوذ قال احمد اذا قرأ اليس ذلك بقادر على
ان يحجي الموتى في الصلاة وغيرها قال سبحانك قبل في فرض ونفل
فصل اركانها ^١ اى اركان الصلاة اربعة عشر جمع ركن وهو جانب
الشئ الاقوى وهو ما كان فيها ولا يسقط عمدا ولا سهوا وسماها بعضهم
فروضا والحلف لفظي (القيام) في فرض لقادر لقوله تعالى وقوموا لله
قانتين وحده ما لم يصبر راکما (والتحريم) اى تكبيرة الاحرام لحديث
تحريمها التكبیر (و) قراءة (الفاتحة) لحديث لاصلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة
بفاتحة الكتاب ويحملها الامام عن المأموم ويأتي (وركوع) اجماعا في كل ركعة
(والاعتدال عنه) لانه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله وقال صلوا كما
رايتوني اصلى ولو طوله لم تبطل كالجلوس بين السجدين ويدخل في
الاعتدال الرفع والمراد الا ما بعد الركوع الاول والاعتدال عنه في
صلاة الكسوف (والسجود) اجماعا (على الاعضاء السبعة) لما تقدم
(والاعتدال عنه) اى الرفع منه ويفتي عنه قوله (والجلوس بين السجدين)
لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من السجود لم يسجد
حتى يستوى قاعدا رواه مسلم (والطمانينة في) الافعال (الكل) المذكورة
لما سبق وهى السكون وان قل (والتشهد الاخير وجلسه) لقوله عليه

الصلاة والسلام اذا قعد احدكم في صلاته فليقل التحيات لله الخبر متفق عليه
 (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) اى فى التشهد الاخير
 لحديث كعب السابق (والترتيب) بين الاركان لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يصليها مرتبة وعلمها للمسيء فى صلاته مرتبة بنم (والتسليم) لحديث وختامها
 التسليم (وواجباتها) اى الصلاة ثمانية (التكبير غير التحريمة) فهى ركن
 كما تقدم وغير تكبيرة المسبوق اذا ادرك امامه راكعا فسنة ويأتى (والتسليم)
 اى يقول الامام والمنفرد فى الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده (والتحميد)
 اى قول ربنا ولك الحمد لامام ومأموم ومنفرد لفعله عليه الصلاة والسلام
 وقوله صلوا كما رايتونى اصلى ومحمل ما يأتى فيه من ذلك للانتقال بين
 ابتداء وانتهاء فلو شرع فيه قبله او كمله بعد لم يجز به (وتسيجات الركوع
 والسجود) اى يقول سبحان ربى العظيم فى الركوع وسبحان ربى الاعلى فى
 السجود (وسؤال المغفرة) اى قول رب اغفرلى بين السجدين (مرة مرة
 ويسن) قول ذلك (ثلاثا) من الواجبات (التشهد الاول وجلسه)
 للامر به فى حديث ابن عباس ويسقط عن من قام امامه سهوا لوجوب
 متابعتة والمجزئ منه التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله سلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وعنده
 ورسوله وفى التشهد الاخير ذلك مع اللهم صل على محمد بعده (وما عدا
 الشرائط والاركان والواجبات المذكورات) مما تقدم فى صفة الصلاة (سنة
 فمن ترك شرطا لغير عذر) ولو سهوا بطلت صلاته وان كان لعذر كمن عدم
 الماء والتراب او السترة او حبس بنجس صحت صلاته كما تقدم (غير النية
 فانها لا تسقط بحال) لان محلها القلب فلا يحجز عنها (او تعمد المصلى ترك
 ركن او واجب بطلت صلاته) ولو تركه لشك فى وجوبه وان ترك الركن
 سهوا فيأتى وان ترك الواجب سهوا او جهلا يسجد له وجوبا وان
 اعتقد ان الفرض سنة او بالعكس لم يضره كما لو اعتقد ان بعض افعالها
 فرض وبعضها فلو وجب الفرض من السنة واعتقد الجميع فروضا والحشوع
 فيها سنة ومن علم بطلان صلاته ومضى فيها ادب (بخلاف الباقي) بعد
 الشروط والاركان والواجبات فلا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمدا
 (وما عدا ذلك) اى اركان الصلاة وواجباتها (سن اقوال) كالاستفتاح
 والتعوذ والبتلة وامين والسورة وملء السماء الى اخره بعد التحميد وما

زاد على المرة في تسج الركوع ~~والسجدة~~ المفضلة المفضلة والتمود في
 الشهد الاخير وقوت الوتر (و) سن (الافعال) كرفع اليدين في مواضعه
 ووضع اليدين على الشمال تحت منبرته والنظر الى موضع سجوده ووضع
 اليدين على الركبتين في الركوع والتجافي فيه وفي السجود وهذا الظاهر
 معتدلا وغير ذلك مما مر لك مفصلا ومنها الجهر والاضافات والترتيل
 والاطالة والتقصير في مواضعها (ولا يشترع) اي لا يجب ولا يسن
 (السجود لتركة) لعدم امكان التحرز من تركه (وان سجد) لتركة سهوا
 (فلا بأس) اي فهو مباح ~~في~~ باب سجود السهو ~~في~~ قال صاحب
 المشارق السهو في الصلاة النسيان فيها (يشترع) اي يجب تارة ويسن
 اخرى على ما يأتي تفصيله (لزيادة سهوا ونقص) سهوا (وشك) في
 الجملة (لا في عمد) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا سهى احدكم فليسجد
 فمعلق السجود على السهو (في) صلاة (الفرض والثافلة) متعلق بيشترع
 سوى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر وسهو (فتي زاد فعلا من جنس
 الصلاة قياما) في محل قعود (او قعودا) في محل قيام ولو قل كجلسة
 الاستراحة (او ركوعا او سجودا عمدا بطلت صلاته) اجماعا قاله في
 الشرح (و) ان فعله (سهوا ليسجد له) لقوله صلى الله عليه وسلم في
 حديث بن مسعود فاذا زاد الرجل او نقص في صلاته فليسجد سجدتين
 رواه مسلم ولو نوى القصر فاتم سهوا ففرضه الركعتان وليسجد للسهو
 استحبابا وان قام فيها او سجد اكراما لانسان بطلت (وان زاد ركعة)
 كخامسة في رباعية او رابعة في مغرب او ثالثة في فجر (فلم يعلم حتى فرغ
 منها سجد) لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا
 فلما انفلت قالوا له انك صليت خمسا فافعل ثم سجد سجدتين ثم سلم متفق
 عليه (وان علم) بالزيادة (فيها) اي في الركعة (جلس في الحال) بغير
 تكبير لانه لو لم يجلس لزيد في الصلاة عمدا وذلك يبطلها فيشهد ان لم
 يكن تشهد لانه ركن لم يأت به (ويسجد) للسهو (ويسلم) لتكامل
 صلاته وان كان قد تشهد سجد للسهو وسلم وان كان تشهد ولم يصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد للسهو ثم سلم وان قام
 الى ثالثة نهارا وقد نوى ركعتين نقلا رجعا ان شاء وسجد للسهو وله ان
 يتبها اربعا ولا يسجد وهو افضل وان كان ليلا فكما لو قام الى ثالثة في

الفحير نص عليه لانها صلاة شرعت ركعتين انتهت الحجر (وان سجده
 تفتان) اى نهاء بتسج او غيره ويلزمهم تنبيهه لزمه الرجوع اليها سواء
 سجدا به الى زيادة او نقصان وسواء غلب على ظنه صوابها او خطاها
 والمرأة كالرجل (فان اصر) على عدم الرجوع (ولم يحزم بصواب
 نفسه بطلت صلاته) لانه ترك الواجب عمدا وان حزم بصواب نفسه
 لم يلزمه الرجوع اليها لان قولهما انما يفيد الظن واليقين مقدم عليه
 وان اختلف عليه من ينهيه سقط قولهم ويرجع منفرد الى تفتين (و)
 بطلت (صلاة من تبعه) اى تبع اماما ابى ان يرجع حيث يلزمه الرجوع
 (طالما لا) من تبعه (جاهلا او ناسيا) للعدول ولا من (فارقه) لجواز
 المفارقة للعدول ويسلم لنفسه ولا يعتد مسبوق بالركعة الزائدة اذا تابعه فيها
 جاهلا (وعمل) فى الصلاة متوال (مستكثر عادة من غير جنس
 الصلاة) كالنشى والبس ولف العمامة (يبطلها عمده وسهوه)
 وجهله ان لم تكن ضرورة وتقدم (ولا يشرع ليسيره) اى يسير عمل
 من غير جنسها (سجود) ولو سهوا ويكره العمل اليسير من غير
 جنسها فيها (ولا تبطل) بعمل قلب واطالة نظر الى شئ (ولا
 تبطل) الصلاة (بيسير اكل وشرب سهوا او جهلا) لعموم عني لامتى عن
 الخطاء والنسيان وعلم منه ان الصلاة تبطل بالكثير عرفا منهما كثيرا (ولا)
 يبطل (نقل بيسير شرب عمدا) لما روى ان ابن الزبير شرب فى الطلوع
 ولان مد النفل واطالته مستحبة فيحتاج معه الى جرعة ماء لدفع العطش
 فسوح فيه كالجوس وظاهره انه يبطل بيسير الاكل عمدا وان الفرض يبطل
 بيسير الاكل والشرب عمدا وبلغ ذوب سكر ونحوه بقم كاكل ولا تبطل
 ببلغ ما بين اسنانه بلا مضغ قال فى الافناع ان جرى به ريقه وفى التنقيح
 والمنتهى ولو لم يحجر به ريق (وان اتى بقول مشروع فى غير موضعه كقراءة
 فى سجود) وركوع (وقعود وتشهد فى قيام وقراءة سورة فى) الركعتين
 (الاخيرتين) من رابعة او فى الثالثة من مغرب (لم تبطل) بتعمده لانه
 مشروع فى الصلاة فى الجملة (ولم يجب له) اى السهو (سجود بل يشرع)
 اى يسن كسائر مالا يبطل عمده الصلاة (وان سلم قبل اتمامها) اى
 اقام الصلاة (عمدا بطلت) لانه تكلم فيها قبل اتمامها (وان كان) السلام
 (سهوا ثم ذكر قريبا اتمها) وان انحرف عن القبلة او خرج من المسجد

(وسجد) للهوه قصه ذى الدين لكن ان لم يذكر حتى قام فعليه ان يجلس
 لينهض الى الاتيان بما بقى عليه عن جلوس لان هذا القيام واجب للصلاة
 فلهذه الاتيان به مع النية وان كان احدث استأنفها (فان طال الفصل
 عرفا) بطلت لتعذر البناء اذا (او تكلم) فى هذه الحالة (لغیر مصلحتها)
 كقوله يا غلام استنى (بطلت) صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا
 هذه لا يصلح فيها شئ من كلام الادميين رواه مسلم وقال ابو داود مكان
 لا يصلح لا يحل (ككلامه فى صليها) اى فى صلب الصلاة فبطل به للحديث
 المذكور سواء كان اماما او غيره وسواء كان الكلام عمدا اوسهوا او جهلا
 طائعا او مكرها او وجب لتحذير ضرير ونحوه وسواء كان لمصلحتها او لا
 والصلاة فرضا او فضلا (و) ان تكلم من سلم ناسيا (لمصلحتها) فان كثر
 بطلت (وان كان يسيرا لم تبطل) قال الموفق هذا اولى وصححه فى الشرح
 لان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وذو الدين تكلموا وبنوا على
 صلاتهم وقدم فى التتبع وتبعه فى المنتهى تبطل مطلقا ولا بأس بالسلام على
 المصلى ويرده بالاشارة فان رده بالكلام بطلت ويرده بعدها استحبابا لرده
 عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ولو صاحف انسانا يريد
 السلام عليه لم تبطل (وقهقهة) وهى ضحكة معروفة (ككلام) فان قال قه قه
 فالأظهر انها تبطل به وان لم يبين حرفان ذكره فى المغنى وقدمه الاكثر
 قاله فى المبدع ولا تقصد بالتبسم (وان تقح) فان حرفان بطلت (او اتحب)
 بان رفع صوته بالبكاء (من غير خشية الله تعالى) فان حرفان بطلت لانه من
 جنس كلام الادميين لكن اذا غلب صاحبه لم يضره لكونه غير داخل فى
 وسمه وكذا ان كان من خشية الله تعالى (او تقح من غير حاجة فان
 حرفان بطلت) فان كان لحاجة لم تبطل لما روى احمد وابن ماجة عن على
 قال كان لى مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فاذا
 دخلت عليه وهو يصلى تقح لى وللنساء معناه وان غلبه سعال او عطاس
 او تشاؤب ونحوه لم يضره ولو بان حرفان ^{في} فصل ^{في} الكلام على
 على السجود للنقص (ومن ترك ركنا) فان كان التحريم لم تنعقد صلاته
 وان كان غيرها (فذكره بعد شروعه فى قراءة ركة اخرى بطلت) الركة
 (التى تركه منها) وقامت الركة التى تليها مقامها ويجزىه الاستفتاح الاول
 فان رجع الى الاولى علما عمدا بطلت صلاته (وان ذكر ما تركه) قبله (

اى قبل الشروع فى قراءة الاخرى (يعود وجوباً فيأتى به) اى بالترك
 (وبما بعده) لان الركن لا يسقط بالسهو وما بعده قدأتى به فى غير محله فان
 لم يعد عمداً بطلت صلاته وسهواً بطلت الركعة والتى تليها عوضها (وان علم المترك
 بعد السلام فكرت ركعة كاملة) فيأتى بركعة ويسجد للسهو ما لم يطل
 الفصل ما لم يكن المترك تشهداً اخيراً او سلاماً فيأتى به ويسجد ويسلم
 ومن ذكر ترك ركن وجهله او محله عمل بالاحوط (وان نسى التشهد
 الاول) وحده او مع الجلوس له (ونهض) للقيام (لزمه الرجوع)
 اليه (ما لم ينتصب قائماً فان استتم قائماً كره رجوعه) لقوله عليه السلام
 اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائماً فليجلس فان استتم قائماً فلا يجلس
 ويسجد سجدتين رواه ابو داود وابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة
 (وان لم ينتصب قائماً لزمه الرجوع) مكرر مع قوله لزمه الرجوع ما لم
 ينتصب قائماً (وان شرع فى القراءة حرم) عليه (الرجوع) لان
 القراءة ركن مقصود فى نفسه بخلاف القيام فان رجع علماً عمداً بطلت
 صلاته لاناسياً او جاهلاً ويلزم الماموم متابعتة وكذا كل واجب فيرجع
 الى تسج ركوع وسجود قبل اعتدال لابعده (وعليه السجود) اى سجود
 السهو (للكل) اى كل ما تقدم (ومن شك فى عدد الركعات) بان تردد
 اصلى ثنتين ام ثلاثاً مثلاً (اخذ بالاقل) لانه المتيقن ولا فرق بين الامام
 والمنفرد ولا يرجع ماموم واحد الى فعل امامه فاذا سلم امامه اتى بما
 شك فيه وسجد وسلم وان شك هل دخل معه فى الاولى او الثانية جعله
 فى الثانية لانه المتيقن وان شك من ادرك الامام راكعاً ارفع الامام راسه
 قبل ادراكه راكعاً ام لا لم يعتد بتلك الركعة لانه شك فى ادراكها ويسجد
 للسهو (وان شك) المصلى (فى ترك ركن فكركه) اى فكما لو تركه
 فيأتى به وبما بعده ان لم يكن شرع فى قراءة التى بعدها فان شرع فى
 قراءتها صارت بدلاً عنها (ولا يسجد) للسهو (لشكه فى ترك واجب)
 كتسج ركوع ونحوه (او) لشكه فى (زيادة) الا اذا شك فى الزيادة
 وقت فعلها لانه شك فى سبب وجوب السجود والاصل عدمه فان شك
 فى اثناء الركعة الاخيرة اى رابعة ام خامسة سجد لانه ادى جزءاً من
 صلاته متردداً فى كونه منها وذلك يضعف النية ومن شك فى عدد الركعات
 وبخى على اليقين ثم زال شكه وعلم انه مصيب فيما فعله لم يسجد (ولا يسجد

على ماموم (دخل مع الامام من اول الصلاة) (لا تبعا لامامه) ان
 سهى على الامام فيتابعه وان لم يتم ما عليه من تشهد ثم يتمه فان قام بعد
 سلام امامه رجع فسجد معه ما لم يستتم قائما فيكره له الرجوع او يشرع في
 قراءة فبحرم ويسجد مسبوق سلم معه سهوا ولسهوه مع امامه او فيما انفرد
 به وان لم يسجد الامام للسهو سجد مسبوق اذا فرغ وغيره بعد اياه من
 سجوده (وسجود السهو لما) اى لفعل شئ او تركه (يبطل) الصلاة
 (عمد) اى تعمده ومنه اللحن الخيل للمعنى سهوا او جهلا (واجب)
 لفظه عليه الصلاة والسلام وامره به في غير حديث والامر للوجوب وما
 لا يبطل عمده كترك السنن وزيادة قول مشروع غير السلام في غير موضعه
 لا يجب له السجود بل يسن في الثاني (ويبطل الصلاة به) تعمده (ترك
 سجود) سهو واجب (افضليته قبل السلام فقط) فلا تبطل بتعمد ترك
 سجود مسنون ولا واجب محل افضليته بعد السلام وهو ما اذا سلم قبل
 اتمامها لانه خارج عنها فلم يؤثر في ابطالها وعلم من قوله افضليته ان كونه
 قبل السلام او بعده ندب لورود الاحاديث بكل من الامرين (وان نسيه)
 اى سجود السهو الذى محله قبل السلام (وسلم) ثم ذكر (سجد) وجوبا
 (ان قرب زمنه) وان شرع في صلاة اخرى فاذا سلم وان طال الفصل
 عرفا او احدث او خرج من المسجد لم يسجد وصحت صلاته (ومن سها)
 في صلاة (مرارا كفاه) لجميع سهوه (سجدتان) ولو اختلف محل
 السجود ويغلب ما قبل السلام لسبقه وسجود السهو وما يقال فيه
 وفي الرفع منه كسجود صلب الصلاة فان سجد قبل السلام اتى به بعد فراغه
 من التشهد وسلم عقبه وان اتى به بعد السلام جلس بعده مفترشا في ثنائية
 ومتوركا في غيرها وتشهد وجوبا التشهد الاخير ثم يسلم لانه في حكم المستقل في نفسه
 باب صلاة التطوع واوقات النهى والتطوع لغة فعل الطاعة وشرعا
 طاعة غير واجبة وافضل ما يتطوع به الجهاد ثم النفقة فيه ثم العلم تعلمه
 وتعليمه من حديث وقفه وتفسير ثم الصلاة (وآكدها كسوف ثم استسقا)
 لانه صلى الله عليه وسلم لم يتقل عنه انه ترك صلاة الكسوف عند وجود
 سببها بخلاف الاستسقاء فانه كان يستسقى تارة ويترك اخرى (ثم تراوح)
 لانها تسن لها الجماعة (ثم وتر) لانه تسن له الجماعة بعد التراوح وهو
 سنة مؤكدة روى عن الامام من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء لا ينبغي

ان صلى في صلاة وليس بواجب (يفعل بين) صلاة (العشا و) طلوع
 (الفجر) فوقه من صلاة العشا ولو مجموعة مع المغرب تقديما الى طلوع
 الفجر و آخر الليل لمن يتق بنفسه افضل (واقله ركعة) لقوله عليه الصلاة
 والسلام الوتر ركعة من آخر الليل رواه مسلم ولا يكره الوتر بها لثبوتها عن
 عشرة من الصحابة منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم اجمعين
 (واكثره) اي اكثر الوتر (احدى عشرة) ركعة يصلها (متى متى) اي
 يسلم من كل اثنين (ويوتر بواحدة) لقول عائشة كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي بالليل احدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وفي
 لفظ يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة هذا هو الافضل وله ان يسرد
 عشرا ثم يجلس فيتشهد ولا يسلم ثم يأتي بالركعة الاخيرة ويتشهد ويسلم
 (وان اوتر بخمس او سبع) سردها ولم (يجلس الا في آخرها) لقول
 ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفضل
 بينهما بسلام ولا كلام رواه احمد ومسلم (و) ان اوتر (بتسع) يسرد
 ثمانية ثم (يجلس عقب) الركعة الثامنة ويتشهد الشهادتين ولا يسلم ثم يصلي (التاسعة
 ويتشهد ويسلم) لقول عائشة ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في
 الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه وينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة
 ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليما يستحياه (و ادنى الكمال)
 في الوتر (ثلاث ركعات بسلامين) فيصلي ركعتين ويسلم ثم الثالثة ويسلم
 لانه اكثر عملا ويجوز ان يسردها بسلام واحد (يقرا) من اوتر بثلاث
 (في) الركعة (الاولى) سورة (سج وفي) الركعة (الثانية) سورة قل يا ايها
 (الكافرون وفي) الركعة (الثالثة) سورة (الاخلاص) بعد الفاتحة
 (ويقت فيها) اي في الثالثة (بعد الركوع) ندبا لانه صح عنه صلى الله
 عليه وسلم من رواية ابى هريرة و انس وابن عباس وان قنت قبل الركوع
 بعد القراءة جاز لما روى ابو داود عن ابى ابن كعب ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقت في الوتر قبل الركوع فيرفع يديه الى صدره ويبسطهما
 ويطولهما نحو السماء ولو كان مأموما (ويقول) جهرا (اللهم اهدني فحين
 هديت) اصل الهداية الدلالة وهي من الله التوفيق والارشاد (وعافني
 فحين عافيت) اي من الاسقام والبلايا والمعافات ان يعافيك الله من الناس
 ويعافهم منك (وتولني فحين توليت) الولي ضد العدو من توليت الشيء

اذا اعتنيت به او من وليته احدا لم يكن ذلك لابنه واسطة (وبارك لنا فيما
 اعطيت) اى انعمت (وقنا شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه
 لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت) رواه احمد
 والترمذى وحسنه من حديث الحسن بن على قال على النبي صلى الله عليه وسلم
 كلمت اقولهن فى قنوت الوتر وليس فيه ولا يعز من عاديت ورواه البيهقى
 وابنهافيه ورواه النسائى مختصرا وفى اخره صلى الله على محمد (اللهم انى
 اعوذ برضاك من سخطك وبمعفوك من عقوبتك وبك منك) اظهارا للمعجز
 والانتقاع (لا نحصى) اى لا نطيق ولا نبلغ ولا تنهى (ثناء عليك انت كما
 اثبتت على نفسك) اعترافا بالمعجز عن الثناء وردا الى المحيط عليه بكل شئ
 جملة وتفصيلا رواه الحنابلة عن على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 ذلك فى اخر وتره ورواه ثقاة (اللهم صل على محمد) لحديث الحسن السابق
 ولما روى الترمذى عن عمر الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصعد
 منه شئ حتى تصل على نبيك وزاد فى التبصرة (وعلى آل محمد) واقصر
 الاكثر على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ويمسح) وجهه (بيديه)
 اذا فرغ من دعائه هنا وخارج الصلاة لقول عمر كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه رواه
 الترمذى ويقول الامام اللهم اهدنا الى اخره ويؤمن مأموم ان سمعه
 (ويكره قنوت فى غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود بن عباس وابن عمر وابى
 الدرداء رضى الله عنهم وروى الدارقطنى عن سعيد ابن جبير قال اشهد انى
 سمعت ابن عباس يقول ان القنوت فى صلاة الفجر بدعة (الا ان تزل
 بالمسلمين نازلة) من شدايد الدهر (غير الطاعون فيقتل الامام) الاعظم
 استحبابا (فى الفرائض) غير الجمعة ويحجر به فى الجهرية ومن ايتهم بقات
 فى فجر تابع الامام وامن ويقول بعد وتره سبحان الملك القدوس ثلاثا ويمد
 بهما صوته فى الثالثة (والتراوىح) ستة مؤكدة سميت بذلك لانهم يصلون
 اربع ركعات ويتروحوون ساعة اى يستريحون (عشرون ركعة) لما روى
 ابو بكر عبد العزيز فى الشافى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلى فى شهر رمضان عشرين ركعة (تفعل ركعتين) ركعتين (فى
 جماعة مع الوتر) بالمسجد اولى الليل (بعد العشاء) والافضل وسنتها (فى
 رمضان) لما روى فى الصحيحين من حديث عائشة انه صلى الله وسلم صلاها ليالى

فصلوها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر وقال انى خشيت ان تفرض عليكم فتجيزوا عنها وفى البخارى ان عمر جمع الناس على ابي ابن كعب فصلى بهم التراويح وروى احمد وصححه الترمذى من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة (ويوتر التهجيد) اى الذى له صلاة بعد ان ينام (بعده) اى بعد تهجده لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وترا متفق عليه (فان تبع امامه) فاوتر معه او اوتر منفردا ثم اراد التهجيد لم ينقض وتره وصلى ولم يوتر وان (شفعه بركمة) اى ضم لوتره الذى تبع امامه فيه ركمة جاز وتحصل له فضيلة متابعة امامه وجعل وتره اخر صلاته (ويكره التقليل بينها) اى بين التراويح روى الاثرم عن ابي الدرداء انه ابصر قوما يصلون بين التراويح قال ما هذه الصلاة اتصلى وامامك بين يديك ليس منا من رغب عنا و (لا) يكره (التعقيب) وهو الصلاة (بعدها) اى بعد التراويح والوتر (في جماعة) لقول انس لا ترجعون الا لخير ترجوته وكذا لا يكره الطواف بين التراويح ولا يستحب للامام الزيادة على ختمة فى التراويح الا ان يؤثروا زيادة على ذلك ولا يستحب لهم ان ينقصوا عن ختمة ليجوزوا فضلها (ثم) تلى الوتر فى الفضيلة (السنن الراتبية) التى تفعل مع الفرائض وهى عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) لقول ابن عمر حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر كانت ساعة لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها احد حدثتني حفصة انه كان اذا اذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين متفق عليه (وهما) اى ركعتا الفجر (أكدها) اى افضل الرواتب لقول عائشة رضى الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ من النوافل اشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر متفق عليه فيخير فيما عداها وعدا الوتر سفرا ويسن تخفيفهما واضطجاع بعدهما على الايمن ويقرأ فى الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفى الثانية قل هو الله احد او يقرأ فى الاولى قولوا امنا بالله الاية وفى الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة الاية ويلى ركعتي الفجر ركعتا المغرب ويسن ان يقرأ فيهما بالكافرون والاخلاص (ومن فاته شئ منها) اى من الرواتب (سن له قضاؤه) كالوتر

لانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما وقضى
 اركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر وقيس الباقي وقال من نام عن الوتر
 او نسيه فليصله اذا اصبح او ذكره رواه الترمذى لكن ما فات مع فرضه
 وكثر فالاولى تركه الا سنة فجر ووقت كل سنة قبل الصلاة من دخول وقتها
 الى فعلها وكل سنة بعد الصلاة من فعلها الى خروج وقتها سنة فجر وظهر الاولى
 بعدها قضا والسنن غير الرواتب عشرون اربع قبل الظهر واربع بعدها
 واربع قبل العصر واربع بعد المغرب واربع بعد العشاء غير السنن الرواتب
 قال جمع يحافظ عليها وتباح ركعتان بعد اذان المغرب في فصل صلاة
 الليل افضل من صلاة النهار في لقوله عليه السلام افضل الصلاة بعد
 المكتوبة صلاة الليل رواه مسلم عن ابي هريرة فالتطوع المطلق افضل صلاة
 الليل لانها تبلغ في الاسرار واقرب الى الاخلاص (وافضلها) اى الصلاة
 (ثلاث الليل بعد نصفه) مطلقا لما في الصحيح مرفوعا افضل الصلاة صلاة
 داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ويسن قيام الليل واقتناحه
 بركعتين خفيفتين ووقته من الغروب الى طلوع الفجر ولا يقومه كله الا ليلة
 عيد ويتوجه ليلة النصف من شعبان (وصلاة ليل ونهار متى متى) لقوله
 عليه الصلاة والسلام صلاة الليل متى متى رواه الحمسة وصححه البخارى ومتى
 معدول عن اثنين اثنين ومعناه معنى المكرر وتكريره لتوكيد اللفظ لا للمعنى
 وكثرة ركوع وسجود افضل من طول قيام فيما لم يرد تطويله (وان تطوع
 في النهار باربع) بشهدين (كالظهر فلا بأس) لما روى ابو داود وابن ماجة
 عن ابي ايوب انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل الظهر اربعا لا يفصل
 بينهما بتسليم وان لم يجلس الا في اخرهن فقد ترك الاولى ويقرأ في
 كل ركعة مع الفاتحة بسورة وان زاد على اثنين ليلا او اربع نهارا ولو جاوز
 ثانيا بسلام واحد صح وكره في غير الوتر ويصح التطوع بركعة ونحوها
 (واجز صلاة قاعد) بلا عذر (نصف اجر صلاة قائم) لقوله عليه السلام
 من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم متفق عليه
 ويسن تربعه بمحل قيام ويثنى رجليه بركوع وسجود (وتسن صلاة الضحى)
 لقول ابي هريرة اوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صيام
 ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان اوتر قبل ان انام رواه احمد
 ومسلم وتصلى في بعض الايام دون بعض لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم

عليها (واقفها ركعتان) لحديث أبي هريرة (واكثرها) ثمان لما روت أم هانئ
 أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات سجدة الفصحى رواء الجماعة
 (ووقفها من خروج وقت النهي) أي من ارتفاع الشمس قد ورح (إلى
 قبيل الزوال) أي إلى دخول وقت النهي بقيام الشمس وأفضله إذا اشتد الحر
 (وسجود التلاوة) والشكر (صلاة) لانه سجود يقصد به التقرب إلى الله
 تعالى له تحريم وتحليل فكان صلاة كسجود الصلاة فيشترط له ما يشترط
 لصلاة النافلة من ستر العورة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك (ويسن)
 سجود التلاوة (للقارئ والمستمع) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجدا حدنا موضعاً
 لحيته متفق عليه وقال عمر أن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء رواء
 البخاري ويسجد في طواف مع قصر فصل ويتم محدث بشرطه ويسجد مع
 قصره وإذا نسي سجدة لم يعد الآية لاجله ولا يسجد لهذا السهو ويكرر
 السجود بتكرار التلاوة كركعتي الطواف قال في القروع وكذا يتوجه في تحية
 المسجد أن تكرر دخوله انتهى ومراده غير قيم المسجد (دون السامع) الذي
 لم يقصد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه مر بقارئ سجدة
 ليسجد معه عثمان فلم يسجد وقال إنما السجدة على من يستمع ولانه لا يشارك
 القارئ في الاجر فلم يشاركه في السجود (وان لم يسجد القارئ) أو كان
 لا يصلح اماماً للمستمع (لم يسجد) لانه صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من
 أصحابه فقرا رجل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنك
 كنت امامنا ولو سجدت سجدنا رواء الشافعي في مسنده مرسل ولا يسجد
 المستمع قدام القارئ ولا عن يساره مع خلو يمينه ولا رجل لتلاوة امرأة
 ويسجد لتلاوة امي وصبي (وهو) أي سجود التلاوة (اربع عشرة سجدة)
 في الاعراف والرعد والنخل والاسراء ومريم (وفي الحج منها ثنتان) والفرقان
 والنمل والتمثيل وحمل السجدة والنجم والانشقاق وأقرأ باسم ربك وسجدة ص
 سجدة شكر ولا يجزى ركوع ولا يسجد الصلاة عن سجدة التلاوة (وإذا) أراد
 السجود فانه (يكبر) تكبيرتين تكبيرة (إذا سجد و) تكبيرة (إذا رفع)
 سواء كان في الصلاة أو خارجها (ويجلس) ان لم يكن في الصلاة (ويسلم)
 وجوبا وتحزى واحدة (ولا يتشهد) كصلاة الجنائز ويرفع يديه إذا سجد
 ندبا ولو في صلاة وسجود عن قيام افضل (ويكره للامام قراءة) اية

(سجدة في صلاة سرور) يكره (سجوده) أى سجود الإمام للتلاوة (فيها) أى في صلاة سرية كالظهر لانه اذا قراها اما ان يسجد لها او لا فان لم يسجد لها كان تاركا للسنة وان سجد لها اوجب الایهام والتخيلط على المأموم (ويلزم المأموم متابعتها في غيرها) أى غير الصلاة السرية ولو مع مانع السماع كبعد وطرش ويخير في السرية (ويستحب) في غير الصلاة (سجود الشكر عند تجديد النعم واندفاع النقم) مطلقا لما روى ابو بكر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا آتاه امر يسر به خرا ساجدا رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم (وتبطل به) أى بسجود الشكر (صلاة غير جاهل وناس) لانه لا تعلق له بالصلاة بخلاف سجود التلاوة وصفة سجود الشكر واحكامه كسجود التلاوة (واوقات النهى خمسة) الاول (من طلوع الفجر الثاني الى طلوع الشمس) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتي الفجر اخبر به احمد (و) الثاني (من طلوعها حتى ترتفع قيد) بكسر القاف أى قدر (رح) في رأى العين (و) الثالث (عند قيامها حتى تزول) لقول عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلى فيهن وان نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب رواه مسلم وتضيف بفتح المثاء فوق أى تميل (و) الرابع (من صلاة العصر الى غروبها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تضيف الشمس متفق عليه عن ابى سعيد والاعتبار بالفراغ منها لا بالشروع فيها ولو فعلت في وقت الظهر جمعا لكن تفعل سنة الظهر بعدها (و) الخامس (اذا شمرت) الشمس (فيه) أى في الغروب (حتى يتم) لما تقدم (ويجوز قضاء الفرائض فيها) أى في اوقات النهى كلها لعموم قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ويجوز ايضا فعل المندورة فيها لانها صلاة واجبة (و) يجوز حتى (في الاوقات الثلاثة) القصيرة (فعل ركعتي الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى فيه فى اى ساعة شاء من ليل او نهار رواه الترمذى وصححه (و) تجوز فيها (اعادة جماعة) اقيمت وهو بالسجد لما روى يزيد ابن الاسود قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة

الفجر فله قضى صلاته اذا هو برجلين لم يصليا معه فقال ما منعكما ان
 تصليا معه فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحالتنا قال لا تفعلوا اذا صليتما
 في رحالكما ثم اتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافذة رواء الترمذي
 وصححه فاذا وجدهم يصلون لم يستحب الدخول وتجوز الصلاة على الجنازة
 بعد الفجر والعصر دون بقية الاوقات ما لم يخف عليها (ويحرم تطوع
 بغيرها) اى غير المتقدمات من نحو اعادة جماعة وركعتي طواف وركعتي
 فجر قبلها (فى شئ من الاوقات الخمسة حتى ماله سبب) كتحية مسجد
 وسنة وضوء وسجدة تلاوة وصلاة على قبر او غائب وصلاة كسوف وقضاء
 واتبه سوى سنة ظهر بعد العصر المجموعة اليها ولا ينقذ النفل ان ابتداءه
 فى هذه الاوقات ولو جاهلا الا تحية مسجد اذا دخل حال خطبة الجمعة
 فتجوز مطلقا ومكة وغيرها فى ذلك سوا  باب صلاة الجماعة 
 شرعت لاجل التواصل والتوادر وعدم التقاطع (تلزم الرجال) الاحرار
 القادرين ولو سفرا فى شدة خوف (للصلوات الخمس) المودات وجوب
 عين لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتنقم طائفة منهم معك
 الاية فامر بالجماعة حال الخوف فى غيره اولى ولحديث ابى هريرة المتفق
 عليه انقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيهما
 لاتوهما ولو حبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فقام ثم آمر رجلا فيصل
 بالناس ثم انطلق معى برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون
 الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار (لاشترط) اى ليست الجماعة شرطا
 لصحة الصلاة فتصح صلاة المنفرد بلا عذر وفى صلاته فضل وصلاة الجماعة
 افضل بسبع وعشرين درجة لحديث ابن عمر المتفق عليه وتنقذ باثنين
 ولو باثنى وعبد فى غير جمعة وعيد لا يصحى فى فرض (و) له (فعلها)
 اى الجماعة (فى بيته) للعموم حديث جعلت لى الارض مسجدا وطهورا
 وفعلها فى المسجد هو السنة وتسبب لئساء منفردات عن رجال ويكره لحسناء
 حضورها مع رجال ويباح لغيرها ومجالس الوعظ كذلك واولى (وتستحب
 صلاة اهل الثغر) اى موضع الخافة (فى مسجد واحد) لانه اعلا للكلمة
 وواقع للهية (والافضل لغيرهم) اى غير اهل الثغر الصلاة (فى المسجد
 الذى لا تقام فيه الجماعة الا بحضوره) لانه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد
 وتحصل الجماعة لمن يصلى فيه (ثم ما كان أكثر جماعة) ذكره فى الكافى

والمقنع وغيرهما وفي الشرح انه الاول لحديث ابي ابن كعب وما كان
 اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وصححه بن حبان
 (ثم المسجد العتيق) لان الطاعة فيه اسبق قال في المبدع والمذهب انه
 مقدم على الاكثر جماعة وقال في الانصاف الصحيح من المذهب ان المسجد
 العتيق افضل من الاكثر جماعة وجزم به في الاقناع والمنتهى (وابعد)
 المسجدين (اولى من اقرهما) اذا كانا جديدين او قديين اختلفا في كثرة
 الجمع او قلته او استويا لقوله عليه الصلاة والسلام اعظم الناس اجرا
 في الصلاة ابعدهم فابعدهم ثم روى الشيخان وتقدم الجماعة مطلقا على
 اول الوقت (ويحرم ان يؤم في مسجد قبل امامه الراتب الا باذنه او عذره)
 لان الراتب كصاحب البيت وهو احق بها لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا يؤمن الرجل في بيته الا باذنه ولانه يؤدي الى التنفير عنه ومع الاذن
 هو نائب عنه قال في التتبع وظاهر كلامهم لا تصح وجزم به في المنتهى وقدم
 في الرعاية تصح وجزم به ابن عبد القوي في الجنايز واما مع عذره فان تأخر
 وضاق الوقت صلوا لفعل الصديق رضي الله عنه وعبد الرحمن ابن عوف
 حين غاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال احسنتم وراسل ان غاب عن
 وقته المعتاد مع قرب محله وعدم مشقة وان بعد محله او لم يظن حضوره
 او ظن ولا يكره ذلك صلوا (ومن صلى) ولو في جماعة (ثم اقيم)
 اي اقام المؤذن لفرض (سن له ان يعيدها) اذا كان في المسجد او جاء غير
 وقت نهى ولم يقصد الاعادة ولا فرق بين اعادتها مع امام الحى او غيره
 لحديث ابي ذر صل الصلاة لوقتها فان اقيمت وانت في المسجد فصل ولا تقل
 انى صليت فلا صلى رواه احمد ومسلم (الا المغرب) فلا تسن اعادتها
 ولو كان صلاها وحده لان المعادة تطوع والتطوع لا يكون بوتر
 ولا تكره اعادة الجماعة في مسجد له امام راتب كغيره وكره قصد مسجد
 للاعادة (ولا تكره اعادة جماعة في غير مسجدي مكة والمدينة) ولا فيهما
 لعذر وتكره فيهما لغیر عذر لئلا يتوانى الناس في حضور الجماعة مع الامام
 الراتب (واذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة) رواه مسلم من حديث
 ابي هريرة مرفوعا وكان عمر يضرب على الصلاة بعد الاقامة فلا تنعقد
 النافذة بعد اقامة الفريضة التي يريد ان يفعلها مع ذلك الامام الذي اقيمت
 له ويصح قضاء الفائتة بل تجب مع سعة الوقت ولا يسقط الترتيب بخشية

فوت الجماعة (فان) اقيمت و (كان) يصلى فى (نافلة اقها) خفيفة (الا
ان يخشى فوت الجماعة فيقطعها) لان الفرض اهم (ومن كبر) مأموماً
(قبل سلام امامه) الاولى (لحق الجماعة) لانه ادرك جزءاً من صلاة
الامام فاشبهه ما لو ادرك ركعة (وان لحقه) المسبوق (راكماً دخل معه
فى الركعة) لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركوع فقد ادرك
الركعة رواه ابو داود قيدرك الركعة اذا اجتمع مع الامام فى الركوع بحيث
ينتهى الى قدر الاجزاء قبل ان يزول الامام عنه ويأتى بالتكبير كلها قائماً
كما تقدم ولو لم يطمئن ثم يطمئن ويتابع (واجزائه التفرعة) عن تكبيرة
الركوع والافضل ان يأتى بتكبيرتين فان نواهما بتكبيرة او نوى به الركوع
لم يجزئه لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها ويستحب دخوله معه
حيث ادركه ويخط معه فى غير ركوع بلا تكبير ويقوم مسبوق به وان
قام قبل سلام امامه الثانية ولم يرجع اقبلت نفلاً (ولا قراءة على مأموماً)
اى يتحمل الامام عنه قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له
امام فقرأته له قراءة رواه احمد (ويستحب) للمأموماً ان يقرأ (فى اسرار
امامه) اى فيما لا يجهر فيه الامام (و) فى (سكوته) اى سكنت الامام
وهى قبل الفاتحة وبعدها بقدرها وبعد فراغ القراءة وكذا لو سكت لنفسه
(و) فيما اذا (لم يسمع بعد) عنه (لا) اذا لم يسمعه (لطرش) فلا
يقرأ ان اشغل غيره عن الاستماع وان لم يشغل احداً قرأ (ويستفتح)
المأموماً (ويتعوذ فيما يجهر فيه امامه) كالسرية قال فى الشرح وغيره ما لم
يسمع قراءة امامه وما ادركه المسبوق مع الامام فهو اخر صلاته وما يقضيه
اولها يستفتح لها ويتعوذ ويقرأ سورة لكن لو ادرك ركعة من رباعية
او مغرب يتشهد عقب اخرى ويتورك معه (ومن ركع او سجد) او
رفع منهما (قبل امامه فعليه ان يرجع) اى يرجع (ليأتى به) اى بما سبق
به الامام (بعده) لتحصل المتابعة الواجبة ويحرم سبق الامام عمداً لقوله
عليه الصلاة والسلام اما يخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يحول
الله راسه راس حمار او يحول صورته صورة حمار متفق عليه والاولى ان
يشرع فى افعال الصلاة بعد الامام وان كبر معه لاحرام لم تعتقد وان سلم
معه كره وصح وقبله عمداً بلا عذر بطلت وسهوا يعيده بعده والا بطلت
(فان لم يفعل) اى لم يعد عمداً حتى لحقه الامام فيه (بطلت) صلاته لانه

ترك الواجب عمدا وان كان سهوا او جهلا فصلاحة صحيحة ويعتد به (وان
ركع ورفع قبل ركوع امامه علما وعمدا بطلت) صلاة لانه سبقه بمعظم
الركعة (وان كان جاهلا او ناسيا) وجوب المتابعة (بطلت الركعة) التي
وقع السبق فيها (فقط) فيعيدها وتصح صلاته للعذر (وان سبقه) مأوم
بركنين يان (ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه) اى رفع امامه
من الركوع (بطلت) صلاته لانه لم يعتد بامامه في اكثر الركعة
(الا الجاهل والناسي) فصح صلاتهما للعذر (ويصلى) الجاهل او الناسي
(تلك الركعة قضاء) لبطالها لانه لم يعتد بامامه فيها وحله اذالم يأت بذلك
مع امامه ولا تبطل بسبق بركن واحد غير ركوع والتخلف عنه كسبقه على
ما تقدم (ويسن لامام التحفيف مع الاتمام) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
صلى احدكم بالناس فليخفف قال فى المبدع ومعناه ان يقتصر على ادنى الكمال
من التسبيح وسائر اجزاء الصلاة الا ان يؤثر المأوم التطويل وعددهم
يختصر وهو عام فى كل الصلوات مع انه سبق انه يستحب ان يقرأ فى الفجر
بطوال المفصل وتكره سرعة تنع المأوم فعل ما يسن (و) يسن (تطويل
الركعة الاولى اكثر من الثانية) لقول ابي قتادة كان النبي صلى الله عليه
وسلم يطول فى الركعة الاولى متفق عليه الا فى صلاة خوف فى الوجه
الثانى ويسير كسج والغاشية (ويستحب) للامام (انتظار داخل ان لم يشق على
مأوم) لان حرمة الذى معه اعظم من حرمة الذى لم يدخل معه (واذا
استأذنت المرأة) الحرة او الامة (الى المسجد كره منعها) لقوله عليه الصلاة
والسلام لا تمنعوا اماء الله مساجد الله ويبوتن خير لهن وليجرجن قنلات
رواه احمد وابوداود وتخرج غير مطيبة ولا لابسة ثياب زينة (وبينها
خير لها) لما تقدم ولا ب ثم اخ ونحوه منع موليته من الخروج ان خشى فتنة
او ضررا ومن الافراد فى فصل الحج فى احكام الامامة (الاولى بالامامة
الاقراء) جودة (العالم فقه صلاته) لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم
اقروهم لكتاب الله فان كانوا فى القراءة سوا فاعلمهم بالسنة فان كانوا فى
السنة سوا فقدمهم هجرة فان كانوا فى الهجرة سوا فقدمهم سنا رواه مسلم
(ثم) ان استووا فى القراءة (الا فقه) لما تقدم فان اجتمع فقهاء قاريان
واحدهما افقه او اقرا قدم فان كانا قارئين قدم اجودهما قراءة ثم
اكثرهما قرانا ويقدم قارى لا يعرف احكام صلاته على فقيه اى وان اجتمع

فقيهان احدهما اعلم باحكام الصلاة قدم لان علمه يؤثر اكثر في تكميل الصلاة
 (ثم) ان استوا في القراءة والقبه (الاسن) لقوله عليه الصلاة والسلام
 وليؤمكم اكبركم متفق عليه (ثم) مع الاستوا في السن (الاشرف) وهو
 القرشي وتقدم بنوا هاشم على سائر قريش الحاقا للامامة الصغرى بالكبرى
 لقوله عليه الصلاة والسلام قدموا قريشيا ولا تقدموها (ثم الاقدم) هجرة
 او اسلاما (ثم) مع الاستوا فيما تقدم (الاتقي) لقوله تعالى ان اكرمكم
 عند الله اتقاكم (ثم) ان استوا في الكل يقدم (من قوع) ان تشاحوا
 لانهم تساوا في الاستحقاق وتعذر الجمع فافزع بينهم كسائر الحقوق (وساكن
 البيت وامام المسجد احق) اذا كانا اهلا للامامة بمن حضرهم ولو كان في
 الحاضرين من هو اقرا وافقه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل
 في بيته ولا في سلطانه رواه ابوداود عن ابن مسعود (الامن ذي سلطان)
 فيقدم عليهما للعموم ولايته ولما تقدم من الحديث والسيد اولى بالامامة في
 بيت عبده لانه صاحب البيت (وحر) بالرفع على الابتداء (وحاضر) اى
 حضري وهو الناشئ في المدن والقرى (ومقيم وبصير ومحتون) اى مقطوع
 القلفة (ومن له ثياب) اى ثوبان وما يستربه راسه (اولى من ضدهم)
 خبر عن حر وما عطف عليه فالحر اولى من العبد والمبعض والحضري
 اولى من البدوي الناشئ بالبادية والمقيم اولا من المسافر لانه ربما يقصر
 فيفوت المأمومين بعض الصلاة في جماعة وبصير اولى من الاعشى ومحتون
 اولى من اقلف ومن له من الثياب ما ذكر اولى من مستور العورة مع
 احد العاتقين فقط وكذا المبعض اولى من العبد والمتوضئ اولى من التيمم
 والمستأجر في البيت المؤجر اولى من المؤجر والمخير اولى من المستعير وتكره
 امامة غير الاولى بلا اذنه لحديث اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا
 في سفال ذكره احد في رسالته الا امام المسجد وصاحب البيت فحرم (ولا
 تصح) الصلاة (خلف فاسق مطلقا) سواء كان فسقه من جهة الافعال
 او الاعتقاد الا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تؤمن امرأة رجلا ولا اعرابي مهاجرا ولا فاجر مؤمنا الا ان يقهره سلطان
 يخاف سوطه وسيفه رواه ابن ماجة عن جابر (ككافر) اى كالا تصح خلف
 كافر سواء علم بكفره في الصلاة او بعد الفراغ منها وتصح خلف المخالف في
 الفروع واذا ترك الامام ما يعتقد به واجبا وحده عندا بطلت صلاتهما وان

كان عند مأموم وحده لم يعد ومن ترك ركعة أو شسطا أو واحدا مختلفا فيه
 بلا تأويل ولا تقليد أعاد (ولا تصح) صلاة رجل وختي (خلف) امرأة
 لحديث جابر السابق (ولا) خلف (ختي للرجال) والختاني لاحتمال ان
 يكون امرأة (ولا) امامة (صبي لبالغ) في فرض لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تقدموا صبيانكم قاله في المبدع وتصح في نقل وامامة صبي بثلثة (و) لا
 امامة (اخرى) ولو بثلثة لانه اخل بفرض الصلاة لغير بدل (ولا) امامة (عاجز
 عن ركوع أو سجود أو قعود) الا بثلثة (أو قيام) اى لا تصح امامة العاجز
 عن القيام لقادر عليه (الا امام الحى) اى الراتب بمسجد (المرجو زوال
 عنه) ليلا يقضى الى ترك القيام على الدوام (ويصلون وراءه جلوسا ندبا) ولو كانوا
 قادرين على القيام لقول عائشة صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك
 فصلى جالسا وصلى وراء قوم قياما فإشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف قال
 انما جعل الامام ليؤتم به الى قوله واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون قال ابن
 عبد البر روى هذا مرفوعا من طرق متواترة (فان ابتداء بهم) الامام الصلاة
 (قاما ثم اعتل) اى حصلت له علة عجز معها عن القيام فجلس اتوا خلفه قياما
 وجوبا) لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وصلى ابو بكر والناس
 خلفه قياما متفق عليه عن عائشة وكان ابو بكر ابتداء بهم قائما كما اجاب به
 الامام (وتصح الصلاة) خلف من به سلس بول بثلثة (كلامى بثلثة) ولا
 تصح خلف محدث (حدئا اصغر أو أكبر) (ولا خلف متجنس) نجاسة
 غير معفو عنها اذا كان (يعلم ذلك) لانه لا صلاة له في نفسه (فان جهل
 هو) اى الامام (و) جهل (مأموم حتى انقضت محت) الصلاة
 (للمأموم وحده) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى الجنب بالقوم أعاد
 صلاته وقت للقوم صلاتهم رواه محمد بن الحسين الحراني عن البراء بن
 عازب وان علم هو أو المأموم فيها استأنفوا وان علم معه واحد أعاد الكل
 وان علم انه ترك واحدا عليه فيها سهوا أو شك في اخلال امامه بركن أو
 شرط محت صلاته معه بخلاف ما لو ترك السترة أو الاستقبال لانه لا ينجس
 غالبا وان كان اربعون فقط في جمعة ومنهم واحد محدث أو نجس أعاد
 الكل سواء كان اماما أو مأموما (ولا تصح امامة الامى) منسوب الى
 الام كانه على الحالة التى ولد عليها (وهو) اى الامى (من لا يجسن)
 اى يحفظ (الفايحة أو يدغم فيها مالا يدغم) بان يدغم حرفا فيما لا يسمانه

او يحاربه وهو الارث (او يبدل حرفا) بغيره وهو الالغ كمن يبدل الراء
 غينا الاضاد المفضوب والضالين بظا (او يلحن فيها لحنا يحيل المعنى) ككسر
 كاف اياك وضم تاء انعمت وفتح همزة اهدنا فان لم يحل المعنى كفتح دال فبسد
 ونون نستعين لم يكن اميا (الا بمثله) فتصح مساواته له ولا يصح اقتداء عاجز
 عن نصف الفاتحة الاول بعاجز عن نصفها الاخير ولا عكسه ولا اقتداء
 قادر على الاقوال الواجبة بعاجز عنها (وان قدر) الامي (على اصلاحه لم
 تصح صلاته) ولا صلاة من ايتم به لانه ترك ركنا مع القدرة عليه (وتكره
 امامة الجان) اي كثير اللحن الذي لا يحيل المعنى فان حاله في غير الفاتحة
 لم يمنع صحة امامته الا ان يتعمده ذكره في الشرح وان (حاله في غيرها) سهوا
 او جهلا او لآفة محت صلاته (و) تكره امامة (الفقاء والتتنام) ونحوهما
 والفقاء الذي يكرر الفاء والتتنام من يكرر التاء (و) تكره امامة (من
 لا يفصح ببعض الحروف) كالقف والضاد وتصح امامته اعجميا كان او عربيا
 وكذا اعشى اصم واقلع يدين او رجلين او احدهما اذا قدر على القيام
 ومن يصرع فتصح امامتهم مع الكراهة لما فيهم من النقص (و) يكره (ان يؤم)
 امرأة (اجنبية فاكثر لارجل معهن) لنبه عليه الصلاة والسلام ان يخلو الرجل
 بالاجنبية فان ام محارمه او اجنبيات معهن رجل فلا كراهة لان النساء كن
 يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة (او) ان (يؤم) قوما اكثرهم
 يكره بحق (كخلل في دينه او فضله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة لا تجاوز
 صلاتهم اذانهم العبد الابق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط
 وامام قوم وهم له كارهون رواه الترمذي وقال في المبدع حسن غريب وفيه
 لين فان كان ذا دين وسنة وكرهه لذلك فلا كراهة في حقه
 (وتصح امامة ولد الزنا والجندي ان سلم دينهما) وكذا القبط والاعرابي
 حيث صلحوا لها للعموم قوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقراهم (و) تصح
 امامة (من يؤدى الصلاة بمن يقضيها وعكسه) من يقضى الصلاة بمن
 يؤدئها لان الصلاة واحدة واذا اختلف الوقت وكذا لو قضى ظهر يوم خلف
 ظهر يوم اخر (لا) ايتام (مفترض بمن تغفل) لقوله عليه الصلاة والسلام اغا
 جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ويصح النفل خلف الفرض ولا عكس
 (ولا) يصح ايتام (من يصلي الظهر بمن يصلي العصر او غيرها) ولو
 جمعة في غير المسبوق اذا ادرك دون ركعة قال في المبدع فان كانت احداها

خلف الأخرى صلاة كسوف واستسقاء وخاتمة وعيد منع فرضا وقيل
وهذا لانه يؤدي الى المحاشية في الاضلال انتهى فيؤخذ منه صحة نقل خلف
نقل آخر لا يخالفه في افضاله كشمع وتر خلف تراويح حتى على القول
الثاني فصل في موقف الامام والمأمومين السنة ان (يقف
المأمومون) رجلا كانوا او نساء ان كانوا اثنين فأكثر (خلف الامام) لفعله
عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة قام اصحابه خلفه ويستثنى منه
امام العراة يقف وسطهم وجوبا والمرأة اذا امت النساء تقف وسطهن
استحبابا ويأتي (ويصح) وقوفهم (معه) اى مع الامام (عن يمينه او عن
جانبه) لان ابن مسعود صلى بين علقمة والاسود وقال هكذا رايت النبي
صلى الله عليه وسلم فعل رواه احمد وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه والصحيح
انه من قول ابن مسعود (لا قدمه) اى لاقدام الامام فلا تصح للمأموم
ولو باحرام لانه ليس موقفا بحال والاعتبار بموخر القدم والام يضر وان
صلى قاعدا فلا اعتبار بالالية حتى لو مد رجله وقدمهما على الامام لم يضر
وان كان مضطجعا فبالجنب وتصح داخل الكعبة اذا جعل وجهه الى وجه امامه
او ظهره الى ظهره لا ان جعل ظهره الى وجه امامه لانه متقدم عليه
وان وقفوا حول الكعبة مستديرين صحت فان كان المأموم في جهته اقرب
من الامام في جهته جاز ان لم يكونا في جهة واحدة قبطل صلاة المأموم
ويغترز التقدم في شدة خوف اذا امكن المتسابعة (ولا) يصح للمأموم ان
وقف (عن يساره فقط) اى مع خلو يمينه اذا صلى ركعة فأكثر لانه صلى الله
عليه وسلم ادار ابن عباس وجابرا عن يساره الى يمينه واذا كبر عن يساره
اداره من ورائه الى يمينه فان كبر معه اخر وقفا خلفه فان كبر الاخر عن
يساره ادارها بيده ورائه فان شق ذلك او تعذر تقدم الامام فضلى بينهما
او عن يسارهما ولو تأخر الايمن قبل احرام الداخل ليصليا خلفه جاز ولو
ادركهما الداخل جالسين كبر وجلس عن يمين صاحبه او يسار الامام ولا تأخر
اذا للشقة كالزمنى لا يتقدمون ولا يتأخرون (ولا) تصح صلاة (الفذ)
اى الفرد (خلفه) اى خلف الامام (او خلف الصف) ان صلى ركعة
فأكثر عامدا او ناسيا عالما او جاهلا لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة
لفرد خلف الصف رواه احمد وابن ماجة ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا
يصلى خلف الصف فامرهم ان يعيد الصلاة رواه احمد والترمذى وحسنه وابن ماجة

فوالله ما كنت (الا ان يكون) الفذ خلف الامام او الصف (امراة) خلف
 رجل فصح صلاتها لحدث انس وان وقفت بجانب الامام فكرجل وبصف
 رجال لم تبطل صلاة من يليها او خلفها فصق تام من نساء لا يجتمع اقتداء
 من خلفهن من رجال (وامامة النساء تقف في صنفهن) ندبا روى عن
 عائشة رضی الله عنها وام سلمة فان امت واحدة وقفت عن يمينها ولا يصح
 خلفها (ويليه) اى الامام من المأمومين (الرجال) الاحرار ثم العبيد
 الافضل فالافضل لقوله عليه الصلاة والسلام ليأبى منكم اولو الاحلام
 والنهى رواء مسلم (ثم الصبيان) الاحرار ثم العبيد (ثم النساء) لقوله
 عليه الصلاة والسلام اخروهن من حيث اخرهن الله ويقدم منهن باللغات
 الاحرار ثم الارقاتم من لم يبلغ الاحرار فالارقا الفضلى فالفضلى وان
 وقف الختانى صفا لم تصح صلاتهم كالترتيب (في جنازتهم) اذا اجتمعت فيقدمون
 الى الامام والى القبلة فى القبر على ما تقدم فى صفوفهم (ومن لم يقف
 معه) فى الصف (الا كافر او امرأة) او حتى وهو رجل (او من علم
 حدثه) او نجاسة (احدهما) اى المصلى او المصافى له (او) لم يقف معه
 الا (صبي فى فرض فذ) اى فرد فلا تصح صلاته ركعة فاكثر وعلم منه
 صحة مصافة الصبي فى النفل او من جهل حدثه او نجسه حتى فرغ (ومن
 وجد فرجة) بضم الفاء وهى الخلل فى الصف ولو بعيدة (دخلها)
 وكذا ان وجد الصف غير مرصوص وقف فيه لقوله عليه الصلاة والسلام
 ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف (والا) يجد فرجة
 وقف (عن يمين الامام) لانه موقف الواحد (فان لم يمكنه فله ان يبنه من
 يقوم معه) بنحوة او كلام او اشارة وكره بجذبه ويتبعه من ينهيه وجوبا (فان
 صلى ركعة فذا لم تصح) صلاته لما تقدم وكرره لاجل ما عقبه به (وان
 ركع فذا) اى فردا لعذر بان خشي فوات الركعة ثم (دخل فى الصف)
 قبل سجود الامام (او وقف معه اخر قبل سجود الامام صحت) صلاته
 لان ايا بكرة ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد رواء البخارى وان فعله ولم
 يخش فوات الركعة لم تصح ان رفع الامام راسه من الركوع قبل ان يدخل
 الصف او يقف معه اخر فصل فى احكام الاقتداء (يصح اقتداء
 المأموم بالامام) اذا كانا (فى المسجد وان لم يره ولا من وراءه اذا سمع

المتكبر (لانهم في موضع الجماعة ويكبرهم الاقتداء به بسبح التكبير اشبه
 المشاهدة (وكذا) يصح الاقتداء اذا كان احدهما (خارجا) اى خارج
 المسجد (ان راي) المأموم (الامام او) بعض (المأمومين) الذين وراء
 الامام ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة او من شباك ونحوه وان كان بين
 الامام والمأموم نهر تجري فيه السفن او طريق ولم تصل فيه الصفوف
 حيث سمعت فيه او كان المأموم بسفينة وامامه في اخرى في غير شدة خوف
 لم يصح الاقتداء (وتصح) صلاة المأمومين (خلف امام عال عنهم) لفعلا
 حذيفة وعمار رواء ابو داوود (ويكره) علو الامام عن المأموم (اذا كان
 العلو ذراعا فأكثر) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ام الرجل القوم فلا
 يقوم في مكان ارفع من مكانهم فان كان العلو يسيرا دون ذراع لم يكره
 لصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر في اول يوم وضع فالظاهر انه كان
 على الدرجة السفلى جمع بين الاخبار ولا بأس بعلو المأموم كما تكره امامته
 في الطاق) اى طاق القبلة وهى الحراب روى عن ابن مسعود وغيره لانه
 يستتر عن بعض المأمومين فان لم يتسع رؤيته لم يكره (و) يكره (تطوعه موضع
 المكتوبة) بعدها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلين الامام في مقامه
 الذى صلى فيه المكتوبة حتى يتخفى عنه رواء ابو داود عن المغيرة بن شعبة
 (الا من حاجة) فيهما بان لا يجد موضعا خاليا غير ذلك (و) يكره للامام
 اطالة (قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة) : لقول عائشة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام رواء مسلم فيستحب له ان يقوم او
 ينحرف عن القبلة الى مأموم جهة قصده والا فعن يمينه (فان كان ثم) اى
 هناك (نساء لبث) في مكانه (قليلا لينصرفن) لانه عليه الصلاة والسلام
 واصحابه كانوا يفعلون ذلك ويستحب ان لا ينصرف المأموم قبل امامه
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسبقوني بالانصراف رواء مسلم قال في المنى
 والشرح الا ان يخالف الامام السنة في اطالة الجلوس مستقبل القبلة او لم
 ينحرف فلا بأس بذلك (ويكره وقوفهم) اى المأمومين بين (السواري
 اذا قطع الصفوف) عرفا بلا حاجة لقول انس كنا نتقي هذا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رواء احمد وابو داود واسناده ثقة
 فان كان الصف صغيرا قدر ما بين الساريتين فلا بأس وحرم بناء مسجد

وإذا به المضرر المسجد بقربه فيهدم مسجد الضرر ويباح المسجد الضار وكره
 حضور مسجد وجماعة لمن أكل بصلا ونحوه حتى يذهب ريحه ^(في فصل)
 في الاعتذار المستقطعة للجمعة والجماعة (ويعذر بترك جمعة وجماعة مريض)
 لانه عليه الصلاة والسلام لما مرض تخلف عن المسجد وقال مروا ابا بكر فليصل
 بالناس متفق عليه وكذا خائف حدوث مرض وتلزم الجمعة دون الجماعة
 من لم يتضرر باتيانها راكبا او محمولا (و) يعذر بتركهما (مدافع احد
 الاخبتين) البول والغائط (ومن بحضرة طعام) هو (محتاج اليه) وياكل
 حتى يشبع لخبرائس في الصحيحين (و) يعذر بتركهما (خائف ضياع ماله او
 قوائمه او ضررا فيه) كمن يخاف على ماله من لص او نحوه او له خبز في
 تنور يخاف عليه فسادا او له خالة او آبق يرجو وجوده اذا او يخاف فوته
 ان تركه ولو مستأجرا لحفظ بستان او مال او يتضرر في معيشة يحتاجها
 (او) كان يخاف بحضوره الجمعة او الجماعة (موت قريبه) او رفيقه او لم يكن
 من يرضهما غيره او خاف على اهله او ولده (او) كان يخاف (على
 نفسه من ضرر) كسج (او) من (سلطان) يأخذه (او من ملازمة
 غريم ولا شيء معه) يدفعه به لان حبس المعسر ظلم وكذا ان خاف مطالبته
 بالمؤجل قبل اجله فان كان حالا وقدر على وقائه لم يعذر (او) كان يخاف
 بحضورهما اى الجمعة والجماعة (من قوات رفقته) بسفر مباح سوا انشاء
 او استدائه (او) حصل له (غلبة نفاس) يخاف به فوت الصلاة في الوقت
 او مع الامام (او) حصل له (اذى بمطرا ووحل) بفتح الحاء وتسكينها
 لغة ردية وكذا تلج وجليد وبرد (وبريح باردة شديدة في ليلة مظلمة) لقول
 ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادى مناديه في الليلة الباردة او
 المطيرة صلوا في رحالكم رواء ابن ماجة باسناد صحيح وكذا تطويل امام ومن
 عليه قود يرجو الغفو عنه لا من عليه حد ولا ان كان في طريقه او المسجد
 منكر وينكره بحسبه واذا طرا بعض الاعتذار في الصلاة اتىها خفيفة ان
 امكن والا خرج منها قاله في المبدع قال والمأموم يفارق امامه او يخرج
 منها ^(في باب صلاة اهل الاعتذار) وهم المريض والمسافر والخائف
 ونحوهم (يلزم المريض الصلاة) المكتوبة (قائما) ولو كراكم او معتمدا او
 مستندا الى شيء (فان لم يستطع) بان يحجز عن القيام او شق عليه لضرر
 او زيادة مرض (قاعدا) متربعا ندبا ويثنى رجليه في ركوع وسجود

(فان عجز) او شق عليه القعود (فله) (فان عجز) والايمى افضل
(فان صلى مستلقيا ورجلاه الى القبلة صح) (وكذا مع القدرة على جنبه
والا تعين) (ويومئى رأكما وساجدا) ما امكنه (ويخفضه) اى السجود
(عن الركوع) لحديث على مرفوعا يصلى المريض قائما فان لم يستطع صلى
قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما وجعل سجوده اخفض من ركوعه فان
لم يستطع ان يصلى قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع
صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة رواه الدارقطى (فان عجز) عن الايماء
(او ما بينه) لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع او ما بطرفه رواه
زكريا الساجى بسنده عن الحسين بن على بن ابى طالب وينبى الفعل
عند ايمائه له والقول كالفعل يستحضره بقلبه ان عجز عنه بلفظه وكذا اسير
خائف ولا تسقط الصلاة مادام العقل ثابتا ولا ينقص اجر المريض اذا
صلى ولو بالايماء عن اجر الصحيح المصلى قائما ولا بأس بالسجود على وسادة
ونحوها وان رفع له شئ عن الارض فسجد عليه ما امكنه صح وكره (فان
قدر) المريض فى اثناء الصلاة على قيام (او عجز) عنه (فى اثائها) انتقل الى
الآخر (فينتقل الى القيام من قدر عليه والى الجلوس من عجز عن القيام وبركع بلا
قراءة من كان قرا والا قرا وتجزى الفاتحة من عجز قائما فى الخطاطة لا من
صح قائما فى ارتفاعه) (وان قدر على قيام وقعود دون ركوع وسجود او ما
بركوع قائما) لان الراكع كالقائم فى نصب رجله و (او ما بسجود قاعدا)
لان الساجد كالجالس فى جمع رجله ومن قدر ان يحنى رقبته دون
ظهور حشاها واذا سجد قرب وجهه من الارض ما امكنه ومن قدر ان
يقوم منفردا ويجلس فى جماعة خير (ولمريض الصلاة مستلقيا مع القدرة
على القيام لداواة بقول طيب مسلم ثقة) وله الفطر بقوله ان الصوم مما
يمكن العلة ولا تصح صلاته قاعدا فى السفينة وهو قادر على القيام (ويصح
الفرض على الرحلة) واقفة او سائرة (خشية التاذى) بوحل او
مطر ونحوه لقول يعلى ابن امية اتى النبي صلى الله عليه وسلم الى مضيق
هو واصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم والبلية من اسفل منهم
فخضرت الصلاة فامر المؤذن فاذن واقام ثم تقدم النبي صلى الله عليه وسلم
فصلى بهم يعنى ايماء يجعل السجود اخفض من الركوع رواه احمد والترمذى
وقال العمل عليه عند اهل العلم وكذا ان خاف انقطاعا عن رفقته بنزوله

أو على يمينه أو يمينا عن ركوبان تزل وعليه الاستسقاء وهو يقدر عليه
 (ولا) يصح الصلاة على الواحاة (للرض) وحده دون غيره لما تقدم
 ومن يسفينة وعجز عن القيام فيها والخروج منها صلى جالسا مستقبلا قبلته
 الى القبلة كما انحرفت السفينة بخلاف النقل ^{هو} فصل ^{في} قصر
 المسافر الصلاة وسنده قوله تعالى وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم
 جناح ان تقصروا من الصلاة الاية (من سافر) اي نوى (سفرا
 مباحا) اي غير مكروه ولا حرام فيدخل فيه الواجب والمتدوب والمباح
 للمطلق ولو نزهة وفرجة يبلغ (اربعة برد) وهي ستة عشر فرسخا برا
 او بحرا وهي يومان قاصدان (سن له قصر رابعة ركعتين) لانه عليه
 الصلاة والسلام داوم عليه بخلاف المغرب والصبح فلا يقصران اجماعا قاله
 ابن المنذر (اذا فارق حاصر قريته) سواء كانت البيوت داخل السور او
 خارجه (او) فارق (خيام قومه) او مانسبت اليه عرفا كسكان قصور
 وبساتين ونحوهم لانه عليه الصلاة والسلام انما كان يقصر اذا ارتحل ولا
 يعيد من قصر بشرطه ثم رجع قبل استكمال المسافة ويقصر من اسلم او
 بلغ او ظهرت بسفر مبع ولو كان الباقي دون المسافة لامن تاب اذا ولا
 يقصر من شك في قصر المسافة ولا من لم يقصد جهة معينة كالتايه ولا من
 سافر ليترخص ويقصر المكروه كالاسير وامرأة وعبد تبعاً لزوج وسيد
 (وان احرم) في الحضر (ثم سافر او) احرم (بسفر ثم اقام) اتم لانها
 عبادة اجتمع لها حكم الحضر والسفر فغلب حكم الحضر وكذا لو سافر بعد
 دخول الوقت اتمها وجوبا لانها وجبت تامة (او ذكر صلاة حضر في
 سفر) اتمها لان القضاء معتبر بالاداء وهو اربع (او عكسها) بان ذكر
 صلاة سفر في حضر اتم لان القصر من رخص السفر فيطل بزواله (او
 اتم) مسافر (بمقيم) اتم قال ابن عباس تلك السنة رواه احمد ومنه لو
 اتم مسافر بمسافر فاستخلف مقبلا لعذر فيلزمه الاتمام (او) اتم مسافر
 (بمن يشك فيه) اي في اقامته وسفره لزمه ان يتم وان بان ان الامام
 مسافر لعدم نيته لكن اذا علم او غلب على ظنه ان الامام مسافر
 بامارة كهية لباس وان امامه نوى القصر فله القصر عملا بالظاهر
 وان قال ان اتم اقامت وان قصر قصرت لم يضر (او احرم بصلاة يلزمه
 اقامها) لكونه اقتدى بمقيم او لم ينو قصرها مثلا (ففسدت) بحدث او

نحوه (واعداه) اقامها لانها قصر على اربعة ايام بها (او لم ينو القصر
عند احرامها) لزمه ان يتم لامة الاصل والاطلاق اليه ينصرف اليه (او
شك في نيته) اي نية القصر اتم لان الاصل انه لم ينو الا ونوى اقامة
اكثر من اربعة ايام) اتم وان اقام اربعة ايام فقط قصر لما في التيق عليه
من حديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة
اربعة من ذي الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وحسب
الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان يقصر الصلاة في هذه الايام
وقد اجمع على اقامتها (او) كان المسافر (ملاحا) اي صاحب سفينة (معه
اهله لا ينوي الاقامة ببلد لزمه ان يتم) لان سفره غير منقطع مع انه
غير ظاعن عن وطنه واهله ومثله مكاء وراع ورسول سلطان ونحوهم
ويتم المسافر اذا مر بوطنه او ببلد له بها امرأة او كان قد تزوج فيه او نوى
الانعام ولو في اثنتائها بعد نية القصر (وان كان له طريقان) بعيد وقريب
(فسلك ابعدهما) قصر لانه مسافر سفرا بعيدا (او ذكر صلاة سفر في)
سفر (اخر قصر) لان وجوبها وفعلها وجدا في السفر كما لو قضاها فيه
نفسه قال ابن تيميم وغيره وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها
اقصر عليه في المبدع وفيه شئ (وان حبس) ظمأ او بمرض او مطر
ونحوه (ولم ينو اقامة) قصر ابدا لان ابن عمر رضي الله عنه اقام
بأذربيجان ستة اشهر يقصر الصلاة وقد حال الثلج بيته وبين الدخول رواه
الاثرم والاسير . اذا علم انه لا ينفك الا بعد اربعة ايام لا يقصر ما اقام
عند العدو (او اقام لقضاء حاجة بلا نية اقامة) لا يدري متى
تتقضى (قصر ابدا) غلب على ظنه كثرة ذلك او قلته لانه عليه
السلام اقام بتيوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه احمد وغيره واسناده
ثقات وان ظن ان لا تتقضى الا فوق اربعة ايام اتم وان نوى مسافر
القصر حيث لم ينجح لم تنفك صلاته كما لو نواه مقيم في فصل في
في الجمع (يجوز الجمع بين الظهرين) اي الظهر والمغرب في وقت
احدهما (و) يجوز الجمع (بين العشائين) اي المغرب والعشاء
(في وقت احدهما في سفر قصر) لما روى معاذ ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر حتى
يجمعها الى العصر يصليهما جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر

داود والترمذي وقال حسن قريب وعن الحسن بن عمار عن علي بن (و)
 يباح الجمع بين ما ذكر (لمريض يلققه بركه) أي ترك الجمع (مشقة)
 النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفي رواية من غير
 خوف ولا سفر رواها مسلم من حديث ابن عباس ولا عذر بمس ذلك
 إلا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة وهي نوع مرض ويجوز أيضا
 لمريض لمشقة كثرة نجاسة ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة أو تيمم لكل
 صلاة أو عن معرفة وقت كاعشى ونحوه ولم يذكر أو شغل يبلغ ترك جمعة
 وجامعة (و) يباح الجمع (بين العشاين) خاصة (لمطر يبل الثياب)
 وتوجد معه مشقة والتج والبرد والجليد مثله (ولو حل ورج شديدة
 باردة) لأنه عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء في ليلة مطيرة
 رواه البخاري بإسناده وقوله أبو بكر وعمر وعثمان وله الجمع لذلك
 (ولو صلى في بيته أو في مسجد طريقه تحت سباط) ونحوه لأن
 الرخصة العامة يستوي فيها حال وجود المشقة وعدمها كالسفر
 (والأفضل) لمن له الجمع (فعل الأرفق به من) جمع (تأخير)
 بأن يؤخر الأولى إلى الثانية (و) جمع (تقديم بأن) يقدم الثانية فيصليها
 مع الأولى لحديث معاذ السابق فإذا استويا فالتأخير أفضل والأفضل بعرفة
 التقديم وبمزدلفة التأخير مطلقا وترك الجمع في سواها أفضل ويشترط للجمع
 ترتيب مطلقا (فإن جمع في وقت الأولى اشترط) له ثلاثة شروط (نية
 الجمع عند إحرامها) أي إحرام الأولى دون الثانية (و) الشرط الثاني الموالاة
 بينهما (فلا يفرق بينهما إلا بمقدار إقامة) صلاة (ووضوء خفيف) لأن
 معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل بخلاف
 اليسير فإنه معفو عنه (ويبطل) الجمع (برأية) يصليها (بينهما) أي بين
 المجموعتين لأنه فرق بينهما بصلاة فبطل كما لو قضى فائتة وإن تكلم بكلمة
 أو كلمتين جاز (و) (و) الثالث (أن يكون العذر) المبيح (موجودا عند افتتاحهما
 وسلام الأولى) لأن افتتاح الأولى موضع النية وفراغها وافتتاح الثانية
 موضع الجمع ولا يشترط دوام العذر إلى فراغ الثانية في جمع المطر ونحوه

(و) قوله أو كلمتين مفهومة أنه إن زاد على كلمتين لم يجز وليس كذلك حيث تقدم
 أنه له أن يفرق بينهما بمقدار إقامة صلاة ووضوء خفيف اهـ

(بخلاف)

بخلاف غيره وان اقتطع المنذر في الاولى بطل الجميع والقصر مطلقا فيهما
 ونصح فرضا وفي الثانية بينهما طلاقا ونصح الاولى فرضا (وان جمع في وقت
 الثانية اشترط) له شرطان (نية الجمع في وقت الاولى) لانه متى اخرها
 عن ذلك تغير نية صارت قضاء لاجما (ان لم يضق وقتها عن قضاها) لان
 تأخيرها الى ما يضييق عن فعلها حرام وهو يتأني الرخصة (و) الثاني
 (استمرار العذر) الجمع (الى دخول وقت الثانية) فان زال العذر قبله
 لم يحز الجمع لزوال مقتضيه كالمرضى يرا والمسافر يقدم والمطر ينقطع ولا
 بأس بالتطوع بينهما ولو صلى الاولى وحده ثم الثانية امانا او مأموما او
 صلاحا خلف امامين او من لم يجتمع **في فضل وصلاة الخوف** صحت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة **في** قال الاثرم قلت لابي
 عبد الله تقول بالاحاديث كلها او تختار واحدا منها قال انا اقول من ذهب
 اليها كلها فحسن واما حديث سهل فانا احتاره وشرطها ان يكون العدو
 مباح القتال سفرا كان او حضرا مع خوف هجومهم على المسلمين وحديث
 سهل الذي اشار اليه هو صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع طائفة
 صفت معه وطائفة وقتت وجاء العدو فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت
 قائما واتموا لانفسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة
 الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا واتموا
 لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه واذا اشتد الخوف صلوا رجلا وركبانا
 للقبلة وغيرها يؤمّن طاقهم وكذا حالة هرب مباح من عدو او سيل ونحوه
 او خوف فوت عدو يطلبه او وقت وقوف بعرفة (وليستحب ان يحصل
 معه في صلاتها من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يشغله كسيف ونحوه)
 كما بين لقوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم ويجوز حمل سلاح بخس في هذه
 الحالة للحاجة بلا اعادة **في باب صلاة الجمعة** **في** سميت بذلك لجمعها
 الحاق الكثير ويومها افضل ايام الاسبوع وصلاة الجمعة مستقلة وهي افضل
 من الظهر وفرض الوقت فلو صلى الظهر اهل بلد مع بقاء وقت الجمعة
 لم تصح وتؤخر فائتة لخوف فوتها والظهر بدل عنها اذا فاتت (تلتزم)
 الجمعة (كل ذكر) ذكره ابن المنذر اجماعا لان المرأة ليست من اهل
 الحضور في مجامع الرجال (حر) لان العبد محبوس على سيده (مكلف
 مسلم) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا نجب على

يكون ولا يصح لما روى طارق ابن شهاب مرفوعا الجمعة حتى واجب على
 كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة اوصى او مريض رواه ابو
 داود (مستوطن ببناء) معاد ولو كان فراخ من حجر او قصب ونحوه
 ولا يرتحل عنه شتاء ولا صيفا (اسمه) اى البنا (واحد ولو تفرق)
 البنا حيث شمله اسم واحد كما تقدم (ليس بينه وبين المسجد) اذا كان
 خارجا عن المصر (أكثر من فريخ) قريبا فتلزمه بغيره كمن بنحيم ونحوها
 ولا تنعقد به ولم يجوز ان يؤم فيها واما من كان في البلد فيجب عليه السعي
 اليها قريب او بعد سمع النداء او لم يسمعه لان البلد كالشيء الواحد (ولا
 تجب) الجمعة (على مسافر سفر قصر) لان النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل احد منهم الجمعة فيه مع
 اجتماع الخلق الكثير وكما لا تلزمه بنفسه لا تلزمه بغيره فان كان حاصيا بسفرو
 او كان سفرو فوق فريخ ودون المسافة واقام ما يمنع القصر ولم ينوى
 استيطاناً لزته بغيره (ولا تجب) الجمعة (على عبد) ومبعض (وامرأة)
 لما تقدم ولا حتى لانه لا يعلم كونه رجلا (ومن حضرها منهم اجزأته)
 لان اسقاطها عنهم تخفيف (ولم تنعقد به) لانه ليس من اهل الوجوب
 وانما صحت منه تبعاً (ولم يصح ان يؤم فيها) لثلا يصير التابع متبوعا
 (ومن سقطت عنه لعذر) غير سفر كمرض وخوف ان حضرها (وجبت
 عليه وانقذت به) وجاز ان يؤم فيها لان سقوطها لمشقة السعي وقد زالت
 (ومن صلى الظهر) وهو (ممن) يجب (عليه حضور الجمعة قبل صلاة
 الامام) اى قبل ان تقام الجمعة او مع الشك فيه (لم تصح) ظهره لانه
 صلى ما لم يخاطب به وترك ما خوطب به واذا ظن انه يدرك الجمعة سعى
 اليها لانها فرضه والا انتظر حتى يتيقن انهم صلوا الجمعة فيصلى الظهر
 (وتصح) الظهر (ممن لا تجب عليه) الجمعة لمرض ونحوه فيصلى الظهر ولو زال عذره
 قبل تجميع الامام الا الصبي اذا بلغ (والافضل) تأخير الظهر (حتى يصلى
 الامام) الجمعة وحضورها لمن اختلف في وجوبها عليه كعبد افضل وندب تصدق
 بدينار او نصفه لتاركها بلا عذر (ولا يجوز ان تلزمه) الجمعة (السفر
 في يومها بعد الزوال) حتى يصلى ان لم يخف فوت رفقته وقبل الزوال
 يكره ان لم يأت بها في طريقه ^{في} فصل يشترط لصحتها ^{في} اى صحة
 الجمعة اربعة شروط (ليس منها اذن الامام) لان عليا صلى بالناس وعثمان

محمود فلم ينكره احد وصوبه عثمان رواء البخاري بمناه (احدها) اى
 احد الشروط (الوقت) لاجل صلاة مفروضة فاشتراط لها الوقت كبقية
 الصلوات فلا تصح قبل الوقت ولا بعده اجماعا قاله فى المبدع (واوله اول
 وقت صلاة عيد) لقول عبد الله ابن سيدان . شهدت الجمعة مع ابى بكر
 فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته
 وخطبته الى ان اقول قد انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته
 وخطبته الى ان اقول قد زال النهار فما رايت احدا عاب ذلك ولا انكره
 رواء الدارقطني واحمد واحتج به قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر
 وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال ولم ينكر (واخره اخر وقت
 صلاة الظهر) بلا خلاف قاله فى المبدع وفعلها بعد الزوال افضل (فان
 خرج وقتها قبل التحريم) اى قبل ان يكبروا للاحرام بالجمعة (صلوا ظهرا)
 قال فى الشرح لانعلم فيه خلافا (والا) بان احرموا بها فى الوقت (الجمعة)
 كسائر الصلوات تدرك بكثرة الاحرام فى الوقت ولا تسقط بشك فى خروج
 الوقت فان بقى من الوقت قدر الخطبة والتحريم لزمهم فعلها والا لم تجز
 الشرط (الثانى حضور اربعين من اهل وجوبها) وتقدم بيانهم بالخطبة
 والصلاة قال احمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب ابن عمير الى اهل
 المدينة فلما كان يوم الجمعة جمع بهم وكانوا اربعين وكانت اول جمعة جمعت بالمدينة
 وقال جابر مضت السنة ان فى كل اربعين فما فوق جمعة وافصحى وفطر رواء
 الدارقطني وفيه ضعف قاله فى المبدع الشرط الثالث ان يكونوا (بقرية
 مستوطنين) بها مبنية بما جرت به العادة فلا تتم من مكانين متقارنين ولا
 تصح من اهل الحيام وبيوت الشعر ونحوهم لان ذلك لم يقصد للاستيطان
 غالبا وكانت قبائل العرب حوله عليه السلام ولم يأمرهم بها وتصح بقرية
 خراب عزموا على اصلاحها والاقامة بها (وافصح) اقامتها (فيما قارب
 البنيان من الصحرا) لان اسعد ابن زرارة اول من جمع فى حرة بنى
 بياضة اخرجه ابو دواد والدارقطني قال البيهقي حسن الاسناد صحيح قال
 الخطابي حرة بنى بياضة على ميل من المدينة واذا راي الامام وحده
 العدد فقص لم يجز ان يؤمهم ولزمه استخلاف احدهم وبالعكس لا تلزم واحدا
 منهم (فان نقصوا) عن الاربعين (قبل اتمامها) لم يتوها جمعة لفقد شرطها
 (واستأنفوا ظهرا) ان لم تكن اعادتها جمعة وان بقى معه العدد بعد

الحظي منهم ولو ممن لم يسمع الخطبة وخطبوا بهم قبل فصلهم أموا
 حصة (ومن أحرم في الوقت وأدرك مع الإمام منها) أي من الخطبة ركعة
 أتمها جمعة (حديث أبي هريرة مرفوعاً من أدرك ركعة من الجمعة
 أدرك الصلاة. رواه الأثرم (وإن أدرك أقل من ذلك) بأن رفع الإمام
 رأسه من الثانية ثم دخل معه (أتمها ظهراً) لمفهوم ما سبق (إذا كان
 نوى ظهراً) ودخل وقته لحديث وإنما لكل امرء ما نوى والآن أتمها ظهراً
 ومن أحرم مع الإمام ثم زحم عن السجود لزمه السجود على ظهر إنسان
 أو ركنه فإن لم يمكنه فإذا زال الزحام وإن أحرم ثم زحم وأخرج عن
 المصنف فصل فذا لم تصح وإن أخرج في الثانية نوى مفارقتها وأتمها جمعة
 الشرط الرابع تقدم خطبتين وأشار إليه بقوله (ويشترط تقدم خطبتين)
 لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله والذكر هو الخطبة ولقول ابن عمر كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بمجلس
 متفق عليه وهما بدل ركعتين لأن الظاهر (ومن شرط صحتهما حمد الله)
 بلفظ الحمد لله لقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله
 فهو أجذم رواه أبو داود عن أبي هريرة (والصلاة على رسول الله)
 محمد (صلى الله عليه وسلم) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى
 افتقرت إلى ذكر رسوله كالآذان ويتعين لفظ الصلاة (وقراءة آية) كاملة
 لقول جابر بن سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويذكر
 الناس رواه مسلم قال أحمد يقرأ ما يشاء وقال أبو المعالي لو قرأ آية لا تستقل
 بمعنى أو حكم كقوله تعالى ثم نظر أو مدهامتان لم يكف والمذهب لا بد من
 قراءة آية ولو جنباً مع تحريراً فلو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ (والوصية بتقوى الله عز وجل) لأنه
 المقصود قال في المبدع ويبدأ بالحمد لله ثم بالصلاة ثم بالموعظة ثم
 القراءة في ظاهر كلام جماعة ولا بد في كل واحدة من الخطبتين من هذه
 الأركان (و) يشترط (حضور العدد المشترط) لسماع القدر الواجب لأنه
 ذكر اشترط للصلاة فاشترط له العدد كتكبيره الأحرام فإن نقصوا وعادوا
 قبل فوت ركن منها بنوا وإن كثر التفريق أو فات منها ركن أو أحدث
 فظهر استأناف مع سعة الوقت ويشترط أيضاً لهما الوقت وإن يكون الخطيب
 يصلح إماماً فيها والجهر بهما بحيث يسمع العدد المتعبر حيث لا مانع والنية

والاستيطان للقدر الواجب منهما والاولا بينهما وبين الصلاة (ولا يشترط
لها الطهارة) من الحدثين والنجس ولو خطبا بمسجد لهما ذكر تقدم
الصلاة شبه الاذان وتحريم لبس الخبز بالمسجد لا تعلق له بواجب العبادة
وصكذلك لا يشترط لهما ستر العورة (ولا ان يتولاهما من يتولى
الصلاة) بل يستحب ذلك لان الخطبة منفصلة عن الصلاة اشبهت الصلوتين
ولا يشترط ايضاً حضور متولى الصلاة الخطبة ويبطلهما كلام من هو
يسيراً ولا تجزى بغير العربية مع القدرة (ومن سنهما اى الخطبتين) ان
يخطب على منبر (لقوله عليه الصلاة والسلام وهو بكسر الميم من المنبر وهو
الارتفاع واتخاذ سنة مجمع عليها قاله في شرح مسلم ويصعد على تودة
الى الدرجة التى تلى السطح (او) يخطب على (موضع عال) ان غدم المنبر
لانه فى معناه عن يمين مستقبل القبلة بالحرايب وان خطب بالارض فعن
يساره (وان يسلم على المأمومين اذا اقبل عليهم) لقول جابر كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر سلم رواه ابن ماجه ورواه الاثرم
عن ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير ورواه البخارى عن عثمان كسلامه
على من عنده فى خروجه (ثم) يسن ان (يجلس الى فراغ الاذان) لقول
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس اذا صعد المنبر حتى يفرغ
المؤذن ثم يقوم فيخطب رواه ابو داود (وان يجلس بين الخطبتين) لحديث
ابن عمر السابق (وان يخطب قائماً لما تقدم ويعتمد على سيف او قوس او
عصى) لقوله عليه السلام رواه ابو داود عن الحكم ابن حرب وفيه اشارة
الى ان هذا الدين فتح به قال فى الفروع ويتوجه باليسرى والاخرى
يحرف المنبر فان لم يعتمد امسك يمينه بشماله او ارسلهما (و) ان (يقصد
تلقاء وجهه لقوله عليه السلام ولان فى التفاته الى احد جانبيه اعراضاً عن
الاخر وان استدبرهم كره ويحرفون اليه اذا خطب لفعل الصحابة ذكره فى
المبدع (و) ان (يقصر الخطبة) لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً ان طول
صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطيلوا الصلاة وقصروا الخطبة وان
تكون الثانية اقصر ورفع صوته قدر امكانه (و) ان (يدعوا للمسلمين)
لانه مسنون فى غير الخطبة ففيها اولى ويباح الدعاء لمعين وان يخطب
من صحيفة قال فى المبدع وينزل مسرعاً واذا غلب الخوارج على بلد فاقاموا فيه
الجمعة جاز اتباعهم نصاً وقال ابن ابي موسى يصلى معهم الجمعة ويعيدها ظهراً

فصل (الجمعة ركعتان) اجماعا حكاه ابن المنذر (يسن ان
يقرا جهرا) لفعله عليه الصلاة والسلام (في الركعة الاولى بالجمعة) بعد المأخوذ (في)
الركعة (الثانية بالمأخوذ) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما رواه مسلم
عن ابن عباس وان يقرأ في فجرها في الاولى آلم السجدة وفي الثانية هل لك
لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما متفق عليه من حديث ابي هريرة (وتحرم
اقامتها) اى الجمعة وكذا العيد (في أكثر من موضع من البلد) لانه عليه
الصلاة والسلام وصاحبه لم يقيموها في أكثر من موضع واحد (الا الحاجة)
كسعة البلد وتباعد اقطاره او بعد الجامع او ضيقه او خوف قلة فيجوز
التعدد بحسبها فقط لانها تفعل في الامصار العظيمة في مواضع من غير تكبر
فكان اجماع ذكره في المبدع (فان فعلوا) اى صلوا في موضعين او أكثر
بلا حاجة (فالصحيحة ما يشرها الامام او اذن فيها) ولو تأخرت وسوا قلنا
اذنه شرط او لا اذ في الصحيح غيرها اقيت عليه وتقويت لجمعة (فان استويا في
اذن او عدمه فالثانية باطلة) لان الاستغنا حصل بالاولى فانيط الحكم بها
ويعتبر السبق بالاحرام (وان وقتا معا) ولا مزية لاحداها بطلنا لانه
لا يمكن تصحيحهما ولا تصحيح احداها فان امكن اعادة جمعة ففعلوا والا
صلوها ظهرا (او جهلت الاولى منهما بطلنا) ويصلون ظهرا لاحتمال سبق
احداها فتصح ولا تعاد وكذا لو اقيت في المصر جمعات وجهل كيف وقعت
واذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عن حضره مع الامام كريض دون
الامام فان اجتمع معه العدد المعتبر اقامها والا صلى ظهرا وكذا العيد بها اذا
عزموا على فعلها سقط (واقل السنة) الراتبة (بعد الجمعة ركعتان) لانه
عليه الصلاة والسلام كان يصلى بعد الجمعة ركعتين متفق عليه من حديث
ابن عمر (واكثرها ست) ركعات لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه
وسلم يفعله رواه ابو داود ويثبتها مكانه بخلاف سائر السنن فبيته افضل
ويسن فصل بين فرض وسنة بكلام او انتقال من موضعه ولا سنة لها
قبلها اى راتبة قال عبد الله رايت ابي يصلى في المسجد اذا اذن المؤذن
ركعات (ويسن ان يقتسل لها في يومها) لحبر عائشة لو انكم تطهروا
ليومكم هذا وعن جماعة وعند مضى افضل (وتقدم) فيه نظر (و) يسن
(تنظيف وتطيب) لما روى البخارى عن ابي سعيد مرفوعا لا يقتسل
رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن ويمس من طيب

اصحابه ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا
 تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى (و) ان (يلبس احسن
 ثيابه) (لوروده في بعض الالفاظ وافضلها البياض ويقم ويرتدى) (و) ان
 (يكر اليها ماشيا) لقوله عليه الصلاة والسلام ومشي ولم يركب ويكون
 يسكنة ووقار بعد طلوع الفجر الثاني (و) ان (يدنو من الامام) مستقبل
 القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى
 ولم يركب ودنى من الامام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة يخطوها اجر
 سنة عمل صيامها وقيامها رواه احمد وابوداود واسناده ثقات ويشتمل
 بالصلاة والذكر والقران (و) ان (يقرا سورة الكهف في يومها) لما روى
 البيهقي باسناد حسن عن ابي سعيد مرفوعا من قرا سورة الكهف يوم
 الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين (و) ان (يكثر الدعاء) رجاء ان
 يصادف ساعة الاجابة (و) ان (يكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
 لقوله عليه الصلاة والسلام اكثروا على من الصلاة يوم الجمعة رواه ابوداود
 وغيره وكذا ليلتها (ولا يخطى رقاب الناس) لما روى احمد ان النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو على المنبر راي رجلا يخطى رقاب الناس فقال له اجلس
 فقد آذيت (الا ان يكون) النخطي (الامام) فلا يكره للحاجة والحق به في
 الغنية المؤذن (او) يكون النخطي (الى فرجة) لا يصل اليها الا به فيخطي
 لانهم اسقطوا حق انفسهم بتاخرهم (وحرّم ان يقيم غيره) ولو عبده او
 ولده الكبير (فيجلس مكانه) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى ان يقيم الرجل اخاه من مقعده ويجلس فيه متفق عليه ولكن يقول
 افسحوا قاله في التخليص (الا) الصغير (من قدم صاحباه فجلس في
 موضع يحفظه له) وكذا لو جلس لحفظه بدون اذنه قال في الشرح لان
 النائب يقوم باختياره لكن ان جلس في مكان الامام او طريق المارة او
 استقبال المصلين في مكان ضيق اقيم قاله ابو المعالي وكره اثاره غيره بمكانه
 الفاضل لا قبوله وليس لغير المؤثر سبقه (وحرّم رفع مصلى مفروش) لانه
 كالتائب عنه (ما لم تحضر الصلاة) فيرفعه لانه لا حرمة له بنفسه ولا يصلي
 عليه (ومن قام من موضعه لعارض لحقه ثم عاد اليه قريبا فهو احق به)
 لقوله عليه السلام من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به رواه مسلم
 ولم يقيد الاكثر بالعود قريبا (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب لم

جلس . ولو كان وقت نهى (حتى يصلى ركعتين ويجزئهما) لقوله عليه
 السلام اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين
 متفق عليه زاد مسلم ولتجوز فيهما فان جلس قام فأتى بهما ما لم يطل
 الفضل فتسن تحية المسجد لمن دخله غير وقت نهى الا الخطيب
 ودخله صلاة عيد او بعد شروع في اقامة وقته ودخل المسجد الحرام لان
 تحية الطواف (ولا يجوز الكلام والامام يخطب) اذا كان منه بحيث يسمعه
 لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقوله عليه الصلاة
 والسلام من قال صه فقد نسا ومن لنا فلا جنة له رواه احمد (الا له) اى
 للامام فلا يحرم عليه الكلام (او لمن يكلمه لصلة) لانه عليه الصلاة والسلام
 كلم سائلا وكلمه هو ويجب لتحذير ضرير وغافل عن هلكة (ويجوز) الكلام
 (قبل الخطبة وبعدها) واذا سكنت بين الخطبتين او شرع في الدعاء وله الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعها من الخطيب وتسن سرّاً كدعاء
 وتأمين عليه وحده خفية اذا عطس ورد سلام وتثبيت عاطس واشارة
 اخرس اذا فهمت كلام لا تسكيت متكلم باشارة ويكره العبث والشرب حال
 الخطبة اذا سمعها والا جاز نص عليه بخبر باب صلاة العيدين يحكى سمي
 به لانه يعود ويتكرر لاوقاته او تفاولا وجهته اعياد (وهى) اى صلاة
 العيدين (فرض كفاية) لقوله تعالى فصل لربك وانحر وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم والخلفاء بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس . يداومون عليها
 (اذا تركها اهل بلدة قاتلهم الامام) لانها من اعلام الدين الظاهرة (و)
 اول (وقتها كصلاة الضحى) لانه عليه الصلاة والسلام ومن بعده لم يصلوها
 الا بعد ارتفاع الشمس ذكره فى المبدع (واخره اى اخر وقتها) الزوال (زوال)
 اى زوال الشمس (فان لم يعلم بالعيد الا بعده) اى بعد الزوال (صلوا)
 من القدر قضا لما روى ابو عمير ابن انس عن عمومة له من الانصار قال
 غم علينا هلال شوال فاصبحنا صياما فجاء ركب فى اخر النهار فشهدوا انهم
 رؤا الهلال بالامس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس ان يفتروا من
 يومهم وان يخرجوا غدا لعيدهم رواه احمد وابو داود والدارقطنى وحسنه
 (وتسن صلاة العيد فى الصحراء) قريبة عرفا لقول ابى سعيد كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يخرج فى الفطر والاضحى الى المصلى متفق عليه وكذلك
 الخلفاء بعده (و) يسن (تقديم صلاة الاضحى وعكسه الفطر) فيؤخرها لما

روى الشافعي مراسلاً ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم
 ان عجل الاضحية واخر الفطر وذكر الناس (و) يسن (اكله قبلها) اى
 قبل الخروج لصلاة الفطر لقول بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر بفطر ولا يطعم يوم النحر حتى يصلي رواء احمد
 والافضل على قرأت وترات والتوسعة على الأهل والصدقة (وعكسه) اى
 يسن الامساك (فى الاضحية ان ضحى) حتى يصلي لياكل من اضحيته لما
 تقدم والاولى من كبدها (وتكره) صلاة العيد (فى الجامع بلا عذر)
 الا بركة المشرفة لخالفه فعليه السلام ويستحب للامام ان يستخلف من
 يصلى بضمعة الناس فى المسجد لفعل على ويخطب لهم ولهم فعلها قبل
 الامام وبعده وايهما سبق سقط به الفرض وجازت التضيعة (ويسن تكبير مأموم
 اليها) ليحصل له الدنو من الامام وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه (ماشياً)
 لقول على رضى الله عنه من السنة ان يخرج الى العيد ماشياً رواء الترمذى
 وقال الممل على هذا عند اهل العلم (بعد) صلاة (الصبح) يسن
 (تأخر امام الى وقت الصلاة) لقول ابى سعيد كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يخرج يوم الفطر والاضحية الى المصلى فاول شيئاً يبدأ به الصلاة
 رواء مسلم ولان الامام ينتظر ولا ينتظر ويخرج (على احسن هيئة) اى
 لباساً اجمل ثيابه لقول جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعم
 ويلبس برده الاحمر فى العيدين والجمعة رواء ابن عبد البر (الا المكتف
 فيخرج فى ثياب اعتكافه) لانه اثر عبادة فاستحب بقاؤه (ومن شرطها)
 اى شرط صحة صلاة العيد (استيطان وعدد الجمعة) فلا تقام الا حيث تقام الجمعة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد فى يوم حجه فلم يصل (لا اذن
 الامام) فلا يشترط كالجمعة (ويسن) اذا غدا من طريق (ان يرجع
 من طريق اخرى) لما روى البخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان اذا خرج الى العيد خالف الطريق وكذا الجمعة قال فى شرح
 المنتهى ولا يتمتع ذلك ايضا فى غير الجمعة وقال فى المبدع الظاهر ان الخليفة
 فيه شرعت لمعنى خاص فلا يلتحق به غيره (ويصليها ركعتين قبل الخطبة)
 لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان
 يصلون العيد قبل الخطبة متفق عليه فلو قدم الخطبة لم يعتد بها (يكبر فى
 الاولى بعد) تكبيرة الاحرام و (الاستفتاح وقبل التعوذ والقراءة سناً)

رواه (روى) الركعة (الثانية قبل القراءة حساً) لما روى احمد عن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد
 اثنى عشرة تكبيرة سبعا في الاولى وخمسا في الاخرة اسناده حسن قال
 احمد اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير وكله جابر
 (يرفع يديه مع كل تكبيرة) لقول واثل بن حجر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يرفع يديه مع التكبير قال احمد فارى ان يدخل فيه هذا كله
 وعن من انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجائزة والعيد وعن زيد
 كذلك رواها الاثر (ويقول) بين كل تكبيرتين (الله اكبر كبيرا والحمد
 لله كثيرا وسبحان الله وبحمده بكرة واصيلا وصلى الله على سيدنا محمد
 النبي واله وسلم تسليما) لقول عتبة بن طاهر سالت ابن مسعود عما يقوله
 بعد تكبيرات العيد قال يحمده الله ويثنى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه
 وسلم رواه الاثر وحرب واحتج به احمد (وان احب قال غير ذلك) لان
 الغرض الذكر بعد التكبير واذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين واذا
 نسي التكبير حتى قرأ سقط لانه سنة فات محلها وان ادرك الامام ركعا
 احرم ثم ركع ولا يشتغل بقضاء التكبير وان ادركه قائما بعد فراغه من
 التكبير لم يقضه وكذا ان ادركه في اثنا عشر سقط ما فات (ثم يقرأ جهرا)
 لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في العيدين والاستسقاء
 رواه الدارقطني (في الركعة الاولى بعد الفاتحة بسج وبالغاشية في الثانية) لقول
 سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين بسج اسم ربك
 الاعلى وهل اتاك حديث الغاشية رواه احمد (فاذا سلم من الصلاة خطب
 خطبتين كخطبة الجمعة) في احكامها حتى في الكلام الا التكبير مع الخطب
 (ينتحى الاولى بتسع تكبيرات) قائما نسقا (والثانية بسبع تكبيرات) كذلك
 لما روى سعيد عن عبدالله بن عبدالله بن عتبة قال يكبر الامام يوم العيد قبل ان
 يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية سبع تكبيرات (يحنهم في) خطبة
 (الفطر على الصدقة) لقوله عليه السلام اغنوهم بها عن السؤال في هذا اليوم
 (وبين لهم ما يخرجون) جنساً وقدرأ والوجوب والوقت (ويرغبهم
 في خطبة) الاصحى في الاصحى و بين لهم حكمها) لانه ثبت ان النبي
 صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الاصحى كثيرا من احكامها من رواية
 ابي سعيد والبراء وجابر وغيرهم (والتكبيرات الزوائد) سنة (والذكر

فيها) اى بين التكبيرات سنة ولا يسن بعد التكبير الاخير في الركعتين
 (والخطبتان سنة) لما روى عطاء عن عبد الله ابن السائب قال شهدت مع
 النبي صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انا نخطب فمن احب ان
 يجلس للخطبة فليجلس ومن احب ان يذهب فليذهب رواه ابن ماجة واسناده
 ثقات ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها والسنة لمن حضر العيد من
 النساء حضور الخطبة وان يفردن بموعظة اذا لم يستمعن خطبة الرجال ويكره
 التفل (وقضاء فاتة (قبل الصلاة) اى صلاة العيد (و بعدها في
 موضعها) قبل مفارقتها لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها متفق عليه (ويسن لمن
 فاتته) صلاة العيد (او) فاتة (بعضها قضاءها) في يومها قبل الزوال او
 بعده (على صفحتها) لفعل انس وكسائر الصلوات (ويسن التكبير المطلق) اى
 الذى لم يقيد بادبار الصلوات واطهاره وجهر غير اتى به (في ليلتي
 العيدين) في البيوت والاسواق والمساجد وغيرها ويجهر به في الخروج الى المصلى
 الى فراغ الامام من خطبته (و) التكبير (في عيد فطر اكده لقوله
 تعالى وتكملوا العدة وتكبروا الله (و) يسن التكبير المطلق ايضا (في
 كل عشر ذى الحجة) ولو لم ير بهيمة الانعام (و) يسن التكبير (المقيد
 عقب كل فريضة في جماعة في الاضحى) لان ابن عمر كان لا يكبر اذا صلى
 وحده قال ابن مسعود انما التكبير على من صلى في جماعة رواه ابن المنذر
 فيلقت الامام الى المؤمنين ثم يكبر لفعله عليه السلام (من صلاة الفجر يوم
 عرفة) روى عن ابن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم
 (والمحرم من صلاة الظهر يوم النحر الى اخر ايام التشريق) لانه قبل
 ذلك مشغول بالتلبية والجهر به مسنون للمرأة وتأتى به كالدكر عقب الصلاة
 قدمه في المبدع واذا فاتته صلاة من عامه فقضاها فيها في جماعة كبر لبقا وقت
 التكبير (وان نسيه) اى التكبير (قضاء) مكانه فان قام او ذهب عاد
 فجلس (ما لم يحدث او يخرج من المسجد) او يطل الفصل لانه سنة فات
 محلها ويكبر المأموم اذا نسيه الامام والمسبوق اذا قضى كالذكر والدعاء (ولا يسن)
 التكبير (عقب صلاة العيد) لان الاثر انما جاء في المكتوبات ولا عقب نافلة ولا
 فريضة صلاها منفردا لما تقدم (وصفته) اى التكبير (شفعا الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ويميز مرة واحدة وان زاد فلا

من وان تكرره ثلاثا حسن لانه عليه السلام كان يقول كذلك رواه
 النازكطي وقاله على وحكاه ابن المنذر عن عمر ولا بأس بقوله لغيره تقبل
 الله منا ومنك كالجواب ولا بالتعريف عشية عرفة بالامصار لانه دعاء وذكر
 واول من فعله ابن عباس وعمر بن حريث ﴿ باب صلاة الكسوف ﴾
 يقال كسفت بفتح الكاف وضحا ومثله خسفت وهو ذهاب ضوء الشمس
 والقمر او بعضه وفعلها ثابت بالسنة المشهورة واستنبطها بعضهم من قوله
 تعالى ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر
 واسجدوا لله الذي خلقهن (تسن) صلاة الكسوف (جماعة) وفي جامع
 افضل لقول عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام
 وكبر وصف الناس وراه متفق عليه (وفردى) كسائر النوافل (اذا
 كسف احد النيرين) الشمس والقمر ووقتها من ابتدائه الى التجلي ولا تقضى
 كاستسقا وتحية مسجد فصلى (ركعتين) ويسن الغسل لها (يقرأ في
 الاولى جهرا) ولو في كسوف الشمس (بعد الفاتحة سورة طويلة) من
 غير تعيين (ثم يركع) ركوعا (طويلا) من غير تقدير (ثم يرفع) راسه
 (ويسمع) اى يقول سمع الله لمن حمده فى رفعه (ويحمد) اى يقول ربنا
 ولك الحمد بعد اعتداله كغيرها (ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الاولى
 ثم يركع فيطيل) الركوع وهو دون الاول ثم يرفع فيسمع ويحمد كما تقدم
 ولا يطيل (ثم يسجد سجدين طويلتين) ولا يطيل الجلوس بين السجدين
 (ثم يصلى) الركعة (الثانية) (الركعة) الاولى لكن دونها فى كل ما يفعل
 فيها (ثم يشهد ويسلم) لفعله عليه الصلاة والسلام كما روى عنه ذلك من
 طرق بعضها فى الصحيحين ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلاة والسلام
 امر بها دون الخطبة ولا تعاد ان فرغت قبل التجلي بل يدعو ويذكر كما لو
 كان وقت نهى (فان تجلى الكسوف فيها) اى الصلاة (اتما خفيفة) لقوله
 عليه السلام فصلوا وادعوا حتى يتكشف ما بكم متفق عليه من حديث بن
 مسعود (وان غابت الشمس كاسفة او طلعت) الشمس او طلع الفجر
 (والقمر خاسف) لم يصل لانه ذهب وقت الانتفاع بهما ويعمل بالاصل
 فى بقاءه وذهابه (او كانت اية عذاب غير الزلزلة لم يصل) لعدم ثقله عنه وعن
 اصحابه عليه السلام مع انه وجد فى زمانهم انشقاق القمر وهبوب الرياح والصواعق
 واما الزلزلة وهى رجة الارض واضطرابها وعدم سكونها فيصلى لها ان

دامت لفعل ابن عباس رواء سعيد واليهي وروى الشافعي عن علي نحوه
 وقال لو ثبت هذا الحديث لقلنا به (وان اتى) مصل الكسوف (في كل
 ركعة بثلاث ركوعات او اربع او خمس جاز) رواء مسلم من حديث جابر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست ركوعات بربع سجدة ومن حديث
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ثمان ركوعات في اربع سجدة
 وروى ابو داود عن ابي ابن كعب انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في
 كل ركعة خمس ركوعات وسجدة واحدة وافقت الروايات على ان عدد الركوع
 في الركعتين سواء قال النووي وبكل نوع قال بعض الصحابة وما بعد الاول
 سنة لا تدرك به الركعة ويصح فعلها كنافلة وتقدم جنازة على كسوف
 وعلى جمعة وعيد امن فوتهما وتقدم تراويح على كسوف ان تعذر فعلهما
 ويتصور كسوف الشمس والقمر في كل وقت والله على كل شيء قدير
 فان وقع بعرفة صلى ثم دفع ^{لج} باب صلاة الاستسقا ^{بج} وهو الدعاء
 بطلب السقي على صفة مخصوصة اى الصلاة لاجل طلب السقي على الوجه
 الاتي (اذا جذبت الارض) اى اجمعت والجذب فيض الخصب (وقط)
 اى احتبس المطر وضر ذلك وكذا اذا اضرهم غور ماء عيون وانهار
 (صلوها جماعة وفرادى) وهى سنة مؤكدة لقول عبد الله بن زيد خرج
 النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه الى القبلة يدعو وحول رداءه ثم
 صلى ركعتين جهرا فيهما بالقراءة متفق عليه والافضل جماعة حتى يسفر ولو
 كان القحط في غير ارضهم ولا استسقا لانقطاع مطر عن ارض غير مسكونة
 ولا مسلوكة لعدم الضرر (وصفها في موضعها واحكامها ك) صلاة (عيد)
 قال ابن عباس سنة الاستسقا سنة العيدين فنس في الصحرا ويصل ركعتين
 يكبر في الاولى ستا زوايد وفي الثانية خسا من غير اذان ولا اقامة قال
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصل العيد وقال
 الترمذي حديث حسن صحيح ويقرا في الاولى بسبع وفي الثانية بالغاشية
 وتعمل وقت صلاة العيد (واذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس) اى
 ذكرهم بما يلين قلوبهم من الثواب والمقاب وامرهم (بالتوبة من المعاصي
 والخروج من المظالم) بردها الى مستحقها لان المعاصي سبب القحط
 والتقوى سبب البركات (و) امرهم (بترك التشاحن) من الشجاء وهى
 العداوة لانها تحمل على المعصية والهت وتمنع نزول الخير لقوله عليه الصلاة

والسلام خرجت احبركم بيلة الصدر قتلاحي فلان وفلان فرغت (و)
 امرهم (بالصيام) لانه وسيلة الى نزول النيث ولحديث دعوة الصائم
 لا ترد (و) امرهم (بالصدقة) لانها متضمنة للرحمة (ويعددهم) اى بين
 لهم (يوما يخرجون فيه) ليتشوا للخروج على الصفة المسنونة (ويتنظف)
 لها بالفسل وازالة الروائح الكريهة وتقليم الاظفار لئلا يؤذى (ولا يتطيب)
 لانه يوم استكانة وخضوع (ويخرج) الامام كعبه (متواضعا متخشعا)
 اى خاضعا (متذللا) من الذل وهو الهوان (متضرعا) اى مستكنا لقول
 ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقا متذللا متواضعا متخشعا
 متضرعا قال الترمذى حديث حسن صحيح (ومعه اهل الدين والصلاح
 والشيخوخ) لانه اسرع لاجابتهم (والصبيان المميزون) لانهم لا ذنوب لهم
 وائج خروج طفل وعجوز وبيعة والتوسل بالصالحين (وان خرج اهل
 الذمة منفردين عن المسلمين) بكان لقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
 ظلموا منكم خاصة (لا) ان افردوا (بيوم) لئلا يتفق نزول غيث يوم
 خروجهم وحدهم فيكون اعظم لفتنتهم وربما افتتن بهم غيرهم (لم يمنعوا)
 اى اهل الذمة لانه خروج لطلب الرزق (فيصلى بهم) ركعتين كالعيد لما
 تقدم (ثم يخطب) خطبة (واحدة) لانه لم يتقل ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خطب باكثر منها ويخطب على منبر ويجلس للاستراحة ذكره الاكثر
 كالعيد فى الاحكام والناس جلوس قاله فى المبدع (يفتتحها بالتكبير كخطبة
 العيد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقا
 كما صنع فى العيد (ويكثر فيها الاستغفار وقراءة الايات التى فيها الامر به)
 كقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الايات قال فى المحرر والشروع ويكثر
 فيها الدعا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك معونة على الاجابة
 (ويرفع يديه) استحبابا فى الدعا لقول انس كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يرفع يديه فى شئ من دعائه الا فى الاستسقا وكان يرفع حتى يرى بياض
 ابطينه متفق عليه وظهورها نحو السحابة حديث رواه مسلم (فيدعوا بدعا النبي
 صلى الله عليه وسلم) تأسيًا به (ومنه) ما رواه ابن عمر (اللهم اسقنا)
 بوصل الهمزة وقطعها (غيثا) اى مطرا (مغيثا) اى منقذا من الشدة
 يقال غائته واغاثه (الى اخره) اى اخر الدعا اى هنيئا مريئا غدا مجللا سحا
 عاما طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا مع القانطين اللهم سقيا رحمة

لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا تحرق اللهم ان بالبلاد والبلاد من
 الآوا والجهد والضعف مالا تفكوه الا اليك اللهم انت لنا الزرع وادر
 لنا الضرع واسقنا من بركات السما واتزل علينا من بركاتك اللهم ارفع عنا
 الجوع والجهد والعري واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه احد غيرك اللهم
 انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويسن ان
 يستقبل القبلة في اثناء الخطبة ويحول رداءه فيعمل الايمن على الايسر والايسر
 على الايمن ويفعل الناس كذلك ويتركونه حتى يترعوه مع ثيابهم ويدعوا
 سرا فيقول اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما
 امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا فان سقوا والا عادوا ثانيا وثالثا (وان سقوا
 قبل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد من فضله) ولا يصلون الا ان يكونوا
 تأهبوا للخروج فيصلونها شكرا لله ويسألونه المزيد من فضله (وينادي)
 لها (الصلاة جامعة) كالسوف والعيد بخلاف جنازة وتراويج والاول
 منصوب على الاغرا والثاني على الحال وفي الرماية برفعهما وبضيهما
 (وليس من شرطها اذن الامام) كالعدين وغيرهما (ويسن ان يقف في
 اول المطر واخراج رحله وثيابه ليصيبها) لقول انس اصابنا ونحن مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مطر فخر ثوبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت
 هذا قال لانه حديث عهد بربه رواه مسلم وذكر جماعة ويتوضا ويغتسل
 لانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان يقول اذا سال الوادي اخرجوا بنا
 الى الذي جعله الله طهورا فتطهر به وفي معناه ابتداء زيادة النيل ونحوه
 (واذا زادت المياه وخيف منها سن ان يقول اللهم حوالينا) اي ازله
 حوال المدينة في مواضع الثبات (ولا علينا) في المدينة ولا في غيرها
 من المباني (اللهم على الظراب) اي الروابي الصغار (والاكام) بفتح الهمزة
 تليها مدة على وزن اصل وبكسر الهمزة بغير مد على وزن جبال قال مالك
 هي الجبال الصغار (وبطون الاودية) اي الامكنة المنخفضة (ومنابت
 الشجر) اي اصولها لانه افنع لها لما في الصحيح انه عليه السلام كان يقول
 ذلك (ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) اي لا تكلفنا من الاعمال مالا
 نطيق (الآية) اي واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على
 القوم الكافرين ويستحب ان يقول مطرا بفضل الله ورحمته وبحرم بنوه
 كذا وبياح في نوء كذا وازافة المطر الى النوء دون الله كهر اجاما قاله في المبدع

❦ كتاب الجنائز ❦

يفتح الجيم جمع جازة بالكسر والفتح لفة اسم لبت او للنمش عليه
 ميت فان لم يكن عليه ميت فلا يقال نمش ولا جازة بل سرير قاله
 الجوهرى واشتقاقه من جز اذا ستر وذكره هنا لان اهم ما فعل
 بالميت الصلاة ويسن الاكثر من فكر الموت والاستعداد له لقوله عليه
 السلام اذكروا من ذكر هادم اللذات وهو بالذال المعجمة ويكره الاين وتقى
 الموت ويباح التداوى بجراح وتركه افضل ومحرم بمحرم ما كول وغيره
 من صوت ملهاة وغيره ويجوز ببول ابل فقط قاله في المبدع ويكره ان
 يستطب مسلم ذميا لغير ضرورة وان يأخذ منه دوا ان لم يبين له مفرداته
 المباحة (وتسن عيادة المريض) والسؤال عن حاله للاخبار ويغيب بها
 وتكون بكرة او عشا ويأخذ بيده ويقول لا بأس عليك طهور ان شاء
 الله تعالى لفعله عليه السلام وينفس له في اجله لحبر رواه ابن ماجة عن
 ابى سعيد فان ذلك لا يرد شيئا ويدعوا له بما ورد (و) يسن (تذكيره
 التوبة) لانها واجبة على كل حال وهو احوج اليها من غيره (والوصية)
 لقوله عليه السلام ما حق امرئ مسلم له شيء يوصى به يبيت ليلتين الا
 ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه عن ابن عمر (واذا نزل به) اى نزل به
 الملك لقبض روحه (سن تعاهد) ارفق اهله واقاھم لربه (بل حلقه بئام
 او شراب وتندى شفتيه بقطنة) لان ذلك يطفى ما نزل به من الشدة
 ويسهل عليه الطلق بالشهادة (ولقنه لا اله الا الله) لقوله عليه السلام
 لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم عن ابى سعيد (مرة ولم يزد على
 ثلاث) لئلا يضجره (الا ان يتكلم بعده فيعيد تلقينه) ليكون اخر كلامه
 لا اله الا الله ويكون (برفق) اى بلطف ومدارات لانه مطلوب فى كل
 موضع فهنا اولى (ويقرا عنده) سورة (يسن والقران الكريم) لقوله عليه
 السلام اقروا على موتاكم سورة يسن رواه ابو داود ولانه يسهل خروج
 الروح ويقرا عنده الفاتحة (ويوجهه الى القبلة) لقوله عليه السلام عن
 البيت الحرام قبلتكم احيا وامواتا رواه ابو داود وعلى جنبه الايمن افضل
 ان كان المكان واسعا والا فلى ظهره مستلقيا ورجلاه الى القبلة ويرفع
 رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة (فاذا مات سن تغميضة) لانه عليه

السلام اغمض ابا سلمة وقال ان الملائكة يؤمنون على ما يقولون رواه مسلم
 ويقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغمض ذات حجره
 ويغمضه وكره من جالس ويجب وان يقرأه ويغمض الاثني مثلها او صبي
 (وشد لحيه) لثلا يدخله الهوام (وتلين مفاصله) ليسهل تنسيبه فيرد
 ذراعيه الى عضديه ثم يردهما الى جنبه ثم يردهما ويرد ساقيه الى فخذه وهما
 الى بطنه ثم يردهما ويكون ذلك عقب موته قبل قسوتها فان شق ذلك تركه
 (وخلع ثيابه) لثلا يحصى جسده فيسرع اليه الفساد (ويستره بثوب) لما
 روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجي يرد حبرة متفق
 عليه وينبغي ان يعطف فاضل الثوب عند رأسه ورجليه لثلا يرتفع بالريح
 (ووضع حديد) او نحوها (على بطنه) لقول انس ضموا على بطنه شيئا
 من حديد ولثلا ينتفخ بطنه (ووضعه على سرير غسله) لانه يبعد عن
 الهوام (متوجهاً) الى القبلة على جنبه الايمن (مخدرا نحو رجليه) اى
 يكون رأسه اعلى من رجليه لينصب عنه الماء وما يخرج منه (واسراع
 تجهيزه ان مات غير حجة) لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينبغي لحيفة مسلم
 ان تحبس بين ظهرائي اهله رواه ابو داود ولا بأس ان ينتظر به من يحضره
 من وليه او غيره ان كان قريباً ولم يخش عليه او يشق على الحاضرين فان
 مات حجة او شك في موته انتظر به حتى يعلم موته بالتحساف صدغيه وميل
 افقه وانفصال كفيه واسترخاء رجليه (واقفاذ وصيته) لما فيه من تعجيل
 الاجر (ويجب) الاسراع (في قضاء دينه) سواء كان لله تعالى او لادمي لما
 روى الشافعي واحمد والترمذي وحسنه عن ابي هريرة مرفوعا نفس المؤمن
 معلقة بدينه حتى يقضى عنه ولا بأس بتقيله والنظر اليه ولو بعد تكفينه
 فصل غسل الميت بسم الله (وتكفينه) فرض كفاية لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته راحلته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في
 ثوبه متفق عليه عن ابن عباس (والصلاة عليه) فرض كفاية لقوله عليه
 السلام صلوا على من قال لا اله الا الله رواه الحلال والدارقطني وضعفه
 ابن الجوزي (ودفنه فرض كفاية) لقوله تعالى ثم اماته فاقبره قال ابن
 عباس معناه اكرمه بدفنه وحمله ايضاً فرض كفاية واتباعه سنة وكره الامام
 للغاسل والخفار اخذ اجرة على عمله الا ان يكون محتاجا فيعطى من بيت المال
 فان تندر اعطى بقدر عمله قاله في المبدع والافضل ان يختار لتسييله ثقة

طارف بأحكامه (وأولى الناس بفعله وصيه) العدل لأن أبا بكر أوصى أن
 تفعله امرأته اسماً وأوصى انس أن يفعله محمد بن سيرين (ثم أبوه)
 لا اختصاصه بالحنو والشفقة (ثم جده) وإن (على) لمشاركته الأب في المعنى
 (ثم الأقرب فالأقرب من عصبته) فيقدم الابن ثم ابنه وإن نزل ثم الأخ
 لأبوين ثم الأخ للأب على ترتيب الميراث (ثم ذؤوب أرحامه) كالميراث ثم
 الأجانب وأجنبي أولى من زوجة وأمة وأجنبية أولى من زوج وسيد وزوج
 أولى من سيد وزوجة أولى من أم ولد (و) الأولى بفعل (انتهى وصيتها) العدل
 (ثم القربى فالقربى من نسائها) فتقدم أمها وإن علت ثم بنتها وإن نزلت
 ثم القربى كالميراث وعمتها وخالتها سوا وكذا بنت أخيها وبنت اختها
 لاستوائهما في القرب والمحرمية (ولكل واحد من الزوجين) أن لم تكن الزوجة
 ذمية (غسل صاحبه) لما تقدم عن أبي بكر وروى ابن المنذر أن علياً غسل
 فاطمة ولأن آثار التكاح من عدة الوفاة والألارث باقية فكذلك الغسل ويشمل
 ما قبل الدخول وأنها تفعله وإن لم تكن في عدة كما لو ولدت عقب موته
 والمطلقة الرجعية إذا ألبحت له (وكذا سيد مع سريره) أي أمته المباحة له
 ولو أم ولد (ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط) ذكرنا
 كان أو انتهى لأنه لا عورة له ولأن إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
 غسله النساء مجرداً بغير سترة وقس عورته وتنظر اليها (وإن مات رجل
 بين نسوة) ليس فيهن زوجة ولا أمة مباحة له يمم (أو عكسه) بأن ماتت
 امرأته بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لها (يمت كحنتي مشكل) لم
 تحضره أمة له فيم لأنه لا يحصل بالغسل من غير مس تنظيف ولا إزالة
 نجاسة بل ربما كثرت وعلم منه أنه لا مدخل للرجال في غسل الأقارب من
 النساء ولا بالعكس (ويحرم أن يغسل مسلم كافراً) أو أن يحمله أو يكفنه أو يتبع
 جنازته كالصلاة عليه لقوله تعالى لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم (أو
 يدفنه) للإية (بل يوارى) وجوبا (لعدم من يواريه) لالقاء قتلى بدر في
 القليب ويشترط لغسله طهورية ماء وأباحته وإسلام غاسل إلا نائبا عن مسلم
 نواه وعقله ولو ميمزا أو حائضا أو جنبا (وإذا أخذ) أي شرع (في غسله
 ستر عورته) وجوبا وهي ما بين سرته وركبته (وجردته) ندبا لأنه أمكن
 في تغسله وأبلغ في تطهيره وغسل صلى الله عليه وسلم في قيص لأن فضلاته
 طاهرة فلم يخش تخييس قيصه (وستره عن العيون) تحت ستر في خيمة

او بيت ان امكن لانه استر له (ويكره لغير معين في غسله حضوره) لانه
ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاع احد عليه والحاجة غير داعية الى
حضوره بخلاف الميعن (ثم يرفع رأسه) اى رأس الميت غير اثنى حامل
(الى قرب جلوسه) بحيث يكون كاللحوض في صدر غيره (ويمصر
بطنه برفق) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك
بخور (ويكثر صب الماء حينئذ) ليدفع ما يخرج بالعصر (ثم يلف) الغاسل
(على يده خرقة فينجيه) اى يمسح فرجه بها (ولا يحل مس عورة
من له سبع سنين) بغير حائل كحال الحياة لان التطهير يمكن بدون
ذلك (ويستحب ان لا يمس سايره الا بخرقة) لفعل على مع النبي صلى
الله عليه وسلم حينئذ يعد الغاسل خرقتين احدهما للسيلين والاخرى
لبقية البدن (ثم يوضيه ندبا) كوضوه للصلاة لما روت ام عطية ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها
رواه الجماعة وكان ينبغي تأخيرها عن نية الغسل كما في المنتهى وغيره (ولا
يدخل الماء في فمه ولا في انفه) خشية تحريك النجاسة (ويدخل اصبعيه)
ابهامه وسبابته (مبلوتين) اى عليهما خرقة مبلولة (بالماء بين شفتيه فيمسح
اسنانه وفي منخربيه فينظفهما) بعد غسل كفى الميت فيقوم المسح فيهما مقام
غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه (ولا يدخلهما) اى الفم
والانف (الماء) لما تقدم (ثم ينوى غسله) لانه طهارة تعبدية فاشتطرت لها
النية كفعل الجنابة (ويسمى) وجوبا لما تقدم (ويفسل برغوة الصدر)
المضروب (راسه ولحيته فقط) لان الرأس اشرف الاعضاء والرغوة
لا تتعلق بالشعر (ثم يفسل شقه الايمن ثم) شقه (الايسر) للحديث السابق
(ثم) يفسله (كله) اى يفيض الماء على جميع بدنه يفعل ما تقدم (ثلاثا)
الا الوضوء ففي المرة الاولى فقط (يمر في كل مرة) من الثلاث (يده على
بطنه) ليخرج ما تخلف (فان لم يتق ثلاث غسلات زيد حتى يتق ولو جاوز
السبع) وكره اقتصاره في غسله على مرة ان لم يخرج منه شئ فيحرم
الاقتصار ما دام يخرج شئ على ما دون السبع وسن قطع على وتر
ولا تجب مباشرة الغسل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح
لغسله ونوى وسمى وعمه الماء كفى (ويجعل في الغسلة الاخيرة) ندبا
(كافورا) وسدرا لانه يصلب الجسد ويطرد عنه الهوام برائحته (والماء

(الحل) يستعمل اذا احتج اليه (والاشنان) يستعمل اذا احتج اليه
 (والحلل) يستعمل اذا احتج اليه (فان لم ينجح اليها كرهت (ويظن شارب
 ويظن اطفاره) ندبا ان طالا ويؤخذ شعر ابطيه ويجعل المأخوذ معه كقشور
 ساقط وحرم خلق راسه واخذ فائنة كخن (ولا يسرح شعره) اى يكره
 ذلك لما فيه من تقطيع الشعر من غير حاجة اليه (ثم ينشف) ندبا (بثوب)
 كما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويظفر) ندبا (شعرها) اى الاثني (ثلاثة)
 قرون ويسدل وراها (لقول ام عطية فظفرتا شعرها ثلاثة قرون والقيناه
 خلفها راوه البخارى (وان خرج منه) اى من الميت (شئ بعد سبع) غسلات
 (حتى المحل بقطن) ليعم الخارج كالستحاضة (فان لم يستمسك) بالقطن
 (فبطين حر) اى خالص لان فيه قوة تمنع الخارج (ثم يغسل المحل)
 المتنجس بالخارج (ويوصا) الميت وجوبا كالجنب اذا احدث بعد الغسل
 (وان خرج) منه شئ (بعد تكفينه لم يعد التسل) دفعا للمشقة ولا بأس
 بقول غاسل له اقتلب يرحمك الله ونحوه ولا يغسله فى حمام (ومحرم) يحج
 او عمرة (ميت كفى يغسل بماء وسدر) لا كافور (ولا يقرب طيبا) مطلقا
 (ولا يلبس ذكر محيطا) من قبض ونحوه (ولا ينطى راسه ولا وجهه اثنى)
 محرمه ولا يؤخذ شئ من شعرها وظفرها لما فى الصحيحين من حديث ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى محرم مات غسلوه بماء وسدر
 وكفنوه فى ثوبه ولا تحطوه ولا تخمروا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا
 ولا تمنع مقعدة من طيب وتزال اللصوق لغسل واجب ان لم يسقط من
 جسده شئ بازالتها فيمسح عليها كجيرة الحى ويزال خاتم ونحوه ولو برده
 (ولا يغسل شهيد) معركة ومقتول ظلما ولو اثنى او غير مكلفين لانه
 صلى الله عليه وسلم فى شهدا احد امر بدفنهم بدمائهم ولم يغسلهم وروى
 ابو داود عن سعيد ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن
 قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد وصححه
 الترمذى (الا ان يكون) الشهيد او المقتول ظلما (جنباً) او وجب عليهما
 الغسل لحيض او نفاس او اسلام (ويدفن) وجوبا (بدمه) الا ان تحالطه
 نجاسة فيغسل (فى ثيابه) التى قتل فيها (بعد تزع السلاح والجلود عنه)
 لما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

اخر يقتل احد ان يتزع عنهم الحديد والجلود وان يدقوا في ثيابهم بدمامهم
 (وان سلبها كفن بغيرها) وجوبا (ولا يصل عليه) للاختيار لكونهم احياء
 عند دبرهم (وان سقط عن دابته) او شاهق بغير فعل العدو (او وجد
 ميتا ولا اثر به) او مات خنق انفه او برقصة او قاد سهمه عليه (او حمل
 فاكل) او شرب او نام او بال او تكلم او عطس (او طال بقاؤه هرفا
 غسل وصى عليه) كغيره ويفسل الباغي ويصل عليه ويقتل قاطع الطريق
 ويفسل ويصل عليه ثم يصلب (والسقط اذا بلغ اربعة اشهر غسل وصى
 عليه) وان لم يستهل لقوله عليه السلام والسقط يصل عليه ويدعى
 لوالديه بالمفطرة والرحمة رواء احمد وابو داود وتستحب تسميته فان جهل
 اذكر هو ام اتى سمي بصالح لهما (ومن تعذر غسله) لعدم الماء او غيره
 كالحرق والجذام والتبضع (يميم) كالجنب اذا تعذر عليه الغسل وان تعذر
 غسل بعضه غسل ما امكن ويميم للباقي (و) يجب (على الغاسل ستر ما راد)
 من الميت (ان لم يكن حسنا) فيلزمه ستر الشر لا اظهار الخير وترجو
 للمحسن ونخاف على المسئ ولا نشهد الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه
 وسلم ويحرم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة ويستحب ظن الخير بالمسلم
 فصل في الكفن (يجب تكفينه في ماله) لقوله عليه السلام في
 المحرم كفنوه في ثوبيه (مقدما على دين) ولو برهن (وغيره) من وصية
 وارت لان المفلس يقدم بالكسوة على الدين فكذا الميت فيجب لحق الله
 وحق الميت ثوب لا يصف البشرية يستر جميعه من ملبوس مثله ما لم يوص
 بدونه والجديد افضل (فان لم يكن له) اى للميت (مال ف) كفنته ومؤنة
 تجهيزه (على من تلزمه نفقته) لان ذلك يلزمه حال الحياة فكذا بعد الموت
 (الا الزوج لا يلزمه كفن امراته) ولو غنيا لان الكسوة وجبت عليه
 بالزوجية والتمكن من الاستمتاع وقد انقطع ذلك بالموت فان عدم مال الميت
 ومن تلزمهم نفقته فن بيت المال اذا كان مسلما فان لم يكن فعلى المسلمين
 العالمين بحاله قال الشيخ تقي الدين من ظن ان غيره لا يقوم به تعين عليه
 فان اراد بعض الورثة ان ينفرد به لم يلزم بقية الورثة قبوله لكن ليس
 للبقية نبشه وسلبه من كفنته بعد دفنه واذا مات انسان مع جماعة في سفر
 كفنوه من ماله فان لم يكن كفنوه ورجعوا على تركته او من تلزمه نفقته
 ان نووا الرجوع (ويستحب تكفين رجل في ثلاث لفايف بيض) من قطن

لقول عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض
 سحوية جدد يمانية ليس فيها قبض ولا عمامة ادرج فيها ادراجاً متفق عليه
 ويقدم بتكفين من يقدم بغسل ونائبه كهو والاولى توليه بنفسه (تجبر) اى تجبر
 بعد رشها بماء ورد او غيره ليعلق (ثم يبسط بعضها فوق بعض) اوسعها
 واحسنها اعلاها لان عادة الحى جعل الظاهر افخر ثيابه (ويجعل الخنوط) وهو
 احلاط من طيب يعد لليت خاصة (فيما بينها) لا فوق العليا لكرهه عمر وابنه
 وابى هيرة (ثم يوضع) الميت (عليها) اى اللفايف (مستلقيا) لانه
 امكن لادراجه فيها (ويجعل منه) اى من الخنوط (في قطن بين
 اليته) ليرد ما يخرج عند تحريكه (ويشد فوقها خرقة مشقوقة الطرف
 كالتيان) وهو السراويل بلا اكمام (تجمع اليته ومثانته ويجعل الباقي)
 من القطن المحنط (على منافذ وجهه) عييه ومنخره واذنيه وفيه لان
 فى جعلها على المنافذ منعاً من دخول الهوام (و) على (مواضع
 سجوده) ركبته ويديه وجهته واثقه واطراف قدميه تشرىفاً لها وكذا
 مغابته كطى ركبته وتحت ابطيه وسنرته لان ابن عمر كان يتبع مغابن الميت
 ومراقبه بالمسك (وان طيب) الميت (كله فحسن) لان انسا طلى بالمسك
 وطللى ابن عمر ميتا بالمسك وكره داخل عييه وان يطيب بورس وزعفران
 وطلبه بما عيسكه كسبر مالم ينقل (ثم يرد طرف اللقافة العليا) من
 الجانب الايسر (على شقه الايمن ويرد طرفها الاخر فوقه) اى فوق
 الطرف الايمن (ثم) يفعل (بالثانية والثالثة كذلك) اى كالاولى (ويجعل
 اكثر الفاضل) من كفته (عند راسه) لشرفه ويعيد الفاضل على وجهه
 ورجليه بعد جمعه ليصير الكفن كالكيس فلا ينتشر (ثم يعقدها) لثلاث
 تنتشر (وتحل فى القبر) لقول ابن مسعود اذا ادخلتم الميت القبر فخلوا
 العقد رواء الاثرم وكره تخريق اللقائف لانه افساد لها (وان كفن فى
 قيص وميزر ولقافة جاز) لانه عليه السلام البس عبدالله بن ابي قيص
 لما مات رواء البخارى وعن عمرو ابن العاص ان الميت يوزر ويقمص
 ويلف باللقافة وهذا عادة الحى ويكون القمص بكمين ودخايرص لايزر
 (وتكفن المرأة) والحنى ندبا (فى خمسة اثواب) بيض من قطن
 (ازار وخمار وقيص ولقافين) لما روى احمد وابو داود وفيه ضعف
 عن لى الثقفية قالت كنت فى غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله

عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قال احمد الحقا الازار والدرع القميص فتوزر بالميزر ثم تلبس بالقميص ثم تحمر ثم تلف باللفافين ويكفن صبي في ثوب ويباح في ثلاثة ما لم يرته غير مكلف وصغيرة في قميص ولفافين (والواجب الميت) مطلقا (ثوب يستر جميعه) لان العورة المغلظة يحجز في سترها ثوب واحد فكفن الميت اولى ويكره بصوف وشعر ويحرم بجلود ويجوز في حرير لضرورة فقط فان لم يجد الا بعض ثوب ستر العورة كحال الحياة والباقي بحشيش او ورق وحرم دفن حلى وثياب غير الكفن لانه اضاعه مال وحلى اخذ كفن ميت لحاجة حر وبرد ثمنه ^{في} فصل ^{في} في الصلاة على الميت تسقط بمكلف وتسبب جماعة وان لاتقص الصفوف عن ثلاثة و (السنة ان يقوم الامام عند صدره) اى صدر ذكر (وعند وسطها) اى وسط اثنى واثنى بين ذلك والاولى بها وصيه العدل فسيد برقيقه فالسلطان فثأبه الامير فالحاكم فالاولى بفصل رجل فزوج بعد ذوى الارحام ومن قدمه ولى بمنزلة لامن قدمه وصى واذا اجتمعت جنايز قدم الى الامام افضلهم وتقدم فاسن فاسبق ويقرع مع التساوى وجمعهم بصلاة افضل ويجعل وسط اثنى حذاء صدر ذكر واثنى بينهما ويكبر اربعا كتكبير النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي اربعا متفق عليه (يقرأ في الاولى) اى بعد التكبيرة الاولى وهى تكبيرة الاحرام (بعد التعوذ) والسملة (الفاتحة) سراولو ليلا لما روى ابن ماجة عن ام شريك الانصارية قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ولا يستفتح ولا يقرأ سورة معها (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في) اى بعد تكبيرة (الثانية) كالصلاة في (التشهد) الاخير لما روى الشافعى عن ابى امامة ابن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة في الصلاة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الاولى سرا في نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدما للميت ثم يسلم (ويدعوا في الثالثة) لما تقدم (فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا انك تعلم منقلبنا ومثوانا وانت على كل شئ قدير اللهم من احببته منا فاجبه على الاسلام والسنة ومن توفيته منا فتوفه عليهما) رواه احمد والترمذى وابن ماجة من حديث

ابن مبررة لكن زاد فيه الموفق وانت على كل شيء قدير ولفظ السنة
 (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واصكرم زله) يضم الزاي
 وقد تسكن وهو القري . يضم النون والزاي ما تهما للضيف اول ما يقدم .
 (واوسع مدخله) يفتح الميم مكان الدخول ويضمها الادخال (واغسله
 بالماء والتلج والبرد وقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الابيض من
 الدنس وابذل له دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجته وادخله الجنة
 واعذه من عذاب القبر وعذاب النار) رواء مسلم عن عوف ابن مالك انه
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك على جنازة حتى تقي ان يكون
 ذلك الميت وفيه وابذل له اهلا خيرا من اهله وادخله الجنة وزاد الموفق
 لفظ من الذنوب (وافصح له في قبره ونور له فيه) لانه لا يلق بالحمل وان
 كان الميت انتي انت الضمير وان كان خنتي قال هذا الميت ونحوه ولا بأس
 بالاشارة بالاصبع حال الدعا للميت (وان كان) الميت (صغيرا) ذكر او اوتى
 او بلغ محبونا واستمر (قال) بعد ومن توفيقه منا قنوفه عليهما (اللهم
 اجعله ذخرا لوالديه وفرطا) اي سابقا مهيا لمصالح والديه في الآخرة سواء
 مات في حياة ابويه او بعدهما (وشفيما عجايا اللهم ثقل به موازينهما واعظم
 به اجورهما والحقه بمصالح سلف المؤمنين واجعله في كفالة ابراهيم وقه
 برحمتك عذاب الجحيم) ولا يستغفر له لانه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى
 عليه قلم واذا لم يعرف اسلام والديه دعا لمواليه (ويقف بعد الرابعة قليلا)
 ولا يدعوا ولا يتشهد ولا يسج (ويسلم) تسليمة (واحدة عن يمينه)
 روى الجوزجاني عن عطا ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم
 في الجنازة تسليمة واحدة ويجوز تلقاء وجهه وثانية ويسن وقوفه حتى
 ترفع (ويرفع يديه) ندبا (مع كل تكبيرة) لما تقدم في صلاة العيدين
 (وواجبها) اي الواجب في صلاة الجنازة مما تقدم (قيام) في فرضها
 (وتكبيرات) اربع (والفاحة) وتحملها الامام عن المأموم (والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعوة للميت والسلام) ويشترط لها النية
 فينوي الصلاة على الميت ولا يضر جهله بالذكر وغيره فان جهله نوى على
 من يصلي عليه الامام وان نوى احد الموتى اعتبر تعيينه وان نوى
 على هذا الرجل فان امرأة او بالعكس اجز لقسوة التعيين قاله
 ابو المعالي (واسلام الميت وطهارته) من الحدث والنجس

مع القدرة والا صلى عليه ولم الاستحباب والسنة مكتوبة (وحضور الميت
 بين يديه) فلا يصح على اجتازة محمولة ولا من وراء جدار . ولا من
 وراء خشب كالتابوت المغطى بخشب فلا يصح الصلاة على الميت وهو فيه
 بخلاف آله من غير ذلك فانها لا تنفع الصحة . (ومن فاته شيء
 من التكبير قضاء) ندبا (على صفته) لان القضاء يحكى الاداء كسائر
 الصلوات والمقضى اول صلاته يأتى فيه بحسب ذلك وان خشي رفعها تابع
 التكبير رفعت ام لا وان سلم مع الامام ولم يقضه صحت لقوله عليه السلام
 لعائشة ما فاتك لا قضا عليك (ومن فاته الصلاة عليه) اى على الميت
 (صلى على القبر) الى شهر من دفنه لما فى الصحيحين من حديث ابى هريرة
 وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وعن سعيد ابن
 المسيب ان ام سعد ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها
 وقد مضى لذلك شهر رواه الترمذى ورواته ثقات قال احد اكثر ما سمعت هذا
 وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة (و) يصلى (على غائب) عن البلد ولو
 دون مسافة قصر فيجوز صلاة الامام والاحاد عليه (بالنية الى شهر) لصلاته
 عليه السلام على النجاشى كما فى المتفق عليه عن جابر وكذا غريق واسير
 ونحوهما وان وجد بعض ميت لم يصل عليه فككله الا الشعر والظفر
 والسن فيفصل ويكفن ويصلى عليه ثم ان وجد الباقي فكذلك ويدفن بجنبه
 ولا يصلى على ما كول بيطن اكل ولا مستحيل باحراق ونحوه ولا على
 بعض حتى مدة حياته (ولا) يسن ان (يصلى الامام) الاعظم ولا امام
 كل قرية وهو واليهما فى القضاء (على الغال) وهو من كتم شيئا مما غنه لما
 روى زيد بن خالد قال توفى رجل من جهينة يوم خيبر فذكر ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه القوم فلما
 رأى ما بهم قال ان صاحبكم غل فى سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا فيه
 خرزا من خرز اليهود ما يساوى درهين رواه الحنفية الا الترمذى واخرج
 به احمد (ولا على قاتل نفسه) عمدا لما روى جابر بن سمرة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم جاءه برجل قد قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم
 وغيره والمشاقص جمع مشقص ككبر نصل عريض او سهم فيه ذلك او نصل
 طويل او سهم فيه ذلك يرعى به الوحش (ولا بأس بالصلاة عليه) اى على
 الميت (فى المسجد) ان امن تلويثه لقول عائشة صلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم على سجدته في بيضا في المسجد رواه مسلم وعليه صلى الله عليه وسلم
وعمر فيه رواه سعيد وللصلى قيراط وهو امر معلوم عند الله تعالى وله تمام
دفنها اخى بغير ط ان لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن في فصل في
حمل الميت ودفنه ويستطآن بكافر وغيره كتكفينه لعدم اعتبار النية (ويسن
التربيع في حمله) لما روى سعيد وابن ملحة عن ابي عبيدة ابن عبد الله
ابن مسعود عن ابيه قال من اتبع جنازة فلينحمله بجوانب السرير كلها فانه
من السنة ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليدع استاده ثقات الا ان ابا عبيدة
لم يسمع من ابيه لكن كرهه الاجرى وغيره اذا ازدحما عليها فيسن ان يحمله
اربعة والتربيع ان يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة على كتفه الايمن ثم
ينقل الى المؤخرة ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم ينقل
الى المؤخرة (ويباح) ان يحمله به كل واحد على عاتقه (بين العمودين)
لانه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وان كان الميت
طبيقا فلا بأس بحمله على الابدى ويستحب ان يكون على نعل فان كانت
امراة استحب تغطية نعلها بمكة لانه استر لها وروى ان فاطمة صنع لها
ذلك بامرها ويجعل فوق المكبة ثوب وكذا ان كان بالميت حذب ونحوه وكره
تغطيته بغير ابيض ولا بأس بحمله على دابة لغرض صحيح كبعد قبره (ويسن
الاسراع بها) دون الحلب لقوله عليه السلام اسرعوا بالجنازة فان تك
صاحبة فغير تقدمونها اليه وان تك سوى ذلك فسر تضعونه عن رقابكم متفق عليه (و
يسن) تكون المشاة امامها) قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه
وسلم وابا بكر وعمر كانوا يعيشون امام الجنازة (و) كون (الركبان خلفها)
لما روى الترمذى وصححه عن المنيرة بن شعبة مرفوعا الراكب خلف الجنازة
وكره ركوب لغير حاجة وعود (ويكره جلوس تابعها حتى توضع) بالارض
للدفن الا لمن بعد لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع
متفق عليه عن ابي سعيد وكره قيام لها ان جاءت اومرت به وهو جالس
ورفع الصوت معها ولو بقراءة وان تتبعها امراة وحرم ان يتبعها مع منكر
ان يحجز عن ازالته والا وجبت (ويسمى) اى يغطي ندبا (قبر امراة)
وحتى (فقط) ويكره لرجل بلا عذر لقول على وقد مر بقوم دفنوا ميتا
وبسطوا على قبره الثوب فجذبه وقال اغا يصنع هذا بالنساء رواه سعيد
(والحد افضل من الشق) لقول سعيد الحدوا الى الحد وانصبوا على اللبن

نصبا كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواء مسلم والخد هو ان يحفر اذا
 بلغ قرار القبر في حائط القبر مكانا يسع الميت وكونه كما على القبلة افضل
 والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر او بين جانبيه وهو مكروه بلا عذر
 كادخاله خشيا وما مسته نار ودفن في تابوت وسن ان يوسع ويصق قبر بلا
 حد ويكنى ما يمنع السباع والرايحة ومن مات في سفينة ولم يمكن دفنه اتى في
 البحر سلا كادخاله القبر بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وتقبيله بشئ* (ويقول
 مدخله) ندبا (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لامره عليه السلام بذلك
 رواء احمد عن ابن عمر (ويضعه) ندبا (في لحده على شقه الايمن) لانه يشبه
 النائم وهذه سنته ويقدم بدفن رجل من يقدم بنفسه وبعد الاجانب محارمه
 من النساء ثم الاجنبيات ودفن امرأة محارمها الرجال فزوج فاجانب ويجب
 ان يكون الميت (مستقبل القبلة) لقوله عليه السلام في الكعبة قبلتكم احياء
 وامواتا وبغنى ان يدفن من الحائط ليلا ينكب على وجهه وان يسند من ورائه
 بتراب ليلا ينقلب ويجعل تحت راسه لينة ويشرج اللحد باللين ويتعاهد خلاله
 بالمدد ونحوه ثم يطين فوق ذلك وحنو التراب عليه ثلاثا باليد ثم يمال وتلقينه
 والدعاء له بعد الدفن عند القبر ورشه بماء بعد وضع حصبا عليه (ويرفع
 القبر عن الارض قدر شبر (لانه عليه السلام رفع قبره عن الارض قدر
 شبر رواء الساجي من حديث جابر ويكره فوق شبر ويكون القبر (مسحا)
 لما روى البخار عن سفيان الثوري انه راي قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسحا
 لكن من دفن بدار حرب لئلا تقله فالاولى تسويته بالارض واخفاؤه
 (ويكره تجصيصه) وتزويقه وتحليته وهو بدعة (والبنا) عليه لاصقة اولا
 لقول جابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يقعد عليه
 وان يبنى عليه رواء مسلم (و) تكره (الكتابة والجلوس والوطى عليه) لما روى
 الترمذى وصححه من حديث جابر مرفوعا نهى ان تجصص القبور وان يكتب
 عليها وان توطأ وروى مسلم عن ابي هريرة مرفوعا لان يجلس احدكم على
 جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير من ان يجلس على قبر (و) يكره
 (الاتكا اليه) لما روى احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم راي عمرو ابن حزم
 متكيا على قبر فقال لا تؤذه ودفن بصحراء افضل لانه عليه السلام كان يدفن
 اصحابه بالبيع سوى النبي صلى الله عليه وسلم واختار صاحباه الدفن عنده
 تسرفا وتبركا وجاءت اخبار تدل على دفنهم كما وقع ويكره الحديث في امر

الباطل عند القبور والشيء بالنعل فيها الا خوف نجاسة او شئوك وتبسم
 وتضحك اشد ويحرم اسراجها واتخاذ المساجد والتخلي عليها ويحرم (ويحرم
 فيه) اى فى قبر واحد (دفن اثنين فاكتر) مما اوواحد بعد آخر قبل
 بلاء السابق لانه عليه السلام كان يدفن كل ميت فى قبر وعلى هذا استمر
 فعل اصحابه ومن بعدهم وان حفر فوجد عظام ميت دفنها وحفر فى مكان
 اخر (الا لضرورة) ككثرة الموتى وقلة من يدفنه وخوف الفساد عليهم لقوله
 عليه السلام يوم احد ادفنوا الاثنين والثلاثة فى قبر واحد رواه النساء
 ويقدم الافضل للقبلة وتقدم (ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب) ليصير
 كل واحد كانه فى قبر منفرد وكره الدفن عند طلوع الشمس وقيامها
 وغروبها ويجوز ليلا ويستحب جمع الاقارب فى بقعة لتسهيل زيارتهم قريبا
 من الشهداء والصالحين لينتفع بحجورهم فى البقاع الشريفة ولو وصى ان يدفن فى
 ملكة دفن مع المسلمين ومن سبق الى مسبة قدم ثم يقرع وان ماتت ذمية حاملة من
 مسلم دفنها مسلم وحدها ان امكن والا فتعاضد على جنبها الايسر وظهرها الى القبلة (ولا
 تكره القراءة على القبر) لما روى انس مرفوعا من دخل المقابر فقرأ فيها يسن خفف
 عنهم يومئذ وكان له بعددهم حسنات وصح عن ابن عمر انه اوصى اذا دفن ان
 يقرأ عنده بفاتحة البقرة وخاتمتها قاله فى المبدع (وائى قرينة) من دعا
 واستغفار وصلاة وصوم وحج وقراءة وغير ذلك (فعلها) مسلم (وجعل
 ثوابها لميت مسلم او حتى نفعه ذلك) قال احمد الميت يصل اليه كل شئ من
 الخير للنصوص الواردة فيه ذكره المجد وغيره حتى لو اهداها للنبي صلى
 الله عليه وسلم جاز ووصل اليه ثوابها (ويسن ان يصلح لاهل الميت طعام
 يبعث به اليهم) ثلاثة ايام لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد
 جاءهم ما يشغلهم رواه الشافعى واحمد والترمذى وحسنه (ويكره لهم)
 اى لاهل الميت (فعله) اى فعل الطعام (للناس) لما روى احمد عن
 جرير قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة
 واسناده ثقات ويكره الذبح عند القبور والاكل منه لحبر انس لا عقر فى
 الاسلام رواه احمد باسناد صحيح وفى معناه الصدقة عند القبر فانه محدث
 وفيه رياء بج فصل تسن زيارة القبور بج وحكاة النووى اجابا لقوله
 عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم والترمذى
 وزاد فانها تذكر الاخرة وسن ان يقف زائر امامه قريبا منه كريارته فى

حياته (الا للنساء) فتركه لمن زيارتها غير قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه رضى الله عنهما روى احمد والترمذي وصححه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن زوارات القبور (و) يسن ان (ي)قول اذا زارها او مر بها السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم للاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمتأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تخرمنا اجرهم ولا تقتل بدمهم واغفر لنا ولهم (للاخبار الواردة بذلك وقوله ان شاء الله بكم للاحقون استتأ للتبرك او راجع للحقوق لا للموت او الى البقاع ويسمع الميت الكلام ويعرف زياره يوم الجمعة بعد الفجر قبل طلوع الشمس وفي الغيبة يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد وتباح زيارة قبر كافر (وتسن تعزية) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيرا قبل الدفن وبعده لما روى ابن ماجة واسناده ثقات عن عمرو بن حزم مرفوعا ما من مؤمن يعزى اخاه بمصيبة الا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة ولا تعزية بعد ثلاث فيقال لمصاب بمسلم اعظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لميتك وبكافر اعظم الله اجره واحسن عزاءك وتحرم تعزية كافر وكراه تكرارها ويرد معزى باستجاب الله دعاءك ورحنا وإياك واذا جاءت التعزية في كتاب ردّها على الرسول لفظا (ويجوز البكاء على الميت) لقول انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم وعينا تدمعان وقال ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم متفق عليه ويسن الصبر والرضى والاسترجاع فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم آجرني في مصيبتى واخلف لى خيرا منها ولا يلزم الرضى بمرض وقفر وعاهة ويحرم بفعل المصيبة وكراه لمصاب تغيير حاله وتعطيل معاشه لا جعل علامة عليه ليعرف فيعزى وهجره للزينة وحسن الثياب ثلاثة ايام (ويحرم التدب) اى تعداد محاسن الميت كقول واسيداه واانقطاع ظهراه (والنباحة) وهى رفع الصوت بالتدب (وشق الثوب ولطم الخد ونحوه) كصراخ وتنف شعر ونشره وتسويد وجه وخشه لما في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من لطم الخدود وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفيهما انه صلى الله عليه وسلم بره من الصالحة والحالقة والشاقة والصالحة التى ترفع صوتها عند المصيبة وفى صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم لمن النائحة والمستحمة

كتاب الزكاة

لغة النخل والزيتونة يقال زكى الزرع اذا نما وزاد وتطلق على المدخ والظهير والصالح وسمى المخرج زكاة لانه يزيد في المخرج منه ويقب الاقلت وق المشرع حق واجب في مال خاص لطبقة مخصوصة في وقت مخصوص (تجب) الزكاة في سائمة بحية الانعام والخارج من الارض والاعنان وعروض التجارة وبأى تفصيلها (بشروط خمسة) احدها (حرية) فلا تجب على عبد لانه لا مال له ولا على مكاتب لانه عبد ومملكه غير تام وتجب على مبعوض بقدر حرية (و) الثاني (اسلام) فلا تجب على كافر اصلى او مرتد فلا يقضيها اذا اسلم (و) الثالث (ملك نصاب) ولو لصغير او مجنون للعموم الاخبار واقوال الصحابة فان نقص عنه فلا زكاة الا الركاز (و) الرابع (استقراره) اى تمام الملك في الجملة فلا زكاة في دين الكتابة لعدم استقراره لانه يملك تمييز نفسه (و) الخامس (مضى الحول) لقول عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول رواه ابن ماجة رفقا بالمالك ليتكامل بها فيوأسى منه ويعفى فيه عن نصف يوم (في غير العشر) اى الحبوب والثمار لقوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده وكذا المعدن والركاز والعسل قياسا عليهما فان استفاد مالا بارت اوهبة ونحوهما فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول الا نتاج السائمة ورج التجارة ولو لم يبلغ (التاج او الرخ) نصابا فان حولهما حول اصلهما) فيجب ضمهما الى ما عنده (ان كان نصابا) لقول عمر اعتد عليهم بالسخلة ولا تاخذها منهم رواه مالك ولقول على عد عليهم الصغار والكبار فلو ماتت واحدة من الامهات فتجت سخلة انقطع بخلاف ما لو تجت ثم ماتت (والا) يكن الاصل نصابا حول الجميع (من كاله) نصابا فلو ملك خسا وثلاثين شاة فتجت شيئا فشيئا فحولها من حين تبلغ اربعين وكذا لو ملك ثمانية عشر مثقالا وربحت شيئا فشيئا فحولها منذ بلغت عشرين ولا يبنى الوارث على حول الموروث ويضم المستفاد الى نصاب بيده من جنسه او في حكمه ويترك كل واحد اذا تم حوله (ومن كان له دين او حق) من منصوب او مسروق او موروث مجهول ونحوه (من صدق وغيره) كثن مبيع وقرض (على ملى) باذل (او غيره ادى زكاته اذا قبضه لما مضى) روى عن

على لانه يقدر على قبضه والانقطاع به قصد ببقائه عليه الفرار من الزكاة
اولا ولو قبض دون نصاب وكذا لو كان بيده دون نصاب وباقيه دين
او غصب او ضال والحوالة به و الابراء كالقبض (ولا زكاة في مال من
عليه دين ينقص النصاب) فالدين وان لم يكن من جنس المال مانع من
وجوب الزكاة في قدره (ولو كان المال المزكى (ظاهرا) كالمواشي والحبوب
والثمار (وكفارة كدين) وكذا نذر مطلق وزكاة ودين حج وغيره لانه
يجب قضاؤه اشبه دين الادعى لقوله عليه السلام دين الله احق بالوفاء
ومتى يرى ابتداء حولا (وان ملك نصابا صفارا انقضى حوله حين ملكه)
لعموم قوله عليه السلام في اربعين شاة لانه تقع على الكبير والصغير
لكن لو تغذت باللبن فقط لم تجب لعدم السوم (وان نقص النصاب في بعض
الحول) انقطع لعدم الشرط لكن يعنى في الاثنان وقيم العروض عن نقص سائر
كجة وحيتين لعدم انضباطه (او باعه) ولو مع خيار بغير جنسه انقطع
الحول (او ابدله بغير جنسه لافرازا من الزكاة انقطع الحول) لما تقدم
ويستأنف حولا لا في ذهب بفضة وبالعكس لانهما كالجنس الواحد
ويخرج عما معه عند الوجوب واذا اشترى عرضا لتجارة بتقد او باعه به بنى
على حول الاول لان الزكات تجب في قيم العروض وهى من جنس النقد
وان قصد بذلك الفرار من الزكاة لم تسقط لانه قصد به اسقاط حق غيره
فلم يسقط كالمطلق في مرض الموت فان ادعى عدم الفرار وتم قرينة عمل
بها والا فقلوه (وان ابدله) بنصاب من (جنسه) كاربعين شاة بمثلا
او اكثر (بنى على حوله) والزائده تبع للاصل في حوله كحتاج فلو ابدل
ماية شاة بمايتين لزمه شاتان اذا حال حول المائة وان ابدله بدون نصاب
انقطع (وتجب الزكاة في عين المال) الذى لو دفع زكاته منه اجزأت كالذهب
والفضة والبقر والغنم السائمة ونحوها لقوله عليه السلام في اربعين شاة
شاة وفيما سقت السماء العشر ونحو ذلك وفي للزفية وتعلقها بالمال كتعلق
ارش جنابة برقة الجاني فلذلك اخراجها من غيره وانما بعد وجوبها له
وان اتلفه لزمه ما وجب فيه وله التصرف فيه ببيع وغيره فلذلك قال
(ولها تعلق بالذمة) اى ذمة المزكى لانه المطالب بها (ولا) يعتبر في
(وجوبها امكان الاداء) كسائر العبادات فان الصوم يجب على المريض
والخائض والصلاة تجب على المتعمى عليه والنائم فجب في الدين والمال الغائب

ونحوه (ما تقدم لكن لا يلزمه الاخراج قبل حصوله بيده (ولا) يعتبر في
 وجوبها ايضا (بقاء المال) فلا تنقط بتلفه فرط او لم يفرط كدين الادعى
 الا اذا تلف زرع او ثمر بجائحة قبل حصاد وجذاذ (والزكاة) اذا مات
 من وجبت عليه (كالدین في التركة) لقوله عليه السلام فدين الله احق
 بالوفاء فان وجبت وعليه دين برهن وضاق المال قدم والا تحاصا ويقدم نذر
 معين وانحية معينة (باب زكاة بهيمة الانعام) وهي الابل والبقر والغنم
 وسميت بهيمة لانها لا تتكلم (تجب) الزكاة (في ابل) بخاتى او عراب
 (وبقر) اهلية او وحشية ومنها الجواميس (وغنم) ضان او معز اهلية
 او وحشية (اذا كانت) لدر ونسل لا لعمل وكانت (سائمة) اى راعية
 للمباح (الحول او اكثره) لحديث بهز ابن حكيم عن ابيه عن جده قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل ابل سائمة في كل اربعين
 ابنة لبون رواه احمد وابوداود والنسائى وفي حديث الصديق
 وفي الغنم في سائتها الى آخره فلا تجب في معلوفة ولا اذا اشترى لها ما تأكله
 او جمع لها من المباح ما تأكله (فيجب في خمس وعشرين من الابل
 بنت مخاض) اجماعا وهي ماتم لها سنة سميت بذلك لان امها قد
 حلت والماخض الحامل وليس كون امها ماخضا شرط وانما ذكر تغريفها
 بغالب احوالها (و) يجب (فيها دونها) اى دون خمس وعشرين (في كل
 خمس شاة) بصفة الابل ان لم تكن معية ففي خمس من الابل كرام سمان
 شاة كريمة سمنة وان كانت الابل معية ففيها شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر
 نقص الابل ولا يحزى بغير ولا بقرة ولا نصف شاتين وفي العشر شاتان
 وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه اجماعا في الكل (وفي
 ست وثلاثين بنت لبون) ماتم لها سنتان لان امها قد وضعت غالبا فهي
 ذات لبن (وفي ست واربعين حقة) ماتم لها ثلاث سنين لانها استحققت ان
 يطرقتها الفحل وان يحمل عليها وتركب (وفي احدى وستين جذعة) بالذال
 المججمة ماتم لها اربع سنين لانها تجذع اذا سقط سننها وهذا اعلا سن
 يجب في الزكاة (وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان)
 اجماعا (فاذا زادت عن مائة وعشرين واحدة ثلاث بنات لبون) لحديث
 الصدقات الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند ال عمر ابن
 الخطاب رواه ابو داود والترمذى وحسنه (ثم في كل اربعين بنت لبون

وفي كل خمسين حقة (ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين
حققان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق وفي مائة وستين اربع
بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وهكذا فاذا بلغت
مايتين خير بين اربع حقاق وخمس بنات لبون ومن وجبت عليه بنت
لبون مثلاً وعدمها او كانت معية فله ان يعدل الى بنت مخاض ويدفع
جيرانا او الى حقة ويأخذه وهو شاتان او عشرون درهما ويجزى شاة
وعشرة دراهم ويتعين على ولي محجور عليه اخراج ادون مجزى ولا دخل
لجيران في غير ابل **فصل** في زكاة البقر وهي مشتقة من بقرت
الشي اذا شققته لانها تبقر الارض بالجرانة (ويجب في ثلاثين من البقر)
اهلية كانت او وحشية (تبيع او تبعة) لكل منهما سنة ولا شيء فيما دون
الثلاثين لحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن (و)
يجب (في اربعين مسنة) لها سنتان ولا يجزى مسن ولا تبعا (ثم) يجب
(في كل ثلاثين تبيع وفي كل اربعين مسنة) فاذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كماية
وعشرين خير لحديث معاذ رواه احمد (ويجزى الذكر هنا) وهو التبيع
في الثلاثين من البقر لورود النص فيه (و) يجزى (ابن لبون) وحق
وجذع (مكان بنت مخاض) عند عدمها (و) يجزى الذكر (اذا كان
النصاب كله ذكورا) سواء كان من ابل او بقر او غنم لان الزكاة مواساة
فلا يكلفها من غير ماله **فصل** في زكاة الغنم (ويجب في اربعين
من الغنم) ضانا كانت او معزا اهلية او وحشية (شاة) جذع ضان او
أثنى معز ولا شيء فيما دون الاربعين (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان)
اجماعا (وفي مايتين وواحدة ثلاث شياه ثم) تستقر الفريضة (في كل مائة
شاة) ففي خمسمائة خمس شياه وفي ستماية ست شياه وهكذا ولا تؤخذ
هرمة ولا معية لا يضحى بها الا ان كان الكل كذلك ولا حامل ولا الربا
التي تربى ولدها ولا طروقة الفحل ولا كريمة ولا آكولة الا ان يشأ ربها
وتؤخذ مريضة من مراض وصغيرة من صغار غنم لا ابل وبقر فلا يجزى
فصلان وعجاجيل وان اجتمع صغار وكبار وصحاح ومعيات وذكور واناث
اخذت اشي صحيحة كبيرة على قدر قيمة المالين وان كان النصاب نوعين كبخافي
وعمراني وبقر وجواميس وضان ومعز اخذت الفريضة من احدهما على
قدر قيمة المالين (والحلطة) بضم الحاء اي الشركة (تصير المالين) المختلطين

(مكا) مال (الواحد) ان كانا نصابا من ماشية والخليطان من اهل وجوبها سواء كانت خلطة اعيان بكونه مشاعا بان يكون لكل نصف او نحوه او خلطة اوصاف بان تميز ما لكل واشتركا في مراح بضم الميم وهو الميت والماوى ومسرح وهو ما تجتمع فيه لتذهب للرعى ومحب وهو موضع الحلب وغلب بان لا يختص بطرق احد المالكين ومرعى وهو موضع الرعى ووقته لقوله عليه السلام لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فالأمر يتراجعان بينهما بالسوية رواه الترمذى وغيره فلو كان لانسان شاة والاخر تسعة وثلاثون او اربعين رجلا اربعون شاة لكل واحد شاة واشتركا حولا تاما فعليه شاة على حسب ملكهم واذا كان ثلاثة مائة وعشرون شاة لكل واحد اربعون ولم يثبت لاحدهم حكم الانفراد فى شئ من الحول فعلى الجميع شاة اثلاثا ولا اثر لخلطة من ليس من اهل الزكاة ولا فيما دون نصاب ولا لخلطة منسوب واذا كانت سائمة الرجل متفرقة فوق مسافة قصر فلكل محل حكمه ولا اثر لخلطة ولا للتفريق فى غير ماشية ومحرمات فرارا لما تقدم في باب زكاة الحبوب والثمار في باب زكاة الحبوب قال تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض والزكاة تسمى نفقة (تجب) الزكاة (فى الحبوب كلها) كالخطة والشعير والارز والدخن والباقل والعدس والحمص وسائر الحبوب (ولو لم تكن قوتا) كحب الرشاد والفجل والقرطم والابازير كلها كالكسفرة والكمون وبزر الكتان والقثا والخيار لعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء والعيون العشر رواه البخارى (وفى كل ثمر يكال ويدخر) لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فدل على اعتبار التوسيق وما لا يدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع به مالا (كتمر وزبيب) ولوز وفستق وبندق ولا تجب فى سائر الثمار ولا فى الخضار والبقول والزهور ونحوها غير صغرة واشنان وسماق وورق شجر يقصد كسدر وخطمي وآس فتجب فيها لانها مكيلة مدخرة (ويعتبر) لوجوب الزكاة فى جميع ذلك (بلوغ نصاب قدره) بعد تصفية حب من قشره وجفاف غيره خمسة اوسق لحديث ابى سعيد الخدرى يرفعه ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه الجماعة والوسق ستون صاعا وتقدم انه خمسة ارطال وثلاث عراقى فهى (الف وستماية رطل عراقى) والف واربعماية

وثمانية وعشرون رطلا واربعة اسباع رطل مصرى وثلاث مائة واثنان واربعون رطلا وستة اسباع رطل دمشق ومائتان وسبعة وخسون رطلا وسبع رطل قدسى والوسق والصاع والمد مكاييل نقلت الى الوزن لتحفظ وتنقل وتعتبر بالبر الرزين فمن اتخذ مكيلا يسع صاعا منه عرف به ما يبلغ حد الوجوب من غيره (وتضم) انواع الجنس من (ثمرة العاصم الواحد) وزرعه (بعضها الى بعض) ولو نما يحمل في السنة حملين (في تكميل النصاب) لعموم الخبر وكما لو بدا صلاح احداها قبل الاخرى سواء اتفق وقت اطلاعها او ادراكها او اختلف تعدد البلد او لا (لاجنس الى اخر) فلا يضم بر لشعير ولا قر لزبيب في تكميل نصاب كالمواشي (ويعتبر) ايضا لوجوب الزكاة فيما تقدم (ان يكون النصاب مملوكا له وقت وجوب الزكاة) وهو بدو الصلاح (فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط او يأخذه بمصاده) وكذا ما ملكه بعد بدو الصلاح بشرا او ارث او غيره (ولا فيما يجنيه من المباح كالبطم والزعبل) بوزن جعفر وهو شعير الجبل (ويزر قطونا) وحب غام (ولو نبت في ارضه) لانه لا يملكه بملكه الارض فان نبت بنفسه ما زرعه الادمى كمن سقط له حب خنطة في ارضه او ارض مباحة ففيه الزكاة لانه يملكه وقت الوجوب ^{في} فصل يجب عشر ^{في} وهو واحد من عشرة (فيما سقى بلا مؤنة) كالغيث والسيوح والبعل الشارب بعروقه (و) يجب (نصفه) اى نصف العشر (معها) اى مع المؤنة كالدولاب تديره البقر والنواضح يستقى عليها لقوله عليه السلام في حديث ابن عمر وماسقى بالنضح نصف العشر رواه البخارى (و) يجب (ثلاثة ارباعه) اى ارباع العشر (بهما) اى فيما يشرب بلا مؤنة وبمؤنة نصفين قال في المبدع بغير خلاف نعله (فان تفاوتنا) اى السقى بمؤنة وبغيرها فلا اعتبار (بأكثرها نفعاً) وغوا لان اعتبار عدد السقى وما يسقى به في كل وقت مشقة فاعتبر الأكثر كالسوم (ومع الجهل) بأكثرها نفعاً (العشر) ليخرج من عهدة الواجب بيقين واذا كان له حائطان احدهما يسقى بمؤنة والاخر بغيرها ضما في النصاب ولكل منهما حكم نفسه في سقيه بمؤنة وبغيرها ويصدق مالك فيما سقى به (واذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة) لانه يقصد للأكل والاقنيات كاليابس فلو باع الحب او الثمرة او تلقا بتعديه بعد لم تسقط وان قطعها او باعها قبله فلا زكاة ان لم يقصد الفرار منها (ولا يستقر

الوجوب الا يجعلها في اليد (ونحوه وهو موضع تسميتها وتيسرها لانه
 قبل ذلك في حكم ما لم تثبت اليد عليه (فان تلفت) الجيوب او الثار
 (قبله) اي قبل جعلها في اليد (بغير تعد منه) ولا تقريظ (سقطت)
 لانها لم تستقر وان تلف البعض فان كان قبل الوجوب زكى الباقي ان بلغ
 نصابا والا فلا وان كان بعده زكى الباقي مطلقا حيث بلغ مع التالف نصابا ويلزم
 اخراج حب مصفى وقر يابسا ومحرم شرأ زكاته او صدقته ولا يصح ويزكى
 كل نوع على حدته (ويحب العشر) او نصفه (على مستاجر الارض) دون
 مالكمها كالستير لقوله تعالى واتوا الحق يوم حصاده ويجمع العشر والخراج
 في ارض خراجية ولا زكاة في قدر الخراج ان لم يكن له مال آخر (واذا
 اخذ من ملكه او موات) كرؤس الحبال (من السمل مائة وستين رطلا
 عراقيا فقيه عشره) قال الامام اذهب الى ان في السمل زكاة العشر قد اخذ
 صر منهم الزكاة ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر كالنخل والتزجيل ومن زكى
 ما ذكر من المشتريات مرة فلا زكاة فيه بعد لانه غير مرصود للقاء والمعدن ان كان ذهابا
 او فضة فقيه ربع عشره ان بلغ نصابا وان كان غيرها فقيه ربع عشر قيته ان بلغت نصابا
 بعد سبك وتصفية ان كان المخرج له من اهل وجوب الزكاة والركاز ما وجد من دفن
 الجاهلية بكسر الدال اي مدفونهم او من تقدم من كفار عليه او على بعضه علامة كفر
 فقط (فيه الخمس) في قليله وكثيره ولو عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز
 الخمس متفق عليه عن ابى هريرة ويصرف مصرف النبي المطلق للمصالح كلها وباقيه
 لو اجدته ولو اجيرا لغير طلبه وان كان على شئ منه علامة المسلمين فلقطعة
 وكذا ان لم تكن علامة ب باب زكاة التقدين ب اي الذهب والفضة
 (يجب في الذهب اذا بلغ عشرين مثقالا وفي الفضة اذا بلغت مائتي درهم)
 اسلامي (ربع العشر منهما) لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعا انه كان
 ياخذ من كل عشرين مثقالا نصف مثقال رواه ابن ماجة وعن علي نحوه
 وحديث انس مرفوعا في الرقة ربع العشر متفق عليه والاعتبار بالدرهم
 الاسلامي الذي وزنه ستة دوانق والعشرة من الدراهم سبعة مثاقيل
 فالدرهم نصف مثقال وخمسه وهو خمسون حبة وخمسا حبة شعير
 والعشرون مثقالا خمسة وعشرون دينارا وسبعا دينا وتسعة على التحديد
 بالذي زنته درهم وثمان درهم ويزكى مفضوش اذا بلغ خالصه نصابا وزنا
 (ويضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب) بالاجزاء فلو ملك عشرة

مناويل ومائة درهم فكل منهما نصف نصاب ومجموعهما نصاب ويجزى
 اخراج زكاة احدهما من الآخر لان مقاصدها وزكاتها متفقة فهما كنوعى
 جنس ولا فرق بين الحاضر والدين (وتضم قيمة العروض) اى عروض
 التجارة (الى كل منهما) كمن له عشرة مناويل ومتاع قيمته عشرة اخرى
 او له مائة درهم ومتاع قيمته مثلها ولو كان ذهب وفضة وعروض ضم
 الجميع فى تكميل النصاب ويضم جيد كل جنس ومضروبه الى رديه وتبره
 ويخرج من كل نوع بحسته والافضل من الاعلى ويجزى اخراج ردى عن
 اعلى مع الفضل (ويباح للذكر من الفضة الخاتم) لانه عليه السلام
 اتخذ خاتماً من ورق متفق عليه والافضل جعل فسه مما يلى كفه وله جعل
 فسه منه ومن غيره والاولى جملة فى يساره ويكره بسبابة ووسطى ويكره
 ان يكتب عليه ذكر الله قرانا او غيره ولو اتخذ لنفسه عدة خواتم
 لم تسقط الزكاة فيما خرج عن العادة الا ان يتخذ ذلك لولده او عبده (و)
 يباح له (قبة السيف) وهى ما يجعل على طرف القبضة قال انس كانت
 قبة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة رواه الاثرم (و) يباح له
 (حلية المنطقة) وهى ما يشد به الوسط وتسمى العامة الحياصة واتخذ
 الصحابة المناطق محلاة بالفضة (ونحوه) اى نحو ما ذكر تحلية الجوشن
 والحدودة والخف والزان وحمايل سيف لان ذلك يساوى المنطقة معنى
 فوجب ان يساويها حكما قال الشيخ تقي الدين وتركاش الشاب والكلاليب
 لانه يسير تابع ولا يباح غير ذلك كتحلية المراكب ولباس الخيل كالجم
 وتحلية الدواة والمقلاة والكمران والمشط والمكحلة والميل والمرآة والقنديل
 (و) يباح للذكر (من الذهب قبة السيف) لان عمر كان له سيف
 فيه سبائك من ذهب وعثمان بن حنيف كان فى سيفه مسمار من ذهب
 ذكرهما احمد وقيدهما باليسير مع انه ذكر ان قبة سيف النبي صلى الله
 عليه وسلم كان وزنها ثمانية مناويل فيحمل انها كانت ذهبا وفضة وقد
 رواه الترمذى كذلك (وما دعت اليه ضرورة كاتف ونحوه) كرباط
 اسنان لان عرجة بن اسعد قطع انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة
 فأتى عليه فامرء النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب رواه ابو
 داود وغيره وصححه الحاكم وروى الاثرم عن موسى ابن طلحة وابى حمزة
 الضبى وابى رافع وثابت البناني واسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة بن

عبد الله انهم شددوا اسنانهم بالذهب (ويباح للنساء من الذهب والنقصة ما جرت عادتهن بلبسه ولو كثر) كالطوق والخال والسوار والقرط وما في الخاق والمقالد والتاج وما اشبه ذلك لقوله عليه السلام احل الذهب والحريز للاناث من امتي وحرم على ذكورها ويباح لهما تحمل بحجرهم ونحوه وكره تحتهمها بحديد وصفر ونحاس ورصاص (ولا زكاة في حلبيهما) اى حلى الذكر والانثى المباح (المعد للاستعمال او العارية) لقوله عليه السلام ليس في الحلى زكاة رواه الطبراني عن جابر وهو قول انس وجابر وابن عمر وعائشة واسما اختها حتى ولو اتخذ الرجل حلى النساء لاعادتهن او بالعكس ان لم يكن فرداً (وان اعد) الحلى (للكرى او النفقة او كان محرماً) كسرج ولجام وانية (ففيه الزكاة) ان بلغ نصاباً وزناً لانها اذا سقطت مما اعد للاستعمال بصرفه عن جهة التما فيبقى ماعداً على مقتضى الاصل فان كان معداً للتجارة وحيث الزكاة في قيمته كالعروض ومباح الصناعة اذا لم يكن للتجارة يعتبر في النصاب بوزنه وفي الاخراج بقيته ويحرم ان يحلى مسجد او بيوت سقوف او حائط بتقد ويجب ازالته وزكاته بشرطه الا اذا استهلك فلم يجتمع منه شيء **باب زكاة العروض** جمع عرض باسكان الراء وهو ما اعد لبيع وشراء لاجل ربح سعى بذلك لانه يعرض لبيع ويشترى او لانه يعرض ثم يزول (اذا ملكها) اى العروض (بفعله) كالبيع والنكاح والخلع وقبول الهبة والوصية واسترداد المبيع (بنية التجارة) عند التملك او استحباب حكمها فيما تعرض عن عرضها (وبلغت قيمتها نصاباً) من احد التقدين (زكى قيمتها) لانها محل الوجوب لاعتبار النصاب بها ولا تجزى الزكاة من العروض (فان ملكها) غير فعله كـ (ارث او) ملكها (بفعله) بغير نية التجارة ثم نواها (اى التجارة بها) لم تصر لها (اى للتجارة لانها خلاف الاصل في العروض فلا تصير لها بمجرد النية الا حلى لبس اذا نواه لقنية ثم نواه للتجارة فيزكيه (وتقوم) العروض (عند) تمام (الحول) بالاحظ للفقراء من عسرين اى ذهب (او ورق) اى فضة فان بلغت قيمتها نصاباً باحد التقدين دون الاخر اعتبر ما تبلغ به نصاباً (ولا يعتبر ما اشترت به) لا قدرأً ولا جنساً روى عن عمر وكذا لو كان عرضاً وتقوم المغنية ساذجة والحصى بصفته ولا عبرة بقيمة آنية ذهب وفضة (وان اشترى عرضاً بنصاب من اثمان او عروض

نبي على حوله) لان وضع التجارة على القلب والاستبدال بالعروض والاغان
 فلو انقطع الحول لبطلت زكاة التجارة (وان اشتراء) او باعه (!)
 نصاب (سائمة لم يمين) على حوله لاختلافهما في النصاب والواجب الا ان
 يشتري نصاب سائمة للتجارة بمثله للثنية لان السوم سبب للزكاة قدم عليه
 زكاة التجارة لقوتها فبزوال المعارض يثبت حكم السوم لظهوره ومن
 ملك نصابا من السائمة لتجارة فعليه زكاة تجارة وان لم تبلغ قيمتها
 نصاب تجارة فعليه زكاة السوم واذا اشترى مايصنع به ويبقى اثره كزهران
 ونيل ونحوه فهو عرض تجارة يقوم عند حوله وكذا مايشتريه دباغ
 ليدبغ به كقص وما يدهن به لحن وملح ولا نبي في الات الصباغ وامثلة
 التجار وقوارير العطار الا ان يريد بيعها معها ولا زكاة في غير ما تقدم
 ولا في قيمة ما يعد للكرى من عقار وحيوان وظاهر كلام الاكثر ولو
 اكثر من شراء العقارات فارأ ^ب باب زكاة الفطر ^ب هو اسم
 مصدر من افطر الصائم افطارا وهذه يراد بها الصدقة عن البدن
 واضافتها الى الفطر من اضافة الشيء الى سببه (تجب على كل مسلم) من
 اهل البوادي وغيرهم وتجب في مال يتيم لقول ابن عمر فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من بر او صاعا من شعير على العبد
 والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين وامر بها ان تؤدى
 قبل خروج الناس الى الصلاة متفق عليه ولفظه للتجاري (فضل له) اي
 عنده (يوم العيد وليته صاع عن قوته وقوت عياله) لان ذلك اهم فيجب
 تقديمه لقوله عليه السلام ابداء بنفسك ثم بمن تعول ولا يعتبر لوجوبها
 ملك نصاب وان فضل بعض صاع اخرجه لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا
 منه ما استطعتم (و) يعتبر كون ذلك كله بعد (حوايجه الاصلية) لنفسه
 او لمن تلزمه مؤنته من مسكن وعبد ودابة وثياب بذلة ونحو ذلك (ولا
 يمنعها الدين) لانها ليست واجبة في المال (الا بطلبه) اي طلب الدين
 فيقدمه اذا لان الزكاة واجبة مواساة وقضاء الدين اهم (فيخرج) زكاة
 الفطر (عن نفسه) لما تقدم (و) عن (مسلم يمونه) من الزوجات
 والاقارب وخادم زوجته ان لزمته مؤنته وزوجة عبده وقريبه الذي
 يلزمه اغناؤه لعموم قوله عليه السلام ادوا الفطرة عمن تمونون ولا تلزمه
 فطرة من يمونه من الكفار لانها طهرة للخروج عنه والكافر لا يقبلها

لأنه لا يظهره إلا الإسلام ولو عبداً ولا تلزمه فطرة أجير وطهر استاجرهما
 بطعامهما ولا من وجبت نفقته في بيت المال (ولو) تبرع بموتة شخص
 جميع (شهر رمضان) أدى فطرته لعموم الحديث السابق بخلاف ما لو
 تبرع به بعض الشهر (فان عجز عن البعض) وقدر على البعض (بدا بنفسه)
 لان نفقة نفسه مقدمة فكذا فطرتها (فامراته) لوجوب نفقتها مطلقا
 ولا كدبتها ولانها معاوضة (فرقيقه) لوجوب نفقته مع الاعسار ولو
 مرهوناً او مفصوياً او غائباً او لتجارة (قامه) لتقدمها في البر (قايه)
 لحديث من ابر يارسول الله (قوله) لوجوب نفقته في الجملة (فاقرب في
 ميراث) لانه اولى من غيره فان استوى اثنان فاكثر ولم يفضل الا صاع
 اقرع (والبعد بين شركاء عليهم صاع) بحسب ملكهم فيه كنفقته وكذا
 حر وجبت نفقته على اثنين فاكثر يوزع الصاع بينهم بحسب النفقة لان
 الفطرة تابعة للنفقة (وليستحب) ان يخرج عن الجنين لفعل عثمان رضى الله عنه
 ولا تجب عليه لانها لو تعلقت به قبل ظهوره لتعلقت الزكاة باجته السوايم
 (ولا تجب) لزوج (ناشر) لانه لا تجب عليه نفقتها وكذا من لم تجب
 نفقتها لصغر ونحوه لانها كالاجنبية ولو حاملا ولا لامة تسلمها لئلا فقط
 وتجب على سيدها (ومن لزمته غيره فطرته) كالزوجة والنسيب المعسر
 (فاخرج عن نفسه بغير اذنه) اى اذن من تلزمه (اجزات) لانه المخاطب
 بها ابتداء والغير متحمل ومن اخرج عمن لا تلزمه فطرته باذنه اجزا والا
 فلا (وتجب) الفطرة (بغروب الشمس ليلة) عيد (الفطر) لاضافتها الى
 الفطر والاضافة تقتضى الاختصاص والسيية واول زمن يقع فيه الفطر من
 جميع رمضان مغيب الشمس من ليلة الفطر (فن اسلم بعده) اى بعد
 الغروب (او ملك عبدا) بعد الغروب (او) تزوج (زوجة) ودخل
 بها بعد الغروب (او ولد له) بعد الغروب (لم تلزمه فطرته) في جميع ذلك
 لعدم وجود سبب الوجوب (و) ان وجدت هذه الاشيا (قبله) اى قبل
 الغروب (تلزم) الفطرة لمن ذكر لوجود السبب (ويجوز اخراجها) معجلة
 (قبل العيد بيومين فقط) لما روى البخارى باسناده عن ابن عمر فرض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان وقال في اخره
 وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او بيومين وعلم من قوله فقط انها لا تجزى
 قبلها لقوله عليه السلام اغذوهم عن الطلب في هذا اليوم ومتى قدمها

بالزمن الكثير فأت الاغنا المذكور (و) اخراجها (يوم العيد قبل) مضى
الى (الصلاة افضل) لحديث ابن عمر السابق اول البلب (وتكره في باقيه
اي بقى يوم العيد بعد الصلاة) ويقضها بعد يومه (ويكون (أقنا)
بتأخيرها عنه لمخالفته امره عليه السلام بقوله اغنوهم في هذا اليوم رواه
الدارقطني من حديث ابن عمر ولمن وجبت عليه فطرة غيره اخراجها
مع فطرته مكان نفسه في فصل ويجب في الفطرة (صاع) اربعة
امداد وتقدم في الفصل (من بر او شعير او دقيقهما او سويفهما) اي
سويق البر او الشعير وهو ما يمحض ثم يطحن ويكون الدقيق او السويق
بوزن حبه (او) صاع من (تمر او زبيب او اقط) يعمل من اللبن الخفيض
لقول ابي سعيد الخدري كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا
من زبيب او صاعا من اقط متفق عليه والافضل تمر فزبيب فبر فانفع فشعير
فدقيقهما فسويفهما فاقط (فان عدم الحبه) المذكورة (اجزاكل حبه)
يقتات (وغريقات) كالذرة والدخن والارز والعدس والتين اليابس و
(لا) يجزى (معيب) كمسوس ومبلول وقديم تغير طعمه وكذا مختلط
بكثير مما لا يجزى فان قل زاد بقدر ما يكون المصفي صاعا لقلة مشقة تنقيته
وكان ابن سيرين يحب ان ينقى الطعام قال احمد وهو احب الى (ولا) يجزى
(حز) خروجه عن الكيل والادخار (ويجوز ان يعطى الجماعة) من اهل
الزكاة (ما يلزم الواحد وعكسه) بان يعطى الواحد ما على جماعة والافضل
ان لا ينقص معطى عن مدبر او نصف صاع من غيره واذا دفعها الى مستحقها
فأخرجها أخذها الى دافعها او جمعت الصدقة عند الامام ففرقها على اهل
السهم فعادت الى انسان صدقته جاز ما لم يكن حيلة في باب اخراج
الزكاة في يجوز لمن وجبت عليه الزكاة الصدقة تطوعا قبل اخراجها
(ويجب) اخراج الزكاة (على الفور مع امكانه) كئذ مطلق وكفاية
لان الامر المطابق يقتضى الفورية وكألو طالب بها الساعى ولان حاجة
التفكير ناجزة والتأخير محل بالمقصود وربما ادى الى الفوات (الاضرار)
كخوف رجوع ساع او على نفسه او ماله ونحوه وله تأخيرها لاشد حاجة
وقريب وجار ولتعدد اخراجها من المال لفيه ونحوها (فان منها) اي
الزكاة (جسدا لوجوبها كهر عارف بالحكم) وكنا لجهل عرف فلم واصر

او ما قارب (و) اخرج (فطرته في بلد هو فيه) وان لم يكن له به مال لان الفطرة انما تتعلق بالبدن كما تقدم ويجب على الامام بص السعاة قرب زمن الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالسائمة والزرع والتار لنفسه عليه السلام وفعل الخلفاء رضى الله عنهم بعده (ويجوز تعجيل الزكاة لحولين فاقول) لما روى ابو عبيد في الاموال باسناده عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ويعضده رواية مسلم في علي ومثلها وانما يجوز تعجيلها اذا اكمل النصاب لا عما يستقيده واذا تم الحول والنصاب ناقص قدر ما يحمله صح واجزاء لان المعجل كالموجود في ملكه فلو عجل عن مائتي شاة شاتين فتحت عند الحول سخلة لزمته ثالثة وان مات قابض محبلة او استثنى قبل الحول اجزات لا ان دفعها الى من يعلم غناء فانقر اعتبارا بحال الدفع (ولا يستحب) تعجيل الزكاة ولمن اخذ الساعي منه زيادة ان يعتد بها من قابله قال الموفق ان نوى التعجيل **باب اهل الزكاة** وهم (ثمانية) اصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم من بناء المساجد والقناطر وسد البثوق وتكفين الموتى ووقف المصايف وغيرها من جهات الخير لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الاية احدهم (الفقراء وهم) اشد حاجة من المساكين لان الله بدا بهم وانما يبدأ بالاهم فالاهم فهم (من لا يجدون شيئا) من الكفاية (او يجدون بعض الكفاية) اي دون نصفها وان تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعبادة وتندر الجمع اعطى (و) الثاني (المساكين) الذين (يجدون اكثرها) اي اكثر الكفاية (او نصفها) فيعطى الصنفان تمام كفايتهما مع تأييدهما سنة ومن ملك ولو من اثنان مالا يقوم بكفايته فليس بقى (و) الثالث (العاملون عليها وهم) السعاة الذين يبعثهم الامام لاختد الزكاة من اربابها (بحياتها وحفاظتها) وكتابها وقسامها وشرط كونه مكلفا مسلما امينا كافيا من غير ذوى القربى ويعطى قدر اجرتهم منها ولو غنيا ويجوز كون حاملها وراعيها ممن منع منها الصنف (الرابع المؤلفه قلوبهم) جمع مؤلف وهو السيد المطاع في عشرته (ممن يرجى اسلامه او كف شره او يرجى بعطيته قوة ايمانه) او اسلام نظيره او جبايته ممن لا يعطيا او دفع عن المسلمين ويعطى ما يحصل به التأليف عند الحاجة فقط فترك عمر وعثمان وعلى اعطاهم لعدم الحاجة اليه في خلافتهم لا لسقوط

منهم فان تعذر الصرف اليهم رد على بقية الاصناف (الخامس الرقاب
 وهم المكاتبون) فيعطى المكاتب وفاق دينه لعجزه عن وفاق ما عليه ولو مع
 قدرته على التكسب ولو قبل حلول نعيم ويجوز ان يشتري منها رقبة لا يعتق
 عليه فيعتقها لقول ابن عباس (و) يجوز ان (يفك منها الاسير المسلم)
 لان فيه فك رقبة من الاسر لا ان يعتق فقه او مكاتبه عنها (السادس
 الغارم) وهو نوعان احدهما غارم (لاصلاح ذات الين) اى الوصل بان
 يقع بين جماعة عظيمة كقبيلتين او اهل قريتين تشاجر في دماء واموال
 ويحدث بسببها الشح والعداوة فيتوسط الرجل بالصلح بينهما ويلتزم في
 ذمته مالا عوضا عما بينهم ليطفي النائرة فهذا قد اتى معروفا عظيما فكان
 من المعروف حمله عنه من الصدقة لئلا يخبف ذلك بسادات القوم المصلين
 او يوهن عزائمهم فجاء الشرع باباحة المسئلة فيها وجعل لهم نصيبا من
 الصدقة (ولو مع غنى) ان لم يدفع من ماله النوع الثانى ما اشير اليه
 بقوله (او) تدن (لنفسه) فى شراء او كفار او مباح او محرّم وتاب
 (مع الفقر) ويعطى وفاق دينه ولو لله ولا يجوز له صرفه فى غيره ولو فقيرا
 وان دفع الى الغارم لنقره جاز ان يقضى منه دينه (السابع فى سبيل الله
 وهم الغزاة المتطوعة اى) الذين (لاديوان لهم) او لهم دون ما يكفيهم
 فيعطى ما يكفيه لغزوه ولو غنيا ويجزى ان يعطى منها شئ فرض فقير
 وعصرته لا ان يشتري منها فرسا يحبسها او عقارا يقفه على الغزاة وان لم
 يفرز رد ما اخذه قتل عبد الله اذا خرج فى سبيل الله اكل من الصدقة
 (الثامن ابن السبيل) وهو (المسافر المنقطع به) اى بسفره المباح او المحرم
 اذا تاب (دون المنشئ للسفر من بلده) الى غيرها لانه ليس فى سبيل لان
 السبيل هى الطريق فسمى من لزمها ابن السبيل كما يقال ولد الليل لمن يكثر
 خروجه فيه وابن الماء لطيره للملازمة له (فيعطى) ابن السبيل (ما يوصله
 الى بلده) ولو وجد مقرضا وان قصد بلدا واحتاج قبل وصوله اليها اعطى
 ما يصل به الى البلد الذى قصده وما يرجع به الى بلده وان فضل مع ابن
 سبيل او ناز او غارم او مكاتب شئ رده وغيرهم يتصرف بما شاء لملكه له
 مستقرا (ومن كان ذا عيال اخذ ما يكفيهم) لان كل واحد من عائلته
 مقصود دفع حاجته ويقلد من ادعى عيالا او فقرا ولم يعرف بغنى (ويجوز
 صرفها) اى الزكاة (الى صنف واحد) لقوله تعالى وان تحفوها وتؤتوها

الفقراء فهو خير لكم ولحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فقال اعلمهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد على فقرآتهم متفق عليه فلم يذكر في الآية الواجب الا صنف واحد ويجزى الاقتصار على انسان واحد ولو غريمه او مكاتبه ان لم يكن حيلة لانه عليه السلام امر بنى زريق بدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر وقال لقيصة اقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فانمر لك بها (ويسن) دفعها (الى اقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم) كخاله وخالته على قدر حاجتهم الاقرب فالاقرب لقوله عليه السلام صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة
فصل ولا يجوز ان (تدفع الى هاشمي) اى من ينسب الى هاشم بان يكون من سلالة فدخل فيهم آل عباس وآل على وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب وآل ابي لهب لقوله عليه السلام ان الصدقة لا تبغى لال محمد انما هى اوساخ الناس اخرجه مسلم لكن تجزى اليه ان كان غازيا او غارما لاصلاح ذات الدين او مؤلفا ولا الى (مطلبى) لمشاركتهم لبني هاشم فى الخمس اختاره القاضي واحسبه وصححه ابن المنها وحزم به فى الوجيز وغيره والاصح تجزى اليهم احتساره الخرقى والشيخان وغيرهم وحزم به فى المنتهى والاقناع لان اية الاصناف وغيرها من العمومات يتناولهم ومشاركتهم لبني هاشم فى الخمس ليس لمجرد قرابتهم بدليل ان بنى نوفل وبنى عبد شمس مثلهم ولم يعطوا شيئا من الخمس واذا شاركوهم بالنصرة مع القرابة كما اشار اليه عليه السلام بقوله لم يهارقونى فى جاهلية ولا اسلام والنصرة لا تقتضى حرمان الزكاة (و) لا الى (مواليهما) لقوله عليه السلام وان امولى القوم منهم رواه ابو داود والنسائى والترمذى وصححه لكن على الاصح تجزى الى موالى بنى المطلب كاليهم ولكل اخذ صدقة تطوع ووصية او نذر لفقر لا كفارة (ولا الى فقيرة تحت غنى منفق) ولا الى فقير ينفق عليه من وجبت عليه نفقته من اقاربه لاستغنائه بذلك (ولا الى فرعه) اى ولده وان سفل من ولد الابن او ولد البنت (و) لا الى (اصله) كبيه وجده وامه وجدته من قبلهما وان علوا الا ان يكونوا عمالا او مؤلفين او خزانة او خازمين لذات بين ولا يجوز ايضا الى سائر من تلزمه نفقته مالم يكن عاملا او غازيا او مؤلفا او مكاتبا او ابن سبيل او غارما لاصلاح ذات بين

وتجزى الى من تبرع بفقته بضمه الى عياله او تعذر فقته من زوج
او قريب فهو غنية او امتناع (ولا) تجزى (الى عياله) كامل رق
غير كامل او مكاتب (و) لا الى (زوج) فلا تجزى دفع زكاتها اليه
ولا بالعكس وتجزى الى ذوى الرحمة من غير عمودى النسب (وان
اعطاها لمن ظنه غير اهل لاخذها فبان اهلا) لم تجزى لعدم جزومه
بنية الزكاة حال دفعها لمن ظنه غير اهل لها (او بالعكس) بان دفعها
لتغير اهلها فبان انه اهلها (لم تجزى) لانه لا يخفى حاله غالبا وكدين
الادنى (الا اذا دفعها لتقى ظنه فقيرا) فتجزى لان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى الرجلين الجليلين وقال ان شئنا اعطيتكما منها ولا حظ
فيها لتقى ولا تقوى مكتسب (وصدقة التطوع مستحبة) حث الله عليها
في كتابه العزيز في آيات كثيرة وقال عليه السلام ان الصدقة لتطفى غضب
الرب وتدفع ميتة السوء رواه الترمذى وحسنه (و) هي (في رمضان)
وكل زمان ومكان فاضل كالعشر والحرمين افضل لقول ابن عباس كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون في
رمضان حين يلقاه جبريل الحديث متفق عليه (و) في (اوقات الحاجات
افضل) وكذا على ذى رحم لاسيما مع عداوة وجار لقوله تعالى يتيا
ذا مقربة او مسكينا فما متربة ولقوله عليه السلام الصدقة على المسكين
صدقة وعلى ذى الرحم اثنتان صدقة وصلة (وتسبب) الصدقة (بالفاضل
عن كفايته وكفاية من يئونه) لقوله عليه السلام اليد العليا خير من
اليد السفلى وابدا بمن تحول وخير الصدقة عن ظهر غنا متفق عليه
(ويأثم) من تصدق (بما ينقصها) اى ينقص مؤنة تلزمه وكذا لو
اضر بنفسه او ضريره او كفيه لقوله عليه السلام كفى بالمرء اثما ان يضيع
من يقوته ومن اراد الصدقة بماله كله وله عائلة لهم كفاية او يكفيهم
بعكسه فله ذلك لقصة الصديق وكذا لو كان وحده ويعلم من نفسه حسن
التوكل والصبر على المسئلة والا حرم

كتاب الصيام

لغة مجرد الامساك يقال للساك صائم لامساكه عن الكلام ومنه انى نذرت
للارحمن صوما وفي الشرع امساك بنية عن اشياء مخصوصة وهى مفطناته

(في)

في زمن معين من شخص مخصوص وقرض صوم رمضان في السنة الثانية
 من الهجرة قال ابن حجر في شرح الأربعين في شعبان انتهى فصار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات اجماعاً (يجب صوم رمضان برؤية
 حاله) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته والمستحب قول شهر رمضان كما قال الله
 تعالى ولا يكره قول رمضان (فان لم ير) الهلال (مع محسوبة الثلاثين)
 من شعبان (اصبحوا مفطرين) وكره الصوم لانه يوم الشك المنهي عنه (وان
 حال دونه) اي دون هلال رمضان بان كان في مطلعه ليلة الثلاثين من شعبان
 (غيم او قتر) بالتحريك اي غيرة وكذا دخان (فظاهر المذهب يجب صومه)
 اي صوم يوم تلك الليلة حكماً ظنيا احتياطاً بنية رمضان قال في الانصاف
 وهو المذهب عند الاصحاب ونصروه وصنفوا فيه التصانيف
 وردوا حجج المخالف وقالوا نصوص احمد تدل عليه انتهى وهذا
 قول عمرو ابنه وعمرو ابن العاص وابي هريرة وانس ومعاوية وعائشة
 واسما ابنتي ابني بكر الصديق رضى الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم انما
 الشهر تسع وعشرون يوماً فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى
 تروه فان غم عليكم فاقدروا له قال نافع كان عبد الله ابن عمر اذا مضى
 من الشهر تسعة وعشرون يوماً يبعث من ينظر له الهلال فان رأى فذلك
 وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر اصح مفطراً وان حال دون
 منظره سحاب او قتر اصح صائماً ومعنى اقدروا له اي ضيقوا بان يجعل
 شعبان تسعا وعشرين وقد فسره ابن عمر بفعله عليه السلام وهو راويه
 واعلم بمعناه فيجب الرجوع الى تفسيره ويجزى صوم ذلك اليوم ان ظهر منه
 وتصلى التراويح تلك الليلة ويجب امساكه على من لم يبيت النية لا عتق او
 طلاق معلق بربضان (وان رؤى) الهلال (نهارة) ولو قبل الزوال (فهو
 ليلة المقبلة) كما لو رؤى اخر النهار وروى البخاري في تاريخه مرفوعاً من
 اشراط الساعة ان يروا الهلال يقولون ابن ليلتين (واذا رآه اهل بلد)
 اي متى ثبت رؤيته ببلد (لزم الناس كلهم الصوم) لقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته وهو خطاب للامة كافة فان رآه جماعة ببلد ثم سافروا لبلد
 بعيد فلم ير الهلال به في اخر الشهر افطروا (ويصام) وجوباً (برؤية
 عدل) مكلف ويكفي خبره بذلك لقول ابن عمر ترا الناس الهلال فاخبرت

رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيت فصام وامر الناس بصامه رواه
ابو داود (ولو) كان (اثنى) او عبدا او بدون لفظ الشهادة ولا يختص
بما حكم فيلزم الصوم من سمع عدلا يخبر برؤيته وثبت بقية الاحكام ولا يقبل
فى شوال وسائر الشهور الا ذكر ان بلفظ الشهادة ولو صاموا ثمانية
وعشرين يوما ثم رأوه قضا يوما فقط (فان صاموا بشهادة واحد ثلاثين
يوما فلم ير الهلال) لم يفطروا لقوله عليه السلام وان شهد اثنان
فصوموا وافطروا (او صاموا لاجل غيم) ثلاثين يوما ولم ير الهلال
(لم يفطروا) لان الصوم انما كان احتياطا والاصل بقاء رمضان وعلم منه
انهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما ولم يروه افطروا صحوا كان او
غيبا كما تقدم (ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله) لزمه الصوم
وجميع احكام الشهر من طلاق وغيره معلق به لعلمه انه من رمضان (او
رأى) وحده (هلال شهر شوال صام) ولم يفطر لقوله عليه السلام
الفطر يوم يفطر الناس والاثنى يوم يضحى الناس رواه الترمذى وحممه
وان اشتهت الاشهر على نحو مأسور تحرى وصام واجزاء ان لم يعلم انه تقدمه
ويقضى ما وافق عيدا او ايام تشريق (ويلزم الصوم) فى شهر رمضان (لكل
مسلم) لا كافر ولو اسلم فى اثنائه قضى الباقي فقط (مكاف) لا صغير
ومجنون (قادر) لا مريض يعجز عنه للابة وعلى ولى صغير مطيق امره
به وضربه عليه ليعتاده (واذا قامت البينة فى اثناء النهار) برؤية الهلال
تلك الليلة (وجب الامساك والقضا) لذلك اليوم الذى افطره (على
كل من صار فى اثنائه اهلا لوجوبه) اى وجوب الصوم وان لم يكن
حال الفطر من اهل وجوبه (وكذا حائض ونفسا طهرتا) فى اثناء
النهار فيمسكان ويقضيان (و) كذا (مسافر قدم مفطرا) يمسك ويقضى
وكذا لو برى مريض مفطرا او بلغ صغير فى اثنائه مفطرا امسك وقضى
فان كانوا صائمين اجزاهم وان علم مسافر انه يقدم غدا لزمه الصوم
لاصغير علم انه يبلغ غدا لعدم تكليفه (ومن افطر لكبر او مرض لايرجى
برؤه اطعم لكل يوم مسكينا) مايجزى فى كفارة مد من بر او نصف صاع
من غيره لقول ابن عباس فى قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ليست
منسوخة هى للكبير الذى لا يستطيع الصوم رواه البخارى والمريض الذى
لايرجى برؤه فى حكم الكبير لكن ان كان الكبير او المريض الذى لايرجى

برؤيه مسافرا فلا فدية لفطره بعد تزمتاد ولا قضا لعجزه عنه (ومن)
 الفطر (لمريض يضره) الصوم. (ولمسافر يقصر) ولو بلا مشقة لقوله
 تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام آخر ويكره لهما الصوم
 ويجوز وطئ لمن به مرض ينتفع به ولا كفارة فيه اوبه شبق ولم تندفع
 شهوته بدون وطئ ويخاف تشقق اثنيه ولا كفارة ويقضى ما لم يتعذر
 لشبق فيطعم ككثير وان سافر ليفطر حرما (وان نوى حاصر صوم يوم
 ثم سافر في اثناؤه فله الفطر) اذا فارق بيوت قريته ونحوها لظاهر الآية
 والاخبار الصريحة والافضل عدمه (وان افطرت حامل او) افطرت
 (مرضع خوفا على انفسهما) فقط او مع الولد (قضاء) اى قضا الصوم
 (فقط) من غير فدية لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (و) ان
 افطرتا خوفا (على ولديهما) فقط (قضا) عدد الايام (واطعمتا) اى
 وجب على من يمون الولدان يطعم عنهما (لكل يوم مسكينا) ما يجزى في
 كفارة لقوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس
 كانت رخصة للشخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام ان فطرا
 ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحلبى والمرضع اذا خافا على اولادهما افطرتا
 واطعمتا رواه ابو داود وروى عن ابن عمر وتجزى هذه الكفارة الى
 مسكين واحد جملة ومتى قبل رضيع ثدى غيرها وقدر ان يستأجر له لم
 فطر وطئ تركام ويجب الفطر على من يحتاجه لا تقاذ معصوم من هلكة
 كفرق وليس لمن ابح له الفطر برمضان صوم غيره فيه (ومن نوى الصوم
 ثم جن او اغشى عليه جميع النهار ولم يبق جزء منه لم يصح صومه) لان
 الصوم الشرعى الامساك مع النية فلا يضاف للمجنون ولا للمغشى عليه فان
 افاق جزءا من النهار صح الصوم سواء كان من اول النهار او اخره (لان
 نام جميع النهار) فلا يمنع صحة صومه لان النوم عادة ولا يزول به الاحساس
 بالكلية (ويلزم النعمى عليه القضا) اى قضا الصوم الواجب زمن الاغما
 لان مدته لا تطول غالبا فلم يزل به التكليف (فقط) بخلاف المجنون فلا
 قضاء عليه لزوال تكليفه (ويجب تعيين النية) بان يعتقد انه يصوم من رمضان
 او قضاؤه او نذر ار كفارة لقوله عليه السلام وانما لكل امرء ما نوى (من
 الليل) لما روى الدارقطى باسناده عن عمرة عن عائشة مرفوعا من
 لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وقال اسناده كلهم ثقاة ولا

لوقى من اول الليل او وسطه او اخره ولو اتى بعدها بغير نية للصوم
 من نحو اكل ووطئ (لصوم كل يوم واجب) لان كل يوم عبادة مفردة
 لا يفسد صومه بفساد صوم غيره (لانية الفرضية) اى لا يشترط ان ينوى
 كون الصوم فرضا لان التعيين يجزى عنه ومن قال انا صائم غذا ان شاء
 الله مترددا فسدت نيته لا متبركا كما لا يفسد ايمانه بقوله انا مؤمن ان شاء
 الله غير متردد فى الحال ويكتفى فى النية الاكل والشرب بنية الصوم (ويصح)
 صوم (النفل بنية من النهار قبل الزوال او بعده) لقول معاذ وابن مسعود
 وجذيفة وحديث عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال
 هل عندكم من شئ فقلنا لا قال فأتى اذا صائم رواه الجماعة الا البخارى
 وامر بصوم عاشوراء فى اثنا عشر ويحكم بالصوم التسرى المثاب عليه
 من وقتها (ولو نوى ان كان غذا من رمضان فهو فرضى لم يجزيه) لعدم
 جزئه بالنية وان قال ذلك ليلة الثلاثين من رمضان وقال والا فانا مفطر
 فبان من رمضان اجزاء لانه نبى على اصل لم يثبت زواله (ومن نوى الافطار
 افطر) اى صار كمن لم ينو لقطعه النية وليس كمن اكل او شرب فيصح
 ان ينويه نفلا بغير رمضان ومن قطع نية نذر او كفارة ثم نواه نفلا
 او قلب نيتها الى نفل صح كما لو انتقل من فرض صلاة الى نفلا
 باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة به وما يتعلق بذلك (من
 اكل او شرب او استعط) بدهن او غيره فوصل الى حلقه او دماغه (او
 احتقن او اكحل بما يصل) اى بما علم وصوله (الى حلقه) لرطوبته او
 حدثه من كحل او صبر او قطور او ذرور او ائمد كثير او يسير مطيب
 فسد صومه لان العين منفذ وان لم يكن معتادا (او ادخل الى جوفه
 شيئا) من اى موضع كان (غير احليله) فلو قطر فيه او غيب فيه شيئا
 فوصل الى المثانة لم يبطل صومه (او استقاء) اى استدعى التقي ففقد
 ايضا لقوله عليه السلام من استقاء عمدا فليقض حسنه الترمذى (او استقى)
 فامنى او امذى (او باشر) دون الفرج او قبل او لمس (فانى او امذى
 او كرر النظر فانزل) منيا فسد صومه لا ان امذى (او حجم او احتجم
 ونظهر دم عامدا ذاكرا) فى الكل (لصومه فسد) صومه لقوله عليه
 السلام افطر الحاجم والمحجوم رواه احمد والترمذى قال ابن خزيمة ثبت
 الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ولا يفطر بفسد ولا

شرط ولا رعا (لا) ان كان (ناسيا او مكرها) ولو بوجور مغمى عليه
معالجة فلا يفسد صومه واجزاء لقوله عليه السلام عني لانتى عن الخطاء
والنسيان وما استكروهوا عليه ولحديث ابى هريرة مرفوعا من نسي وهو
صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه متفق عليه (او
طار الى حلقه ذباب او غبار) من طريق او دقيق او دخان لم يفطر لعدم
امكان التحرز من ذلك اشبه النائم (او فكر فاقزل) لم يفطر لقوله عليه
السلام عني لانتى ما حدثت به انفسها ما لم تعمل به او تتكلم به وقياسه
على تكرار النظر غير مسلم لانه دونه (او احتمل) لم يفسد صومه لان ذلك
ليس بسبب من جهته وكذا لو ذرعه القى اى غلبه (او اصح في فيه طعام
فلفظه) اى طرحه لم يفسد صومه وكذا لو شق عليه ان يلفظه قبله مع
ريقه من غير قصد لم يفسد لما تقدم وان تميز عن ريقه وبلعه باختياره افطر
ولا يفطر ان لطح باطن قدميه بشئ فوجد طعمه في حلقه (او اغتسل
او تيمض او استثر) يعنى استشق (او زاد على الثلاث) في المفضضة
او الاستشاق (او بالغ) فيهما (فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه) لعدم
القصد وتكره المبالغة في المفضضة والاستشاق للصائم وتقدم وكرها له عبا
او اسرافا او لحرا او عطش كغوصه في ماء لغير غسل مشروع او تبرده
ولا يفسد صومه بما دخل حلقه من غير قصد (ومن اكل) او شرب
او جامع (شاكا في طلوع فجر) ولم يتبين له طلوعه (صح صومه) ولا
قضا عليه ولو تردد لان الاصل بقاء الليل (لا ان اكل) ونحوه (شاكا
في غروب الشمس) من ذلك اليوم الذى هو صائم فيه ولم يتبين بعد ذلك
انها غربت فعليه قضا الصوم الواجب لان الاصل بقاء النهار (او) اكل ونحوه
(متقدا انه ليل فبان نهارا) اى فبان طلوع الفجر او عدم غروب الشمس
قضى لانه لم يتم صومه وكذا يقضى ان اكل ونحوه يعتقد نهارا فبان ليلا
ولم يجدد نية الواجب لا من اكل ظانا غروب شمس ولم يتبين له الخطا
فصل ومن جامع في نهار رمضان  ولو في يوم لزمه امساكه او راي
الهلال ليلته وردت شهادته فغيب حشفة ذكره الاصلى (في قبل) اصلى (او
دبر) ولو ناسيا او جاعلا او مكرها (فعليه القضاء والكفارة) انزل او لا ولو
اولج حتى مشكل ذكره في قبل حتى مشكل او قبل امرأة او اولج رجل
ذكره في قبل حتى مشكل لم يفسد صوم واحد منهما الا ان ينزل كالغسل

وكذا في الصوم (أو امرأتان بمسابقة) (وإن جامع دون الفجر) ولو عمدا
 (فأقول) منيا أو مذيا (أو كانت المرأة) الحائضة (معدومة) (بجمل أو تسليان أو
 أكره) فالتقصا ولا كفارة وإن طأعت طاعة طامة فالكفارة أيضا (أو جامع
 من نوى الصوم في سفره) (المباح فيه القصير أو في مرض ييج الفطر
 (أفطر ولا كفارة) (لأنه صوم لا يلزمه المضي فيه أشبه التطوع لأنه يفطر
 بنية الفطر فيقع الجماع بعده) (وإن جامع في يومين) متفرقين أو متواليين
 (أو كرره) (أي كرر الوطى) (في يوم ولم يكفر) (للوطى الأول) (فكفارة
 واحدة في الثانية) (وهي ما إذا كرر الوطى في يوم قبل أن يكفر قال في
 المضي والشرح بغير خلاف) (وفي الأولى) (وهي ما إذا جامع في يومين
 (اثنان) (لأن كل يوم عبادة مفردة) (وإن جامع ثم كفر ثم جامع في يومه
 فكفارة ثانية) (لأنه وطي محرم وقد تكرر فتكرر هي كاللحج) (وكذلك من
 لزمه الإمساك) (كمن لم يعلم برؤية الهلال إلا بعد طلوع الفجر أو نسي
 النية أو أكل عامدا) (إذا جامع) فعليه الكفارة لهتك حرمة الزمن (ومن
 جامع وهو معافى ثم مرض أو جن أو سافر لم تسقط) (الكفارة عنه
 لاستقرارها كالموطى يطرا العذر) (ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام
 رمضان لأنه لم يرد به نص وغيره لا يساويه والتزج جماع والازال بالمسابقة
 كالجماع على ما في المنتهى) (وهي) (أي كفارة الوطى) في نهار رمضان عتق
 رقبة) (مؤمنة سليمة من العيوب الضارة بالعمل) (فإن لم يجد) رقبة فصيام
 شهرين متتابعين فإن لم يستطع) (الصوم) (فاطعام ستين مسكينا) (لكل
 مسكين مدبر أو نصف صاع من تمر أو زبيب أو شعير أو أقط) (فإن لم يجد)
 شيئا يطعمه للمسكين) (سقطت) (الكفارة لأن الإصرابي لما دفع إليه النبي
 صلى الله عليه وسلم التمر ليطعمه للمسكين فأخبره بحاجته قال أطعمه
 أهلك ولم يأمره بكفارة أخرى ولم يذكر له بقاها في ذمته بخلاف كفارة
 حج وظهار وعين ونحوها ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه بإذنه) (باب
 ما يكره وما يستحب في الصوم) (وحكم القضا) (أي قضاء الصوم
 (يكره) (لصائم) (جمع ريقه فيبتله) (للخروج من خلاف من قال بفطره
 (ويحرم) (على الصائم) (بلع الخامة) (سواء كانت من جوفه أو صدره
 أو دماغه) (ويفطر بها فقط) (أي لا بالريق) (إن وصلت إلى فيه) (لأنها
 من غير الفم وكذلك إذا تجس فيه بدم أو قيء ونحوه قبله وإن قل لا يمكن

التجزئة منه وان اخرج من فمه حصاة او درهما او خطا ثم اعاده فان كثرت
 ما عليه افطر والا فلا ولو اخرج لسانه ثم اعاده لم يفطر بما عليه ولو كثرت
 لانه لم يفصل عن محله ويفطر بريق اخرجه الى بين شفتيه ثم بلعه (ويكره
 ذوق طعام بلا حاجة) قال المجتهد المنصوص عنه انه لا بأس به لحاجة ومصلحة
 وحكاه هو والبخاري عن ابن عباس (و) يكره (مضغ علك قوي) وهو
 الذي كل مامضته صلب وقوي لانه يجلب الغم ويجمع الريق ويورث العطش
 (وان وجد طعمهما) اي طعم الطعام والعلك (في حلقه افطر) لانه اوصله
 الى جوفه (ويحرم) مضغ (العلك التحلل) مطلقا اجماعا قاله في المبدع
 (ان بلغ ريقه) والا فلا هذا معنى ما ذكره في المنع والمقتى والشرح لان
 المحرم ادخال ذلك الى جوفه ولم يوجد وقال في الانصاف والصحيح من
 المذهب انه يحرم مضغ ذلك ولو لم يبلغ ريقه وجزم به الاكثر انتهى وجزم
 به في الاقناع والنتهى ويكره ان يدع بقايا الطعام بين اسنانه وشحم ما لا يؤمن
 ان يجذبه نفسه كسحيق مسك (وتكره القبلة) ودواعي الوطى (لمن تحرك
 شهوته) لانه عليه السلام نهى عنها شابا ورخص الشيخ رواه ابو داود من
 حديث ابي هريرة ورواه سعيد عن ابي هريرة وابي الدرداء وكذا عن
 ابن عباس باسناد صحيح وكان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم لما كان
 مالكا لاربه وغير ذى الشهوة في معناه اي في معنى الشيخ وتحرم ان ظن
 اتزالا (ويجب) مطلقا (اجتناب كذب وغية) ونجاسة (وشتم) ونحوه
 لقوله عليه السلام من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان
 يدع طعامه وشرابه رواه احمد والبخاري وابو داود وغيرهم قال احمد ينبغي
 للصائم ان يتعاهد صومه من لسانه ولا يمارى ويصون صومه وكانوا اذا
 صاموا قعدوا في المساجد وقالوا نحفظ صومنا ولا نفتاح احدا ولا نعمل
 عملا نجرح به صومنا (ويسن) له كثرة قراءة وذكر وصدقة وكف لسانه
 عما يكره ويسن (لمن شتم قوله) جهرا (انى صائم) لقوله عليه السلام فان
 شاتم احد او قاتله فليقل انى امرء صائم (و) يسن (تأخير سحور) ان
 لم ينحس طلوع فجر ثان لقول زيد ابن ثابت تسحرنا مع النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم قمنا الى الصلاة قلت كم كان بينهما قال قدر خمسين اية متفق عليه
 وكره جماع مع شك في طلوع فجر لا سحور (و) سن (تعجيل فطر) لقوله عليه
 السلام لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه والمراد اذا تحقق

حروب السنين وله القطر بقلبة الظن وتحصل فضيحه بهرب وكالها باكل ويكون
 (على رطب) لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطر على
 رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن فطلى تمرات فان لم تكن تمرات حتى خوات من
 ماء رواء ابو داود والترمذي وقال حسن غريب (فان عدم) الرطب (تمر)
 فان عدمه (على ماء) لما تقدم (وقول ما ورد) عند فطره ومنه اللهم لك
 صحت وعلى رزقك افطرت سبحانك وبحمدك اللهم تقبل مني انك انت
 السميع العليم (ويستحب القضاء) اي قضاء رمضان فورا (متابعا) لان القضا
 يحكي الاداء وسواء افطر بسبب محرم اولا وان لم يقض على الفور
 وجب العزم عليه (ولا يجوز) تأخير قضاءه (الى رمضان اخر من
 غير عذر) لقول طائفة كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان
 اقصيه الا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه فلا يجوز
 التطوع قبله ولا يصح (فان فعل) اي اخره بلا عذر حرم عليه وحينئذ
 (فعليه مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم) ما يجزى في كفارة رواء
 سعيد باسناد جيد عن ابن عباس والدارقطني باسناد صحيح عن ابي هريرة
 وان كان لعذر فلا شيء عليه (وان مات) بعد ان اخره لعذر فلا شيء عليه
 ولغير عذر اطعم عنه لكل يوم مسكين كما تقدم (ولو بعد رمضان اخر)
 لانه باخراج كفارة واحدة زال تفریطه والا طعام من راس ماله اوصى به
 او لا وان مات وعليه صوم كفارة اطعم عنه كصوم متعة ولا يقضى عنه
 ما وجب باصل الشرع من صلاة وصوم (وان مات وعليه صوم) نذر
 (او حج) نذر (او اعتكاف) نذر (او صلاة نذر استحب لوليه قضاؤه)
 لما في الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان
 امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال نعم ولان النيابة تدخل في
 العبادة بحسب خفتها وهو اخف حكما من الواجب في اصل الشرع والولى
 هو الوارث فان صام غيره جاز مطلقا لانه تبرع وان خلف تركه وجب
 الفعل فليفعله الولي او يدفع الى من يفعله عنه ويدفع في الصوم عن كل
 يوم طعام مسكين وهذا كله فحين امكنه صوم ما نذره فلم يصمه فلو امكنه
 بعضه قضى ذلك البعض فقط والعمرة في ذلك كاللحج نحو باب صوم التطوع
 وفيه فضل عظيم لحديث كل عمل ابن ادم له الحسنة بعشر امثالها الى سبع مائة
 ضعف فيقول الله تعالى الا الصيام فانه لي وانا اجزي به وهذه الاضافة

للشريف والتعظيم (يسن صيام) ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان يجعلها
 (ايام) اليبلى (البيض) لما روى ابوذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا صمت
 من الشهر ثلاثة ايام فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواء
 الترمذى وحسنه وسميت بيضا لا يبيضاض ليالها كلها بالقمير (و) صوم
 (الاثنين والخميس) لقوله عليه السلام ها يومان تعرضن فيها الاعمال
 على رب العالمين واحبان يعرض علي وانا صائم رواء احمد والنسائي (و) سن
 صوم (ست من شوال) لحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال
 فكأنما صام الدهر اخرجه مسلم ويستحب متابعتها وكونها عقب العيد لما فيه
 من المسارعة الى الخير (و) يسن صوم (شهر المحرم) لحديث افضل الصيام
 بعد رمضان شهر الله المحرم رواء مسلم (واكداه العاشر ثم التاسع) لقوله
 عليه السلام لئن بقيت الى قابل لاصومن التاسع والعاشر احبب به احمد
 وقال ان اشتبه عليه اول الشهر صام ثلاثة ايام ليستيقن صومها وصوم
 عاشوراء كفارة سنة ويسن فيه التسعة على العيال (و) صوم (تسع
 ذى الحجة) لقوله عليه السلام ما من ايام العمل الصالح فيهن احب الى
 الله من هذه الايام العشر قالوا يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله
 قال ولا الجهاد في سبيل الله تعالى الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
 من ذلك بشيء رواء البخارى (و) اكده (يوم عرفة لغير حاج بها)
 وهو كفارة سنتين لحديث صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر
 السنة التي قبله والسنة التي بعده وقال في صيام يوم عاشوراء انى احتسب
 على الله ان يكفر السنة التي قبله رواء مسلم ويلى يوم عرفة فى الاكدية
 يوم النزوية وهو الثامن (وافضله) اى افضل صوم التطوع (صوم
 يوم وفطر يوم) لامره عليه السلام عبدالله ابن عمر وقال هو افضل
 الصيام متفق عليه وشرطه ان لا يضعف البدن حتى يعجز عن ما هو
 افضل من الصيام كالقيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده اللازمة والا
 فتركه افضل (ويكره افراد رجب) بالصوم لان فيه احياء لشعار الجاهلية
 فان افطر منه او صام معه غيره زالت الكراهة وكره افراد يوم الجمعة
 لقوله عليه السلام لاتصوموا يوم الجمعة الا وقبله يوم او بعده يوم متفق
 عليه (و) افراد يوم (السبت) لحديث لاتصوموا يوم السبت الا فيما
 افترض عليكم رواء احمد وكره صوم يوم النيروز والمهرجان وكل عيد

عن أبي بصير عن يوم الجمعة بالنظم (و) يوم (الفلك) وهو يوم الاثنين
من شعبان اذا لم يكن غيم ولا نحوه لقول عمار من صام اليوم الذي يفتك
فيه فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والترمذي وصححه
البخاري تعليقا ويكره الوصال وهو ان لا يفطر بين اليومين او الايام ولا
يكره الى السحر وتركه اولى (ويحرم صوم) يومى (العيدين) اجماعا
لنهي المتفق عليه (ولو في فرض و) يحرم (صيام ايام التشريق)
لقوله عليه السلام ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله رواه مسلم
(الا عن دم متعة او قران) فيصح صيام ايام التشريق لمن عدم الهدى لقول
ابن عمر وعائشة لم يرخص في ايام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدى
رواه البخاري (ومن دخل في فرض موسع) من صوم او غيره (حرم
قطعه) كالمضيق فيحرم خروجه من الفرض بلا عذر لان الخروج من
عهدة الواجب متين ودخلت التوسعة في وقته رقفا ومظنة للحاجة فاذا
شرع تمنت المصلحة في اقامه (ولا يلزم) الا تمام (في الفل) من صوم
وصلاة ووضوء وغيرها لقول عائشة يا رسول الله اهدى لنا حيس وهو التمر مع السم
فقال ارنيه فلقد اصبحت صائما فاكل رواه مسلم وغيره وزاد النسائي باسناد جيد
اذا مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء
امضاها وان شاء حبسها وكره خروجه منه بلا عذر (ولا قضاء
فاسده) اى لا يلزم قضاء ما فسد من النفل الا الحج والعمرة فيجب اتمامهما
لانقضاء الاحرام لازما فان افسدهما او فسد لزومه القضا (وترجى ليلة القدر
في العشر الاخير) من رمضان لقوله عليه السلام تحروا ليلة القدر في العشر
الاواخر من رمضان متفق عليه وفي الصحيحين من قام ليلة القدر ايمانا
واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه زاد احمد وما تأخر وسميت بذلك لانه
يقدر فيها ما يكون في تلك السنة او لعظم قدرها عند الله او لان للطاعة
فيها قدرا عظيما وهى افضل الليالى وهى باقية لم ترفع للاخبار (واوتاره
أكد) لقوله عليه السلام اطلبوها في العشر الاواخر في ثلاث بقين او
خمس بقين او سبع بقين او تسع بقين (وليلة سبع وعشرين البغ) اى ارجاها
لقول ابن عباس وابي ابن كعب وغيرهما وحكمة اخفائها اجتهدوا في طابها
(ويدعو فيها) لان الدعاء مستجاب فيها بما ورد عن عائشة قالت
يا رسول الله ان وافقتها فبم ادعو قال قولى (اللهم) انك عفو تحب العفو

فأخفف عنى رواه أحمد وابن ماجه والترمذى معناه وصححه ومعنى القفو الترك
والنساق من حديث ابى هريرة مرفوعا سلوا الله العفو والعافية والمعافاة
الدائمة فما أوتى أحد بعد يقين خيرا من معافاة قال نشر الماضى يزول بالعفو
والحاضر بالعافية والمستقبل بالمعافاة لتضمنها دوام العافية **باب الاعتكاف**
وهو **لغة لزوم الشيء** ومنه يعكفون على إصنام لهم واضطلاحا
(لزوم مسجد) أى لزوم مسلم عاقل ولو بمزا لا غسل عليه مسجدا ولو
ساعة (لطاعة الله تعالى) ويسمى جوارا ولا يبطل باغماء وهو (مسنون)
كل وقت اجاءا لفعله عليه السلام ومداومه عليه واعتكف أزواجه بعده
ومعه وهو فى رمضان أكد لفعله عليه السلام وأكده فى عشره الاخير
(ويصح) الاعتكاف (بلا صوم) لقول عمر يا رسول الله انى نذرت فى
الجاهلية ان اعتكف ليلة بالمسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
أوف بنذرك رواه البخارى ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل
(ويلزمان) أى الاعتكاف والصوم (بالنذر) فمن نذر ان يعتكف صائما
او يصوم معتكفا او باعتكاف لزمه الجمع وكذا لو نذر ان يصلى معتكفا
ونحوه لقوله عليه السلام من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخارى وكذا
لو نذر صلاة بسورة معينة ولا يجوز لزوجة اعتكاف بلا اذن زوجها ولا
لقن بلا اذن سيده ولهما تحليهما من تطوع مطلقا أى سواء اذا فيه او لم
يأذناه ومن نذر بلا اذن (ولا يصح) الاعتكاف (الا) بنية لحديث أنس
الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ولا يصح الا (فى مسجد) لقوله
تعالى واتم عاكفون فى المساجد (يجمع فيه) أى تقام فيه الجماعة لان
الاعتكاف فى غيره يفضى اما الى ترك الجماعة او تكرار الخروج اليها كثيرا
مع امكان التحرز منه وهو مناف للاعتكاف (الا) من لا تلزمه الجماعة
كا (المرأة) والمعدور والعبد فيصح اعتكافهم (فى كل مسجد) للآية وكذا
من اعتكف من الشروق الى الزوال مثلا (سوى مسجد يبتها) وهو
الموضع الذى تتخذة لصلاتها فى بيتها لانه ليس بمسجد حقيقة ولا حكما
لجواز لبثها فيه حايضا وجبا ومن المسجد ظهره ورجته المحوطة ومنارته
انتهى او بابها فيه وما زيد فيه والمسجد الجامع افضل لرجل يتخلل
اعتكافه جمعة (ومن نذره) أى الاعتكاف (او الصلاة فى مسجد غير)
المساجد (الثلاثة) مسجد مكة والمدينة والاقصى (وافضلها) المسجد

في المسجد المدينه والاقصى) لقوله عليه السلام صلاة في مسجد
هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام رواه الجماعة الا ابا
داود (لم يلزمه) جواب من ابي لم يلزمه الاعتكاف او الصلاة (فيه) اي
في المسجد الذي عينه ان لم يكن من الثلاثة لقوله عليه السلام لا تشد
الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى
فلو تعين غيرها بتعيينه لزمه المضي اليه واحتاج لشد الرحال اليه لكن ان
نذر الاعتكاف في جامع لم يجزه في مسجد لا قمام فيه الجمعة (وان عين)
لاعتكافه او صلاته (الافضل) كالمسجد الحرام (لم يجز) اعتكافه او صلاته
(فيما دونه) كمسجد المدينة او الاقصى (وعكسه بعكسه) فمن نذر اعتكافا
او صلاة بمسجد المدينة او الاقصى اجزاء بالمسجد الحرام لما روى احمد
وابو داود عن جابر ان رجلا قال يوم الفتح يا رسول الله انى نذرت ان
فتح الله عليك مكة ان اصى في بيت المقدس فقال صل هاهنا فقال
صل هاهنا فقال شأئك اذا (ومن نذر) اعتكافا (زما معنا) كشر
ذى الحجة (دخل متكفاه قبل ليلة الاولى) فيدخل قبيل الغروب من
اليوم الذى قبله (وخرج) من متكفاه (بعد اخره) اي بعد غروب
الشمس اخر يوم منه وان نذر يوما دخيل قبل فجره وتأخر حتى تغرب
شمسه وان نذر زما معنا تابعه ولو اطلق وعددا فله تفرقه ولا تدخل ليلة
يوم نذره كيوم ليلة نذرهما (ولا يخرج المتكف) من متكفاه (الا لما لا بد)
له (منه) كاتياه بما كل ومشرب لعدم من يأتيه بهما وكفى بفته وبول
وغائط وطهارة واجبة وغسل متنجس يحتاجه الى جمعة وشهادة لزمناه
والاولى ان لا يبكر الجمعة ولا يطيل الجلوس بعدها وله المشى على عادته
وقصد بيته لحاجة ان لم يجد مكانا يليق به بلا ضرر ولا منة وغسل يده
بمسجد في اثناء من وسخ ونحوه لا بول وفصد وحجامة بانه فيه او في هوايه
(ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة) حيث وجب عليه الاعتكاف متابعا
ما لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به (الا ان يشترطه) اي يشترط في
ابتداء اعتكافه الخروج الى عيادة مريض او شهود جنازة وكذا كل قرينة
لم تتعين عليه وما له منه بد كمشا ومبيت بيته لا الخروج للتجارة ولا التكسب
بالصنعة في المسجد ولا الخروج لما شاء وان قال متى مرضت او مرض لى
عارض خرجت فله شرطه واذا زال العذر وجب الرجوع الى اعتكاف

واجب (وان وطئ) المتكف (في نهرج) لو اقرل بمباشرة دونه (فسد اعتكافه) ويكفر كفارة يمين ان كان الاعتكاف منثوباً لافساد نذره لا لوطنه ويبطل ايضاً اعتكافه بخروجه لاله منه بد ولو قل لا يستحب اشتغاله بالقرب) من صلاة وقراءة وذكر ونحوها (واجتاب ما لا ينييه) بفتح الياء اى يهيمه لقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا ينييه ولا بأس ان تزوره زوجته في المسجد وتحدث معه وتصلح راسه او غيره ما لم يتلذذ بشئ منها وله ان يتحدث مع من يأتيه ما لم يكن ويكره العنت الى الليل وان نذره لم يف به وينبغي لمن قصد المسجد ان ينوي الاعتكاف مدة لثه فيه لا سيما ان كان صائماً ولا يجوز البيع ولا الشرايه للمتكف وغيره ولا يصح

كتاب المناسك

جمع منسك بفتح السين وكسرهما وهو التعب يقال تنسك تنسكاً وتعب وتعباً اطلاقاً على متعبات الحج والمنسك في الاصل من النسكة وهى الذبيحة (الحج) بفتح الحاء في الاشهر عكس شهر ذى الحجة فرض سنة اوسع من الهجرة وهو لغة القصد وشرعاً قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص (والعمرة) لغة الزيارة وشرعاً زيارة البيت على وجه مخصوص وهما (واجبان) لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ولحديث عائشة يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه احمد وابن ماجة باسناد صحيح واذا ثبت ذلك في النساء فالرجال اولى اذا تقرر ذلك فيجبان (على) الحر (المسلم المكلف القادر) اى المستطيع (في عمره مرة) واحدة لقوله عليه السلام الحج مرة فمن زاد فهو متطوع رواه احمد وغيره فلا سلام والعقل شرطان للوجوب والبلوغ وكمال الحرية شرطان للوجوب والاجزا دون الصحة والاستطاعة شرط للوجوب دون الاجزا فمن كمل له الشروط وجب عليه السعى (على الفور) وياتم ان اخره بلا عذر لقوله عليه السلام تعجلوا الى الحج يعنى الفريضة فان احكم لا يدري ما يعرض له رواه احمد (فان زال الرق) بان عتق العبد محرماً (و) زال (الجنون) بان افق المجنون واحرم ان لم يكن محرماً (و) زال (الصبا) بان بلغ الصغير وهو محرم (في الحج) وهو (بعرفة) قبل الدفع منها او بعده ان

بعد طواف القدوم (وحي) أى او وجد
 تلك فى احرام (العمرة قبل طوافها صح) أى الحج والعمرة فيما ذكر (فرضا)
 تميزه عن حجة الاسلام وعمرة ويستد باحرام ووقوف موجودين اذا وما قبله
 تطوع لم يقلب فرضا وقال بعضهم ينقذ موقوفا فاذا زال الرق انقلب فرضا
 فان كان الصغير او القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف لم يجزه
 الحج ولو اغاد السعى لانه لا يشرع مجاوزة عدده ولا تكراره بخلاف الوقوف فانه
 لا قدر له محدود وتشرع استدائه وكذا ان بلغ او عتق فى اثناء طواف
 العمرة لم يجزه ولو اعاده (و) يصح (فعلهما) أى الحج والعمرة (من الصبي)
 فلا لحديث ابن عباس ان امرأة رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم صبيا
 فقالت هذا حج قال نعم ولك اجر رواه مسلم ويحرم الولي فى مال عمن لم يميز
 ولو محرما او لم يحج ويحرم بميز باذنه ويفعل ولي ما يعجزها لكن يبدأ الولي
 فى رمي بنفسه ولا يمتد برمي حلال ويطاف به لمجيز راكبا او محمولا (و)
 يصحان (من العبد فلا) لعدم المانع ويلزمان بتذره ولا يحرم به ولا زوجة
 الا باذن سيد وزوج فان عقدها فلهما تحليلهما ولا يمنعها من حج فرض كلت
 شروطه ولكل من ابوى حر بالغ منعه من احرام ينفل كنفل جهاد ولا
 يحلله ان احرم (والقادر) المراد فيما سبق (من امكنه الركوب ووجد
 زادا) و (راحلة) بالتهما (صالحين مثله) لما روى الدارقطني باسناده عن
 انس عن النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا
 قال قل يارسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة وكذا لو وجد ما يحصل
 به ذلك (بعد قضاء الواجبات) من الديون حاة او مؤجلة والزكاوات
 والكفارات والتدور (و) بعد (النفقات الشرعية) له ولعيله على الدوام
 من عقار او بضاعة او صناعة (و) بعد (الحوايج الاصلية) من كتب
 ومسكن وخادم ولباس مثله وغذاء ووطا ونحوها ولا يصير مستطيعا ببذل غيره له
 ويعتبر امن الطريق بلا خفارة يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد وسعة
 وقت يمكن السير فيه على العادة (وان اعجزه) عن السعى (كبر او مرض
 لا يرجى برؤه) او ثقل لا يقدر معه على ركوب الا بمشقة شديدة او كان
 فضو الحلقة لا يقدر يثبت على راحلة الا بمشقة غير محتملة (لزمه ان يقيم من
 يحج ويحتر عنه) فورا (من حيث وجبا) أى من بلده لقول ابن عباس
 ان امرأة من خثعم قالت يارسول الله ان ابى ادر كته فريضة الله تعالى فى الحج

شيئا كثيرا لا يستطيع ان يستوى على الراحة افا حج عنه قال حجي عنه متفق
 عليه (ويجزى) الحج والعمرة (عنه) اى عن التوى عنه اذا (وان عوفى
 بعد الاحرام) قبل فراغ نأيه من النسك او بعده لانه اتى بما امر به
 فخرج من المهدة ويسقطان عن من لم يجد نأيا ومن لم يحج عن نفسه لم
 يحج عن غيره. ويصح ان يستيب قادر وغيره فى نفل حج وبمضه والتائب امين
 فيما يعطاه الحج منه ويحتسب له نفقة رجوعه وخادمه ان لم يخدم مثله نفسه
 (ويشترط لوجوبه) اى الحج والعمرة (على المرأة وجود محرما) لحديث
 ابن عباس لا تسافر امرأة الا مع محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها
 محرم رواه احمد باسناد صحيح ولا فرق بين الشابة والعجوز وقصير السفر
 وطويله (وهو) اى محرم السفر (زوجها او من تحرم عليه على التأييد
 لنسب) كاخ مسلم مكلف (او سب مباح) كاخ من رضاع كذلك وخرج
 من تحرم عليه بسبب محرم كام المزنى بها وبنتها وكذا ام الموطوءة بشبهة
 وبنتها والملاعن ليس محرما للملاعة لان تحريمها عليه ابداء عقوبة وتقليط
 عليه لا لحرمتها ونفقة المحرم عليها فيشترط لها ملك زاد وراحلة لهما ولا
 يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ومن است من استتاب وان حجت بدونه
 حرم واجزا (وان مات من لزمه) اى الحج والعمرة (اخرجنا من تركته)
 من رأس المال اوصى به اولا ويحج الساب من حيث وجبا على الميت
 لان القضا يكون بصفة الادا وذلك لما روى البخاري عن ابن عباس ان
 امرأة قالت يا رسول الله ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت افا حج
 عنها قال نعم حجي عنها ارايت لو كان على امك دين اكننت قاضيه له اقضوا
 الله قاله احق بالوفا ويسقط حج اجنبى عنه لا عن حى بلا اذنه وان ضاق
 ماله حج به من حيث بلغ وان مات فى الطريق حج عنه من حين مات
 ﴿ باب المواقيت ﴾ الميقات لغة الحد واصطلاحا موضع العبادة وزمنها
 (وميقات اهل المدينة ذوا الحليفة) بضم الحاء وفتح اللام بينها وبين المدينة
 ستة اميال او سبعة وهى ابعد المواقيت من مكة بينها وبين مكة عشرة ايام
 (و) ميقات (اهل الشام ومصر والمغرب المجنفة) بضم الجيم وسكون الحاء
 المسهلة قرب رابغ بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل (و) ميقات (اهل
 اليمن ظلم) بينه وبين مكة ليلتان (و) ميقات (اهل نجد) والطائف
 (قرن) بسكون الراء ويقال قرن المنازل وقرن الثعالب على يوم وليلة من

هذه (باب اهل التبرق) اى العراق وخراسان ونحوهما (ذات
 تبرق) منزل معروف سمي بذلك لان فيه عرقا وهو الجبل الصغير وبينه
 وبين مكة نحو مرحلتين (وهى) اى هذه المواقيت (لاهلها) المذكورين
 (ولن يمس عليها من غيرهم) اى من غير اهلها ومن منزله دون هذه
 المواقيت يحرم منه الحج وعمره (ومن حج من اهل مكة) فانه يحرم (منها)
 لقول ابن عباس وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا
 الحليفة ولاهل الشام الجحفة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن ظلم من لهن
 ولمن اتى عليهن من غير اهلهن ممن يريد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فحمله
 من اهله وكذلك اهل مكة يهلون منها متفق عليه ومن لم يمر بمقات احرم
 اذا علم انه اذا اقربها منه لقول عمر انظروا الى حذوها من قد بد رواء
 البخارى ويسن ان يجتاض فان لم يجاذ ميقساتا احرم من مكة بمرحلتين
 (وعمرته) اى عمره من كان بمكة يحرم بها (من الحل) لان النبي صلى
 الله عليه وسلم امر عبد الرحمن ابن ابى بكر ان يعمر عائشة من التعميم
 متفق عليه ولا يحل لحر مسلم مكلف اراد مكة او النسك تجاوز الميقات
 بلا احرام الا لقتال مباح او خوف او حاجة تتكرر كخطاب ونحوه فان
 تجاوزه لغير ذلك لزمه ان يرجع ليحرم منه ان لم يخف فوت حج او على
 نفسه وان احرم من موضعه فعليه دم وان تجاوزه غير مكلف ثم كلف
 احرم من موضعه وكره احرام قبل ميقات ومحج قبل اشهره وينعقد
 (واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة) منها يوم المحرم
 وهو يوم الحج الاكبر (باب الاحرام) لفة نية الدخول في التحريم
 لانه يحرم على نفسه بنته ما كان مباحا له قبل الاحرام من النكاح والطيب
 ونحوهما وشرعا (نية النسك) اى نية الدخول فيه لانيته ان يحج او
 يعتمر (سن لمريده) اى مرید الدخول فى النسك من ذكر واثى
 (غسل) ولو حائضا ونفسا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأته بنت
 عيسى وهى نفسا ان تغسل رواء مسلم وامر عائشة ان تغسل لاهلال الحج
 وهى حائض (او تيم لعدم) اى عدم الماء او تعذر استعماله لنحو مرض (و)
 سن له ايضا (تنظيف) باخذ شعر وظفر وقطع رايحة كريهة لتلايحتاج اليه
 فى احرامه فلا يتمكن منه (و) سن (تطيب) فى بدنه بمسك او بخور او ماء
 ورد ونحوها لقول عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم

لاحرامه قبل ان يحرم وحله قبل ان يطوف بالبيت وقالت كافي انظر الى
 وبيص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق
 عليه وكره ان يتطيب في توبه وله استدامة لبسه ما لم يترعه فان ترعه فليس
 له ان يلبسه قبل غسل الطيب منه ومتى تمس ما على يده من الطيب
 او نجاه عن موضعه ثم رده اليه او نقله الى موضع اخر فدى لان سال
 بعرق او شمس (و) سن له ايضا (تجرد من محيط) وهو كذا يخلط على
 قدر الملبوس عليه كالقميص والسراويل لانه عليه السلام تجرد لاهلاله رواه
 الترمذي (و) سن له ايضا ان يحرم (في ازار ورداء ابيضين) نظيفين
 وناعين لقوله عليه السلام وليحرم احدهم في ازار ورداء وناعين رواه احمد
 والمراد بالناعين التاسومة ولا يجوز له لبس السرموزه والجمجم قاله في
 الفروع (و) سن (احرام عقب ركعتين) نفلا او عقب فريضة لانه عليه
 السلام اهل دبر صلاة رواه النسائي (ونيته شرط) فلا يصير محرما بمجرد
 التجرد او التلية من غير نية الدخول في النسك لحديث انا الاعمال بالنيات
 (ويستحب قوله اللهم اني اريد نسك كذا) اي ان يعين ما يحرم به ويلفظ به
 وان يقول (فيسره لي) ونقله مني وان يشترط فيقول (وان حبسني حابس
 فمحني حيث حبست) لقوله صلى الله عليه وسلم لضباعة بنت الزبير حين
 قالت له اني اريد الحج واجدني وجمة فقال حببي واشترطي وقولي اللهم على
 حيث حبستني متفق عليه زاد النسائي في رواية اسنادها جيد فان لك على
 ربك ما استئتيت فتي حبس بمرض او عدو او ضل عن الطريق حل ولا شيء
 عليه ولو شرط ان يحل متى شاء او ان افسده لم يقضه لم يصح الشرط
 ولا يبطل الاحرام بخنونا او اغماء او سكر موت ولا ينعقد مع وجود
 احدها والانسالك تمتع وافراد وقران (وفضل الانسالك التمتع) فالافراد
 قال القران قال احمد لا اشك انه عليه السلام كان قارئا والمتعة احب الى الله
 وقال لانه اخر ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين انه صلى الله عليه
 وسلم امر اصحابه لما طافوا وسعوا ان يجعلوها عمرة الا من ساق هديا
 وثبت على احرامه لسوقه الهدى وتأسف بقوله لو استقبلت من امرى
 ما استدرت ماسقت الهدى ولا حالت معكم (وصفته) اي التمتع (ان يحرم
 بالعمرة في اشهر الحج ويفرغ منها ثم يحرم بالحج في طامه) من مكة او قربها
 او بعيد منها والافراد ان يحرم بحج ثم بعمرة بعد فراغه منه والقران ان

الحرام من قبله او بها ثم يدخله عليها قبل شروع في طوافها ومن احرم به
 ثم ادخلها عليه لم يصح احرامه بها (و) يجب (على الاقنى) وهو من كان
 مسافة قصر فاكتر من الحرم ان احرم متما او قارنا (دم) نسك لاجبران بخلاف
 اهل الحرم ومن هو منه دون للمسافة فلا شيء عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم
 يكن اهلها حاصر المسجد الحرام ويشترط ان يحرم بها من ميقات او مسافة قصر
 فاكتر من مكة وان لا يسافر بينهما فان سافر مسافة قصر فاحرم فلا دم عليه وسن
 لفرد وقارن فسخ بينهما بحج وينويان باحرامهما ذلك عمرة مفردة لحديث
 الصحابين السابق فاذا احراما به ليصيرا متمعين مالم يسوقا هديا او يقفاه برفة
 وان مسافة متمتع لم يكن له ان يحل فيحرم بحج ان طاف وسمى لعمرة قبل
 حلق فاذا ذبحه يوم النحر حل منهما (وان حاضت المرأة) المتمتع قبل طواف
 العمرة فحشيت قوات الحج احرمت به (وجوبا (وصارت قارنة) لما روى
 مسلم ان عائشة كانت متمتع غاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهلى بالحج
 وكذا لو خشي غيرها ومن احرم واطلق صح وصرفه لما شاء وبمثل ما احرم فلان
 انقذ بمثله وان جهله جعله عمرة لانها اليقين ويصح احرمت يوما او بنصف نسك
 لان احرم فلان قاتا محرم لعدم جزمه (واذا استوى على راحلته قال)
 قطع به جماعة والاصح عقب احرامه (ليك اللهم ليك) اى انا مقبم
 على طاعتك واجابة امرك (ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك
 والملك لاشريك لك) روى ذلك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في حديث متفق عليه وسن ان يذكر نسكه فيها وان يبدأ القارن
 بذكر عمرته واكثر التلية وتناكد التلية اذا علا نشزا او هبط واديا او صلى
 مكتوبة او اقبل ليل او نهار او التقت الرفاق او سمع ملبيا او فعل محظورا
 ناسيا او ركب دابته او نزل عنها او رأى البيت (يصوت بها الرجل) اى
 يجهر بالتلية لحبر السائب ابن خلاد مرفوعا اتانى جبريل فامرني ان آمر
 اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاehl والتلية وصححه الترمذى واغا يسن
 الجهر بالتلية في غير مساجد الحل وامصاره وفي غير طواف القدوم
 والسعي بعده وتشرع بالعربية لقادر والا فبلغته ويسن بعدها دعاء وصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم (وتحفيها المرأة) بقدر ما تسمع رفيقها ويكره
 جهرها فوق ذلك مخافة الفتنة ولا تكره التلية لخلال ^{بها} باب محظورات
 الاحرام ^{بها} اى المحرمات بسببه (وهى) اى محظوراته (تسعة)

احدها (حلق الشعر) من جيع بدنه بلا عذر يعني ازالته بحلق او تنف
 او قلع لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (و) الثاني
 (تقليم الاظافر) او قصه من يد او رجل بلا عذر فان خرج بينه شعر
 او كسر ظفره فزالهما او زال مع غيرها فلا فدية وان حصل الاذى بقرح
 او قلع ونحوه فزال شعره لذلك فدى ومن حلق رأسه باذنه او سكت ولم
 ينه فدى وبياح لحرم غسل شعره بسدر ونحوه فمن (حلق) شجرة
 واحدة او بعضها فعليه طعام مسكين وشعرتين او بعض شعرتين فطعام
 مسكين وثلاث شعرات فعليه دم (او قلم) ظفرا فطعام مسكين وظفرين
 فطعام مسكين و (ثلاثة فعليه دم) اى شاة او اطعام ستة مساكين او
 صيام ثلاثة ايام وان خلل شعره وشك في سقوط شئ به استحب (الثالث)
 تغطية راس الذكر اجماعا واشار اليه بقوله (ومن غطى راسه بلاصق
 فدى) سواء كان معتاداً كعمامة وبرنس ام لا كقرطاس وطمين ونورة
 وحناء او عصيه بسير او استظل في محل راكبا او لا ولو لم يلاصقه ويحرم
 ذلك بلا عذر لا ان حمل عليه او استظل بخيمة او شجرة او بيت (الرابع)
 لبسه الخيط واليه الاشارة بقوله (وان لبس ذكر خيطا فدى) ولا يقدر
 عليه رداء ولا غيره الا ازاره ومنطقته وهما فيهما نفقة مع حاجة لعقد
 وان لم يجد نعلين لبس خفين او لم يجد ازارا لبس سراويل الى ان يجد
 ولا فدية (الخامس) الطيب وقد ذكره بقوله (و ان طيب) محرم (بدنه
 او ثوبه) او شيئا منهما او استعماله في اكل او شرب (او ادهن)
 او اكتحل او استعط (بمطيب او شم) قصدا (طيبا او بغير بعود ونحوه)
 او شمه قصدا ولو بنحور الكعبة اثم و (فدى) ومن الطيب مسك وكافور
 وغبر وزعفران وورس وورد وبنفشج وبنوفر وبان وماء ورد
 وان شهما بلا قصد او مس مالا يعلق كقطع كافور او شم فواكه او عودا
 او شحما او ريحانا فارسيا او غاما او ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية
 (السادس) قتل صيد البر او اصيله وقد اشار اليه بقوله (وان قتل
 سيدا ماكولا برياً اصلا) كحمام وبط ولو استانس بخلاف ابل وبقر اهلية
 ولو توحشت (ولو تولد منه) اى من الصيد المذكور (ومن غيره)
 كالنول بين الماكول وغيره او بين الوحشى وغيره تغليبا للحظر (او تلب)
 الصيد المذكور (في يده) بمباشرة او سبب كاشارة ودلالة واعانة ولو تناولته

في صيده او ذبحه او صيد لاجله وما حرم عليه لنحو دلالة او صيده له
 لا يحرم على محرم غيره ويضمن بيض صيد ولبنه اذا حلبه بقيته ولا يملك
 المحرم ابتداء صيدا بغير اربث وان احرم وبملكه صيد لم يزل ولا يده
 الحكمة بل تزال يده المشاهدة بارساله (ولا يحرم) باحرام او حرم
 (حيوان انسي) كدجاجة وبيجة الانعام لانه ليس بصيد وقد كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في احرامه بالحرم (ولا يحرم صيد
 البحر) ان لم يكن بالحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطيره
 الماء برى (ولا) يحرم بحرم ولا احرام (قتل محرم الاكل) كالاسد
 والثمر والكلب الا المتولد كما تقدم (ولا) يحرم قتل الصيد (الصايل)
 دفعا عن نفسه او ماله سواء خشي التلف او الضرر بخرجه او لا لانه
 التحق بالموذيات فصار كالكلب العقور ويسن مطلقا قتل كل مؤذ غير
 ادمي ويحرم باحرام قتل قمل وصيانه ولو برمي ولا جزاء فيه لابرأيت
 وقراد ونحوها ويضمن جراد بقيته والحرم احتاج لفعل محظور فله ويفدى
 وكذا لو اضطر الى اكل صيد فله ذبحه واكله كمن بالحرم ولا يباح الا لمن
 له اكل الميتة (السابع) عقد النكاح وقد ذكره بقوله (ويحرم عقد
 نكاح) فلو تزوج المحرم او زوج محرمة او كان وليا او وكلا في النكاح
 حرم (ولا يصح) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعا لا ينكح المحرم ولا
 ينكح (ولا فدية) في عقد النكاح كشرأ الصيد ولا فرق بين الاحرام
 الصحيح والفاسد ويكره للمحرم ان ينكح امرأة كحطبة عقده او حضوره
 او شهادته فيه (وتصح الرجعة) اى لو راجع المحرم امراته صحت بلا كراهة
 لانه امساك وكذا شراء امة للوطى (الثامن) الوطى واليه الاشارة بقوله
 (وان جامع) المحرم بان غيب الحشفة في قبل او دبر من ادمي او غيره
 حرم لقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث قاله ابن عباس هو الجماع
 وان كان الوطى (قبل التحلل الاول فسد نسكهما) ولو بعد الوقوف
 بعرفة ولا فرق بين العامد والساهى لقضاء بعض الصحابة رضى الله عنهم بفساد
 الحج ولم يستفصل (ويمضيان فيه) اى يجب على الواطى والموطوءة المضى
 في النسك الفاسد ولا يخرجان منه بالوطى روى عن عمر وعلى وابي

هزيمة وابن عباس حكمه كالأحرام الصحيح لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة
 لله (ويقضيان) وجوبا (ثاني عامه) روى عن ابن عباس وابن عمر وغير
 المكلف يقضى بعد تكليفه وحجة الإسلام قورا من حيث احرم او لا
 ان كان قبل ميقات والا فنه وسن تفرقهما في قضاء من موضع وطى الى
 ان يحلا والوطى بعد التحلل الاول لا يفسد النكاح وعليه شاة ولا فدية
 على مكرهه ونفقة حجة قضاها عليه لانه المفسد لنسكها (التاسع)
 المباشرة دون الفرج وذكرها بقوله (وتحرم المباشرة) اى مباشرة الرجل
 المرأة (فان فعل) اى باشرها (فانزل لم يفسد حجه) كما لو لم ينزل ولا
 يصح قياسها على الوطى به لانه يجب به الحد دونها (وعليه بدنة) ان انزل
 بمباشرة او قبلة او تكرار نظر او لمس لشهوة او امنى باستثناء قياسا على
 بدنة الوطى وان لم ينزل فشاة كفدية اذا وخطأ في ذلك كعمد وامرأة
 مع شهوة كرجل في ذلك (لكن يحرم) بعد ان يخرج (من الحل)
 ليجمع في احرامه بين الحل والحرم (لطواف الفرض) اى يطوف
 طواف الزيادة محرما وظاهر كلامه ان هذا في المباشرة دون الفرج اذا انزل
 وهو غير متجه لانه لم يفسد احرامه حتى يحتاج لتجديده فالمباشرة كسائر
 المحرمات غير الوطى هذا مقتضى كلامه في الاقناع كالتهنى والمنقع والتفج
 والاصاف والمبدع وغيرها وانما ذكروا هذا الحكم فين وطى بعد التحلل
 الاول الا ان يكون على وجه الاحتياط مراعاة للقول بالافساد
 (واحرام المرأة) فيما تقدم (كالرجل الا في اللباس) اى لباس الخيط
 فلا يحرم عليها ولا نطفة الرأس (وتجنب البرقع والقفازين) لقوله
 عليه السلام لا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين رواه البخارى
 وغيره والقفازان شئ يعمل للدين يدخلان فيه يسترهما من الحر
 كما يعمل للزاة ويفدى الرجل والمرأة بلبسهما وتجنب (نطفة وجهها) لقوله
 صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها فتضع
 الثوب فوق راسها وتسد له على وجهها لمرور الرجال قريبا منها (ويباح
 لها التحلى) باخلخال السوار والدمالج ونحوها ويسن لها خضاب عند احرام
 وكرهه بعده وكره لهما اكتحال بأمد لزيته ولهما لبس معصفر وكلى وقطع راحمة
 كريمة بغير طيب واتجار وعمل صنعة ما لم يشغلا عن واجب او مستحب وله
 لبس خاتم ويجنبان الرفث والفسوق والجداول وتسقاة الكلام الا فيما ينفع

باب الفدية (١٥٩) أى أقسامها وقدر ما يجب والمستحق لأجزائها (بخير
 هدية) أى فى فدية (حلق) فوق شعرتين (وتقليم) فوق ظفرين (وتغطية
 رأس وطيب ولبس غيظ بين صيام ثلاثة أيام أو أطعام ستة مساكين لكل
 مسكين مدر أو نصف صاع من تمر أو شعير أو ذبح شاة) لقوله صلى الله
 عليه وسلم لكعب بن عجرة لعلك آذاك هوام رأسك قال نعم يارسول الله فقال
 أحلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين أو انكش شاة متفق
 عليه وأو للتخير والحلق الباقي بالخلق (و) بخير (بخرا صيديين) ذبح (مثل
 أن كان) له مثل من النعم (أو تقويه) أى المثل بحمل التلف أو قربه
 (بدراهم يشتري بها طعاما) يخرى فى فطرة أو يخرج بدله من طعامه
 (فيطعم كل مسكين مدا) أن كان الطعام برا والافدين (أو يصوم عن كل
 مد) من البر (يوما) لقوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم الآية وأن بقى
 دون مد صام يوما (و) بخير (بما لا مثل له) بعد أن يقومه بدراهم لتعذر
 المثل ويشتري بها طعاما كما مر (بين أطعام) كما مر (وصيام) على ما تقدم
 (وأما دم متعة وقران فيجب الهدى) بشرطه السابق لقوله تعالى فمن تمتع
 بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وأتقارن بالقياس على التمتع (فإن
 عدمه) أى عدم الهدى أو عدم ثمنه ولو وجد من يقرضه فصيام ثلاثة
 أيام (فى الحج) والأفضل كون آخرها يوم عرفة (وأن آخرها عن أيام
 منى صامها بعد وعليه دم مطلقا) (و) صيام (سبعة أيام إذا رجع الى أهله)
 قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم وله صومها
 بعد أيام منى وفراغه من أفعال الحج ولا يجب تتابع ولا تفريق فى الثلاثة
 ولا السبعة (والمحصر) يذبح هديا بنية التحلل لقوله تعالى فإن احصرتم
 فما استيسر من الهدى (و) إذا لم يجد هديا صام عشرة أيام (بنية التحلل
) ثم حل (قياسا على التمتع) ويجب بوطى فى فرج فى الحج (قبل التحلل
 الاول) بدنة (وبعده شاة) فإن لم يجد البدنة صام عشرة أيام ثلاثة فى الحج
 وسبعة إذا رجع لقضاء الصحابة (و) يجب بوطى (فى العمرة شاة) وتقدم
 حكم المباشرة (وأن طاوخته زوجته لزمها) أى ما ذكر من الفدية فى الحج
 والعمرة وفى نسخة لزمها أى البدنة فى الحج والشاة فى العمرة والمكرهة
 لا فدية عليها وتقدم حكم المباشرة دون الفرج ولا شئ على من فكر فأنزل
 والد الم واجب لفوات أو ترك واجب كشعة (١٦٠) فصل ومن كرر محظورا

من جنس واحد بان حلق او قلم او لبس مخيط او تطيب او وطئ ثم اعاده
(ولم يفد) لما سبق (فدى مرة) سواء فعله متتابعاً او متفرقاً لان الله تعالى
اوجب في حلق الراس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع في دفعة او دفعات
وان كفر عن السابق ثم اعاده لزمته الفدية ثانياً (بخلاف صيد) ففيه
بمده ولو في دفعة لقوله تعالى فجاء مثل ما قتل من النعم (ومن فعل
محظوراً من اجناس) بان حلق وقلم اظفاره ولبس المخيط فدى لكل مرة
اي لكل جنس الفدية الواجبة فيه سواء (رفض احرامه اولاً) اذا التحل
من الحج لا يحصل الا باحد ثلاثة اشياء كمال افعاله او التحلل عند الحصر
او بالمذر اذا شرطه في ابتدائه وما عدا هذه لا يتحلل به ولو نوى التحلل لم يحل
ولا يفسد احرامه برفضه بل هو باق يلزمه احكامه وليس عليه لرفض الاحرام
شيء لانه مجرد نية (ويسقط بنسيان) او جهل او اكراه (فدية لبس
وطيب وتغطية راس) لحديث عني لامتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا
عليه ومتى زال عذره ازاله في الحال (دون) فدية (وطئ) وصيد وتقليم
وحلق (فوجب مطلقاً لان ذلك اتلاف فاستوى عمدته وسهوه كمال الادمى
فان استدام لبس مخيط احرم فيه ولو لحظة فوق المعتاد من خلمه فدى
ولا يشقه (وكل هدى او اطعام) يتعلق بحرم او احرام كجزاء صيد ودم
متعة وقران ومنذور وما وجب لترك واجب او فعل محظور في الحرم فانه
يلزمه ذبحه في الحرم قال احمد مكة ومنى واحد والا فضل نحر ما يحج بمنى
وما بعمره بالمروة ويلزمه تفرقة لحمه او اطلاقه (لمساكين الحرم) لان
القصد التوسعة عليهم وهو المقيم به والمجتاز من حاج وغيره ممن له اخذ
زكاة لحاجة وان سلمه لهم حياً فذبحوه اجزاء والا رده وذبحه (وفدية
الاذى) اي الحلق (واللبس ونحوهما) كطيب وتغطية راس وكل محظور
فعله خارج الحرم (ودم الاحصار حيث وجد سببه) من حل او حرم
لانه عليه السلام نحر هديه في موضعه بالجدية وهي من الحل ويجزى
بالحرم ايضاً (ويجزى الصوم) والحلق (بكل مكان) لانه لا يتعدى نفعه
لاحد فلا فائدة لتخصيصه (والدم) المطلق (شاة) كضحية جذع ضان او نحر
معز (او سبع بدنة) او بقرة فان ذبحها فافضل وتجب كلها (وتجزى
عنها) اي عن البدنة (بقرة) ولو في جزاء صيد كملكه وعن سبع
شيء بدنة او بقرة مطلقاً باب جزاء الصيد في اي مثله في

إلى كان ولا يقيته فيجب المثل من النعم فيها له على قوله تعالى
 نجزاء مثل ما قتل من النعم وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الفصح كبشا
 ويرجع فيها قضت فيه الصحابة إلى ما قضوا به فلا يحتاج أن يحكم عليه
 صرة أخرى لأنهم اعرف وقولهم اقرب إلى الصواب ولقوله عليه السلام
 اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ومنه (في النعمة بدنة) روى عن
 عمر وعثمان وعلى وزيد وابن عباس ومعاوية لأنها تشبهها (و) في
 (حمار الوحش بقرة) روى عن عمر (و) في (بقرته) أي الواحدة
 من بقر الوحش (بقرة) روى عن ابن مسعود (و) في (الأيل)
 على وزن قنب وخلب وسيد (بقرة) روى عن ابن عباس (و) في
 (التبتل بقرة) قال الجوهري التبتل الوعل المسن (و) في (الوعل
 بقرة) يروى عن ابن عمر أنه قال في الأروى بقرة قال في الصحاح الوعل
 هي الأروى وفي القاموس الوعل ففتح الواو مع فتح العين وكسرها وسكونها
 تيس الجبل (و) في المضع كبش (قال الامام حكم فيها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بكبش (و) في (الغزال عتر) روى عن جابر عنه صلى
 الله عليه وسلم أنه قال في الظبي شاة (و) في (الوب) وهو دويبة كحلا
 دون السنور لا ذنب لها جدى (و) في (الضب جدى) قضى به عمر
 واربد والجدى الذكر من اولاد المعز له ستة اشهر (و) في (اليربوع
 جفرة) لها اربعة اشهر روى عن عمر و ابن مسعود (و) في (الارنب
 عناق) روى عن عمر والعناق الانثى من اولاد المعز اصغر من الجفرة
 (و) في (الحمامة شاة) حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع
 ابن عبد الحارث في حمام الحرم وقيس عليه حمام الاحرام والحمام كل
 ما عب الماء وهدر . قال الجوهري العيا شرب الماء من غير مص والحمام يشرب
 الماء عما كما تعب الدواب وهدر أي صوت وقال غيره هدر غررد ورجع
 صوته كأنه يسبح مطمح الماء وهدر . فيدخل فيه الفواخت والوراشين والقطا
 والقمرى والدبى وما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه إلى قول عدلين
 خبيرين وما لا مثل له كباقي الطيور ولو أكبر من الحمام فيه القيمة وعلى
 جماعة اشتركوا في قتل صيد جزاء واحد ^{في} باب ^{في} حكم (صيد
 الحرم) أي حرم مكة (يحرم صيده على المحرم والحلال) اجماعا لحديث
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا

البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بحرمه الله الى
 يوم القيامة (وحكم سيده كصيد المحرم) فيه الجزاء حتى على الصغير
 والكافر لكن بحرمه لاجزاء فيه ولا يملكه ابتداء بغير ارض (ولا يلزم
 المحرم جزآن ويحرم قطع شجره) اى شجر الحرم (وحشيشه الاخضرين)
 الذين لم يزرعهما ادمي لحديث ولا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها
 وفي رواية ولا يمتلى شوكتها ويجوز قطع اليابس والثمره وما زرعه الادمي
 والكماة والقعق وكذا الاذخر كما اشار اليه بقوله (الا الاذخر) قال في القاموس
 حشيش طيب الريح لقوله عليه السلام الا الاذخر وبساح انتفاع بما زال
 او انكسر بغير ادمي ولو لم يين ونضن شجرة صغيرة عرفا بشاة وما
 فوقها بقرة روى عن ابن عباس ويفعل فيها كجزاء صيد ونضن حشيش وورق
 بقيته ونضن بما نقص فان استخلف شئ منها سقط خمائه كرد شجرة قنبت
 لكن يضمن نقصها وكره اخراج تراب الحرم وحجراته الى الحل لا ماء
 زهره ويحرم اخراج تراب المساجد وطبها للتبرك وغيره (ويحرم صيد)
 حرم (المدينة) لحديث على المدينة حرام ما بين عير الى ثور لا يمتلى
 خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح ان تقطع منها شجرة الا ان يلف
 رجل بعيره رواء ابو داود (ولا جزاء فيه) اى فيما حرم من صيدها
 وشجرها وحشيشها قال احمد في رواية بكر ابن محمد لم يبلغنا ان النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا احدا من اصحابه حكموا فيه بجزاء (وبساح الحشيش)
 من حرم المدينة (لللف) لما تقدم (و) بباح اتخاذ (الة الحرث ونحوه)
 كالمسند والة الرحل من شجر حرم المدينة لما روى احمد عن جابر ابن
 عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا
 اصحاب عمل واصحاب نضج وانا لانستطيع ارضا غير ارضنا فرخص لنا فقال
 القائماتن والوسادة والعارضة والمسند فاما غير ذلك فلا يعضد ولا يخط منها
 شئ والمسند عود البكرة ومن ادخلها صيدا فله امساكه وذبحه (وحرما)
 بريد في بريد وهو (ما بين عير) جبل مشهور بها (الى ثور) جبل صغير
 لونه الى الحمرة فيه تدوير ليس بالمستطيل خلف احد من جهة الشمال
 وما بين عير الى ثور هو ما بين لابتها واللاية الحرة وهى ارض تركها
 حجارة سود وتسحب المجاورة بمكة وهى افضل من المدينة قال فى الفنون
 الكعبة افضل من مجرد الحجرة فاما والنبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا والله

ولا العرق وعلته ولا الجنة لان بالحجرة جسدا لم يورث به الرجوع اتى
 وتضاعف الحنة والسنة بكان وزمان فاضل **باب** ذكر دخول مكة
 مكة وما يتعلق به من الطواف والنسي (يسن) دخول مكة (من
 اعلاها) والخروج من اسفلها (و) يسن دخول (المسجد) الحرام (من
 باب بني شيبه) لما روى مسلم وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل
 مكة ارتقا الفحى واماخ راحلته عند بني شيبه ثم دخل ويسن ان يقول عند
 دخوله بسم الله وبالله ومن الله والى الله اللهم افتح لى ابواب فضلك ذكره فى
 اسباب الهداية (فاذا راي البيت رفع يديه) لفعله عليه السلام رواه
 الشافعى عن ابن جريج (وقال ماورد) ومنه اللهم انت السلام ومنك
 السلام حينا ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيما وتكريما ومهابة
 وبراء وزد من عظمه وشرفه ممن حجه واعتمره تعظيما وتكريما ومهابة
 وبراء الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو اهله وكما يبنى لكرم وجهه وعز
 جلاله والحمد لله الذى بلغنى بيته ورانى لذلك اهلا والحمد لله على كل حال
 اللهم انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئتك لذلك اللهم تقبل منى
 واعف عني واصح لي شأني كله لا اله الا انت يرفع بذلك صوته (ثم يطوف
 مضطجعا) فى كل اسبوعه استحبابا ان لم يكن حامل معذور بردائه والاضطجاع ان
 يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الايمن وطرفيه على عاتقه الايسر واذا فرغ من
 الطواف ازال الاضطجاع (يتسدى المعتز بطواف العمرة) لان الطواف
 تحية المسجد الحرام فاستحب البدأة به لفعله عليه السلام (و) يطوف
 (القارن والمفرد للقدوم) وهو الورود (فيماذى الحجر الاسود ب كله)
 اى بكل بدنه فيكون مبدا طوافه لانه عليه السلام كان يتسدى به (ويستله)
 اى يمسح الحجر بيده اليمنى وفى الحديث انه نزل من الجنة اشد بياضا من
 اللبن فسودته خطايا بنى آدم رواه الترمذى وصححه (ويقبله) لما روى عمر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر ووضع شفتيه عليه يبكي طويلا
 ثم التفت فاذا بعمر ابن الخطاب يبكي فقال يا عمر هاهنا تسكب العبرات رواه
 ابن ماجه نقل الاثرم ويسجد عليه وفعله ابن عمر وابن عباس (فان
 شق) استلامه وقبيله لم يراحم واستله بيده (وقبل يده) لما روى مسلم
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استله وقبل يده (فان شق)
 استله بشئ وقبله لما روى عن ابن عباس فان شق (اللمس اشار اليه) اى

الى الحجر بيده او بشئ ولا يقبله لما روى البخاري عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير فلما اتى الحجر اشار اليه بشئ في يده وكبر (ويقول) مستقبل الحجر بوجهه كما استلمه (ماورد) ومنه بسم الله والله اكبر اللهم ايماننا بك وتصديقنا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لحديث عبدالله ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه (ويجعل البيت عن يساره) لانه عليه السلام طاف كذلك وقال خذوا عني مناسككم (ويطوف سبعا يرمي الاقعي) اي المحرم من بعيد من مكة (في هذا الطواف) فقط ان طاف ماشيا فيسرع المشي ويقارب الخطا (ثلاثا) اي في ثلاثة اشواط (ثم) بعد ان يرمي الثلاثة اشواط (يشي اربعا) من غير رمل لفعله عليه السلام ولا يسن رمل لحامل معذور ونساء ومحرم من مكة او قربها ولا يقضى الرمل ان فات في الثلاثة الاول والرمل اولى من الدنو من البيت ولا يسن رمل ولا اضطباع في غير هذا الطواف ويسن ان يستلم الحجر والركن اليماني كل مرة (عند محاذاتهما لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع ان يستلم الركن اليماني والحجر في طوافه قال نافع وكان ابن عمر يفعلوه رواء ابو داود فان شق استلامهما اشار اليهما لا الشامي وهو اول ركن يمر به ولا الغربي وهو ما يليه ويقول بين الركن اليماني والحجر الاسود ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي بقية طوافه اللهم اجعله حججا مبرورا وسما مشكورا وذنبنا مغفورا رب اغفر وارحم واهدني السبيل الاقوم وتجاوز عما تعلم وانت الاعز الاكرم وتسن القراءة فيه (ومن ترك شيئا من الطواف) ولو سيرا من شوط من السبعة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم طاف كاملا وقال خذوا عني مناسككم (او لم ينوه) اي ينسوي انطواف لم يصح لانه عبادة اشبه الصلاة والحديث انما الاعمال بالنيات (او) لم ينو (نسكه) بان احرم مطلقا وطاف قبل ان يصرف احرامه لنسك معين لم يصح طوافه (او طاف على الشاذروان) فتخ الذال وهو مافضل عن جدار الكعبة لم يصح طوافه لانه من البيت فاذا لم يطف به لم يطف بالبيت جميعه (او) طاف على (جدار الحجر) بكسر الحاء المهملة لم يصح طوافه لانه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر

واثابوا ان وقال خذوا عني مناسككم (او) طاف وحده (حريان او
 نجس) او محدث (لم يصح) طوافه لقوله عليه السلام الطواف بالبيت
 صلاة الا انكم تتكلمون فيه رواه الترمذي والاثرم عن ابن عباس وبين
 فمل باقى المناسك كلها على طهارة وان طاف المحرم لابس محيط صح وفدى
 (ثم) اذاتم طوافه (يصل ركعتين) فلا يقرأ فيهما بالكافرين والاخلص
 بعد الفاتحة ويجزى مكتوبة عنهما وحيث ركعها جاز والافضل كونهما
 (خلف المقام) لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى (فصل ثم)
 بعد الصلاة يعود و (يستلم الحجر) لقلعه عليه السلام ويسن الاكثار من
 الطواف كل وقت (ويخرج الى الصفا من باب) اى باب الصفايسى (فيرقاه)
 اى الصفا (حتى يرى البیت) فيستقبله (ويكبر ثلاثا ويقول ماورد) ثلاثا
 ومنه الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شىء قدير
 لا اله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب
 وحده ويدعو بما احب ولا يلجى (ثم يزل) من الصفا (ماشيا الى) ان
 يبقى بينه وبين (العلم الاول) وهو الميل الاخضر فى ركن المسجد نحو
 ستة اذرع (ثم يسى) ماشيا سعيًا (شديدا الى) العلم (الآخر) وهو
 الميل الاخضر بقناء المسجد حذاء دار العباس (ثم يمشى ويرقى المروة
 ويقول ماقله على الصفا ثم يزل) من المروة (فيثبى فى موضع مشيه
 ويسى فى موضع سعيه الى الصفا يفعل ذلك) اى ما ذكر من المشى
 والسعى (سعيًا ذهابه سعيًا ورجوعه سعيًا) يفتح بالصفا ويحتم بالمروة
 ويجب استيعاب ما بينهما فى كل مرة فيلصق عقبه باصلهما ان لم يرقهما فان
 ترك ما بينهما شيئًا ولو دون ذراع لم يصح سعيه (فاذا بدأ بالمروة سقط
 الشوط الاول) فلا يحتسبه ويكثر من الدعاء والذكر فى سعيه قال ابو
 عبدالله كان ابن مسعود اذا سعى بين الصفا والمروة قال رب اغفر وارحم
 واغف عما تلم وانت الاعز الاكرم ويشترط له نية وموالة وكونه بعد
 طواف نسك ولو مسنونًا (وتسنى فيه الطهارة) من الحدث والنجس
 (والستارة) اى ستر العورة فلو سعى محدثًا او نجسًا او عريانًا اجزاه
 (و) تسنى (الموالة) بينه وبين الطواف والمرأة لاترقى الصفا ولا
 المروة ولا تسعى سعيًا شديدا وتسنى مبادرة معتمر بذلك (ثم ان كان

متنما لاهدى معه قصر من شعره (ولو لبده ولا يحلقه ندبا ليوفره للحج
 (وتحلل) لانه تمت عمرته (والا) بان كان مع المتعم هدى لم يقصر
 و (حل اذا حج) فيدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما
 جميعا والمتمر غير المتعم يحل سواء كان معه هدى او لم يكن في اشهر
 الحج او غيرها (والمتعم والمتمر اذا شرع في الطواف قطع التلبية ؛ لقول
 ابن عباس يرفعه كان يسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر قال
 الترمذي هذا حديث حسن صحيح ولا بأس بها في طواف القدوم سرا
 في باب صفة الحج والعمرة يسن للمحلي بمكة في وقربها حتى تمتع
 حل من عمرته (الاحرام بالحج يوم التزوية) وهو ثامن ذى الحجة
 سمي بذلك لان الناس كانوا يتزوّون فيه الماء لما بعده (قبل الزوال) فيعلى
 بمنى الظهر مع الامام ويسن ان يحرم (منها) اى من مكة والافضل
 من تحت الميزاب (ويجزى) احرامه (من بقية الحرم) ومن خارجه
 ولا دم عليه والمتعم اذا عدم الهدى واراد الصوم سن له ان يحرم يوم
 السابع ليصوم الثلاثة محرما (وببيت بمنى) ويصلى مع الامام استجابا
 (فاذا طلعت الشمس) من يوم عرفة (سار) من منى (الى عرفة)
 فاقام بكرة الى الزوال بخطب بها الامام او نائبه خطبة قصيرة مفتوحة
 بالتكبير يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة (وكلها)
 اى كل عرفة (موقف الا بطن عرنة) لقوله عليه السلام كل عرفة
 موقف وادفعوا عن بطن عرنة رواه ابن ماجة (وسن ان يجتمع) بعرفة
 من له الجمع (بين الظهر والعصر) تقديما (و) ان (يقف رأكبا) مستقبل
 القبلة (عند الصخرات وجبل الرحمة) لقول جابر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم جعل بطن ناقته القصوى الى الصخرات وجعل جبل المشاة
 بين يديه واستقبل القبلة ولا يشرع صعود جبل الرحمة ويقال له جبل
 الدعاء (ويكثر من الدعاء وما ورد) كقوله لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
 وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا
 وفي سمي نورا ويسرلى امرى ويكثر الدعاء والاستغفار واتضرع والخشوع
 واطهار الضعف والافتقار ويلج في الدعاء زلا يستبطل الاجابة (ومن
 وقف) اى حصل بعرفة (ولو لحظة) او نائما او مارا او جاعلا انها

عرفة (من جريوم عرفة الى مجريوم النحر وهو اهل له) اى الصبح بان يكون
 مسليا محرما بالحج ليس سكران ولا مجنونا ولا مغمى عليه (صحح حجوه) لانه
 حصل بعرفة فى زمن الوقوف (والا) يقف بعرفة او وقف فى غير زمنه
 او لم يكن اهلا للصحح (فلا) يصح حجه لفوات الوقوف المعتد به (ومن
 وقف) بعرفة (نهرا) ودفع منها قبل الغروب ولم يعد (اليها) قبله (اى
 قبل الغروب ويستمر بها اليه) فعليه دم (اى شاة لانه ترك واجبا فان عاد
 اليها واستمر للغروب او عاد بعده قبل الفجر فلا دم عليه لانه اتى بالواجب
 وهو الوقوف بالليل والنهار (ومن وقف ليلا فقط فلا) دم عليه قال فى
 شرح المقنع لا نعلم فيه خلافا . قول النبي صلى الله عليه وسلم من ادرك
 عرفات بليل فقد ادرك الحج (ثم يدفع بعد الغروب) مع الامام او نائبه
 على طريق المأزمين (الى مزدلفة) وهى ما بين المأزمين ووادى محسر
 ويسن كون دفعه (بسكينة) لقوله عليه السلام ايها الناس السكينة السكينة
 (ويسرع فى الفجوة) لقول اسامة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسير العنق فاذا وجد فجوة نص اى اسرع لان العنق انبساط السير
 والنص فوق العنق (ويجمع بها) اى بمزدلفة (بين العشائين) اى يسن
 لمن دفع من عرفة ان لا يصلى المغرب حتى يصل الى مزدلفة فيجمع بين
 المغرب والعشاء من يجوز له الجمع قبل حط رحله وان صلى المغرب بالطريق
 ترك السنة واجزاء (وبيت بها) لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها
 وقال خذوا عني مناسككم (وله الدفع) من مزدلفة قبل الامام (بعد
 نصف الليل) لقول ابن عباس كنت حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم
 فى ضففة اهله من مزدلفة الى منى متفق عليه (و) الدفع (قبله) اى قبل
 نصف الليل (فيه دم) على غير سقاة ورعاة سواء كان عالا بالحكم او جاملا
 حامدا او ناسيا (كوصوله اليها) اى الى مزدلفة (بعد الفجر) فعليه دم
 لانه ترك نسكا واجبا (لا) ان وصل اليها قبله اى قبل الفجر فلا دم عليه
 وكذا ان دفع من مزدلفة قبل نصف الليل وعاد اليها قبل الفجر لا دم عليه
 (فاذا اصبح) بها (صلى الصبح) بفلس ثم اتى المشعر الحرام (وهو جبل
 صفير بالمزدلفة سمي بذلك لانه من علامات الحج) فيرقاه او يقف عنده
 ويحمد الله ويكبره ، وبالله (ويقرأ فاذا افضتم من عرفات الايتين ويدعوا
 حتى يسفر) لان فى حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل

واقفا عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا فاذا اسفر سار قبل طلوع الشمس
بسكينة : فاذا بلغ محسرا) وهو واد بين مزدلفة ومنى سمي بذلك لانه
يحسر سالكه (اسرع) قدر (رمية حجر) ان كان ماشيا والا حرك دابته
لانه صلى الله عليه وسلم لما اتى بطن محسر حرك قايلا كما ذكره جابر
(واخذ الحصا) اى حصا الجمار من حيث شاء وكان ابن عمر ياخذ
الحصا من جمع وفعله سعيد بن جبير وقال كانوا يتزودون الحصا من جمع
اى مكان يقال له ذلك والرمى تحية منى فلا يبدأ بشئ قبله (وعدده) اى
عدد حصا الجمار (سبعون) حصاة كل واحدة : بين الحص والندق)
كحصا الخرف فلا تجزى صغيرة جدا ولا كبيرة ولا يسن غسله (فاذا
وصل الى منى) وهى (من وادى محسر الى جرة العقبة) بدا بحجرة
العقبة (فرماها بسبع حصيات متعاقبات) واحدة بعد واحدة فلو رمى
دفعه واحدة لم يجزاه الا عن واحدة ولا يجزى الوضع (يرفع يده) البنى
حال الرمى (حتى يرى بياض ابطنه) لانه اعون على الرمى (ويكبر مع
كل حصاة) ويقول اللهم اجعله حجيا مبرورا وسعيام مشكورا وذنبام مغفورا
: ولا يجزى الرمى بشيها) اى غير الحصاة كجوهر وذهب ومادن (ولا)
يجزى الرمى (بها ثانيا) لانها استعملت فى عبادة فلا تستعمل ثانيا كراه
الوضوء : ولا يقف عند جرة) العقبة بعد رميها لضيق المكان وندب ان
يستطن الوادى وان يستقبل القبلة وان يرمى على جابه الايمن وان وقعت
الحصاة خارج الرمى ثم تدرجت فيه اجزات (ويقطع التلية قبلها) لقول
الفضل ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلجى حتى رمى جرة العقبة
اخرجاه فى الصحيحين (ويرمى) ندبا (بعد طلوع الشمس) لقول جابر راي
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجرة فمضى يوم النحر وحده اخرجه مسلم
(ويجزى) رميها (بعد نصف الليل) من ليلة النحر لما روى ابو داود عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ام سلمة ليلة النحر فرمت جرة العقبة قبل
الفجر ثم مضت فافاضت فان غربت شمس يوم الاضحي قبل رميه رمى من
غد بعد الزوال (ثم ينحر هديا ان كان معه) واجبا كان او تطوعا فان لم يكن
معه هدى وعليه واجب اشتراه وان لم يكن عليه واجب سن له ان يتطوع
به واذا نحر الهدى فرقه على مساكين الحرم (ويحلق) وسن ان يستقبل القبلة
ويبدأ بشقه الايمن (او يقصر من جميع شعره) لا من كل شعرة بعينها

ومن لبد راسه او ضفره او عقصه فكثيره وبأى شيء قصر الشعر اجزاء
 وكذا ان نشفه او ازاله بنورة لان القصد نزالته لكن السنة الحلق او التقصير
 (وتقصير منه المرأة) اى من شعرها (قدر اثلة) فاقول لحديث ابن عباس
 يرفعه ليس على النساء حلق انا على النساء التقصير رواه ابو داود فتقصير
 من كل قرن قدر اثلة او اقل وكذا العبد ولا يحلق الا باذن سيده وسن
 لمن حلق او قصر اخذ ظفر وشارب وعانة وابط (ثم) اذارمى وحلق واقصر
 (فقد حل له كل شيء) كان محظورا بالاحرام (الا النساء) وطأ ومباشرة
 وقبلة ولسا لشهوة وعقد نكاح لما روى سعيد عن عائشة مرفوعا اذا رميت
 وحلقتم فقد حل لهنكم الطيب والثياب وكل شيء الا النساء (والحلق
 والتقصير) ممن لم يحلق (نسك) في تركهما دم لقوله صلى الله عليه وسلم
 فليقصير ثم ليحل (لا يلزمه بتأخير) اى الحلق او التقصير عن ايام منى
 (دم ولا تقديه على الرمي والنحر) ولان نحر او طاف قبل رميه ولو علما
 لما روى سعيد عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قدم شيئا
 قبل شيء فلا حرج ويحصل التحلل الاول باثنين من حلق ورمي وطواف
 والتحلل الثاني بما بقى مع سعي ثم يخطب الامام على يوم النحر خطبة يفتتحها
 بالتكبير يعلمهم فيها النحر والاقاضة والرمي ثم فصل ثم يفيض الى مكة
 ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة ثم ويقال طسواف
 الاقاضة فيعينه بالنية وهو ركن لا يتم حج الا به وطأه انهما لا يطوفان
 للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل وكذا المتنع يطوف للزيارة فقط كمن
 دخل المسجد واقامت الصلاة فانه يكتفى بها عن تحية المسجد واختاره الموفق
 والشئح تقي الدين وابن رجب ونص الامام واختاره الأكثر ان القارن والمفرد
 ان لم يكونا دخلا قبل يطوفان للقدوم رملا ثم للزيارة وان المتنع يطوف
 للقدوم ثم للزيارة بلا رملا (واول وقته) اى وقت طواف الزيارة (بعد
 نصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك بعرفات والا فبعد الوقوف (وبسن)
 فله (في يومه) لقول ابن عمر افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
 النحر متفق عليه ويستحب ان يدخل البيت فيكب في نواحيه ويصلي فيه ركعتين
 بين العمودين تلقاء وجهه ويدعو الله عز وجل (وله تأخير) اى تأخير
 الطواف عن ايام منى لان اخر وقته غير محدود كالسعي (ثم يسعى بين الصفا
 والمروة ان كان متحما) لان سعيه اولا كان للعمرة فيجب ان يسعى للتحج (او)

كان غيره : اى غير متنع بان كان قارنا او مفردا (ولم يكن سعى مع طواف
القدم) فان كان سعى بعده لم يعده لانه لا يفتحب التطوع بالسعى كسائر
الانسان غير الطواف لانه صلاة (ثم قد حل له كل شئ) حتى النساء
وهذا هو التحلل الثانى (ثم يشرب من ماء زمزم لما احب ويتضلع منه)
ويرش على يده وثوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا (ويدعو بما ورد)
فيقول باسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ورزقا واسعا ورياء وشيئا وشفاء من
كل داء واغسل به قلبي واملاء من خشيتك (ثم يرجع) من مكة بعد
الطواف والسعى (ف) يصلى ظهر يوم النحر حتى ويد (بيت بنى ثلاث
ليال) ان لم يتجمل وليتين ان تعجل فى يومين ويرمى الجمرات بنى ايام
التشرى (فيرمى الجمرة الاولى وتلى مسجد الحيف بسبع حصيات) متعاقبات
يفل كما تقدم فى جرة العقبة (ويجعلها) اى الجمرة (عن يساره ويتأخر
قليلا بحيث لا يصيبه الحصا) (ويدعو طويلا) راقعا يديه (ثم) يرمى
الوسطى (مثلها) بسبع حصيات ويتأخر قليلا ويدعو طويلا لكن يجعلها
عن يمينه (ثم يرمى جرة العقبة) بسبع كذلك (ويجعلها عن يمينه ويستطعن
الوادى ولا يقف عندها يفعل هذا) الرمى للجمار الثلاث على الترتيب والكيفية
المذكورين (فى كل يوم من ايام التشرى بعد الزوال) فلا يحجز قبله
ولا ليلا لئلا يسقاة ورعاة والافضل الرمى قبل صلاة الظهر ويكون مستقبل
القبلة (فى الكل) مرتبا (اى يجب ترتيب الجمرات الثلاث على ما تقدم
) فان رماه كله (اى رمى حصا الجمار السبعين كله) (فى) اليوم (الثالث)
من ايام التشرى (اجزاء) الرمى اداء لان ايام التشرى كلها وقت للرمى
ويرتبه بنية فيرمى لليوم الاول بنية ثم للثانى مرتبا وهلم جرا كالفوات
من الصلاة (فان اخره) اى الرمى (عنه) اى عن ثالث ايام التشرى
ففيه دم (او لم يبت بها) اى بنى (فليه دم) لانه ترك نسكا واجبا
ولا ميت على سقاة ورعاة ويخطب الامام ثانى ايام التشرى خطبة يعظم فيها
حكم التعميل والتأخير والتوديع (ومن تعجل فى يومين خرج قبل الغروب)
ولا اثم عليه ووقف عنه رمى اليوم الثالث ويدفن حصاه (والا) يخرج
قبل الغروب (لزمه الميت والرمى من الغد) بعد الزوال قال ابن المنذر
وثبت عن عمر انه قال من ادركه المساء فى اليوم الثانى فليقم الى الغد حتى
يسفر مع الناس فاذا اراد الخروج من مكة (بعد عوده اليها) لم يخرج

على يطوف للوداع) اذا فرغ من جميع اموره لقول ابن عباس امر الناس
ان يكون اخر عهدهم باليت طوافا الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه
ويسمى طواف الصدر (فان اقام) بعد طواف الوداع (او انجز بعده اعاده)
اذا عزم على الخروج وفرغ من جميع اموره ليكون اخر عهده باليت
كما جرت العادة في توديع المسافرين اهلهم واخوانهم (وان تركه) اى طواف
الوداع (غير حائض رجع اليه) بلا احرام ان لم يبعد عن مكة ويحرم
بعمره ان يبعد عن مكة فيطوف ويسمى للعمرة ثم للوداع (فان شق)
الرجوع على من يبعد عن مكة دون مسافة قصر او بعد عنها مسافة
قصر فاكتر فعليه دم ولا يلزمه الرجوع اذا (او لم يرجع) الى الوداع
(فليبه دم) لتركه نسكا واجبا (وان اخر طواف الزيارة) ونسه او
القدم (فطافه عند الخروج اجزا عن) طواف (الوداع) لان المأمور
به ان يكون اخر عهده باليت وقد فعل فان نوى بطوافه الوداع لم
يجزه عن طواف الزيارة ولا وداع على حائض ونساء الا ان تطهر قبل
مفارقة البنيان (ويقف غير الحائض) والنساء بعد الوداع في المأزم
وهو اربعة اذرع (بين الركن) اى الذى به الحجر الاسود (والباب)
ويلصق به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه مبسوطتين (داعيا بما ورد)
ومن الله الهم هذا بيتك وانا عبدك وابن عبدك وابن امك حملتى على
ما سخرت لى من خلقك وسيرتى فى بلادك حتى بلغتى بتمتلك الى بيتك
واعنتى على اداء نسكى فان كنت رضىت عنى فازدد عنى رضى والا فمن
الان قبل ان تنأى عن بيتك دارى وهذا اوان انصرافى ان ادنت لى غير
مستبدل بك ولا بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبنى الدنية
فى بدنى والعحة فى جسمى والعصمة فى دينى واحسن منة لى وارزقنى
طاعتك ما بقيتى واجمع لى بين خيرى الدنيا والاخرة انك على كل شئ
قدير ويدعو بما احب ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويأتى الحطيم
ايضا وهو تحت الميزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ويسلم الحجر
ويقبله ثم يخرج (ويقف الحائض) والفسا (بابه) اى باب المسجد
(وتدعو بالدعاء) الذى سبق (ويستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه
وسلم وقبر صاحبيه رضى الله عنهما) لحديث من حج فزار قبرى بعد وفاتى
فكانا زارنى فى حاتى رواه الدارقطى فيسلم عليه مستقبلا له ثم يستقبل

القبلة ويجعل الحجرة عن يساره ويدعو بما أحب ويحرم الطواف بها ويكره
التمسح بالحجارة ورفع الصوت عندها وإذا أدار وجهه إلى بلده قال لا إله إلا
الله أيون تاييئون عابدون لرَبنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده
وهزم الأحزاب وحده (وصفة العمرة أن يحرم بها من الميقات) أن كان
مارا به (أو من أدنى الحل) كالتعميم (من) مكى (ونحوه) ممن بالحرم
و (لا) يجوز أن يحرم بها (من الحرم) لخالفه أمره صلى الله عليه وسلم
وينعقد وعليه دم (فإذا طاف وسعى وحلق أو قصر حل) لاتبانه بأفعالها
(وتباح) العمرة (كل وقت) فلا تكره بأشهر الحج ولا يوم النحر أو عرفة
ويكره الأكثار والموالاة بينها باتفاق السلف قاله في المبدع ويستحب
تكرارها في رمضان لأنها تعدل حجة (وتجزئ) العمرة (كل وقت) من
التعميم وعمرة القارن (عن) عمرة (الفرض) التي هي عمرة الإسلام
(وأركان الحج) أربعة (الاحرام) الذي هو نية الدخول في النسك
لحديث أنما الأعمال بالنيات (والوقوف) بعرفة لحديث الحج عرفة (وطواف
الزيادة) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعى) لحديث أسعوا فإن
الله كتب عليكم السعى رواه أحمد (وواجباته) سبعة (الاحرام من الميقات
المعتبر له) وقد تقدم (والوقوف بعرفة إلى الغروب) على من وقف نهارا
(والمبيت لغير أهل السعاية والرعاية) بمى ليل إلى أيام التشريق على ما مر
(و) المبيت (بمزدلفة إلى بعد نصف الليل) لمن أدركها قبله على غير
السقاة والرعاة (والرمي) مرتبا (والحلاق) أو التقصير (والوداع
والباقي) من أفعال الحج وأقواله السابقة سنن كطواف القدوم والمبيت
بمنى ليلة عرفة والاضطباع والرمل في موضعهما وتقييل الحجر والاذكار
والأذعية وصعود الصفا والمروة (وأركان العمرة) ثلاثة (احرام وطواف
وسعى) كاللحج (وواجباتها الحلاق) أو التقصير (والاحرام من ميقاتها)
لما تقدم (فمن ترك) الاحرام (لم ينعقد نسكه) حجا كان أو عمرة كإصلاة
لا تنعقد إلا بالنية (ومن ترك ركنا غيره) أى غير الاحرام (أو نيته)
حيث اعتبرت (لم يتم نسكه) أى لم يصح إلا به أى بذلك الركن المتروك
هو أو نيته المقترنة وتقدم أن الوقوف بعرفة يجزئ حتى من نائم وجاهل
أنها عرفة (ومن ترك واجبا) ولو سهوا (فعليه دم) فإن عدمه فكصوم
المنعة (أو سنة) أى ومن ترك سنة (فلا شئ عليه) قال في الفصول

وبغيره ولم يشرع الدم عنها لان جبران الصلاة ادخل فيتعدي الى صلاته
من صلاة غيره كما لو سهى الامام فانه يتعدى الى صلاة المأموم ﴿ باب
القوات والاحصار ﴾ القوات كالفوت مصدر فالت اذا سبق فلم يدرك
والاحصار مصدر احصره مرضا كان او عدوا ويقال حصره ايضا (من
فاته الوقوف) بان طلع فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة (فاته الحج) لقول
جابر لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال ابو الزبير قتلت له اقال
رسول الله ذلك قال نعم رواه الاثرم (وتحال بعمره) فيطوف ويسعى
ويحلق او يقصر ان لم يختار البقاء على احرامه ليحج من قابل (ويقتضى)
الحج الفات (ويهدي) هديا يذبحه في قضائه ان لم يكن (اشترط) في
ابتداء احرامه لقول عمر لابي ايوب لما فاته الحج اصنع ما يصنع المعتمر
ثم قد حلت فان ادركت الحج قابلا فحجج واهد ما استيسر من الهدى رواه
الشافعي والقارن وغيره سواء ومن اشترط بان قال في ابتداء احرامه وان
حبسني حابس فمحلني حيث حبستني فلا هدى عليه ولا قضاء الا ان يكون
الحج واجبا فيؤديه وان اخطأ الناس فوقفوا في الثامن او العاشر اجزاهم
وان اخطأ بعضهم فاته الحج (ومن) احرم (فصدّه عدو عن البيت) ولم
يكن له طريق الى الحج (اهدى) اى نحر هديا في موضعه (ثم حل)
لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى سواء كان في حج او عمرة
او قارنا وسواء كان الحصر عاما في جميع الحاج او خاصا بواحد كن حبس
بغير حق (فان فقدّه) اى الهدى (صام عشرة ايام) بنية التحلل (ثم حل)
ولا اطعام في الاحصار وظاهر كلامه كالحرق وغيره عدم وجوب
الحلق او التقصير وقدمه في المحرر وشرح ابن رزين (وان) صد عن
(عرفة) دون البيت (تحلل بعمره) ولا شيء عليه لان قاب الحج
عمرة جائز بلا حصر فعه اولى وان حصر عن طواف الافاضة فقط
لم يتحل حتى يطوف وان حصر عن واجب لم يتحل وعليه دم (وان)
(احصره مرض او ذهاب نفقة) او ضل الطريق (بقى محرما) حتى
يقدر على البيت لانه لا يستفيد بالاحلال التخلص من الاذى الذى به
بخلاف حصر العدو فان قدر على البيت بعد فوات الحج تحلل بعمره ولا
ينحر هديا معه الا بالحرم هذا (ان لم يكن اشترط) في ابتداء احرامه
ان محلى حيث حبستى والا فله التحال مجانا في الجميع ﴿ باب الهدى

والاضحية ^{بكم} والعقيقة الهدى ما يهدى للحرم من نعم وغيرها سعى بذلك
لانه يهدى الى الله سبحانه وتعالى والاضحية بضم الهمزة وكسرهما واحدة
الاضاحى ويقال ضحية واجمع المسلمون على مشروعيتهما (وافضلها ابل ثم
بقر) ان اخرج كاملا لكثرة الثمن ونفع الفقراء (ثم غنم) وافضل كل
جنس اسمن فاغلا ثمنا لقوله تعالى . ومن يعظم شعائر الله فانها من
تقوى القلوب . فاشبه وهو الا ملح اى الابيض او ما بياضه اكثر من
سواده فاصفر فاسود (ولا يجزى فيها الاجذع ضان) ماله ستة اشهر كما
يأتى (وتى سواه) اى سوى الضان من ابل وبقر ومعز (فالابل) اى
السن المتبر لا جزاء ابل (خمس) سنين (ولقر ستان ولمعز سنة والضان
نصفها) اى نصف سنة لحديث الجذع من الضان اضحية رواه ابن ماجه
(وتجزى الشاة عن واحد) واهل بيته وعياله لحديث ايوب كان الرجل
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة عنه وعن اهل بيته
فياكلون ويطعمون قال فى شرح المقنع حديث صحيح (و) تجزى (البدنة
والبقرة عن سبعة) لقول جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نشترك فى الابل والبقرة كل سبعة فى واحد منهما رواه مسلم رشاة
افضل من سبع بدنة او بقرة (ولا تجزى العورا) بينة العور بان
انخفض عينها فى الهدى ولا الاضحية ولا العميا (و) لا (العجفا)
المهزيلة التى لاخ فيها (و) لا (العرجا) التى لا تطيق مشيا مع صحبة
(و) لا (الهما) التى ذهبت ثناياها من اصلها (و) لا (الجدا)
ماشاب ونشف ضرعها (ولا المريضة) بينة المرض لحديث البراء ابن عازب
قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تجوز فى الاضاحى
العورا الين عورها والمريضة الين مرضها والعرجا الين ظلعها والعجفا
التي لا تنقى رواه ابو داود والنسائى (و) لا (العضا) التى ذهب اكثر
اذنها او قرنهما (بل تجزى البتر) التى لا ذنب لها (خلقة) او
مقطوعا والصمماء وهى صغيرة الاذن (والجا) التى لم يخلق لها قرن
(وخصى غير محبوب) بان قطع خصيتاه فقط (و) يجزى مع الكراهة
(ما باذنه او قرنه) خرق او شق او قطع (اقل من النصف) او النصف
فقط على مانص عليه فى رواية حنبل وغيره قال فى شرح المنتهى وهذا
المذهب (والسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيقطعها بالحربة)

هو نحوها (في الوهدة التي بين اصل العنق والصدر) لفعله عليه السلام
 وفعل اصحابه كما رواه ابو داود عن ابن عبد الرحمن ابن سابط (و)
 السنة ان (يذبح غيرها) اى غير الابل على جنبها الايسر موجهة الى
 القبلة (ويجوز عكسها) اى ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح لانه لم يتجاوز محل
 الذبح والحديث ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل (ويقول) حين
 يحرك يده بالنحر او الذبح (بسم الله) وجوبا (والله اكبر) استحبابا
 (اللهم هذا منك ولك) ولا باس بقوله اللهم تقبل من فلان ويذبح
 واجبا قبل نفل (ويتولاها) اى الاضحية (صاحبها) ان قدر (او
 يوكل مسلما ويشهدها) اى يحضر ذبحها ان وكل فيه وان استتاب ذميا
 في ذبحها اجزأت مع الكراهة (ووقت الذبح) لاضحية وهدى نذر او
 تطوع او متعة او قران (بعد صلاة العيد) بالبلد فان تعددت فباسبق
 صلاة فان فاتت الصلاة بالزوال ذبح وان كان يحل لاتصلى فيه العيد فالوقت
 بعد (قدره) اى قدر زمن صلاة العيد ويستمر وقت الذبح (الى) اخر
 (يومين بعده) اى بعد يوم العيد قال احمد ايام الاخر ثلاثة عن غير واحد
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذبح في اليوم الاول عقب
 الصلاة والخطبة وذبح الامام افضل ثم ما يايه (ويكره) الذبح (في
 لياتهما) اى لياتي اليومين بعد يوم العيد خروجا من خلاف
 من قال في عدم الاجزا فيهما (فان فات) وقت الذبح (قضى واجبه)
 وفعل به كالاداء وسقط التطوع لفوات وقته ووق ذبح واجب بفعل
 محذور من حينه فان كان اراد فعله لعذر فله ذبحه قبله وكذا ماوجب لترك
 واجب وقته من حينه ^{فصل} ويتعينان ^{في} اى الهدى والاضحية
 (بقوله هذا هدى او اضحية) او لله لانه لفظ يقتضى الايجاب فترتب عليه
 مقتضاه وكذا يتعين باشعاره او بتقليده بنيه لابل (لنية) حال السرا او السوق
 كاخراجه مالا للصدقة به (واذا) تعين هديا او اضحية (لم يحز بيعها
 ولا هبتها) لعلق حق الله تعالى بها كالمندور عتقه نذر تبرر (الا ان يبدلها
 بخير منها) فيجوز وكذا لو نقل المالك فيها واشترى خيرا منها جاز نصا
 واختاره الاكثر لان المقصود نفع الفقرا وهو حاصل بالبدل ويركب لحاجة
 فقط بلا ضرر (ويجز صوفها ونحوه) كشعرها ووبرها (ان كان)
 جزء (انفع لها ويتصدق به) وان كان بقاؤه اضع لها لم يحز جزء ولا ينسرب

من لبنها الا ما فضل عن ولدها (ولا يعطى جازرها اجرتة منها) لانه معاوضة ويجوز ان يهدى له او يتصدق عليه منها (ولا يبيع جلدها ولا شيتا منها) سواء كانت واجبة او تطوعا لانها تعينت بالذبح (بل ينتفع به) اى بجلدها او يتصدق به استحبابا لقوله عليه السلام لا تبيعوا لحوم الاضاحى والهدى وتصدقوا واستمتعوا بمجلودها وكذا حكم جلها (وان تعينت) بعد تعينها (ذبحها واجزاته) وان تلفت او عابت بفعله او تفريطه لزمه البذل كسائر الامانات (الا ان تكون واجبة فى ذمته قبل التعين) ككفدية ومنذور فى الذمة عين غنه صحيحا فتعيب وجب عليه نظيره مطلقا وكذا لو سرق او ضل ونحوه وليس له استرجاع معيب وضال ونحوه وجده (والاضحية سنة) مؤكدة على المسلم وتجب بنذر (وذبحها افضل من الصدقة بثمنها) كالهدى والعقيقة لحديث ماعمل ابن ادم يوم النحر عملا احب الى الله من اراقة الدم (وسن ان يأكل) من الاضحية (ويهدى ويتصدق اثلاثا) فياكل هو واهل بيته الثلث ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث حتى من الواجبة وما ذبح لقيم او مكاتب لاهدية ولا صدقة منه وهدى التطوع والمتعة والقران كالاضحية والواجب بنذر او تعيين لا ياكل منه (وان اكلها) اى الاضحية (الاوقية تصدق بها جاز) لان الامر بالاكل والاطعام مطابق (والا) يتصدق منها باوقية بان اكلها كلها (ضمنها) اى الاوقية بمثلها لحما لانه حق يجب عليه اداؤه مع تقاؤه فلزمته غرامته اذا تلفت كالوديعة (ويحرم على من يضحي) او يضحي عنه (ان يأخذ فى العشر) الاول من ذى الحجة (من شعره) او ظفره (او بشرته شيئا) الى الذبح لحديث مسلم عن ام سلمة مرفوعا اذا دخل العشر واراد احدكم ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره شيئا حتى يضحي وسن حلته بعده  فصل تسن العقيقة  اى الذبيحة عن المولود فى حق اب ولو معسرا ويقترض قال احمد العقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرق عن الحسن والحسين وفعله اصحابه (عن الغلام شاتان) مقاربتان سناوشها فان عدم فواحدة (وعن الجارية شاة) لحديث ام كرز الكعبية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن النلام شاتان مقاربتان متكافئتان وعن الجارية شاة (تذبح يوم سابعه) اى سابع المولود ويحلق فيه راس ذكر ويتصدق بوزنه ورقا ويسمى فيه ويسن تحسين الاسم ويحرم بنحو عبد الكعبة وعبد النبی ويكره

بمحو خرب ويسار واحب الاسماء عبدالله وعبد الرحمن (كان كات) الذي
يوم السابع (ففي اربعة عشر فان فات ففي احدى وعشرين) هن ولادته
يروي عن عائشة ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك فيعق في اي يوم اراد (تزج
جدولا) جمع جلد بالذال المهملة اي اعضا (ولا يكسر عظمها) تفاولا بالسلامة
كذلك قالت عائشة رضى الله عنها وطبخها افضل ويكون منه مجلو
(وحكمها) اي حكم العقيقة فيما يحزى ويستحب ويكره والاكل والهدية
والصدقة (كالانحية) لكن يباع جلد ورأس وسواط ويتصدق بثمنه
(الا انه لا يحزى فيها) اي في العقيقة (شرك في دم) فلا تحزى بدنة ولا
بقرة الا كاملة قال في النهاية وافضلها شاة (ولا تسن الفرعة) بفتح الفاء
والراء نحر اول ولد الناقة (ولا) تسن (العتيرة) ايضا وهي ذبيحة رجب
لحديث ابى هريرة مرفوعا لا فرع ولا عتيرة متفق عليه ولا يكرهان
والمراد بالخبر نفى كونهما سنة .

❦ كتاب الجهاد ❦

مصدر جاهد اي بالغ في قتل عدوه وشرعا قتال الكفار (وهو فرض
كفاية) اذا قام به من يكفي سقط عن سائر الناس والا اثم الكل ويسن
بتاكيد مع قيام من يكفي به وهو افضل متطوع به ثم الفقة فيه (ويجب)
الجهاد (اذا حضره) اي حضر صف القتال (او حصر بلده عدو) او
احتج اليه (او استغفره الامام) حيث لا عذر له لقوله تعالى اذا لقيتم فئة
فاثبتوا وقوله ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الارض
واذا نودى الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر احد بلا عذر
(وتام الرباط اربعون يوما) لقوله عليه السلام تمام الرباط اربعون يوما
رواه ابو الشيخ في كتاب الثواب والرباط لزوم فخر الجهاد تقوية للمسلمين
واقله ساعة وافضله باشد الثغور خوفا وكره نقل اهله الى مخوف (واذا
كان ابواه مسلمين) حزين او احدهما كذلك (لم يجاهد تطوعا الا باذنها)
لقوله عليه السلام فيهما فجاهد صححه الترمذى ولا يعتبر اذنها لواجب
ولا اذن جد ولا جدة وكذا لا يتطوع به مدين ادمى لا وفاء له الا مع
اذن او رهن محرز او كفيل ملىء (ويتفقد الامام) وجوبا (جيشه عند
المسير وينع) من لا يصلح لحرب من رجال وخيل كا (لئلا) الذي يفند

الناس عن القتال ويذهبهم فيه (والمرجف) كالذي يقول هلكت سرية
 المسلمين وما لهم مدد او طاقة وكذا من يكتب باخبارنا او يرعى بيننا بفن
 ويعرف الامير عليهم العرفا ويعقد لهم الاولوية والرايات ويخير لهم المنازل
 ويحفظ مكانها ويبعث العيون ليتعرف حال العدو (وله ان يقول) اى
 يعطى زيادة على السهم فى (بداية) اى عند دخوله ارض العدو ويبعث
 سرية تغير ويجعل لها (الربع) فاقل (بعد الخمس وفى الرجعة) اى اذا
 رجع من ارض العدو وبث سرية وجعل لها (الثلث) فاقل (بعده)
 اى بعد الخمس ويقسم الباقي فى الجيش كله لحديث حبيب بن مسلمة شهدت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربع فى البداية والثلث فى الرجعة
 رواه ابو داود (ويلزم الجيش طاعته) والنصح (والصبر معه) لقوله تعالى
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم (ولا يجوز) التعلف
 والاختطاب و (القزو الا باذنه الا) ان (يفجأهم عدو) يخافون (كلبه)
 بفتح اللام اى شره واذاه لان المصلحة تتعين فى قتاله اذا ويجوز تبنيث
 الكفار ورميهم بالتجنيق ولو قتل بلا قصد صبي ونحوه ولا يجوز قتل صبي
 ولا امرأة وختي وراهب وشيخ فان وزن راعى لا راي لهم ولم يقتلوا
 او يجرضوا ويكونون ارقاء بسبي والمسبى غير بالغ منفردا او مع احدا بويه
 مسلم وان اسلم او مات احد ابوى غير بالغ بدارنا فسلم وكغير البالغ من
 بلغ مجنونا (وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها فى دار الحرب) ويجوز قسمتها
 فيها لثبوت ايدينا عليها وزوال ملك الكفار عنها والغنيمة ما اخذ من مال
 حربى قهرا بقتال وما الحق به مشتقة من الغنم وهو الربح (وهى لمن
 شهد الواقعة) اى الحرب (من اهل القتال) بقصده قاتل او لم يقاتل
 حتى تجار العسكر واجرائهم المستعدين للقتال لقول عمر الغنيمة لمن شهد
 الواقعة (فيخرج) الامام او نائبه (الخمس) بعد دفع سلب لقاتل واجرة
 جمع وحفظ وحمل وجعل من دل على مصلحة ويجعله خمسة اسهم منها
 سهم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم ومصرفه كفى وسهم لبنى هاشم
 وبني المطلب حيث كانوا غنيهم وفقيرهم وسهم لفقراء اليتامى وسهم
 للسكاكين وسهم لابتاء السبيل يع من بجميع البلاد حسب الطاقة (ثم
 يقسم باقى الغنيمة) وهو اربعة اقسامها بعد اعطاء النفل والرضخ لنحو قن
 ويميز على ما يراه (للراجل سهم و) لو كافرا (ولل فارس ثلاثة اسهم

نسهم له وسهمان لفرسه) ان كان عربيا لانه صلى الله عليه وسلم اسهم
 يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه عن ابن
 عمر ولل فارس على فارس غير عربي سهمان فقط ولا يسهم لأكثر من
 فرسين اذا كان مع رجل خيل ولا شئ لغيرها من البهائم لعدم وروده
 عنه عليه السلام (ويشارك الجيش سراياه) التي بعث منه من دار
 الحرب (فيما غنم ويشاركونه فيما غنم) قال ابن المنذر رويناه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال وترد سراياهم على قعدهم وان بعث الامام
 من دار الاسلام جيشين او سريتين انفردت كل بما غنمت
 (والغال من الغنية) وهو من كتم ما غنمه او بعضه لا يحرم
 سهمه (ويحرق) وجوبا (رحله كله) ما لم يخرج عن ملكه (الا السلاح
 والمصحف وما فيه روح) وآلة ونفقة وكتب علم وثيابه التي عليه ومالا
 تأكله النار فله قال يزيد ابن يزيد ابن جابر السنة في الذي يغل ان يحرق
 رحله رواه سعيد في سنته (واذا غنموا) اي المسلمون (ارضا) بان (فتحوها)
 غنوة (بالسيف) فاجلوا عنها اهالها (خير الامام بين قسمها) بين الغنائم
 (ووقفها على المسلمين) بلفظ من الفاظ الوقف (ويضرب عليها خراجا
 مستمرا يؤخذ ممن هي بيده) من مسلم وذمي يكون اجرة لها في كل عام
 كما فعل عمر رضي الله عنه فيما فتحه من ارض الشام والعراق ومصر وكذا
 الارض التي جلوا عنها خوفا منا او صلحناهم على انها لنا ونقرها معهم
 بالخراج بخلاف ما صلحوا على انها لهم ولنا الخراج عنها فهي كجزية تسقط
 باسلامهم (والمرجع في مقدار الخراج والجزية) حين وضعهما الى اجتهاد
 الامام (الواضع لهما فيضعه بحسب اجتهاده لانه اجرة يختلف باختلاف
 الازمنة فلا يلزم الرجوع الى ما وضعه عمر رضي الله عنه وما وضعه هو
 او غيره من الائمة ليس لاحد تغييره ما لم ينبر السبب كما في الاحكام
 السلطانية لان تقديره ذلك حكم والخراج على ارض لها ماتسقى به ولو لم
 تزرع لا على مساكن (ومن عجز عن عمارة ارضه) الحراجية (اجبر
 على اجارتها او رفع يده عنها) باجارة او غيرها لان الارض للمسلمين
 فلا يجوز تعطيلها عليهم (ويجرى فيها الميراث) فتقل الى وارث من كانت
 بيده على الوجه التي كانت عليه في يد مورثه فان آثر بها احدا صار الثاني
 احق بها كالمستأجرة ولا خراج على مزارع مكة والحرم (وما اخذ) بحق

بغير قتال (من مال مشرك ، اى كافر) الجزية وخراج وعشسر) تجارة
من حربى او نصفه من ذمى انجر الينا (وما تركوه فزعاً) منا او تخلف
عن ميت لاوارث له (وخمس خمس الغنية) هو (فى) سبى بذلك لانه
رجع من المشركين الى المسلمين واصل الفى الرجوع (يصرف فى مصالح
المسلمين) ولا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالاهم فالاهم من سد ببق او تعزىل
نهر وعمل قنطرة ورزق نحو قضاة ويقسم فاضل بين احرار المسلمين غنيهم
وفقيرهم ثم فصل ثم ويصح الامان من مسلم عاقل مختار غير سكران
ولو قنا او اتى بلا ضرر فى عشر سنين فاعل منجزا ومطلقا من امام
لجميع المشركين ومن امير لاهل بلدة جبل بازائم ومن كل احد لقافلة
وحصن صغيرين عرفا ويحرم به قتل ورق واسر ومن طلب الامان
ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام لزم اجابته ثم يرد الى مامنه
والهدنة عقد الامام او نائبه على ترك القتال مدة معلومة ولو طال
بقدر الحاجة وهى لازمة يجوز عقدها لمصلحة حيث جاز تأخير الجهاد نحو
ضعف بالمسلمين ولو بمال منا ضرورة ويجوز شرط رد رجل جاء منهم
مسئلاً للحاجة وامره سرا بقتالهم والفرار منهم ولو هرب قن فاسلم لم يرد
وهو حر ويؤخذون بجنائهم على مسلم من مال وقود وحد ويجوز
قتل رهائنهم ان قتلوا رهائنا وان خيف نقض عهدهم اعلمهم انه لم يبق
بينه وبينهم عهد قبل الاغارة عليهم ثم باب عقد الذمة واحكامها ثم
الذمة لفئة العهد والصحان والامان ومعنى عقد الذمة اقرار بعض الكفار
على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام احكام الملة والاصل فيها قوله
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (لا يعقد) اى لا يصح
عقد الذمة (لغير المجوس) لانه يروى انه كان لهم كتاب فرفع فصار
لهم بذلك شبهة ولانه صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر
رواه البخارى عن عبدالرحمن بن عوف (واهل الكتابين) اليهود
والنصارى على اختلاف طوائفهم (ومن تبعهم) فدين باحد الدينين
كالسامرة والفرنج والصابئين لعموم قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب
من قبلكم (ولا يعقدها) اى لا يصح عقد الذمة (الا) من (امام او
نائبه) لانه عقد مؤبد فلا يفتات على الامام فيه ويجب اذا اجتمعت
شروطه (ولا جزية) وهى مال يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام

بدلا عن قتلهم واقامتهم بدارنا (على صبي ولا امرأة) ويحكون وزمن
 واعصى وشيخ فان وختي مشكل (ولا عبد ولا فقير يحجز عنها) وتجب
 على عتيق ولو لمسلم (ومن صار اهلا لها) اى للجزية (اخذت منه
 في اخر الحول) بالحساب (ومتى بذلوا الواجب عليهم) من الجزية
 (وجب قبوله) منهم (وحرم قتالهم) واخذ مالهم ووجب دفع من
 قصدهم باذى مالم يكونوا بدار حرب ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه
 (ويمتنعون عند اخذها) اى اخذ الجزية (ويطلق وقوفهم وتجر)
 ايديهم (وجوبا لقوله تعالى وهم صاغرون ولا يقبل ارسالها
 فصل في احكام اهل الذمة (ويلزم الامام اخذهم) اى
 اخذ اهل الذمة (بحكم الاسلام في) ضمان (النفس والمال والعرض
 واقامة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه) كالزنا (دون ما يعتقدون حله)
 كالخمر لان عقد الذمة لا يصح الا بالتزام احكام الاسلام كما تقدم وروى
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى يهوديين قد جفرا بعد احصائهما
 فرجمهما (ويلزمهم التميز عن المسلمين) بالقبور بان لا يدفنوا في مقابرنا
 والحلى بحذف مقدم رؤسهم لاكمادة الاشراف ونحو شد زنار ولدخول
 حامنا بحجل او نحو خاتم رصاص براقبهم (ولهم ركوب غير خيل)
 كالحمير (بغير سرج) فيركبون (باكاف) وهو البرذعة لما روى الحلال
 ان عمر امر بحجز نواصي اهل الذمة وان يشدوا المناطق وان يركبوا
 الاكف بالعرض (ولا يجوز تصديرهم في المجالس ولا القيام لهم ولا
 بدائهم بالسلام) او بكيف اصبغت او امسيت او حالك ولا تنهيتهم وتعزيتهم
 وعبادتهم وشهادة اعيادهم لحديث ابى هريرة مرفوعا لا تبدؤا اليهود
 والنصارى بالسلام فاذا لقيتهم احدهم في الطريق فاضطروهم الى اضيقها
 قال الترمذى حديث حسن صحيح (ويمنعون من احداث كنائس وبيع)
 ومجتمع لصلاة في دارنا (و) من (بناء ما نهى الله عنها ولو ظملا) لما روى
 كثير بن مرة قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تبني الكنيسة في الاسلام ولا يجدد ما خرب منها (و) يمنعون
 ايضا (من تعلية بنيان على مسلم) ولو رضى لقوله عليه السلام الاسلام الاسلام
 يعملو ولا يعلى عليه وسواء لاصقه او لا اذا كان يعد جارا له فان على وجب
 نقضه و (لا) يمنعون من (مساواته) اى البنيان (له) اى لبناء المسلم لان

ذلك لا يقضى العلو ومملكوه عاليا من مسلم لا ينقض ولا يعاد عاليا لو انهدم
(و) يتعون ايضا (من اظهار خمر وخنزير) فان فعلوا اتلفناها (و)
من اظهار (ناقوس وجهر بكتابهم) ورفع صوت على ميت ومن قراءة
قران ومن اظهار اكل وشرب بهار رمضان وان صولحوا في بلادهم على
جزية او خراج لم ينعوا شيئا من ذلك وليس لكافر دخول مسجد ولو
اذن له مسلم وان تحاكموا اليانقلنا الحكم والترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم
بينهم او اعرض عنهم وان اتجر الينا حربى اخذ منه العشر وذمى نصف
العشر لفعل عمر رضى الله عنه مرة في السنة فقط ولا تعشر اموال المسلمين
(وان تهود نصراني او عكسه) بان تنصر يهودى (لم يقر) لانه انتقل الى
دين باطل قد اقر بطلانه اشبه المرتد (ولم يقبل منه الا الاسلام اودينه)
الاول فان اباهما هدد وحبس وضرب قيل للامام اقتله قال لا (فضل)
فما ينقض العهد (فان ابى الذمى بذل الجزية او الصغار) او التزام حكم
الاسلام (او قاتلنا) او تعدى على مسلم بقتل او زنا (بمسئلة وقياسه للواط
(او) تعدى (بقطع طريق او تجسس او ايواء جاسوس او ذكر الله
او رسوله او كتابه) او دينه (بسوء استقص عهده) لان هذا ضرر يع
المسلمين وكذا لو لحق بدار ح ب لان اظهار منكرا او قذف مسلما وينقض
بما تقدم عهده (دون) عهد نسائه واولاده (فلا ينقض عهدهم تبعا له
لان النقض وجد منه فاحتص به) وجل دمه (ولو قال تبث فيخير فيه
الامام كاي حربي بين قتل ورق ومن وفدى بمال او اسير مسلم (و) حل
(ماله) لانه لاحرمة له في نفسه بل هو تابع للمالكه فيكون قيا وان
اسلم حرم قتله

كتاب البيع

جابر بالايجاع لقوله تعالى واحل الله البيع (وهو) في ائمة اخذ شئ
واعطاء شئ قاله ابن هيرة مأخوذ من الباع لان كل واحد من المتبايعين
يبد باعه للاخذ والاعطاء وشرعا (مبادلة مال ولو في الذمة) بقول
او معاوضة والمال عين مباحة النفع بلا حاجة (او منفعة مباحة) مطلقا
(كمر) في دار او غيرها (بمثل احدها) متعلق بمبادلة اى بمال او منفعة
مباحة فتناول تسع صور عين بعين او دين او منفعة دين بعين او دين

يشترط الحلول والتقاضى قبل التفرق او بمنفعة منفعة بعين او دين او منفعة
 وقوله (على التابيد) يخرج الاجارة (غير ربا وقرض) فلا يسميان بيعا
 وان وجدت فهما المبادلة لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا والمقصود
 الاعظم فى القرض الارفاق وان قصد فيه التملك ايضا (وينتقد) البيع (بالاجاب
 وقبول) بفتح القاف وحكى ضمها (بعده) اى بعد الاجاب فيقول البائع
 بعتك او ملكتك او نحوه بكذا ويقول المشتري ابتعت او قبلت ونحوه (و)
 يصح القبول ايضا (قبله) اى قبل الاجاب بلفظ امر او ماض مجرد عن
 استفهام ونحوه لان المعنى حاصل به ويصح القبول (متراخيا عنه) اى عن
 الاجاب ما داما (فى مجلسه) لان حالة المجلس كحالة العقد (فان تشاغلا
 بما يقطعهما) عرفا او انقضى المجلس قبل القبول (بطل) لانهما صارا معرضين
 عن البيع وان خالف القبول الاجاب لم ينتقد (وهى) اى الصورة
 المذكورة اى الاجاب والقبول (الصيغة القولية) للبيع (و) ينتقد ايضا
 (بمعاطة وهى) الصيغة (الفعلية) مثل ان يقول اعطنى بهذا خبزا فيعطيه
 ما يرضيه او يقول البائع خذ هذا بدرهم فيأخذه المشتري او وضع ثمنه
 عادة واخذه عقبه فتقوم المعاطة مقام الاجاب والقبول للدلالة على الرضى
 لعدم التعبد فيه وكذا حكم الهبة والهدية والصدقة ولا بأس بذوق المبيع
 حال الشراء (ويشترط) للبيع سبعة شروط احدها (التراضى منهما) اى
 من المتعاقدين (فلا يصح) البيع (من مكروه بلا حق) لقوله عليه السلام
 انما البيع عن تراض رواه ابن حبان فان اكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء
 دينه صح لانه حمل عليه بحق وان اكره على وزن مال فباع ملكه ~~كره~~
 الشراء منه وصح (و) الشرط الثانى (ان يكون الصاقد) وهو البائع
 والمشتري (جازى التصرف) اى حرا مكلفا رشيدا (فلا يصح تصرف
 صغير وسفيه بغير اذن ولي) فان اذن صح لقوله تعالى وابتلوا النيامى اى
 احبزوهم وانما يتحقق بتفويض البيع والشرا اليه ويحرم الاذن بلا مصلحة
 وينفذ تصرفهما فى الشيء اليسير بلا اذن وتصرف العبد باذن سيده (و)
 الشرط الثالث (ان تكون العين) المعقود عليها او على منفعتها (مباحة
 النفع من غير حاجة) بخلاف الكلب لانه انما يقتنى لصيد او حرث او ماشية
 وبخلاف جلد ميتة ولو مدبوغا لانه انما يباح فى يابس والعين هنا مقابلة
 المنفعة فتتناول ما فى الذمة (كالبلبل والحمار) لان الناس يتبايعون ذلك فى

كل عصر من غير نكير (وكدود القز) لانه حيوان طاهر يقتنى لما يخرج منه (وكبزره) لانه ينتفع به في المآكل (وكالفيل وسباع البهايم التي تصلح للصيد) كالفهد والصقر لانه يباح نفعها واقتساؤها مطلقا (الا الكلب) فلا يصح بيعه لقول ابن مسعود نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب متفق عليه ولا يبيع آله لهو وخمر ولو كانا ذميين (والخسرات) لا يصح بيعها لانه لا نفع فيها الا علقا لمص الدم وديدانا لصيد سمك وما يصاد عليه كبومة تجعل شباشا (والمخصف) لا يصح بيعه ذكر في المبدع ان الاشهر لا يجوز بيعه قال احمد لا نعلم في بيع المخصف رخصة قال ابن عمر وددت ان الايدي تقطع في بيعها ولان تعطيها واجب وفي بيعه ابتذال له ولا يكره ابداله وشرائه استنقاذا وفي كلام بعضهم يعني من كافر ومقتضاه انه ان كان البائع مسلما حرم الشرى منه لعدم دعا الحاجة اليه بخلاف الكافر ومفهوم التنقيح والتمتعي يصح بيعه لمسلم (والميتة) لا يصح بيعها لقوله عليه السلام ان الله حرم بيع الميتة والحمير والاصنام متفق عليه ويستثنى منها السمك والجراد (و) لا (السرجين النجس) لانه كالميتة وظاهره انه يصح بيع الطاهر منه قاله في المبدع (و) لا (الادهان النجسة ولا المتنجسة) لقوله عليه السلام ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وللأمر بآرائه (ويجوز الاستصباح بها) اى بالمتنجسة على وجه لا تتعدى نجاسته كالاستنقا بجلد الميتة المدبوغ (في غير مسجد) لانه يودى الى تقييسه ولا يجوز الاستصباح بنجس العين ولا يجوز بيع سم قاتل (و) الشرط الرابع (ان يكون) العقد (من مالك) للمقود عليه (او من يقوم مقامه) كالوكيل والولى لقوله عليه السلام لحكيم ابن حزم لا تبع ما ليس لك رواء ابن ماجة والترمذى وخض من المأذون فيه لقيامه مقام المالك (فان باع ملك غيره) بنير اذنه لم يصح ولو مع حضوره وسكوته ولو اجازته المالك ما لم يحكم به من يراه (او اشترى بمعين ماله) اى مال غيره (بلا اذنه لم يصح) ولو اجيز لفوات شرطه (وان اشترى له) اى لغيره (في ذمته بلا اذنه ولم يسمه في العقد صح) العقد لانه متصرف في ذمته وهى قابلة للتصرف ويصير ملكا لمن اشترى (له) من حين العقد (بالاجازة) لانه اشترى لاجله ونزل المشتري نفسه منزلة الوكيل فملكه من اشترى له كما لو اذن (ولزم) العقد (المشتري بعدمها) اى عدم الاجازة لانه لم ياذن فيه فتعين كونه

لارض (ملكا) كما لو لم ينو غيره وان سعى في العقد من اشترى له لم يصح
 وان باع ما يظنه لغيره فبان البايع وارثا او وكلا صح (ولا يباع غير المساكين
 عما فتح غنوة كارض الشام ومصر والعراق) وهو قول عمر وعلى وابن
 عباس وابن عمر رضي الله عنهم لان عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين
 واما المساكين فيصح بيعها لان الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة
 في زمن عمر وبنوها مساكين وتبايعوها من غير تكبر ولو كانت التها من
 ارض الغنوة او كانت موجودة حال الفتح وكارض الغنوة في ذلك ما جلوا
 عنه فزعا منا وما صولحوا على انها لنا ونقرها معهم بالخراج بخلاف ما صولحوا
 على انها لهم كالخيرة والليس وابقيا وارض بنى صلوبا من اراضى العراق
 فيصح بيعها كالتى اسلم اهلها عليها كالدينة (بل) يصح ان (توجر) ارض
 الغنوة ونحوها لانها موجرة في ايدي اربابها بالخراج المضروب عليها في
 كل عام واجارة الموجر جائزة ولا يجوز بيع ربايع مكة ولا اجارتها لما روى
 سعيد بن منصور عن مجاهد مرفوعا ربايع مكة حرام بيعها حرام اجارتها وعن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا مكة لا تباع ربايعها ولا تتركى
 بيوتها رواء الاثرم فان سكن باجرة لم ياتم بدفعها جزم به في المعنى وغيره
 (ولا يصح بيع تقع الير) وماء العيون لان ماءها لا يملك لحديث المسنون
 شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار رواء ابو داود وابن ماجة بل رب
 الارض احق به من غيره لانه صار في ملكه (ولا) يصح بيع (ما ينبت في
 ارضه من كلا وشوك) لما تقدم وكذا معادن جارية كنفط وملح وكذا لو
 عشب في ارضه طير لانه لا يملكه به فلم يحز بيعه (ويملكه اخذه) لانه من
 المباح لكن لا يجوز دخول ملك غيره بغير اذنه وحرم منع مستاذن بلا
 ضرر (و) الشرط الخامس (ان يكون) المفقود عليه (مقدورا على
 تسليته) لان مالا يقدر على تسليته شبيه بالمعدوم فلم يصح بيعه (فلا يصح
 بيع آبق) علم خبره او لا لما رواء احمد عن ابى سعد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء العبد وهو آبق (و) لا يبيع (شارد
 و) لا طير في هواء (ولو الف الرجوع الا ان يكون بمفاق ولو طال
 زمن اخذه (و) لا يبيع (سلك في ماء) لانه غرر مالم يكن مرءيا
 يجوز يسهل اخذه منه لانه معلوم يمكن تسليته (ولا) يصح بيع (مفقود
 من غير غاصبه اوقادر على اخذه) من غاصبه لانه لا يقدر على تسليته فان

باعه من غاصبه او قادر على اخذه صح لعدم القدر فان عجز بعد فله الفسخ
 (و) الشرط السادس (ان يكون) المبيع (معلوما) عند المتعاقدين
 لان جهالة المبيع غرر ومعرفة المبيع اما (برؤية) له او لبعض الدال
 عليه مقارنة او مقدمة بزمان لا يتغير فيه المبيع ظاهرا ويلحق بذلك
 ما عرف ثلثه او شمه او ذوقه (او صفة) تكفى في السلم فتقوم مقام
 الرؤية في بيع ما يجوز السلم فيه خاصة ولا يصح بيع الاغزوج بان يريه
 صاعا مثلا ويبيعه الصبرة على انها من جنسه ويصح بيع الاعشى وشراؤه
 بالوصف والشم والذوق فيما يعرف به كتوكيله (فان اشترى مالم
 يره) بلا وصف (او رآه وجهه) بان لم يعلم ماهو (او وصف له بما
 لا يكفى سلا لم يصح) البيع لعدم العلم بالمبيع (ولا يباع حمل في بطن لبن
 في ضرع منفردين) للجهالة فان باع ذات لبن او حمل دخلا تبعا (ولا)
 يباع (مسك في قارته) اى الوعا الذى يكون فيه للجهالة (ولا نوى
 في قمر) للجهالة (و) لا (صوف على ظهر) لئله عليه السلام غنه في
 حديث ابن عباس ولانه متصل بالحيوان فلم يحز افراده بالعقد كاعضائه (و)
 لا بيع (جمل ونحوه) مما المقصود منه مستر بالارض (قبل قلعه) للجهالة
 (ولا يصح بيع الملامسة) بان يقول بعثك ثوبى هذا على انك متى لمسته
 فهو عليك بكذا او يقول اى ثوب لمسته فهو لك بكذا (و) لا بيع (المنابذة)
 كان يقول اى ثوب نبذته الى اى طرحته فملك بكذا لقول ابى هريرة ان
 النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنابذة متفق عليه وكذا بيع
 الحصة كالمها فعلى اى ثوب وقعت فلك بكذا ونحوه (ولا) بيع (عبد)
 غير معين (من عبيده ونحوه) كشاة من قطع وشجرة من بستان للجهالة
 ولو تساوت القيم (ولا) يصح (استناؤه الا معينا) فلا يصح بعثك هؤلاء
 العبيد الا واحدا للجهالة ويصح الا هذا ونحوه لانه عليه السلام نهى عن
 اثنيا الا ان تعلم قال الترمذى حديث صحيح (وان استتى بائع من حيوان
 يوكل راسه وجلده واطرافه صح) لقلعه عليه السلام فى خروجه من مكة
 الى المدينة رواه ابو الخطاب فان امتنع المشتري من ذبحه لم يجبره بلا شرط
 ولزمته قيمته على التقريب وللمشتري الفسخ يبيع يختص هذا المستثنى (وعكسه)
 اى عكس استثناء الاطراف فى الحكم استثناء (الشحم والحل) ونحوه مما
 لا يصح افراده بالبيع فيطل البيع باستثناءه وكذا لو استتى منه رطلا من

لم (او نحوه) ويصح بيع ما كوله في جوفه كرمان ويطبخ (ويبض لدعاء
 الحاجة لذلك ولكونه مصلحة لفساده بازالته (و) يصح بيع (الباقلان ونحوه)
 كالخمس والجوز واللوز (في قشره) يعني ولو تعدد قشره لانه مفرد مضاف
 فصح وعبرة الاصحاب في قشره لانه مستور بحائل من اصل خلقته اشبه
 الرمان (و) يصح بيع (الحب المشتد في سنبله) لانه عليه السلام جعل
 الاستعداد غاية للبيع وما بعد الغاية يخالف ما قبلها فوجب زوال النع (و)
 الشرط السابع (ان يكون الثمن معلوما) للمتعاقدن ايضا كما تقدم لانه احد
 الموضين فاشتراط العلم به كالبيع (فان باعه برقه) اي غنه المكتوب عليه
 وما يجهل لانه او احدهما لم يصح للجهالة (او) باعه (بالف درهم ذهبا وفضة
 لم يصح لان مقدار كل جنس منهما مجهول (او) باعه (بما يقطع به
 السعر) اي بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهالة (او) باعه (بما
 باع) به (زيد وجهلاه او) جهله (احدهما لم يصح) البيع للجهل بالثمن
 وكذا لو باعه كما يبيع الناس او بدينار او درهم مطلق وثم نقود متساوية
 رواج وان لم يكن الا واحدا او غلب صح وصرف اليه ويكتفى علم الثمن
 بالمشاهدة كصبرة من دراهم او فلوس ووزن صنية وملء كيل مجهولين
 (وان باع ثوبا او صبرة) هي الكومة المجموعة من الطعام (او) باع
 (قطيعة كل ذراع) من الثوب بكذا (او) كل (قفيز) من الصبرة بكذا
 (او) كل (شاة) من القطيع (بدرهم صح) البيع ولو لم يعلم قدر الثوب
 والصبرة والقطيع لان المبيع معلوم بالمشاهدة والثمن معلوم لاشارته الى
 ما يعرف مبلغه من جهة لا تتعلق بالمتعاقدن وهي الكيل والعد والذرع
 (وان باع من الصبرة كل قفيز بدرهم) لم يصح لان من التبييض وكل للعدد
 فيكون مجهولا بخلاف ماسبق لان المبيع الكل لا البض فانفتت الجهالة
 وكذا لو باعه من الثوب كل ذراع بكذا او من القطيع كل شاة بكذا لم يصح
 لما ذكر (او) باعه (بمائة درهم الا دينارا) لم يصح (وعكسه) بان باع
 بدينار او دنانير الا درهما لم يصح لان قيمة المستثنى مجهولة فيلزم الجهل
 بالثمن اذ استثنى المجهول من المعلوم يصيره مجهولا (او) باع معلوما ومجهولا
 يتعذر علمه (كهذه الفرس وما في بطن اخرى) ولم يقل كل منهما بكذا
 لم يصح (البيع لان الثمن يوزع على المبيع بالقيمة والمجهول لا يمكن تقويمه فلا
 طريق الى معرفة ثمن المعلوم) وكذا لو باعه بمائة ورطل خمر وان قال كل

بينهما بكذا صح في المعلوم بثمنه للعلم به (فان لم يتعذر) علم مجهول ابيع مع
 معلوم (صح في المعلوم بقسطه) من الثمن لعدم الجهالة وهذه احدى مسائل
 تفريق الصفقة الثلاث والثانية اشير اليها بقوله (ولو باع مشاعا بينه وبين
 غيره كعبد) مشترك بينهما (او ما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء) ككفيزين
 متساويين لهما (صح) البيع (في نصيبه بقسطه) من الثمن لفقد الجهالة
 في الثمن لانقسامه على الاجزاء ولم يصح في نصيب شريكه لعدم اذنه والثالثة
 ذكرها بقوله (وان باع عبده وعبد غيره بغير اذنه او) باع (عبدا وحرًا
 او) باع (خلا وخرًا صفقة واحدة) بثمن واحد (صح) البيع (في
 عبده) بقسطه (وفي الحل بقسطه) من الثمن لان كل واحد منهما له حكم
 يخصه فاذا اجتمعا بقيا على حكمهما ويقدر خر خلا وحر عبدا ليقسط الثمن
 (ولمشتر الخيار ان جهل الحال) بين امساك ما يصح فيه البيع بقسطه
 من الثمن وبين رد المبيع لتبعض الصفقة عليه وان باع عبده وعبد غيره باذنه
 او باع عبديه لاثنيين او اشترى عبيدين من اثنين او وكيلهما بثمن واحد
 صح وقسط الثمن على قيمتهما وكبيع اجارة ورهن وصلاح ونحوها ✽ فصل
 ولا يصح البيع ✽ ولا الشراء (ممن تلزمه الجمعة بعد ندادها الثاني)
 اى الذى عند المنبر عقب جلوس الامام على المنبر لانه الذى كان على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختص به الحكم لقوله تعالى اذا نودى
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والنهى يقتضى
 الفساد وكذا قبل النداء لمن منزله بعيد في وقت وجوب السعى عليه وتحرم
 المساومة والمناذات اذن لانهما وسيلة للبيع المحرم وكذا لو تضايقت وقت
 مكتوبة (ويصح) بعد النداء المذكور البيع لحاجة كمنظرة الى طعام او ستر
 ونحوها اذا وجد ذلك يباع ويصح ايضا (الكاح وسائر العقود) كالقرض
 والرهن والضمان والاجارة وامضا بيع خيار لان ذلك يقل وقوعه فلا تكون
 اباحته ذريعة الى فوات الجمعة او بعضها بخلاف البيع (ولا يصح بيع عصير)
 ونحوه (ممن يتخذ خمرًا) لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان
 (ولا) بيع (سلاح في فتنة) بين المسلمين لانه عليه السلام نهى عنه قاله
 احمد قال وقد يقتل به ولا يقتل به وكذا يبيعه لاهل حرب او قطاع طريق لانه
 اعانة على معصية ولا بيع ما كول ومشوم لمن يشرب عليهما المسكر ولا قحح لمن
 يشرب به خمرًا ولا جوز وبيض لقمار ويحرم اكله ونحو ذلك (ولا) بيع

(في بيع المسلم كافر إذا لم يثق عليه) لأنه ممنوع من استئدائه ملكه عليه
 لأنه من الصفار فقع من ابتدائه فإن كان يثق عليه بالشراء صح لأنه وسيلة
 إلى حريته (وإن أسلم) قن (في يده) أي يد كافر أو عند مشتريه منه
 ثم رده نحو عيب (أجبر على إزالة ملكه) عنه نحو بيع أو هبة أو عتق
 لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (ولا تكتفي مكاتبته)
 لأنها لا تزال ملك سيده عنه ولا يبيعه بخيار لعدم انقطاع علقه عنه (وإن
 جمع) في عقد (بين بيع وكتابة) بأن باع عبده شيئا وكتبه بعوض واحد صفقة
 واحدة (أو) جمع بين (بيع وصرف) أو اجارة أو خلع أو تكاح بعوض واحد
 (صح) البيع وما جمع إليه (في غير الكتابة) فيطل البيع لأنه باع ماله لماله
 وتصح هي لأن البطلان وجد في البيع فاختص به (ويقسط العوض
 عليهما) أي على المبيع وما جمع إليه بالقيم (ويحرم بيعه على بيع أخيه)
 المسلم (كان يقول لمن اشترى سلعة بعشرة أنا أعطيك مثلها بتسعة) لقوله
 عليه السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض (و) يحرم أيضاً (شراؤه على
 شراؤه) كان يقول لمن باع سلعة بتسعة عندي فيها عشرة (لأنه في معنى
 البيع عليه انتهى عنه ومحل ذلك إذا وقع في زمن الخيارين) (يفسخ)
 المقول له العقد (ويعقد معه) وكذا سومه على سومه بعد الرضى صريحاً
 لا بعد رد (ويطل العقد فيهما) أي في البيع على بيعه والشرا على
 شرايه ويصح في السوم على سومه والاجارة كالبيع في ذلك ويحرم بيع
 حاضر لباد ويطل أن قدم لبيع سلعته بسعر يومها جاهلاً بسعرها وقصده
 الحاضر وبالناس حاجة إليها (ومن باع ربوا بنسيئة) أي موجد وكذا
 حال لم يقبض (واعراض عن ثمنه ما لا يباع به نسيئة) كمن بر اعراض
 عنه برا أو غيره من المكيلات لم يحجز لأنه ذريعة لبيع الربوي بالربوي
 نسيئة وإن اشترى من المشتري طعاما بدارهم وسلمها إليه ثم أخذها منه
 وفا أو لم يسلمها إليه لكن تقاصا جاز (أو اشترى شيئا) ولو غير ربوي
 (قداد بدون ما باع به نسيئة) أو حالا لم يقبض (لا بالعكس لم يحجز) لأنه
 ذريعة إلى الربا لبيع الفأ بحمساياه وتسمى مسألة العينة وقوله لا بالعكس يعني
 لا أن اشتراه بأكثر مما باعه به فانه جائز كما لو اشتراه بمثله وأما عكس مسألة
 العينة فإن باع سلعة بنقد ثم اشتراها بأكثر منه نسيئة فنقل أبو داود يجوز
 بلا حيلة ونقل حرب أنها مثل مسألة العينة وحزم به المصنف في الاقناع

وصاحب المنتهى وقدمه في المبدع وغيره قال في شرح المنتهى وهو المذهب
لانه يتخذ وسيلة للربا كمسئلة العينة وكذا العقد الاول فيهما حيث كان وسيلة
الى الثانى فيحرم ولا يصح (وان اشتراه) اى اشترى المبيع في مسئلة العينة
او عكسها (بغير جنسه) بان باعه بذهب ثم اشتراه فضة او بالعكس (او)
اشتراه (بعد قبض ثمنه او بعد تغير صفته) بان هزل العبد او نسي صنفته
او تخرق الثوب (او) اشتراه (من غير مشتره) بان باعه مشتره او وهبه
ونحوه ثم اشتراه بائنه ممن صار اليه جاز (وان اشتراه ابوه) اى ابو بائنه
(او ابنه) او مكاتبه او زوجته (جاز) الشراء ما لم يكن حيلة على التوصل
الى فعل مسئلة العينة ومن احتاج الى نقد فاشترى ما يساوى مائة باكثر
ليتوسع بثمنه فلا باس وتسمى مسئلة التورق ويحرم التسعير والاحتكار فى
قوت آدمى ويجبر على بيعه كما يبيع الناس ولا يكره ادخار قوت اهله
ودوابه ويسن الاشهاد على البيع بجواب الشروط فى البيع والشرط
هنا الزام احد المتعاقدين الاخر بسبب العقد ما له فيه منفعة ومحل المعبر
منها صلب العقد وهى ضربان ذكر الاول منهما بقوله (منها صحيح) وهو ما
وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها شرط مقتضى البيع كالتقاوض
وحلول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتاكيد لمقتضى العقد فذلك اسقطه
المصنف الثانى شرط ما كان من مصلحة العقد (كالرهن) المعين او الضامن
المعين (وكتاحيل ثمن) او بعضه الى مدة معلومة (و) كشرط صفة فى
المبيع (ككون العبد كاتباً او خصياً او مسلماً) او خياطاً مثلاً (والامة
بكر) او تحيض والدابة هملجة والفهد او نحوه صبودا فيصح فان وفا
بالشرط والا فلصاحبه الفسخ او ارش فقد الصفة وان تعذر رد تعين ارش
وان شرط صفة فبان اعلا منها فلا خيار (و) الثالث شرط بايع نفعا
معلوما فى مبيع غير وطى ودواعيه (نحو ان يشترط البايع سكنى الدار)
او نحوها (شهراً و حملان البعير) او نحوه المبيع (الى موضع معين)
لما روى جابر انه باع النبي صلى الله عليه وسلم جملاً واشترط ظهوره الى
المدينة متفق عليه واخرج فى التعليق والانتصار وغيرها بشراً عثمان من
صهيب ارضا وشرط وقفها عليه وعلى عقبه ذكره فى المبدع ومقتضاء صحة
الشرط المذكور ولبايع اجارة واعارة ما استثنى وان تعذر انتفاعه بسبب
مشتري فعليه اجرة المثل له (او شرط المشتري على البايع) نفعا معلوما فى

مبيع (كحمل الحطب) المبيع الى موضع معلوم (او تكسيرة او خياطة
 الثوب) المبيع (او تفصيله) اذا بين نوع الخياطة او التفصيل واحتج احد
 لذلك بما روى ان محمد بن مسلمة اشترى من نبطى جرزة حطب وشارطه
 على حملها ولانه بيع واجارة فالبايع كالاجير وان تراضيا على اخذ اجرة
 ولو بلا عذر جاز (وان جمع بين شرطين) من غير النوعين الاولين
 كحمل حطب وتكسيرة وخياطة ثوب وتفصيله (بطل المبيع) لما روى ابو
 داود والترمذى عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان فى بيع ولا بيع ما ليس عندك قال
 الترمذى حديث حسن صحيح والضرب الثانى من الشروط اشار اليه بقوله
 (ومنها فاسد) وهو ما ينافى مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها
 (يبطل العقد) من اصله (كاشتراط احدهما على الآخر عقدا اخر كسلف)
 اى سلم (وقرض وبيع واجارة وصرف) للثمن او غيره وشركة وهو
 بيعتان فىبيعة المنهى عنه قاله احمد الثانى ما يصح معه البيع وقد ذكره
 بقوله (وان شرط ان لا خسارة عليه او متى نفق المبيع والا رده او)
 شرط ان (لا يبيع) المبيع (ولا يهبه ولا يعتقه او) شرط (ان عتق
 فالولا له) اى للبايع (او) شرط البايع على المشتري (ان يفعل ذلك)
 اى ان يبيع المبيع او يهبه ونحوه (بطل الشرط وحده) لقوله عليه السلام
 من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط متفق
 عليه والبيع صحيح لانه صلى الله عليه وسلم فى حديث بريرة ابطل الشرط
 ولم يبطل العقد (الا اذا شرط) البايع (العتق) على المشتري فيصح
 الشرط ايضا ويجبر المشتري على العتق ان اباه والولا له فان اصر اعتقه
 حاكم وكذا شرط رهن فاسد كخمر ومجهول وخيار او اجل مجهولين
 ونحو ذلك فيصح البيع ويفسد الشرط (و) ان قال البايع (بعتك) كذا
 بكذا (على ان تتقضى الثمن الى ثلاث) ليال مثلا او على ان ترهنه بئنه
 (والا) تفعل ذلك (فلا بيع بيننا) وقبل المشتري (صح) البيع والتعايق
 كما لو شرط اخير وينسخ ان لم يفعل (و) الثالث ما لا ينقصد معه بيع
 نحو (بعتك ان جيتى بكذا او) ان (رضى زيد) بكذا وكذا تعايق القبول
 (او يقول) الراهن (لترهن ان جيتك بحتك) فى محله (والا فالرهن
 لك لا يصح البيع) لقوله عليه السلام لا يفاق الرهن من صاحبه رواه

الاثرم وفسره احمد بذلك وكذا كل بيع علق على شرط مستقبل غير
 ان شاء الله وغير بيع العربون بان يدفع بعد العقد شيئا ويقول ان اخذت
 المبيع آمنت الثمن والا فهو لك فيصح لفعل عمر رضى الله عنه والمدفوع
 للبائع ان لم يتم البيع والاجارة مثله (وان باعه) شيئا (وشرط) في
 البيع (البراءة من كل عيب مجهول) او من عيب ~~كذا~~ ان كان (لم
 يبرا البائع فان وجد المشتري بالمبيع عيبا فله الخيار لانه انما
 يثبت بعد البيع فلا يسقط باسقاطه قبله وان سعى البائع العيب
 او ابراه المشتري بعد العقد برى (وان باعه دارا) او نحوها مما يذرع
 (على انها عشرة اذرع فبانت اكثر) من عشرة (او اقل) منها (صح)
 البيع والزيادة للبائع والنقص عليه (ولن جهله) اى الحال من زيادة
 او نقص (وفات غرضه الخيار) فلكل منهما الفسخ مالم يعط البائع الزيادة
 للمشتري مجانا فى المسئلة الاولى او يرض المشتري بالنقص باخذه بكل الثمن
 فى الثانية لعدم فوات الغرض وان تراضيا على المعاوضة عن الزيادة او
 النقص جاز ولا يجبر احدهما على ذلك وان كان المبيع نحو صبرة على انها
 عشرة اقفة فبانت اقل او اكثر صح البيع ولا خيار والزيادة للبائع
 والنقص عليه ~~باب الخيار~~ وقبض المبيع والاقالة الخيار اسم
 مصدر اختار اى طلب خير الامرين من الامضا والفسخ (وهو) ثمانية
 (اقسام الاول خيار المجلس) بكسر اللام موضع الجلوس والمراد هنا
 مكان التبايع (يثبت) خيار المجلس (فى البيع) لحديث ابن عمر يرفعه
 اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعا او
 يخير احدهما الآخر فان خير احدهما الآخر فتابعا على ذلك فقد وجب
 البيع متفق عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولى طرفى العقد وشراء
 من يعتق عليه او اعترف بحريته قبل الشراء (و) كالبيع (الصلح)
 بمعناه (كما لو اقر بدين او عين ثم صالحه عنه بعوض وقسمته التراضى
 والهبة على عوض لانها نوع من البيع) (و) كبيع ايضا (اجارة)
 لانها عقد معاوضة اشبهت البيع (و) كذا (الصرف والسلام) لتناول
 البيع لهما (دون سائر العقود) كالمساقاة والحوالة والوقف والرهن
 والضمان (ولكل من المتبايعين) ومن فى معناها ممن تقدم (الخيار مالم
 يتفرقا صرفا بايدانهما) من مكان التبايع فان كانا فى مكان واسع كصحراء

فإن يمشى أحدهما مستديرا لصاحبه خطوات وإن كانا في دار كبيرة ذات
محالٍ وبيوت فإن يفارقه من بيت إلى بيت أو إلى نحو صفة وإن كانا
في دار صغيرة فإذا صعد أحدهما السطح أو خرج منها فقد افترقا وإن كانا
في سفينة كبيرة فبصعود أحدهما أعلاها إن كانا أسفل أو بالعكس وإن كانت
صغيرة فبخروج أحدهما منها ولو حجز بينهما بحاجز كحائط أو إن نأى ما لم يعد
تفرقا لبقائهما بإبدانهما بمحمل العقد ولو طالّت المدة (وإن فياه) أى
الخيار بأن تبايعا على أن لا خيار بينهما لزم بمجرد العقد (أو اسقطاه)
أى الخيار بعد العقد (سقط) لأن الخيار حق للعقد فسقط بإسقاطه
(وإن اسقطه أحدهما) أى أحد المتبايعين أو قال لصاحبه اختر سقط
خياره و (بقى خيار الأول) لأنه لم يحصل منه إسقاط لخياره بخلاف
صاحبه وتحرم الفرقة خشية الفسخ وينقطع الخيار بموت أحدهما لا بجنونه
(وإذا مضت مدته) بأن تفرقا كما تقدم (لزم البيع) بلا خلاف القسم
(الثانى) من أقسام الخيار خيار الشرط : (إن يشترط) أى بشرط
المتعاقدان الخيار (فى) صلب (العقد) أو بعده فى مدة خيار المجلس
أو الشرط (مدة معلومة ولو طويلة) لقوله عليه السلام المسلمون على
شروطهم ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد ولا إلى أجل مجهول ولا
فى عقد حيلة ليربح فى قرض فيحرم ولا يصح البيع (وأبتدأها) أى
ابتداء مدة الخيار (من العقد) أن شرط فى العقد والا فمن حين اشترط
(وإذا مضت مدته) أى مدة الخيار ولم يفسخ لزم البيع (أو قطعه) أى
قطع المتعاقدان الخيار (بطل) ولزم البيع كما لو لم يشترطاه (ويثبت)
خيار الشرط (فى البيع والصلح) والقسمة والهبة (وما بمعناه) أى بمعنى البيع
كالصلح بعوض عن عين أو دين مقربة وقسمة التراضى وهبة الثواب
لأنها أنواع من البيع (و) فى (الأجرة فى الذمة) كخياطة ثوب (أو)
أجرة (على مدة لآتى العقد) كسنة ثلاث فى سنة اثنين إذا شرطه
مدة تنقضى قبل دخول سنة ثلاث فإن وليت المدة العقد كشهر من الآن
لم يصح شرط الخيار لئلا يودى إلى فوات بعض المنافع المقوود عليها أو استيفائها
فى مدة الخيار وكلاهما غير جائز ولا يثبت خيار الشرط فى غير ما ذكر
كصرف وسلم وضمان وكفالة ويصح شرطه للمتعاقدين ولو وكيلين (وإن
شرطاه لأحدهما دون صاحبه صح) الشرط وثبت له الخيار وحده لأن

الحق لهما فكيف ما ترضيا به جاز (و) ان شرطاه (الى الغد او الليل)
صح (يسقط باوله) اى اول الغد او الليل لان الى لاتهائ الغاية فلا يدخل
ما بعدها فيما قبلها و الى الصلاة يسقط بدخول وقتها (و) يجوز (لمن له
الخيار الفسخ ولو مع غيبة) صاحبه (الاخر و) مع (سخطه) كالطلاق
(و الملك) فى المبيع (مدة الخيارين) اى خيار الشرط و خيار المجلس
(للمشتري) سواء كان الخيار لهما او لاحدهما لقوله عليه السلام من باع
عبد اوله مال فإله للبايع الا ان يشترطه المتبايع رواه مسلم فجعل المال للمتبايع
بإشراطه وهو عام فى كل بيع فتخل بيع الخيار (وله) اى للمشتري (غاؤه)
اى غا المبيع (المفصل) كالثمرة (وكسبه) فى مدة الخيارين ولو فسخاه
بعد لانه غاء ملكه الداخل فى ضمانه لحديث الحراج بالضم ان صححه الترمذى
واما الغاء المتصل كالسمن فانه يتبع العين مع الفسخ لتعذر انفصاله (ويحرم
ولا يصح تصرف احدهما فى المبيع و) لا فى (عوضه المعين فيها) اى فى مدة
الخيارين (بغير اذن الاخر) فلا يتصرف المشتري فى المبيع بغير اذن
البائع الا معه كان آجره ولا يتصرف البائع فى الثمن المعين زمن الخيارين
الا باذن المشتري او معه كان استأجر منه به عينا هذا ان كان التصرف
(لغير تجربة المبيع) فان تصرف بها لتجربته كركوب دابة لينظر سيرها وحلب
دابة ليعلم قدر لبنها لم يبطل خياره لان ذلك هو المقصود من الخيار كاستخدام
الريقق (الا عتق المشتري) لمبيع زمن الخيار فينفذ مع الحرمة ويسقط
خيار البائع حينئذ (وتصرف المشتري) فى المبيع بشرط الخيار له فى زمنه
ينحو وقف او بيع او هبة او لمس لامة متباعة لشهوة ونحوه (فسخ خياره) وامضاء للبيع
لانه دليل الرضى به بخلاف تجربة المبيع واستخدامه وتصرف البائع فى المبيع
اذا كان الخيار له وحده ليس فسخا للبيع ويبطل خيارهما مطلقا بتلف
مبيع بعد قبض وباتلاف مشتراه مطلقا . سواء قبضه او لم يقبضه (ومن مات
منهما) اى من البائع او المشتري فى شرط الخيار (بطل خياره) فلا يورث
ان لم يكن طالب به قبل موته كالشفعة وحد القذف (الثالث) من اقسام
الخيار خيار الغبن (اذا غبن فى البيع غبنا يخرج عن العادة) لانه لم يرد
الشرع بتحديد فرجع فيه الى العرف وله ثلاث صور احداها تلقى الركبان
لقوله عليه السلام لاتلقوا الجلب فن تلقاه فاشترى منه فاذا اتى السوق فهو
بالخيار رواه مسلم (و) الثانية المشار اليها بقوله (بزيادة الناجش) الذى

ويؤيد شراء ولو بلا مواطاة ومنه اعطيت كذا وهو الذي هو المشتري
 الثالثة ذكرها بقوله (والمسترسل) وهو من جهل القيمة ولا يحسن بما كس
 من استرسل اذا اطمان واستانس فاذا غبن ثبت له الخيار ولا ارش مع
 امساك والغبن محرم وخياره على التراخي (الرابع) من اقسام
 الخيار (خيار التدليس) من الدلسة وهي الظلة فيثبت بما يزيد به الثمن
 (كتسويد شعر الجارية وتجميعه) اي جعله جعدا وهو ضد
 السبط (وجمع ماء الرحي) اي الماء الذي تدور به الرحي (وارساله عند
 عرضها) للبيع لانه اذا ارسله بعد حبسه اشتد دوران الرحي حين ذلك
 فيظن المشتري ان ذلك عادتيا فيزيد في الثمن فاذا تبين له التدليس ثبت
 له الخيار وكذا تصرية اللبن في ضرع بهيمة الانعام لحديث ابي هريرة
 يرفعه لا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها
 ان شاء امسك وان شاء ردها وصاعا من تمر متفق عليه وخيار التدليس
 على التراخي الا المصراة فيخير ثلاثة ايام منذ علم بين امساك بلا ارش
 ورد مع صاع تمر سليم ان حلبها فان عدم التمر فقيته ويقبل رد اللبن
 بحاله (الخامس) من اقسام الخيار (خيار العيب) وما بمعناه (وهو)
 اي العيب (ما ينقص قيمة المبيع) عادة فاعده التجار في عرفهم منقصا
 انيط الحكم به وما لا فلا والعيب (كرضه) على جميع حالاته في جميع
 الحيوانات (وقد عضو) كاصبع (وسن او زيادتهما وزنا الرقيق)
 اذا بلغ عشرة من عبد او امة (وسرقته) وشربه مسكرا (واباقه وبوله
 في الفراش) وكونه اعسر لا يعمل بيمينه عملها المعتاد وعدم ختان ذكر
 كبير وعثرة مركوب وحرنه ونحوه وبخر وحول وخرس وطرش وكلف
 وقرع وحمل امة وطول مدة نقل ما في دار مبيعة عرفا وكونها ينزلها
 الجند لاسقوط ايات يسيرة بمخفف ونحوه ولا حتى وصداع يسيرين ولا
 ثيوبة او كفر او عدم حيض ولا معرفة غنا (فاذا علم المشتري العيب
 بعد) العقد (امسكه بارشه) ان شاء لان المتبايعين تراضيا على ان
 العوض في مقابلة المبيع فكل جزء منه يقابله جزء من الثمن ومع العيب
 فات جزء من المبيع فله الرجوع ببدله وهو الارش (وهو) اي الارش
 (قسط ما بين قيمة الصحة والعيب) فيقوم المبيع صحيحا ثم معييا ويؤخذ
 قسط ما بينهما من الثمن فان قوم صحيحا بعشرة ومعييا ثمانية رجع بخمس

التمن قليلا كان او كثيرا وان افضى اخذ الارش الى ربا كشرآ حلى فضة
 بزنته دراهم امسك مجانا ان شاء او رده (و اخذ التمن) المدفوع للبائع
 وكذا لو ابرى المشتري من التمن او وهب له ثم فسخ البيع لعيب او غيره
 رجع بالتمن على البائع وان علم المشتري قبل العقد بعيب المبيع او حدث
 العيب بعد العقد فلا خيار له الا في مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه (وان
 تلف المبيع) المبيع (او عتق العبد) او لم يعلم عيبه حتى صبح الثوب
 او لسيح او وهب المبيع او باعه او بعضه (تعين الارش) لتعذر الرد
 وعدم وجود الرضى به ناقصا وان دلس البائع بان علم العيب ولتمه عن
 المشتري فمات المبيع او ابقى ذهب على البائع لانه غره ورد للمشتري ما اخذ
 (وان اشترى ما لم يعلم عيبه بدون كسره كجوز هند وبيض نعام فكسره
 فوجده فاسدا فامسكه فله ارشه وان رده رد ارش كسره) الذى تبقى له
 معه قيمة واخذتمه لان عقد البيع يقتضى السلامة ويتعين ارش مع كسر
 لا تبقى معه قيمة (وان كان) المبيع (كبيض دجاج) فكسره فوجده فاسدا
 (رجع بكل التمن) لانا تنبنا فساد العقد من اصله لكونه وقع على ما لا نفع
 فيه وليس عليه رد فاسد ذلك الى بايعه لعدم الفائدة فيه (وخيار عيب
 متراخ) لانه لدفع ضرر متحقق فلم يبطل بالتأخير (ما لم يوجد دليل
 الرضى) كتصرف فيه باجارة او اعاره او نحوها عالما بعيبه واستعماله لغير
 تجربة (ولا يتقرر) الفسخ للعيب (الى حكم ولا رضى ولا حضور
 صاحبه) اى البائع كالطلاق ولشترى مع غيره معينا او بشرط خيار الفسخ
 فى نصيبه ولو رضى الاخر والمبيع بعد فسخ امانة بيد مشتر (وان اختلفا)
 اى البائع والمشتري فى معيب (عند من حدث العيب) مع الاحتمال
 (فقول مشتر مع يمينه) ان لم يخرج عن يده لان الاصل عدم القبض فى
 الجزء الفايت فكان القول قول من ينفيه فيحلف انه اشتراه وبه العيب او
 انه ما حدث عنده ويرده (وان لم يحتل الا قول احدهما) كالاصبع
 الزائدة والجرح الطرى الذى لا يحتل ان يكون قبل العقد (قبل) قول
 المشتري فى المثال الاول والبائع فى المثال الثانى (بلا يمين) لعدم الحاجة
 اليه ويقبل قول البائع ان المبيع المبيع ليس المرود الا فى خيار شرط
 فقول مشتر وقول قابض فى ثابت فى ذمة من تمن وقرض وسلم ونحوه
 ان لم يخرج عن يده وقول مشتر فى عيب تمن معين بعقد ومن اشترى

مثلاً فوجده خيراً مما اشترى فعليه رده الى بايعه (السادس) من اقسام
الخيار (خيار في البيع بتخير الثمن متى بان) الثمن (اقل او اكثر) مما
اخبه به (ويثبت) في انواعه الاربعة (في التولية) وهي البيع براس المال
(و) في (الشركة) وهي بيع بعضه بقسطه من الثمن واشركتك ينصرف
الى نصفه (و) في المراجعة وهي بيعه بثمنه وريح معلوم وان قال على ان
اربح في كل عشرة درهما كره (و) في (المواضة) وهي بيعه براس ماله
وخسران معلوم (ولا بد في جميعها) اى الصور الاربعة (من معرفة
المشتري) والبايع (راس المال) لان ذلك شرط لصحة البيع فان فات
لم يصح وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الاربعة تبع فيه المقتنع وهو
رواية والمذهب انه متى بان راس المال اقل حط الزائد ويحط قسطه في
مراجعة ويتقصه في مواضة ولا خيار للمشتري ولا تقبل دعوى بايع غلطاً
في راس المال بلا بينة (وان اشترى) الساعة (بثمن موجدل او) اشترى
(بمن لا تقبل شهادته له) كايه وابنه وزوجته (او) اشترى شيئاً (باكثر
من ثمنه حيلة) او محابة او لرغبة تخصه او موسم فات (او باع بعض
الصفقة بقسطها من الثمن) الذى اشتراها به (ولم يبين ذلك) للمشتري
(في تخيره بالثمن فليشتر الخيار بين الامساك والرد) كالتدليس والمذهب
فما اذا بان الثمن موجدل انه يوجب على المشتري ولا خيار لزوال الضرر
كما في الاقناع والتمتة (وما يزداد في ثمن او يحط منه) اى من الثمن (في
مدة خيار) مجلس او شرط (او يوجب ارشاً لعيب او لجناية عليه) اى
على المبيع ولو بعد لزوم البيع (يلحق براس ماله) يجب ان (يخبر به)
كأصله وكذا ما يزداد في مبيع او اجل او خيار او ينقص منه في مدة خيار
فيلحق بعقد (وان كان ذلك) اى ما ذكر من زيادة او حط (بعد لزوم
البيع) بفوات الخيارين (لم يلحق به) اى بالعقد فلا يلزم ان يخبر به
• ويخبر بارش العيب والجناية عليه مطلقاً لانه بدل جزء من المبيع • ولان جنى
المبيع فقده المشتري لانه لم يزد به المبيع ذاتاً ولا قيمة (وان اخب بالخال)
بان يقول اشتريته بكذا او زدته او نقصته كذا ونحوه (فحسن) لانه ابلغ
في الصدق ولا يلزم الاخبار باخذ تمام واستخدام ووطى ان لم ينقصه وان
اشترى شيئاً بعشرة مثلاً وعمل فيه صنعة او دفع اجرة كيله او مخزنه اخب
بأخس ولا يجوز ان يجمع ذلك ويقول تحصل على بكذا وما باعه انسان

مراجعة فتم بحسب ملكيها لا على راس مالهما (السابع) من اقسام
الخيار (خيار) يثبت (لاختلاف المتبايعين) في الجملة (فاذا اختلفا) هما
او ورتتهما او احدهما او ورثة الاخر (في قدر الثمن) بان قال بايع بعثك بمائة
وقال مشتر بمائتين ولا يينة لهما او تعارضت بيعتاها (تحالفا) ولو كانت السلعة
تالفة (فيحلف بايع او لا ما بعته بكذا وانما بعته بكذا ثم يحلف المشتري ما اشتريته
بكذا وانما اشتريته بكذا) وانما بدى بالنفي لانه الاصل في اليقين (ولكل)
من المتبايعين بعد التحالف (الفسخ اذا لم يرض احدهما بقول الاخر)
وكذا اجارة وان رضى احدهما بقول الاخر او حلف احدهما ونكل الاخر
اقر العقد (فان كانت السلعة) التي فسخ البيع فيها بعد التحالف (تالفة
رجعا الى قيمة مثلها) ويقبل قول المشتري فيها لانه غارم وفي قدر المبيع
(فان اختلفا في صفتها) اى صفة السلعة التالفة بان قال البائع كان العبد
كاتباً وانكره المشتري (فقول مشتر) لانه غارم واذا تحالفا في الاجارة
وفسخت بعد فراغ المدة فاجرة المثل وفي اثنائها بالتقسط (واذا فسخ
العقد) بعد التحالف (انفسخ ظاهراً وباطناً) في حق كل منهما كالرد
بالعيب (وان اختلفا في اجل) بان يقول المشتري اشتريته بكذا مؤجلاً
وانكره البائع (او) اختلفا في (شرط) صحيح او فاسد كرهن او ضمان
او قدرها (فقول من ينفيه) بيمينه لان الاصل عدمه (وان اختلفا
في عين المبيع) كبعثي هذا العبد قال بل هذه الجارية (تحالفا وبطل)
اى فسخ (البيع) كما لو اختلفا في الثمن وعنه القول قول بائع بيمينه لانه
كالغارم وهى المذهب وجزم بها في الاقناع والمنتهى وغيرها وكذا لو اختلفا
في قدر المبيع وان سما نقداً و اختلفا في صفته اخذ نقد البلد ثم غلبه
رواجا ثم الوسط ان استوت (وان ابى كل منهما تسليم ما بيده) من
المبيع والثمن (حتى يقبض العوض) بان قال البائع لا اسلم المبيع حتى
اقبض الثمن وقال المشتري لا اسلم الثمن حتى اسلم المبيع (والثمن عين)
اى معين (نصب عدل) اى نصبه الحاكم (يقبض منهما) المبيع والثمن
(ويسلم المبيع) للمشتري (ثم الثمن) للبائع لجريان عادة الناس بذلك
(وان كان) الثمن (ديناً حالاً اجبر بايع) على تسليم المبيع لتعلق
حق المشتري بعينه (ثم) اجبر (مشتر ان كان الثمن في المجلس) لوجوب
دفعه عليه فوراً لتمكنه منه (وان كان) ديناً (غائباً في البلد) او فيما

دون مسافة القصر (حجب عليه) اى على المشتري (فى المبيع وبقيته ماله
حتى يحضره) خوفاً من ان يتصرف فى ماله تصرفاً يضر بالبائع (وان
كان) المال (غائباً بعيداً) مسافة القصر او غيبه مسافة القصر (عنها)
اى عن البلد (والمشتري معسر) يعنى او ظهر ان المشتري معسر
(فلبائع الفسخ) لتعذر اثنى عليه كما لو كان المشتري مفلساً وكذا مؤجر
بشئ حال (ويثبت الخيار للخلف فى الصفه) اذا باعه شيئاً موصوفاً
(ولتغير ما تقدمت رؤيته) العقد وبذلك تمت اقسام الخيار ثمانية
فصل في التصرف فى المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه
(ومن اشترى مكبلاً ونحوه) وهو الموزون والمعدود والمذروع (صح)
البيع (ولزم بالعقد) حيث لا خيار (ولم يصح تصرفه فيه) ببيع او هبة
او اجارة او رهن او حوالة (حتى يقبضه) اقله عليه السلام من ابتاع
طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه متفق عليه ويصح عقده وجعله مهراً او عوض
خلع ووصيته به وان اشترى المكمل ونحوه جزافاً صح التصرف فيه قبل
قبضه لقول ابن عمر رضى الله عنهما مضت السنة ان ما دركته الصفقة
حباً مجموعاً فهو من مال المشتري (وان تلف) المبيع بكيل ونحوه
او بعضه (قبل) قبضه (فمن ضمان البائع) وكذا لو تعيب قبل قبضه
(وان تلف) المبيع المذكور (بأفة سماوية) لاصنع لادى فيها (بطل)
اى الفسخ (البيع) وان بقى البعض خير المشتري فى اخذه بقسطه من
اثنى (وان اتلفه) اى المبيع بكيل او نحوه (ادى) سواء كان هو
البائع او اجنياً (خير مشتريين فسخ) البيع ويرجع على بائع بما اخذ
من ثمنه (و) بين (امضاء ومطالبة متلفه ببدله) اى بمثل له ان كان
مثلياً او قيمته ان كان متقوماً وان تلف بفعل مشتري فلا خيار له لان
اتلافه كقبضه (وما عدا) اى عدا ما اشترى بكيل او وزن او عدد او
ذرع كالعبد والداو (يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه) لقول ابن عمر
كنا نبيع الابل بالبيع بالدرهم فناخذ عنها الدنانير وبالعكس فسالنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس ان تأخذ بسعر يومها ما لم يتفرقا
وبينهما شئ رواه ائمة الا المبيع بصفة او روية متقدمة فلا يصح التصرف
فيه قبل قبضه (وان تلف ما عدا المبيع بكيل ونحوه فمن ضمانه) اى ضمان
المشتري لقوله عليه السلام الخراج بالضمان وهذا المبيع المشتري فضمانه عليه

وهذا (ما لم ينعمه بائع من قبضه) فان منعه حتى تلف ضمنه ضمان غصب والشر على
الشجر والمبيع بصفة او روية سابقة من ضمان بائع ومن تعين ملكه في موروث
او وصية او غنية فله التصرف فيه قبل قبضه (ويحصل قبض ما بيع بكيل) بالكيل
(او) بيع (بوزن) بالوزن (او) بيع (بعد) بالعد (او) بيع (بذرع) صم (بذلك) لحديث
عثمان يرفعه اذا بعت فكل واذا البتت فاكثل رواه الامام وشرطه حضور مستحق
او نائبه ويصح استنابة من عليه الحق للمستحق ومونة كبال ووزان وعداد
ونحوه على باذل ولا يضمن ناقص حاذق امين خطأ (و) يحصل القبض
(في صبرة وما ينقل) كنياب وحيوان (بنقله و) يحصل القبض في
(ما يتناول) كالجواهر والاثان (بتناوله) اذا عرف فيه ذلك (وغيره)
اى غير ما ذكر كالعقار والثمره على الشجر قبضه (بتخلية) بلا حائل بان يفتح
له باب الدار او يسلمه مفتاحها ونحوه وان كان فيها متاع للبائع قاله الزركشى
ويعتبر لجواز قبض مشاع ينقل • اذن شريكه (والا قاله) مستحبة لما روى
ابن ماجه عن ابي هريرة مرفوعا من اقال مسلما اقال الله عز وجل عثرته
يوم القيامة وهى (فسخ) لانها عبارة عن الرفع والازالة يقال اقالك الله
عثرتك اى ازالها فكانت فسحا للبيع لا بيعا (فتجوز قبل قبض المبيع)
ولو نحو مكيل ولا تجوز الا (بمثل اثنين) الاول قدرا ونوعا لان العقد
اذا ارتفع رجع كل منهما بما كان له وتجاوز بعد نداء الجمعة ولا يلزم اعادة
كيل او وزن ونعم من مضارب وشريك ولفظ صلح وبيع ومنعاطاة
ولا يحنث بها من حلف لا يبيع (ولا خيار فيها) اى لا يثبت في الاقالة
خيار مجلس ولا خيار شرط ونحوه (ولا شفعة) فيها لانها ليست بيعا
ولا تصح مع تلف ثمن او موت ماقده ولا بزيادة على ثمن او نقصه او غير
جنسه ومونة رد مبيع تقايلاه على بائع بخلاف باب الربا والصرف بخلاف الربا
مقصود وهو لغة الزيادة لقوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت
اى علت وشرعا زيادة فى شئ مخصوص والاجماع على تحريمه لقوله تعالى
وحرم الربا والصرف بيع فقد ينقد قيل سمي به لصريفهما وهو تصويتهما
فى الميزان وقيل لانصرفهما عن مقتضى البيعات من عدم جواز التفرق
قبل القبض ونحوه والربا نوعان ربا فضل وربا نسئة (فيحرم ربا الفضل
فى) كل (مكيل) بيع بجنسه مطعوماً كان كالبر او غيره كالاشنان (و)
كل (موزون) بيع بجنسه مطعوماً كان كالسكر او لا كالكتان لحديث عبادة

البن الصامت مرفوع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر
 بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد رواء احمد ومسلم ولا ربا في ماء ولا فيما
 لا يوزن عرفا لصناعته كفلوس غير ذهب وفضة ولا في مطعوم لا يكال
 ولا يوزن كيض وجوز (ويجب فيه) اى يشترط في بيع مكيل او موزون
 بجنسه مع التماثل (الحلول والقبض) من الجانبين بالمجلس لقوله عليه
 السلام فيما سقى يدا بيد (ولا يباع مكيل بجنسه الا كيلا) فلا يباع بجنسه
 وزنا ولو قرة بقر (ولا) يباع (موزون بجنسه الا وزنا) فلا يصح كيلا
 لقوله عليه السلام الذهب بالذهب وزنا بوزن والفضة بالفضة وزنا بوزن
 والبر بالبر كيلا بكيل والشعر بالشعر كيلا بكيل رواء الاثرم من حديث
 عبادة ولان ما خولف معياره الشرعى لا يتحقق فيه التماثل والجهل به كالعلم
 بالتفاضل ولو كيل المكيل او وزن الموزون فكما سواء صح (ولا) يباع
 (بعضه) اى بعض المكيل او الموزون (ببعض) من جنسه (جزافا) لما
 تقدم مالم يعلم تساويهما في المعيار الشرعى فلو باعه صبرة باخرى وعلم
 كيلهما وتساويهما او تبايها مثلا بمثل وكيلا فكانتا سواء صح وكذا زبرة
 حديد باخرى من جنسها (فان اختلف الجنس) كبر بشعر وحديد بنحاس
 (جازت الثلاثة) اى الكيل والوزن والحزاف لقوله عليه السلام اذا
 اختلفت هذه الاشياء فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواء مسلم وابوداود
 (والجنس ماله اسم خاص يشمل اواما) فالجنس هو الشامل لاشياء
 مختلفة بانواعها والنوع هو الشامل لاشياء محتلفة باشخاصها وقد يكون
 النوع جنسا وبالعكس والمراد هنا الجنس الاخص والنوع الاخص فكل
 نوعين اجتماعا في اسم خاص فهو جنس وقد مثله بقوله (كبر ونحوه) من
 شعر وتمر وملح (وفروع الاجناس كالادقة والابخاز والادهان) اجناس
 لان الفرع يتبع الاصل فلما كانت اصول هذه اجناسا وجب ان تكون هذه اجناسا
 فدقيق الحنطة جنس ودقيق الذرة جنس وكذا البواقي (واللحم اجناس
 باختلاف اصوله) لانه فرع اصول هو اجناس فكان اجناسا كالابخاز
 والضان والمغز جنس واحد ولحم البقر والجواميس جنس ولحم الابل جنس
 وهكذا (وكذا اللبن) اجناس باختلاف اصوله لما تقدم (واللحم والشحم
 والكبد) والقاب والالية والطحال والرية والكارع (اجناس) لانها
 مختلفة في الاسم واختلفة فيجنس منها باخر متفاضلا (ولا يصح

بيع لحم بحیوان من جنسه (لما روى مالك عن زيد ابن اسلم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان) (ويصح) بيع اللحم بحیوان من (غير جنسه) (كلهم ضان ببقرة لانه ليس اصله ولا جنسه فجاز كما لو ابيع بغير ما كوله) (ولا يجوز بيع حب) (كبر) (بدقيقه) (ولا سويقه) (لعدم التساوى لان اجزاء الحب تنقسم بالطحن والنار قد اخذت من السويق وان ابيع الحب بدقيق او سويق من غير جنسه صح لعدم اعتبار التساوى اذا (و) لا يبيع (منه) مطبوخه) (كالخطة بالهريسة او الحبز بالنشاء لان النار تعد اجزاء المطبوخ فلا يحصل التساوى) (و) لا يبيع (اصله بمصيره) (كزيتون بزيت وسمن بشيرج وغبن بمصيره) (و) لا يبيع (خالصة بمشويه) (كخطة فيها شعير بخالصة ولبن مشوب بخالصة لان انتفاء التساوى المشروط الا ان يكون الخلط يسيرا وكذا بيع اللبن بالكشك ولا يبيع الهريسة والحريرة والفالودج والسنبوسك بعضه ببعض ولا يبيع نوع منها بنوع اخر (و) لا يبيع (رطبه بياسه) (كبيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب لما روى مالك وابو داود عن سعد بن ابى وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر قال ابتقص الرطب اذا يبس قالوا نعم فنهى عن ذلك (ويجوز بيع دقيقه) (اى دقيق الربوى) (بدقيقه اذا استويا فى النعومة) (لانهما تساويا حال المقد على وجه لا ينفرد احدهما بالتقصان) (و) يجوز بيع (مطبوخه بمطبوخه) (كسمن بقرى بسمن بقرى مثلا) (و) يجوز بيع (خبزه بخبزه اذا استويا فى النشاف) فان كان احدهما اكثر رطوبة من الاخر لم يحصل التساوى المشروط ويعتبر التماثل فى الحبز بالوزن كالنشاف لانه يقدر به عادة ولا يمكن كيله لكن ان يبس ودق وصار فتيئا يبيع بمثله كيلا (و) يباع (عصيره بمصيره) (كماء عنب بماء عنب) (ورطبه برطبه) (كالرطب والعنب بمثله لتساويهما ولا يصح بيع الحماقة وهى بيع الحب المشتد فى سنله بجنسه) (ويصح بغير جنسه ولا يبيع المزبنة وهى بيع الرطب على النخل بالتمر الا فى العراق بان يبيعه حزوا بمثل مايوول اليه اذا جف كيلا فيما دون خمسة او سق لحتاج لرطب ولا غن معه بشرط الحلول وانقباض قبل الفرق فى نخل بخلة وفى تمر بكيل ولا تصح فى بقية الثمار) (ولا يباع ربوى بجنسه ومعه) (اى احد العوضين) (او معهما من غير جنسه) (كمد عجوة ودرهم بدرهمين او بمدى عجوة او بمد ودرهم

لما روى ابو داود عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم
بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بمسعة دنانير او سبعة دنانير فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينهما قال فردده حتى ميز بينهما
فان كان مامع الربوي يسيراً لا يقصد كخبز فيه ملح بمثله فوجوده كدمه
(ولا) يباع (تمر بلا نوى جا) اى بتمر (فيه نوى) لاشتغال احدها
على ماليس من جنسه وكذا لو نزع النوى ثم باع التمر والنوى بتمر ونوى
(ويباع النوى بتمر فيه نوى و) يباع (لبن و) يباع (صوف بشاة
ذات لبن وصوف) لان النوى فى التمر واللبن والصوف فى الشاة غير
مقصود كدار مموه سقفها بذهب بذهب صح وكذا درهم فيه نحاس بمثله
او بنحاس ونخلة عليها تمر بمثلها او بتمر ويصح بيع نوعى جنس بنوعيه
او نوعه كخطة حمراء وسودا بيضاء وتمر معقل وبرنى بارهيمى وصحافى
(ومرد) اى مرجع (الكيل لعرف المدينة) على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم (و) مرجع (الوزن لعرف مكة زمن النبي صلى الله
عليه وسلم) لما روى عبد الملك بن عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم المكيال
مكيال المدينة والميزان ميزان مكة (وما لاعرف له هناك) اى بالمدينة
ومكة (اعتبر عرفه فى موضعه) لان ما لا عرف له فى الشرع يرجع
فيه الى العرف كالقبض والحرز فان اختلفت البلاد اعتبر الغالب فان لم
يكن رد الى اقرب ما يشبه بالحجاز وكل ما بيع مكيل ويجوز التعامل بكيل
لم يعهد ✶ فصل ويحرم ربا النسئة ✶ من النساء بالمد وهو التأخير
(فى بيع كل جنسين اتفاقا فى علة ربا الفضل) وهى الكيل والوزن
(ليس احدهما) اى احد الجنسين (نقدا) فان كان احدهما نقدا كحديد
بذهب او فضة جاز النساء والا لا نسد باب السلم فى الموزونات غالباً
الا صرف فلوس نافعة بنقد فيشترط فيه الحلول والقبض واختار ابن
عقيل وغيره لا وتبعه فى الاقناع (كالمكيلين والموزونين) ولو من جنسين
فاذا ابيع بر بشعير او حديد بنحاس اعتبر الحلول والتقايض قبل التفرق
(وان تفرقا قبل القبض بطل) العقد لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه
الاصناف فيبيعوا كيف شئتم يدا بيد والمراد به القبض (وان باع مكيلا
بموزون) او عكسه (جاز التفرق قبل القبض و) جاز (النساء) لانهما
لا يجتمعان فى احد وصفى علة ربا الفضل اشبه الثياب بالحيوان (وما لا كيل

فيه ولا وزن كالثياب والحيوان يجوز فيه النساء (لأمس النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو ان يأخذ على قلايص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة رواه احمد والدارقطني وصححه واذا جاز في الجنس الواحد ففي الجنس اولى (ولا يجوز بيع الدين بالدين) حكاه ابن المنذر اجماعا لحديث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع مافي الذمة بمن مؤجل لمن هو عليه وكذا بحال لم يقبض قبل التفرق وجعله راس مال سلم ✽ فصل ومتى افترق المتصارفان ✽ بإبدانهما كما تقدم في خيار المجلس (قبل قبض الكل) اى كل العوض المعقود عليه في الجانبين (او) قبل قبض (البعض) منه (بطل العقد فيما لم يقبض) سواء كان الكل او البعض لان القبض شرط لصحة العقد لقوله عليه السلام وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ولا يضر طول المجلس مع تلازمهما ولو مشيا الى منزل احدهما مصطحبين صح وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله في المجلس كقبض موكله ولومات احدهما قبل القبض فسد العقد (والدرهم والدنانير تتعين بالتعين في العقد) لانها عوض مشاراليه في العقد فوجب ان تتعين كسائر الاعواض (فلا تبدل) بل يلزمه تسليمها اذا طوّل بها لوقوع العقد على عينها (فان وجدها منصوبة بطل) العقد كالمبيع اذا ظهر مستحقا وان تلفت قبل القبض فمن مال بائع ان لم تتحجج لوزن او عد (و) ان وجدها (معيبة من جنسها) كالوضوح في الذهب والسواد في الفضة (امسك) بلا ارش ان تعاقدا على مثلين كدرهم فضة بمثله والا فله اخذه في المجلس وكذا بعده من غير الجنس (اورد) العقد للعيب وان وجدها معيبة من غير جنسها كما لو وجد الدراهم نحاسا بطل العقد لانه باعه غير ماسمي له (ويحرم الربا بين المسلم والحربي) بان يأخذ المسلم زيادة من الحربي للعموم ما تقدم من الادلة (و) يحرم الربا بين المسلمين مطلقا بدار اسلام او حرب (لما تقدم الا بين سيد ورقيقه واذا كان له على آخر دنانير ففضاه دراهم شيئا فشيئا فان كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار صح وان لم يفعل ذلك ثم تحاسبا بعد فصارفه بها وقت الحاسبة لم يحز لانه بيع دين بدين وان قبض احدهما من الاخر ماله عليه ثم صارفه بعين وذمة صح ✽ باب بيع الاصول والخار ✽ الاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عنه غيره والمراد هنا

الدور والارض والشجر والثمار جمع ثمر كحيل وجبال ووحد الثمر ثمرة
 (اذا باع دارا) او وهبها او رهنها او وقفها او اقر او وصى بها (شمل)
 العقد (ارضها) اى اذا كانت الارض يصح بيعها فان لم يجز كسواد العراق
 فلا (و) شمل بناها وسقفها) لانها داخلان فى معنى الدار (و) شمل
 (الباب المنسوب) وحلقته (والسلم والرف المسجرين والحايبة المدفونة)
 والرحى المنصوبة لانه متصل بها لمصلحتها اشبه الحيطان وكذا المعدن الجامد
 وما فيها من شجر وعرش (دون ما هو مودع فيها من كنز) وهو
 المال المدفون (وحجر) مدفون (ومنفصل منها كحل ودلو وبكرة وقفل
 وفرش ومفتاح) ومعدن جار وماء نبع وحجر رعى فوقانى لانه غير متصل
 بها واللفظ لا يتأوله ولو كانت الصيغة المتلفظ بها الطاحونة او المعصرة دخل
 الفوقانى كاتحتانى (وان باع ارضا) او وهبها او وقفها او رهنها او اقر او وصى بها
 (ولو لم يقل بحقوقها شمل) العقد (غرسها وبناها) لانها من حقوقها
 وكذا ان باع ونحوه بستانا لانه اسم للارض والشجر والحائط (وان كان
 فيها زرع) لا يحصد الا مرة (كبر وشعير فلذائع) ونحوه (مبقى) الى اول
 وقت اخذه بلا اجرة مالم يشترطه مشتر (وان كان) الزرع (يجز)
 مرارا كرطبة وبقول (او يلقط مرارا) كقثا وباذنجان وكذا نحو ورد
 (فاصوله للمشتري) لانها تراد للباقي كالشجر (والحزة واللقطة الظاهرتان
 عند البيع للبائع) وكذا زهر تفتح لانه كالثمر المؤبر وعلى البائع قطعها
 فى الحال (واذا اشترط ذلك صح) الشرط وكان له كالثمر المؤبر اذا اشترطه
 مشتري الشجر ويثبت الخيار لمشتري دخول ما ليس له من زرع وثمر
 كالمو جهل وجودها ولا يشمل بيع قرية مزارعها بلا نص او قرينة
 فصل ومن باع ~~ب~~ او وهب او رهن (فخلا تشقق طلعه) ولو لم
 يؤبر فالثمر (لبائع مبقى الى الجذاذ الا ان يشترطه مشتر) ونحوه لقوله
 عليه السلام من ابتاع فخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للذى باعها الا ان يشترط
 المبتاع متفق عليه والتاثير التلقح وانما نص عليه والحكم منوط بالشقق
 لما لزمته له غالبا وكذا لو صالح بالخل او جعله اجرة او صداقا او عوض
 خلع بخلاف وقف ووصية فان الثمرة تدخل فيها ابرت او لم تؤبر كفسخ لعيب
 ونحوه (وكذلك) اى كالخل (شجر العنب والتوت والرمان وغيره) كميز
 من كل شجر لا قشر على ثمرته فاذا ابيع ونحوه بعد ظهور الثمرة كانت للبائع ونحوه

(و) كذا (ما ظهر من نوره كالشمس والتفاح وما خرج من اكمامه)
 جمع كم وهو الغلاف (كالورد) والبنفسج (والقطن) الذي يحمل في كل
 سنة لان ذلك كله بمثابة تشقق الطلع (وما قبل ذلك) اى قبل التشقق
 في الطلع والظهور في نحو العنب والتوت والشمس والخروج من الاكمام
 في نحو الورد والقطن (والورق فليشت) ونحوه لمفهوم الحديث السابق
 في النخل وما عداه فبالقياس عليه وان تشقق او ظهر بعض ثمرة ولو من
 نوع واحد فهو لباع وغيره لمشترا الا في شجرة فالكل لباع ونحوه ولكل
 السقي لمصلحة ولو تضرر الآخر (ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه) لانه
 عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى الباع والمبتاع
 متفق عليه والنهى يقتضى الفساد (ولا) يباع (زرع قبل اشتداد حبه)
 لما روى مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 النخل حتى تزهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويامن العاهة نهى الباع
 والمشتري (ولا) تباع (رطبة وبقل ولا قنأ ونحوه كباذنجان دون
 الاصل) اى منفردة عن اصولها لان ما فى الارض مستور مغيب وما
 يحدث منه معدوم فلم يجوز بيعه كالبى يحدث من الثمرة فان ابيع الثمر قبل
 بدو صلاحه باصوله او الزرع الاخضر بارضه او ابيعا لما لك اصلهما او
 ابيع قنأ ونحوه مع اصله صح البيع لان الثمر اذا ابيع مع الشجر والزرع
 اذا ابيع مع الارض دخلا تبعا فى البيع فلم يضر احتمال الغرر واذا ابيعا
 لما لك الاصل فقد حصل التسليم للمشتري على الكمال (الا) اذا باع الثمرة
 قبل بدو صلاحها او الزرع قبل اشتداد حبه (بشرط القطع فى الحال)
 فيصح ان انتفع بهما لان المنع من البيع لحوف التلف وحدوث العاهة
 وهذا مامون فيما يقطع (او) الا اذا باع الرطبة والبقول (حبة) موجودة
 (فحبة) فيصح لانه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر (او) الا اذا باع القنأ
 ونحوها (لقطعة) موجودة لما تقدم وما لم يخاف لم يجوز بيعه (واحصاد)
 زرع والجنادل ثمر (والقاط) ثقتا ونحوها (على المشتري) لانه نقل
 منك وتفرغ ملك الباع عنه فهو كنقل الطعام (وان باعه) اى الثمر قبل
 بدو صلاحه او الزرع قبل اشتداد حبه او القنأ ونحوه (مطلقا) اى من
 غير ذكر قطع ولا بقبية لم يصح البيع لم تقدم (او) باعه ذلك (بشرط البقاء)
 لم يصح البيع لما تقدم (او اشترى ثمر لم يبدو صلاحه بشرط القطع وتركه

حتى بدا (صلاحه بطل البيع بزيادته لئلا يجعل ذلك ذريعة الى شراء الثمرة
 قبل بدو صلاحها وتركها حتى يبدو صلاحها وكذا زرع الخضر بيع
 بشرط القطع ثم تركها حتى اشتد جبه (او) اشترى (جزة) ظاهرة من قبل
 او رطبة (او) اشترى (لقطة) ظاهرة من قنأ ونحوها ثم تركها (فتمتا)
 بطل البيع لئلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والقنأ بغير شرط القطع
 (او اشترى ما بدا صلاحه) من ثمر (وحصل) معه (آخر واشتبا)
 بطل البيع قدمه في المقع وغيره والصحيح ان البيع صحيح وان علم قدر الثمرة
 الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطفا ولا يبطل البيع لان المبيع
 احتلط بغيره ولم يتعذر تسليمه والفرق بين هذه والتي قبلها اتخاذ حيلة
 على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم (او) اشترى رطبا (عريه)
 وتقدمت صورتها في الربا فتركها (فآتمرت) اى صارت تمرا (بطل) البيع
 لانه انما جاز للحاجة الى اكل الرطب فاذا آتمرتنا عدم الحاجة سواء كان الترك
 لعذر او لا (والكل) اى الثمرة وما حدث معها على ما سبق (للبائع) لفساد
 البيع (واذا بدا) اى ظهر (ما له صلاح في الثمرة واشتد الحب جاز بيعه) اى بيع
 ما ذكر من الثمرة والحب (مطلقا) اى من غير شرط (و) جاز بيعه (بشرط
 التبقية) اى تبقية الثمر الى الجذاذ والزرع الى الحصاد لا من العاهة يبدو
 الصلاح (وللمشتري تبقيته الى الحصاد والجذاذ) وله قطعه في الحال وله
 بيعه قبل جذه (ويلزم البائع سقيه) بسقى الشجر الذى هو عليه (ان
 احتاج الى ذلك) اى الى السقى وكذا لو لم يحتاج اليه لانه يجب عليه
 تسليمه كاملا فلزمه سقيه (وان تضرر الاصل) بالسقى ويجبر ان ابا بخلاف
 ما اذا باع الاصل وعليه ثمر للبائع فانه لا يلزم المشتري سقيها لان البائع
 لم يملكها من جهته (وان تلفت) ثمرة ابيعت بعد بدو صلاحها دون
 اصلها قبل اوان جذاها (باقة سماوية) وهى ما لاصنع لادمي فيها
 كالرج والحمر والعطش (رجع) ولو بعد القبض (على البائع) لحديث
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوايج رواء مسلم ولان
 التحلية في ذلك ليست بقبض تام وان كان التالف يسيرا لا ينضبط فات
 على المشتري (وان تلفه) اى الثمر المبيع على ما تقدم (ادمي) ولو
 البائع (خير مشتر بين فسخ) ومطالبة البائع بما دفع من الثمن (والا
 مضا) اى البقا على البيع (ومطالبة المتلف) بالبدل (وصلاح بعض)

ثمرة (الشجرة صلاح لها ولساير النوع الذي في البستان) لان اعتبار
الصلاح في الجميع يشق (وبدو الصلاح في غر النخل ان تممر او تصفر)
لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو قيل لانس وما زهوها
قال تمحار او تصفار (وفي الغناب ان يمتوه حلوا) لقول انس نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع الغناب حتى يسود رواه احمد ورواته ثقات
قاله في المبدع (وفي بقية الثمرات) كالتفاح والبطيخ ان (يبدو فيه النضج
ويطيب اكله) لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب
متفق عليه والصلاح في نحو قنا ان يوكل عادة وفي حب ان يشتد
او يبض (ومن باع عبدا) او امة (له مال فماله لبايه الا ان يشترطه
المشتري) حديث ابن عمر مرفوعا من باع عبدا وله مال فماله لبايه الا ان
يشترطه المبتاع رواه مسلم (فان كان قصده) اى المشتري (المال) الذي
مع العبد (اشترط عله) اى العلم بالمال (وساير شروط البيع) لانه
مبيع مقصود اشبه ماله ضم اليه عينا اخرى (والا) يكن قصده المال
(فلا) يشترط له شروط البيع وصح شرطه ولو كان مجهولا لانه دخل
تبعا اشبه اساسات الحيطان وسواء كان مثل الثمن او فوقة او دونه واذا
شرط مال العبد ثم رده باقالة او غيرها رده معه (وثياب الجمال) التى
على العبد المبيع (للبايع) لانها زيادة على العادة ولا يتعلق بها حاجة
العبد (و) ثياب لبس (العادة للمشتري) لجريان العادة ببيعها معه
ويشمل بيع دابة كفرس لجاما ومقودا ونعلا ^١ باب السلم ^٢ هو لغة اهل
المجاز والسلف لغة اهل العراق وسى سلم تسليم راس
المال فى المجلس وسلفا لتقدمه (وهو) شرعا (عقد على موصوف)
ينضبط بالصفة (فى الذمة) فلا يصح فى عين كهذه الدار (مؤجل)
باجل معلوم (بثن مقبوض بمجلس العقد) وهو جاز بالاجماع لقوله
عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم
الى اجل معلوم متفق عليه (ويصح) السلم (بالفاظ البيع) لانه بيع
حقيقة (و) بلفظ (السلم والسلف) لانها حقيقة فيه اذ هما اسم
للبيع الذى عجل ثمنه واجل مثله (بشروط سبعة) زائدة على شروط
البيع والحار متعلق بيبع (احدها انضباط صفاته) التى يختلف الثمن
باختلافها اختلافا كثيرا ظاهرا لان مالا يمكن ضبط صفاته يختلف

كثيرا فيفضى الى المنازعة والمشاقة (بمكيل) اى تمكيل من حبوب
 وثار وخل ودهن ولبن ونحوها (وموزون) من قطن وحرير وصوف
 ونحاس وزئبق وشب وكبريت وشحم ولحم نى ولو مع عظمه ان عين
 موضع قطع (ومذروع) من ثياب وخيوط (واما المعدود المختلف
 كالفواكه) المعدودة كرمال فلا يصح السلم فيه لاختلافه بالصغر والكبر
 (و) ك (القول) لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالحزم (و) ك (الجلود)
 لانها تختلف ولا يمكن ذرعها لاختلاف الاطراف (و) ك (الروس)
 والاكارع لان اكثر ذلك العظام والمشافر (و) ك (الاوانى المختلفة
 الرؤس والاوساط كالقمقام والاسطال الضيقة الرؤس) لاختلافها (و)
 ك (الجواهر) واللؤلؤ والعقيق ونحوه لانها تختلف اختلافا متباينا
 بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة الضوء وانصاف (و) ك (الحامل
 من الحيوان) كامة حامل لان الصفة لاتاتى على ذلك والولد مجهول
 غير محقق وكذا لو اسلم فى امة وولدها لدرة جمعها الصفة (وكل
 مغشوش) لان غشه يمنع العلم بالقدر المقصود منه فان كانت الاثان
 خالصة صح السلم فيها ويكون رأس المال غيرها ويصح السلم فى فلوس
 ويكون رأس المال عرضا (وما يجمع اخلاطا) مقصودة (غير متميزة
 كالغلبة) والد (والمعاجين) التى يتداوى بها (فلا يصح السلم فيه)
 لعدم انضباطه (ويصح) السلم (فى الحيوان) ولو ادميا لحديث ابى رافع
 ان النبى صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا رواه مسلم (و)
 يصح ايضا فى (الثياب المنسوجة من نوعين) كالكتان والقطن ونحوها
 لان ضبطها ممكن وكذا نشاب ونبل مريشان وخفاف ورمال (و)
 يصح ايضا فيه (ما خلطه) بكسر الخاء (غير مقصود كالجين) فيه المنفعة
 (وخل اقر) فيه الماء (والسكبين) فيه الخل (ونحوها) كالشيج
 والخبز والمعجين الشرط (الثانى ذكر الجنس والنوع) اى جنس
 السلم فيه ونوعه (وكل وصف يختلف به) اى بسببه (اثنان) لاختلاف
 (ظاهرا) كلونه وقدره وبلده (وحدائنه وقدمه) ولا يجب استقصاء
 كل الصفات لانه قد يتعذر ولما لا يختلف به اثنان لعدم الاحتياج اليه
 (ولا يصح شرط) المتعاقدين (الاردى او الاجود) لانه لا ينحصر اذ
 ما من ردى او جيد الا ويحتمل وجود اردى او اجود منه (بل)

يصح شرط (جيد وردى) ويجزئى ما صدق عليه انه جيد او ردى
فيتزل الوصف على اقل درجة (فان جاء) المسلم اليه (بما شرط) للمسلم
لزومه اخذه (او) جاء به (اجود منه) اى من المسلم فيه (من نوعه
ولو قبل محله) اى حلوله (ولا ضرر فى قبضه لزومه اخذه) لانه جاءه
بما تناوله العقد وزيادة تنفعه وان جاءه بدون ما وصف او بغير نوعه
من جنسه فله اخذه ولا يلزمه وان جاءه بجنس اخر لم يجز له قبوله
وان قبض المسلم فيه فوجد به عيبا فله رده وامساكه مع الارش الشرط
(الثالث ذكر قدره) اى قدر المسلم فيه (بكيل) معهود فيما يكال (او
وزن) معهود فيما يوزن لحديث من اسلف فى شئ فليستف فى كيل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه (او ذرع يعلم) عند
العامة لانه اذا كان مجهولا تعذر الاستيفاء به عند التلف فيفوت العلم
بالمسلم فيه فان شرطا ميكالا غير معلوم بعينه او صنجة غير معلومة
بعينها لم يصح وان كان معلوما صح السلم دون التعيين (وان اسلم
فى المكيل) كالبر والشيرج (وزنا او فى الموزون) كالحديد
(ككيل لم يصح) السلم لانه قدره بغير ماهو مقدر به فلم يجز كما لو
اسلم فى المذروع وزنا ولا يصح فى فواكه معدودة كرمان وسفرجل
ولو وزنا الشرط (الرابع ذكر اجل معلوم) للحديث السابق ولان
الحلول يخرج به عن اسمه ومعناه ويعتبر ان يكون الاجل (له وقع فى الثمن)
عادة كنهه (فلا يصح) السلم ان اسلم (حالا) لما سبق (ولا) ان اسلم
الى اجل مجهول كـ (الى الحصاد والجذاذ) وقدم الحاج لانه يختلف فلم
يكن معلوما (ولا) يصح السلم (الى) اجل قريب كـ (يوم) ونحوه لانه
لا وقع له فى الثمن (الا) ان يسلم (فى شئ يأخذه منه كل يوم) اجزا
معلومة (كخبز ولحم ونحوها) من كل ما يصح السلم فيه اذ الحاجة داعية
الى ذلك فان قبض البعض وتعذر الباقي رجع بقسطه من الثمن ولا يجعل
لباق فضلا على المقبوض لتماثل اجزائه بل يقسط اثنتي عليهما بالسوية
الشرط (الخامس ان يوجد) المسلم فيه (غالبا فى محله) بكسر الحاء اى
وقت حلوله لوجوب تسليمه اذا فان كان لا يوجد فيه او يوجد نادرا كالسلم
والرطب الى الشتاء لم يصح (و) يعتبر ايضا وجود المسلم فيه فى (مكان الوفا)
غالبا فلا يصح ان اسلم فى ثرة بستان صغير معين او قرية صغيرة او فى نتاج

من محل حتى فلان أو نحوه أو مثل هذا الثوب لانه لا يؤمن تلفه وانقطاعه و
(لا) يعتبر وجود المسلم فيه (وقت العقد) لانه ليس وقت وجوب التسليم
(فان) اسلم الى محل يوجد فيه غالباً (تعذر) المسلم فيه بان لم تحمل
الثمار تلك السنة (او) تعذر (بعضه فله) اى لرب السلم (العسر) الى
ان يوجد فيطالب به (او فسخ) العقد في (الكل) ان تعذر الكل (او)
في (البعض) المتعذر (ويأخذ الثمن الموجود او عوضه) اى عوض الثمن
التالف لان العقد اذا زال وجب رد الثمن ويجب رد عينه ان كان باقياً
وعوضه ان كان تالفاً اى مثله ان كان مثلياً وقيته ان كان متقوماً هذا ان
فسخ في الكل فان فسخ في البعض فبقسطه الشرط (السادس) ان يقبض الثمن
تماماً (لقوله عليه السلام من اسلف في شئ فليسلف الحديث اى فليعط
قال الشافعى لانه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ما اسلفه قبل ان يفارق
من اسلفه ويشترط ان يكون راس مال السلم (معلوماً قدره ووصفه)
كالمسلم فيه فلا يصح بصرة لا يعلنان قدرها ولا بجوهر ونحوه مما لا ينضبط
بالصفة ويكون القبض (قبل التفريق) من المجلس وكل ما لين حرم النساء
فيهما لا يجوز اسلام احدهما في الآخر لان السلم من شرطه التاجيل (وان
اقبض البعض) من الثمن في المجلس (ثم افترقا) قبل قبض الباقي (بطل
فيما عداه) اى عدا المقبوض وصح في المقبوض ولو جعل ديناً سلماً لم يصح
وامانة او عينا مضمونة او عارية يصح لانه في معنى القبض (وان اسلم)
ثمناً واحداً (في جنس) كبر (الى اجلين) كرجب وشعبان مثلاً (او
عكسه) بان اسلم في جنسين كبر وشعير الى اجل كرجب مثلاً (صح)
السلم (ان بين) قدر (كل جنس وثمانه) في المسئلة الثانية بان
يقول اسلمتك دينارين احدهما في اردب قمح صفته كذا واجله كذا
والثاني في اردبين شعيراً صفته كذا والاجل كذا (و) صح ايضاً
ان بين (قسط كل اجل) في المسئلة الاولى بان يقول اسلمتك دينارين
احدهما في اردب قمح الى رجب والاخر في اردب وربع مثلاً الى شعبان
فان لم يبين ما ذكر فيهما لم يصح لان مقابل كل من الجنسين او الاجلين
مجهول الشرط (السابع) ان يسلم في الذمة فلا يصح (السلم) (في عين)
كدار وشجرة لانها ربما تلفت قبل اوان تسليمها (و) لا يشترط ذكر
مكان الوفا لانه عليه السلام لم يذكره بل (يجب الوفا موضع العقد)

لان العقد يقضى التسليم في مكانه وله اخذه في غيره ان رضى ولو قال خذه
 واجرة حمله الى موضع الوفا لم يجز (ويصح شرطه) اى الوفا (في غيره) اى
 غير مكان العقد لانه بيع فصح شرط الايفا في غير مكانه كيوع الايمان وان
 شرط الوفا موضع العقد كان تأكيدا (وان عقد) السلم (بيروية) (او بحر
 شرطاه) اى مكان الوفا لزوما والا فسد السلم لتعذر الوفا موضع العقد وليس
 بعض الاماكن سواء اولى من بعض فاشتراط تعيينه بالقول كالكيل ويقل قول
 المسلم اليه في تعيينه مع يمينه (ولا يصح بيع المسلم فيه) لمن هو عليه او غيره
 (قبل قبضه) لنيه عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا) تصح ايضا (هبة)
 لغير من هو عليه لعدم القدرة على تسليمه (ولا) الحوالة (به) لانها لا تصح الا
 على دين مستقر والسلم عرضة للفسخ (ولا) الحوالة (عليه) اى على المسلم
 فيه او راس ماله بعد فسخ (ولا اخذ عوضه) لقوله عليه السلام من اسلم
 في شئ فلا يصرفه الى غيره وسواء فيما ذكر اذا كان المسلم فيه موجودا او
 معدوما والعوض مثله في القيمة او اقل او اكثر وتصح الاقالة في السلم (ولا
 يصح) اخذ (الرهن والكفيل به) اى بدين السلم رويت كراهيته عن علي
 وابن عباس وابن عمر اذ وضع الرهن للاستيناء من ثمنه عند تعذر الاستيفاء
 من الغريم ولا يمكن استيفاء المسلم فيه من عين الرهن ولا من ذمة الضامن
 حذرا من ان يصرفه الى غيره ويصح بيع دين مستقر كقرض او ثمن مبيع
 لمن هو عليه بشرط قبض عوضه في المجلس وتصح هبة كل دين
 لمن هو عليه ولا يجوز لغيره وتصح استتابة من عليه الحق للمستحق
 باب القرض بفتح القاف وحكى كسرهما ومعناه لغة القطع
 واصطلاحا دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله وهو جاز بالاجماع (وهو
 مندوب) لقوله عليه السلام في حديث ابن مسعود ما من مسلم يقرض
 مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقة مرة وهو مباح للمقترض وليس من
 المسئلة المكروهة لفعله عليه السلام (وما يصح بيعه) من نقد او عرض
 (صح قرضه) ميكلا كان او موزونا او غيرها لانه عليه السلام استسلف
 بكرا (الابن ادم) فلا يصح قرضهم لانه لم ينقل ولا هو من المرافق
 وينضى الى ان يقترض جارية يطاوها ثم يردها ويشترط معرفة قدر القرض
 ووصفه وان يكون المقرض ممن يصح تبرعه ويصح بلفظه ولفظ السلف
 وكما ادى معناها وان قال ملكتك ولا قرينة على رد بدل فهبة (وملك)

القرض (بقبضه) كالمهبة ويتم بالقبول وله الشرا به من مقرضه (فلا يلزم رد عينه) للزومه بالقبض (بل يثبت بدله في ذمته) اى ذمة المقرض (حالا ولو اجله) المقرض لانه عقد منع فيه من التفاضل فمنع الاجل فيه كالصرف قال الامام القرض حال وينبئ ان يقى بوعده (فان رده المقرض) اى رد القرض بعينه (لزوم) المقرض (قبوله) ان كان مثليا لانه رده على صفة حقه سواء تغير سعره او لا حيث لم يتعيب وان كان متقوما لم يلزم المقرض قبوله وله الطلب بالقيمة (وان كانت) الدراهم التى وقع القرض عليها (مكسرة او) كان القرض (فلوسا فمنع السلطان المعاملة بها) اى بالدراهم المكسرة او الفلوس (فله) اى للمقرض (القيمة وقت القرض) لانه كالعيب فلا يلزمه قبولها وسواء كانت باقية او استهلكها وتكون القيمة من غير جنس الدراهم وكذلك المنشوشة اذا حرمها السلطان (ويرد) المقرض (المثل) اى مثل ما اقترضه (في المثليات) لان المثل اقرب شها من القيمة فيجب رد مثل فلوس غلت او رخصت او كسدت فان اعوز اى المثل لزمته قيمته يوم اعوازه (و) يرد (القيمة في غيرها) من المتقومات وتكون القيمة في جوهر ونحوه يوم قبضه وفيما يصح سلم فيه يوم قرضه (فان اعوز) اى تمذر (المثل فالقيمة اذا) اى وقت اعوازه لانها حينئذ تثبت في الذمة (ويحرم) اشتراط (كل شرط جر نفعاً) كان يسكنه داره او يقضيه خيرا منه لانه عقد ارفاق وقربة فاذا شرط فيه الزيادة اخبره عن موضوعه (وان بدا به) اى بما فيه نفع كسكنى داره (بلا شرط) ولا مواطة بعد الوفا جاز لا قبله (او اعطاء اجود) بلا شرط جاز لانه عليه السلام استسلف بكرا فرد خيرا منه وقال خيركم احسنكم قضا متفق عليه (او) اعطاء (هدية بعد الوفا جاز) لانه لم يجعل تلك الزيادة عوضاً في القرض ولا وسيلة اليه (وان تبرع) المقرض (المقرض قبل وفايه بشئ لم تجر عاقبته به) قبل القرض (لم يجز الا ان ينوى) المقرض (مكافاته) على ذلك الشئ (او احتسابه من دينه) فيجوز له قبوله لحديث انس مرفوعا قال اذا اقترض احدكم قرضا فاهدى اليه او حملة على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجة وفي سنده جهالة (وان اقترضه اثمانا فطالبه بها ببلد اخر لزمته) الاثمان اى مثلها لانه امكنه قضا الحق من غير ضرر فلهذا ولان القيمة لا

تختلف فانتفى الضرر (و) تجب (فيما لحله مؤنة قيمته) ببلد القرض لانه
المكان الذى يجب التسليم فيه ولا يلزمه المثل فى البلد الاخر لانه لا يلزمه
حمله اليه (ان لم تكن) قيمته (ببلد القرض انقص) صوابه اكثر فان كانت القيمة
ببلد القرض اكثر لزم مثل المثل لعدم الضرر اذا ولا يجبر رب الدين على اخذ
قرضه ببلد اخر الا فيما لا مؤنة لحمله مع امن البلد والطريق واذا قال
اقترض لى مائة ولك عشرة صح لانها فى مقابلة ما بذله من جاهه ولو قال
اخذنى فيها ولك ذلك لم يحسن بج باب الرهن بج هو لغة الثبوت
والدوام يقال ماء رهن اى راكد ونعمة راهنة اى دائمة وشرعا توثقة
دين بعين يمكن استيفاؤه منها او من ثمنها وهو جائز بالاجماع ولا يصح
بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما ويعتبر معرفة قدره وجنسه وصفته
وكون رهن جائز التصرف مالكا للرهن او ما ذونا له فيه و (يصح)
الرهن (فى كل عين يجوز بيعها) لان القصد منه الاستيثاق بالدين
ليتوصل الى استيفائه من ثمن الرهن عند تعذره من الراهن وهذا
متحقق فى كل عين يجوز بيعها (حتى المكاتب) لانه يجوز بيعه ويمكن
من الكسب وما يؤديه من النجوم رهن معه وان عجز ثبت الرهن فيه
وفى كسبه وان عتق بقى ماداه رهنه ولا يصح شرط منعه من التصرف
والمعلق عتقه بصفة ان كانت توجد قبل حلول الدين لم يصح رهنه
والا صح ويصح الرهن (مع الحق) بان يقول بعتك هذا بعشرة الى
شهر ترهني بها عبدك هذا فيقول اشتريت منك ورهنته لان الحاجة
داعية لجوازه اذا (و) يصح (بعده) اى بعد الحق بالاجماع ولا يجوز
قبله لانه وثيقة بحق فلم يجوز قبل ثبوته ولانه تابع للحق فلا يسبقه ويعتبر
ان يكون (بدين ثابت) او ما كاله اليه حتى على عين مضونة كعارية
ومتبوض بعقد فاسد ونفع اجارة فى ذمة لاعلى دين كتابة او دية على
عاقلة قبل الحلول ولا بعمدة مبيع وثن واجرة معينين او نفع نحو دار
معينة (ويلزم) الرهن بالقبض (فى حق الراهن فقط) لان الحظ فيه
لغيره فلزم من جهته كالضمان فى حق الضامن (ويصح رهن المشاع)
لانه يجوز بيعه فى محل الحق ثم ان رضى الشريك والمرتهن بكونه فى
يد احدهما او غيرهما جاز وان اختلفا جعله حاكم بيد امين امانة او باجرة
(ويجوز رهن المبيع) قبل قبضه (غير المكيل والموزون) والمذروع

والمعدود (على ثمنه وغيره) عند بآيمه وغيره لانه يصح بيعه بخلاف
 المكيل ونحوه لانه لا يصح بيعه قبل قبضه فكذلك رهنه (وما
 لا يجوز بيعه) كالوقف وام الولد (لا يصح رهنه) لعدم حصول
 مقصود الرهن منه (الا الثمرة والزرع الاخضر قبل بد وصلاحهما
 بدون شرط القطع) فيصح رهنهما مع انه لا يصح بيعهما بدونه
 لان النهى عن البيع لعدم الامن من العاهة ولهذا امر بوضع الجوائح
 وبقتدير تلتهما لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن
 ويصح هن الجارية دون ولدها وعكسه ويباعان ويخص المرتهن بما قابل
 الرهن من الثمن (ولا يلزم الرهن) في حق الراهن (الا بالقبض)
 كقبض المبيع لقوله تعالى فرهن مقبوضة ولا فرق بين المكيل وغيره
 وسواء كان القبض من المرتهن او من اتفاقا عليه والرهن قبل القبض صحيح
 وليس بلازم فللراهن فسخه والتصرف فيه فان تصرف فيه بنحو بيع
 او عتق بطل ونحو اجارة او تدبير لا يبطل لانه لا ينع من البيع
 (واستدامته) اى القبض (شرط) فى اللزوم للاية وكالاتدا (فان
 اخرجته) المرتهن (الى الراهن باختياره) ولو كان نيابة عنه (زال
 لزومه) لزوال استدامة القبض وبقي العقد كانه لم يوجد فيه قبض ولو آجره
 او اعاره لمرتهن او غيره باذنه فلزومه باق (فان رده) اى رد الراهن
 الرهن (اليه) اى الى المرتهن (عاد لزومه اليه) لانه اقبضه باختياره فلزم
 كالاتداء ولا يحتاج الى تجديد عقد لبقائه ولو استعار شيئا ليرهنه جاز ولربه
 الرجوع قبل اقباضه لابعده لكن له مطالبة الراهن بشكائه مطلقا ومتى حل
 الحق ولم يقضه فللمرتهن بيعه واستيفاء دينه منه ويرجع المعير بقيته او مثله
 وان تلف ضمنه الراهن وهو المستعير ولو لم يفرط المرتهن (ولا ينفذ
 تصرف واحد منهما) اى من الراهن والمرتهن (فيه) اى فى الرهن
 المقبوض (بغير اذن الآخر) لانه يفوت على الآخر حقه فان لم يتفقا
 على المنافع لم يجز الانتفاع وكانت معطلة وان اتفاقا على الاجارة او الاعارة
 جاز ولا يمنع المرتهن الراهن من سقى شجر وتلقيح ومداواة وقصد واتراخل على
 مرهونه بل يمنع من قطع سلعة خطيرة (الا عتق الراهن) المرهون (فانه
 يصح مع الاثم) لانه مبنى على السراية والتغليب (وتؤخذ قيمته) حال
 الاعتاق من الراهن لانه ابطال حق المرتهن من الوثيقة وتكون (رهنا

مكانه) لاها بدل عنه وكذا لو قتله او احبل الامة بلا اذن المرتهن او اقر
 بالعق وكذبه (وغاء الرهن) المتصل والمنفصل كالسمن وتعلم الصنعة والولد
 والثرثرة والصوف (وكسبه وارث الحباية عليه ملحق به) اى بالرهن فيكون
 رهنا معه ويباع معه لو فاء الدين اذا بيع (ومونته) اى الرهن (على
 الراهن) لحديث سعيد ابن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا يفلق الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه
 الشافعى والدارقطنى وقال اسناده حسن متصل (و) على الراهن ايضاً
 (كفته) ومونة تجهيزه بالمعروف لان ذلك تابع لمؤنته (و) عليه ايضاً (اجرة
 مخزنه) ان كان مخزونا واجرة حفظه (وهو امانة فى يد المرتهن) للخبز
 السابق ولوقبل عقد الرهن كبعد الوفاو (ان تلف من غير تعد) ولا تفريط
 (منه) اى من المرتهن (فلا شئ عليه) قاله على رضى الله عنه لانه امانة فى يده
 كالوديعة فان تعدى او فرط ضمن (ولا يسقط بهلاكه) اى الرهن (شئ من دينه)
 لانه كان ثابتاً فى ذمة الراهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه فبقى بحاله وكما لو دفع
 اليه عبداً ليبيعه ويستوفى حقه من غنمه فمات (وان تلف بعضه) اى الرهن (فباقيه
 رهن بجميع الدين) لان الدين كله متعلق بجميع اجزاء الرهن (ولا ينفك
 بعضه مع بقاء بعض الدين) لما سبق سواء كان مما تمكن قسمته او لا وقبل
 قول المرتهن فى التلف وان ادعاه بحادث ظاهر كلف بينه بالحادث وقبل قوله
 فى التلف وعدم التفريط ونحوه (وتجاوز الزيادة فيه) اى فى الرهن
 بان رهنه عبداً بمائة ثم رهنه عليها ثوباً لانه زيادة استثنى (دون) الزيادة فى
 (دينه) فاذا رهنه عبداً بمائة لم يصح جعله رهناً بخمسين مع المائة ولو كان
 يساوى ذلك لان الرهن اشتغل بالمائة الاولى والمشغول لا يشغل (وان
 رهن) واحد (عند اثنين شيئاً) على دين لهما (فوفى احدهما) انفك
 فى نصيبه لان عقد الواحد مع اثنين بمنزلة عقدين فكانه رهن كل واحد
 منهما النصف منفرداً ثم ان طلب المقاسمة اجيب اليها ان كان الرهن مكيفاً
 او موزوناً (او رهناه شيئاً فاستوفى من احدهما انفك فى نصيبه) لان
 الراهن متعدد فلو رهن اثنان عبداً لهما عند اثنين بالف فهذه اربعة
 عقود ويصير كل ربيع منه رهناً بمائتين وخمسين ومتى قضى بعض دينه او ابرى
 منه وبيع بعضه رهن او كفيل فعمماً نواه فان اطلق صرفه الى ايهما شاء
 (ومتى حل الدين) لزم الراهن الايفاء كالدين الذى لا رهن به (و) ان

(امتنع من وقايه فان كان الراهن اذن للمرتهن او العدل) الذي تحت يده
 الرهن (في بيعه باعه) لانه ماذون له فيه فلا يحتاج لتجديد اذن من
 الراهن وان كان البائع العدل اعتبر اذن المرتهن ايضاً (ووفقا الدين)
 لانه المقصود بالبيع وان فضل من ثمنه شئ فلما لكة وان بقى منه شئ فعلى
 الراهن (والا) ياذن في البيع ولم يوف (اجبره الحاكم على وقايه او بيع
 الرهن) لان هذا شأن الحاكم فان امتنع حبسه او عذره حتى يفعل (فان
 لم يفعل) اى اصر على الامتناع او كان غايبا او تغيب (باعه الحاكم ووفقا
 دينه) لانه حق تعيين عليه ققام الحاكم مقامه فيه وليس للمرتهن بيعه الا
 باذن ربه او الحاكم ﴿ فصل ويكون ﴾ الرهن ١ عند من اتفقا عليه امانة
 فاذا اتفقا ان يكون تحت يد جازر التصرف صح وقام قبضه مقام قبض
 المرتهن ولا يجوز تحت يد صبي او عبد بغير اذن سيده او مكاتب بغير
 جعل الا باذن سيده وان شرط جملة بيد اثنين لم ينفرد احدهما بحفظه
 وليس للراهن ولا للمرتهن اذا لم يتفقا ولا للحاكم نقله عن يد العدل الا ان
 يتغير حاله وللوكيل رده عليهما لا على احدهما (وان اذا له في البيع)
 اى بيع الرهن (لم يبيع الا بئد البلد) لان الحظ فيه لرواجه فان تعدد
 باع بجنس الدين فان عدم فبا ظنه اصلح فان تساوت عينه حاكم وان عينا
 نقدا تعين ولم تجز مخالفتها فان اختلفا لم يقبل قول واحد منهما ويرفع
 الامر للحاكم ويامر ببيعه بئد البلد سواء كان من جنس الحق او لم يكن
 وافق قول احدهما او لا (وان) باع باذنهما و (قبض الثمن قتل في
 يده) من غير تفريط (فمن ضمان الراهن) لان الثمن في يد العدل امانة
 فهو كالوكيل (وان ادعى) العدل (دفع الثمن الى المرتهن فانكره ولا بينة)
 للعدل بدفعه للمرتهن (ولم يكن) الدفع (بحضور الراهن ضمن) العدل
 لانه فرط حيث لم يشهد ولانه انما اذن له في قضاء مبرئ ولم يحصل فيرجع
 المرتهن على راهنه ثم هو على العدل وان كان القضا بينة لم يضمن لعدم
 تفريطه سواء كانت الينة قائمة او معدومة كما لو كان بحضرة الراهن لانه
 لا يعد مفراطا (كوكيل) في قضا الدين فحكمه حكم العدل فيما تقدم
 لانه في معناه (وان شرط ان لا يبيعه) المرتهن (اذا حل الدين) ففاسد
 لانه شرط ينافي مقتضى العقد كشرطه ان لا يستوفي الدين من ثمنه او لا
 يباع ما خيف تلفه (او) شرط (ان جاء بحقه في وقت كذا والا فالرهن له)

اى المرتهن بدينه (لم يصح الشرط وحده) لقوله عليه السلام لا يعلق
 الرهن رواء الاثرم وفسره الامام بذلك ويصح الرهن للخبر (ويقبل قول
 راهن فى قدر الدين) بان قال المرتهن هو رهن بالف وقال الراهن بل
 بناية فقط (و) يقبل قوله ايضا فى قدر (الرهن) فاذا قال المرتهن
 رهننى هذا العبد والامة وقال الراهن بل العبد وحده فقولاه لانه منكر
 (و) يقبل قوله ايضا فى (رده) بان قال المرتهن رددته اليك وانكر
 الراهن فقولاه لان الاصل معه والمرتهن قبض العين لمنفعته فلم يقبل قوله
 فى الرد كالمستاجر (و) يقبل قوله ايضا فى (كونه عصيراً لا خيراً) فى
 عقد شرط فيه بان قال بعثك كذا بكذا على ان ترهننى هذا العصير وقبل
 على ذلك واقبضه له ثم قال المرتهن كان خيراً فلى فسخ البيع وقال الراهن
 بل كان عصيراً فلا فسخ فقولاه لان الاصل السلامة (وان اقر) الراهن
 (انه) اى ان الرهن (ملك غيره) قبل على نفسه دون المرتهن فيلزمه رده للمقر له
 اذا انفك الرهن (او) اقر (انه) اى ان الرهن (حتى قبل) اقرار
 الراهن (على نفسه) لا على المرتهن ان كذبه لانه متهم فى حقه وقول
 الغير على غيره غير مقبول (وحكم باقراره بعد فكه) اى فك الرهن
 بوفاء الدين او الابرار منه (الا ان يصدقه المرتهن) فيبطل الرهن لوجود
 المقتضى السالم عن المعارض ويسلم للمقر له به ^ب فصل والمرتهن ان
 يركب ^ب من الرهن (ما يركب و) ان (يحلب ما يحلب بقدر نفقته)
 متخيراً للعدل (بلا اذن) راهن لقوله عليه السلام الظهر يركب بنفقته
 اذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذى
 يركب ويشرب النفقة رواء البخارى وتسترخص الامة بقدر نفقتها وما عدا
 ذلك من الرهن لا ينتفع به الا باذن مالكة (وان انفق على) الحيوان
 (الرهن بغير اذن الراهن مع امكانه) اى امكان استيذانه (لم يرجع)
 على الراهن ولو نوى الرجوع لانه متبرع او مفرط حيث لم يستأذن
 المالك مع قدرته عليه (وان تعذر) استيذانه وانفق بنية الرجوع (رجع)
 على الراهن (ولو لم يستأذن الحاكم) لاحتياجه لحراسة حقه (وكذا
 ودیعة) وعارية (ودواب مستاجرة هرب ربها) فله الرجوع اذا انفق على
 ذلك بنية الرجوع عند تعذر اذن مالکها بالاقول مما انفق او نفقة المثل
 (ولو خرب الرهن) ان كان داراً (فعمره) المرتهن (بلا اذن) الراهن

(رجع بالثمن فقط) لانها ملكه لا بما يحفظ به ماله الدار واجرة المهرين لان العمارة ليست واجبة على الراهن فلم يكن لغيره ان ينوب عنه فيها بخلاف نفقة الحيوان لحرمة في نفسه وان جنى الرهن ووجب مال خير سيده بين فدايه وبيعه وتسليمه الى ولي الحناية فيملكه فان فداه فهو رهن بحاله وان باعه او سله في الحناية بطل الرهن وان لم يستغرق الارش قيمته بيع منه بقدره وباقيه رهن وان جنى عليه فالخصم سيده فان اخذ الارش كان رهنا وان اقتص فعليه قية اقل العبدن الجاني والمجنى عليه قيمة تكون رهنا مكانه ﴿ باب الضمان ﴾ مأخوذ من الضمن لان ذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه ومعناه شرعا التزام ماوجب على غيره مع بقاءه وما قد يجب ويصح بلفظ ضمين وكفيل وقيل وحمل وزعيم وتحملت دينك او ضمته او هو عندي ونحو ذلك وبشارة مفهومة من اخرس و (لا يصح) الضمان (الا من جاز التصرف) لانه ايجاب مال فلا يصح من صغير ولا سفيه ولا يصح من مفلس لانه تصرف في ذمته ومن قن ومكاتب باذن سيدها ويؤخذ مايبد مكاتب وما ضمنه قن من سيده (ولرب الحق مطالبة من شاء منهما) اى من المضمون والضامن (في الحياة والموت) لان الحق ثابت في ذمتهما فلك مطالبة من شاء منهما لحديث الزعيم غارم رواء ابو داود والترمذى وحسنه (فان برئت ذمة المضمون عنه) من الدين المضمون ببراء او قضاء او حوالة ونحوها (برئت ذمة الضامن) لانه تبع له (لاعكسه) فلا يبرأ المضمون ببراء الضامن لان الاصل لا يبرأ ببراء التابع واذا تعدد الضامن لم يبرأ احدهم ببراء الاخر ويبرؤن ببراء المضمون عنه (ولا تعتبر معرفة الضامن للمضمون عنه ولا) معرفته للمضمون (له) لانه لا يعتبر رضاها فكذا معرفتهما (بل) يعتبر (رضى الضامن) لان الضمان تبرع بالتزام الحق فاعتبر له الرضى كالتبرع بالايمان (ويصح ضمان المجهول اذا آل الى العلم) لقوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم وهو غير معلوم لانه يختلف (و) يصح ايضا ضمان ما يؤل الى الوجوب ك (العواري والمقصوب والمقبوض بسوم) ان ساومه وقطع عنه او ساومه فقط ليريه اهله ان رضوه والا رده وان اخذه ليريه اهله بلا مساومة ولا قطع تمن فغير مضمون (و) يصح ضمان (عهدة مبيع) بان يضمن اثنان اذا

استحق المبيع او رد بعيب او الارش ان خرج معيها او يضمن الثمن
 للبايع قبل تسليمه وان ظهر به عيب او استحق فيصح لدعاء الحاجة اليه
 والفاظ ضمان العهدة ضمنت عهده او دركه ونحوها ويصح ايضا ضمان
 مايجب بان يضمن مايلزمه من دين او مايدائنه زيد لعمرو ونحوه
 وللضامن ابطاله قبل وجوبه (لاضمان الامانات) كوديعة ومال شركة
 وعين مؤجرة لانها غير مضمونة على صاحب اليد فكذا ضامته (بل)
 يصح ضمان (التحدى فيها) اى فى الامانات لانها حينئذ تكون مضمونة
 على من هى بيده كالمفوض و ان قضى الضامن الدين بنية الرجوع
 رجوع والا فلا وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره ديناً واجبا غير نحو
 زكاة **فصل** فى الكفالة وهى التزام رشيد احضار من عليه حق
 مالى لربه وتنقذ بما ينقذ به ضمان وان ضمن معرفته اخذ به (وتصح
 الكفالة :) بدن (كل) انسان عنده (عين مضمونة) كعارية ليردها او
 بدلها (و) تصح ايضا (بدن من عليه دين) ولو جهله الكفيل لان
 كلا منهما حق مالى فصحت الكفالة به كالضمان و (لا) تصح بدن من
 عليه (حد) لله تعالى كالزنا او لادى كالغذف لحديث عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده مرفوعا لا كفالة فى حد (ولا) بدن من عليه
 (قصاص) لانه لا يمكن استيفاؤه من غير الجانى ولا بزوجة وشاهد
 ولا بمجهول او الى اجل مجهول وتصح اذا قدم الحاج فانا كفيل يزيد
 شهرا (ويعتبر رضى الكفيل) لانه لا يلزمه الحق ابتداء الا برضاه
 (لا) رضى (مكفول به) او له كالضمان (فان مات) المكفول برى
 الكفيل لان الحضور سقط عنه (او تلفت العين بفعل الله تعالى) قبل
 المطالبة برى الكفيل لان تلفها بمنزلة موت المكفول به فان تلفت بفعل
 ادى فعلى الملتف بدلها ولم يبرأ الكفيل (او سلم) المكفول (نفسه
 برى الكفيل) لان الاصيل ادى ماعلى الكفيل اشبه مالى قضى المضمون
 عنه الدين وكذا يبرأ الكفيل اذا سلم المكفول بمحل العقد وقد حل
 الاجل او لا بلا ضرر فى قبضه وليس ثم بد حائلة ظالمة وان تعذر احضار
 المكفول مع حياته او غاب ومضى زمن يمكن احضاره فيه ضمن ماعليه
 ان لم يشترط البراءة منه ومن كفله انسان فسله احدهما لم يبرأ
 الاخر وان سلم نفسه برياً **باب** الحوالة **فصل** مشتقة من التحول

لأنها تحول الحق من ذمة الى ذمة اخرى وتنسقد باحتكك واتبعك
 بدينك على فلان ونحوه و (لا تصح) الحوالة (الا على دين
 مستقر) اذ مقتضاها الزام المحال عليه بالدين مطلقا وما ليس بمستقر عرضة
 للسقوط فلا تصح على مال كتابة او سلم او صداق قبل الدخول او غن
 مبيع مدة خيار ونحوها وان احاله على من لا دين عليه فهي وكالة والحوالة
 على ماله في الديوان او الوقف اذن في الاستيفاء (ولا يعتبر استقرار
 المحال فيه) فان احال المكاتب سيده او الزوج زوجته صح لان له تسليمه بنفسه
 وحوالته تقوم مقام تسليمه (ويشترط) ايضا للحوالة (اتفاق الدينين)
 اى تأتلهما (جنسا) كدنانير بدنانير او دراهم بدراهم فان احال من عليه
 ذهب بفضة او عكسه لم يصح (ووصفا) كصحاح بصحاح او مضروبة بمثلها فان
 اختلفا لم يصح (ووقتا) اى حلولا او تاجيلا اجلا واحدا فلو كان احدهما
 حالا والاخر موجلا او احدهما يحل بعد شهر والاخر بعد شهرين لم تصح
 (وقدر) فلا يصح بخمسة على ستة لانها ارفاق كالقرض فلو جوزت مع
 الاختلاف لفسار المطلوب منها الفضل فتخرج عن موضوعها (ولا يؤثر
 الفاضل) في بطلان الحوالة فلو احاله بخمسة من عشرة على خمسة او بخمسة
 على خمسة من عشرة صححت لاتفاق ما وقعت فيه الحوالة والفاضل باق بلا احالة
 لربه (واذا صححت) الحوالة بان اجتمعت شروطها (نقل الحق الى ذمة
 المحال عليه ويرى المحيل) بمجرد الحوالة فلا تملك المحتال الرجوع على المحيل
 بحال سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فلس او موت
 او غيرها وان تراضى المحتال والمحال عليه على خير من الحق او دونه في
 الصفة او تعجيله او تاجيله او عوضه جاز (ويعتبر) لصحة الحوالة (رضاه)
 اى رضى المحيل لان الحق عليه فلا يلزمه اداؤه من جهة الدين على
 المحال عليه ويعتبر ايضا علم المال وان يكون مما يثبت مثله في الذمة بالاتلاف
 من الاثمان والحبوب ونحوها و (لا) يعتبر (رضى المحال عليه) لان
 للمحيل ان يستوفى الحق بنفسه وبوكيله وقد اقام المحتال مقام نفسه في
 القبض فلزم المحل عليه الدفع اليه (ولا رضى المحتال) ان احيل (على
 ملى) ويجبر على اتباعه لحديث ابى هريرة يرفعه مطل النفي ظلم واذا اتبع
 احكم على ملى فليتبع متفق عليه وفي لفظ من احيل بحقه على ملى فليحتل
 والملى القادر بماله وقوله وبدنه فماله القدرة على الوفاء وقوله ان لا يكون

بماطلا وبذنه امكان حضوره الى مجلس الحكم قاله الزركشى (وان كان المحال عليه (مفلسا ولم يكن) المحتال (رضى) بالحوالة عليه (رجع به) اى بدينه على المحيل لان الفليس عيب ولم يرض به فاستحق الرجوع كالمبيع المعيب فان رضى بالحوالة عليه فلا رجوع له ان لم يشترط الملاءة لتفريطه (ومن احيل بثمن مبيع) بان احال المشتري البائع به على من له عليه دين فبان البيع باطلا فلا حوالة (او احيل به) اى بالثمن (عليه) بان احال البائع على المشتري مدينه بالثمن (فبان البيع باطلا) بان كان المبيع مستحقا او حرا او خمر (فلا حوالة) لظهور ان لاثن على المشتري لبطلان البيع والحوالة فرع على لزوم الثمن ويبقى الحق على ما كان عليه اولا (واذا فسخ البيع) بتقابل او خيار عيب او نحوه (لم تبطل) الحوالة لان عقد البيع لم يرتفع فلم يسقط اثن فلم تبطل الحوالة وللمشتري الرجوع على البائع لانه لمارد الم عوض استحق الرجوع بالمعوض (ولهما ان يحيل) اى للبائع ان يحيل المشتري على من احاله المشتري عليه فى الصورة الاولى وللمشتري ان يحيل المحتال عليه على البائع فى الثانية واذا اختلفا فقال احلتك قال بل وكلتى او بالعكس فقول مدعى الوكالة وان اتفقا على احلتك او احلتك بدنى وادعى احدهما ارادة الوكالة صدق وان اتفقا على احلتك بدنيك فقول مدعى الحوالة واذا طالب الدائن المدين فقال احلت فلانا الغائب وانكر رب المال قبل قوله مع يمينه ويعمل بالينة **باب الصلح** وهو لغة قطع المنازعة وشرعا معاقدة يتوصل بها الى اصلاح بين المتخاصمين والصلح فى الاموال قسمان على اقرار وهو المشار اليه بقوله (اذا اقر له بدين او عين فاسقط) عنه من الدين بعضه (او وهبه) من العين (البعض وترك الباقي) اى لم يبرى منه ولم يهبه (صح) لان الانسان لا يمنع من اسقاط بعض حقه كما لا يمنع من استيفائه لانه عليه السلام كلم غرماء جابر ليضعوا عنه ومحل صحة ذلك ان لم يكن بلفظ الصلح فان وقع بلفظه لم يصح لانه صالح عن بعض ماله ببعض فهو هضم للحق ومحله ايضا (ان لم يكن شرطا) بان يقول بشرط ان تعطينى كذا او على ان تعطينى او تعوضنى كذا ويقبل على ذلك فلا يصح لانه يفضى الى المعاوضة فكانه عاوض بعض حقه ببعض واسم يكن ضمير الشأن وفى بعض النسخ ان لم يكن شرطا اى بشرط ومحله ايضا ان لا يمنعه حقه

بدونه والا بطل لانه اكل لمال الغير بالباطل (و) محله ايضا ان لا يكون
 ممن (لا يصح تبرعه) كمكاتب وناظر وقف وولى صغير ومجنون لانه تبرع
 وهو لا يملكونه الا ان انكر من عليه الحق ولا بينة لان استيفاء البعض
 عند العجز عن استيفاء الكل اولى من تركه (وان وضع) رب دين (بعض)
 الدين (الحال واجل باقيه صح الاسقاط فقط) لانه اسقط عن طيب نفسه
 ولا مانع من صحته ولم يصح التاجيل لان الحال لا يتأجل وكذا لو صالحه عن
 مائة صحاح بخمسين مكسرة فهو ابراء من التحسين ووعد في الاخرى ما لم
 يقع بلفظ الصلح فلا يصح كما تقدم (وان صالح عن المؤجل ببعضه حالا)
 لم يصح في غير الكتابة لانه يبذل القدر الذى يحطه عوضا عن تعجيل ما في
 ذمته وبيع الحلول والتأجيل لا يجوز (او بالعكس) بان صالح عن الحال
 ببعضه موجلا لم يصح ان كان بلفظ الصلح كما تقدم فان كان بلفظ الابراء
 ونحوه صح الاسقاط دون التأجيل وتقدم (او اقرله بيت) ادعاء (فصالحه
 على سكناه) ولو مدة معينة كسنة (او) على ان (يبنى له فوقه غرفة)
 او صالحه على بعضه لم يصح الصلح لانه صالحه عن ملكه على ملكه او منفقته
 وان فعل ذلك كان تبرعا متى شاء اخرجه وان فعله على سبيل المصالحة معتقدا
 وجوبه عليه بالصلح رجع عليه باجرة ماسكن واخذ ما كان بيده من الدار لانه
 اخذه بعقد فاسد (او صالح مكلفا ليقر له بالعبودية) اى بانه مملوكه لم يصح (او)
 صالح (امرأة لتقر له بالزوجية بعوض لم يصح) الصلح لان ذلك صلح محل
 حراما لان ارقاق النفس وبذل المرأة نفسها بعوض لا يجوز (وان بذلاها)
 اى دفع المدعى عليه العبودية والمرأة المدعى عليها الزوجية عوضا (له)
 اى للمدعى (صلحا عن دعواه صح) لانه يجوز ان يعتق عبده ويفارق امرأته
 بعوض ومن علم بكذب دعواه لم يبح له اخذ العوض لانه اكل لمال الغير
 بالباطل (وان قال اقرلى بدينى واعطيك منه كذا ففعل) اى فاقرب بالدين
 (صح الاقرار) لانه اقر بحق يحرم عليه انكاره (ولا) يصح (الصلح)
 لانه يجب عليه الاقرار بما عليه من الحق فلم يحل له اخذ العوض عليه
 فان اخذ شيئا رده وان صالحه عن الحق بغير جنسه كما لو اعترف له بعين
 او دين فعوضه عنه ما يجوز تعويضه صح فان كان بنقد عن نقده فصرف وان
 كان بعرض فبيع يعتبر له ما يعتبر فيه ويصح بلفظ صلح وما يودى معناه وان
 كان بمنفعة كسكنى دار فاجارة وان صالحت المعترفة بدين او عين بتزويج

نفسها صح و يكون صداقا وان صالح عما في الذمة بشئ في الذمة لم يحز
التفرق قبل القبض لانه بيع دين بدين وان صالح عن دين بغير
جنسه جاز مطلقا وبجنسه لا يجوز باقل او اكثر على وجه المعاوضة ويصح الصلح
عن مجهول تعذر علمه من دين او عين معلوم فان لم يتعذر علمه فكبراءه من مجهول
﴿ فصل ﴾ القسم الثاني صلح على انكار وقد ذكره بقوله (ومن
ادعى عليه بعين او دين فسكت او انكر وهو يجهله) اى يجهل ما ادعى
به عليه (ثم صالح) عنه (بمال) حال او مؤجل (صح) الصلح لعموم
قوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل
حراما رواه ابو داود والترمذى وقال حسن صحيح وصححه الحاكم ومن
ادعى عليه بوديعة او قريط فيها او قرض فانكر وصالح على مال
فهو جائز ذكره في الشرح وغيره (وهو) اى صلح الانكار (تلدى
بيع) لانه يعتقد عوضا عن ماله فلزمه حكم اعتقاده (يرد معيه) اى
معيب ما اخذه من العوض (ويفسخ الصلح) كما لو اشترى شيئا فوجده
معيبا (ويؤخذ منه) العوض ان كان شقصا (بشفعة) لانه بيع وان
صالح ببعض عين المدعى به فهو فيه كمنكر (و) الصلح (للآخر) المنكر
(ابراء) لانه دفع المال اقتداء ليمينه وازالة للضرر عنه لاعوضا عن
حق يعتقد (فلا رد) لما صالح عنه ببيع يجده فيه (ولا شفعة) فيه
لاعتقاده انه ليس بعوض (وان كذب احدهما) فى دعواه او انكاره
وعلم بكذب نفسه (لم يصح) الصلح (فى حقه باطنا) لانه عالم بالحق
قادر على ايصاله لمستحقه غير معتقد انه محق (وما اخذه حرام) عليه
لانه اكل للمال بالباطل وان صالح عن المنكر اجنبى بغير اذنه صح ولم
يرجع عليه ويصح الصلح عن قصاص وسكنى دار وعيب بقليل وكثير
(ولا يصح) الصلح (بعوض عن حد سرقة وفذف) او غيرها لانه
ليس بمال ولا يؤول اليه (ولا) عن (حق شفعة) او خيار لانهما لم
يشترتا لاستفادة مال وانما شرع الخيار للنظر فى الاحظ والشفعة لازالة
الضرر بالشركة (و) لا عن (ترك شهادة) بحق او باطل (وتسقط
الشفعة) اذا صالح عنها لرضاه بتركها ويرد العوض (و) كذا حكم
(الحد) والخيار وان صالحه على ان يجرى على ارضه او سطحه ماء
معلوما صح لدعاء الحاجة اليه فان كان بعوض مع بقاء ملكه فاجارة

والأبيع ولا يشترط في الاجارة هنا بيان المدة للحاجة ويجوز شراء
 عمر في ملكه وموضع في حائط يجمعه باباً او بقعة يحفرها بيراً وعلو بيت
 يبنى عليه بنياناً موصوفاً ويصح فعله صلماً ابداً او اجارة مدة معلومة
 (وان حصل غصن شجرة في هواء غيره) الخاص به او المشترك (او)
 حصل غصن شجرته في (قراره) اى قرار غيره الخاص او المشترك
 اى في ارضه وطالبه بازالة ذلك (ازاله) وجوباً اما بقطعه او ليه الى
 ناحية اخرى (فان ابى) مالك الغصن ازالته (لواء) مالك الهواء
 (ان امكن والا) يمكن (فله قطعه) لانه اخلا ملكه الواجب اخلاؤه
 ولا يقتدر الى حاكم ولا يجبر المالك على الازالة لانه ليس من فعله وان
 اتلفه مالك الهواء مع امكان له ضمنه وان صالحه على بقاء الغصن
 بعوض لم يجز وان اتفقا على ان الثمرة بينهما ونحوه صح جازاً وكذا
 حكم عرق شجرة حصل في ارض غيره (ويجوز في الدرب النافذ فتح
 الابواب الاستطراق) لانه لم يتعين له مالك ولا ضرر فيه على المجتازين
 و (لا) يجوز (اخراج روشن) على اطراف خشب او نحوه مدفونة
 في الحائط (و) لا اخراج (سباط) وهو المستوفى للطريق كله على
 جدارين (و) لا اخراج (دكة) بفتح الدال وهى الدكان والمصطبة
 بكسر الميم (و) لا اخراج (ميزاب) ولو لم يضر بالمارة الا ان ياذن
 امام او نائبه ولا ضرر لانه نائب المسلمين فجرى مجرى اذنهم (ولا
 يفعل ذلك) اى لا يخرج روشننا ولا سباطاً ولا دكة ولا ميزاباً (فى
 ملك جار ودرب مشترك) غير نافذ (بلا اذن المستحق) اى الجار او
 اهل الدرب لان المنع لحق المستحق فاذا رضى باسقاطه جاز ويجوز
 نقل باب فى درب غير نافذ الى اوله بلا ضرر لا الى داخل ان لم
 ياذن من فوقه ويكون اعارة وحرم ان يحدث بملكه مايضر بجاره
 كحمام ورحى وتنور وله منعه كدق وسقى يتعدى وحرم ان يتصرف فى
 جدار جار او مشترك بفتح طاق او ضرب وتد ونحوه الا باذنه (وليس
 له وضع خشبة على حائط جاره) او حائط مشترك (الا عند الضرورة)
 فيجوز (اذا لم يمكنه التسقيف الا به) ولا ضرر لحديث ابى هريرة
 رفعه لا يخنع جار جاره ان يضع خشبه على جداره ثم يقول ابو هريرة
 مالى اراكم عنها معرضين والله لارمين بها بين اكتافكم متفق عليه

(وكذلك) حايط (المسجد وغيره) كحائط نحو قيم فيحوز لجاره وضع
خشبه عليه اذا لم يمكن تسقيف الا به بلا ضرر لما تقدم (واذا انهدم
جدارها) المشترك او سقفهما (او خيف ضرره) بسقوطه (فطلب
احدهما ان يعمره الاخر معه اجبر عليه) ان امتنع لقوله عليه السلام
لا ضرر ولا ضرار فان ابى اخذ حاكم من ماله وافق عليه وان بناء
شريك شركة بنية رجوع رجوع (وكذا النهر والدولاب والقناة)
المشتركة اذا احتاجت لعمارة ولا يمنع شريك من عمارة فان فعل فإلما
على الشركة وان اعطى قوم قناتهم او نحوها لمن يعمرها وله منها جزء
معلوم صح ومن له علو لم يلزمه عمارة سفله اذا انهدم بل يجبر عليه مالكة
ويلزم الا على ستره تمنع مشاركة الاسفل فان استويا اشتركا باب
الحجر وهو في اللغة التضيق والمنع ومنه سمي الحرام والعقل
حجرا وشرا منع انسان من تصرفه في ماله وهو ضربان حجر لحق
الغير كعلى مفلس وحجر لحق نفسه كعلى نحو صغير (ومن لم يقدر على وفاء
شيء من دينه لم يطالب به وحرم حبسه) وملازمته لقوله تعالى وان
كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فان ادعى العسرة ودينه عن عوض
كثمن وقرض او لا وعرف له مال سابق الغالب بقاؤه او كان اقر
بالملاة حبس ان لم يقم ينة تخبر باطن حاله وتسمع قبل حبس وبعده
والا حلف وخلى سبيله (ومن له قدرة على وفاء دينه لم يحجر عليه) لعدم
الحاجة الى الحجر عليه (وامر) اى وجب على الحاكم امره (بوفائه)
بطلب غريمه لحديث مطل الغنى ظلم ولا يترخص من سافر قبله ولغيره
من اراد سفرا منعه من غير جهاد متعين حتى يوثق برهن يحرز او
كفيل ملى ١٠ فان ابى) القادر وفا الدين الحال (حبس بطلب ربه)
ذلك لحديث لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه احمد وابو داود
وغيرها قال الامام قال وكيع عرضه شكواه وعقوبته حبسه فان ابى
عززه مرة بعد اخرى (فان اصر) على عدم قضاء الدين (ولم يبع
ماله باعه الحاكم وقضاء) لقيامه مقامه ودفعاً لضرر رب الدين بالتأخير
(ولا يطلب) مدين (بدين) مؤجل) لانه لا يلزمه ادائه قبل
حلوله ولا يحجر عليه من اجله (ومن ماله لا يفي بتا عليه) من الدين
(حالاً وجب) على الحاكم (الحجر عليه بسؤال غريمه) كلهم (او

بعضهم (حديث كعب ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجب
 على معاذ وباع ماله رواه الحلال باسناده) ويستحب اظهار (أى اظهار
 حجب الفلّس وكذا السفه ليعلم الناس بحاله فلا يعاملوه الا على بصيرة
) ولا ينفذ تصرفه (أى المحجور عليه للّس) فى ماله (الموجود
 والحادث بآثر او غيره) بعد الحجر) بغير وصية او تدبير (ولا اقراره
 عليه) أى على ماله لانه محجور عليه واما تصرفه فى ماله قبل الحجر
 عليه فصحيح لانه رشيد غير محجور عليه لكن يحرم عليه الاضرار بغيره
 (ومن باعه او اقرضه شيئا) قبل الحجر ووجده باقيا بحاله ولم يأخذ
 شيئا من ثمنه فهو احق به لقوله عليه السلام من ادرك متاعه عند
 انسان افلس فهو احق به متفق عليه من حديث ابى هريرة وكذا لو
 اقرضه او باعه شيئا (بعده) أى بعد الحجر عليه (رجع فيه) اذا
 وجده بعينه (ان جهل حجره) لانه معذور بجهل حاله (والا)
 يجهل الحجر عليه (فلا) رجوع له فى عينه لانه دخل على بصيرة ويرجع
 بثن المبيع وبذل القرض اذا انفك حجره (وان تصرف) الفلّس (فى ذمته)
 بشرا او ضمان او نحوها (او اقر) الفلّس (بدين او) اقر : (بجنابة
 توجب قودا او مالا صح) تصرفه فى ذمته واقاراره بذلك لانه اهل للتصرف
 والحجر متعلق بما له لا بذمته (ويطلب به) أى بما لزمه من ثمن مبيع
 ونحوه وما اقر به (بعد فك الحجر عنه) لانه حق عليه وانما منعه تعلقه
 بما له لحق الغرما فاذا استوفى فقد زال العارض (ويبيع الحاكم ماله) أى
 مال الفلّس الذى ليس من جنس الدين بثن مثله او أكثر (ويقسم ثمنه)
 فوراً (بقدر ديون غرمايه) الحالة لان هذا هو جل المقصود من الحجر
 عليه وفى تأخيره مظل وهو ظلم لهم (ولا يحل) دين (موجب بفس)
 مدين لان الاجل حق للفلّس فلا يسقط بفسه كسائر حقوقه (ولا)
 يحل مؤجل ايضا (بموت) مدين (ان وثق ورثته برهن) يحرز (او
 كفيل ملى) باقل الامر من قيمة التركة او الدين لان الاجل حق
 لميت فورث عنه كسائر حقوقه فان لم يوثقوا حل لغلبة الضرر (وان ظهر
 غريم) للفلّس (بعد القسمة) لماله لم تنقض و (رجع على الغرما بقسطه)
 لانه لو كان حاضرا شاركهم فكذا اذا ظهر وان بقى على الفلّس بقية وله
 صنعة اجبر على التكسب لوفائها كوقف وام ولد يستغنى عنهما (ولا يفك

حجره (الاحكام) لانه ثبت بحكمه فلا يزول الا به وان وفي ما عليه انفك الحجر بلا حكم لزوال موجهه فصل في المحجور عليه لحظه (ويحجر على السفيفه والصغير والمجنون لحظهم) اذ المصلحة تعود عليهم بخلاف الفليس والحجر عليهم عام في ذمهم ومالهم ولا يحتاج لحاكم فلا يصح تصرفهم قبل الاذن (ومن اعطاهم ماله بيعا او قرضا) او وديعة ونحوها (رجع بعينه) ان بقي لانه ماله (وان) تلف في ايديهم او (اتلفوه لم يضمنوا) لانه سلطهم عليه برضاه علم بالحجر اولا لتفريطه (ويلزمهم ارش الجناية) ان جنوا لانه لا تفريط من المجنى عليه والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره (و) يلزمهم ايضا (ضمان مال من لم يدفعه اليهم) لانه لا تفريط من المالك والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره (وان تم لصغير خمس عشرة سنة) حكم ببلوغه لما روى ابن عمر قال عرضت على النبي الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني متفق عليه (او نبت حول قبله شعر خشن) حكم ببلوغه لان سعد ابن معاذ لما حكم في بني قريظة بقتلهم وبني ذراريم امر ان يكشف عن موتريهم فنابت فهو من المقاتلة ومن لم ينبت فهو من الذرية وبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة اربعة متفق عليه (او اتزل) حكم ببلوغه لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا (او عقل مجنون ورشدا) اي من بلغ وعقل (او رشده) زال حجرهم (لزوال علته قال تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم) بلا قضا (حكم لانه ثبت بغير حكمه فزال لزوال موجهه بغير حكمه) (وتريد الجارية) على الذكر (في البلوغ بالحيض) لقوله عليه السلام لا يقبل الله صلاة حايض الا بخمار رواه الترمذي وحسنه (وان حملت) الجارية (حكم ببلوغها) عند الحمل لانه دليل اتزالتها لان الله تعالى اجري العادة بخلق الولد من ماثها فاذا ولدت حكم ببلوغها من ستة اشهر لانه اليقين (ولا ينفك) الحجر عنهم (قبل شروطه) السابقة بحال ولو صار شيخا (والرشد الصلاح في المال) لقول ابن عباس في قوله تعالى فان استم منهم رشدا اي اصلاحا في اموالهم فعلى هذا يدفع اليه ماله وان كان مفسدا لدينه ويؤنس رشده (بان يتصرف مرارا فلا يغبن)

هنا فاحشا (غالباً ولا يبذل ماله في حرام) كخمر والأت لهو (او في غير
 فائدة) كفنا ونقط لان من صرف ماله في ذلك عد سفيها (ولا يدفع اليه)
 اى الى الصغير (ماله حتى يختبر) ليعلم رشده (قبل بلوغه بما يليق به) لقوله
 تعالى وابتلوا النياحى الاية والاختبار يختص بالمراهق الذى يعرف المعاملة
 والمصلحة (وولهم) اى ولى السفيه الذى بلغ سفيها واستر والصغير
 والمجنون (حال الحجر الاب) الرشيد العدل ولو ظاهرا لكمال شفقته
 (ثم وصيه) لانه نايبه ولو بجعل وتم متبرع (ثم الحاكم) لان الولاية
 انقطعت من جهة الاب فتعينت للحاكم ومن فك عنه الحجر فسفه اعيد
 عليه ولا ينظر في ماله الا الحاكم من جن بعد بلوغ ورشد (ولا يتصرف
 لاحدهم وليه الا بالاحظ) لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي
 هى احسن والسفيه والمجنون في معناه (ويختبر) ولى المحجور عليه (له محانا)
 اى اذا انجر ولى اليتيم في ماله كان الربح كله لليتيم لانه نماء ماله فلا يستحقه
 غيره الا بعقد ولا يعقد الولى لنفسه (وله دفع ماله) لمن يتجر فيه (مضاربة بجزء)
 معلوم (من الربح) للعامل لان عائشة ابضعت مال محمد بن ابى بكر رضى
 الله عنهم ولان الولى نائب عنه فيما فيه مصلحة وله البيع نكاح والقرض
 برهن وايداعه وشراء العقار وبتاؤه لمصلحة وشراء الاصحى لموسر وتركه
 في المكتب باجرة ولا يبيع عقاره الا لضرورة او غبطة (وياكل الولى
 الفقير من مال موليه) لقوله تعالى ومن كان فقيرا فلياكل بال معروف
 (الاقل من كفايته او اجرته) اى اجرة عمله لانه يستحق بالعمل
 والحاجة جميعاً فلم يحز ان ياخذ الا ما وجدا فيه (محانا) فلا يلزمه عوضه
 اذا ايسر لانه عوض عن عمله فهو فيه كالاخير والمضارب (ويقبل قول
 ولى) بيمينه (والحاكم) بغير يمين (بعد فك الحجر في النفقة) وقدرها ما لم
 يخالف عادة وعرفا ولو قال انفقت عليك منذ سنتين فقال منذ سنة قدم
 قول الصبي لان الاصل موافقته قاله في المبدع (و) يقبل قول الولى
 ايضا في وجود (والضرورة والغبطة) اذا باع عقاره وادعاهما ثم انكره
 (و) يقبل قول الولى ايضا في (التلف) وعدم التفريط لانه امين
 والاصل برأته (و) يقبل قوله ايضا في (دفع المال) اليه بعد رشده
 لانه امين وان كان بجعل لم يقبل قوله في دفع المال لانه قبضه لنفعه
 كالمترهن ولولى مميز وسيده ان ياذن له في التجارة فينفك عنه الحجر في قدر

بما اذن له فيه (وما استدان العبد لزوم سيده) اداؤه (ان اذن له) في
 استدانته ببيع او قرض لانه ضر الناس بمعاملته (والا) يكن استدان باذن
 سيده فما استدانه (في رقبته) يخير سيده بين بيعه وفدايه بالاقل من قيمته
 او دينه ولو اعتقه وان كانت العين باقية ردت لربها (كاستيداعه) اى
 اخذه وديعة فيتللفها (وارش جزاياته وقيمة متلفه) فيتعلق ذلك كله برقبته
 ويخير سيده في ذلك كما تقدم ولا يتبرع الماذون له بدراهم ولا كسوة بل باهداء
 ما كؤل واعارة دابة وعمل دعوة بلا اسراف ولنغير الماذون له الصدقة من
 قوته بنحو الرغيف اذا لم يضره وللرأة الصدقة من بيت زوجها بذلك
 ما لم تضطرب العادة او يكن بخيلا وتشك في رضاه ﴿ باب الوكالة ﴾
 بفتح الواو وكسرهما التفويض تقول وكلت امرى الى الله اى فوضته اليه
 واصطلاحا استئابة جازر التصرف مثله فيما تدخله النيابة (نصح) الوكالة
 (بكل قول يدل على الاذن) كافعل كذا او اذنت لك في فعله ونحوه ونصح
 موقته ومعلقة بشرط كوصية واباحة اكل وولاية قضاء وامارة (وبصح
 القبول على الفور والتراخي) بان يوكله في بيع شى فيبيعه بعد سنة او يبلغه
 انه وكله بعد شهر فيقول قبلت (بكل قول او فعل دال عليه) اى على
 القبول لان قبول وكلايه عليه السلام كان بفعلهم وكان متراخيا عن
 توكيله اياهم قاله في المبدع ويعتبر تعيين الوكيل (ومن له التصرف في
 شى) نفسه (فله التوكيل) فيه (والتوكل فيه) اى جاز ان يستتيب
 غيره وان ينوب عن غيره لانتفاء المفسدة والمراد فيما تدخله النيابة
 ويأتى ومن لا يصح تصرفه بنفسه فتايبه اولى فلو وكله في بيع ما سئلته
 او طلاق من يتزوجها لم يصح وبصح توكيل امرأة في طلاق نفسها
 وغيرها وان يتوكل واجد الطول في قبول نكاح امة لمن تباح له وغنى
 لفقر في قبول زكاة وفى قبول نكاح اخته ونحوها لاجنبى (وبصح التوكيل
 في كل حق ادى من العقود) لانه عليه السلام وكل عروة بن الجعد في
 الشراء وسائر العقود كالاجارة والقرض والمضاربة والابراء ونحوها في
 معناه (والفسوخ) كالخلع والاقالة (والعق والطلاق) لانه يجوز التوكيل
 في الانشاء فجاز في الازالة بطريق الاولى (والرجعة وتلك المباحات
 من الصيد والحشيش ونحوه) كاحياء الموات لانها تملك مال بسبب لايتعين
 عليه فجاز كالاتباع (لا الظهار) لانه قول منكر وزور (واللعان والايان

والنذر والقسامة والقسم بين الزوجات والشهادات والرضاع والائتقاط
والاغتنام والنصب والحناية فلا تدخلها النيابة (و) تصح الوكالة ايضا
(في كل حق لله تدخله النيابة من العبادات) كتفريق صدقة وزكاة ونذر
وكفارة لانه عليه السلام كان يبعث عماله لقبض الزكاة وتفريقها وكذا حج
وعمرة على ماسبق واما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والطهارة
من الحدث فلا يجوز التوكيل فيها لانها تتعلق ببدن من هي عليه لكن
ركعتا الطواف تتبع الحج (و) تصح في (الحدود في اثباتها واستيفائها)
لقوله عليه السلام واغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها
فاعترفت فامر بها فرجعت متفق عليه ويجوز الاستيفاء في حضرة الموكل
وغيبته (وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل فيه) اذا كان يتولاه مثله ولم
يجزئه لانه لم ياذن له في التوكيل ولا تضمنه اذنه لكونه يتولى مثله (الا
ان يجعل اليه) بان ياذن له في التوكيل او يقول اصنع ما شئت ويصح
توكيل عبد باذن سيده (والوكالة عقد جائز) لانها من جهة الموكل اذن
ومن جهة الوكيل بذل نفع وكلاهما غير لازم فلكل واحد منهما
فسخها (وتبطل بفسخ احدهما وموته) وجنونه المطبق لان الوكالة تعتمد
الحياة والعقل فاذا انتفيا انتفت صحتها واذا وكل في طلاق الزوجة ثم وطئها
او في عتق العبد ثم كاتبه او دبره بطلت (و) تبطل ايضا (بعزل
الوكيل) ولو قبل عمله لانه رفع عقد لا يفترق الى رضى صاحبه فصح بغير
علمه كالطلاق ولو باع او تصرف فادعى انه عزله قبله لم يقبل الا ببينة
(و) تبطل ايضا (بحجر لسفه) لزوال اهلية التصرف لا بالحجر لفلس
لانه لم يخرج عن اهلية التصرف لكن ان حجر على الموكل وكانت في
اعيان ماله بطلت لانقطاع تصرفه فيها (ومن وكل في بيع او شراء لم يبع
ولم يشتري من نفسه) لان العرف في البيع بيع الرجل من غيره فحملت الوكالة
عليه ولانه تلقى تهمة (و) لا من (ولده) ووالده وزوجه ومكاتبه وسائر
من لا تقبل شهادته له لانه متهم في حقهم ويميل الى ترك الاستقصاء عليهم
في الثمن كتهمة في حق نفسه وكذا حاكم وامينه وناظر وقف ووصي
ومضارب وشريك عنان ووجوه (ولا يبيع) الوكيل (بعرض ولا نسئاً
ولا بغير نقد البلد) لان عقد الوكالة لم يقتضه فان كان في البلد نقدان باع
باغلبهما رواجاً فان تساوى خير (وان باع بدون ثمن المثل) ان لم يقدر له

ثمن (او) باع (بدون ما قدره له) الموكل صح (او اشترى له باكثر من
 ثمن المثل) صح وضمن الزائد وان كان لم يقدر له ثمن (او بما قدره له صح)
 الشراء لان من صح منه ذلك ثمن مثله صح بغيره (وضمن النقص في مسألة
 البيع) و (ضمن) الزيادة (في مسألة الشراء لانه مفرط والوصى وناظر الوقف
 كالوكيل في ذلك ذكره الشيخ تقي الدين وان قال بعه بدرهم فباعه بدينار صح
 لانه زاده خيرا (وان باع) الوكيل (بازيد) بما قدره له الموكل صح
 (او قال) الموكل (بع بكذا موجلا فباع) الوكيل (به حالا) صح (او)
 قال الموكل (اشترى بكذا حالا فاشترى به موجلا ولا ضرر فيهما)
 اى فيما اذا باع الموجل حالا او اشترى بالحال موجلا (صح) لانه
 زاده خيراً فهو كما لو وكله في بيعه بعشرة فباعه باكثر منها (والا فلا)
 اى وان لم يبيع او يشتري بمثل ما قدره له بلا ضرر بان قال بعه بعشرة
 مؤجلة فباعه بتسعة حالة او باعه بعشرة حالة وعلى الموكل ضرر بحفظ
 الثمن في الحال او قال اشترى بعشرة حالة فاشترى باحد عشر مؤجلة او
 بعشرة مؤجلة مع ضرر لم ينفذ تصرفه لخالفته موكله وقدم في الفروع
 ان الضرر لا يمنع الصحة وتبعه في المنتهى والتفج في مسألة البيع وهو
 ظاهر المنتهى ايضا في مسألة الشراء وقد سبق لك ان يبيع الوكيل باقص
 مما قدر له وشراءه باكثر منه صحيح ويضمن في فصل وان اشترى بـ
 الوكيل (ما يعلم عيه لزمه) اى لزم الشراء الوكيل فليس له رده لدخوله
 على بصيرة (ان لم يرض) به (موكله) فان رضيه كان له لنيته بالشراء
 وان اشترى بعين المال لم يصح (فان جهل) عيه (رده) لانه قائم
 مقام الموكل وله ايضا رده لانه ملكه فان حضر الموكل قبل رد الوكيل ورضى
 بالعيب لم يكن للوكيل رده لان الحق له بخلاف المضارب لان له حقا
 فلا يسقط برضى غيره فان طلب البائع الامهال حتى يحضر الموكل لم يلزم
 الوكيل ذلك وحقوق العقد تسليم الثمن وقبض المبيع والرد بالعيب وضمان
 الدرك تتعلق بالموكل (ووكيل البيع يسلمه) اى يسلم المبيع لان اطلاق
 الوكالة في البيع يقتضيه لانه من تمامه (ولا يقبض) الوكيل في البيع
 (الثمن) بغير اذن الموكل لانه قد يوكل في البيع من لا يامنه على قبض
 الثمن (بغير قرينة) فان دلت القرينة على قبضه مثل توكيله في بيع شيء
 في سوق غائب عن الموكل او موضع يضيع الثمن بترك قبض الوكيل له كان

إذا في قبضه فان تركه ضمنه لانه يمد مفرطاً هذا المذهب عند الشيخين وقدم
 في التتبع وتبعه في المنتهى لا يقبضه الا باذن فان تعذر لم يلزم الوكيل شيء
 لانه ليس بمفرط لكونه لا يملك قبضه (ويسلم وكيل المشتري الثمن) لانه
 من تمته وحقوقه كتسليم المبيع (فلو اخره) اى اخر تسليم الثمن (بلا
 عذر وتلف) الثمن (ضمنه) لتعديده بالتأخير وليس لوكيل في بيع تقليه
 على مشتر الا بحضرته والا ضمن (وان وكله في بيع فاسد) لم يصح ولم
 يملكه لان الله تعالى لم ياذن فيه ولان الموكل لا يملكه (ف) لو (باع)
 الوكيل اذا بيعا (صحيحا) لم يصح لانه لم يوكل فيه (او وكله في كل قليل
 وكثير) لم يصح لانه يدخل فيه كل شيء من هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق
 رقيقه فيعظم الضرر والضرر (او) وكله في (شراء ماشاء او عينا بما شاء
 ولم يعين) نوعا وثناء (لم يصح) لانه يكثر فيه الضرر وان وكله في بيع
 ماله كله او ماشاء منه صح قال في المبدع وظاهر كلامهم في بيع من مالى
 ماشئت له بيع ماله كله (والوكيل في الخصومة لا يقبض) لان الاذن
 لم يتأوله بطقا ولا عرفا لانه قد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض
 (والعكس بالعكس) فان الوكيل في القبض له الخصومة لانه لا يتوصل
 اليه الا بها فهو اذن فيها عرفا (و) ان قال الموكل (اقبض حقى من
 زيد) ملكه من وكيله لانه قايم مقامه و (لا يقبض من ورثته) لانه لم
 يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف (الا ان يقول) الموكل للوكيل اقبض
 حقى (الذى قبله) او عليه فله القبض من وارثه لان الوكالة اقتضت قبض حقه
 مطلقا وان قال اقبضه اليوم لم يملكه غدا (ولا يضمن وكيل) في (الابداع
 اذا) اودع و (لم يشهد) وانكر المودع لعدم النائدة في الاشهاد لان
 المودع يقبل قوله في الرد والتلف واما الوكيل في قضاء الدين اذا كان
 بغير حضور الموكل ولم يشهد ضمن اذا انكر رب الدين وتقدم في الضمان
 فصل والوكيل امين لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط ^{في} لانه
 نائب المالك في اليد والتصرف فالهلاك في يده كالهلاك في يد المالك ولو
 بجعل فان فرط او تعدى او طلب منه المال فامتنع من دفعه لغیر
 عذر ضمن (ويقبل قوله) اى الوكيل (في نفيه) اى نفى التفريط ونحوه
 (و) في (الهلاك مع يمينه) لان الاصل براءة ذمته لكن ان ادعى التلف
 بامر ظاهر كحريق عام ونهب جيش كلف اقامة اليانة عليه ثم يقبل قوله

فيه وان وكلة في شراء شيء واشترأوا واختلفا في قدر ثمنه قبل قول الوكيل
وان اختلفا في رد العين او ثمنها الى الموكل فقول وكيل متطوع وان
كان بجعل فقول موكل واذا قبض الوكيل الثمن حيث جاز فهو امانة في
يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يضمنه بتأخيره وقبل قول الوكيل فيما
وكل فيه (ومن ادعى وكالة زيد في قبض حقه من عمرو) بلا بينة (لم
يلزمه) اى عمرو (دفعه له ان صدقه) لجواز ان ينكر زيد الوكالة فيستحق
الرجوع عليه (ولا) يلزمه (اليقين ان كذبه) لانه لا يقضى عليه بالتوكل
فلا فائدة في لزوم تحليفه (فان دفعه) عمرو (فانكر زيد الوكالة حلف)
لاحتمال صدق الوكيل فيها (وضمنه عمرو) فيرجع عليه زيد لبقاء حقه
في ذمته ويرجع عمرو على الوكيل مع بقاء ما قبضه او تعديه لا ان صدقه
وتلف بيده بلا تقريط (وان كان المدفوع) لمدعى الوكالة بغير بينة
(ودبعة اخذها) حيث وجدها لانها عين حقه (فان تلفت ضمن ايها
شاء) لان الدافع ضمنها بالدفع والقابض قبض مالا يستحقه فان ضمن الدافع
لم يرجع على القابض ان صدقه وان ضمن القابض لم يرجع على الدافع
وكدعوى الوكالة دعوى الحوالة والوصية وان ادعى انه مات وانا وارثه
لزمه الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار على نفى العلم **باب**
الشركة **✽** بوزن سرقة ونعمة ونمرة (وهى) نومان شركة املاك وهى
(اجتماع في استحقاق كسبوت الملك في عقار او منفعة لاثنتين فاكتر) (او)
شركة عقود وهى اجتماع في (تصرف) من بيع ونحوه (وهى) اى
شركة العقود وهى المقصودة هنا (انواع) خمسة فاحدها (شركة
عنان) سميت بذلك لتساوى الشريكين في المال والتصرف كالفارسين اذا
سويا بين فرسهما وتساويا في السير وهى (ان يشترك اثنان) اى
شخصان فاكتر مسلمين او احدها ولا تكثر مشاركة كتابي لا لى التصرف
(بما لهما المعلوم) كل منهما الحاضرين (ولو) كان مال كل (متفاوتا)
بان لم يتساوى المالا لان قدرا او جنسا او صفة (ليعملا فيه ببدنيهما)
او يعمل في احدها ويكون له من الربح اكثر من ربح ماله فان كان
بدونه لم يصح وبقدره ابضاع وان اشتركا في محتلط بينهما شايما صح ان علما
قدر ما لكل منهما (فينفذ تصرف كل منهما فيهما) اى فى المالين (بحكم
الملك فى نصيبه و) بحكم (الوكالة فى نصيب شريكه) ويقضى لفظ الشركة

عن اذن صريح في التصرف (ويشترط) لشركة العنان والمضاربة (ان
يكون راس المال من القدين المضرويين) لانهما قيم الاموال واثنان
البياعات فلا تصح بعروض ولا فلوس ولو نافقة وتصح بالنقدين (ولو
مغشوشين يسيرا) كجة فضة في دينار ذكره في المغنى والشرح لانه لا يمكن
التحرز منه فان كان الغش كثيرا لم يصح لعدم انضباطه (و) يشترط ايضا
(ان يشترطا لكل منها جزءا من الربح مشاعا معلوما) كالثلث والرابع
لان الربح مستحق لهما بحسب الاشتراط فلم يكن بد من اشتراطه
كالمضاربة فان قالوا والربح يتنا فهو بينهما نصفين (فان لم يذكر الربح)
لم تصح لانه المقصود من الشركة فلا يجوز الاخلال به (او
شرطا لاحدهما جزءا مجهولا) لم تصح لان الجهالة تمنع تسليم
الواجب (او) شرطا (دراهم معلومة) لم تصح لاحتمال ان
لا يربحها او لا يربح غيرها (او) شرطا (ربح احد الثوين) او
احدى السفرتين او ربح تجارة في شهر او عام بعينه (لم تصح) لانه قد
يربح في ذلك المعين دون غيره او بالعكس فيختص احدهما بالربح وهو
مخالف لموضوع الشركة (وكذا مساقاة ومزارعة ومضاربة)
فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم (والوضعية) اى
الحسran (على قدر المال) بالحساب سواء كانت تلف او نقصان في الثمن
او غير ذلك (ولا يشترط خلط المالين) لان القصد الربح وهو لا يتوقف
على الخلط (ولا) يشترط ايضا (كونهما من جنس واحد) فيجوز ان
اخرج احدهما دنانير والاخر دراهم فاذا اقتسما رجح كل بماله ثم اقتسما
الفضل وما يشتره كل منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما وان تلف احد
المالين فهو من ضمانهما ولكل منهما ان يبيع ويشترى ويقبض ويطالب بالدين
ويخاصم فيه ويحيل ويحتال ويرد بالعيب ويفعل كما هو من مصلحة تجارتهما
لا ان يكاتب رقيقا او يزوجه او يعتقه او يحابي او يقترض على الشركة
الا باذن شريكه وعلى كل منهما ان يتولى ما جرت العادة بتوليته من
نشر ثوب وطيه واحرازه وقبض النقد ونحوه كغلق الدكان فان استاجر له
فلاجرة عليه **فصل** النوع (الثانى المضاربة) من الضرب في
الارض وهو السفر للتجارة قال الله تعالى واخرون يضربون في الارض
يبتغون من فضل الله وتسمى قراضا ومعاملة وهى دفع مال معلوم (لتجر)

اى لمن يجز (به بعض ربحه) اى يجزء معلوم مشاع منه كما تقدم فلو قال
 خذ هذا المال مضاربة ولم يذكر سهم العامل فالربح كله لرب المال
 والوضعية عليه وللعامل اجرة مثله وان شرط جزء من الربح لعبد احدهما
 او لعبيدهما صح وكان لسبيده وان شرطاه للعامل ولاجنى معا ولو ولد
 احدهما او امراته وشرطا عليه عملا مع العامل صح وكانا عاملين والا لم
 تصح المضاربة (فان قال) رب المال للعامل انجز به (والربح بينهما فصفان)
 لانه اضافه اليهما اضافة واحدة ولا مرجح فاقضى التسوية (وان قال)
 انجز به (ولى) ثلاثة ارباعه او ثلثه (او) قال انجز به و (لك ثلاثة
 ارباعه او ثلثه صح) لانه متى علم نصيب احدهما اخذه (والباقي للآخر)
 لان الربح مستحق لهما فاذا قدر نصيب احدهما منه فالباقي للآخر بمنهوم
 اللفظ (وان اختلفا لمن) الجزء (المشروط) فهو (لعامل) قليلا كان او
 كثيرا لانه يستحقه بالعمل وهو يقل ويكثر وانما تتقدر حصته بالشرط
 بخلاف رب المال فانه يستحقه بماله ويحلف مدعيه وان اختلفا في قدر الجزء
 بعد الربح فتقول مالك بيمينه (وكذا مساقاة ومزارعة) اذا اختلفا في الجزء
 المشروط او قدره لما تقدم ومضاربة كشركة غنان فيما تقدم وان فسدت
 فالربح لرب المال وللعامل اجرة مثله وتصح موقفة ومعلقة (ولا يضارب)
 العامل (بمال لآخر ان اضر الاول ولم يرض) لانها تنعقد على الخط
 والماء فلم يجز له ان يفعل ما يمتعه وان لم يكن فيها ضرر على الاول او
 اذن جاز (فان فعل) بان ضارب لآخر مع ضرر الاول بغير اذنه (ردت
 حصته) من ربح الثانية (فى الشركة) الاولى لانه استحق ذلك بالمنفعة
 التى استحققت بالعقد الاول ولا نفقة لعامل الا بشرط (ولا يقسم) الربح
 (مع بقاء العقد) اى المضاربة (الا باتفاقهما) لان الحق لا يخرج عنهما
 والربح وقاية لراس المال (وان تلف راس المال او) تلف (بعضه) قبل
 التصرف انسخت فيه المضاربة كالتالف قبل القبض وان تلف (بعد
 التصرف) جبر من الربح لانه دار فى التجارة وشرع فيما قصد بالعقد من
 التصرفات المؤدية الى الربح (او خسر) فى احدى سلعين او سفرتين
 (جبر) ذلك (من الربح) اى وجب جبر الخسران من الربح ولم يستحق
 العامل شيئا الا بعد كمال راس المال لانها مضاربة واحدة (قبل قسمته)
 ناضا (او تنضيضه) مع محاسبته فاذا احتسبا وعنا ما لهما لم يجبر الخسران

بعد ذلك مما قبله تنزيلا للتضيض مع المحاسبة منزلة المقاسمة وان الفسخ
العقد والمال عرض او دين فطلب رب المال تضيضه لزم العامل وتبطل
بموت احدهما فان مات عامل او مودع او وصى ونحوه وجهل بقاء
ما بيدهم فهو دين في التركة لان الاخفاء وعدم التعيين كالغصب ويقبل
قول العامل فيما يدعيه من هلاك وخسران وما يذكر انه اشتراه لنفسه
او للضاربة لانه امين والقول قول رب المال في عدم رده اليه
فصل الثالث شركة الوجوه سميت بذلك لانهما يعاملان فيها
بوجههما اى جاههما والجاه والوجه واحد وهى ان يشتركا على (ان يشترى
في ذمتيهما من غير ان يكون لهما مال (بجاههما فما ربحا) فهو (بينهما)
على ما شرطاه سواء عين احدهما لصاحبه ما يشترى او جنسه او وقته
اولا فلو قال ما اشترت من شئ فبيتنا صح (وكل واحد منهما وكيل
صاحبه وكفيل عنه بالثمن) لان ميناها على الوكالة والكفالة (والملك
بينهما على ما شرطاه) لقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم (والوضعية
على قدر ملكيهما) كشركة العنان لانها في معناها (والرجع على ما شرطاه)
كالعنان وهما في تصرف كشريكي عنان (الرابع شركة الابدان) وهى (ان
يشتركا فيما يكتسبان بابدانهما) اى يشتركان في كسبهما من صنائعهما
فما رزق الله فهو بينهما (فما قبله احدهما من عمل يلزمهما فعله) ويطالبان
به لان شركة الابدان لا تنعقد الا على ذلك وتصح مع اختلاف الصنائع
كقصار مع خياط ولكل واحد منهما طلب الاجرة وللمستاجر دفعها الى
احدهما ومن تلفت بيده بغير تفريط لم يضمن (وتصح) شركة الابدان (في
الاحتشاش والاحتطاب وسائر المباحات) كالتار الماخوذة من الحبال
والمعادن والتلصص على دار الحرب لما روى ابو داود باسناده عن عبد الله
قال اشتركت انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجد انا وعمار بشئ وجاء سعد
باسيرين قال احمد اشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم (وان مرض احدهما
فالكسب) الذى عمله احدهما (بينهما) احتج الامام بمحدث سعد وكذا لو
ترك العمل لغير عذر (وان طالبه الصحيح ان يقيم مقامه لزمه) لانهما دخلا
على ان يعملوا فاذا تعذر عليه العمل بنفسه لزمه ان يقيم مقامه توفية للعقد
بما يقتضيه وللآخر الفسخ وان اشتركا على ان يحملا على دابتيهما والاجرة
بينهما صح وان اجراهما باعنيهما فلكل اجرة دابته ويصح دفع دابة ونحوها

لمن يعمل عليها وما رزقه الله بينهما على ما شرطاه (الخامس شركة
المفاوضة) وهي (ان يفوض كل منهما الى صاحبه كل تصرف مالى وبدنى
من انواع الشركة) بيعا وشراء ومضاربة وتوكيلا وابتساعا فى الذمة
ومسافرة بالمال وارتهانا وضمان ما يرى من الاعمال او يشتركا فى كل
ما يثبت لهما وعليهما (والربح على ما شرطاه والوضعية بقدر المال) لما
سبق فى العنان (فان ادخلا فيها كسباً او غرامة نادرين) كوجدان لقطة
او ركاز او ميراث او ارض جناية (او ما يلزم احدها من ضمان غصب او
نحوه فسدت) لكثرة الغرر فيها ولانها تضمنت كفالة وغيرها مما لا يقتضيه
العقد ﴿ باب المساقاة ﴾ من السقى لانه اهم امرها بالحجاز وهى دفع
شجر له ثمر مأكول ولو غير مغروس الى اخر ليقوم بسقيه وما يحتاج اليه
بجزء معلوم له من ثمره (تصح) المساقاة (على شجر له ثمر يوكل) من نخل
وغيره لحديث ابن عمر عامل النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر بشرط
ما يخرج منها من ثمر او زرع متفق عليه وقال ابو جعفر عامل النبي صلى
الله عليه وسلم اهل خيبر بالشرط ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ثم
اهلهم الى اليوم يعطون الثلث او الربع ولا تصح على ما لا ثمر له كالحور
او له ثمر غير مأكول كالصنوبر والقرظ (و) تصح المساقاة ايضا (على) شجر
ذى (ثمرة موجودة) لم تكمل تنمى بالعمل كالزراعة على زرع نابت لانها
اذا جازت فى المعدوم مع كثرة الغرر فى الموجود وقلة الغرر اولى
(و) تصح ايضا (على شجر يغرسه) فى ارض رب الشجر (ويعمل عليه
حتى يثمر) احتج الامام بحديث خيبر ولان العوض والعمل معلومان فصحت
كالمساقاة على شجر مغروس (بجزء من الثمرة) مشاع معلوم وهو متعلق
بقوله تصح فلو شرطاً فى المساقاة الكل لاحدها او اصعاً معلومة او ثمرة
شجرة معينة لم تصح وتصح المناصة والمغارسة وهى دفع ارض وشجر لمن
يغرسه كما تقدم بجزء معلوم مشاع من الشجر (وهو) اى عتد المساقاة والمغارسة
والمزراعة (عقد جائز) من الطرفين قياساً على المضاربة لانها عقد على
جزء من الثمنا فى المال فلا يقتصر الى ذكر مدة ولكل منهما فسخها متى شاء
(فان فسح المالك قبل ظهور الثمرة فالعامل الاجرة) اى اجرة مثله لانه
منعه من اتمام عمله الذى يستحق به العوض (وان فسحها هو) اى فسح
العامل المساقاة قبل ظهور الثمرة (فلا شئ له) لانه رضى باسقاط حقه

لان المنفعة المحرمة مطلوب ازالتها والاجارة تناقيا وسواء شرط ذلك
 في القدر اولا اذا ظن الفعل ولا تصح اجارة طير ليوقطه للصلاة لانه غير
 مقدور عليه ولا شمع وطعام ليتجمل به ويرده ولا ثوب يوضع على بعض
 ميت ذكره في المغني والشرح ولا نحو تقاحة لشم (ولا تصح اجارة حائط
 لوضع اطراف خشبه) المعلوم (عليه) لاجارة ذلك (ولا تؤجر المرأة
 نفسها) بعد عقد النكاح عليها (بغير اذن زوجها) لتفويت حق الزوج
 فصل ويشترط في العين المؤجرة بمكة خمسة شروط احدها (معرفتها
 بروية او صفة) ان انضبطت بالوصف ولهذا قال (في غير الدار
 ونحوها) مما لا يصح فيه السلم فلو استأجر حماما فلا بد من رويته لان
 الفرض يختلف بالصغر والكبر ومعرفة مائه ومشاهدة الايوان ومطرح الرماد
 ومصرف الماء وكره احد كرى الحمام لانه يدخله من تنكشف عورته فيه
 (و) الشرط الثاني (ان يعقد على نفعها) المستوفى (دون اجزائها) لان
 الاجارة هي بيع المنافع فلا تدخل الاجزاء فيها (فلا تصح اجارة الطعام
 للاكل ولا الشمع ليشعله) ولو اكرى شجرة ليشعل منها ويرد بقيتها وغن
 مازدهب واجرة الباقي فهو فاسد (ولا حيوان لياخذ لبنه) او صوفه
 او شعره او وبره (الا في الظئر) فيجوز وتقدم (وتقع البئر) اى ماؤها
 المستنقع فيها (وماء الارض يدخلان تبعا) كحبر ناسخ وخيوط خياط
 وكل كحال ومرهم طيب ونحوه (و) الشرط الثالث (القدرة على
 التسليم) كالبيع (فلا تصح اجارة) العبد (الا بقى) (و) الجمل (الشارد)
 والطير في الهواء ولا المنصوب ممن لا يقدر على اخذه ولا اجارة المشاع
 مفردا لغير الشريك (و) ولا يؤجر مسلم لدمى لخدمته وتصح لغيرها (و)
 الشرط الرابع (اشتغال العين على المنفعة فلا تصح اجارة بهيمة زمنية لحمل
 ولا ارض لانبت للزرع) لان الاجارة عقد على المنفعة ولا يمكن تسليم
 هذه المنفعة من هذه العين (و) الشرط الخامس (ان تكون المنفعة)
 مملوكة (للمؤجر او ماذونا له فيها) فلو تصرف فيها لايملكه بغير اذن
 مالكه لم يصح كيبه (ونحوه اجارة العين) المؤجرة بعد قبضها اذا
 اجراها المستأجر (لمن يقوم مقامه) في الانتفاع او دونه لان المنفعة
 لما كانت مملوكة له جاز له ان يستوفيه بنفسه ونائبه (لا باكثر منه ضررا)

(و) قوله لغير الشريك قال الفقهاء وعنه بلى وهو اظهر وعليه العمل اه

لانه لا يملك ان يستوفيه بنفسه فنائبه اولى وليس للمستعير ان يؤجر الا
 باذن مالك والاجرة له (وتصح اجارة الوقف) لان منافع مملوكة
 للموقوف عليه فجاز له اجارتها كالمستأجر (فان مات المؤجر فانتقل)
 الوقف (الى من بعده لم تنفسخ) لانه اجر ملكه في زمن ولايته فلم
 تبطل بموته كمالك المطلق (وللثاني حصته من الاجرة) من حين موت
 الاول فان كان قبضها رجع في تركته بحصته لانه تبين عدم استحقاقه
 لها فان تعذر اخذها فظاهر كلامهم انها تسقط قاله في المبدع وان لم
 تقبض فمن مستأجر وقدم في التتبع انها تنفسخ ان كان المؤجر الموقوف
 عليه باصل الاستحقاق وكذا حكم مقطوع اجر اقطاعه ثم اقطع لغيره وان
 اجر الناظر العام او من شرط له وكان اجنيا لم تنفسخ الاجارة بموته
 ولا عزله وان اجر الولي اليتيم او ماله او السيد العبد ثم بلغ الصبي
 ورشد وعق العبد او مات الولي او عزل لم تنفسخ الاجارة الا ان
 يؤجره مدة يعلم بلوغه او عتقه فيها فتفسخ من حينها (وان آجر الدار
 ونحوها) كالارض (مدة) معلومة (ولو طويلة يغلب على الظن بقاء
 العين فيها صح) ولو ظن عدم العاقد فيها ولا فرق بين الوقف والملك
 لان المعتبر كون المستأجر يكتنه استيفاء المنفعة منها غالبا وليس لوكيل
 مطلق اجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوها قال الشيخ تقي الدين
 ولا يشترط ان تلي المدة العقد فهو آجره سنة خمس في سنة اربع صح
 ولو كانت العين مؤجرة او مرهونة حال عقد ان قدر على تسليمها
 عند وجوبه (وان استأجرها) اى العين (لعمل كدابة لركوب الى
 موضع معين او بقر لحث) ارض معلومة بالمشاهدة لاختلافها
 بالصلاية والرخاوة (او دياس ذرع) معين او موصوف لانها منفعة
 مباحة مقصودة (او) استأجر (من يدل على طريق اشترط معرفة
 ذلك) العمل (وضبطه بما لا يختلف) لان العمل هو المقود عليه
 فاشترط فيه العلم كالبيع (ولا تصح) الاجارة (على عمل يخص ان
 يكون فاعله من اهل القرية) اى مسلما كاللحج والاذان وتعليم القرآن
 لان من شرط هذه الافعال كونها قرينة الى الله تعالى فلم يجوز اخذ
 الاجرة عليها كما لو استأجر قوما يصلون خلفه ويجوز اخذ رزق على
 ذلك من بيت المال وجعالة واخذ بلا شرط ويكره للحر اكل اجرة على

ايضا : (انقلاع ضرر) أكثرى لقلعه (او برئه) لتعذر استيفاء المعقود عليه فان لم يبرأ وامتنع المستاجر من قلعه لم يحجر (ونحوه) اى تنفسح الاجارة بنحو ذلك كاستيجار طبيب ليداويه فيبرى و (لا) تنفسح (بموت المتعاقدين او احدهما) مع سلامة المعقود عليه للزومها (ولا) تنفسح بمدر لاحدهما مثل (ضياع نفقة المستاجر) للبحج (ونحوه) كاحتراق متاع من أكثرى دكانا ليعيه فيه (وان أكثرى دارا فانهدمت او) أكثرى (لزورع فاقطع ماؤها او غرقت انفسخت الاجارة فى الباقي) من المدة لان المقصود بالعقد قد فات اشبه ما لو تلف وان اجره ارضا بلا ماء صح وكذا ان اطلق مع علمه بحالها وان ظن وجوده بالامطار وزيادة الانهار صح كالعلم وان غصبت الموجرة خير المستاجر بين الفسخ وعليه اجرة ما مضى وبين الامضاء ومطالبة الغاصب باجرة المثل ومن استوجر لعمل شئ ففرض اقيم مقامه من ماله من يعمل به ما لم تشترط مباشرته او يختلف فيه القصد كالنسخ فتخير المستاجر بين الصبر والفسخ (وان وجد) المستاجر (العين معية او حدث بها) عنده (عيب) وهو ما يظهر به تفاوت الاجر (فله الفسخ) ان لم يزل بلا ضرر يلحقه (وعليه اجرة ما مضى) لاستيفائه المنفعة فيه وله الامضاء مجانا والخيار على التراخي ويجوز بيع العين الموجرة ولا تنفسح الاجارة به وللمشتري الفسخ ان لم يعلم (ولا يضمن اجير خاص) وهو من استوجر مدة معلومة يستحق المستاجر نفقه في جميعها سوى فعل الجنس بسننها في اوقاتها وصلاة جمعة وعيد وسمى خاصا لاختصاص المستاجر بنفقه تلك المدة (ولا) يضمن (ما جنت يده خطأ) لانه نائب المالك فى صرف منافعه فيما امر به فلم يضمن كالوكيل وان تعدى او فرط ضمن (ولا) يضمن ايضا (حجام وطبيب وبيطار) وختان (لم تجن ايديهم ان عرف حذقهم) اى معرفتهم صنعتهم لانه فعل فعلا مباحا فلم يضمن سرايته ولا فرق بين خاصهم ومشتركهم فان لم يكن لهم حذق فى الصنعة ضمنوا لانه لا يحل لهم مباشرة القطع اذا وكذا لو كان حاذقا وجنت يده بان تجاوز بالختان الى بعض الحشفة او بالة كالة او تجاوز بقطع السلعة موضعها ضمن لانه اتلاف لا يخنث ضمانه بالعمد والخطا (ولا) يضمن ايضا (راع لم يتعد) لانه مؤتمن على الحفظ كالمودع فان تعدى او فرط ضمن (ويضمن) الاجير (المشترك) وهو من قدر نفقه بالعمل كحياطة ثوب وبناء حائط سعى


مشتركاً لانه يتقبل اعمالاً للجماعة في وقت واحد يعمل لهم فيشتركون في نفعه
 كالحايك والقصار والصباغ والحمال فكل منهم ضامن (ما تلف بفعله)
 كخريق الثوب وغلطه في تفصيله روى عن عمر وعلى وشريح والحسن
 رضى الله عنهم لان عمله مضمون عليه لكونه لا يستحق العوض الا بالعمل
 وان الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له اجرة فيما عمل به بخلاف
 الخاص والمتولد من المضمون مضمون وسواء عمل في بيته او بيت المستاجر
 او كان المستاجر على المتاع او لا (ولا يضمن) المشترك (ما تلف من
 حرزه او بغير فعله) لان العين في يده امانة كالودع (ولا اجرة له)
 فيما عمل فيه لانه لم يسلم عمله الى المستاجر فلم يستحق عوضه سواء كان في
 بيت المستاجر او غيره بناء كان او غيره وان حبس الثوب على اجرة
 قتل ضخته لانه لم يرهنه عنده ولا اذنه في امساكه فلزمه الضمان كالفاسب
 وان ضرب الدابة بقدر العادة لم يضمن (وتجب الاجرة بالعقد) كثن
 وصادق وتكون حالة (ان لم تؤجل) باجل معلوم فلا تجب حتى يحل
 (وتستحق) اى يملك الطلب بها (بتسليم العمل الذى فى الذمة) ولا يجب
 تسليمها قبله وان وجبت بالعقد لانها عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم
 المعوض كالصداق وتستقر كاملة باستيفاء المنفعة وتسليم العين ومضى المدة مع
 عدم المانع او فراغ عمل ما بيد مستاجر ودفعه اليه وان كانت لعمل
 فيبذل تسليم العين ومضى مدة يمكن الاستيفاء فيها (ومن تسلم عينا باجارة
 فاسدة وفرغت المدة لزمه اجرة المثل) لمدة بقاها في يده سكن او لم
 يسكن لان المنفعة تلفت تحت يده بعوض لم يسلم للموَجِر فرجع الى قيمتها
باب السبق هو تحريك الباء العوض الذى يسبق عليه
 وبسكونها المسابقة اى المجازاة بين حيوان وغيره (يصح) اى يجوز السباق
 (على الاقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق) جمع مزراق وهو
 الرمح القصير وكذا المناجيق ورمى الاحجار بمقاليع ونحو ذلك لانه عليه
 السلام سابق عائشة رواء احمد وابو داود وصارح ركانة فصرعه
 رواء ابو داود وسابق سلمة بن الاكوع رجلا من الانصار بين يدي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رواء مسلم (ولا تصح) اى لا تجوز المسابقة (بعوض
 الا فى ابل وخيل وسهام) لقوله عليه السلام لاسبق الا فى نصل او خف
 او حافر رواء احمسة عن ابى هريرة ولم يذكر ابن ماجة او نصل واسناده

حسن قاله في المبدع (ولا بد) لصحة المسابقة (من تعيين المركوبين)
 لا الراكين لان القصد معرفة سرعة عدو الحيوان الذي يسابق عليه
 (و) لا بد من (اتحادها) في النوع فلا تصح بين عربي وهجين (و)
 لا بد في المناضلة من تعيين (الرماة) لان القصد معرفة حذقهم ولا يحصل
 الا بالتعيين بالروية ويعتبر فيها ايضا ككون القوسين من نوع واحد
 فلا تصح بين قوس عربية وفارسية (و) لا بد ايضا من تحديد (المسافة)
 بان يكون لا ابتدا عدوها واخره غاية لا يختلفان فيه ويعتبر في المناضلة تحديد
 مدى رمى (بقدر معتاد) فلو جملا مسافة بعيدة تتعذر الاصابة في
 مثلها غالبا وهو مازاد على ثلاث مائة ذراع لم تصح لان الغرض يفوت
 بذلك ذكره في الشرح وغيره (وهي) اى المسابقة (جمالة لكل واحد)
 منهما (فسحها) لانها عقد على ما لم تحقق القدرة على تسليبه الا ان يظهر
 الفضل لاحدهما فله الفسخ دون صاحبه (وتصح المناضلة) اى المسابقة بالرمى من
 النضل وهو السهم التام (من معينين) سواء كانا اثنين او جماعتين لان القصد
 معرفة الحذق كما تقدم (يحسنون الرمي) لان من لا يحسنه وجوده كعدمه ويشترط
 لها ايضا تعيين عدد الرمي والاصابة ومعرفة قدر الغرض كطولاه وعرضه وسمكه
 وارتفاعه من الارض والسنة ان يكون لهما غرضان اذا بدا احدهما بغرض بدا
 الاخر بالثاني لفعل الصحابة رضى الله عنهم ﴿ باب العارية ﴾ يخفيف الياء
 وتشديدها من العرى وهو التجرد سميت عارية لتجردها عن العوض (وهي
 اباحة نفع عين) يحل الانتفاع بها (تبقى بعد استيفائه) ليردها على
 مالكيها وتنعقد بكل لفظ او فعل يدل عليها ويشترط اهلية المعير للتبرع
 شرعا واهلية المستعير للتبرع له وهي مستحبة لقوله تعالى وتعاونوا على
 البر والتقوى (وتباح اعارة كل ذى نفع مباح) كالدار والعبد والداية
 والثوب ونحوها (الا البضع) لان الوطى لا يجوز الا في نكاح او ملك
 عين وكلاهما متنف (و) الا (عبدا مسلما لكافر) لانه لا يجوز له استخدامه
 (و) الا (صيدا ونحوه) كخيط (لمحرم) لقوله تعالى ولا تعاونوا على
 الاثم والعدوان (و) الا (امة شابة لغير امرأة او محرم) لانه لا يؤمن
 عليها ومحل ذلك ان خشي المحرم والاكره فقط ولا باس بشوه وكبرة
 لانتهى ولا باعارتها لامرأة او ذى محرم لانه مأمون عليها وللمعير الرجوع
 متى شاء ما لم ياذن في شغله بشئ يستضر المستعير برجوعه فيه كسفينة

كل متاعه فليس له الرجوع ما دامت في لجة البحر وان اطاره حائطا
 ليضع عليه اطراف خشبه لم يرجع مادام عليه (ولا اجرة لمن اطار
 حائطا) ثم رجع (حتى يسقط) لان بقائه بحكم العارية فوجب كونه بلا
 اجرة بخلاف من اطار ارضا لزرع ثم رجع فيبقى الزرع باجرة المثل لحصاده
 جمعا بين الاثنين (ولا يرد) الخشب (ان سقط) الحائط لهدم او غيره
 لان الاذن تناول الاول فلا يتعداه لغيره (الا باذنه) اى اذن صاحب
 الحائط او عند الضرورة الى وضعه اذا لم يتضرر الحائط كما تقدم في الصلح
 (وتضمن العارية) المقبوضة اذا تلفت في غير ما استعيرت له لقوله عليه
 السلام وعلى اليد ما اخذت حتى تؤديه رواه الخمسة وصححه الحاكم وروى عن
 ابن عباس وابى هريرة لكن المستعير من المسأجر او لكتب علم ونحوها
 موقوفة لا ضمان عليه ان لم يفرط وحيث ضمنها المستعير (فبقيتها
 يوم تلفت) ان لم تكن مثلية والا فيئنها كما تضمن في الاتلاف (ولو شرط
 نفي ضمانها) لم يسقط لان كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط وعكسه
 نحو ودیعة لا نصیر مضمونة بالشرط وان تلفت هي او اجزاؤها في
 انتفاع بمعروف لم تضمن لان الاذن في الاستعمال تضمن الاذن في
 الاتلاف وما اذن في اتلافه غير مضمون (وعليه) اى على المستعير
 (مؤنة ردها) اى رد العارية لما تقدم من حديث على اليد ما اخذت
 حتى تؤديه واذا كانت واجبة الرد وجب ان تكون مؤنة الرد على من
 وجب عليه الرد (لا المؤجرة) فلا يجب على المسأجر مؤنة ردها
 لانه لا يلزمه الرد بل يرفع يده اذا انقضت المدة ومؤنة الدابة المؤجرة
 والمعاراة على المالك وللمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله لانه نائبه
 (ولا يعيرها) ولا يؤجرها لانه اباحه المنفعة فلم يحجز ان يبيعها غيره
 كإباحة الطعام (فان) اعارها و (تلفت عند الثاني استقرت عليه قيمتها)
 ان كانت متقومة سواء كان عالما بالحال او لا لان التلف حصل في يده
 (و) استقر (على معيرها اجرتها) للمعير الاول ان لم يكن المستعير
 الثاني عالما بالحال والا استقرت عليه ايضا (و) للمالك ان (يضمن ايها
 شاء) من المعير لانه سلط على اتلاف ماله او المستعير لان التلف حصل
 تحت يده (وان اركب) دابته (منقطعا) طلبا (للثواب لم يضمن)
 لان يدر بها لم تزل عليها كدفيته ووكيله ولو سلم شريك شريكه الدابة

فقلت بلا تفريط ولا تعد لم يضمن ان لم ياذن له في الاستعمال فان اذن له فيه فكمارية وان كان باجرة فاجارة فلو سلمها اليه ليعلمها ويقوم بمصالحها لم يضمن (واذا قال) المالك (اجرتك) و (قال) من هي بيده (بل اعترتي او بالعكس) بان قال اعترتك قال بل اجرتي فقبول المالك في الثانية وترد اليه في الاول ان اختلفا (عقب العقد) اى قبل مضى مدة لها اجرة (قبل قول مدعى الاعارة) مع يمينه لان الاصل عدم عقد الاجارة وحينئذ ترد العين الى مالكها ان كانت باقية (و) ان كان الاختلاف (بعد مضى مدة) لها اجرة فالقبول (قول المالك) مع يمينه لان الاصل في مال الغير الضمان ويرجع المالك حينئذ (باجرة المثل) لما مضى من المدة لان الاجارة لم تثبت (وان قال) الذى في يده العين (اعترتي او قال آجرتي وقال) المالك (بل غصبتى) فقول مالك كما لو اختلفا في ردها (او قال) المالك (اعترتك) و (قال) من هي بيده (بل اجرتي والبهيمة تالفة) فقول مالك لانهما اختلفا في صفة القبض والاصل فيما يقبضه الانسان من مال غيره الضمان للآثر وقيل قول الغارم في القيمة (او اختلفا في رد فقبول المالك) لان المستعير قبض العين لحظ نفسه فلم يقبل قوله في الرد وان قال اودعته فقال غصبتى او قال اودعته قال بل اعترتي صدق المالك بيمينه وعليه الاجرة بالانتفاع ﴿ باب الغصب ﴾ مصدر غصب يغصب بكسر الصاد (وهو) لغة اخذ الشيء ظلما واصطلاحا (الاستيلاء) عرفا (على حق غيره) مالا كان او اختصاصا (قهرا بغير حق) فخرج بقيد القهر المسروق والمنتهب والمختلس وبغير حق استيلاء الولي على مال الصغير ونحوه والحاكم على مال المفلس وهو محرم لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل (من عقار) بفتح العين الضبعة والنخل والارض قاله ابو السعادات (ومنقول) من اثاث وحيوان ولو ام ولد لكن لا تثبت اليد على بضع فيصح تزويجها ولا يضمن نفعه ولو دخل دارا قهرا واخرج ربا فغاصب وان اخرجها قهرا ولم يدخل او دخل مع حضور ربا وقوته فلا وان دخل قهرا ولم يخرجها فقد غصب ما استولى عليه وان لم يرد الغصب فلا وان دخلها قهرا في غيبة ربا فغاصب ولو كان فيها قماشه ذكره في المبدع (وان غصب كلبا يقتى) ككلب صيد وماشية وزرع (او)

غصب (حر ذمی) مستورة (ردھا) لان الكلب يجوز الانتفاع به
واقترأؤه وحر الذمی یقر علی شربها وهی مال عنده (ولا) یلزم ان
(یرد جلد میتة) غصب ولو بعد الدبغ لانه لا یطهر بدبغ وقال الحارثی
یرده حیث قلنا یباح الانتفاع به فی الیاسات قال فی تصحیح الفروع وهو
الصواب (وانتلاف الثلاثة) ای الكلب والحر المحرمة وجلد میتة (هدر)
سواء کان التلغ مسلماً او ذمیاً لانه لیس لها عوض شرعی لانه لا يجوز
بیعها (وان استولی علی حر) کبیر او صغیر (لم یضمنه) لانه لیس بمال
(وان استعمله کرها) فعليه اجرة لانه استوفی منافعه وهی مقومة
(او حبسه) مدة لمثلها اجرة (فعليه اجرة) لانه فوت منفعة وهی مال
يجوز اخذ العوض عنها وان منعه العمل من غیر غصب او حبس لم یضمن
منافعه (ویلزم) فاصبا (رد المغصوب) ان کان باقیا وقدّر علی رده لقوله
عليه السلام لا یأخذ احدکم متاع اخیه لا لاعبا ولا جادا ومن اخذ عصى
اخیه فلیردها رواه ابو داود وان زاد لزمه رده (بزیادته) متصلة كانت او
منفصلة لانها من ثماء المغصوب وهو للمالکة فلزمه رده کالاصل (وان
غرم) علی رد المغصوب (اضعافه) لکونه بنی علیه او بعد ونحوه (وان
بنی فی الارض) المغصوبة (او غرس لزمه القلع) اذا طالبه المالك بذلك
لقوله علیه السلام لیس لعرق ظالم حق (و) لزمه (ارش نقصها) ای
نقص الارض (وتسويتها) لانه ضرر حصل بفعله (والاجرة) ای اجرة
مثلا الى وقت التسليم وان بذل ربها قيمة الغراس والبسا لیلکة لم یلزم
الغاصب قبوله وله قلعهما وان زرعها وردھا بعد اخذ الزرع فهو للغاصب
وعليه اجرتها وان کان الزرع قائما فیها خیر ربها بین ترکه الى الحصاد
باجرة مثله وین اخذه بنفقته وهی مثل بذره وعوض لواحقه (ولو غصب
جارحاً او عبداً او فرساً فحصل بذلك) الجارح او العبد او الفرس (صيد
فالمالکة) ای مالک الجارح ونحوه لانه بسبب ملکة فکان له وكذا لو غصب
شبكة او شرکا او فخاوصاد به ولا اجرة لذلك وكذا لو کسب العبد بخلاف
ما لو غصب منجلاً وقطع به شجرة او حشیشاً فهو للغاصب لانه آلة فهو
کالجل یربط به (وان ضرب المصنوع) المغصوب (ونسج الغزل وقصر
الثوب او صبغه ونجر الحشبة) بابا (ونحوه او صار الحب زرعاً و) صارت
(البیضة فرخاً و) صار (النوی غرساً رده وارش نقصه) ان نقص (ولا

شيء للغاصب (نظير عمله ولو زاد به المصوب لانه تبرع في ملك غيره
 وللمالك اجباره على اعادة ما امكن رده الى الحالة الاولى كحلي ودرهم
 ونحوها (ويلزمه) اى الغاصب (ضمان نقصه) اى المصوب ولو بنات
 حلية امرء فيغرم ما نقص من قيمته وان جنى عليه ضخته باكثر الامرين
 ما نقص من قيمته وارش الجناية لان سبب كل واحد منهما قد وجد
 فوجب ان يضمنه باكثرهما (وان خصى الرقيق رده مع قيمته) لان
 الخصيتين يجب فيها كمال القيمة كما يجب فيها كمال الدية من الحر وكذا
 لو قطع منه ما فيه دية كيديه او ذكره او افضه (وما نقص بسعر لم
 يضمن) لانه رد العين بحالها لم ينقص منها عين ولا صفة فلم يلزمه شيء
 (ولا) يضمن نقصاً حصل (بمرض) اذا (ماد) الى حاله (ببريه) من
 المرض لزوال موجب الضمان وكذا لو انقلع سنه ثم عاد فان رد المصوب
 معيماً وزال عيبه في يد مالكة وكان اخذ الارش لم يلزمه رده لانه
 استقر ضمانه برد المصوب وان لم يأخذه لم يسقط ضمانه كذلك (وان
 عاد) النقص (بتعليم صنعة) كما لو غصب عبداً سينا قيمته مائة فهزل
 فصار يساوى تسعين وتعلم صنعة فزادت قيمته بها عشرة (ضمن النقص)
 لان الزيادة الثانية غير الاولى (وان تعلم) صنعة زادت بها قيمته عند
 الغاصب (او سمن) عنده (فزادت قيمته ثم نسي) الصنعة (او هزل
 فنقصت) قيمته (ضمن الزيادة) لانها زيادة في نفس المصوب فلزم
 الغاصب ضمانها كما لو طالبه بردها فلم يفعل و (كما لو عادت من غير
 جنس الاول) بان غصب عبداً فسمن وصار يساوى مائة ثم هزل فصار
 يساوى تسعين فتعلم صنعة فصار يساوى مائة ضمن نقص الهزال لان
 الزيادة الثانية غير الاولى (و) ان كانت الزيادة الثانية (من جنسها)
 اى جنس الزيادة الاولى كما لو نسي صنعة ثم تعلمها ولو صنعة بدل
 صنعة (لا يضمن) لان ما ذهب عاد فهو كما لو مرض ثم برى (الا
 اكثرها) يعنى اذا نسي صنعة وتعلم اخرى وكانت الاولى اكثر ضمن
 الفضل بينهما لقواته وعدم عوده وان جنى المصوب فعلى غاصبه ارش
 جانيته  فصل وان خلط  المصوب بما يتميز بخطه بشعير
 وتمر بزيب لزم الغاصب تخليصه ورده واجرة ذلك عليه (بما لا يتميز
 كزيت او حنطة بمثله) لزمه مثله منه لانه مثلى فيجب مثل مكيله وبدونه

او خير منه او بغير جنسه كزيت بشيرج فهما شريكان بقدر ملكيهما
 فيباع ويعطى كل واحد قدر حصته وان نقص المصوب عن قيمته منفردا
 ضمنه الغاصب (او صبغ) الغاصب (الثوب اولت سويقا) مغمصوبا
 (بدهن) من زيت او نحوه (او عكسه) بان غصب دهنا ولت به سويقا
 (ولم تنقص القيمة) اى قيمة المصوب (ولم تزد فهما شريكان بقدر
 مالهما فيه) لان اجتماع الملكين يقتضى الاشتراك فيباع ويوزع الثمن
 على القيتين (وان نقصت القيمة) فى المصوب (ضمنها) الغاصب لتعديه
 (وان زادت قيمة احدهما فلصاحبه) اى لصاحب الملك الذى زادت
 قيمته بها لانها تبع للاصل (ولا يجبر من ابى قلع الصبغ) اذا طلبه صاحبه
 وان وهب الصبغ لملك الثوب لزمه قبوله (ولو قلع غرس المشتري او
 بناؤه لاستحقاق الارض) اى لخروج الارض مستحقة للغير (رجع)
 الفارس او البانى اذا لم يعلم بالحال (على بائعها) له (بالغرامة) لانه غره
 واوهمه انها ملكه ببيعها له (وان اطعمه) الغاصب (لعالم بغصبه فالضمان عليه
 لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تقرير وللمالك تضمين الغاصب لانه حال بينه
 وبين ماله وقرار الضمان على الاكل (وعكسه بعكسه) فان اطعمه لغير عالم فقرار
 الضمان على الغاصب لانه غر الاكل (وان اطعمه) الغاصب (للمالكه او وهبه)
 للمالكه (او اودعه) للمالكه (او اجره اياه لم يبرأ) الغاصب (الا ان يعلم) للمالك
 انه ملكه فبرأ الغاصب لانه حينئذ يملك التصرف فيه على حسب اختياره وكذا
 لو استأجره الغاصب على قصارته او خياطته (وبرأ) الغاصب (باعارته)
 المصوب للمالك من ضمان عينه علم انه ملكه او لم يعلم لانه دخل على
 انه مضمون عايه والايدى المترتبة على يد الغاصب كلها ايدى الضمان فان
 علم الثانى فقرار الضمان عليه والا فلى الاول الا ما دخل الثانى على
 انه مضمون عليه فيستقر عليه ضمانه (وما تالف) او اتلف من مغمصوب
 (او تغيب) ولم يمكن رده كعبد ابق وفرس شرد (من مغمصوب
 مثلى) وهو كل مكيل او موزون لاصناعة فيه مباحة يصح السلم
 فيه (غرم مثله اذا) لانه لما تعذر رد العين لزمه رد ما يقوم مقامها
 والمثل اقرب اليه من القيمة وينبغى ان يستثنى منه الماء فى المفازة فانه يضمن
 بقيته فى مكانه ذكره فى المبدع (والا) يمكن رد مثل المثلى لاعوازه
 (بقيته يوم تعذر) لانه وقت استحقاق الطاب بالمثل فاعتبرت اقيمته اذا

(ويضمن غير المثل) اذا تلف او اتلف (بقيته يوم تلفه) في بلده من
 تقدمه او غلبه لقوله عليه السلام من اعتق شركا له في عبد قوم عليه ولو
 اخذ حوائج من بقال ونحوه في ايام ثم يحاسبه فانه يعطيه بسعر يوم اخذه
 وان تلف بعض المصنوب فنقصت قيمته باقية كزوجي خف تلف احدهما رد
 الباقي وقيمة التالف وارش نقصه (وان تخمر عصير) مصنوب (ف) على
 الغاصب (المثل) لان ماله تحت يده كما لو اتلفه (فان انقلب خلا
 دفعه) لمالكه لانه عين ملكه (و) دفع (معه نقص قيمته) حين كان (عصيراً)
 ان نقص لانه نقص حصل تحت يده ويسترجع الغاصب ما اداه بدلا عنه
 واذا كان المصنوب مما جرت العادة باجارته لزم الغاصب اجرة مثله مدة
 بقائه بيده استوفى المنافع او تركها تذهب ^{في} فصل وتصرفات الغاصب
 الحكيمة ^{في} اي التي لها حكم من صحة وفساد كاللحج والطهارة ونحوها
 والبيع والاجارة والنكاح ونحوها (باطلة) لعدم اذن المالك وان انجر
 بالمصنوب فالرجح لمالكه (والقول في قيمة التالف) قول الغاصب لانه غارم
 (او قدره) اي قدر المصنوب (او صفته) بان قال غصبتى عبداً كاتباً
 وقال الغاصب لم يكن كاتباً (فقوله) اي قول الغاصب لما تقدم (و) القول
 (في رده او تعيبه) بان قال الغاصب كانت فيه اصبع زائدة او نحوها
 وانكره مالكة (فقول ربه) لان الاصل عدم الرد والعيب وان شهدت
 البينة ان المصنوب كان معيباً وقال الغاصب كان معيباً وقت غصبه وقال المالك تعيب
 عندك قدم قول الغاصب لانه غارم (وان جهل) الغاصب (ربه) اي رب المصنوب
 سلمه الى الحاكم فبرى من عهده ويلزمه تسلمه او (تصدق به عنه مضموماً)
 اي بنية ضمانه ان جاء ربه فاذا تصدق به كان ثوابه لربه وسقط عنه اثم
 الغصب وكذا حكم رهن ووديعة ونحوها اذا جهل ربه وليس لمن هي
 عنده اخذ شئ منها ولو كان فقيراً (ومن اتلف) لغيره مالا (محترماً) بغير
 اذن ربه ضمنه لانه فوته عليه (او فتح قفصاً) عن طائر ضمنه (او)
 فتح (باباً) فضاغ ما كان مغلقاً عليه بسببه (او حل وكاء) زق ما بيع او جامد
 فاذا لبته الشمس او القته ريح فاندفق ضمنه (او) حل (رباطاً) عن فرس
 (او) حل (قيداً) عن مقيد (فذهب ما فيه او اتلف) ما فيه (شيئاً
 ونحوه) اي نحو ما ذكر (ضمنه) لانه تلف بسبب فعله (وان ربط دابة
 بطريق ضيق فعرث به انسان) او اتلفت شيئاً (ضمن) لتعديه بالربط ومثله

أو ترك في الطريق طينا أو خشبة أو حجراً أو كيس دراهم أو اسند
 خفية إلى حائط (ك) ما يضمن مقتضى (الكلب العقور لمن دخل بيته بأذنه
 أو عقره خارج منزله) لأنه متعدد باقتنائه فإن دخل منزله بغير أذنه لم يضمن
 لأنه متعدد بالدخول وإن اتلف العقور شيئاً بغير العقر كما لو ولغ أو بال في
 أثناء إنسان فلا ضمان لأن هذا لا يختص بالعقور وحكم اسد وتمر وذيب
 وهي تأكل الطيور وتقلب القدور في العادة حكم كلب عقور وله قتل هر
 يأكل لحماً ونحوه كالقواسق وإن حفر في فناءه بثرأ لنفسه ضمن ما تلف بها
 وإن حفرها لنفع المسلمين بلا ضرر في سابلة لم يضمن ما تلف بها لأنه
 محسن وإن مال حايطة ولم يهدمه حتى تلف شيئاً لم يضمن لأن الميل حادث
 والسقوط بغير فعله (وما اتلفت البهيمة من الزرع) والشجر وغيرها (ليلاً
 ضمنه صاحبها وعكسه النهار) لما روى مالك عن الزهري عن حزام بن سعد
 أن ناقة للبراء دخلت حايطة قوم فافسدت فقضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن على أهل الأموال حفظها بالنهار وما افسدت بالليل فهو مضمون
 عليهم (إلا أن ترسل) نهارة (بقرب ما تتلفه عادة) فيضمن مرسلها
 لتفريطه وإذا طرد دابة من زرعه لم يضمن إلا أن يدخلها مزرعة غيره
 فإذا اتصلت المزارع صبر ليرجع على ربها ولو قدر أن يخرجها وله منصرف
 غير المزارع فتركها فهدر (وإن كانت) البهيمة (بيد راكب أو قائد أو
 سابق ضمن جنايتها بمقدمها) كيدها وفمها (لا) ما جنت (بمخزها)
 كرجلها لما روى سعيد مرفوعاً الرجل جبار وفي رواية أبي هريرة زجل
 العجما جبار ولو كان السبب من غيرهم كنخس وتنفير ضمن فاعله فلو ركبها
 اثنان فالضمان على المتصرف منهما (وباقى جناياتها هدر) إذا لم يكن يد احد
 عليها لقوله عليه السلام العجما جبار أى هدر إلا الضارية والجوارح
 وشبهها (كقتل الصائغ عليه) من آدمى أو غيره إن لم يتدفع إلا بالقتل
 فإذا قتله لم يضمنه لأن قتلهم بدفع جائز لما فيه من صيانة النفس (وككسر
 مزمارة) أو غيره من آلات اللهو (وصليب وأنية ذهب وقضة وأنية خر
 غير محترمة) لما روى أحمد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أمره أن يأخذ مدية ثم خرج إلى أسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد
 جلبت من الشام فشقت بحضرته وأمر أصحابه بذلك ولا يضمن كساباً
 فيه أحاديث ردية ولا حلياً محرماً على رجال إذا لم يصلح للنساء

﴿ باب الشفعة ﴾ باسكان الفاء من الشفع وهو الزوج لان الشفع بالشفعة يضم المبيع الى ملكه الذي كان منفردا (وهي استحقاق) الشريك (اتزاع حصة شريكه ممن انتقلت اليه بموض مالى) كالبيع والصلح والهبة بمعناه فيأخذ الشفع نصيب البائع (بثنه الذي استقر عليه العقد) لما روى احمد والبخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة (فان انتقل) نصيب الشريك (بغير عوض) كالارث والهبة بغير ثواب والوصية (او كان عوضه) غير مالى بان جعل (صداقا او خلعاً او صلحا عن دم عمد فلا شفعة) لانه مملوك بغير مال اشبه الارث ولان الخبر ورد في البيع وهذه ليست في معناه (ويحرم التحيل لاسقاطها) قال الامام لا يجوز شئ من الحيل في ابطالها ولا ابطال حق مسلم واستدل الاصحاب بما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله يادنى الحيل (وتثبت) الشفعة (لشريك في ارض تجب قسمتها) فلا شفعة في منقول كسف ونحوه لانه لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص ولا فيما لا تجب قسمته كحمام ودور صغيرة ونحوها لقوله عليه السلام لا شفعة في قنا ولا طريق ولا منقبة رواه ابو عبيد في الغريب والمنقبة طريق ضيق بين دارين لا يمكن ان يسلكه احد (ويتبعها) اى الارض (الفراس والبناء) فثبت الشفعة فيهما تبعا للارض اذا بيعا معها لا ان ابعا منفردين (لا الثمرة والزرع) اذا بيعا مع الارض فلا يوخدان بالشفعة لان ذلك لا يدخل في البيع فلا يدخل في الشفعة كقمماش الدار فلا شفعة لجار (لحديث جابر السابق) (وهي) اى الشفعة (على الفور وقت علمه فان لم يطلبها اذن) اى وقت علم الشفع بالبيع (بلا عذر بطلت) لقوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها وفي رواية الشفعة لكل العقال روى ابن ماجة فان لم يعلم بالبيع فهو على شفيعته ولو مضى سنون وكذا لو اخر اعدر بان علم ليلا فاخره الى الصباح او لحاجة اكل او شرب او طهارة او اغلاق باب او خروج من حمام او ليأتى بالصلاة وسننها وان علم وهو غائب اشهد على الطلب بها ان قدر (وان قال) الشفع (لمشتري بغير ما اشترى) (او صالحى) سقطت لفوات الفور (او كذب العدل) الخبر له بالبيع سقطت لتراخيه عن الاخذ بلا عذر فان كذب فاسقا لم تسقط لانه لم يعلم الحال على وجهه (او

(الباع) الشفيع (اخذ البعض) اى بعن الحصة المبيعة (سقطت)
 شفيعته لان فيه اضرارا بالمشتري يتبعض الصفقة عليه والضرر لا يزال
 بمثله ولا تسقط الشفعة ان عمل الشفيع دلالة بينهما او توكل لاحدهما
 او اسقطها قبل البيع (والشفعة ١) شريكين (اثنين بقدر حقيهما)
 لانها حق يستفاد بسبب الملك فكانت على قدر الاملاك فدار بين ثلاثة
 نصف وثلاث وسدس فباع رب الثلث فالمسئلة من ستة والثلاث يقسم
 على اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد (فان عفى
 احدهما) اى احد الشفيعين (اخذ الاخر الكل او ترك) الكل لان
 فى اخذ البعض اضرارا بالمشتري ولو وهبها لشريكه او غيره لم يصح وان
 كان احدهما غائبا فليس للحاضر ان ياخذ الا الكل او يترك فان اخذ
 الكل ثم حضر الغائب قاسمه (وان اشترى اثنان حق واحد) فللشفيع
 اخذ حق احدهما لان المقدم مع اثنين بمنزلة عقدين (او عكسه) بان
 اشترى واحد حق اثنين صفقة فللشفيع اخذ احدهما لان تعدد البائع
 كتعدد المشتري (او اشترى واحد شقصين) بكسر الشين اى حصتين
 (من ارضين صفقة واحدة فللشفيع اخذ احدهما) لان الضرر قد
 يلحقه بارض دون ارض (وان باع شقصا وسيطا) فى عقد واحد
 فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن لانه تجب فيه الشفعة اذا بيع
 منفردا فكذا اذا بيع مع غيره (او تلاف بعض المبيع فللشفيع اخذ
 الشقص بحصته من الثمن) لانه تعذر اخذ الكل فجاز له اخذ الباقي
 كما لو اتلفه ادمى فلو اشترى دارا بالف تساوى الفين فباع بابها او هدمها
 فبقيت بالف اخذها الشفيع بخمسماية (ولا شفعة بشركة وقف) لانه
 لا يؤخذ بالشفعة فلا تجب به ولان مستحقة غير تام الملك (ولا) شفعة ايضا
 : (غير ملك) للرقبة (سابق) بان كان شريكا فى المنفعة كالموصى له بها او
 ملك الشريكان دارا صفقة واحدة فلا شفعة لاحدهما على الاخر لعدم
 الضرر (ولا) شفعة (لكافر على مسلم) لان الاسلام يعلو ولا يعلى
 عليه فصل وان تصرف مشترى بـ اى مشتري شقص ثبتت فيه الشفعة
 (بوقفه او هبته او رهنه) او صدقة به (لا بوصية سقطت الشفعة) لما فيه
 من الاضرار بالموقوف عليه والموهوب له ونحوه لانه ملكه بغير عوض
 ولا تسقط الشفعة بمجرد الوصية به قبل قبول الموصى له بعد موت

الموصى لعدم لزوم الوصية (و) ان تصرف المشتري فيه (بيع فله)
اي للشفيع (اخذه باحد اليمين) لان سبب الشفعة الشراء وقد وجد
في كل منهما ولانه شفيع في العقدين فان اخذ بالاول رجع الثاني
على بائعه بما دفع له لان العوض لم يسلم له وان اجره فللشفيع اخذه
وتفسخ به الاجارة هذا كله ان كان التصرف قبل الطلب لانه ملك
المشتري وثبوت حق التملك للشفيع لا يمنع من تصرفه واما تصرفه بعد
الطلب فباطل لانه ملك الشفيع اذا (والمشتري الثالثة) الحاصلة قبل
الاخذ (و) له ايضا (التما المنفصل) لانه من ملكه والحراج بالضمان
(و) له ايضا (الزرع والثمرة الظاهرة) اي المبرورة لانه ملكه ويبقى
الى الحصاد والجذاذ لان ضرره لا يبقى ولا اجرة عليه وعلم منه ان
التما المتصل كالشجر اذا كبر والطلع اذا لم يور يبيع في الاخذ بالشفعة
كلرد باليب (فان بنى) المشتري (او غرس) في حال يعذر فيه الشريك
بالتاخير بان قاسم المشتري وكيل الشفيع او رفع الامر للحاكم فقامسه
او قاسم الشفيع لاطهاره زيادة في الثمن ونحوه ثم غرس او بنى (فللشفيع تملكه
بقية) دفعا للضرر فتقوم الارض مغروسة او مبنية ثم تقوم خالية منهما
فا بينهما فهو قيمة الغراس والبنا (و) للشفيع قلعه ويغرم نقصه (و)
اي ما نقص من قيمته بالقلع لزوال الضرر به فان ابى فلا شفعة (ولربه)
اي رب الغراس او البنا (اخذه) ولو اختار الشفيع تملكه بقية (بلا
ضرر) يلحق الارض باخذه وكذا مع ضرر كما في المنتهى وغيره لانه ملكه
والضرر لا يزال بالضرر (وان مات الشفيع قبل الطلب بطلت) الشفعة
لانه نوع خيار للتملك اشبه خيار القبول (و) ان مات (بعده) اي بعد
الطلب ثبتت (لوارثه) لان الحق قد تقرر بالطلب ولذلك لا تسقط بتاخير
الاخذ بعده (ويأخذ) الشفيع الشقص (بكل الثمن) الذي استقر عليه
العقد لحديث جابر فهو احق به بالثمن رواه ابو اسحق الجوزجاني في المترجم
(فان عجز عن) الثمن او (بعضه سقطت شفيعته) لان في اخذه بدون
دفع كل الثمن اضارا بالمشتري والضرر لا يزال بالضرر وان احضر رهنا
او كفيلًا لم يلزم المشتري قبوله وكذا لا يلزمه قبول عوض عن الثمن
وللمشتري حبسه على ثمنه قاله في التزغيب وغيره لان الشفعة قهري
والبيع عن رضا ويتهل ان تعذر في الحال ثلاثة ايام (و) الثمن (الموجل

ياخذ (الشفيع) الملى به (لان الشفيع يستحق الاخذ بقدر الثمن وصفته والتأجيل من صفته (وضده) اى ضد الملى وهو المسر ياخذ اذا كان الثمن مؤجلا (بكفيل ملى) دفعا للضرر وان لم يعلم الشفيع حتى حل فهو كالحال (-) ويقبل فى الحلف) فى قدر الثمن (مع عدم اليقة) لو ائحد منها (قول المشتري) مع يمينه لانه العاقد فهو اعلم باثمن والشفيع ليس بغارم لانه لا شئ عليه واذا يريد قلك الشقص بثمنه بخلاف الغاصب ونحوه (فان قال) المشتري (اشتريته بالف اخذه الشفيع به) اى بالالف (ولو اثبت البائع) ان البيع (باكثر) من الف مواخذة للمشتري باقراره فان قال غلطت او كذبت او نسيت لم يقبل لانه رجوع عن اقراره ومن ادعى على انسان شفعة فى شقص فقال ليس لك ملك فى شركتى فعلى الشفيع اقامة اليقة بالشركة ولا يكتفى بمجرد وضع اليد (وان اقر البائع بالبيع) فى الشقص المشفوع (وانكر المشتري) شراءه (وجبت) الشفعة لان البائع اقر بمقتضى حق للشفيع وحق للمشتري (فاذا سقط حقه بانكاره ثبت حق الاخر فيقبض الشفيع من البائع ويسلم اليه الثمن ويكون درك الشفيع على البائع وليس له ولا للشفيع محاكمة المشتري وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع) فى غير الصورة الاخيرة فاذا ظهر الشقص مستحقا او ميبيا رجع الشفيع على المشتري بالثمن او بارش العيب ثم يرجع المشتري على البائع فان ابى المشتري قبض المبيع اجبره الحاكم ولا شفعة فى بيع خيار قبل انقضائه ولا فى ارض السواد ومصر والشام لان عمر وقفها الا ان يحكم ببيعها حاكم او يفصله الامام او نائبه لانه مختلف فيه وحكم الحاكم ينفذ فيه ﴿ باب الوديعة ﴾ من ودع الشئ اذا تركه لانها متروكة عند المودع والايدياع توكيل فى الحفظ تبرعا والاستيداع توكل فيه كذلك ويعتبر لها ما يعتبر فى وكالة ويستحب قبولها لمن علم انه ثقة قادر على حفظها ويكره لغيره الا برضى ربه و (اذا تلفت) الوديعة (من بين ماله ولم يتعد ولم يفرط لم يضمن) لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع وديعة فلا ضمان عليه رواه ابن ماجة وسواء ذهب معها شئ من ماله اولا (ويلزمه) اى المودع (حفظها فى حرز مثلها) عرفا كما يحفظ ماله لانه تعالى امر بادائها ولا يمكن ذلك الا

بالحفظ قال في الرقابة من استودع شيئا حفظه في حرز مثله عاجلا مع
 القدرة والا ضمن (فان عينه) اى الحرز (صاحبها فاحرزها بدون
 ضمن) سواء ردها اليه اولا لمخالفته له في حفظ ماله (و) ان احرزها
 (بمثله او احرزها) فوجه (فلا) ضمان عليه لان تقيده بهذا الحرز
 يقتضى ما هو مثله فما فوقه من باب اولى (وان قطع العلف عن الدابة)
 المودعة (بغير قول صاحبها ضمن) لان العلف من كمال الحفظ بل هو
 الحفظ بعينه لان العرف يقتضى علفها وسقيها فكانه مأمور به عرفا
 وان نهاء المالك عن علفها لم يضمن لاذنه في اتلافها اشبه ما لو امره
 بقتلها لكن ياتى بترك علفها اذا حرمة الحيوان (وان عين حيه) بان
 قال احفظها في حييك (فتركها في كه او يده ضمن) لان الحيب احرز
 وربما نسي فسقط ما في كه او يده (وعكسه بعكسه) فاذا قال اتركها
 في مك او يدك فتركها في حيه لم يضمن لانه احرز وان قال اتركها في
 يدك فتركها في كه او بالعكس او قال اتركها في يترك فشدتها في ثيابه
 واخرجها ضمن لان البيت احرز (وان دفعها الى من يحفظ ماله)
 عادة كزوجته وعبد (او) ردها لمن يحفظ (مال ربه لم يضمن) لحرمان
 العادة به ويصدق في دعوى التلف والرد كالمودع (وعكسه الاجنبى
 والحاكم) بلا عذر فيضمن المودع بدفعها اليهما لانه ليس له ان يودع
 من غير عذر (ولا يطالبان) اى الحاكم والاجنبى بالوديعة اذا تلفت
 عندهما بلا تقريط (ان جهلا) جزم به في الوجيز لان المودع ضمن
 بنفس الدفع والا عراض عن الحفظ فلا يجب على الثانى ضمان لان
 دفعا واحدا لا يوجب ضمانين وقال القاضى له ذلك فللمالك مطالبة من
 شاء منهما ويستقر الضمان على الثانى ان علم والا فعلى الاول وجزم
 بمعناه في المنتهى (وان حدث خوف او حدث للمودع) سفر ردها
 على ربه (او وكيله فيها لان في ذلك تخليصا له من دركها فان
 دفعها للحاكم اذن ضمن لانه لا ولاية له على الحاضر (فان غاب)
 ربه (حملها) المودع (معه) في السفر سواء كان لضرورة اولا (ان
 كان احرز) ولم ينه عنه لان القصد الحفظ وهو موجود هنا وله
 ما وافق نية ارجوع قاله القاضى (والا) يكن السفر احفظ لها او
 كان نهى عنه دفعها الى الحاكم لان في السفر بها غررا لانه عرضة

لأنه وبغيره والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فإن أودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لانه لا ولاية له فإن تعذر حاكم اهل (اودعها ثقة) لفعله عليه السلام لما اراد ان يهاجر أودع الودائع التي كانت عنده لام ايمن رضى الله عنها ولانه موضع حاجة وكذا حكم من حضره الموت (ومن) تعدى في الوديعة بان (اودع دابة فركبها لغير نفعها) اى علفها وسقيها (او) اودع (ثوبا فلبسه) لغير خوف من عث او نحوه (او) اودع (دراهم فاخرجها من محرز ثم ردها) الى حرزها (او رفع الحتم) عن كيسها او كانت مشدودة فزال الشد ضمن اخرج منها شيئا او لا لهتك الحرز (او خلطها بغير متميز) كدراهم بدراهم وزيت بزيت في ماله او غيره (فضاع الكل ضمن) الوديعة لتعديه وان ضاع البعض ولم يدر ايها ضاع ضمن ايضا وان خلطها بمتميز كدراهم بدنانير لم يضمن وان اخذ درهما من غير محرزه ثم رده فضاع الكل ضمنه وحده وان رد بدله غير متميز ضمن الجميع ومن اودعه صبي وديعة لم يبر الا بردها لوليه ومن دفع لصبي ونحوه وديعة لم يضمنها مطلقا ولبعد ضمنها باتلافها في رقبته . فصل ويقبل قول المودع في ردها الى رها * او من يحفظ ماله (او غيره باذنه) بان قال دفعتها لفلان باذك فأنكر مالكمها الاذن او الدفع قل قول المودع كما لو ادعى ردها على مالكمها (و) يقبل قوله ايضا في (تلفها وعدم التفريط) بيمينه لانه امين لكن ان ادعى التلف بظاهر كاف به بيينة ثم قبل قوله في التلف وان اخر ردها بعد طلبها بلا عذر ضمن ويمهل لاكل ونوم وهضم طعام بقدره وان امره بالدفع الى وكيله فتكن وابى ضمن ولو لم يطالبها وكيله (فان قال لم تودعنى ثم ثبت) الوديعة (بيينة او اقرار ثم ادعى ردا او تلفا سابقين لمجوده لم يقبل (ولو بيينة) لانه مكذب للبينة وان شهدت باحدها ولم تعين وقتا لم تسمع (بل) يقبل قوله بيمينه في الرد والتلف (في) ما اذا اجاب ! (قوله مالك بتعدى شئ) ونحوه كما لو اجاب بقوله لاحق لك قبلى او لا تستحق على شيئا (او) ادعى الرد او التلف (بعده) اى بعد جموده (بها) اى بالبينة لان قوله لا ينافى ما شهدت به البينة ولا يكذبها (وان) مات المودع و (ادعى وارثه الرد منه) اى من وارث المودع لربها (او من مورثه) وهو المودع (لم يقبل الا بيينة) لان صاحبها لم

يأتمنه عليها بخلاف المودع (وان طلب احد المودعين نصيبه من مكيل او
موزون ينقسم) بلا ضرر (اخذه) اى اخذ نصيبه فيسلم اليه لان قسمه
ممكنة بغير ضرر ولا غبن (وللمستودع والمضارب والمرتهن والمستاجر)
اذا غصبت العين منهم (مطالبة غاصب العين) لانهم مأمورون بحفظها
وذلك منه وان صادره سلطان او اخذها منه قهرا لم يضمن قاله ابو الخطاب
باب احياء الموات . بفتح الميم والواو (وهى) مشتقة من الموت
وهو عدم الحياة واصطلاحاً (الارض المفككة) الاختصاصات وملك
معصوم) بخلاف الطرق والاقنية ومسيل المياه والمحطبات ونحوها وما
جرى عليه ملك معصوم بشراً او عطية او غيرها فلا يملك شئ من ذلك
بالاحياء (فن احيائها) اى الارض الموات (ملكها) لحديث جابر يرفعه
من احيا ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذى وصححه وعن عائشة مثله
رواه مالك وابو داود قال ابن عبد البر هو مسند صحيح متلق بالقبول عند
فقهاء المدينة وغيرهم (من مسلم وكافر) ذى مكلف وغيره لعموم ما تقدم
لكن على الذمى خراج ما احيا من موات عنوة (باذن الامام) فى الاحياء
(وعدمه) لعموم الحديث ولانها عين مباحة فلا يفقر ملكها الى اذن
(فى دار الاسلام وغيرها) فجميع البلاد سواء فى ذلك (والعنوة) كارض
مصر والشام والعراق (كغيرها) مما اسلم اهله عليه او صلحوا عليه الا
ما احياه مسلم من ارض كفار صلحوا على انها لهم ولنا الخراج (ويملك
بالاحياء ما قرب من عامر ان لم يتعلق بمصلحته) لعموم ما تقدم وانما المانع
فان تعلق بمصلحته كقبرته وملق كناسه ونحوها لم يملك وكذا ميراث الحرم
وعرفات لا يملك بالاحياء واذا وقع فى الطريق وقت الاحياء نزاع فلها
سبعة اذرع ولا تغير بعد وضعها ولا يملك معدن ظاهر كملح وكحل وجص
باحياء وليس للامام اقطاعه وما نصب عنه الماء من الجزائر لم يحجب بالبناء
لانه يرد الماء الى الجانب الاخر فيضر باهله وينتفع به بنحو زرع (ومن
احاط بموات) بان ادار حوله حايطاً منيعاً بما جرت العادة به فقد احياه
سواء ارادها للبناء او غيره لقوله عليه السلام من احاط حايطاً على ارض
فهى له رواه احمد وابو داود عن جابر (او حفر بئراً فوصل الى الماء)
فقد احياه (او اجراه) اى الماء (اليه) اى الى الموات (من عين ونحوها
او حبسه) اى الماء (عنه) اى عن الموات اذا كان لا يزرع معه (ليزرع

هذه الحياض (لان تقع الارض بذلك أكثر من الحياض ولا احياء بحرث
 وزرع (ويملك) الحياض (حريم البئر العادية) بتشديد الياء اى المقديمة
 منسوبة الى ماد ولم يرد عادا بعينها (خمسين ذراعا من كل جانب) اذا كانت
 انطمت وذهب ماؤها فجدد حفرها وعمارتها او انقطع ماؤها فاستخرجه
 (وحريم البدية) المحدثه (نصفها) خمسة وعشرون ذراعا لما روى
 ابو عبيد في الاموال عن سعيد بن المسيب قال السنة في حريم القلب
 العادى خمسون ذراعا والبدي خمسة وعشرون ذراعا وروى الحلال
 والدارقطنى نحوه مرفوعا وحريم شجرة قدر مد اغصانها وحريم دار من
 موات حولها مطرح تراب وكناسة وثلج وماء ميزاب ولا حريم لدار
 مخوفة بملك ويتصرف كل منهم بحسب العادة ومن تتجحر مواتا بان ادار حوله
 احجارا ونحوها لم يملكه وهو احق به ووارثه من بعده وليس له بيعه
 (وللإمام اقطاع موات لمن يحميه) لانه عليه السلام اقطع بلال بن الحرث
 العقيق (ولا يملكه) بالاقطاع بل هو احق من غيره فاذا احياها ملكه
 وللإمام ايضا اقطاع غير موات تملكها وانتفاعا للمصلحة (و) له (اقطاع
 الجلوس) للبيع والشرا (فى الطرق الواسعة) ورحبة مسجد غير محوطة
 (ما لم يضر بالناس) لانه ليس للإمام ان ياذن فيما لا مصلحة فيه فضلا عما
 فيه مضرة (ويكون) المقطع (احق بالجلوسها) ولا يزول حقه بنقل متاعه
 منها لانه قد استحق باقطاع الامام وله التظليل على نفسه بما ليس ببناء بلا
 ضرر ويسمى هذا اقطاع ارفاق (ومن غير اقطاع) للطرق الواسعة والرحبة
 غير المحوطة الحق (لمن سبق بالجلوس ما بقى قماشه فيها وان طال) حزم به
 فى الوجيز لانه سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فلم يمنع فاذا نقل متاعه كان
 لغيره الجلوس وفى المنتهى وغيره فان اطاله ازيل لانه يصير كالملك (وان
 سبق اثنان) فأكثر اليها وضائق (اقترعا) لانهما استويا فى السبق وانقرعة
 مميزة ومن سبق الى مباح من صيد او حطب او معدن ونحوه فهو
 احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما (ولمن فى اعلا الماء المباح) كماء
 مطر (السقى وحبس الماء الى ان يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يليه)
 فيفعل كذلك وهلم جرا فان لم يفضل عن الاول او من بعده شئ فلا شئ
 للآخر لقوله عليه السلام اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر
 متفق عليه وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال نظرنا الى قول النبي

صلى الله عليه وسلم ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجذر فكان ذلك الى الكمين
 فان كان الماء مملوكا قسم بين الملاك بقدر النفقة والعمل وتصرف كل واحد
 في حصته بما شاء (وللامام دون غيره حى مرعى) اى ان يمنع الناس
 من مرعى (لدواب المسلمين) التى يقوم بحفظها كتحيل الجهاد والصدقة
 (ما لم يضرهم) بالتضييق عليهم لما روى عمر ان النبى صلى الله عليه وسلم
 حى البقيع لتحيل المسلمين رواه ابو عبيد وما حماء النبى صلى الله عليه وسلم ليس
 لاحد نقضه وما حماء غيره من الائمة يجوز نقضه ولا يجوز لاحد ان ياخذ من
 ارباب الدواب عوضا عن مرعى موات او حى لانه عليه السلام شرك الناس فيه
 ومن جلس فى نحو جامع لفتوى او اقراء فهو احق بمكانه مادام فيه او غاب
 لعذر وعاد قريبا ومن سبق الى رباط او نزل فقيه بمدرسة او صوفى بمخاتقة
 لم يبطل حقه بخروجه منه لحاجة (باب الجمالة) بتلث الحيم قاله ابن مالك
 قال ابن فارس الجمل والجمالة والجميلة ما يعطاه الانسان على امر يفعله (وهى)
 اصطلاحا (ان يجعل) جائز التصرف (شيئا) متولا (معلوما لمن يعمل له عملا
 معلوما) كرد عبده من محل كذا او بنا حائط كذا (او) عملا (سهولا
 مدة معلومة) كشهركذا (او) مدة (مجهولة) فلا يشترط العلم بالعمل
 ولا المدة ويجوز الجمع بينهما هنا بخلاف الاجارة ولا تعيين العامل للحاجة
 ويقوم العمل مقام القبول لانه يدل عليه كالوكالة ودليلها قوله تعالى ولمن
 جاء به حمل بعير وحديث اللديغ والعمل الذى يواخذ الجمل عليه (كرد
 عبد ولقطة) فان كانت فى يده فجعل له مالهما جعلا ليردها لم ييج له
 اخذه (و) كزخياطة وبنا حائط (وسائر ما يستاجر عليه من الاعمال
 فمن فعله بعد علمه بقوله) اى بقول صاحب العمل من فعل كذا فله كذا
 (استحقه) لان العقد استقر بتمام العمل (والجماعة) اذا عملوه
 (يتقسمونه) بالسوية لانهم اشتركوا فى العمل الذى يستحق به العوض
 فاشتركوا فيه (و) ان بلغه الجمل (فى اثنائه) اى اثناء العمل (ياخذ
 قسطا تمامه) لان ما فعله قبل بلوغ الخبر غير مأذون فيه فلم يستحق به
 عوضا وان لم يبلغه الا بعد العمل لم يستحق شيئا لذلك (و) الجمالة عقد
 جائز (لكل) منهما (فسخها) كالمضاربة (ف) متى كان الفسخ (من العامل)
 قبل تمام العمل فانه (لا يستحق شيئا) لانه اسقط حق نفسه حيث لم يات
 بما شرط عليه (و) ان كان الفسخ (من الجاعل بعد اشروع) فى العمل

في العمل لا شيء للعامل وان زاد او نقص قبل الشروع في العمل جاز
 لانها عقد جائز (ومع الاختلاف في اصله) اى اصل الجعل (او قدومه
 يقبل قول الجاعل) لانه منكر والاصل براءة ذمته (ومن رد لقطه او ضالة
 او عمل لغيره عملا بغير جعل) ولا اذن (لم يستحق عوضا) لانه بذل
 منفعة من غير عوض فلم يستحقه وليلا يلزم الانسان ما لم يلتزمه (الا)
 في تخلص منافع غيره من هلكة فله اجرة المثل ترغيبا والا (ديناراً
 او اثني عشر درهماً عن رد الابق) من المصّر او خارجه روى عن
 عمر وعلى وابن مسعود لقول ابن ابي مليكة وعمرو ابن دينار ان النبي
 صلى الله عليه وسلم جعل في رد الابق اذا جاء به من خارج الحرم ديناراً
 (ويرجع) راد الابق (بنفقته ايضاً) لانه ماذون في الاتفاق شرعاً
 لحرمه النفس ومحلّه ان لم ينو التبرع ولو هرب منه في الطريق وان مات
 السيد رجع في تركته وعلم منه جواز اخذ الابق لمن وجده وهو امانة
 بيده ومن ادعاه فصدقه العبد اخذه فان لم يجد سيده دفعه الى الامام
 او نائبه ليحفظه لصاحبه وله بيعه لمصلحة ولا يملكه ملتقط بالتعريف كضوال
 الابل وان باعه ففاسد ﴿ باب اللقطة ﴾ بضم اللام وفتح القاف ويقال
 لقطة بضم اللام ولقطة بفتح اللام والقاف (وهى مال او مختص ضل عن ربه)
 قال بعضهم وهى مختصة بغير الحيوان ويسمى ضالة (و) يعتبر فيما يجب تعريفه ان
 (تتبعه همة اوساط الناس) بان يهتمون في طلبه (فاما الرغيف والسوط)
 وهو الذى يضرب به وفى شرح المذهب هو فوق القضيب ودون
 العصا (ونحوها) كشع النعل (فيملك) بالالتقاط (بلا تعريف)
 ويباح الانتفاع به لما روى جابر قال رخص رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في العصا والسوط والحبل يلتقطه الرجل يتنفع به رواه ابو
 داود وكذا التمرة والحرقه وما لا خطر له ولا يلزمه دفع بدله (وما
 امتنع من سبع صغير) كذيب ويرد الماء (كشور وجمل ونحوها)
 كالغزال والحمر والظبا والطيور والفهود ويقال لها الضوال والهوامى
 والهوامل (حرم اخذه) لقوله عليه السلام لما سئل عن ضالة
 الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر
 حتى يجدها ربهها متفق عليه وقال عمر من اخذ الضالة فهو ضال اى

مخفى فان اخذها ضمنها وكذا نحو حجر طاحون وخشب كبير (وله التقاط غير ذلك) اى غير ما تقدم من الصوال ونحوها (من حيوان) كغنم وفصلان وعجاجيل وافلا (وغيره) ككثبان ومتاع (ان امن نفسه على ذلك) وقوى على تعريفها لحديث زيد بن خالد الجهنى قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكأها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنقها ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر فادفعها اليه وساله عن الشاة فقال خذها فانها هى لك او لاخيك او للذئب متفق عليه مختصرا والافضل تركها روى عن ابن عباس وابن عمر (والا) يامن نفسه عليها (فهو كغاصب) فليس له اخذها لما فيه من تضییع مال غيره وليضمنها ان تلفت قرط او لم يفرط ولا يملكها وان عرفها ومن اخذها ثم ردها الى موضعها او فرط فيها ضمنها وبخير فى الشاة ونحوها بين ذبحها وعليه القيمة او بيعها ويحفظ ثمنها او ينفق عليها من ماله بنية الرجوع وما يئخذ فسادا له بيعه وحفظ ثمنه او اكله بقیته او تخفيف ما يمكن تخفيفه (ويعرف الجميع) وجوبا لحديث زيد السابق . نهارا (فى مجامع الناس) كالاسواق وابواب المساجد فى اوقات الصلوات لان المقصود اشاعة ذكرها واطهارها ليظهر عليها صاحبها (غير المساجد) فلا تعرف فيها (حولا) كاملا روى عن عمر وعلى وابن عباس عقب الالتقاط لان صاحبها يطلبها اذا كل يوم اسبوطا ثم عرفا واجرة المنادى على الملتقط (ويملكه بعده) اى بعد التعريف (حكما) اى من غير اختيار كالميراث غنيا كان او فقيرا لعموم ما سبق ولا يملكها بدون تعريف (لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفاتها) اى حتى يعرف وعائها ووكائها وقدرها وجنسها وصفتها ويستحب ذلك عند وجدانها والاشهاد عليها (فتى جاء طالبها فوصفها لزم دفعها اليه) بلا بينة ولا يمين وان لم يغلب على ظنه صدقه لحديث زيد وفيه فان جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكائها فاعطها اياه والا فهي لك رواه مسلم ويضمن تلفها ونقصها بعد الحول مطلقا لاقبله ان لم يفرط (والسفيه والصبي يعرف لقطتهما وليهما) لقيامهما مقامهما ويلزمه اخذها منهما فان تركها فى يدها قتلت ضمنها فان لم تعرف فهي لهما وان وجدها عبد عدل فلسيده اخذها منه وتركها معه ليعرفها

فان لم يامن سيده عليها سترها عنه وسلمها الحاكم ثم يذيقها الى سيده
 بشرط الضمان والمكاتب كالحر ومن يعضه حر فهي بينه وبين سيده
 (ومن ترك حيواناً) لا عبداً او متاعاً (بفلاة لا تقطاعه اى يحجز ربه
 عنه ملكه اخذه) بخلاف عبد ومتاع وكذا ما يلقي في البحر خوفاً من
 غرق فيملكه اخذه وان انكسرت سفينة فاستخرجه قوم فهو لربه وعليه
 اجرة النسل (ومن اخذ نعله ونحوه) من متاعه (ووجد موضعه
 غيره فلقطه) وياخذ حقه منه بعد تعريفه واذا وجد عبداً على الساحل
 فهي له ~~ب~~ باب اللقيط ~~ب~~ بمعنى ملقوط (وهو) اصطلاحاً (طفل
 لا يعرف نسبه ولا رقه نبذ) اى طرح في شارع او غيره (او ضيل)
 و (اخذه فرض كفاية) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
 ويسن الاشهاد عليه (وهو حر) في جميع الاحكام لان الحرية هي
 الاصل والرق عارض (وما وجد معه) من فراش تحته او ثياب فوقه
 او مال في جيبه (او تحته ظاهراً او مدفوناً طرماً او متصلاً به كحيوان
 وغيره) مشدود بثيابه (او) مطروحاً (قريباً منه) هو (له)
 عملاً بالظاهر ولان له يداً صحيحة كالبالغ (وينفق عليه منه) ملتقطه
 بالمعروف لولايته عليه (والا) يكن معه شئ (فمن بيت المال) لقول
 عمر رضى الله عنه اذهب فهو حر ولك ولاؤه علينا نفقته وفي لفظ
 وعلينا رضاعه ولا يجب على الملتقط فان تعذر الاتفاق من بيت المال
 فعلى من علم حاله من المسلمين فان تركوه اثموا (وهو مسلم) اذا وجد
 في دار الاسلام وان كان فيها اهل ذمة تغلياً للاسلام والدار وان
 وجد في بلد كفار لامسلم فيها فكافر تبعاً للدار (وحضائنه لواجده
 الامين) لان عمر اقر اللقيط في يد ابني جميلة حين قال له عريفة انه
 رجل صالح (وينفق عليه) مما وجد معه من نقد او غيره (بغير اذن
 حاكم) لانه وليه وان كان فاسقاً او رقيقاً او كافراً واللقيط مسلم او
 بدوياً ينتقل في المواضع او وجده في الحضر فاراد نقله الى البادية لم
 يقر بيده (وميراثه وديته) كدية حر (لبيت المال) ان لم يخلف
 وارثاً كغير اللقيط ولا ولاء عليه لحديث اغا الولاء لمن اعتق (ووليّه
 في) القتل (العمد) العدوان (الامام يخير بين القصاص والدية)
 لبيت المال لانه ولي من لاولى له وان قطع طرفه عمداً انتظر بلوغه

ورشده ليقص او يغفو وان ادعى انسان انه مملوكه ولم يكن بيده لم يقبل الا بينة تشهد ان امته ولدته في ملكه ونحوه (وان اقر رجل او امرأة) ولو (ذات زوج مسلم او كافر انه ولده لحق به) لان الاقرار به محض مصححة للطفل لانصال نسبه ولا مضرة على غيره فيه وشرطه ان ينفرد بدعوته وان يمكن كونه منه حراً كان او عبداً و اذا ادعته المرأة لم يلحق بزوجها كملكه (ولو بعد موت اللقيط) فيلحقه وان لم يكن له توم او ولد احتياطاً للنسب (ولا يتبع) اللقيط (الكافر) المدعى انه ولده (في دينه) الا ان يقيم بينة تشهد انه ولد على فراشه لان اللقيط محكوم باسلامه بظاهر الدار فلا يقبل قول الكافر في كفره بغير بينة ركذا لا يتبع رقيقاً في رقه (وان اعترف) اللقيط (بالرق مع سبق مناف) للرق من بيع ونحوه او عدم سبقه لم يقبل لانه يبطل حق الله من الحرية المحكوم بها سواء اقر ابتداءً لابنسان او جواباً بالدعوى عليه (او قال) اللقيط بعد بلوغه (انه كافر لم يقبل منه) لانه محكوم باسلامه ويستتاب فان تاب والا قتل (وان ادعاء جماعة قدم ذوالبينه) مسلماً او كافراً حراً او عبداً لانها تظهر الحق وتبينه (والا) يكن لهم بينة او تعارضت عرض معهم على القافة (فمن احقته القافة به) لحقه لقضاء عمره بحضرة الصحابة رضى الله عنهم وان احقته باثنين فاكتر لحق بهم وان احقته بكافر او امة لم يحكم بكفره ولا رقه ولا يلحق باكثر من ام والقافة قوم يعرفون الانساب بالشبه ولا يختص ذلك بقبيلة معينة ويكفي واحد وشرطه ان يكون ذكراً عدلاً مجرباً في الاصابة ويكفي مجرد خبره وكذا ان وضئ اثنان امرأة بشبهة في طهر واحد واتت بولد يمكن ان يكون منهما

كتاب الوقف

يقال وقف الشيء وحبسه واحبسه وسبله بمعنى واحد ووقفه لغة شاذة وهو مما اختص به المسلمون ومن القرب المندوب اليها (وهو تحييس الاصل وتسبيل المنفعة) على بر او قرابة والمراد بالاصل مال يمكن الاتفاع به مع بقاء عينه وشرطه ان يكون الواقف جازئ التصرف (ويصح) الوقف (بالقول وبالفعل الدال عليه) عرفاً (كمن جعل ارضه مسجداً واذن للناس

(في الوقف) او اذن فيه واقام (او) جعل ارضه (مقبرة واذن)
 فلتاس (في الدفن فيها) او سقاية وشرعها لهم لان العرف جاز بذلك
 وفيه دلالة على الوقف (وصريحه) اي صريح القول (وقتت وحبست
 وسبلت) فتى اتى بصيغة منها صار وقفا من غير انضمام امر زايد (وكنايته
 تصدقت وحرمت وابدت) لانه لم يثبت لها فيه عرف لغوى ولا شرعى
 (فقتشرت النية مع الكناية او اقتران) الكناية : (احد الالفاظ الخمسة)
 الباقية من الصريح والكناية كتصدقت بكذا صدقة موقوفة او مخبئة
 او مسلبة او محرمة او مؤبدة لان اللفظ يترجح بذلك لارادة الوقف
 (او) اقترانها : (حكم الوقف) كقوله تصدقت بكذا صدقة لاتباع
 ولا تورث (ويشترط فيه) اربعة شروط الاول (المنفعة) اي ان تكون
 العين ينتفع بها (دائما من عين) فلا يصح وقف شئ في الذمة كعبد
 ودار ولو وصفه كالبهة (ينتفع به مع بقاء عينه كعقار وحيوان ونحوهما)
 من اثار وسلاح ولا يصح وقف المنفعة كخدمة عبد موصى له بها ولا عين
 لا يصح بيعها كحر وام ولد ولا مالا ينتفع به مع بقاءه كطعام لا كل ولا يصح
 وقف المصحف والماء والمشاع (و) الشرط الثاني (ان يكون على بر)
 اذا كان على جهة عامة لان المقصود منه التقرب الى الله تعالى واذا لم
 يكن على بر لم يحصل المقصود (كالمساجد والقناطر والمساكين) والسقايات
 وكتب العلم (والاقارب من مسلم وذمى) لان القريب الذمى موضع
 القرينة بدليل جواز الصدقة عليه ووقفت صفة رضى الله عنها على اخ لها
 يهودى فيصح الوقف على كافر مدين (غير حربى) ومرتد لانقاء الدوام
 لانهما مقتولان عن قرب (و) غير (كنيسة وبيعة وبيت نار وصومعة
 فلا يصح الوقف عليها لانها بنيت للكفر والمسلم والذمى في ذلك سواء
 (و) غير (نسخ التورية والانجيل وكتب زندقية) وبدع مضلة فلا يصح
 الوقف على ذلك لانه اعانة على معصية وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم
 حين رأى مع عمر شيئا استكتبه من التورية وقال افى شك انت يا ابن الخطاب
 الم آت بها بيضاء نقية ولو كان اخى موسى حيا ما وسعه الا اتباعى ولا يصح
 ايضا على قطاع الطريق والمغانى او فقرا اهل الذمة او التسوير على
 قبر او تبخير او على من يقيم عنده او يخدمه ولا وقف ستور لغير الكعبة
 (وكذا الوصية) فلا تصح على من لا يصح الوقف عليه (و) كذا

(الوقف على نفسه (هـ)) قال الامام لا اعرف الوقف الا ما اخرجه
 لله تعالى او في سبيله فان وقفه عليه حتى يموت فلا امره لان الوقف
 اما عليك للربة او المنفعة ولا يجوز له ان يملك نفسه من نفسه ويصرف
 في الحال لمن بعده كمنقطع الابتداء فان وقف على غيره واستثنى
 كل الغلة او بعضها او الاكل منه مدة حياته او مدة معلومة صح الوقف
 والشرط كشرط عمر رضى الله عنه اكل الوالى منها وكان هو الوالى عليها
 وفعله جماعة من الصحابة والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله (ويشترط في غير)
 الوقف على (المسجد ونحوه) كالرباط والفتنة (ان يكون على معين يملك)
 ملكا ثابتا لان الوقف تملك فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد ولا على
 احد هذين ولا على عبد ومكاتب و (لا) على (ملك) وحى وميت
 (وحى ان وحل) اصاله ولا على من سيولد ويصح على ولده ومن يولد له
 ويدخل الحمل والمعدوم تبعا الشرط الرابع ان يقف ناجزا فلا يصح موقتا
 ولا معلقا الا بموت واذا شرط ان يبيعه متى شاء او يهبه او يرجع فيه
 بطل الوقف والشرط قاله في الشرح (لا قبوله) اى قبول الوقف فلا
 يشترط ولو كان على معين (ولا اخراجه عن يده) لانه ازالة ملك يمنع
 البيع فلم يعتبر فيه ذلك كالتق وان وقف على عبده ثم المساكين صرف
 في الحال لهم وان وقف على جهة تنقطع كاولاده ولم يذكر مالا او قال
 هذا وقف ولم يعين جهة صح وصرف بعد اولاده لورثة الواقف نسا على
 قدر ارثهم وقسا عليهم لان الوقف مصرفه البر واقارب اولى الناس برة
 فان لم يكونوا فعلى المساكين ﴿ فصل ويحب العمل بشرط الواقف ﴾ لان
 عمر رضى الله عنه وقف وقفا وشرط فيه شروطا ولو لم يجب اتباع شرطه
 لم يكن في اشتراطه فائدة (في جمع) بان يقف على اولاده واولاد اولاده
 ونسله وعقبه (وتقديم) بان يقف على اولاده مثلا يقدم الاقرب او الادين
 او المريض ونحوه (وضد ذلك) فسد الجمع بان يقف على ولده زيد ثم
 اولاده وضد التقديم التاخير بان يقف على ولد فلان بعد بنى فلان
 (واعتبار وصف وعدمه) بان يقول على اولاده الفقهاء فيختص بهم او
 يطلق فيهمهم وغيرهم (والترتيب) بان يقول على اولادى ثم اولادهم ثم

(هـ) قوله على نفسه الخ وعنده يصح التوقف على النفس قال المتبحر اختاره جماعة وعليه
 العمل وهو اظهر اه منتهى

اولاد اولادهم (ونظر) بان يقول الناظر فلان فان مات قبل ان لان عمر
 رضى الله عنه جعل وقفه الى حفصة تليه ما عاشت ثم يليه ذو الرأى من
 اهلها (وغير ذلك) كشرط ان لا يوجر او قدر مدة الاجارة او ان
 لا يتزل فيه فاسق او شرير او متجوه ونجوه وان تزل مستحق تنزيلا
 شرعيا لم يحجز صرفه بلا موجب شرعى (فان اطلق) فى الموقوف عليه
 (ولم يشترط) وصفا (استوى الثنى والذكر وضدها) اى الفقير والاثنى
 لعدم ما يقتضى التخصيص (والنظر) فيما اذا لم يشترط النظر لاحد او شرط
 لانسان ومات (للموقوف عليه) المعين لانه ملكه وغلته له فان كان واحدا
 استقل به مطلقا وان كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم وان كان
 صغيرا او نحوه قام وليه مقامه فيه وان كان الوقف على مسجد او من لا يمكن
 حصرهم كالمساكين فللحاكم وله ان يستتب فيه (وان وقف على ولده) او
 اولاده (او ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده) الموجودين حين الوقف
 (الذكور والاناث) والحنانى لان اللفظ يشملهم (بالسوية) لانه شرك بينهم
 واطلاقها يقتضى التسوية كما لو اقر لهم بشئ ولا يدخل فيهم الولد المنفى
 بلعان لانه لا يسمى ولده (ثم) بعد اولاده ل (ولد بنيه) وان سفلوا لانه
 ولده ويستحقونه مرتبا وجدوا حين الوقف او لا (دون) ولد (بناته)
 فلا يدخل ولد البنات فى الوقف على الاولاد الا بنص او قرينة لعدم
 دخولهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم (كما لو قال على ولد ولده
 وذريته لصلبه) او عقبه او نسله فيدخل ولد البنين وجدوا حالة الوقف
 او لا دون ولد البنات الا بنص او قرينة والعطف بتم للترتيب فلا يستحق
 البطن الثانى شيئا حتى يقرض الاول الا ان يقول من مات عن ولد
 فنصيبه لولده والعطف بالواو للتشريك (ولو قال على بنيه او بنى فلان
 اختص بذكورهم) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة قال تعالى اله البنات
 ولكم البنون (الا ان يكونوا قبيلة) كبنى هاشم وتميم وقضاعة (فيدخل
 فيه النساء) لان اسم القبيلة يشمل ذكرها وانثاها (دون اولادهن من
 غيرهم) لانهم لا يتسبون الى القبيلة الموقوف عليها (والقرابة) اذا وقف
 على قرابته او قرابة زيد (واهل بيته وقومه) ونسبائه (يشمل الذكر
 والاثنى من اولاده و) اولاد (ابيه و) اولاد (جده و) اولاد (جد
 ابيه) فقط لان النبى صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بنى هاشم بسهم ذوى

القربى ولم يعط قرابة امه وهم بنو زهرة شيئاً ويستوى فيه الذكر والانشى
 والكبير والصغير والقريب والبعيد والغنى والفقر لشمول اللفظ لهم ولا
 يدخل فيهم من يخالف دينه وان وقف على ذوى رحمه شمل كل قرابة له
 من جهة الاباء والامهات والاولاد لان الرحم يشملهم والمولى يتساول
 المولى من فوق واسفل (وان وجدت قرينة تقتضى ارادة الاماات او)
 تقتضى (حرمانهن عمل بها) اى بالقرينة لان دلالتها كدلالة اللفظ
 (واذا وقف على جماعة يمكن حصرهم) كأولاد او اولاد زيد وليسوا
 قيلة (وجب تعميمهم والتساوى) بينهم لان اللفظ يقتضى ذلك وقد امكن
 الوفاء به فوجب العمل بمقتضاه فان كان الوقف فى ابتدائه على من يمكن
 استيعابه فصار مما لا يمكن استيعابه كوقف على رضى الله عنه وجب تعميم
 من امكن منهم والتسوية بينهم (والا) يمكن حصرهم واستيعابهم كبنى
 هاشم وتميم لم يجب تعميمهم لانه غير ممكن و (جاز التفضيل) لبعضهم على
 بعض لانه اذا جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه (والاقصار على احدهم)
 لان مقصود الواقف بر ذلك الجنس وذلك يحصل بالدفع الى واحد منهم
 وان وقف مدرسة او رباطا او نحوها على طائفة اختصت بهم وان عين
 اماماً او نحوه تعين والوصية فى ذلك كالوقف  فصل والوقف عقد
 لازم  بمجرد القول وان لم يحكم به حاكم كالعق لقوله عليه السلام
 لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث قال الترمذى العمل على هذا الحديث
 عند اهل العلم  (لا يجوز فسحه) باقالة ولا غيرها لانه موبد (ولا يباع)
 ولا يناقل به (الا ان تعطل منافعه) بالكلية كدار انهدمت او ارض خربت
 وعادت مواتا ولم تمكن عمارتها فيباع لما روى ان عمر رضى الله عنه كتب الى
 سعد لما بلغه ان بيت المال الذى بالكوفة نقب ان انقل المسجد الذى بالتمارين
 واجعل بيت المال فى قبة المسجد فانه لن يزال فى المسجد مصلى وكان هذا
 بمشهد من الصحابة لم يظهر خلافه فكان كالاجاع ولو شرط الواقف ان
 لا يباع اذن ففاسد (ويصرف ثمنه فى مثله) لانه اقرب الى غرض الواقف
 فان تعذر مثله فى بعض مثله ويصير وقفا بمجرد الشراء وكذا فرس حيس
 لا يصلح لغزو (ولو انه) اى الوقف : مسجد) ولم ينفع به فى موضعه فيباع
 اذا خربت محلاته (واثه) اى ويجوز بيع بعض اثنه وصرفها فى عمارته (وما
 فضل عن حاجته) من حصره وزيته ونفقته ونحوها (جاز صرفه الى مسجد

(لأنه انتفاع به في جنس ما وقف له) والصدقة به على فقراء المسلمين
 لأن شعبة بن عثمان المجبي كان يتصدق بخلقان الكعبة وروى الحلال
 بإسناده أن عائشة أمرته بذلك ولأنه مال لله تعالى لم يبق له مصرف
 فصرف إلى المساكين وفضل موقوف على معين استحقاقه مقدر يتعين
 أرضاده ونص فين وقف على قطرة فانحرف الماء يرصد لعله يرجع
 وإن وقف على ثغر فاحتل صرف في ثغر مثله وعلى قياسه مسجد ورباط
 ونحوهما ولا يجوز غرس شجرة ولا حفر بئر بالمسجد وإذا غرس الناظر
 أو بنى في الوقف من مال الوقف أو من ماله ونواه للوقف فلو وقف
 قال في الفروع ويتوجه في غرس اجنبي أنه للوقف بنيه ^{في} باب الهبة
 والعطية ^{في} الهبة من هبوب الريح أي مروره يقال وهبت له شيئاً
 وهبا بإسكان الهاء وفحها وهبة والاتهاب قبول الهبة والاستيلاء سوال
 الهبة والعطية هنا الهبة في مرض الموت (وهي التبرع) من جازر التصرف
 (بتملك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره) مفعول تملك بما بعد هبة
 صرفاً فخرج بالتبرع عقود المعاوضات كالبيع والاجارة وبالتملك الاباحة
 كالعارية وبالمال نحو الكلب والمعلوم المجهول وبالموجود المعلوم فلا يصح
 الهبة فيها وبالحياة الوصية (وإن شرط) العاقد (فيها عوضاً معلوماً) أي
 (بيع) لأنه تملك بعوض معلوم ويثبت الخيار والشفعة فإن كان العوض
 مجهولاً لم يصح وحكمها كالبيع الفاسد فيردها بزيادتها مطلقاً وإن تلفت
 رد قيمتها والهبة المطلقة لا تقتضي عوضاً سواء كانت لمثله أو دونه
 أو أعلا منه وإن اختلفا في شرط عوض فقول منكر بيمينه (ولا يصح)
 أن يهب (مجهولاً) كالحمل في البطن واللبن في الضرع (إلا ما تعذر
 عليه) كما لو اختلط مال اثنين على وجه لا يتميز فوهب أحدهما لرفيقه
 نصيبه منه فيصح الحاجة كالصالح ولا يصح أيضاً هبة ما لا يقدر على تسليمه
 كالآبق والشارد (وتنقذ) الهبة (بالإيجاب والقبول) بأن يقول
 وهبتك أو أهديتك أو أعطيتك فيقول قبلت أو رضيت ونحوه
 (و) (المعاطات الدالة عليها) أي على الهبة لأنه عليه السلام كان يهدي
 ويهدي إليه ويعطى ويعطى ويفرق الصدقات ويامر سعاته بأخذها
 وتفريقها وكان أصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم إيجاب ولا قبول ولو
 كان شرطاً لنقل عنهم نقلاً متواتراً أو مشتهراً (وتلزم بالقبض بأذن

(واهب) لما روى مالك عن عائشة ان ابا بكر نحلها جزاء عشرين وسقا
 من ماله بالعابة فلما مرض قال يا بنية كنت نحلكت جزاء عشرين وسقا
 ولو كنت حزتيه او قبضتيه كان لك فانما هو اليوم مال وارث فاقسموه
 على كتاب الله تعالى وروى ابن عيينة عن عمر نحوه ولم يعرف لهما في الصحابة
 مخالف (الا ما كان في يد متب) وديعة او غصبا ونحوها لان قبضه
 مستدام فأنفى عن الابتداء (ووارث الواهب) اذا مات قبل القبض
 (يقوم مقامه) في الاذن والرجوع لانه عقد يؤل الى الزوم فلم يفسخ
 بالموت كالبيع في مدة الخيار وتبطل بموت المتب ويقبل ويقض
 للصغير ونحوه وليه وما اتبه عبد غير مكاتب وقبله فهو لسيدته ويصح قبوله
 بلا اذن سيده (ومن ابرا غريمه من دينه) ولو قبل وجوبه (بلفظ
 الاحلال او الصدقة او الهبة ونحوها) كالاسقاط او الترك او التملك
 او العفو (بريت ذمته ولو) رده ولو (لم يقبل) لانه اسقاط حق فلم يفتقر الى
 القبول كالعتق ولو كان المبرأ منه مجهولا لكن لو جهله ربه وكنته المدين
 خوفا من انه لو علمه لم يبريه لم تصح البراءة ولو ابرا أحد غريمه او من أحد
 دينيه لم تصح لابهام المحل (ويجوز هبة كل عين تباع) وهبة جزء مشاع
 منها اذا كان معلوماً (و) هبة (كلب يقتل) ونجاسة يباح نفعها كالوصية
 ولا تصح معلقة ولا موقنة الا نحو جعلتها لك عمرك او حياتك او عمري
 او ما بقيت فصح وتكون لموهوب له ولورثته بعده وان قال سكناء لك
 عمرك او غلته او خدمته لك او مختكة فعسارية لانها هبة المنافع ومن
 باع او وهب فاسداً ثم تصرف في العين بعقد صحيح صح الثاني لانه تصرف
 في ملكه في فصل يجب التعديل في عطية اولاده بقدر ارشهم *
 للذكر مثل حظ الانثيين اقتداء بقسمة الله تعالى وقياساً لحال الحياة
 على حال الموت قال عطا ما كانوا يقسمون الا على كتاب الله تعالى وسائر
 الاقارب في ذلك كالاولاد (فان فضل بعضهم) بان اعطاء فوق ارثه
 او حصته (سوى) وجوبا (برجوع) حيث امكن (او زيادة)
 المفضول ليساوى الفاضل او اعطاء ليستوا لقوله عليه السلام اتقوا
 الله واعدوا بين اولادكم متفق عليه مختصرا وتحرم الشهادة على
 التخصيص او التفضيل تحملا واداء ان علم وكذا كل عقد فاسد عنده
 مختلف فيه (فان مات) الواهب (قبله) اي قبل الرجوع او الزيادة

(ثبت) للمطى فليس لبقية الورثة الرجوع الا ان يكون بمرض الموت فيقف على اجازة الباقي (ولا يجوز لواهب ان يرجع في هبة اللازمة) لحديث ابن عباس مرفوعا العايد في هبة كالكلب يقي ثم يعود في قيئه متفق عليه (الا الاب) فله الرجوع قصد التسوية او لا مسلما كان او كافرا لقوله عليه السلام لا يحل للرجل ان يعطي العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي ولده رواه الحنسة وصححه الترمذي من حديث عمر وابن عباس ولا يمنع الرجوع نقص العين او تلف بعضها او زيادة منفصلة ويمتنع زيادة متصلة وبيعه وهبه ورهنه ما لم ينك (وله) اي لاب حر (ان ياخذ ويملك من مال ولده مالا يضره ولا يحتاجه) لحديث عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواه سعيد والترمذي وحسنه وسواء كان الوالد محتاجا او لا وسواء كان الولد كبيرا او صغيرا ذكرا او انثى وليس له ان يملك ما يضر بالولد او تعلقت به حاجته ولا ما يعطيه ولدا اخر ولا في مرض موت احدهما الخوف (فان تصرف) والده (في ماله) قبل غلظه وقبضه (ولو فيما وهبه له) اي لولده واقبضه اياه (ببيع) او هبة (او عتق او ابراء) غريم ولده من دينه لم يصح تصرفه لان ملك الولد على مال نفسه تام يصح تصرفه فيه ولو كان لاغير او مشتركا لم يحجز (او اراد اخذه) اي اراد الوالد اخذ ما وهبه لولده (قبل رجوعه) في هبة بالقول كرجعت فيها (او) اراد اخذ مال ولده قبل (تملكه بقول او نية وقبض معتبر لم يصح) تصرفه لانه لا يملكه الا بالقبض مع القول او النية فلا ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك (بل بعده) اي بعد القبض المعتبر مع القول او النية لصيرورته ملكا له بذلك وان وطئ جارية ابنه فاحلها صارت ام ولد له وولده حر ولا حد ولا مهر عليه ان لم يكن الابن وطئها (وليس للولد مطالبة ابيه بدين ونحوه) كقيمة متلف وارث جناية لما روى الخلال ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بابيه يقتضيه ديننا عليه فقال انت ومالك لابيك (الا بنفقت الواجة عليه فان له مطالبة بها وجبسه عليها) لضرورة حفظ النفس وله الطلب بعين مال له بيد ابيه فان مات الابن فليس لورثته مطالبة الاب بدين ونحوه كمورثهم وان مات الاب رجع الابن بدينه في تركته والصدقة

وهي ما قصد به ثواب الآخرة والهدية وهي ما قصد به أكراما وتوددا ونحوه نوعان من الهبة حكمهما حكمها فيما تقدم ووعاء هدية كهي مع عرف
فصل في تصرفات المريض به عطية او نحوها (من مرضه غير مخوف
كوجع ضرس وعين وصداع) اى وجع راس يسير (فتصرفه لازم كـ) تصرف
الصحيح (ولو) صار مخوفاً (مات منه) اعتباراً بحال العطية لانه اذ ذاك في
حكم الصحيح (وان كان) المرض الذى اتصل به الموت (مخوفاً كبرسام)
وهو بخار يرتقى الى الراس ويؤثر في الدماغ فيختل عقل صاحبه (وذات
الجنب) قروح بباطن الجنب (ووجع قلب) ورثة لا تسكن حركتها
(ودوام قيام) وهو المبطون الذى اصابه الاسهال ولا يمكنه امساكه (و)
دوام (رعاف) لانه يصفى الدم فذهب القوة (واول فالج) وهو داء معروف
يرخى بعض البدن (واخر سل) بكسر السين (والحمى المطبقة و) حمى
(الربيع وما قال طيبان مسلمان عدلان انه مخوف) فعطاياه كوصية لقوله عليه
السلام ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلك اموالكم زيادة لكم في
اعمالكم رواه ابن ماجة (ومن وقع الطاعون ببلده) او كان بين الصفين
عند التحام حرب وكل من الطائفتين مكافئة للآخرى او كان من
المقهورة او كان في لجة البحر عند هيجانه او قدم او حبس لقتل ومن
اخذهما الطلق) حتى تجو (لا يلزم تبرعه لو ارث بشئ ولا بما فوق
الثلث) ولو لاجني (الا باجازه الورثة لها ان مات منه) كوصية لما
تقدم لان توقع التلف من اولئك كتوقع المريض (وان عوفي) من ذلك
(فكصحح) في نفوذ عطائيه كلها لعدم المانع (ومن امتد مرضه بجذام
او سل) في ابتدائه (او فالج) في انتهائه (ولم يقطعه بفراش) عطائيه
(من كل ماله) لانه لا يخاف تعجيل الموت منه كالهرم (والعكس) بان
لزم الفراش (بالعكس) فعطاياه كوصية لانه مريض صاحب فراش يخشى
منه التلف (ويعتبر الثلث عند موته) لانه وقت لزوم الوصايا واستحقاقها
وثبوت ولاية قبولها وردها فان ضاق ثلثه عن العطية والوصية قدمت
العطية لانها لازمة وغناء العطية من القبول الى الموت تبع لها ومعاوضة
المريض بمن المثل من راس المال والحباة كعطية (و) تفارق العطية
الوصية في اربعة اشياء احدها انه (يسوى بين المتقدم والمتأخر في الوصية)
لانها تبرع بعد الموت يوجد دفعة واحدة (ويبدأ بالاول فالاول

في العطية (لوقوعها لازمة (و) الثاني انه (لا يملك الرجوع فيها) اى في العطية بعد قبضها لانها تقع لازمة في حق المعطى وتنقل الى المعطى في الحياة ولو كثرت وانما منع من التبرع بالزايد على الثلث لحق الورثة بخلاف الوصية فانه يملك الرجوع فيها (و) الثالث ان العطية (يعتبر القبول لها عند وجودها) لانها تملك في الحال بخلاف الوصية فانها تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده (و) الرابع ان العطية (يثبت الملك) فيها (اذن) اى عند قبولها كالهبة لكن يكون مراعا لانا لانعلم هل هو مريض الموت او لا ولا نعلم هل يستفيد مالا او يتلف شئ من ماله فتوقفنا لنعلم عاقبة امره فاذا خرجت من الثلث تبينا ان الملك كان ثابتا من حينه والا فيقدره (والوصية بخلاف ذلك) فلا تملك قبل الموت لانها تملك بعده فلا تتقدمه واذا ملك المريض من يعق عليه بهبة او وصية او اقرانه اعتق ابن عمه في صحته عتقا من راس المال وورثا لانه حر حين موت مورثه لا مانع به ولا يكون عتقهم وصية ولو دبر ابن عمه عتق ولم يرث وان قال انت حر آخر حياتي عتق وورث

— كتاب الوصايا —

جمع وصية مأخوذة من وصيت النبي اذا وصلته فلموصى وصل ما كان له في حياته بما بعد موته واصطلاحا الامر بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده وتصح الوصية من البالغ الرشيد ومن العبي العاقل والسفيه بالمال ومن الاخرس باشارة مفهومة وان وجدت وصية انسان بخطه الثابت بينة او اقرار ورثة صحت ويستحب ان يكتب وصيته ويشهد عليها (و) يسن لمن ترك خيرا وهو المال الكثير (عرفا) ان يوصى بالحنس) روى عن ابى بكر وعلى وهو ظاهر قول السلف قال ابو بكر رضيت بما رضى الله به لنفسه يعنى في قوله تعالى واعلموا اننا غنم من شئ فان لله خمسة (ولا تجوز) الوصية (باكثر من الثلث لاجني) لمن له وارث (ولا لوارث بشئ) الا باجازه الورثة لهما بعد الموت (لقول النبي صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال اوصى بما لي كله قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وقوله عليه السلام لا وصية لوارث رواه احمد وابو داود والترمذى وحسنه وان وصى لكل وارث

بمخين بقدر ارثه جاز لان حق الوارث في القدر لا في العين والوصية
 بالثلث فما دون لا يجبي تلزم بلا اجازة واذا اجاز الورثة ما زاد على الثلث
 او لوارث (ف) انها (تصح تنفيذاً) لانها امضاء لقول المورث بلفظ اجزت
 او امضيت او نفذت ولا تعتبر لها احكام الهبة (وتكره وصية فقير)
 عرفاً (وارثه محتاج) لانه عدل عن اقاربه المحايج الى الاجانب (وتجوز)
 الوصية (بالكل لمن لا وارث له) روى عن ابن مسعود لان المنع فيما
 زاد على الثلث لحق الورثة فاذا عدموا زال المانع (وان لم يف الثلث
 بالوصايا) ولم تجز الورثة (فالتقص) على الجميع (بالقسط) فيتخاصون
 ولا فرق بين مقدمها ومتاخرها والعق وغيره لانهم تساوا في الاصل
 وقاوتوا في المقدار فوجبت الخاصة كمسائل العول (وان اوصى لوارث
 فصار عند الموت غير وارث) كاخ حجب ببن تجمد (صح) الوصية اعتباراً
 بحال الموت لانه الحال الذي يحصل به الانتقال الى الوارث والموصى له
 (والعكس بالعكس) فن اوصى لاخيه مع وجود ابنه فمات ابنه بطلت الوصية
 ان لم تجز باقي الورثة (ويستبر) لملك الموصى له العين الموصى به
 (القبول) بالقول او ما قام مقامه كالهبة (بعد الموت) لانه وقت
 نبوت حقه وهو على التراخي فيصح (وان طال) الزمن بين القبول
 والموت و (لا) يصح القبول (قبله) اى قبل الموت لانه لم يثبت له حق
 وان كانت الوصية لغير معين كالفقراء او من لا يمكن حصرهم كبنى عقيم
 او مصلحة مسجد ونحوه او حج لم تقتصر الى قبول ولزمت بمجرد الموت
 (ويثبت الملك به) اى بالقبول (عقب الموت) قدمه في الرعاية والصحيح
 ان الملك حين القبول كسائر العقود لان القبول سبب والحكم لا يتقدم
 سببه فما حدث قبل القبول من غناء منفصل فهو للورثة والمتصل يتبعها
 (ومن قبلها) اى الوصية (ثم ردها) ولو قبل القبض (لم يصح الرد)
 لان ملكه قد استقر عليها بالقبول الا ان يرضى الورثة بذلك فتكون
 هبة منه لهم تعتبر شروطها (ويجوز الرجوع في الوصية) لقول عمر
 يغير الرجل ما شاء في وصيته فاذا قال رجعت في وصيتي او ابطالها
 ونحوه بطلت وكذا ان وجد منه ما يدل على الرجوع (وان قال) الموصى
 (ان قدم زيد فله ما وصيت به لعمرى فقدم) زيد (في حياته) اى حياة
 الموصى (فله) اى فالوصية لزيد لرجوعه عن الاول وصرفه الى

الثاني مطلقا بالشرط وقد وجد (و) ان قدم زيد (بعدها) اى بعد
 حياة الموصى فالوصية (لعمرو) لانه لما مات قبل قدومه استقرت
 له لعدم الشرط في زيد لان قدومه انما كان بعد ملك الاول وانقطع حق
 الموصى منه (ويخرج) وصى فوارث لحاكم (الواجب كله من دين وحج
 وغيره) كزكاة ونذر وكفارة (من كل ماله بعد موته وان لم يوص
 به) لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين ولقول على قضى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية رواه الترمذى (فان قال ادوا
 الواجب من ثلثي بدى به) اى بالواجب (فان بقى منه) اى من
 الثلث (شئ اخذه صاحب التبرع) لتعيين الموصى (والا) يفضل شئ (سقط)
 التبرع لانه لم يوص له بشئ الا ان يجيز الورثة فيعطى ما اوصى له به
 وان بقى من الواجب شئ قم من راس المال باب الموصى له تصح
 الوصية (لمن يصح تملكه) من مسلم وكافر لقوله تعالى الا ان تفعلوا الى
 اوليائكم معروف قال محمد بن الحنفية هو وصية المسلم لليهودى والنصرانى
 وتصح لمكاتبه ومدبره وام ولده (ولعبده بمشاع كثلته) لانها وصية
 تضمنت العتق بثلث ماله (ويعتق منه بقدره) اى بقدر الثلث فان كان
 ثلثه مائة وقيمة العبد مائة فاقطعت عنه كله لانه يملك من كل جزء من المال ثلثه
 مشاعا ومن جعلته نفسه فيملك ثلثها فيعتق ويسرى الى بقيته (وباخذ
 الفاضل) من الثلث لانه صار حرا وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر
 الثلث (و) ان وصى (بماية او بعمين) كدار وثوب (لا تصح) هذه
 الوصية (له) اى لعبده لانه يصير ملكا للورثة فما وصى له به فهو لهم
 فكانه وصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه ولا تصح لعبده غيره (وتصح)
 الوصية (بحمل) لتحقيق وجوده قبلها لجريانها مجرى الارث (و)
 تصح ايضا (لحمل لتحقيق وجوده قبلها) اى قبل الوصية بان تضمنه لاقل
 من ستة اشهر من الوصية ان كانت فراشا او لاقل من اربع سنين ان لم
 تكن كذلك ولا تصح لمن تحمل به هذه المرأة (واذا اوصى من لا حج
 عليه ان يخرج عنه بالف صرف من ثلثه مونة حجة بعد اخرى حتى ينفذ)
 الالف راكبا او راجلا لانه وصى بها في جهة قربة فوجب صرفها فيها
 فلو لم يكف الالف او البقية حج به من حيث يبلغ وان قال حجة بالف دفع
 لمن يخرج به واحدة عملا بالوصية حيث خرج من الثلث والا فبقدره

وما فضل منها فهو لمن يحج لانه قصد ارفاقه (ولا تصح) الوصية (لملك)
وجنى (وبسمة وميت) كالهبة لهم لعدم صحة تليكهم (فان وصى لحي وميت
يعلم موته فالكل للحي) لانه لما اوصى بذلك مع علمه بموته فكانه قصد
الوصية للحي وحده (وان جهل) موته (ف) للحي (النصف) من
الموصى به لانه اضاف الوصية اليهما ولا قرينة تدل على عدم ارادة
الاخر ولا تصح الوصية لكنيسة وبيت نار او عمارتهما ولا لكتب
التورية والاخيال ونحوهما (وان وصى بماله لابنيه واجنبى فردا) وصيته
(فله التسع) لانه بالرد رجعت الوصية الى الثلث والموصى له اثنان
والاجنبى فله ثلث الثلث وهو تسع وان وصى لزيد والفقراء والمساكين بثلثه
فلزيد التسع ولا يدفع له شئ بالفقر لان العطف يقتضى المفارقة ولو
اوصى بثلثه للمساكين وله اقارب محايج غير وارثين لم يوص لهم فهم
احق به **باب** الوصى به تصح بما يجز عن تسليمه كآبق وطير
فى هواء **و** حمل فى بطن ولبن فى ضرع لانها تصح بالمعدوم فهذا اولى
(و) تصح (بالمعدوم كـ) وصية (بما يحمل حيوانه) وامته (وشجرته ابداء
او مدة معينة) كسنة ولا يلزم الوارث السقى لانه لم يضمن تسليمها بخلاف بائع
(فان) حصل شئ فهو للموصى له بمقتضى الوصية وان (لم يحصل منه شئ) بطلت
الوصية (لانها لم تصادف محلا (وتصح :) ما فيه نفع مباح من (كلب
صيد ونحوه) كحرث وماشية (وبزيت متنجس) لغير مسجد (و) للموصى
(له ثلثهما) اى ثلث الكلب والزيت المتنجس (ولو كثر المال ان لم
تجز الورثة) لان موضوع الوصية على سلامة ثلثى التركة لا الورثة وليس
من التركة شئ من جنس الموصى به وان وصى بكلب ولم يكن له كلب لم
تصح الوصية (وتصح بتجهول كبد وشاة) لانها اذا صححت بالمعدوم فالجهول
اولى (ويعطى) الموصى له (ما يقع عليه الاسم) لانه اليقين كالاقرار
فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف قدم (العرفى) فى اختيار الموفق وجزم
به فى الوجيز والتبصرة لانه المتبادر الى الفهم وقال الاصحاب تغلب الحقيقة
لانها الاصل (واذا وصى بثلثه) او نحوه (فاستحدث مالا ولو دية)
بان قتل عمداً او خطأ واخذت دينه (دخل) ذلك (فى الوصية)
لانها تجب لبيت بدل نفسه ونفسه له فكذا بدلها ويقضى منها دينه
ومؤنة تجهيزه (ومن اوصى له بمعين فتلف) قبل موت الموصى او بعده

قبل القول (بطلت) الوصية لزوال حق الموصى له (وأن تلف المال)
 كله (غيره) أى غير المعين الموصى به (فهو للموصى له) لأن حقوق الورثة
 لم تتعلق به تعيينه للموصى له (ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة)
 والا فبقدر الثلث والاعتبار فى قيمة الوصية ليعرف خروجها من
 الثلث وعدمه بحالة الموت لانها حالة لزوم الوصية وان كان ماعدا
 المعين ديناً او غائباً اخذ الموصى له ثلث الموصى به وكل ما اقتضى
 من الدين او حضر من الغائب شئ ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى
 يملكه كله ﴿ باب الوصية بالانصاء والاجزاء ﴾ الانصاء جمع نصيب
 والاجزاء جمع جزء (اذا اوصى بمثل نصيب وارث معين فله
 مثل نصيبه مضموماً الى المسئلة) فتصح مسئلة الورثة وتزيد عليها
 مثل نصيب ذلك المعين فهو الوصية وكذا لو اسقط لفظ مثل (فاذا
 اوصى بمثل نصيب ابنه) او بنصيبه (وله ابنان فله) أى للموصى له
 (الثلث) لأن ذلك مثل ما يحصل لابنه (وان كانوا ثلاثة ف) للموصى
 له (الربع) لما سبق (وان كان معهم بنت فله التسمان) لأن المسئلة
 من سبعة لكل ابن سهمان وللانثى سهم ويزاد عليها مثل نصيب
 ابن فتصير تسعة فالانثان منها تسمان (وان وصى له بمثل نصيب
 احد وورثته ولم يبين) ذلك الوارث (كان له مثل ما لاقلمهم نصيباً)
 لانه اليقين وما زاد مشكوك فيه (فمع ابن وبنت) له (ربع) مثل
 نصيب البنت (ومع زوجة وابن) له (تسع) مثل نصيب الزوجة
 وان وصى بضعف نصيب ابنه فله مثلاه وبضعفيه فله ثلاثة امثاله
 وبثلاثة اضعافه فله اربعة امثاله وهكذا (و) ان اوصى (بسهم من
 ماله فله سدس) بمنزلة سدس مقروض وهو قول على وابن مسعود
 لأن السهم فى كلام العرب السدس قاله اياس بن معاوية وروى ابن
 مسعود ان رجلاً اوصى لآخر بسهم من المال فاعطاه النبي صلى الله
 عليه وسلم السدس (و) ان اوصى (بشئ او جزء او حظ) او
 نصيب او قسط (اعطاه الوارث ماشاء) مما يتولى لانه لاحد له فى
 اللغة ولا فى الشرع فكان على اطلاقه ﴿ باب الموصى اليه ﴾
 لا بأس بالدخول فى الوصية لمن قوى عليه ووثق من نفسه لفعل
 العجاجة رضى الله عنهم (تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف عدل رشيد

ولو (امرأة او مستورا او عاجزا ويضم اليه امين او (عبداً) لانه
تصح استنابته في الحياة فصح ان يوصى اليه كالحق (ويقبل) عبد غير
الموصى (باذن سيده) لان منافعه مستحقة له فلا يفوتها عليه بغير اذنه
(واذا اوصى الى زيد و) اوصى (بعبده الى عمرو ولم يعزل زيدا
اشتركا) كما لو اوصى اليهما معا (ولا يفرد احدهما بتصرف لم يحمله)
موص (له) لانه لم يرض بنظره وحده كالوكيلين وان قاب احدهما او
مات اقام الحاكم مقامه امينا وان جعل لاحدهما او لكل منهما ان يفرد
بالتصرف صح ويصح قبول الموصى اليه الوصية في حياة الموصى وبعد
موته وله عزل نفسه متى شاء وليس للموصى اليه ان يوصى الا ان يجعل
اليه (ولا تصح وصية الا في تصرف معلوم) ليعلم الوصى ما وصى اليه
به ليحفظه ويتصرف فيه (يملكه الموصى كقضاء دينه وتفرقة ثلثه
والنظر لصغاره) لان الوصى يتصرف بالاذن فلم يحجز الا فيما يملكه
الموصى كالوكالة (ولا تصح) الوصية (بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة
بالنظر في حق اولادها الاصاغر ونحو ذلك) كوصية الرجل بالنظر
على بالغ رشيد فلا تصح لعدم ولاية الموصى حال الحياة (ومن وصى)
اليه (في شيء لم يصبر وصيا في غيره) لانه استفاد التصرف بالاذن
فكان مقصورا على ما اذن فيه كالوكيل ومن اوصى بقضاء دين معين
فابى الورثة او جمحدوا وتعذر اثباته قضاء باطنا بغير علمهم وكذا
ان اوصى اليه بتفريق ثلثه وابوا او جمحدوا اخرجه مما في يده باطنا وتصح
وصية كافر الى مسلم ان لم تكن تركته نحو خر والى عدل في دينه (وان
ظهر على الميت دين يستغرق) تركته (بعد تفرقة الوصى) الثالث الموصى اليه
بتفرقة (لم يضمن) الوصى لرب الدين شيئا لانه معذور بعدم علمه بالدين
وكذا ان جهل موصى له فتصدق به هو او حاكم ثم علم (وان قال ضع
ثلثي حيث شئت) او اعطه لمن شئت او تصدق به على من شئت
(لم يحل) للموصى اخذه (له) لانه تملك ملكه بالاذن فلا يكون قابلا
له كالوكيل (ولا) دفعه (لولده) ولا سائر ورثته لانه متهم في حقهم
اغنياء كانوا او فقراء وان دعت الحاجة الى بيع بعض العقار لقضاء
دين او حاجة صغار وفي بيع بعضه ضرر فله البيع على الصغار
والكبار ان امتنعوا او غابوا (ومن مات بمكان لاحاكم به ولا وصى

جاز لبعض من حضره من المسلمين بيع تركته وعمل الاصلح حينئذ فيها
من بيع وغيره) لانه موضع ضرورة ويصكفه منها فان لم تكن
فن عنده ويرجع عليها او على من تلزمه نفقته ان نواه لدعاء
الحاجة لذلك

﴿ كتاب الفرائض ﴾

جمع فريضة بمعنى مفروضة اى مقدرة فهى نصيب مقدر شرعا لمستحقه وقد
حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فانى امرء مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان فى
الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما رواه احمد والترمذى والحاكم ولفظه
له (وهى) اى الفرائض (العلم بقسمة الموارث) جمع ميراث وهو المال
المخلف عن ميت ويقال له ايضا التراث ويسمى العارف بهذا العلم فارضا
وفريضا وفرضيا وفرائضيا وقد منه بعضهم ورده غيره (اسباب
الارث) وهو انتقال مال الميت الى حى بعده ثلاثة احدها (رحم)
اى قرابة قربت او بعدت قال تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض
(و) الثانى (نكاح) وهو عقد الزوجية الصحيح قال تعالى ولكم نصف
ما ترك ازواجكم الاية (و) الثالث (ولاء) علق لحديث الولاء لجملة كلممة
النسب رواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم وصححه والجمع على توريشهم من
الذكور عشرة الابن وابنه وان نزل والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا
وابن الاخ لا من الام والم لغير ام وابنه والزوج وذو الولاء ومن الاناث
سبع البنت وبنت الابن وان نزل والام والجدة والاخت والزوجة والمعقة
(والورثة) ثلاثة (ذو فرض وعصبة و) ذو (رحم) ويأتى بيانهم واذا
اجتمع جميع الذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وجميع النساء
ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والشقيقة ويمكن الجمع
من الصنفين ورث الانوان والولدان واحد الزوجين (فذوا الفروض عشرة
الزوجان والابوان والجدة والجدة البنات) الواحدة فاكثر (وبناات الابن)
كذلك (والاخوات من كل جهة) كذلك (والاخوة من الام) كذلك
ذكورا كانوا او اناثا (فللزوج النصف) مع عدم الولد وولد الابن (ومع
وجود ولد) وارث (او ولد ابن) وارث (وان نزل) ذكراً كان او اشي

واحداً او متعدداً (الربع) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان
 لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع (وللزوجة فاكثر نصف
 حالتيه فيهما فلها ربع مع عدم الفرع الوارث وثمن معه لقوله تعالى ولهن
 الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلمن الثمن (ولكل
 من الاب والجد السدس بالفرض مع ذكور الولد او ولد الابن) اى مع
 ذكر فاكثر من ولد الصلب او ذكر فاكثر من ولد الابن لقوله تعالى
 ولا يوه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد (ويرثان بالتعصيب
 مع عدم الولد) الذكر والانثى (و) عدم (ولد الابن) كذلك لقوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فاضاف الميراث اليهما ثم جعل
 للام الثلث فكان الباقي للاب (و) يرثان (بالفرض والتعصيب مع امانهما)
 اى انثى الاولاد او اولاد الابن واحدة كن او اكثر فن مات عن اب
 وبنت او جد فلبنت النصف وللاب او الجد السدس فرضا لما سبق والباقي
 تعصياً لحديث الحقوا الفرائض باهلها فباقي فهو لاولى رجل ذكر
 فصل والجد لاب وان علا ~~بح~~ بنحس الذكور (مع ولد ابوين او)
 ولد (اب) ذكر او اثني واحد او متعدد (كاخ منهم) في مقاسمتهم المال
 او ما اقبلت الفروض لانهم تساووا في الادلاء بالاب فتساووا في الميراث
 وهذا قول زيد بن ثابت ومن وافقه فجدة واخت له سهمان ولها سهم جد
 واخ لكل سهم جد واختان له سهمان ولهما سهمان جد وثلاث اخوات
 له سهمان ولكل منهن سهم جد واخ واخت للجد سهمان وللأخ سهمان
 وللأخت سهم وفي جد وجدة واخ للجد السدس والباقي للجد والأخ مقاسمة
 والأخ لام فاكثر ساقط بالجد كما ياتي (فان نقصته) اى الجد (المقاسمة عن
 ثلث المال) اذا لم يكن معهم صاحب فرض (اعطيه) اى اعطى ثلث المال كجد
 واخوين واخت فاكثر له الثلث والباقي لهم للذكر مثل حظ الانثيين ونستوى
 له المقاسمة والثلث في جد واخوين وجد واربع اخوات وجد واخ واختين
 (ومع ذى فرض) كبت او بنت ابن او زوج او زوجة او ام او جدة يعطى
 الجدة (بعده) اى بى ذى الفرض واحداً كان او اكثر (الاحظ من المقاسمة)
 كزوجة وجد واخت من اربعة للجد سهمان وللزوجة سهم وللأخت سهم
 (او ثلث ما بقى) كام وجد وخمس اخوة من ثمانية عشر للام ثلاثة اسهم
 وللجد ثلث الباقي خمسة ولكل اخ سهمان (او سدس الكل) كبت وام

وجد وثلاثة اخوة (فان لم يبق) بعد ذوى الفروض (سوى السدس)
 كبت وبنت ابن وام وجد واخوة (اعطيه) اى اعطى الجد السدس الباقي
 (وسقط الاخوة) مطلقاً لاستغراق الفروض التركة (الا) الاخ (فى
 الاكدرية) وهى زوج وام واخت وجد للزوج النصف وللأم الثلث يفضل
 سدس يأخذه الجد ويفرض للاخت النصف فتعول لتسعة ثم يرجع الجد
 والاخت للمقاسمة وسهامهما اربعة على ثلاثة عدد رؤسهما فتصح من سبعة
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة سميت الاكدرية
 لتكديرها لاصول زيد فى الجد والاخوة (ولا يعول) فى مسائل الجد
 غيرها (ولا يفرض لأخت معه) اى مع الجد ابتداء (الا بها) اى بالاكدرية
 واما مسائل المعادة فيفرض فيها للشقيقة بعد اخذه نصيبه (وولد الاب)
 ذكر اكان او انثى واحدا او أكثر (اذا انفردوا) عن ولد الابوين (معه)
 اى مع الجد (كولد الابوين) فيما سبق (فان اجتمعوا) اى اجتمع الاشقاء
 وولد الاب عادة ولد الابوين الجد بولد الاب فاذا (قاسموا) اخذ عصبه ولد
 الابوين ما بيد ولد الاب (كجد واخ شقيق واخ لاب فلجد سهم والباقي
 للشقيق لانه اقوى تعصياً من الاخ للاب) (و) تاخذ (انثاهم) اذا كانت
 واحدة فقط (تمام فرضها) وهو النصف (وما بقى لولد الاب) فجد وشقيقة
 واخ لاب تصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة خمسة وللأخ لاب ما بقى
 وهو سهم فان كانت الشقيقات ثنتين فأكثر لم يتصور ان يبقى لولد الاب شى
فصل فى احوال الام (وللأم السدس مع ولد او ولد ابن)
 ذكر او انثى واحد او متعدد لقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس
 مما ترك ان كان له ولد (او اثنتين) فأكثر من (من اخوة او اخوات) او
 منهما لمفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس (و) لها (الثلث
 مع عدمهم) اى عدم الولد وولد الابن والعهد من الاخوة والاخوات
 لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث (و) ثلث الباقي
 وهو فى الحقيقة اما (السدس مع زوج وابوين) فتصح من ستة (و) اما
 (الربع مع زوجة وابوين وللأب مثلاًها) اى مثلاً النصيبين فى المسئلتين
 ويسميان بالغراوين والعمريتين قضى فيهما عمر بذلك وتبعه عثمان وزيد
 ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم وولد الزنا والنفي بلعان عصبته بعد
 ذكور ولده عصبته امه فى ارث فقط **فصل** فى ميراث الجدة

(ترث أم الام وام الاب وام ابى الاب) قط (وان علون امومة السدس) لما روى سعيد في سننه عن ابن عينة عن منصور عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام واخرجه ابو عبيد والدارقطني (فان انفردت واحدة منهن اخذته وان اجتمع اثنتان او الثلاث) ونحاذين (اى تساوين في القرب او البعد من الميت) (ف) السدس (بينهن) لعدم المرجح لاحدهن عن الاخرى (و من قربت) من الجدات (ف) السدس (لها وحدها) مطلقا وتسقط البعدي من كل جهة بالقربى (وترث أم الاب و) أم (الجدة معها) اى مع الاب والجدة (ك) ما يرتان (مع الم) روى عن عمر وابن مسعود وابى موسى وعمران بن حصين وابى الطفيل رضى الله عنهم (وترث الجدة) المدلية (بقرايتين) مع الجدة ذات القرابة الواحدة (ثلثي السدس) وللأخرى ثلثه (فلو تزوج بنت خالته) فانت بولد (فجدته أم أم أم ولدها وام أم ابيه وان تزوج بنت عمته) فانت بولد (فجدته أم أم أم وام ابى ابيه) فترث بالقرايتين ولا يمكن ان ترث جدة بجهة مع ذات ثلاث ﴿ فصل ﴾ في ميراث البنات وبنات الابن والاخوات (والنصف فرض بنت) اذا كانت (وحدها) بان انفردت عن يساويها او يعصها لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف (ثم هو) اى النصف (لبنت ابن وحدها) اذا لم يكن ولد صلب وانفردت عن يساويها او يعصها او يحجبها (ثم) عند عدمهما (لاخت لابوين) عند انفرادها عن يساويها او يعصها او يحجبها (او) اخت (لاب وحدها) عند عدم الشقيقة وانفرداها (والثلاثان لثنتين من الجميع) اى من البنات وبنات الابن او الشقيقات او الاخوات لاب (فأكثر) لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك واعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنتى سعد الثلثين وقال تعالى في الاختين فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (اذا لم يصبن بذكر) بازائهن او انزل من بنات الابن عند احتياجهن اليه كما يأتى فان عصبن بذكر فاللأول او ما ابقت الفروض بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (والسدس لبنت ابن فأكثر) وان نزل ابوها تكملة الثلثين (مع بنت) واحدة لقضاء ابن مسعود وقوله انه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها رواه البخارى (ولاخت فأكثر لاب مع اخت) واحدة (لابوين)

السدس تكلمة الثلثين كبت الابن مع بنت الصلب (مع عدم معصب
 فيهما) اى فى مسئلتى بنت الابن مع بنت الصلب والاخت لاب مع الشقيقة
 فان كان مع احدهما معصب اقتسما الباقي للذكر مثل حظ الاثنيين (فان
 استكمل الثلثين البنات) بان كن ثنتين فاكتر يسقط بنات الابن ان لم يعصب
 (او) استكمل الثلثين (هما) اى بنت وبنت ابن (سقط من دونهن)
 كبنات ابن ابن (ان لم يعصبهن ذكر بزازهن) اى بدرجتهن (او انزل
 منهن) من بنى الابن ولا يعصب ذات فرض اعلى منه ولا من هى انزل
 منه (وكذا الاخوات من الاب) يسقطن (مع اخوات الابوين) اثنتين
 فاكتر (ان لم يعصبهن اخوهن) المساوى لهن وابن الاخ لا يعصب اخته
 ولا من فوقه (والاخت فاكتر) شقيقة كانت او لاب واحدة او اكتر
 (ترث بالتعصيب ما فضل عن فرض البنت) او بنت الابن (فازيد) اى فاكتر
 فالاخوات مع البنات او بنات الابن عصبات ففى بنت واخت شقيقة واخ
 لاب للبنت النصف وللشقيقة الباقي ويسقط الاخ لاب بالشقيقة لكونها
 صارت عصة مع البنت (وللذكر) الواحد (او الاثنى) الواحدة
 او الختني (من ولد الام السدس ولاثنين) منهم ذكرين او اثنيين
 او خثنين او مختلفين (فازيد الثلث بينهم بالسوية) لا يفضل ذكرهم على
 انثاهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث
 اجمع العلماء على ان المراد هنا ولد الام $\frac{1}{2}$ فصل فى الحجب وهو
 لغة المنع واصطلاحا منع من قام به سب الارث من الارث بالكلية او من
 او فر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو المراد هنا (تسقط الاجداد
 بالاب) لادلائهم به (و) يسقط (الا بعد) من الاجداد (بالاقرب)
 كذلك (و) تسقط (الجدات) من قبل الام والاب (بالام) لان الجدات
 يرثن بالولادة والام اولاهن لمباشرتها الولادة (و) يسقط (ولد الابن
 بالابن) ولو لم يدل به لقربه (و) يسقط (ولد الابوين) ذكرا كان او اثنى
 (بابن وابن ابن) وان نزل (واب) حكاة ابن المنذر اجماعا (و)
 يسقط (ولد الاب بهم) اى بالابن وابنه وان نزل والاب (وبالاخ لابوين)
 وبالاخت لابوين اذا صارت عصة مع البنت او بنت الابن (و) يسقط
 (ولد الام بالولد) ذكرا كان او اثنى (وبولد الابن) كذلك (وبالاخ)

وابيه وان علا (ويسقط به) اى بابى الاب وان علا (كل ابن اخ و)
 كل (عم) وابنه لقربه ومن لا يرث لرق او قتل او اختلاف دين لا يحجب
 حرمانا ولا نقصانا ﴿ باب العصباء ﴾ من العصب وهو الشد
 سموا بذلك لشد بعضهم ازر بعض (وهم كل من لو انفرد لآخذ المال بجهة
 واحدة كالابن وابن الابن والعم ونحوهم واحترز بقوله بجهة واحدة عن
 ذى الفرض فانه اذا انفرد ياخذ بالفرض والرد فقد اخذه بمجهتين (ومع
 ذى فرض ياخذ ما بقى) بعد ذوى الفروض ويسقط اذا استقرت الفروض
 التركة فالعصبه من يرث بلا تقدير ويقدم اقرب العصبه (فاقربهم ابن قابنه
 وان نزل) لانه جزء الميت (ثم الاب) لان سائر العصباء يدلون به
 (ثم الجد) ابوه (وان علا) لانه اب وله ايلاد (مع عدم اخ لابوين
 او لاب) فان اجتمع معهم فعلى ما تقدم (ثم ها) اى ثم الاخ لابوين ثم
 لاب (ثم بنوها) اى ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وان نزلوا
 (ابدأ ثم عم لابوين ثم عم لاب ثم بنوها كذلك) فيقدم بنو العم الشقيق
 ثم بنوا العم لاب (ثم اعمام ابيه لابوين ثم) اعمام ابيه (لاب ثم بنوهم
 كذلك) يقدم ابن الشقيق على ابن الاب (ثم اعمام جده ثم بنوهم
 كذلك) ثم اعمام ابي جده ثم بنوهم كذلك وهكذا (لا يرث بنو اب
 اعلا) وان قربوا (مع بنى اب اقرب وان نزلوا) لحديث ابن عباس يرفعه
 الحقوا الفرائض باهلها فابقى فلاولى رجل ذكر متفق عليه واولى هنا بمعنى
 اقرب لا بمعنى احق لما يلزم عليه من الابهام والجهالة (فاح لاب) وابنه
 وان نزل (اولى من عم) ولو شقيقا (و) من (ابنه و) اخ لاب اولى
 من (ابن اخ لابوين) لانه اقرب منه (وهو) اى ابن اخ لابوين
 (او ابن اخ لاب اولى من ابن ابن اخ لابوين) لقربه (ومع الاستواء)
 فى الدرجة كاخوين وعين (يقدم من لابوين) على من لاب لقوة القرابة
 (فان عدم عصبه النسب ورث المعتق) ولو اتى لقوله عليه السلام الولاء
 لمن اعتق متفق عليه (ثم عصبته) الاقرب فالاقرب كنسب ثم مولى المعتق
 ثم عصبته كذلك ثم الرد ثم ذوو الارحام ﴿ فصل يرث الابن ﴾ مع
 البنت مثلها (و) يرث (ابنه) اى ابن الابن مع بنت الابن مثلها لقوله
 تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين (و) يرث (الاخ
 لابوين) مع اخت لابوين مثلها (و) يرث اخ (لاب مع اخته مثلها)

لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين
 (وكل عصبة غيرهم) اى صغير هؤلاء الاربعة كابن الاخ او الم وابن الم
 وابن الملق واخيه (لا ترث اخته معه شيئا) لانها من ذوى الارحام
 والعصبة مقدم عليهم (ثم ابنا عم احدها اخ لام) للينة (او زوج) لها
 (له فرضه) اولاً (والباقي) بعد فرضه (لهما) نصيباً فلو ماتت امرأة
 عن بنت وزوج هو ابن عم قتركتها بينهما بالسوية وان تركت معه بنتين
 فالمال بينهما اثلاثاً (ويبدأ به) ذوى (الفروض) فيعطون فروضهم (وما
 بقي للعصبة) لحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلأولى رجل عصبة
 (ويسقطون) اى العصباء اذا استغرقت الفروض التركة لما سبق حتى
 الاخوة الاشقاء (فى الحمازية) وهى زوج وام واخوة لام واخوة اشقاء
 للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث وتسقط الاشقاء
 لاستغراق الفروض التركة روى عن علي وابن مسعود وابى بن كعب
 وابن عباس وابى موسى رضى الله عنهم وقضى به عمر اولاً ثم وقعت ثانياً
 فاسقط ولد الابوين فقال بعضهم يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حمراً اليست
 امنا واحدة فشارك بينهم ولذلك سميت بالحمازية **في باب اصول المسائل**
 والعول والرد اصل المسئلة مخرج فرضها او فروضها و (الفروض ستة
 نصف وربع وثنى وثلثان وثلث وسدس) هذه الفروض القرآنية وثلث
 الباقي ثبت بالاجتهاد (والاصول سبعة) اربعة لا عول فيها وثلاثة قد تعول
 (فقصافن) من اثنين كزوج واخت شقيقة او لاب ويسميان الشقيتين
 (او نصف وما بقي) كزوج وعم (من اثنين) مخرج النصف (وثلثان)
 وما بقي من ثلاثة مخرج الثلثين كبنتين وعم (وثلث وما بقي) كام واب
 من ثلاثة مخرج الثلث (اوها) اى الثلثان والثلث كاختين لام واختين
 لغيرها (من ثلاثة) لتساوى مخرج الفرضين فيكتفى باحدهما (ربيع)
 وما بقي كزوج وابن من اربعة مخرج الربيع (او ثمن وما بقي) كزوجة
 وابن من ثمانية مخرج الثمن (او) ربيع (مع النصف) كزوج وبنت (من
 اربعة) لدخول مخرج النصف فى مخرج الربيع (و) ثمن مع نصف كزوجة
 وبنت وعم (من ثمانية) لدخول مخرج النصف فى الثمن (فهذه اربعة)
 اصول (لا تعول) لان العول ازدحام الفروض ولا يتصور وجوده فى
 واحد من هذه الاربعة (والنصف مع الثلثين) كزوج واختين لغير ام

من ستة لتباين المخرجين وتعمل لسبعة (او) النصف مع (الثالث) كزوج
وام وعم من ستة لتباين المخرجين (او) النصف مع (السادس) كبت وام
وعم من ستة لدخول مخرج النصف في السدس (او هو) اى السدس (ومابقى)
كام وابن (من ستة) مخرج السدس (وتعمل) الستة (الى عشرة شفعا
ووترا) فتعمل الى سبعة كزوج واخت لغير ام وجدة ولثمانية كزوج وام
واخت لغيرها والى تسعة كزوج واختين لام واختين لغيرها والى عشرة
كزوج وام واخوين لام واختين لغيرها وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها
(والرابع مع الثلاثين) كزوج وبنتين وعم من اثني عشر لتباين المخرجين
(او) الرابع مع (الثالث) كزوجة وام وعم من اثني عشر كذلك (او)
الرابع مع (السادس) كزوج وام وابن (من اثني عشر) لتوافق
(وتعمل) الاثنا عشر (الى سبعة عشر وترا) فتعمل لثلاثة عشر كزوج
وبنتين وام ولخمس عشر كزوج وبنتين وابوين والى سبعة عشر كثلاث
زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين وتسمى ام الارامل
وام الفروج (والثن مع سدس) كزوجة وام وابن من اربعة وعشرين
لتوافق المخرجين (او الثمن مع (ثلاثين) كزوجة وبنتين واخ شقيق (من
اربعة وعشرين) لتباين (وتعمل) مرة واحدة (الى سبعة وعشرين)
ولذلك تسمى البجيلة كزوجة وابوين وابنتين وتسمى المنبرية (وان بقى بعد
الفروض شئ ولا عصة) معهم (رد) الفاضل (على كل) ذى (فرض
بقدره) اى بقدر فرضه لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض (غير
الزوجين) فلا يرد عليهما لانهما ليسا من ذوى القرابة فان كان من يرد عليه
واحدا اخذ الكل فرضا وردا وان كانوا جماعة من جنس كبنات او جدات
فبالسوية وان اختلف جنسهم فخذ عدد سهامهم من اصل ستة واجعل عدد
السهم الماخوذة اصل مسئلتهم فجدة واخ لام من اثنين وام واخ لام
من ثلاثة وام وبنت من اربعة وام وابنتان من خمسة وان كان معهم زوج او
زوجة قسم الباقي بعد عرضه على مسئلة الرد فان انقسم كزوجة وام
واخوين لام والا ضربت مسئلة الرد فى مسئلة الزوجية كزوج وجدة
واخ لام اصل مسئلة الزوج من اثنين له واحد يبقى واحد على مسئلة
الرد اثنين لا ينقسم فتضرب اثنين فى اثنين فتصح من اربعة للزوج
سهمان وللجدة سهم وللأخ سهم  باب التصحيح والمناسخات وقسمة

الميراث في الصحيح تحصيل اقل عدد ينقسم على الورثة بلا انكسر (اذا
 انكسر سهم فريق) اى صنف من الورثة (عليهم ضربت عددهم ان
 يابن سهامهم) كثلث اخوات لغير ام وعم لهن سهمان على ثلاثة
 لا تنقسم وتباين فتضرب عددهن في اصل المسئلة ثلاثة فتصح من تسعة لكل
 اخت سهمان وللم ثلاثة (او) تضرب (وقفه) اى وفق عددهم (ان
 وافقه) اى عدد سهامهم (بحجزه كثلث ونحوه) كربع ونصف وثن
 (في اصل المسئلة وعولها ان عالت فما بلغ صحت منه) المسئلة كزوج
 وست اخوات لغير ام اصل المسئلة من ستة وعالت لسبعة وسهام
 الاخوات منها اربعة توافق عددهن بالنصف فتضرب ثلاثة في سبعة
 تصح من احد وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت سهمان (ويصير
 للواحد) من الفريق المنكسر عليه (ما كان لجماعته) عند التباين
 كالمثل الاول (او) يصير لواحداهم (وقفه) اى وفق ما كان لجماعته
 عند التوافق كالمثل الثانى وان كان الانكسار على فريقين فاكثر نظرت
 بين كل فريق وسهامه وثبت المباين ووفق الموافق ثم تنظر بين
 المثبتات بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم عليها فما كان يسمى جزء
 السهم تضربه في المسئلة بعولها ان عالت فما بلغ منه تصح كجديدين وثلاثة
 اخوة لام وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستة وتصح من ستة
 وثلاثين لكل جدة ثلاثة ولكل اخ اربعة ولكل عم ثلاثة * فصل في
 والمناسخات جمع مناسخة من النسخ بمعنى الابطال او الازالة او التغيير
 او النقل وفي الاصطلاح موت ثان فاكثر من ورثة الاول قبل قسم
 تركته (اذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فان
 ورثوه) اى ورثه ورثة الثانى (كالاول) اى كما يرثون الاول (كاخوة)
 اشقا او لاب ذكور او ذكور واناث ماتوا واحدا بعد واحد حتى
 بقى ثلاثة مثلاً (فاقسمها) اى التركة (على من بقى) من الورثة ولا
 تلتفت للاول (وان كان ورثة كل ميت لا يرثون غيره كاخوة لهم بنون
 فصحيح) المسئلة (الاولى واقسم سهم كل ميت على مسئلته) وهى عدد
 بنيه (وصحح المنكسر كما سبق) كما لو مات انسان عن ثلاثة بنين ثم
 مات الاول عن ابنين ثم الثانى عن ثلاثة ثم الثالث عن اربعة فالمسئلة
 الاولى من ثلاثة ومسئلة الثانى من اثنين وسهمه يباينها ومسئلة الثالث

من ثلاثة وسهمه يباينها ومسئلة الرابع من اربعة وسهمه يباينها
 والاشنان داخله في الاربعة وهي تباين الثلاثة فنضربها فيها تبلغ اثني
 عشر تضربها في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنها تسع للاول اثنا عشر
 لابنيه وللثاني اثنا عشر لبنيه الثلاثة وللثالث اثنا عشر لبنيه الاربعة
 (وان لم يروا الثاني كالاول) بان اختلف ميراثهم منها (صححت)
 المسئلة (الاولى) لليت الاول وعرفت سهام الثاني منها وعلت
 مسئلة الثاني (وقسمت اسهم الثاني) من الاول (على) مسئلة (ورثته
 فان انقسمت صحتا من اصلها) كرجل خلف زوجة وبنتا واخا ثم
 ماتت البنت عن زوج وبنت وعم فالمسئلة الاولى من ثمانية
 وسهام البنت منها اربعة ومسلتها ايضا من اربعة فصحتا من
 الثمانية لزوجها ابيها سهم ولزوجها سهم ولبناتها سهمان ولعمها اربعة ثلاثة
 من اخيه وسهم منها (وان لم تنقسم) سهام الثاني على مسئلته (ضربت
 كل الثانية) ان ياتتها سهام الثاني (او) ضربت (وقفها للسهام) ان
 وافقتها (في الاولى) فما بلغ فهو الجامعة (ومن له شيء منها) اى من
 الاولى (فاضربه فيما ضربته فيها) وهو الثانية عند التباين او وقفها عند
 التوافق (ومن له من الثانية شيء فاضربه فيما تركه الميت) الثاني اى في
 عدد سهامه من الاولى عند المبينة (او وفقه) عند الموافقة ومن يرث
 منها تجمع ماله منها فما اجتمع (فهو له) مثال الموافقة ان تكون الزوجة
 اما للبنت الميتة في المثال السابق فتصير مسئلتها من اثني عشر توافق
 سهامها الاربعة من الاولى بالربع فنضرب ربعا ثلاثة في الاولى وهي ثمانية
 تكن اربعة وعشرين للزوجة من الاولى سهم في ثلاثة وفق الثانية
 بثلاثة ومن الثانية سهمان في واحد وفق سهام البنت باثنين فيجتمع لها خمسة
 وللأخ من الاولى ثلاثة في ثلاثة وفق الثانية بتسعة ومن الثانية واحد
 في واحد بواحد فله عشرة ولزوج الثانية ثلاثة ولبناتها ستة ومثال المبينة
 ان تموت البنت في المثال المذكور عن زوج وبنتين وام فان مسئلتها
 تعول لثلاثة عشر تباين سهامها الاربعة فنضربها في الاولى تكن مائة
 واربعة للزوجة من الاولى سهم في الثانية بثلاثة عشر ولها من الثانية
 سهمان مضروبان في سهامها من الاولى اربعة بثمانية فيجتمع لها احد وعشرون
 وللأخ في الاولى ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ولا شيء له من الثانية

والزوج من الثانية ثلاثة في أربعة باتى عشر ولبنتها من الثانية ثمانية في أربعة باثنين وثلاثين (وتعمل في الميت) (الثالث فأكثر عملك في) الميت (الثاني مع الاول) تصحح الجامعة للاولين وتعرف سهام الثالث منها وتقسمها على مسئلته فان قسمت لم تنجح لضرب وتقسم كما سبق وان لم تنقسم فاضرب الثالثة او وقفها في الجامعة ثم من له شئ من الجامعة الاولى اخذه مضروباً في مسألة الثالث او وقفها ومن له شئ من الثالثة اخذه مضروباً في سهامه او وقفها وهكذا ان مات رابع فأكثر $\frac{1}{4}$ فصل $\frac{1}{4}$ في قسمة التركات والقسمة معرفة نصيب الواحد من المقسوم (اذا امكن نسبة سهم كل وارث من المسئلة بجزء) كنصف وعشر (فله) اى فلذلك الوارث من التركة (كنسبته) فلو ماتت امرأة عن تسعين ديناراً وخلفت زوجاً وابوين وابنتين فالمسئلة من خمسة عشر للزوج منها ثلاثة وهى خمس المسئلة فله خمس التركة ثانية عشر ديناراً ولكل واحد من الابوين اثنان وهما ثلثا خمس المسئلة فيكون لكل منهما ثلثا خمس التركة اثنا عشر ديناراً ولكل من البنين اربعة وهى خمس المسئلة وثلث خمسها فلهما كذلك من التركة اربعة وعشرون ديناراً وان ضربت سهام كل وارث في التركة وقسمت الحاصل على المسئلة خرج نصيبه من التركة وان قسمت على القراريط فهم في عرف اهل مصر والشام اربعة وعشرون قيراطاً فاجعل عددها كتركة معلومة واقسم كما مر في باب ذوى الارحام $\frac{1}{4}$ وهم كل قريب ليس بنى فرض ولا عصبه و (يرثون بالتزويل) اى بتزويلهم منزلة من ادلوا به من الورثة (الذكر والاثنى) منهم (سواء) لانهم يرثون بالرحم المجردة فاستوى ذكرهم وانثاهم كولد الام (قوله البنات وولد بنات البنين وولد الاخوات) مطلقاً (كامهاتهن وبنات الاخوة) مطلقاً كابنهن (و) بنات (الاعمام لابوين او لاب) كابنهن (وبنات بنيهن) اى بنى الاخوة او بنى الاعمام كابنهن (وولد الاخوة لام كابنهن) والاخوال والخالات وابو الام كالام والعمات والعم لام كاب وكل جدة ادلت باب بين امين هى احداها كام ابى ام او باب اعلا من الجد كام ابى الجد وابو ام اب وابو ام ام واخوها واختاهما بمنزلتهم فيجعل حق كل وارث (بفرض او تعصيب) (لمن ادلى به) من ذوى الارحام ولو بعد فان كان واحداً اخذ المال كله وان كانوا جماعة

قسمت المال بين من يدلون به فاحصل لكل وارث فهو لمن يدلى به وان
بقي من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سهامهم (فان ادلى
جماعة بوارث) بفرض او تعصيب (واستوت منزلتهم منه بلا سبق كاولاده
فصبيه لهم) كازهم منه لكن الذكر كالانثى (فان وبنت لاخت مع بنت
لاخت اخرى) لهذه المنفردة (حق) اى ارث (امها وللأوليين حق
امهما) سوية بينهما (وان اختلفت منازلهم منه جعلتهم معه) اى مع من
ادلوا به (كميت اقتسموا ارثه) على حسب منازلهم منه (فان خلف ثلاث
خالات متفرقات) اى واحدة شقيقة وواحدة لاب وواحدة لام (وثلاث
عمات متفرقات) كذلك (فالثلاث) الذى كان للام (للخالات احماساً)
لانهن يرثن الام كذلك (والثلاث) اللذان كانا للاب (للعمات احماساً)
لانهن يرثنه كذلك (وتصح من خمسة عشر) للاجترأ باحدى الحسنتين
لتماثلهما واضربها فى اصل المسئلة ثلاثة . للخالات من ذلك خمسة للشقيقة ثلاثة
وللتى لاب سهم وللتى لام سهم وللعمات عشرة لتى من قبل الابوين ستة
وللتى من قبل الاب سهمان وللتى من قبل الام سهمان (وفى ثلاثة احوال
متفرقين) اى احدهم شقيق الام والاخر لابيها والاخر لامها (لذى
الام السدس) كما يرثه من اخته لو ماتت (والباقي لذى الابوين) وحده
لانه يسقط الاخ لاب (فان كان معهم) اى مع الاخوال (ابو ام اسقطهم)
لان الاب يسقط الاخوة (وفى ثلاث بنات عمومة متفرقين) اى بنت عم
لابوين وبنت عم لاب وبنت عم لام (المال لتى للابوين) لقيامهن مقام
ابائهن فبنت الم لابوين بمنزلة ابيةا (وان ادلى جماعة بجماعة قسمت المال
بين المدلى بهم كأنهم احياء) فصار لكل واحد) من المدلى بهم (أخذه
المدلى به من ذوى الارحام لانه وارثه (وان سقط بعضهم ببعض عملت
به) فعممة وبنت اخ المال للعممة لانها تدلى بالاب وبنت الاخ تدلى بالأخ
ويسقط بعيد من وارث باقرب منه الا ان اختلفت الجهة فينزل بعيد حتى
يلحق بوارث سقط به اقرب اولا (والجهات) التى ترث بها ذووا الارحام
ثلاثة (ابوة) ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد والجدات السواقط
وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات الاعمام والعمات وعمات الاب
والجد (وامومة) ويدخل فيها فروع الام من الاخوال والخالات واعمام
الام واعمام ابيةا وامها وعمات الام وعمات ابيةا وجدها وامها واخوال

الام وخالاتها (ريشوة) ويدخل فيها اولاد البنات واولاد بنات الابن ومن ادلى بقرابتن ورث بهما ولزوج او زوجة مع ذى رحم فرضه كاملا بلا حجب ولا عول والباقي لذى الرحم ولا يعول هنا الا اصل ستة الى سبعة كخالة وبتى اختين لابوين وبتى اختين لام لخالة سهم وبتى الاختين لابوين اربعة وبتى الاختين لام سهمان ❦ باب ميراث الحمل ❦ يقع الحاء والمراد ما فى بطن الادمية يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلى (و) ميراث (الحثى المشكل) الذى لم تتضح ذكوره ولا انوثته (من خلف ورثة فيهم حمل) يرثه (فطلبوا القسمة وقف للحمل) ان اختلف ارثه بالذكورة والانوثة (الاكثر من ارث ذكرين او اثنتين) لان وضعهما كثير معتاد وما زاد عليهما نادر فلم يوقف له شئ فى زوجة حامل وابن للزوجة الثمن وللابن ثلث الباقي ويوقف للحمل ارث ذكرين لانه اكثر وتصح من اربعة وعشرين وفى زوجة حامل وابوين يوقف للحمل نصيب اثنين لانه اكثر ويدفع للزوجة الثمن عايلا لسبعة وعشرين وللاب السدس كذلك وللأم السدس كذلك (فاذا ولد اخذ حقه) من الموقوف (ومابقى فهو مستحقه) وان اعوز شئ بان وقفنا ميراث ذكرين فولدت ثلاثة رجع على من هو بيده (ومن لا يحجبه) الحمل (ياخذ ارثه) كاملا (كالجدة) فان فرضها السدس مع الولد وعدمه (ومن ينقصه) الحمل (شيئا) يعطى (اليقين) كالزوجة والام فيعطيان الثمن والسدس ويوقف الباقي (ومن سقط به) اى بالحمل (لم يعط شيئا) للشك فى ارثه (ويرث) المولود (ويورث ان استهل صارخا) لحديث ابى هريرة مرفوعا اذا استهل المولود صارخا ورث رواء احمد وابوداود (او عطس او بكى او رضع او تنفس وطال زمن التنفس او وجد) منه (دليل) على (حياته) كحركة طويلة او سعال لان هذه الاشياء تدل على الحياة المستقرة (غير حركة) قصيرة (واختلاج) لعدم دلالتهما (على الحياة المستقرة) وان ظهر بعضه فاستهل (اى صوت) ثم مات وخرج لم يرث (ولم يورث كما لو لم يستهل) وان جهل المستهل من التوأمين (اذا استهل احدهما دون الاخر ثم مات المستهل وجهل وكانا ذكراً و انثى) واختلف ارثهما (بالذكورة والانوثة يعين بقرعة) كما لو طلق احدى نسائه ولم تعلم عنها وان لم يختلف ميراثهما كولد الام اخرج السدس لورثة الجنين بغير قرعة لعدم

الحاجة اليها ولو مات كافر بدارنا عن حمل منه لم يرثه لحكمنا باسلامه قبل
وضعه ويرث صغير حكم باسلامه بموت احد ابويه منه (والختى) من له
شكل ذكر رجل وفرج امرأة او ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول
ويعتبر امره ببوله من احد الفرجين فان بال منهما فبسقه فان خرج منها
معا اعتبر اكثرهما فان استويا فهو (المشكل) فان رجب كشفه لصغر اعطى
ومن معه اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوريته ببنات لحته او اماً من
ذكره او تظهر انوثته ببيض او ثقلك ندى او اماً من فرج فان مات
او بلغ بلا اماراة (يرث نصف ميراث ذكر) ان ورث بكونه ذكراً
فقط كولد اخ او عم ختنى (ونصف ميراث اثنى) ان ورث بكونه اثنى
فقط كولد اب ختنى مع زوج واخت لابوين وان ورث ٣٢ متفاضلا
اعطى نصف ميراثهما فتعمل مسألة الذكورية ثم مسألة الانوثة وتنظر
بينهما بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد يتقسم على كل منهما وتضربه في
اثنين عدد حالى الختنى ثم من له شىء من احدى المسئلتين فاضربه في
الاخرى او وفقها فان وولد ختنى مشكل مسألة الذكورية من اثنين والانوثة
من ثلاثة وهما متباينان فاذا ضربت احدهما فى الاخرى كان الحاصل ستة
فاضربها فى اثنين تصح من اثنى عشر للذكر سبعة وللختى خمسة وان صالح
الختنى من معه على ماوقف له صح ان صح تبرعه ب باب ميراث المفقود ب
وهو من انقطع خبره فلم تعلم له حياة ولا موت (من خفى خبره باسر
او سفر غلبه السلامة كتجارة) وسياحة (انتظر به ثمان تسعين سنة منذ
ولد) لان الغالب انه لايعيش اكثر من هذا وان فقد ابن تسمين اجتهد
الحاكم (وان كان غلبه الهلاك كمن غرق فى مركب فسلم قوم دون قوم
او فقد من بين اهله او فى مفازة مهلكة) كدرب الحجاز (انتظر به ثمان
اربع سنين منذ تلف) اى فقد لانها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين
والتجار فانقطع خبره عن اهله يغلب على الظن هلاكه اذ لو كان حيا
لم ينقطع خبره الى هذه الغاية (ثم يقسم ماله فيما) اى فى مسئلتى غلبة
السلامة بعد التسعين وغلبة الهلاك بعد الاربع سنين فان رجع بعد قسم
ماله اخذ ما وجد ورجع على من اتلف شيئاً به (فان مات مورثه فى
مدة التبرص) السابقة (اخذ كل وارث اذا) اى حين الموت (اليقين)
وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود او موته (ووقف مابقى)

حتى يبين امر الميراث فاحمل مسئلة حياته ومسئلة موته وحصل اقل
 عدد يتقسم على كل منهما فيأخذ وارث منهما لا ساقط في احدهما اليقين
 (فان قدم) المفقود (اخذ نصيبه) الذي وقف ماله (وان لم يات) اى
 ولم تعلم حياته حين موت مورثه (فحكمه) اى حكم ما وقف له (حكم
 ماله) الذى لم يخلفه مورثه فيقضى منه دينه ويشق على زوجته منه مبدء
 تربصه لانه لا يحكم بموته الا عند انقضاء زمن انتظاره (ولباق الورثة ان
 يصلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقسمونه) على حسب ما يتفقون
 عليه لانه لا يخرج عنهم ❦ باب ميراث الغرق ❦ جنح غريق وكذا
 من خفي موته فلم يعلم السابق منهم (اذا مات متوارثان كاخوين لآب بهدم
 او غرق او غربة او نار) معافلا توارث بينهما (و) ان (جهل السابق
 بالمت) او علم ثم نسي (ولم يختلفوا فيه) بان لم يدع ورثة كل سبق موت
 الاخر (ورث كل واحد) من الغرق ونحوهم (من الاخر من تلاد
 ماله) اى من قديمه وهو بكسر التاء (دون ما ورثه منه) اى من الاخر
 (دفعا للدور) هذا قول عمر وعلى رضى الله عنهما فيقدر احدهما مات اولاً
 ويورث الاخر منه ثم يقسم ماورثه على الاحيا من ورثته ثم يصنع بالثاني
 كذلك ففي اخوين احدهما مولى زيد والاخر مولى عمر وماتا وجعل
 الحال يصير مال كل واحد لمولى الاخر وان ادعى كل من الورثة سبق
 موت الاخر ولا بينة تحالفا ولم يتوارثا ❦ باب ميراث اهل الملل ❦
 جمع ملة بكسر الميم وهى الدين والشريعة من موانع الارث اختلاف
 الدين (لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء) لحديث جابر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصرانى الا ان يكون عبده او امته رواه
 الدارقطنى والا اذا اسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم فيرث (ولا)
 يرث (الكافر المسلم الا بالولاء) لقوله عليه السلام لا يرث الكافر المسلم
 ولا المسلم الكافر متفق عليه وخص بالولا فيرث به لانه شعبة من الرق
 (و) اختلاف الدارين ليس بمانع (يتوارث الحربى والذى والمستامن)
 اذا اتحدت اديانهم لعموم النصوص (واهل الذمة يرث بعضهم بعضا مع
 اتفاق اديانهم لا مع اختلافها وهم ملل شتى) لقوله عليه السلام لا يتوارث
 اهل ملتين شتى (والمرتد لا يرث احدا) من المسلمين ولا من الكفار لانه
 لا يقر على ما هو عليه فلم يثبت له حكم دين من الاديان (وان مات) المرتد

(على رده قاله في) لانه لا يقر على ما هو عليه فهو ما بين يدين اقاربه (ويرث
المجوس بقرابتين) غير محجوبتين في قول عمر وعلى وغيرهما (ان اسلموا
او تحاكموا الينا قبل اسلامهم) فلو خلف امه وهي اخته بان وطئ ابوه
ابنته فولدت هذا الميت ورثت الثلث بكونها اما والنصف بكونها اختا
(وكذا حكم المسلم يطأ ذات رحم محرم منه بشبهة) نكاح او تسر ويثبت
النسب (ولا ارث بنكاح ذات رحم محرم) كامه وبنته وبنت اخيه (ولا)
ارث (بعقد) نكاح (لا يقر عليه لو اسلم) كطلقة ثلاثا وام زوجته واخته
من الرضاع **باب ميراث المطلقة** **رحميا** او بابنا ينهم فيه بقصد
الحرمان (من ابان زوجته في صحته) لم يتوارثا (او) ابانها في (مرضه
غير الخوف ومات به) لم يتوارثا لعدم التهمة حال الطلاق (او) ابانها في
مرضه (الخوف ولم يميت به لم يتوارثا) لاقطاع النكاح وعدم التهمة (بل)
يتوارثان (في طلاق رجعي لم تنقض عدته) سواء كان في المرض او الصحة
لان الرجعية زوجة (وان ابانها في مرض موته الخوف متهما بقصد
حرمانها) بان ابانها ابتداء او سائه اقل من ثلاث فطلقها ثلاثا (او علق
ابانها في صحته على مرضه او) علق ابانها (على فعل له) كدخوله الدار
(ففعله في مرضه) الخوف (ونحوه) كما لو وطئ عاقل حماته بمرض موته
الخوف (لم يرثها) ان ماتت لقطعه نكاحها (وترثه) هي (في العدة
وبعدها) لقضا عثمان رضى الله عنه (ما لم تتزوج او ترتد) فيسقط ميراثها
ولو اسلمت بعد لانها فعلت باختيارها ما ينافي نكاح الاول ويثبت الارث
له دونها ان فعلت في مرض موتها الخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت في
العدة ان اتهمت بقصد حرمانه **باب الاقرار بمشارك في الميراث** اذا
اقر كل الورثة **المكلفين** (ولو انه) اى الوارث المقر (واحد)
منفرد بالارث (بوارث لئيت) من ابن او نحوه (وصدق) المقر به (او
كان) المقر به (صغيرا او مجنونا والمقر به مجهول النسب ثبت نسبه) بشرط
ان يمكن كون المقر به من الميت وان لا ينزاع المقر في نسب المقر به
(و) ثبت (ارثه) حيث لا مانع لان الوارث يقوم مقام الميت في بيناته
ودعاويه وغيرها فكذلك في النسب ويعتبر اقرار زوج ومولى ان ورثا
(وان اقر) به بعض الورثة ولم يثبت نسبه بشهادة عدلين منهم او من
غيرهم ثبت نسبه من مقر فقط واخذ الفاضل بيده او ما في يده ان

المسئلة فلو اقر (احد ابنيه باخ مثله) اى مثله المقر (فله) اى ثلقر به
 (ثلث ما بيده) اى يد المقر لان اقراره تضمن انه لا يستحق اكثر من
 ثلث التركة وفى يده نصفها فيكون السدس الزايد للقر به (وان اقر باخت
 فلها خمسة) اى خمس ما بيده لانه لا يدعى اكثر من خمس المال وذلك
 اربعة اخماس النصف الذى بيده يبقى خمسة فيدفعه لها وان اقر ابن ابن
 بابن دفع له كل ما بيده لانه يحجبه وطريق العمل ان تضرب مسئلة
 الاقرار او وقفها فى مسئلة الانكار وتدفع لمقر سهمه من مسئلة الاقرار
 فى مسئلة الانكار او وقفها ولنكر سهمه من مسئلة الانكار فى مسئلة
 الاقرار او وقفها ولقر به ما فضل  باب ميراث القتال والمبعض
 والولاء  بفتح الواء والمد اى ولاء العتاقة (فمن انفرد بقتل
 مورثه او شارك فيه مباشرة او سبياً) كحضر بشر تعديا او نصب
 سكين (بلا حق لم يرثه ان لزمه) اى اقاتل (قود او دية
 او كفارة) على ما يأتى فى الجنايات لحديث عمر سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول ليس للقاتل شئ رواه مالك فى موطاه واحد (والمكلف
 وغيره) اى غير المكلف كالصغير والمجنون فى هذا (سواء) لعموم ما سبق
 (وان قتل بحق قودا او حدا او كفرا) اى غير ردة (او ببني) اى
 قطع طريق لثلاث يتكرر مع ما يأتى (او) (صيانة او حراية او شهادة
 وارثه) بما يوجب القتل (او قتل العادل الباغي وعكسه) كقتل
 الباغي العادل (ورثه) لانه فعل ماذون فيه فلم يمنع الميراث (ولا يرث
 الرقيق) ولو مدبرا او مكاتبا او ام ولد لانه لو ورث لكان لسيد
 وهو اجنبى (ولا يورث) لانه لا مال له (ويرث من بعضه حر ويورث
 ويحجب بقدر مافيه من الحرية) لقول على وابن مسعود وكسبه
 وارثه بحريته لورثته فان نصفه حر وام وعم حران لابن نصف
 ماله لو كان حرا وهو ربع وسدس وللام ربع والباقي للام (ومن اعتق
 عبداً) او امة او اعتق بعضه فسرى الى الباقي او عتق عليه برحم او
 كتابة او ايلاد او اعتقه فى زكاة او كفارة (فله عليه الولاء) لقوله
 عليه السلام الولاء لمن اعتق متفق عليه وله ايضا الولاء على اولاده
 وان سفلوا من زوجة عتيقة او سرية وعلى من له اولهم ولاؤه
 لانه ولى نعمتهم وبسيه عتقوا ولان الفرع يتبع اصله ويرث

ذو الولاء مولاء (وإن اختلف دينهما) لما تقدم فيرث المعتق عتيقه عند عدم عصبة النسب ثم عصبته بعده الاقرب فالاقرب على ما سبق (ولا يرث النساء بالولاء الا من اعتقن) اى باشرن عتيقه او عتق عليهن بنحو كتابة (او اعتقه من اعتقن) اى عتيق عتيقهن او اولادهن لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ميراث الولاء للكبير من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولا من اعتقن والكبير بضم الكاف وسكون الواو اقرب عصبة السيد اليه يوم مات عتيقه والولاء لا يباع ولا يوهب ولا يوقص ولا يوصى به ولا يورث فلو مات السيد عن ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده وحده ولو مات ابنا السيد وخلف احدهما ابنا والاخر تسعة ثم مات العتيق فارثه على عددهم كالنسب ولو اشترى اخ واخته اباهما فعتق عليهما ثم ملك قنا فاعتقه ثم مات الاب ثم العتيق ورثه الابن بالنسب دون اخته بالولاء وتسمى مسئلة القضاة يروى عن مالك انه قال سالت سبعين قاضيا من قضاة العراق عنها فاخطاوا فيها

كتاب العتيق

هو لغة الخلوص وشرعا تحرير الرقبة وتخليصها من الرق (وهو من افضل القرب) لان الله تعالى جعله كفارة لقتل والوطى في نهار رمضان والايمان وجعله النبي صلى الله عليه وسلم فكاكا لمعتقه من النار وافضل الرقاب انفسها عند اهلها وذكر وتعدد افضل (ويستحب عتق من له كسب) لانفساعه به (وعكسه بعكسه) فيكره عتق من لا كسب له وكذا من يخاف منه زنا او فساد وان علم ذلك منه او ظن حرم وصريحه نحو انت حر او محرر او عتيق او معتق او حررتك او اعتقتك وكناياته نحو خلعتك والحق باهلك ولا سيل ولا سلطان لى عليك وانت لله او مولاي وملكتك نفسك ومن اعتق جزأ من رقيقه سرى الى باقيه ومن اعتق نصيبه من مشترك سرى الى الباقي ان كان موسرا مضمونا بفيته ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه بالملك ويصح معلقا بشرط فيعتق اذا وجد (ويصح تعليق العتق بموت وهو التدبير) سمي بذلك لان الموت دبر الحياة ولا يبطل بالباطال ولا رجوع ويصح وقف المدبر وهبته وبيعه ورهنه

قال مات السيد قبل بيته عتق أن خرج من ثلثه والا فمقتدره
 الكتابة وهي مشقة من الكتب وهو الجمع لانها تجمع نحو ما وشرط
 (بيع) سيد (عبده نفسه بمال) معلوم يصح السلم فيه (موجد في ذمته)
 باجلين فاكث (ونسن) الكتابة (مع امانة السيد وكسبه) لقوله تعالى
 فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا (وتكره) الكتابة (مع عدمه) اي عدم
 الكسب لئلا يصير كلا على الناس ولا يصح عتق وكتابة الا من جاز
 التصرف وتنقد بكتابتك على كذا مع قبول العبد وان لم يقل فاذا اديت
 فانت حر ومتى ادى ما عليه او ابراه منه سيده عتق ويملك كسبه ونفعه
 وكل تصرف يصلح ماله كبيع واجارة (ويجوز بيع المكاتب) لقصة بريرة
 ولانه قن مابق عليه درهم (ومشتريه يقوم مقام مكاتبه) بكسر التاء (قال
 ادعي) المكاتب للمشتري ما بقي من مال الكتابة (عتق وولاؤه له) اي
 للمشتري (وان عجز) المكاتب عن اداء جميع مال الكتابة او بعضه
 لمن كاتبه او اشتراه (عاقبا) فاذا حل نجم ولم يوده المكاتب فلسيده
 الفسخ كما لو اعسر المشتري ببعض الثمن ويلزم انتظاره ثلاثا لنحو بيع
 عرض ويجب على السيد ان يودي الى من وفي كتابته ربعها لما روى
 ابو بكر باسناده عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى واتوهم
 من مال الله الذي اناكم قال ربع الكتابة وروى موقوفا على علي
 باب احكام امهات الاولاد (اصل ام امهة ولذلك جمعت على
 امهات باعتبار الاصل (اذا اولد حرامته) ولو مدبرة او مكاتبه (او)
 اولد (امة له ولغيره) ولو كان له جزء يسير منها (او امة لولده)
 كلها او بعضها ولم يكن الابن وطئها قد (خلق ولده حرا) بان حملت به
 في ملكه (حيا ولد او ميتا قد تبين فيه خلق الانسان) ولو خفيا
 (لا) بالقاء (مضغة او جسم بلا تخطيط صارت ام ولد له تعتق بموته
 من كل ماله) ولو لم يملك غيرها لحديث ابن عباس يرفعه من وطئ امه
 فولدت فهي معتقة عن دبر منه رواه احمد وابن ماجة وان اصابها في
 ملك غيره بنكاح او شبهة ثم ملكها حاملا عتق الحمل ولم تصرف ام ولد
 ومن ملك امة حاملا فوطئها حرم عليه بيع الولد ويعتقه (واحكام ام
 الولد) ك (احكام الامة) القن (من وطئ وخدمة واجارة ونحوه
 كاعارة وايداع لانها مملوكة له مادام حيا) لا في نقل الملك في رقبتها

ولا بما يراه (اي لنقل الملك فالاول (كوقف وبيع) وهبة وجعلها صدقا ونحوه (و) الثاني كـ (رهن و) كذا (نحوها) اي نحو المذكورات كالوصية بها لحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يبررن يستع منها السيد مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطني وتصح كتابتها فان ادت في حياته عتقت وما بقي بيدها لها وان مات وعليها شيء عتقت وما بيدها للورثة ويتبعها ولدها من غير سيدها بعد ايلادها فيعتق بموت سيدها واذا جنت فديت بالاقل من قيمتها يوم الفدا او ارش الجناية وان قتلت سيدها عمدا او خطأ عتقت وللورثة القصاص في العمد او الدية فيلزمها الاقل منها او من قيمتها كالحطأ وان اسلمت ام ولد كافر منع من غشيانها وحيل بينه وبينها حتى يسلم واجبر على نفقتها ان عدم كسبها

﴿ كتاب النكاح ﴾

هو لغة الوطء واجتمع بين الشئئين وقد يطلق على العقد فاذا قالوا نكح فلانة او بنت فلان ارادوا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا نكح امراته لم يريدوا الا الجمعة وشعرا عقد يعتبر فيه لفظ انكاح او تزويج في الجملة والمعتود عليه منفعة الاستمتاع (وهو سنة) لذى شهوة لا يخاف زنا من رجل وامرأة لقوله عليه السلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه وجاء رواه الجماعة ويباح لمن لاشهوة له كالنكاح والكبير (وفعله مع الشهوة افضل من نوافل العبادة) لاشتماله على مصالح كثيرة كتخصين فرجه وفرج زوجته والقيام بها وتحصيل النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ومن لاشهوة له نوافل العبادة افضل له (ويجب النكاح على من يخاف زنا بتركه) ولو ظنا من رجل وامرأة لانه طريق اعفاف نفسه وصونها عن الحرام ولا فرق بين القادر على الانفاق والم عاجز عنه ولا يكتفى بمرة بل يكون في مجموع العمر ويحرم بدار حرب الا اضرورة فيباح اغير اسير (ويسن نكاح واحدة) لان الزيادة عليها تعريض للمحرم

في الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم
 لحديث ابى هريرة مرفوعا تسلك المرأة لاربعة مالمها وحسبها ومالهها ولدان
 فاطفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه (اجنبية) لان ولدها يكون
 انجب ولانه لا يامن الطلاق فيفضى مع القرابة الى قطعة الرحم (بكر)
 لقوله عليه السلام لجابر فهلا بكرا تلاعها وتلاعك متفق عليه
 (ولود) اى من نساء يعرفن بكثرة الاولاد لحديث انس رفعه تزوجوا
 الودود الولود فاقى مكاثركم الامم يوم القيمة رواء سعيد (بلا ام)
 لانها ربما افسدتها عليه ويسن ان يتخير الجميلة لانه اغض لبصره (و)
 يباح (له) اى لمن اراد خطبة امرأة وغلب على ظنه اجابته (نظر
 ما يظهر غالبا) كوجه ورقبة ويد وقدم لقوله عليه السلام اذا خطب
 احدكم امرأة فقد ان يرى منها بعض ما يدعوه الى نكاحها فليفعل
 رواء احمد وابو داود (مرارا) اى يكرر النظر (بلا خلوة) ان
 امن ثوران الشهوة ولا يحتاج الى اذنها ويباح نظر ذلك وراس وساق
 من امة وذات محرم ولبعد نظر ذلك من مولاته ولشاهد ومعامل
 نظر وجه مشهود عليها ومن تعامله وكفيها حاجة ولطيب ونحوه
 نظر ولمس مادعت اليه حاجة ولا امرأة نظر من امرأة ورجل الى
 ماعدى ما بين سريرة وركبة ويحرم خلوة ذكر غير محرم بامرأة (ويحرم
 التصريح بخطبة المعتدة) كقوله اريد ان اتزوجك لمفهوم قوله تعالى
 لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وسواء كانت المعتدة (من
 وفاة والمبانة) حال الحياة (دون التعريض) فيباح لما تقدم ويحرم
 التعريض كالتصريح لرجعية (ويباحان لمن ابانها بدون الثلاثة) لانه
 يباح له نكاحها في عدتها (كرجعته) فان له رجعتها في عدتها (ويحرمان)
 اى التصريح والتعريض (منها على غير زوجها) فيحرم على الرجعية ان
 تجيب من خطبتها في عدتها تصريحاً او تعريضاً واما البائن فيباح لها
 اذا خطبت في عدتها التعريض دون التصريح (والتعريض اى فى مثلك
 لراغب وتجييه) اذا كانت بائنا (ما يرغب عنك ونحوها) كقوله لا فتوتنى
 بنفسك وقولها ان قضى شئ كان (فان اجاب ولى محبرة) ولو تعريضاً
 لمسلم (او اجابت غير المحبرة لمسلم حرم على غيره خطبتها) بلا اذنه
 لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى يسكن

أو يترك رواء البخارى والنسائى (وان رد) الحاطب الاول (او اذن)
 أو ترك أو استأذن الثانى الأول فسكت (أو جهل الحال) بأن لم يعلم
 الثانى اجابة الاول (جاز) لثانى ان يخطب (ويسن العقد يوم الجمعة
 مساء) لأن فيه ساعة الاجابة ويسن بالمسجد ذكره ابن القيم ويسن
 ان يخطب قبله (بخطبة ابن مسعود) وهى ان الحمد لله نحمده ونستعينه
 ونستغفره ونتوب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا
 من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له واشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويسن ان يقول لمتزوج بارك
 الله لكما وعليكما وجمع بينكما فى خير وعاقبة فاذا زفت اليه قال
 اللهم انى استلك خيرا وخير ما جبلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر
 ما جبلتها عليه ثم فصل واركانه ثم اى اركان النكاح ثلاثة احدها
 الزوجان الحاليان من الموانع (كالعتدة) (و) الثانى (الايجاب) وهو اللفظ
 الصادر من الولى او من يقوم مقامه (و) الثالث (القبول) وهو اللفظ
 الصادر من الزوج او من يقوم مقامه (ولا يصح) النكاح (ممن يحسن)
 اللغة (العربية بغير لفظ زوجت او انكحت) لانهما اللفظان اللذان ورد
 بهما القران ولا مته اعتقتك وجعلت عنتك صداقك ونحوه لقصة صفية
 (و) لا يصح قبول الابل بلفظ (قبلت هذا النكاح او تزوجتها او تزوجت
 او قبلت) او رضيت ويصح النكاح من هازل وتجنه (ومن جهلهما) اى
 عجز عن الايجاب والقبول بالعربية (لم يلزمه تعلمهما وكفاه معناه الخاص
 بكل لسان) لان المقصود هنا المعنى دون اللفظ لانه غير متعبد بتلاوته
 وينعقد من اخرس بكتابة واشارة مفهومة (فان تقدم القبول) على
 الايجاب (لم يصح) لان القبول انما يكون بعد الايجاب فتن وجد قبله لم
 يكن قبولا (وان تاخر) اى تراخى القبول (عن الايجاب صح ما دام فى
 المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه) عرفا ولو طال النصل لان حكم المجلس
 حكم حالة العقد (وان تفرقا قبله) اى قبل القبول او تشاغلا بما يقطعه
 عرفا (بطل) الايجاب للاعراض عنه وكذا لو جن او اغمى عليه قبل
 القبول لان تام ثم فصل وله شروط ثم اربعة (احدها تعيين
 الزوجين) لان المقصود فى النكاح التعيين فلا يصح بدونه كزوجتك بنى
 وله غيرها حتى يميزها وكذا لو قال زوجها ابنك وله بنون (فان اشار

(أو وحقها بما تحب به) (كطريقه او
 الصغيرة صح النكاح لحصول التمييز) (أو قال زوجتك بنتي وله) بنت
 (واحدة لا أكثر صح) النكاح لعدم الالتباس ولو سماها بغير اسمها ومن سمي
 له في العقد غير مخطوبته قبل يظنها اياها لم يصح في فصل في الشرط
 الثاني (رضاها) فلا يصح ان اكره احدها بغير حق كالبيع (الا البالغ
 المجنون) فيزوجه ابوه او وصيه في النكاح (و) الا (المجنونة والصغير
 والبكر ولو مكلفة لا الثيب) اذا تم لها تسع سنين (فان الاب ووصيه في
 النكاح يزوجانهم بغير اذنهم) كتيب دون تسع لعدم اعتبار اذنهم و (كالسيد
 مع امائه) فيزوجهن بغير اذنهن لانه يملك منافع بضعهن (و) كالسيد مع
 (عبده الصغير) فيزوجه بغير اذنه كولد الصغير (ولا يزوج باقي الاوليا)
 كالجد والاخ والعم (صغيرة دون تسع) بحال بكرة كانت او ثيبا (ولا)
 يزوج غير الاب ووصيه في النكاح (صغيرا) الا الحاكم لحاجة (ولا)
 يزوج غير الاب ووصيه فيه (كيرة عاقلة) بكرة او ثيبا (ولا بنت تسع)
 سنين كذلك (الا باذنهما) لحديث ابى هريرة مرفوعا تستامر اليتيم في
 نفسها فان سكنت فهو اذنها وان ابت لم تكره رواه احمد واذن بنت تسع
 معتبر لقول عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة رواه احمد
 ومعناه في حكم المرأة (وهو) اى الاذن (صحات البكر) ولو ضحكت او
 بكت (ونطق الثيب) بوطى في القبل لحديث ابى هريرة يرفعه لا تنكح
 الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يارسول الله وكيف
 اذننا قال ان تسكت متفق عليه ويعتبر في استيذان تسمية الزوج على وجه
 تقع به المعرفة في فصل في الشرط (الثالث الولي) لقوله عليه
 السلام لا نكاح الا بولي رواه الحنفية الا النسائي وصححه احمد وابن معين
 (وشروطه) اى شروط الولي سبعة (التكليف) لان غير المكلف يحتاج لمن
 ينظر له فلا ينظر لغيره (والذكورية) لان المرأة لا ولاية لها على نفسها
 ففي غيرها اولى (والحرية) لان العبد لا ولاية له على نفسه ففي غيره اولى
 (والرشد في العقد) بان يعرف الكفو ومصالح النكاح لا حفظ المال
 فرشد كل مقام بحسبه (واتفاق الدين) فلا ولاية لكافر على مسلمة ولا
 لنصراني على مجوسية لعدم التوارث بينهما (سوى ما يذكر) كام ولد
 لكافر اسلمت وامه كافرة لمسلم والسلطان يزوج من لا ولي لها

من أهل الذمة (والعدالة) ولو ظاهرها لانها ولاية نظرية فلا يستبد
 بها الفاسق الا في سلطان وسيد يزوج امته اذا تحرر ذلك (فلا تزوج
 امرأة نفسها ولا غيرها) لما تقدم (ويقدم ابو المرأة) الحرة (في انكاحها)
 لانه اكمل نظرا واشد شفقة (ثم وصيه فيه) اى في النكاح لقيامه مقامه
 (ثم جدها لاب وان علا) لانه له ايلادا وتمصيا فاقسبه الاب
 (ثم ابنها ثم بنوه وان تزولوا) الاقرب فالاقرب لما روت ام سلمة انها
 لما اتقضت عدتها ارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبها فقالت
 يا رسول الله ليس احد من اوليائى شاهداً قال ليس من اوليائك شاهد
 ولا غايب يكره ذلك فقالت قم يا عمر (فزوج رسول الله فزوجه رواء النسائى
 (ثم اخوها لابيون ثم لاب) كالميراث (ثم بنوها كذلك) وان تزولوا يقدم
 من لابيون على من لاب ان استووا في الدرجة الاقرب فالاقرب (ثم عمها
 لابيون ثم لاب) لما تقدم (ثم بنوها كذلك) على ماسبق في الميراث (ثم
 اقرب عصبية نسب كالارث) واحق عصبية بعد الاخوة بالميراث احقهم
 بالولاية لان مبنى الولاية على الشفقة والنظر وذلك معتبر بمظته وهو
 القرابة (ثم المولى انعم) بالعتق لانه يرثها ويعقل عنها (ثم اقرب عصبية
 نسباً) على ترتيب الميراث (ثم) ان عدموا فعصبية (ولاء) على ما تقدم
 (ثم السلطان) وهو الامام او نائبه قال احمد والقاضى احب الى من
 الامير في هذا فان عدم الكل زوجها ذو سلطان في مكانها فان تعذر وكلت
 وولى امة سيدها ولو فاسقا ولا ولاية لاهل من ام ولا خال ونحوه من
 ذوى الارحام (فان عضل) الولي (الاقرب) بان منعها كفواً رضيته
 ورغب بما صح مهرا ويفسق به ان تكرر (او لم يكن) الاقرب (اهلاً)
 لكونه طفلاً او كافراً او فاسقا او عبداً (او غاب) الاقرب (غيبة منقطعة
 لا تقطع الا بكلفة ومشقة) فوق مسافة القصر او جهل مكانه (زوج
 الحرة) الولي (الا بعد) لان الاقرب هنا كالمعدوم (وان زوج الا بعد
 او) زوج (اجنبي) ولو حاكماً (من غير عذر) للاقرب (لم يصح)
 النكاح لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها فلو كان الاقرب
 لا يعلم انه عصبية او انه صار او عاد اهلاً بعد مناف صح النكاح استحباباً
 للاتصال ووكيل كل ولى يقوم مقامه غايباً وحاضراً بشرط اذنها للوكيل


لم تكن محبوة ويشترط في وكيل ولي ما يشترط فيه وجوب
 لو كمل الزوج زوجت موكلك فلانا فلانة ويحول وكيل
 عنه لفلان او لموكلي فلان وان استوى وليان فاكثر سن تقدم
 الفضل من فان تشاحوا اقرع ويتعين من اذنت له منهم ومن زوج ابنة
 بنت الخيد ونحوه صح ان يتولى طرق العقد ويكنى زوجت فلانا فلانة
 وكذا ولي عاقلة تحمل له اذا تزوجها باذنها كفى قوله تزوجتها فصل
 الشرط (الرابع الشهادة) لحديث جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي
 وشاهدي عدل رواه البرقاني وروى معناه عن ابن عباس ايضا (فلا يصح)
 النكاح (الا بشاهدين عدلين) ولو ظاهرا لان الغرض اعلان النكاح
 (ذكرين مكلفين سميعين ناطقين) ولو انهما ضيرران او عدوا الزوجين
 ولا يبطله تواصل بكتفانه ولا تشترط الشهادة بخلوها من الموانع او اذنها
 والاحتياط الا لشهاد فان انكرت الاذن صدقت قبل دخول لا بعده
 (وليست الكفائة وهي) لغة المساوات وهنا (دين) اي اداء الفرائض
 واجتناب النواهي (ومنصب وهو النسب والحرية) وصناعة غير زرية
 ويسار بحسب ما يجب لها (شرطا في صحته) اي صحة النكاح لامر النبي
 صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ان تنكح اسامة بن زيد فكبحها بامرهم
 متفق عليه بل شرط للزوم (فلو زوج الاب عفيفة بفاجر او عربية
 بهجمي) او حرة بعبد (فلن لم يرض من المرأة او الاوليا) حتى من
 حدث (الفسخ) فيفسخ اخ مع رضى اب لان العار عليهم اجمعين وخيار الفسخ
 على التراخي لا يسقط الا باسقاط عصة او بما يدل على رضاها من قول او
 فعل في باب المحرمات في النكاح وهن ضربان احدهما من تحرم على
 الابد وقد ذكره بقوله (تحرم ابدا الام وكل جدة) من قبل الام او الاب
 (وان علت) لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم (والبنت وبنت الابن وبناتها)
 اي بنت البنت وبنت بنت الابن (من حلال وحرام وان سفلن)
 وارثة كانت او لا للعموم قوله تعالى وبناتكم (وكل اخت) شقيقة كانت
 او لاب او لام لقوله تعالى واخواتكم (وبنتها) اي بنت الاخت
 مطلقا وبنت ابنها (وبنت ابنتها) وان نزلت لقوله تعالى وبنات الاخت
 (وبنت كل اخ وبنتها وبنت ابنه) اي ابن الاخ (وبنتها) اي بنت
 بنت ابن اخيه (وان سفلت) لقوله تعالى وبنات الاخ (وكل عمة وخالة)

(وان علنا) من جهة الاب او الام لقوله تعالى وعماكم وخالاتكم
 (والملاعة على الملاعن) ولو ما كذب منه فلا يحمل له بشا ولا ملك
 عين (ويحرم بالرضاع) ولو محزوما (ما يحرم بالنسب) من الانساب
 السابقة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب حتى
 عليه (الا ام اخته) وام اخيه من رضاع (و) الا (اخته) من
 رضاع فلا تحرم المرضعة ولا بنتها على ابى المرتضع واخيه من نسب ولا
 ام المرتضع واخته من نسب على ابى المرتضع وابنه الذى هو اخو المرتضع
 لانهم فى مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا بالنسب (ويحرم) بالمصاهرة
 (بالعقد) وان لم يحصل دخول ولا خلوة (زوجة ابيه) ولو من رضاع
 (و) زوجة (كل جد) وان علا لقوله تعالى ولا تسكحوا ما نكح آباؤكم
 من النساء (و) تحرم ايضا بالعقد (زوجة ابنه وان نزل) ولو من
 رضاع لقوله تعالى وحلائل ابنائكم (دون بناتهن) اى بنات حلائل
 آباءه وابنائهن (و) دون (امهاتهن) فحمل له ربيبة والده وولده وام
 زوجة والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم (وتحرم)
 ايضا (ام زوجته وجداتها) ولو من رضاع (بالعقد) لقوله تعالى
 وامهات نسائكم (و) تحرم ايضا الربايب وهن (بناتهن) اى بنت
 الزوجة (وبنات اولادها) الذكور والاناث وان نزلن من نسب او
 رضاع (بالدخول) لقوله تعالى وربائبكم اللاتي فى حجوركم من نسائكم
 اللاتي دخلتم بهن (فان بانت الزوجة) قبل الدخول ولو بعد الخلوة
 (او ماتت بعد الخلوة المحن) اى الربايب لقوله تعالى فان لم تكونوا
 دخلتم بهن فلا جناح عليكم ومن وطئ امرأة بشبهة او زنا حرم عليه امها
 وبنتها وحرمت على ابيه وابنه ^{فصل} فى الضرب الثانى من
 المحرمات (وتحرم الى امد اخت معتدته واخت زوجته وبناتها) اى بنت
 اخت معتدته وبنت اخت زوجته (وعمتها وخالتها) وان علنا من نسب
 او رضاع وكذا بنت اخيهما وكذا اخت مستبراته وبنت اخيها او اختها
 او عمتها او خالتها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقوله عليه السلام
 لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه عن ابى هريرة
 ولا يحرم الجمع بين اخت شخص من ابيه واخته من امه ولا بين مبانة
 شخص وبنته من غيرها ولو فى عقد فان طلقت (المرأة) وفرغت العدة

سبعة) قال ابن المنذر اجمع اهل العلم عليه (ولا) يصح (سيده) لان
 ملك الرقة يفيد ملك المنفعة والامانة البضع فلا يجمع معه عقد اضعف منه
 (ولحر نكاح امة ابية) لانه لا ملك للابن فيها ولا شبهة ملك (دون)
 نكاح (امة ابية) فلا يصح نكاحه امة ابنه لان الاب له التملك من مال
 ولده كما تقدم (وليس للحر نكاح عبد ولدها) لانه لو ملكت زوجها او
 بعضه لا قسح النكاح وعلم بما تقدم ان للعبد نكاح امة ولو لابنه وللامة
 نكاح عبد ولو لابنها (وان اشترى احد الزوجين) الزوج الاخر او ملكه
 بارث او غيره (او) ملك (ولده الحر او) ملك (مكاتبه) اى مكاتب
 احد الزوجين او مكاتب ولده (الزوج الاخر او بعضه انقسخ نكاحهما)
 ولا ينقص بهذا الفسخ عدد الطلاق (ومن حرم وطوها بقدر) كالعتدة
 والمحرمة والزانية والمطلقة ثلاثا (حرم) وطئها (بملك يمين) لان النكاح
 اذا حرم لكونه طريقا الى الوطئ فلان يحرم الوطئ بطريق الاولى (الا
 امة كتابية) فحل لدخولها في عموم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم (ومن
 جمع بين محلة ومحرمة في عقد صح فين تحل) و بطل فبين تحرم فلو تزوج
 اينا ومزوجة في عقد صح في الايم لانها محل النكاح (ولا يصح نكاح حتى
 مشكلى قبل تبين امره) لعدم تحقيق ميع النكاح ^{في} باب الشروط ^{في}
 في النكاح (والعيوب في النكاح) والمعتبر من الشروط ما كان في صلب
 العقد او اتفقا عليه قبله وهى قسمان صحح واليه اشار بقوله (اذا
 شرطت طلاق ضررتها او ان لا يتسرى او ان لا يتزوج عليها او) ان (لا يخرجها
 من دارها او بلدها) او ان لا يفرق بينها وبين اولادها او ابويها او ان ترضع
 ولدها الصغير (او شرطت نقدا معينا) تاخذ منه مهرها (او) شرطت
 (زيادة في مهرها صح) الشرط وكان لازما فليس للزوج فكه بدون ابانتها
 ويسن وفاؤه به (فان خالفه فلها الفسخ) على التراخي لقول عمر للذى
 قضى عليه بلزوم الشرط حين قال اذا يطلقنا مقاطع الحقوق عند الشروط
 وان شرط ان لا يخرجها من منزل ابويها فمات احدهما بطل الشرط القسم
 الثانى فاسد وهو انواع احدها نكاح الشغار وقد ذكره بقوله (واذا
 زوج وليته على ان يزوجه الاخر وليته ففعلا) اى زوج كل منهما الاخر
 وليته (ولا مهر) بينهما (بطل النكاحان) لحديث ابن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عن الشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه

من امة وليس بينهما صداق متفق عليه وهذا هو الصحيح في المذهب
 مع خداهم معلومة مهرا للاخرى (فان سمي لها) اي لكل واحدة منهما
 (مهر) مستقل غير قليل بلا حيلة (صح) النكاحان ولو كان المسمى دون
 مهر المثل وان سمي لاحدهما دون الاخرى صح نكاح من سمي لها فقط
 والثاني نكاح المحلل واليه اشار بقوله (وان تزوجها بشرط انه متى حلها
 للاول طلقها او نواه) اي التحليل (بلا شرط) يذكر في العقد او اتفاقا عليه
 قبله ولم يرجع بطل النكاح لقوله عليه السلام الا اخبركم بالتيست المستعار قالوا بلى
 يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له راوه ابن ماجة (او قال) ولي
 (زوجتك اذا جاء راس الشهر وان رضيت امها) او نحوه مما علق فيه النكاح على
 شرط مستقبل فلا ينقذ النكاح غير زوجت او قبلت ان شاء الله فيصح كقوله
 زوجتكما اذا كانت بنتي او ان انقضت عدتها وهما يعلمان ذلك وان شئت فقال
 شئت وقبلت ونحوه فانه صحيح (او) قال ولي زوجتك و (اذا جاء غد)
 او وقت كذا (فطلقها او وقته بمدة) بان قال زوجتكما شهرا او سنة
 او يتزوج الغريب بنية طلاقها اذا خرج (بطل الكل) وهذا النوع هو
 نكاح المتعة قال سيرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح
 حين دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهاها عنها رواه مسلم ^{في} فصل وان
 شرط ان لامهر لها او ^{في} ان (لانفقة) لها (او) شرط (ان يقسم
 لها اقل من ضررتها او أكثر) منها (او شرط فيه) اي في النكاح
 (خيارا او) شرط (ان جاء بالمهر في وقت كذا والا فلا نكاح بينهما)
 او شرطت ان يسافر بها او ان تستدعيه لو طيء عند ارادتها اولا تسلم
 نفسها الى مدة كذا ونحوه (بطل الشرط) لمناقاته مقتضى العقد وتضمنه
 اسقاط حق يجب به قبل انعقاده (وصح النكاح) لان هذه الشروط
 تعود الى معنى زايد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فيه
 (وان شرطها مسلة) او قال وليها زوجتك هذه المسلة او ظنها مسلة ولم
 تعرف بتقديم كفر (فبانت كتابية) فله الفسخ لقوات شرطه (او شرطها
 بكرا او حيلة او نسيية او) شرط (نفي عيب لا يفسخ به النكاح) بان
 شرطها سبعة او بصيرة (فبانت بخلافه فله الفسخ) لما تقدم وان شرط صفة
 فبانت اعلا منها فلا فسخ ومن تزوج امرأة وشرط او ظن انها حرة ثم
 تبين انها امة فان كان بمن يحل له نكاح الاما فله الخيار والا فرق بينهما

وما ولدته قبل الم حر يديه تحت يوم ولادته وان كان المبرور عبداً
فولده حر ايضاً يديه اذا متى ويرجع زوج بالعتق والمهر على من غره
ومن تزوجت رجلاً على انه حر او نطقه حراً فان عبداً فلها الخيار (وان
عتقت) امسة (تحت حر فلا خيار لها) لانها كانت زوجها في الكمال كما
لو اسلمت كتابية تحت مسلم (بل) يثبت لها الخيار ان عتقت كلها (تحت عبد)
كله لحديث بريرة وكان زوجها عبداً اسود رواه البخاري وغيره عن ابن
عباس وعائشة رضي الله عنهم فتقول فسخت نكاحي او اخترت نفسي ولو
متراحيا ما لم يوجد منها دليل رضى كتمكين من وطئ او قبلة ونحوها ولو
جاهلة ولا يحتاج فسخها لحاكم فان فسخت قبل دخول فلا مهر وبمده هو
لسيدها فصل في العيوب في النكاح واقسامها ثلاثة قسم يختص
بالرجال وقد ذكره بقوله (ومن وجدت زوجها محبوا) قطع ذكره كله
(او) بعضه (وبقي له ما لا يطأ به فلها الفسخ وان ثبتت عتته باقراؤه او)
ثبتت (بينة على اقراره اجل سنة) هلالية (منذ تحاك) روى عن عمر
وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة لانه اذا مضت الفصول الاربعة ولم
يزل علم انه خلقه (فان وطئها فيها) اى في السنة (والا فلها الفسخ)
ولا يحتسب عليه منها ما اعتزته فقط (وان اعترفت انه وطئها) في القبل
في النكاح الذي ترافعا فيه ولو مرة (فليس بعين) لاعترافها بما ينافي العنة
وان كان ذلك بعد ثبوت العنة فقد زالت (ولو قالت في وقت رضيت به
عينا سقط خيارها ابداً) لرضاها به كما لو تزوجه طامة عتته فصل في
القسم الثاني يختص بالمرأة وهو (الرق) بان يكون فرجها مسدودا لا
يسلكه ذكر باصل الحلقة (والقرن) لحم زايد يثبت في الفرج فيسده
(والعفل) ورم في اللحمه التي بين مسلكي المرأة فيضيق منها فرجها فلا
ينفذ فيه الذكر (والفتق) انخراق ما بين سيلها او ما بين
مخرج بول ومنى (واستطلاق بول ونحو) اى غايظ منها او منه
(وقروح سيالة في فرج) واستحاضة (و) من القسم الثالث
وهو المشترك (باسور وناصور) وهما داآن بالمقدمة (و) من القسم الاول
(خصا) اى قطع الخصيتين (وسل) لهما (ووجا) لهما لان ذلك يمنع
الوطئ او يضعفه (و) من المشترك (كون احدهما حتى وانحاح) اما
المشكلى فلا يصح نكاحه كما تقدم (وجنون ولو ساعة وبرص وجذام)

رجع راس له ربح منكرة وبهرتهم (ثبت بكل واحد منهما الطهر) (الاية
 من الفقرة) (ولو حدث بعد العقد) والدخول كالأجارة (او كان بالآخر عيب
 مثله) او مقابر له لان اللسان ياتق من عيب غيره ولا ياتق من عيب نفسه
 (ومن رضى بالعيب) بان قال رضيت به (او وجدت دلالة) من وطئ
 او تمكين منه (مع علمه) بالعيب (فلا خيار له) ولو جهل الحكم او ظن
 يسيرا فبان كثيرا لانه من جنس ما رضى به (ولا يتم) اى لا يصح (فسخ
 احدهما الا بحاكم) فيفسخه الحاكم بطلب من ثبت له الخيار او يرده اليه
 فيفسخه (فان كان) الفسخ (قبل الدخول فلا مهر) لها سواء كان الفسخ
 منه او منها لان الفسخ ان كان منها فقد جأت الفرقة من قبلها وان كان
 منه فانما فسخ لعيبها الذى دلسته عليه فكانه منها (و) ان كان الفسخ (بعده)
 اى بعد الدخول او الخلوة (ف) لها (المهر) المسمى (فى العقد لانه وجب
 بالعقد واستقر بالدخول فلا يسقط و) (يرجع به على الغار ان وجد) لانه
 غره وهو قول عمر والغار من علم العيب وكتمه من زوجة عاقلة وولى
 ووكيل وان طلقت قبل دخول او مات احدهما قبل الفسخ فلا رجوع
 على الغار (والصغيرة والمجنونة والامة لا تزوج واحدة منهن بمعيب) (يرد به
 فى النكاح لان ولهن لا ينظر لهن الا بما فيه الحظ والمصلحة فان فعله لم يصح
 ان علم والا صح ويفسخ اذا علم وكذا ولى صغير او مجنون ليس له
 تزويجهما بمعية ترد فى النكاح فان فعل فكما تقدم (فان رضيت) العاقلة
 (الكيرة مجبوا او عينا لم تمنع) لان الحق فى الوطئ لها دون غيرها (بل)
 يمنعها ولها العاقد (من) تزوج (مجنون ومجنون وابرص) لان فى ذلك عارا عليها
 وعلى اهلها وضررا يخشى تعديه الى الولد (ومتى) تزوجت معيبا لم تعلمتم (علمت العيب)
 بعد عقد لم تجبر على فسخ (او كان) الزوج غير معيب حال العقد ثم (حدث به)
 العيب بعده (لم يجبرها ولها على الفسخ) اذا رضيت به لان حق الولى فى ابتدا
 العقد لا فى دوامه  باب نكاح الكفار  من اهل الكتاب وغيرهم
 (حكمه كنكاح المسلمين) فى الصحة ووقوع الطلاق والظهار والاىلا ووجوب المهر
 والنفقة والقسم والاحصان وغيرها ويحرم عليهم من النساء من تحرم علينا
 (ويقرون على فاسده) اى فاسد النكاح (اذا اعتقدوا صحته فى شرعهم)
 بخلاف ما لا يعتقدون حله فلا يقرون عليه لانه ليس من دينهم (ولم
 يرتفعوا اليها) لانه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض

عليهم في انكحتهم مع علم انهم يستيجون نكاح محارمهم (فان اتونا قبل
عقد عقدناه على حكمنا) بالحياب وقول وولي وشاهدي عدل منا قال تعالى
وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط (وان اتونا بعد) اي بعد العقد فيما بينهم
(او اسلم الزوجان) على نكاح لم نتعرض لكيفية صدوره من وجود صيغة
او ولي او غير ذلك (و) اذا تقرر ذلك فان كانت (المرأة تباح اذا) اي
وقت الترافع اليها او الاسلام كعقد في عدة فرغت او على اخت زوجة
ماتت او كان وقع العقد بلا صيغة او ولي او شهود (اقرا) على نكاحها
لان ابتدا النكاح حينئذ لا مانع منه فلا مانع من استدامته (وان كانت)
الزوجة (ممن لا يجوز ابتدا نكاحها) حال الترافع او الاسلام كذات
محرم او معتدة لم تفرغ عدتها او مطلقته ثلاثا قبل ان تسكن زوجها غيره
(فرق بينهما) لان ما منع ابتدا العقد منع استدامته (وان وطئ حربي
حربية فاسدا) او ترافعا اليها (وقد اعتقدوا نكاحا اقرا) عليه لانا
لا نتعرض لكيفية النكاح بينهم (والا) يعتقدوا نكاحا (فسخ) اي فرق
بينهما لانه سفاح فيجب انكاره (ومتى كان المهر صحيحا اخذته) لانه الواجب
(وان كان فاسدا) كخمر او خنزير (وقبضته استقر) فلا شئ لها غيره
لانها تقابضا بحكم الشرك (وان لم تقبضه) ولا شئ منه فرض لها مهر
المثل لان الحمر ونحوه لا يكون مهرا لمسلط فيطل وان قبضت البعض
وجب قسط الباقي من مهر المثل (و) ان (لم يسم) لها مهر (فرض
لها مهر المثل) لخلو النكاح عن التسمية (فصل وان اسلم الزوجان معا)
بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما لانه لم يوجد منهما
اختلاف دين (او) اسلم (زوج كتابية) كتابيا كان او غير كتابي (فعلى
نكاحهما لان للمسلم ابتدا نكاح الكتابية (فان است هي) اي الزوجة
الكتابية تحت كافر قبل دخول الفسخ النكاح لان المسنة لا تحل لكافر
(او) اسلم (احد الزوجين غير الكتابيين) كالجوسيين يسلم احدهما (قبل
الدخول بطل) النكاح لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وقوله
ولا عسكوا بعصم الكوافر (فان سبقته) بالاسلام (فلا مهر) لها لحي
الفرقة من قبلها (وان سبقها) بالاسلام (فلها نصفه) اي نصف المهر
لحي الفرقة من قبله وكذا ان اسلم وادعت سبقة او قال سبق احدها ولا نعلم
عنه (وان اسلم احدهما) اي احد الزوجين غير الكتابيين او است

(بعد الدخول وقف الأمر على انقضاء العقد) ما روي
 مالك في موطائه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان ابن امية وامرأته
 بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد
 حنيناً والطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما
 واستقرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث
 اقوى من اسناده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فإسما اسلم قبل انقضاء
 العدة فهي امراته فان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما (فان اسلم الاخر
 فيها) اي في العدة (دام النكاح) بينهما لما سبق (والا) يسلم الاخر
 حتى انقضت (بان فسخه) اي فسخ النكاح (منذ اسلم الأول) من الزوج
 او الزوجة ولها نفقة العدة ان اسلمت قبله ولو لم يسلم (وان كفراً) اي ارتدا
 (او) ارتد (احدهما بعد الدخول وقف الأمر على انقضاء العدة) كما لو اسلم
 احدهما فان تاب من ارتد قبل انقضائها فلي نكاحهما والا تيننا فسخه
 منذ ارتد (و) ان ارتدا او احدهما (قبله) اي قبل الدخول (بطل)
 النكاح لاختلاف الدين ومن اسلم وتحته أكثر من اربع فاسلمن او كن
 كتابيات اختار منهن اربعا ان كان مكلفا والا وقف الأمر حتى يكلف
 وان ابى الاختيار اجبر بحبس ثم تعزير وان اسلم وتحته اختان اختار منهما
 واحدة **باب الصداق** **الحج** يقال اصدقت المرأة ومهرتها وامهرتها
 وهو عوض يسمى في النكاح او بعده (يسن تحفيقه) لحديث عائشة
 مرفوعا اعظم النساء بركة ايسرهن مونة رواء ابو حنن باسناده (و)
 تسن (تسميته في العقد) لقطع النزاع وليست شرطا لقوله تعالى لا جناح
 عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ويسن ان
 يكون (من اربعمائة درهم) من الفضة وهي صداق بنات النبي صلى الله
 عليه وسلم (الى خمسمائة) درهم وهي صداق ازواجه صلى الله عليه وسلم
 وان زاد فلا بأس (و) لا يتقدر الصداق بل (كلما صح) ان يكون (ثمناً
 او اجرة صح) ان يكون (مهراً وان قل) لقوله عليه السلام التمس ولو
 خلقاً من حديد متفق عليه (وان اصدقها تعليم قرآن لم يصح) الا صداق
 لان الفروج لا تستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبغوا باموالكم وروى
 البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً على سورة من القرآن ثم

قال لا تكون لاحد بعدك مهرا (و) صح ان يصدقها تعليم معين
 من (فقه وادب) كخو وضرف وبيان ولغة ونحوها (وشمير مباح معلوم)
 ولو لم يعرفه و يتعلم ثم يعلمها وكذا لو اصدقها تعليم ضمة او كتابة او
 خياطة ثوبها او رد قتها من محل معين لانها منفعة يجوز اخذ العوض عليها
 فهي مال (وان اصدقها طلاق ضررتها لم يصح) لحديث لا يحل لرجل ان
 ان ينكح امرأة بطلاق اخرى (ولها مهر مثلها) لفساد التسمية (ومضى
 بطل المسمى) ككونه مجهولا كعبد او ثوب او خر او نحوه (وجب مهر
 المثل) بالعقد لان المرأة لا تسلم الا ببذل ولم يسلم البذل وتعذر رد العوض
 فوجب بدله ولا يضر جهل يسير فلو اصدقها عبدا من عبده او فرسا
 من خيله ونحوه فلها احدهم بقرعة وقطاراً من نحو زيت او قفيزا
 من نحو بر لها الوسط (فصل وان اصدقها الفان كان ابوها حيا
 والفين ان كان ميتا وجب مهر المثل (لفساد التسمية للجهالة اذا كانت
 حالة الاب غير معلومة ولانه ليس لها في موت ابها غرض صحيح (و) ان
 تزوجها (على ان كانت لى زوجة بالفين او لم تكن) لى زوجة (بالفصح)
 النكاح (بالمسمى) لان خلوا المرأة من ضرة من اكبر اغراضها المقصودة لها وكذا
 ان تزوجها على الفين ان اخرجها من بلدها اودارها والفان لم يخرجها (واذا
 اجل الصداق او بعضه) كنصفه او ثلثه (صح) التاجيل (فان عينا اجلا) انيط
 به (والا) يعينا اجلا بل اطلقا (فمحله الفرقه) البايئة بموت او غيره
 عملا بالعرف والعادة (وان اصدقها مالا مفصصا) يعلمانه كذلك (او)
 اصدقها (خنزيرا ونحوه) كخمر صح النكاح كما لو لم يسم لها مهرأ و
 (وجب) لها (مهر المثل) لما تقدم وان تزوجها على عبد فخرج
 مفصصا او حرا فلها قيمته يوم عقد لانها رضيت به اذ ظنته مملوكا
 (وان وجدت) المهر (المباح معيياً) كعبد به نحو عرج (خيرت بين)
 امساكه مع (ارشه و) بين رده واخذ (قيمته) ان كان منقوما والا
 فثله وان اصدقها ثوبا وعين زرعه فبان اقل خيرت بين اخذه مع قيمة
 مانقص وبين رده واخذ قيمة الجميع والمتزوجة على عصير بان خرا مثل
 العصير (وان تزوجها على الف لها والف لايها) او على ان الكل
 للاب (صحت التسمية) لان للوالد الاخذ من مال ولده لما تقدم وتلك
 الاب بالتبض مع النية (فلو طلق) الزوج (قبل الدخول وبعد القبض)

من الزوجة الالف وايمها الالف (رجع) عليها (بالأخت) دلائل
 ايها وكذا اذا شرط الكل له وقبضه بالنية ثم طلق قبل الدخول رجع
 عليها بقدر نصفه (ولا شيء على الأب لهما) أي للطلق والمطلقة لا
 قدرنا أن الجميع صار لها ثم اخذ الأب منها فتصير كلها قبضته ثم اخذ
 منها (ولو شرط ذلك) أي الصداق أو بعضه (لغير الأب) كالجد
 والاخت (فكل المسمى لها) أي للزوجة لأنه عوض يضعها والشرط
 باطل (ومن زوج بنته ولو ثيبا بدون مهر مثلها صح) ولو كرهت
 لأنه ليس المقصود من النكاح العوض ولا يلزم احدا تمة المهر (وان
 زوجها به) أي بدون مهر مثلها (ولي غيره) أي غير الأب (بأذن
 صح) مع رشدها لأن الحق لها وقد اسقطته (وان لم تأذن) في تزويجها
 بدون مهر مثلها غير الأب (ف) لها (مهر المثل) على الزوج لقساد
 التسمية بعدم الإذن فيها (وان زوج ابنه الصغير بمهر المثل أو أكثر
 صح) لازما لأن المرأة لم ترض بدونه وقد تكون مصلحة الابن في بذل
 الزيادة ويكون الصداق (في ذمة الزوج) إذا لم يعين في العقد (وان
 كان) الزوج (معسرا لم يضمنه الأب) لأن الأب نائب عنه في التزويج
 والنائب لا يلزمه ما لم يلتزمه كالوكيل فإن ضمنه غرمه ولأب قبض صداق
 محجور عليها لارشيدة ولو بكرا إلا بأذن وان تزوج عبد بأذن سيده
 صح وتعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة سيده وبلا اذنه لا يصح
 فان وطئ تعلق مهر المثل برقبته فصل وتملك المرأة جميع
 (صداقها بالعقد) كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه
 بالعقد (ولها) أي للمرأة (نماء) المهر (المعين) من كسب وثمره
 وولد ونحوها ولو حصل (قبل القبض) لأنه نماء ملكها (وضده
 بضده) أي ضد المعين كقفيز من صبرة ورطل من زبرة بضد المعين
 في الحكم فتأؤه له وضمانه عليه ولا تملك تصرفا فيه قبل قبضه كبيع (وان
 تلف) المهر المعين قبل قبضه (فمن ضمانها) يفوت عليها (إلا أن
 يتنعمها زوجها قبضه فيضمنه) لأنه بمنزلة الغاصب إذا (ولها التصرف فيه)
 أي في المهر المعين لأنه ملكها إلا أن يحتاج لكيل أو وزن أو عدد أو
 ذرع فلا يصح تصرفها فيه قبل قبضه كبيع بذلك (وعليها زكاته) أي زكاة
 المعين إذا حال عليه الحول من العقد وحول المهر من تعيين (وان طلق)

من اقبضها الصداق (قبل الدخول او الخلوة فله نصفه) اى نصف
الصداق حكما) اى قهرا عليه كالميراث لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل
ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (دون غايه) اى
غاء المهر (المتفصل) قبل الطلاق فنقص به لانه غاء ملكها والتناء بعد
الطلاق لئهما (وفى) التناء (المتصل) كسمن عبد امهرها اياه وتعلمه صنعة
اذ اطلق قبل الدخول والخلوة (له نصف قيمته) اى قيمة العبد (بدون
غائه) المتصل لانه غاء ملكها فلا حق له فيه وان احتارت رشيدة دفع
نصفه زايदा لزمه قبوله وان نقص بنحو هزال خير رشيد بين اخذ نصفه
بلا ارش وبين نصف قيمته وان باعته او وهبته او اقبضته او رهته او اعتقته
تعين له نصف القيمة وايهما عفا لصاحبه عما وجب له وهو جازر التصرف
صح عفوه وليس لولى العفو عما وجب لمولاه ذكررا كان او انثى (وان
اختلف الزوجان) او ولياها (او ورثتهما) او احدهما وولى الاخر او
ورثته (فى قدر الصداق او عينه او فيما يستقر به) من دخول او خلوة
او نحوهما (فبقوله) اى قول الزوج او وليه او وارثه بيمينه لانه منكر
والاصل براءة ذمته وكذا لو اختلفا فى جنس الصداق او صفته (و) ان
اختلفا (فى قبضه) (القول) قولها (او قول وليها او وارثها مع التين
حيث لا بينة له لان الاصل عدم القبض وان تزوجها على صداقين سر
وعلانية اخذ بالزائد مطلقا وهدية زوج ليست من المهر فاقبل عقدان
وعدوه ولم يفوا رجع بها (فصل يصح تفويض البضع بان يزوج الرجل
ابنته المجبرة (بلا مهر) او تاذن المرأة لوليها ان يزوجها بلا مهر)
فيصح العقد وليها مهر المثل لقوله تعالى لاجناح عليكم ان طلقتم النساء
ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة (و) يصح ايضا (تفويض المهر بان
يزوجها على ما يشاء احدهما) اى احد الزوجين (او) يشاء (اجنبى)
يصح القدر (لها مهر المثل بالعقد) لسقوط التسمية بالجمالة وليها طلب
فرضه (ويفرضه) اى مهر المثل (الحاكم بقدره) بطالبها لان الزيادة عليه ميل
على الزوج والنقص منه ميل على الزوجة وان تراضيا ولو على قليل صح
لان الحق لا يعدهما (ومن مات منهما) اى من الزوجين (قبل الابانة)
والخلوة (والفرض) فلها مهر المثل (ورثه الاخر) لان ترك تسمية الصداق
لا يشترط فى صحة النكاح (ولها مهر) مثلها من (نساها) اى قراباتها

كلم وخالة وعمة فيعتبره الحاكم بمن تساويها منهن القربى فالقربى في مال
وجمال وعقل وادب وسن وبكارة او ثبوت فان لم يكن لها اقارب فمن ثنائها
من نساء بلدها (وان طلقها) اى المفوضة او من سعى لها مهر فاسد
(قبل الدخول) والحلوة (فلها المتعة بقدر يسر زوجها وعسره) لقوله
تعالى ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فاعلاها خادم وادناها
كسوة تجزيها في صلاتها (ويستقر مهر المثل) للمفوضة ونحوها
(بالدخول) والحلوة ولسها ونظره الى فرجها بشهوة وتقبلها بحضرة
الناس وكذا المسمى يتقرر بذلك ويتصف المسمى بفرقة من قبله كطلاقه
وخلعه واسلامه ويسقط كله بفرقة من قبلها كردتها وفسخها لغيره
واختيارها لنفسها بجعله لها بسؤالها (وان طلقها) اى الزوجة مفوضة
كانت او غيرها (بعده) اى بعد الدخول (فلا متعة) لها بل لها المهر
كما تقدم (واذا افترقا في) النكاح (الفاسد) المختلف فيه (قبل الدخول
والحلوة فلا مهر) ولا متعة سواء طلقها او مات عنها لان العقد الفاسد
وجوده كعدمه (و) ان افترقا (بعد احدها) اى الدخول او الحلوة
او ما يقرر الصداق مما تقدم (يجب المسمى) لها في العقد قياسا على الصحيح
وفي بعض الفاظ حديث عائشة ولها الذي اعطاها بما اصاب منها (ويجب مهر
المثل لمن وطئت) في نكاح باطل يجمع على بطلانه كالحامسة والمعتدة او وطئت
(بشبهة او زنا كرها) لقوله عليه السلام فلها بما استحل من فرجها اى
نال منه وهو الوطئ ولانه اتلاف للبضع بغير رضى مالكة فالوجب القيمة
وهى المهر (ولا يجب معه) اى مع المهر (ارش بكارة) لدخوله في مهر
مثلا لانه يعتبر ببكر مثلها فلا يجب مرة ثانية ولا فرق فيما ذكر بين ذات
المحرم وغيرها والزانية المطاوعة لاشئ لها ان كانت حرة ولا يصح تزويج
من نكاحها فاسد قبل طلاق او فسخ فان اباهما زوج فسخه حاكم (وللراة)
قبل دخول (منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال) مفوضة كانت او غيرها
لان المنفعة المفقودة عليها تتلف بالاستيفاء فيتعذر استيفاء المهر عليها
ولم يمكنها استرجاع عوضها ولها النفقة زمنه (فان كان) الصداق
(موجلا) ولم يحل (او حل قبل التسليم) لم تملك منع نفسها لانها رضيت
بتأخيرها (او سلمت نفسها تبرعا) اى قبل الطلب بالحال (فليس لها)
بعد ذلك (منعها) اى منع نفسها لرضاها بالتسليم واستقرار الصداق

ولو اب الزوج تسليم الصداق حتى تسلّم نفسها وابّث تسليم نفسها حتى
يسلم الصداق اجبر زوج ثم زوجة ولو اقبضه لها وامتنعت بلا عذر فله
استرجاعه (فان اعسر) الزوج (بالمهر الحال فلها الفسخ) ان كانت حرة
مكلفة (ولو بعد الدخول) لتعذر الوصول الى العوض بعد قبض الموضع كما لو افلس
المشتري ما لم تكن زوجته عالة بعسره ويخير سيد الامة لان الحق له بخلاف
ولى صغيرة ومجنونة (ولا يفسخه) اى النكاح لعسره بحال مهر (الا
حاكم) كالفسخ لئنه ونحوها للاختلاف فيه ومن اعترف لامرأة ان هذا
ابنه منها لزمه لها مهر مثلها لانه الظاهر قاله في الترتيب (باب وليمة
العرس) اصل الوليمة تمام الشيء واجتماعه ثم قلت لطعام العرس
خاصة لاجتماع الرجل والمرأة (تسن) الوليمة بمقدولو (بشاة فاقل) من شاة
لقوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف حين قال له تزوجت اولم ولو بشاة
واولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفية بحبس وضعه على نطح صغير كما
في الصحيحين عن انس لكن قال جمع يستحب ان لا تنقص عن شاة (وتجب
في اول مرة) اى في اليوم الاول (اجابة مسلم بحرم هجره) بخلاف نحو
رافضي ومتجاهر بمعية ان دعاه (اليها) اى الى الوليمة (ان عينه) الداعي
(ولم يكن ثم) اى في محل الوليمة (منكر) لحديث ابى هريرة يرفعه
شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتها ويدعى اليها من ياباها ومن لا يجب
فقد عصى الله ورسوله رواه مسلم (فان دعاه الجفلى) بفتح الفاء كقوله
يا ايها الناس هلموا الى الطعام لم تجب الاجابة (او) دعاه (في اليوم
الثالث) كرهت اجابته لقوله عليه السلام الوليمة اول يوم حق والتساقى
معروف والثالث رياء وسمعة رواه ابو داود وغيره وتسن في ثاني يوم لذلك
الحبر (او دعاه ذمى) او من في ماله حرام (كرهت الاجابة) لان
المطلوب اذلال اهل الذمة والتباعد عن الشبهة وما فيه الحرام لئلا يوافقه
وساير الدعوات مباحة غير عقيقة فتسن وما تم فكره والاجابة الى غير الوليمة
مستحبة غير ما تم فكره (ومن صومه واجب) كئذ وقضاء رمضان اذا
دعى للوليمة حضر وجوبا و (دعا) استحبابا (وانصرف) لحديث ابى هريرة
يرفعه اذا دعى احدهم فليجب فان كان صائما فليدع وان كان مفطرا فليطعم
رواه ابو داود (و) الصائم (المستقل اذا دعى اجاب) (يفطر ان جبر) قلب
اخيه المسلم وادخل عليه السرور لقوله عليه السلام لرجل اعتزل من

اليوم ناحية وقال اني صائم دعاكم اخوكم وتكلف لكم كل يوم ثم صم
يوماً مكانه ان شئت (ولا يجب) على من حضر (الاكل) ولو مقطراً
لقوله عليه السلام اذا دعى احدكم فليجب فان شاء اكل وان شاء ترك قال
في شرح المنع حديث صحيح ويستحب الاكل لما تقدم (واباحته) اى اباحة
الاكل (متوقفة على صريح اذن او قرينة) ولو من بيت قريب او صديق
لم يحرز به عنه لحديث ابن عمر من دخل على غير دعوة دخل سارقاً
وخرج مغيراً والدعا الى الولية وتقديم الطعام اذن فيه ولا يملكه من قدم
اليه بل يهلك على ملك صاحبه (وان علم) المدعو (ان ثم) اى فى
الولية (منكراً) كرمه وخبر والات لهو وفرش حرير ونحوها فان كان
(يقدر على تغييره حضر وغيره) لانه يودى بذلك فرضين اجابة الدعوة
وازالة المنكر (والا) يقدر على تغييره (ابى) الحضور لحديث عمر
مرفوعاً من كان يومن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مايدة يدار عليها
الخمر رواء الترمذى (وان حضر) من غير علم بالمنكر (ثم علم به ازاله)
لوجوبه عليه ويجلس بعد ذلك (فان دام) المنكر (لعجزه) اى المدعو
(عنه انصرف) لثلاثا يكون قاصدا لرؤيته او سماعه (وان علم) المدعو
(به) اى بالمنكر (ولم يره ولم يسمعه خير) بين الجلوس والاكل او الانصراف
لعدم وجوب الانكار حينئذ (وكره النثار والتقاطه) لما يحصل فيه من
التهبة والتراحم وان اخذه على هذا الوجه فيه دناؤه وسخف (ومن اخذه)
اى اخذ شيئاً من النثار (او وقع فى حجره) منه شئ (ف) هو (له)
قصد تملكه اولا لانه قد حازه ومالكة قصد تملكه لمن حازه (ويسن
اعلان النكاح) لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح وفى لفظ اظهروا
النكاح رواء بن ماجه (و) سن (الدف) اى الضرب به اذا كان
لاحق به ولا صنوج (فيه) اى فى النكاح (للتساء) وكذا ختان
وقدوم غايب وولادة واملاك لقوله عليه السلام فصل ما بين الحلال
والحرام الصوت والدف فى النكاح رواء النسائي ومحرم كل ملهاة سوى
الدف كزمار وطنبور وجنك وعود قال فى المستوعب والترغيب سواء
استعمل لحزن او سرور (تمة) فى جملة من اداب الاكل والشرب
تسن التسمية جهراً على اكل وشرب والحد اذا فرغ واكله مما يليه
بيمينه بثلاث اصابع وتخليل معلق باسنانه ومسح الصخرة واكل ماتناثر

وغض طرفه عن جلسه وشربه ثلاثا مصا ويتنفس خارج الاناء وكره
 شربه من قم سقا وفي اثناء طعام بلا عادة واذا شرب تاوله الايمن
 وسن غسل يديه قبل طعام متقدما به ربه وبعده متأخرا به ربه وكره
 رد شيء من قمه الى الاناء واكله حارا او من وسط الصحفة او اعلاها
 وفعله ما يستقذره من غيره ومدح طعامه وتقويعه وعيب الطعام وقراه
 في قر مطلقا وان يفجأ قوما عند وضع طعامهم تعمدا واكله كثيرا بحيث
 يوذيه او قليلا بحيث يضره ﴿ باب عشرة النساء ﴾ العشرة بكسر
 العين الاجتماع يقال لكل جماعة عشرة ومعشر وهي هنا ما يكون
 بين الزوجين من الالفة والالتصام (يلزم) كلا من (الزوجين العشرة)
 اي معاشرة الآخر (بالمعروف) فلا يطله بحقه ولا يتكره لبذله
 ولا يتبعه اذى ومنة لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله ولهن
 مثل الذي عليهن بالمعروف ويذنبى امساكها مع كراهته لها لقوله تعالى
 فان كرهتموهن فمسي ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا قال
 ابن عباس ربما رزق منها ولدا فيجعل الله فيه خيرا كثيرا (ويحرم مطل
 كل واحد) من الزوجين (بما يلزمه) لزوج (الآخر والتكره لبذله)
 اي بذل الواجب لما تقدم (واذا تم العقد لزوم تسليم) الزوجة (الحرة
 التي يوطأ مثلها) وهي بنت تسع ولو كانت فضوة الخلقة وليستع بمن
 يخشى عليها كائن (في بيت الزوج) متعلق بتسليم (ان طلبه) اي طاب
 الزوج تسليها (ولم تشتط) في العقد (دارها او بلدها) فان اشترطت
 عمل بالشروط لما تقدم ولا يلزم ابتداء تسليم محرمة ومريضة وصغيرة
 وحايض ولو قال لا طأ وان انكر ان وطئه يؤذيها فعليها البينة (واذا
 استهل احدها) اي طلب المهرلة ليصلح امره (امهل العادة وجوبا)
 طلبا لليسر والسهولة (لا لعمل جهاز) بفتح الجيم وكسرهما فلا تجب
 المهرلة له لكن في الغنية تستحب الاجابة لذلك (ويجب تسليم الامة)
 مع الاطلاق (ليلا فقط) لانه زمان الاستمتاع للزوج والسيد استخدامهما
 نهارا لانه زمن الخدمة وان شرط تسليمها نهارا او بذله سيد وجب
 على الزوج تسليها نهارا ايضا (وبياشرها) اي للزوج الاستمتاع
 بزوجه في قبل ولو من جهة العجيزة (ما لم يضر) بها (او يشغلها عن فرض)
 باستمتاعه ولو على تنور او ظهر قتب (وله) اي للزوج (السفر بالحره)

مع الأمن لأنه عليه السلام وأصحابه كانوا يسافرون بفسائهم وما لم يشترط
 ضده (أي أن لا يسافر بها فيوفي لها بالشرط والا فلها الفسخ كما تقدم
 والامة المزوجة ليس لزوجها ولا سيدها سفر بها بلا إذن الآخر وله
 يلزم الزوج لو بوأها سيدها مسكنا أن يأتيها فيه وليد سفر بعده الزوج
 واستخدامه نهارا (ويحرم وطئها في الحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في
 الحيض الآية وكذا بعده قبل الغسل (و) في (الدبر) لقوله عليه السلام
 أن الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في عجزاهن رواه ابن ماجة
 ويحرم عزل بلا إذن حرة أو سيدها (وله اجبارها) أي للزوج اجبار
 زوجته (على غسل من حيض) ونفاس وجنابة إذا كانت مكلفة (و) غسل
 (نجاسة) واجتنب محرمات وإزالة وسخ ودرن (واخذ ما تعافه النفس
 من شعر وغيره) كظفر ومنعها من أكل ماله راحة كرهية كبصل وكرات وثوم
 لأنه يمنع كمال الاستمتاع وسواء كانت مسئلة أو ذمية ولا تجبر على عجن أو
 خبز أو طبخ أو نحوه (ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة) في رواية والصحيح
 من المذهب له اجبارها عليه كما في الانصاف وغيره وله منع ذمية دخول
 بيعة وكنيسة وشرب ما يسكرها لا ما دونه ولا تكره على إفساد صومها
 أو صلاتها أو سببها (فصل ويلزمه) أي الزوج (أن يبيت عند
 الحرة ليلة من أربع) ليلي لا إذا طلبت أكثر لأن أكثر ما يمكن أن يجمع
 معها ثلاثا مثلها وهذا قضا كعب ابن سوار عند عمر ابن الخطاب واشتهر
 ولم ينكر وعند الامة ليلة من سبع لأن أكثر ما يجمع معها ثلاث حراير
 وهي على النصف (و) له أن (ينفرد أن أراد) الأفراد (في الباقي)
 إذا لم يستغرق زوجاته جميع الليالي فمن تحته حرة له الأفراد في ثلاث
 ليال من كل أربع ومن تحته حرتان له أن ينفرد في ليلتين وهكذا (ويلزمه
 الوطى أن قدر) عليه (كل ثلث سنة مرة) بطلب الزوجة حرة كانت أو
 أمة مسئلة أو ذمية لأن الله تعالى قدر ذلك في أربعة أشهر في حق المولى
 فكذلك في حق غيره لأن اليمين لا توجب ما حلف عليه فدل أن الوطى
 واجب بدونها (وأن سافر فوق نصفها) أي نصف سنة في غير حج أو
 غزو واجبين أو طلب رزق يحتاجه (وطلبت قدومه وقدر لزمه) القدوم
 (فإن أبى أحدهما) أي الوطى في كل ثلث سنة مرة أو القدوم إذا سافر
 فوق نصف سنة وطلبت (ففرق بينهما الحاكم بطلبها) وكذا أن ترك المبيت

كلوطى ولا يجوز الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم لانه مختلف فيه (ونسب
 القسمة عند الوطى وقول الوارد) لحديث ابن عباس مرفوعا لو ان احدهم
 حين يأتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا
 فوله بينهما ولد لم يضره الشيطان ابدا متفق عليه (ويكره) الوطى متبردين
 لنيه عليه السلام عنه في حديث عتبة ابن عبد الله عند ابن ماجة وتكره
 (كثرة الكلام) حاله لقوله عليه السلام لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء
 فان منه يكون الحرس والفاقا (و) يكره النزاع (قبل فراغها) لقوله عليه السلام
 ثم اذا قضى حاجته فلا يعجلها حتى تقضى حاجتها (و) يكره (الوطى بمرآ أحد) او
 سمعه اى بحيث يراه احد او يسمعه غير طفل لا يعقل ولو رضيا (و) يكره (التحدث به)
 اى بما جرى بينهما لنيه عليه السلام عنه رواه ابو داود وغيره وله الجمع بين
 وطى نسائه او مع امائه بفصل واحد لقول انس سكبت لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم من نسائه غسلا واحدا فى ليلة واحدة (ويحرم جمع زوجته
 فى مسكن واحد بغير رضاها) لان عاينها ضررا فى ذلك لما بينهما من
 الغيرة واحتماءهما بشير الخصومة (وله منعها) اى منع زوجته (من
 الخروج من منزله) ولو لزيارة ابويها او عيادتهما او حضور جنازة احدها
 ويحرم عليها الخروج بلا اذنه لغير ضرورة (ويستحب اذنه) اى اذن
 الزوج لها فى الخروج (ان تعرض محرما) كاخيا وعمها او مات لتعوده
 (وتشهد جنازته) لما فى ذلك من صلة الرحم وعدم اذنه يكون حاملا لها
 على مخالفتها وليس له منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارتها (وله
 منعها من اجارة نفسها) لانه يقوت حقه بها فلا تصح اجارتها نفسها
 الا باذنه وان آجرت نفسها قبل النكاح صحت ولزمت (و) له منعها
 (من ارضاع ولدها من غيره الا اضروته) اى ضرورة الولد بان لم يقبل
 ثدى غيرها فليس له منعها اذا لما فيه من اهلاك نفس معصومة وللزوج
 الوطى مطلقا ولو اضر بمستاجر او مرأتع **فصل** **في القسم** (ويجب
 عليه) اى على الزوج (ان يساوى بين زوجاته فى القسم لافى الوطى لقوله تعالى
 وعاشروهن بالمعروف وتميز احدهما ميل ويكون ليلة وليلة الا
 ان يرضين بأكثر ولزوجة امة مع حرة ليلة من ثلاث (وعماده)
 اى القسم (الليل لمن معاشه النهار والعكس بالعكس) فمن معيشته بليل كحارس
 يقسم بين نسائه بالنهار ويكون النهار فى حقه كالليل فى حق غيره وله ان يانين

وان يدعوهن الى محله وان ياتي بعضا ويدعوا بعضا اذا كان مسكنا
(ويقسم) وجوبا (لحايض ونفسا ومريضة ومعية) نحو جارية
(ومجنونة مأمونة وغيرها) كمن آل او ظاهر منها ورتقاء ومحرمه ونحو
لان القصد السكن والانس وهو حاصل بالميت عندها وليس له يداه
في قسم ولا سفر باحداهن بلا قرعة الا برضاهن (وان سافرت)
زوجة (بلا اذنه او باذنه في حاجتها او ابت السفر معه او)
(الميت عنده في فراشه فلا قسم لها ولا نفقة) لانها حاصية كالناشرة
واما من سافرت لحاجتها ولو باذنه فلتعذر الاستمتاع من جهتها ومحرم
ان يدخل الى غير ذات ليلة فيها الا لضرورة وفي نهارها الا لحاجة
فان لبث او جامع لزمه القضاء (ومن وهبت قسمتها لفرتها باذنه)
اي اذن الزوج جاز (او) وهبه (له فجعله) زوجة (اخرى جاز)
لان الحق في ذلك للزوج والواهبه وقد رخصا (فان رجعت) الواهبه
(قسم لها مستقبلا) لئحة رجوعها فيه لانها هبة لم تقبض بخلاف الماضي
فقد استقر حكمه ولزوجة بذل قسم ونفقة لزوج ليمسكها ويعود حقها
برجوعها وتسوي زوج في وطئ بين نسائه وفي قسم بين امائه
(ولا قسم) واجب على سيد (لامائه وامهات اولاده) لقوله تعالى
فان خفتم ان لاتعدلوا فواحدة او ماملكت ايمانكم (بل يطأ) السيد (من شاء)
منهن (متى شاء) وعليه ان لا يعضلن ان لم يرد استمتاعا بهن (وان تزوج
بكرا) ومعه غيرها (اقام عندها سبعا) ولو امة (ثم دار) على نسائه (و)
ان تزوج (ثانيا) اقام عندها (ثلاثا) ثم دار لحديث ابي قلابه عن انس
من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج
الثيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قلابه لو شئت لقلت ان انسا
رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواء الشيخان (وان احبت) الثيب ان
يقيم عندها (سبعا فعل وقضى مثلهن) اي مثل السبع (للبواقي) من
ضراتها لحديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها
ثلاثة ايام وقال انه ليس بك هوان على اهلك فان شيتي سبعت لك وان
سبعت لك سبعت لنسائي رواء احمد ومسلم وغيرها (فصل في
النشوز) وهو (معصيتها اياه فيما يجب عليها) ماخوذ من النشز وهو
ما ارتفع من الارض فكانها ارتفعت وتعالَت عما فرض عليها من المعاشرة

(فاذا ظهر منها امارته بان لا يحبه الى الاستماع او تحبه متبرمة) متافلة
(او متكرهة وعظها) اى خوفها الله تعالى وذكرها ما اوجب الله عليها
من الحق والطاعة وما يلحقها من الاثم بالخالفه (فان اصرت) على النشوز
بعد وعظها (هجرها فى المصعب) اى ترك مضاجعتها (ما شاء) هجرها (فى
الكلام ثلاثة ايام) فقط لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر
اخاه فوق ثلاثة ايام (فان اصرت) بعد الهجر المذكور (ضربها) ضربا
(غير مبرح) اى شديد لقوله عليه السلام لا يجلد احدكم امراته جلد العبد
ثم يضاجعها فى اخر اليوم ولا يزيد على عشرة اسواط لقوله عليه السلام
لا يجلد احدكم فوق عشرة اسواط الا فى حد من حدود الله متفق عليه
ويحجب الوجه والمواضع المخوفة وله تاديبها على ترك الفرياض وان ادعى
كل ظلم صاحبه اسكنهما حاكم قرب ثقة يشرف عليهما ويلزمهما الحق فان
تعذر وتشاقا بمث الحاكم عدلين يعرفان الجمع والتفريق والاولى من
اهلهما يوكلائهما فى فعل الاصلح من جمع وتفريق بعوض او دونه
باب الخلع المحم وهو فراق الزوجة بعوض بالفاظ مخصوصة سمي
بذلك لان المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس قال تعالى هن لباس لكم
واتم لباس لهن (من صح تبرعه) وهو الحر الرشيد غير المجبور عليه
(من زوجة واجبى صح بذله لعوض) ومن لا فلا لانه بذل مال فى مقابلة
ماليس بمال ولا منفعة فصار كال تبرع (فاذا كرهت) الزوجة (خالق زوجها
او خلقه) اى الخلع والخلق بفتح الخا صورته الظاهرة وبضمها صورته
الباطنة (او) كرهت (نقص دينه او خافت اثما بترك حقه اى الخلع) لقوله
تعالى فان خفتم ان لا يشيا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وتسن
اجابتهما اذا الا مع محبته لهما فيسن صبرها وعدم اقتديها (والا) يكن حاجة
الى الخلع بل بينهما الاستقامة (كره ووقع) لحديث ثوبان مرفوعا ايما
امراة سالت زوجها الطلاق من غير ما باس فحرام عليها رايحة الجنة رواه
الحسنه الا النسائي (فان عضلها ظلما للاقتدا) اى لتقتدى منه (ولم يكن)
ذلك (لزنائها او نشوزها او تركها فرضا ففعلت) اى اقتدت منه حرم
ولم يصح لقوله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما اتيوهن الا ان ياتين
بفاحشة مينة فان كان لزنائها او نشوزها او تركها فرضا جاز وصح لانه
ضررها بحق (او خالعت الصغيرة والمجنونة والسفينة) ولو باذن ولي (او)

(الامة خير اذن سيدها لم يصح الخلع) الخلوه عن هذا عوض من
 يصح نبرعه (ووقع الطلاق رجعا ان) لم يكن تم عذوه و (كان) الخلع
 المذكور (بلفظ الطلاق او نيته) لانه لم يستحق به عوضا فان تجرد عن
 لفظ الطلاق ونيته فلفو ويقبض عوض الخلع زوج رشيد ولو مكاتبا او
 محجورا عليه لفسل وولى الصغير ونحوه ويصح الخلع بمن يصح طلاقه
 فصل والخلع بلفظ صريح الطلاق او كنياته اي كناية الطلاق
 (وقصده) به الطلاق (طلاق باين) لانها بذلت العوض لتلك نفسها
 واجابها لسوالها (وان وقع) الخلع (بلفظ الخلع او الفسخ او القدا) بان قال
 خلعت او فسخت او فاديت (ولم ينوه طلاقا) كان فسحا لا يتقص به عدد
 الطلاق (روى عن ابن عباس واحتج بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال
 فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحمل له من بعد حتى
 تنكح زوجا غيره فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان الخلع طلاقا
 لكان رابعا وكنائيات الخلع باريثك وابراتك وابنتك لا يقع بها الا بنية
 او قرينة كسؤال وبذل عوض ويصح بكل لغة من اهلها لا معلقا
 (ولا يقع بمتمدة من خلع طلاق ولو واجهها) الزوج (به) روى عن ابن
 عباس وابن الزبير ولانه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية (ولا
 يصح شرط الرجعة فيه) اي في الخلع ولا شرط خيار ويصح الخلع فيهما
 (وان خالعهما بشير عوض) لم يصح لانه لا يملك فسخ النكاح لغير مقتض
 يبيحه (او) خالعهما (بمحرم) يعلمانه كخمر وخزير ومغصوب (لم يصح)
 الخلع ويكون لغوا لخلوه عن العوض (ويقع الطلاق) المسؤول على ذلك
 رجعا ان كان بلفظ الطلاق او نيته (خلوه عن العوض وان خالعهما على
 عبد فبان حرا او مستحقا صح الخلع ولها قيمته ويصح على رضاع ولده ولو
 اطلقا وينصرف الى حولين او تتمهما فان مات رجع ببقية المدة يوما فيوما
 (وما صح مهرا) من عين مالية ومنفعة مباحة (صح الخلع به) لعموم قوله
 تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (ويكره) خلعها (باكثر مما اعطاها)
 لقوله عليه السلام في حديث جميلة ولا تردد ويصح الخلع اذا لقوله تعالى
 فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (وان خالعت حامل بنفقة عدتها صح) ولو
 قلنا النفقة للحمل لانها في التحقيق في حكم المالكة لها مدة الحمل (ويصح)
 الخلع (بالمجهول) كالوصية ولانه اسقاط لحقه من البضع وليس بتملك

شيء والاسقاط يَدْخُلُه المَسَاحَةُ (فَلَمَّا خَلَّتْ عَلَى حَمْلِ شَجَرَتِهَا أَوْ حَمْلِ
) أَمَتِهَا أَوْ مَا فِي يَدِهَا أَوْ بَيْتِهَا مِنْ دِرَاهِمٍ أَوْ مَتَاعٍ أَوْ عَلَى عَبْدٍ (مُطْلَقٍ وَنَحْوِهِ
) صَحَّ (الْخُلْعُ وَلَهُ مَا يَحْصُلُ وَمَا فِي بَيْتِهَا أَوْ يَدِهَا) وَلَهُ مَعَ عَدَمِ الْحَمْلِ (
 فِيمَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى نَحْوِ حَمْلِ شَجَرَتِهَا) (و) مَعَ عَدَمِ (الْمَتَاعِ) فِيمَا إِذَا خَالَعَهَا
 عَلَى مَا فِي بَيْتِهَا مِنَ الْمَتَاعِ (و) مَعَ عَدَمِ (العَبْدِ) لَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي بَيْتِهَا
 مِنْ عَبْدٍ (أَقْلَ مَسْتَاءً) أَيْ أَقْلَ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَصَدَقَ
 الْأَسْمُ بِهِ وَكَذَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ مَبْهُمٍ أَوْ نَحْوِهِ لَهُ أَقْلٌ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ
 (و) لَهُ (مَعَ عَدَمِ الدِّرَاهِمِ) فِيمَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى مَا يَبِيدُهَا مِنَ الدِّرَاهِمِ
 (ثَلَاثَةٌ) دِرَاهِمٍ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ فَصَلْ وَإِذَا قَالَ فِي الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ
 أَوْ غَيْرِهَا (مَتَى) .اعْطَيْتِي الْفَا (أَوْ إِذَا) اعْطَيْتِي الْفَا (أَوْ إِنْ اعْطَيْتِنِي
 الْفَا فَانْتَ طَالِقٌ طَلَقْتُ) بَايْنَا (بِعَظْمِيهِ) الْآلِفِ (وَأَنْ تَرَخَا) الْإِعْطَا
 لَوْجُودِ الْمُطْلَقِ عَلَيْهِ وَعَيْلِكَ الْآلِفِ بِالْإِعْطَا وَإِنْ قَالَ إِنْ اعْطَيْتِنِي هَذَا الْعَبْدَ
 فَانْتَ طَالِقٌ فَاعْطَتْهُ أَيَّامَ طَلَقْتِ وَلَا شَيْءَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا وَإِنْ بَانَ مُسْتَحَقُّ
 الدِّمِّ فَقَتَلَ فَارْشَ عَلَيْهِ وَمَنْصُوبًا أَوْ حَرًّا هُوَ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ تَطْلُقْ لِعَدَمِ صَحَّةِ
 الْإِعْطَا وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ الْفَا أَوْ بَالَفَ أَوْ نَحْوَهُ فَقَبِلْتَ بِالْجُلُوسِ
 بَانَ وَاسْتَحَقَّهُ وَالْأَوْقَعُ رَجْعِيًّا وَلَا يَنْقَلِبُ بَايْنَا لَوْ بِذَلِكَ بَعْدَ (وَأِنْ قَالَتْ
 أَخْلَعْنِي عَلَى الْفَا أَوْ) أَخْلَعْنِي (بَالَفَ أَوْ) أَخْلَعْنِي (وَلَكِ الْفَا فَفَعَلْ)
 أَيْ خَلَعَهَا وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْآلِفَ (بَانَ وَاسْتَحَقَّهَا) مِنْ غَالِبِ قَدْرِ الْبَلَدِ إِنْ
 أَجَابَهَا عَلَى الْفَوْرِ وَلَئِنْ السَّوَالُ كَالْمَعَادِ فِي الْجَوَابِ (و) إِنْ قَالَتْ (طَلَقْتِنِي
 وَاحِدَةً بَالَفَ فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا اسْتَحَقَّهَا) لِأَنَّهُ أَوْقَعُ مَا اسْتَدْعَتْهُ وَزِيَادَةٌ (وَعَكْسُهُ
 بَعَكْسُهُ) فَلَوْ قَالَتْ طَلَقْتِنِي ثَلَاثًا بَالَفَ فَطَلَقَ أَقْلَ مِنْهُمَا لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَمْ
 يَجِبْهَا لَمَّا بَذَلَتْ الْعَوْضُ فِي مُقَابَلَتِهِ (إِلَّا فِي وَاحِدَةٍ بَقِيَتْ) مِنَ الثَّلَاثِ
 فَيَسْتَحَقُّ الْآلِفَ وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا كَمَلَتْ وَحَصَلَتْ مَا يَحْصُلُ بِالثَّلَاثِ مِنَ
 الْبَيْنُونَةِ وَالتَّحْرِيمِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ (وَلَيْسَ لِلْأَبِ خُلْعُ زَوْجَةِ ابْنِهِ
 الصَّغِيرِ) أَوْ الْمَجْنُونِ (وَالْأَطْلَاقُهَا) لِحَدِيثِ أَنَّ الطَّلَاقَ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ
 رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ (وَالْأَبِ) لِلْأَبِ (خُلْعُ ابْنَتِهِ) بِشَيْءٍ مِنْ
 مَالِهَا (لِأَنَّهُ لَا يَحْظُ لَهَا فِي ذَلِكَ وَهُوَ بِذَلِكَ لِلْمَالِ فِي غَيْرِ مُقَابَلَةِ عَوْضٍ مَالِي
 فَهُوَ كَالْتَبَرَعِ وَإِنْ بَذَلَ الْعَوْضُ مِنْ مَالِهِ صَحَّ كَالْأَجْنَبِيِّ وَيَحْرَمُ خُلْعُ الْحَيَلَةِ
 وَلَا يَصِحُّ (وَلَا يَسْقُطُ الْخُلْعُ غَيْرُهُ مِنَ الْحَقُوقِ) فَلَوْ خَالَعَتْهُ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَسْقُطْ مَالُهَا

من حقوق زوجية وغيرها يسكنون عنها وكذا لو خالفته ببطون ما عليه ثم
 يسقط الباقي كساير الحقوق (وان علق طلاقها بصفة) كدخول الدار
 (ثم ابانها فوجدت) الصفة حال بينونها (ثم كبحها) اى عقد عليها بعد
 وجود الصفة (فوجدت) الصفة (بعده) اى بعد النكاح (طلقت)
 وكذا لو حلف بالطلاق ثم بانث ثم طالت الزوجية ووجد المحلوف عليه
 فطلق لوجود الصفة ولا تحل بفعلها حال البينونة ولو كانت الاداة
 لا تقتضى التكرار لانها لا تحل الا على وجه يحث به لان البين حل وعقد
 والعقد يفتر الى الملك فكذا الحل والحث لا يحصل بفعل الصفة حال البينونة
 فلا تحل البين به (كمتق) فلو علق عتق قه على صفة ثم باعه فوجدت
 ثم ملكه ثم وجدت عتق لما سبق (والا) توجد الصفة بعد النكاح
 والملك (فلا) طلاق ولا عتق بالصفة حال البينونة وزوال الملك لانهما اذا
 ليسا محلا للوقوع

— كتاب الطلاق —

هو فى اللغة التحلية يقال طلقت الناقة اذا سرحت حيث شات والاطلاق
 الارسال وشمرها حل قيد النكاح او بعضه (يباح) الطلاق (للحاجة)
 كسوء خلق المرأة والتضرر بها مع عدم حصول الغرض (ويكره) الطلاق
 (لعدمها) اى عند عدم الحاجة لحديث ابفض الحلال الى الله الطلاق
 ولاشتماله على ازالة النكاح المشتغل على المصالح المندوب اليها (ويستحب
 لضرر) اى لتضررها باستدامة النكاح فى حال الشقاق وحال تحوج المرأة
 الى الخالعة ليزول عنها الضرر وكذا لو تركت صلاة او عفة او نحوها
 وهى كالرجل فيسب ان تخلع ان ترك حق الله تعالى (ويجب) الطلاق
 (للابلاء) على الزوج المولى اذا ابى الفية (ويحرم للبدعة) ويأتى بيانه
 (ويصح من زوج مكلف و) زوج (مميز بعقله) اى الطلاق بان يعلم
 ان النكاح يزول به لعموم حديث اتا الطلاق لمن اخذ بالساق وتقدم
 (ومن زال عقله معذورا) كعجنون ومغمى عليه ومن به برسام او
 نشاف ونابم ومن شرب مسكرا كرها او اكل نجا ونحوه لتداوا او
 غيره (لم يقع طلاقه) لقول على رضى الله عنه كل الطلاق جائز الا
 طلاق المعتوه ذكره البخارى فى صحيحه (وعكسه الاثم) فيقع طلاق

السكران طوعا ولو خلط في كلامه أو سقط تميزه بين الاعيان وبواخذ
 بسائر اقواله وكل فعل يعتبر له القيل كإقرار وقذف وقتل وسرقة
 (ومن أكره عليه) أي على الطلاق (ظنا) أي بغير حق بخلاف مول
 ابن القينة فاجبره الحاكم (بإيلاء) أي بقوة من ضرب أو خنق أو
 نحوها (له) أي للزوج (أو ولده أو أخذ مال يضره أو هده بأحدها)
 أي أحد المذكورات من الإيلاء له أو ولده أو أخذ مال (يضره قادر)
 على ما هده به بسلطة أو قلب كلص ونحوه (يظن) الزوج
 (إيقاعه) أي إيقاع ما هده (به فطلق تبعا لقوله لم يقع) الطلاق حيث
 لم يرفع عنه ذلك حتى يطلق لحديث عائشة مرفوعا لا طلاق ولا عناق
 في اغلاق رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه والاعلاق الاكراه ومن
 قصد إيقاع الطلاق دون رفع الاكراه وقع طلاقه كمن أكره على طلاقه
 فطلق أكثر (ويقع الطلاق) بآينا لا الخلع (في نكاح مختلف فيه) كإيلاء
 ولي ولو لم يره مطلق ولا يستحق عوضا سئل عليه ولا يكون بدعا
 في حيض ويقع الطلاق (من الغضبان) ما لم يقع عليه كغيره (ووكيله)
 أي الزوج في الطلاق (كهو) فيصح توكيله مكلف ومميز بقله (ويطلق)
 الوكيل (واحدة) فقط (و) يطلق في غير وقت بدعة (متى شاء الا
 ان يمين له وقتا وعددا) فلا يتمدها ولا يملك تعليقا الا بجعله له
 (وامراته) اذا قال لها طلق نفسك (كوكيله في طلاق نفسها)
 فلها ان تطلق نفسها طلاقه متى شاءت ويبطال رجوع ^{في} فصل
 اذا طلقها مرة ^{في} أي طلاق واحدة (في طهر لم يجامع فيه وتركها
 حتى تنقضي عدتها فهو سنة) أي فهذا الطلاق موافق للسنة لقوله تعالى
 اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود طاهرات من غير
 جماع لكن يستتي من ذلك لو طلقها في طهر متعقب لرجعة من طلاق
 في حيض فبدعة (وتحرم الثلاث اذا) أي يحرم إيقاع الثلاث ولو بكلمات
 في طهر لم يصحها فيه لا بعد رجعة أو عقد روى ذلك عن عمر وعلي وابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر فمن طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة وقع
 الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره قبل الدخول كان ذلك أو بعده
 (وان طلق من دخل بها في حيض أو طهر وطى فيه) ولم يستنحها
 وكذا لو عنق طلاقها على نحو اكلمها مما يتحقق وقوعه حالهما (فبدعة)

(يقع) الحديث ابن عمر (صلى الله عليه وسلم) رآه الجماعة
 (وترس وجعها) اذا طلقت زمن البدعة حديث ابن عمر (ولا
 سنة ولا بدعة) في زمن او عدد (لصغيرة وايسة وغير مدخول بها
 ومن بان) اي ظهر (حملها) فاذا قال لاحداهن انت طالق للسنة
 طلقة وللبدعة طلقة وقتا في الحال الا ان يريد في غير الايسة اذا صارت من
 اهل ذلك وان قاله لمن لها سنة وبدعة فواحدة في الحال والاخرى في
 ضد حالها اذا (وصريحه) اي صريح الطلاق وهو ما وضع له (لفظ
 الطلاق وما تصرف منه) كطلقتك وطالق ومطلقة اسم مفعول (غير
 امر) كطلقي (و) غير (مضارع) كتطلقين (و) غير (مطلقة اسم فاعل)
 فلا يقع في هذه الالفاظ الثلاثة طلاق (فيقع) الطلاق (به) اي بالصرح
 (وان لم ينوه جاد او هازل) حديث ابى هريرة يرفعه ثلاثة جدهن جد
 وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة رواه الخمسة الا
 النسائي (فان نوى بطلاق) طالقا (من وثاق) بفتح الواو اي قيد (او)
 نوى طالقا في نكاح سابق منه او من غيره او اراد (ان يقول) طاهرا
 فلفظ (اي سبق لسانه) لم يقبل (منه ذلك) (حكما) لانه خلاف
 ما يقتضيه الظاهر ويدين فيما بينه وبين الله لانه اعلم بنيته (ولو سيل اطلقت
 امراتك فقال نعم وقع) الطلاق ولو اراد الكذب او لم ينوه لان نعم صريح
 في الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح (او) سيل الزوج
 (الك امرأة فقال لا واراد الكذب) ولم ينوه الطلاق (فلا) تطلق
 لانه كناية تقتصر الى نية الطلاق ولم توجد وان اخرج زوجته من دارها
 او لطمها او اطعمها ونحوه وقال هذا طلاقك طلقت وكان تصريحاً ومن
 طلق واحدة من زوجاته ثم قال عقبه لضررتها انت شريكته او مثلها فصريح
 فيهما وان كتب صريح طلاق امراته بما يبين وقع وان لم ينوه لانها صريحة
 فيه فان قال لم ارد الا تجويد خطي او غم اهلي قبل وكذا لو قرا
 ما كتبه وقال لم اقصد الا القراءة وان اتى بصريح الطلاق من لا يعرف
 معناه لم يقع (فصل وكنايته) نوعان ظاهرة وخفية (فالظاهرة)
 هي الالفاظ الموضوعة للينونة (نحو انت خلية وبرية ويا بن وبنة وبتلة)
 اي مقطوعة الوصلة (وانت حرة وانت الحرج) وحبك على غاربك

وتزوجي من شئت وحلت للزواج ولا ينيل لي او لاسلطان لي عليك
 واعتقتك وغطى شعرك وقبسي (و) الكناية (الحفية) موضوعة
 للطلقة الواحدة (نحو اخرجي واذهي وذوقي وتجرحي واعتدي) ولو
 غير مدخول بها (واستبري واعتزلي ولست لي بامراة والحقي باهلك وما
 اشبهه) كلا حاجة لي فيك وما بقي شيء واغناك الله وان الله قد طلقك
 والله قد اراحك مني وجري القلم ولفظ فراق وسراح وما تصرف منهما
 غير ما تقدم (ولا يقع بكناية ولو) كانت (ظاهرة طلاق الابنية مقارنة
 للفظ) لانه موضوع لما يشابهه ويحانه فيتميز كذلك لارادته له فان لم
 ينو لم يقع (الاحال خصومة او) حال (غضب او) حال (جواب
 سوالها) فيقع الطلاق في هذه الاحوال بالكناية ولو لم ينو للقربة
 (فلو لم يرده) في هذه الاحوال (او) اراد (غيره في هذه الاحوال
 لم يقبل حكما) لانه خلاف الظاهر من دلالة الحال ويدل فيها بينه وبين
 الله تعالى (ويقع مع النية با) لكناية (الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة)
 لقول علماء الصحابة منهم ابن عباس وابو هريرة وعائشة رضي الله عنهم
 (و) يقع (بالحفية مانواه) من واحدة او اكثر فان نوى الطلاق
 فقط فواحدة وقوله انا طالق او باين او كلي او اشربي او اقعدي او
 بارك الله عليك ونحوه لغو ولو نواه طلاقا ﴿ فصل وان قال ﴾
 لزوجته (انت على حرام او كظهر امي فهو ظهار ولو نوى به الطلاق)
 لانه صريح في تحرمتها (وكذلك ما احل الله على حرام) او الحل على
 حرام وان قاله لمحرمه ببيض او نحوه ونوى انها محرمه به فلفو (وان
 قال ما احل الله على حرام اعني به الطلاق طلق ثلاثا) لان الالف
 واللام للاستتراق لعدم مبهود يحمل عليه (وان قال اعني به طلاقا
 فواحدة) لعدم ما يدل على الاستتراق (وان قال) لزوجته (ككلمة
 والدم والخنزير وقع مانواه من طلاق وظهار وعين) بان يريد ترك
 وطئها لا تحريرها ولا طلاقها فتكون مينا فيها الكفارة بالخت (وان لم
 ينو شيئا) من هذه الثلاثة (فظهار) لان معناه انت على حرام ككلمة
 والدم (وان قال حلفت بالطلاق وكذب) لكونه لم يكن حلف به
 (لزمه) الطلاق (حكما) مؤاخذه له باقراره ويدل فيها بينه وبين
 الله سبحانه وتعالى (وان قال) لزوجته (امرك بيدك ملكت ثلاثا ولو نوى

(واحدة) لانه كناية طاهرة وروى ذلك عن عثمان وعصلى
عمر وابن عباس (ويتراعى) فلهذا ان يطلق نفسها متى شاءت ما لم
يحد لها حدا او (ما لم يطلأ او يطلق او يفسخ) ما جعله لها او
تردهى لان ذلك يبطل الوكالة (ويختص) قوله لها (اختارى نفسك
بواحدة بالمجلس المتصل ما لم يزدها فيهما) بان يقول لها اختارى نفسك
متى شئت او اى عدد شئت فيكون على ما قال لان الحق له وقد وكلها
فيه ووكل كل انسان يقوم مقامه واحترز بالمتصل عما لو تشاغلا بقاطع
قبل اختيارها فيبطل به وصفة اختيارها اخترت نفسى او ابوى او الازواج
فان قالت اخترت زوجى او اخترت فقط لم يقع شئ (فان ردت) الزوجة
(او وطئها او طلقها او فسخ) خيارها قبله (بطل خيارها) كسائر الوكالات
ومن طلق فى قلبه لم يقع وان تلفظ به او حرك لسانه وقع ومميز ومميزه يعقلانه
كالبين فيما تقدم باب ما يختلف به عدد الطلاق وهو معتبر
بالرجال روى عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس (فملك من كلفه حر او
بعضه) حر (ثلاثا و) يملك (العبد اثنتين حرة كانت زوجتها او امة)
لان الطلاق خالص حق الزوج فاعتبر فيه (فاذا قال) حر (انت الطلاق
او) انت (طلاق او) قال على الطلاق او قال (يلزمنى) الطلاق (وقع
ثلاثا بنيتها) لان لفظه يحتمل ذلك (والا) ينوى بذلك ثلاثا (فواحدة)
عملا بالعرف وكذا قوله الطلاق لازم لى او على فهو صريح بمنزلة ومعلقا
ومحلوفا به واذا قاله من معه عدد وقع بكل واحدة طلاق ما لم تكن نية
او سبب يخصه باحداهن وان قال انت طالق ونوى ثلاثا وقعت بخلاف
انت طالق واحدة فلا يقع به ثلاثا وان نواها (ويقع بلفظ) انت طالق
(كل الطلاق او اكثره او عدد الحضا او الربح او نحو ذلك ثلاث ولو نوى
واحدة) لانها لا يحتملها لفظه كقوله يا مائة طالق وان قال انت طالق
اغلظ الطلاق او اطوله او اعرضه او ملاء الدنيا او عظم الجبل فطلقة
ان لم ينو اكثر (وان طلق) من زوجته (عضوا) كيد او اصبع (او) طلق
منها (جزا مشاعا) كنصف وسدس (او) جزوا (معينا) كنصفها
الفوقانى (او) جزا (مبهما) بان قال لها جزوك طالق (او قال) لزوجته
انت طالق (نصف طلاق او جزا من طلاق) لان الطلاق لا يتبع
(وعكسه الروح والسن والشعر والظفر ونحوه) فاذا قال لها روحك او سنك

أو شعرك أو ظفرك أو سمعتك أو بصرك أو ديتك طالق لم تطلق وعق
 في ذلك كطلاق (وأذا قال) لزوجة (مدخول بها) أنت طالق (وكرره)
 مرتين أو ثلاثا (وقع العدد) أي وقع الطلاق بعد التكرار فان كرره
 مرتين وقع ثنتان وان كرره ثلاثا وقع ثلاثا (أي بصريح الطلاق) (إلا
 ان ينوي) بتكراره (تأكيدا يصح) بان يكون متصلا (او ينوي افهامها)
 فيقع واحدة لانصراف ما زاد عليها عن الوقوع بنية التأكيد المتصل فان
 انفصل التأكيد وقع ايضا لفوات شرطه (وان كرره ببل) بان قال أنت
 طالق (بل) طالق (او بتم) بان قال أنت طالق ثم طالق (او بالفا) بان
 قال أنت طالق فطالق (او قال) طالق طلقة (بعدها) طلقة (او) طلقة
 (قبلها) طلقة (او) طلقة (معها طلقة وقع ثنتان) في مدخول بها لان
 للرجعية حكم الزوجات في لحوق الطلاق (وان لم يدخل بها بانت بالاولى
 ولم يلزمه ما بعدها) لان البائن لا يلحقها طلاق بخلاف أنت طالق طلقة
 معها طلقة او فوق طلقة او تحت طلقة او فوقها او تحنها طلقة فثنتان ولو
 غير مدخول بها (والمعلق) من الطلاق (كالنجفي في هذا) الذي تقدم
 ذكره فان قال ان قت فانت طالق وطالق وطالق وقامت وقع الثلاث ولو
 غير مدخول بها وان قت فانت طالق فطالق او ثم طالق وقامت وقع ثنتان
 في مدخول بها وتبين غيرها بالاولى ﴿ فصل ﴾ في الاستتاء في
 الطلاق (ويصح منه) أي من الزوج (استتاء النصف قائل من عدد
 الطلاق و) عدد (المطلقات) فلا يصح استتاء الكل ولا أكثر من النصف
 (فاذا قال أنت طالق طلقتين الا واحدة وقمت واحدة) لانه كلام متصل
 بان به ان المستتي غير مراد بالاول قال تعالى حكاية عن ابراهيم اني براء
 مما تعبدون الا الذي فطرني يريد به البراءة من غير الله عز وجل (وان
 قال) أنت طالق (ثلاثا الا واحدة فطلقتان) لما سبق وان قال الا طلقتين
 الا واحدة فذلك لانه استتي ثنتين الا واحدة من ثلاث فيقع ثنتان وان
 قال ثلاثا الا ثلاثا او الاثنتين وقع الثلاث (وان استتي بقلبه من عدد
 المطلقات) بان قال نسائي طواق ونوي الا فلانة (صح) الاستتاء فلا تطلق
 لان قوله نسائي طواق عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له لان
 استعمال اللفظ العام في الخصوص سائغ في الكلام (دون عدد المطلقات)
 فاذا قال هي طالق ثلاثا ونوي الا واحدة وقمت الثلاث لان العدد نص

ما يطاوله فلا يرتفع بالنية لان اللفظ اقوى من النية ولا يرد له في الاستسنا
 الاربع طوالق واستنى واحدة قبله فيطلق الاربع (وان قال) لزوجة
 (اربعين الا فلانة طوالق صح الاستسنا) فلا تطلق المستسنة لخروجها من
 بالاستسنا (ولا يصح استسنا لم يتصل عادة) لان غير المتصل يقتضى رفع
 ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال
 يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ويكفى اتصاله لفظا
 او حكما كاقطاعه بنفس او سعال او نحوه (فلو انفصل) الاستسنا
 (وامكن الكلام دونه بطل) الاستسنا لما تقدم (وشرطه) اى شرط صحة
 الاستسنا (النية) اى نية الاستسنا (قبل كمال ما استسنا منه) فان قال انت
 طالق ثلاثا غير ناو للاستسنا ثم عرض له الاستسنا فقال الا واحدة لم ينفعه
 الاستسنا ووقعت الثلاث وكذا شرط متأخر ونحوه لانها صوارف للفظ
 عن مقتضاء فوجب مقارنتها لفظا ونية **باب** حكم ايقاع
 (الطلاق فى) الزمن (الماضى و) وقوعه فى (الزمن المستقبل اذا قال
 لزوجته (انت طالق امس او) قال لهما انت طالق (قبل ان انتكحك ولم
 ينو وقوعه فى الحال لم يقع) الطلاق لانه رفع الاستباحة ولا يمكن رفعها
 فى الماضى وان اراد وقوعه الان وقع فى الحال لانه مقرر على نفسه بما هو
 اغلظ فى حقه (وان اراد) انها طالقت (بطلاق سبق منه او) بطلاق
 سبق (من زيد وامكن) بان كان صدر منه طلاق قبل ذلك او كان طلاقها
 صدر من زيد (قبل) منه ذلك لان لفظه يحتمله فلا يقع عليه بذلك طلاق
 ما لم تكن قرينة كعصب او سوال طلاق (فان مات) من قال انت طالق
 امس او قبل ان انتكحك (او جن او خرس قبل بيان مراده لم تطلق) عملا
 بالمبتادر من اللفظ (وان قال) لزوجته انت (طالق ثلاثا قبل قدوم زيد
 بشهر) لم تسقط نفقتها بالتعليق ولم يحجز وطئها من حين عقد الصفة الى
 قدومه لان كل شهر يأتى يحتمل ان يكون شهر وقوع الطلاق جزم به بعض
 الاحباب (ان قدم) زيد (قبل مضيه) اى مضى شهر او معه (لم تطلق)
 كقوله انت طالق امس (و) ان قدم (بعد شهر وجزء تطلق فيه)
 اى يتسع لوقوع الطلاق فيه (يقع) اى تبين وقوعه لوجود الصفة فان
 كان وطئ فيه فهو محرم ولها المهر (فان خالها بعد اليمين بيوم) مثلا
 (وقدم) زيد (بعد شهر ويومين) مثلا (صح الخلع) لانها كانت زوجة

حية (وبطل الطلاق) المطلق لانها ولت وقبوعه ابن فلا يلحقها
 (وعكسهما) اي يقع الطلاق ويبطل الخلع وترجع بموضه اذا قدم زيد
 في المثال المذكور (بعد شهر وساعة) من التعليق اذا كان الطلاق باينا
 لان الخلع لم يصادف عصمة (وان قال) لزوجته هي (طالق قبل موتي)
 او موتك او موت زيد (طلقت في الحال) لان ما قبل موته من حين
 عقد الصفة وان قال قيل موتي مصغرا وقع في الجزء الذي يليه الموت
 لان التصغير دل على التقريب (وعكسه) اذا قال انت طالق (معه) اي
 مع موتي (او بعده) فلا يقع لان الينونة حصلت بالموت فلم يبق نكاح
 يزيله الطلاق وان قال يوم موتي طلقت اوله فصل و ان قال
 (انت طالق ان طرت او صعدت السما او قلبت الحجر ذهباً ونحوه من
 استحيل) لذاته او عادة كان رددت امسى او جمعت بين الضدين او شاء
 الميت او البهية (لم تطلق) لانه علق الطلاق بصفة لم توجد (وتطلق في
 عكسه فوراً) لانه علق الطلاق على عدم فعل المستحيل وعدمه معلوم
 (وهو) اي عكس ما تقدم تعليق الطلاق على (النفي في المستحيل مثل)
 انت طالق (لاقتل الميت او لا صعدت السما ونحوها) كلا شربت ماء الكوز
وله ما عاب به ظلمت الشمس او لا ضير فيقع الطلاق في الحال لما تقدم
 وعق وظهار ويمين بالله كطلاق في ذلك (وانت طالق اليوم اذا جاء غد)
 كلام (لغو) لا يقع به شئ لعدم تحقق شرطه لان الغد لا يأتي في اليوم
 بل بعد ذهابه وان قال انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب وقعت الثلاث
 وان لم يقل ثلاثا فواحدة (واذا قال) لزوجته (انت طالق في هذا الشهر
 او) هذا (اليوم طلقت في الحال) لانه جعل الشهر او اليوم ظرفا له
 فاذا وجد ما يتسع له وقع لوجود ظرفه (وان قال) انت طالق (في غد
 او) يوم (السبت او) في (رمضان طلقت في اوله) وهو طلوع الفجر من
 الغد او يوم السبت وغروب الشمس من اخر شعبان لما تقدم (وان قال
 اردت) ان الطلاق انما يقع (اخر الكل) اي اخر هذه الاوقات التي
 ذكرت (دين وقبل) منه حكما لان اخر هذه الاوقات ووسطها منها
 فارادته لذلك لا تخالف ظاهر لفظه بخلاف انت طالق غدا او يوم كذا
 فلا يدين ولا يقبل منه انه اراد اخرها (و) ان قال (انت طالق الى
 شهر) مثلا (طلقت عند انقضائه) روى عن ابن عباس وابي ذر فيكون

لا يباح الاطاعة ويرجح ذلك انه جعل الطلاق غاية ولا غاية لا غيره
 وانما الغاية لاوله (الا ان ينوى) وقنوعه (في الحال فيفتح)
 في الحال (و) ان قال انت (طالق الى سنة تطلق) (انقضاء) اثني عشر
 شهرا (لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا اي شهور
 السنة وتعتبر بالاهلة ويكمل ما حلف في اثنايه بالعدد (فان عرفها) اي
 السنة (باللام) كقوله انت طالق اذا مضت السنة (طلقت بانسلاخ
 ذي الحجة) لان ال للعهد الحضورى وكذا اذا مضى شهر فانت طالق
 تطلق بمضى ثلاثين يوما واذا مضى الشهر فانسلاخه وانت طالق في اول
 الشهر تطلق بدخوله وفي اخره تطلق في اخر جزؤ منه ب باب تعليق
 الطلاق بالشروط ب اي ترتيبه على شئ حاصل او غير حاصل بان او
 احدى اخواتها و (لا يصح) التعليق (الا من زوج) يقبل الطلاق
 فلو قال ان تزوجت امرأة او فلانة فهي طالق لم يقع بتزوجها لحديث
 عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لانذر لابن ادم فيما لا يملك
 ولا علق فيما لا يملك ولا طلاق فيما لا يملك رواه احمد وابو داود والترمذى
 وحسنه (فاذا علقه) اي علق الزوج الطلاق (بشرط) متقدم او متاخر
 كان دخلت الدار فانت طالق او انت طالق ان قت (لم تطلق قبله) اي
 قبل وجود الشرط (ولو قال عجلمه) اي عجلم ما علقته لم يتجمل لان
 الطلاق تعلق بالشرط فلم يكن له تغيير فان اراد تعجيل طلاق سوى الطلاق
 المعلق وقع فاذا وجد الشرط الذى علق به الطلاق وهى زوجته وقع
 ايضا (وان قال) من علق الطلاق بشرط (سبق لسانى بالشرط ولم ارده
 وقع) الطلاق (في الحال) لانه اقر على نفسه بما هو اغلظ من غير تهمة
 (وان قال) لزوجته (انت طالق وقال اردت ان قت لم يقبل) منه
 (حكما) لعدم ما يدل عليه وانت طالق مريضة رفعا ونسبا يقع بمرضاها
 (وادوات الشرط) المستعملة غالبا (ان) بكسر الهمزة وسكون النون
 وهى ام الادوات (واذا ومتى واى) بفتح الهمزة وتشديد اليا (ومن)
 يفتح الميم وسكون النون (وكلا وهى) اي كلا (وحدها للتكرار) لانها
 نعم الاوقات فهى بمعنى كل وقت واما متى فهى اسم زمان بمعنى اي وقت
 وبمعنى اذا فلا تقتضى التكرار (وكلاها) اي كل ادوات الشرط المذكورة
 (ومهما) وحيثما (بلام) اي بدون لم (اونية فور او قرينته) اي قرينة

القور (للزناحي) هي (مع لم القور) الا منع نية الزناحي او قرينة
 (الا ان) فانها للزناحي حتى مع لم (مع عدم نية قور او قرينة فاذا قال)
 لزوجه (ان قت) فانت طالق (او اذا) قت فانت طالق (او متى)
 تحت فانت طالق (او اى وقت) قت فانت طالق (او من قامت) منكن
 فهم طالق (او كلما قت فانت طالق فتى وجد) القيام (طلقت) عقبه
 وان بعد القيام عن زمان الحلف (وان تكرر الشرط) المعلق عليه
 (لم يتكرر الحث) لما تقدم (الا فى كلما) فيكرر معها الحث عند تكرار
 الشرط لما سبق (و) ان قال (ان لم اطلقك فانت طالق ولم ينو وقتا
 ولم تقم قرينة بفسور ولم يطلقها طلقت فى اخر حياة او لهما موتا) لانه
 علق الطلاق على ترك الطلاق فاذا مات الزوج فقد وجد الترك منه وان
 ماتت هي فانت طلاقها بموتها (و) ان قال (متى لم) اطلقك فانت طالق
 (او اذا لم) اطلقك فانت طالق (او اى وقت لم اطلقك فانت طالق
 ومضى زمن يمكن ايقاعه فيه ولم يفعل طلقت) لما تقدم (و) ان قال
 (كلما لم اطلقك فانت طالق ومضى ما يمكن ايقاع ثلاث) طلاقات (مرتبة)
 اى واحدة بعد واحدة (فيه) اى فى الزمان الذى مضى (طلقت
 المدخول بها ثلاثا) لان كلما للتكرار (وتبين غيرها) اى غير المدخول بها
 (:) الطلقة (الاولى) فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة (وان) قال (ان
 قت فعدت لم تطلق) حتى تقوم ثم تعد (او) قال (ان قت ثم عدت)
 لم تطلق حتى تقوم ثم تعد (او) قال ان (عدت اذا قت) لم تطلق
 حتى تقوم ثم تعد (او) قال (ان عدت ان قت فانت طالق لم تطلق
 حتى تقوم ثم تعد) لان لفظ ذلك يقتضى تعليق الطلاق على القيام
 مسبقا بالعود ويسمى نحوه ان عدت ان قت اعتراض الشرط على الشرط
 فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لانه جعل الثانى فى اللفظ شرطا
 للذى قبله والشرط يتقدم المشروط فلو قال ان اعطيتك ان وعدتك ان
 سالتنى لم تطلق حتى تساله ثم يعدها ثم يعطيها (و) ان عطف (بالواو)
 كقوله انت طالق ان قت وعدت (تطلق بوجودها) اى القيام والعود
 (ولو غير مرتين) اى سواء تقدم القيام على العود او تاخر لان
 الواو لا تقتضى ترتيبا وان عطف (بالواو) بان قال ان قت او عدت فانت
 طالق طلقت (بوجود احدها) اى بالقيام او بالعود لان او لاحد

الصليبي وان علق الطلاق على صفات ما حثت في عين كان رايه
 قالت طالق وان رايه اسود قالت طالق وان رايه فيها قالت طالق
 فرات رجلا اسود فقها طلقت ثلاثا **فصل** في تعليقها بالحيض
 (اذا قال) لزوجه (ان حضت فانت طالق طلقت باول حيض متيقن) لوجود
 الصفة فان لم يتيقن انه حيض كالم لم يتم لها تسع سنين او نقص عن اليوم واليلة
 لم تطلق (و) ان قال (اذا حضت حيضة) فانت طالق (تطلق باول
 الطهر من حيضة كاملة) لانه علق الطلاق بالمرة الواحدة من الحيض
 فاذا وجدت حيضة كاملة فقد وجد الشرط ولا يعتمد بحيضة علق فيها
 فان كانت حايزا حين التعليق لم تطلق حتى تطهر ثم تحيض حيضة مستقبلية
 وينقطع دمها (وفيها اذا) قال اذا حضت نصف حيضة (فانت طالق
) تطلق) ظاهرا (في نصف عاداتها) لان الاحكام تتعلق بالعادة فتعلق
 بها وقوع الطلاق لكن اذا مضت حيضة مستقرة تبين وقوعه في نصفها
 لان النصف لا يعرف الا بوجود الجميع لان ايام الحيض قد تطول وقد
 تقصر فاذا طهرت تبين مدة الحيضة فيقع الطلاق في نصفها ومتى ادعت
 حيزا وانكر فقولها كان اضمرت بغضي فانت طالق وادعته بخلاف نحو قيام
 وان قال ان طهرت فانت طالق فاذا كانت حايزا طلقت بانقطاع الدم
 والا فاذا طهرت من حيضة مستقبلية **فصل** في تعليقها بالحمل
 (اذا علقه بالحمل) كقوله ان كنت حاملا فانت طالق (فولدت لاقل
 من ستة اشهر) من زمن الحلف سواء كان يطا ام لا او لدون اربع سنين
 ولم يطا بعد حلفه (طلقت منذ حلف) لانا تبين انها كانت حاملا والا لم
 تطلق ويحرم وطئها قبل استبرائها (وان قال) لزوجه (ان لم تكوني
 حاملا فانت طالق حرم وطئها قبل استبرائها بحيضة) موجودة او مستقبلية
 او ماضية لم يطا بعدها وانما يحرم وطئها (في) الطلاق (البائن) دون
 الرجعي (وهي) اى مسئلة ان لم تكوني حاملا فانت طالق (عكس) المسئلة
 (الاولى) وهي ان كنت حاملا فانت طالق (في الاحكام) فان ولدت
 لاكثر من اربع سنين طلقت لانا تبين انها لم تكن حاملا وكذا ان ولدت
 لاكثر من ستة اشهر وكان يطا لان الاصل عدم الحمل وان قال ان حملت
 فانت طالق لم يقع الاجمئل متجدد ولا يطاوها ان كان وطئ في طهر حلف
 فيه قبل حيض ولا اكثر من مرة كل طهر (وان علق طلقه ان كانت

حاملا بذكر وطلقتين (ان كانت حاملا (بانى فولدتها طلق ثلاثا)
 بالذكر واحدة وبالانثى اثنتين (وان كان مكانه) اى مكان قوله ان كنت
 حاملا بذكر فانت طالق طلقه وان كنت حاملا بانى فانت طالق اثنتين
 (ان كان حملك او مافى بطك) ذكرا فانت طالق طلقه وان كان انثى فانت
 طالق اثنتين فولدتها (لم تطلق بهما) لان الصيغة المذكورة تقتضى حصر
 الحمل فى الذكورية او الانوثة فاذا وجد الم تحصى ذكوريته ولا انوثة
 فلا يكون المعلق عليه موجودا **فصل** فى تعليق بالولادة
 يقع معلق على ولادة بالقام مائتين فيه بعض حاق اسان لا بالقام علقه
 ونحوها (اذا علق طاعة على الولادة بذكر وطلقتين) على الولادة
 (بانى) بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقه وان ولدت انثى فانت
 طالق طلقتين (فولدت ذكرا ثم) ولدت (انثى حيا) كان المولود (او ميتا
 طلقت بالاول) معلق به فيقع فى المثال طلقه وفى عكسه ثنتان (وبانت
 بالثاني ولم تطلق به) لان العدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق باينا فلم
 يقع كقوله انت طالق مع اثنتى عدتك وان ولدتهما معا طلقت ثلاثا
 (وان اشكل كيفية وضعهما) بان لم يعلم رضعهما معا او منفردين
 (فواحدة) اى فوق طاعة واحدة لانها المنيئة وازاد عليها مشكوك
 فيه **فصل** فى تعليق بالقيام (اذا علقه على القيام) بان
 قال ان طلقك فانت طالق (ثم علقه على القيام) بان قال ان قت
 فانت طالق (او علقه على القيام ثم) علقه (على وقوع الطلاق) بان قال
 ان قت فانت طالق ثم قال ان وقع عليك طلاق فانت طالق (فقامت
 طلقت طلقتين فيهما) اى فى المسئلتين واحدة بقيامها واخرى بتطليقها
المسئلة الاولى ان طلقك فانت طالق (او علقك فانت طالق) (او علقك فانت طالق)
 تطليقتين **المسئلة الثانية** طلقك فانت طالق (او علقك فانت طالق) (او علقك فانت طالق)
 وان كانت غير مدخول بها فواحدة فقط (وان علقه) اى الطلاق (على
 قيامها) بان قال ان قت فانت طالق (ثم) علق الطلاق (على طلاقها)
 فقامت فواحدة (بقيامها ولم تطلق بتعليق الطلاق لانه لم يطلقها) وان
 قال (لزوجه) (كما طلقك) فانت طالق (او) قال (كما وقع عليك طلاق
 فانت طالق فوجدا) اى الطلاق فى الاولى او وقوعه فى الثانية (طلقت
 فى الاولى) وهى قوله كما طلقك فانت طالق (طلقتين) طلقه بالمنجز

وطلقة بالملق عليه (و) طلقت (في الثانية) وهي قوله كما وقع عليك
 طلاق فانت طالق (ثلاثا) ان وقعت الاولى والثانية رجعتين لان الثانية
 طلقة واقعة عليها فقع بها الثالثة وان قال ان وقع عليك طلاق فانت
 طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاث طلقة بالبحر وتتمها من الملحق
 ويلفوا قوله قبله وتسمى السريحية فصل في تعليقه بالحلف (اذا
 قال) لزوجته (اذا حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال) لها (انت طالق
 ان قت) او ان لم تقوى او ان هذا القول لحق او كاذب ونحوه مما فيه حث
 او منع او تصديق خبر او تكذيبه (طلقت في الحال) لما في ذلك من
 المعنى المقصود بالحلف من الحث او الكف او التاكيد (لا ان علقه) اى
 الطلاق (بطولع الشمس ونحوه) كقدوم زيد او بمشيها (لانه) اى التعليق
 المذكور (شرط لا حلف) لعدم اشتباهه على المعنى المقصود بالحلف (و)
 من قال لزوجته (ان حلفت بطلاقك فانت طالق او) قال لها (ان كنتك
 فانت طالق واعاده مرة اخرى طلقت) طلقة (واحدة) لان اعادته حلف
 وكلام (و) ان اعاده (مرتين) طلقتان (ثنتان) ان اعاده (ثلاثا
 ثلاث) طلقات لان كل مرة يوجد فيها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة
 اخرى ما لم يقصد افهامها في ان حلفت بطلاقك وغير المدخول بها تبين
 بالاولى ولا تنعقد بينه الثانية ولا الثالثة في مسألة الكلام فصل في
 في تعليقه بالكلام (اذا قال) لزوجته (ان كنتك فانت طالق فتحققى او قال)
 زجرا لها (تحبى او اسكتى طلقت) اتصل ذلك بينه او لا وكذا لو
 سمعها تذكره بسوء فقال الكاذب عليه لعنة الله ونحوه حث لانه كلما ما لم ينو
 كلاما غير هذا فعلى ما ينوى (و) من قال لزوجته (ان بداتك بالكلام
 فانت طالق فقالت) له (ان بداتك به) اى بكلام (فعبدى حر انحلت
 بينه) لانها كلمته او لا فلم يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء (ما لم ينو عدم البداءة
 في مجلس اخر) فان نوى ذلك فعلى مانوى ثم ان بداته بكلام عتق عبدا
 وان بداها به انحلت يمينها وان قال ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمته حث
 ولو لم يسمع زيد كلامها لغفلة او شغل ونحوه او كان مجنونا او سكرانا او
 اصم يسمع لولا المانع وكذا لو كاتبته او راسلته ان لم ينو مشافهتها وكذا لو
 كلمت غيره وزيد يسمع تقصده بالكلام لا ان كلمته ميتا او غائبا او مغمى عليه
 او نائما او وهى مجنونة او اشارت اليه فصل في تعليقه بالاذن

(اذا قال) لزوجه (ان خرجت بنير اذن او) ان خرجت (الا باذن او) ان خرجت (حتى اذن لك او) قال لها (ان خرجت الى غير الحمام بنير اذن فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم خرجت بنير اذنه) طلقت لوجود الصفة (او اذن لها) في الخروج (ولم تعلم) بالاذن وخرجت طلقت لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها (او خرجت) من قال لها ان خرجت الى غير الحمام بنير اذن فانت طالق (تريد الحمام وغيره) او عدلت منه الى غيره (طلقت في الكل) لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها انها خرجت الى غير الحمام (لا ان اذن) لها (فيه) اى في الخروج (كلما شئت) فلا يحث بخروجها بعد ذلك لوجود الاذن (او قال) لها ان خرجت (الا باذن زيد فانت زيد ثم خرجت) فلا حث عليه ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالمشيئة (اذا علقه) اى الطلاق (بمشيئتها بان او غيرها من الحروف) اى الادوات كاذا ومتى ومهما (لم تطلق حتى تشأ) فاذا شئت طلقت (ولو تراخى) وجود المشيئة منها كسير التعاليق فان قيد المشيئة بوقت كان شئت اليوم فانت طالق تقيد به (فان قالت) من قال لها ان شئت فانت طالق (قد شئت ان شئت فشأ لم تطلق) وكذا ان قالت قد شئت ان طلعت الشمس ونحوه لان المشيئة امر خفى لا يصح تعليقه على الشرط (وان قال) لزوجه (ان شئت وشاء ابوك) فانت طالق (او) قال ان شئت وشاء (زيد) فانت طالق (لم يقع) الطلاق (حتى يشأ معا) اى جيعا فاذا شأ وقع ولو شاء احدهما على الفور والاخر على التراخى لان المشيئة قد وجدت منهما (وان شاء احدهما) وحده (فلا) حث لعدم وجود الصفة وهى مشيئتهما (و) ان قال لزوجه (انت طالق) ان شاء الله (او قال عبدى حر ان شاء الله) او الا ان يشاء الله او ما لم يشاء الله ونحوه (وقما) اى الطلاق والعق لانه تعليق على ما لا سبيل الى عمله فبطل كما لو علقه على شئ من المستحيلات (و) من قال لزوجه (ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله طلقت ان دخلت) الدار لما تقدم ان لم ينو رد المشيئة الى الفعل فان نواه لم تطلق دخلت او لم تدخل لان الطلاق اذا يمين اذ هو تعليق على ما يمكن فعله وتركه فيدخل تحت عموم حديث من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حث عليه رواه الترمذى وغيره (و) ان قال لزوجه (انت طالق لرضى زيد او) انت طالق (لمشيئته طلقت في الحال) لان معناه انت طالق لكون زيد

رضى بطلاقك (او لكونه) شاء طلاقك بخلاف انت طالق لردوم زيد
ونحوه (فان قال اردت) بقولى لرضى زيد او لمشيته (الشرط) اى
تعليق الطلاق على المشيئة او الرضى (قبل حكما) لان لفظه يحتمله لان
ذلك يستعمل للشرط وحينئذ لم تطلق حتى يرضى زيد او يشأ ولو تميزا
يعقلها او سكران او باشارة مفهومة من اخرس لا ان مات او غاب او جن
قبلها (و) من قال لزوجه (انت طالق ان رايت الهلال فان نوى) حقيقة
(رؤيتها) اى معايتها اياه (لم تطلق حتى تراه) ويقبل منه ذلك حكما لان
لفظه يحتمله (والا) ينو حقيقة رؤيتها (طلقت بعد الغروب برؤية غيرها)
وكذا اقام العدة ان لم ينو العيان لان رؤية الهلال فى عرف الشرع العلم به
فى اول الشهر بدليل قوله عليه السلام اذ ارايتم الهلال فصوموا واذا ريموه
فاطروا **فصل** فى مسائل متفرقة (وان حلف لا يدخل دارا ولا
يخرج منها فادخل) الدار بعض جسده (او اخرج) منها (بعض جسده) لم يحث
لعدم وجود الصفة اذ البعض لا يكون كلا كما ان الكل لا يكون بعضا (او دخل)
من حلف لا يدخل الدار (طاق الباب) لم يحث لانه لم يدخلها بحملته (او) حلف
(لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه) اى من غزلها لم يحث لانه لم
يلبس ثوبا كله من غزلها (او) حلف لا يشرب ماء هذا الاثناء فشرب بعضه
لم يحث (لانه لم يشرب ماؤه وانما شرب بعضه بخلاف ما لو حلف لا يشرب
ماء هذا النهر فشرب بعضه فانه يحث لان شرب جميعه متمتع فلا ينصرف
اليه عنه وكذا لو حلف لا ياكل الخبز اولا يشرب الماء فيحث ببعضه
(وان فعل المحلوف عليه) مكرها او مجذونا او مغمى عليه او نائما لم يحث
مطلقا (ناسيا او جاهلا حث فى طلاق وعتاق فقط) لانهما حق ادى
فاستوى فيهما العمد والنسيان والخطا كالالاتلاف بخلاف اليمين بالله سبحانه
وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فبان خلاف ظنه يحث فى طلاق وعتاق
دون يمين بالله تعالى (وان فعل بعضه) اى بعض ما حلف لا يفعله (لم
يحث الا ان ينويه) او تدل قرينة عليه كما تقدم فحين حلف لا يشرب ماء
هذا النهر (وان حلف) بطلاق او غيره (ليقعنه) اى شيئا عنه (لم يبر الا
بفعله كله) فمن حلف لياكلن هذا الرغيف لم يبر حتى ياكله كله لان اليمين
تناولت فعل الجميع فلم يبر الا بفعله وان تركه مكرها او ناسيا « » لم يحث

« » قوله او ناسيا قطع بعدم الحث فى التنقيح مطلقا وفى الافتناع يحث فى طلاق وعتاق اه

ومن يتبع بينه كزوجة وقرابة اذا قصد منه كنفه ومن حلف لا ياكل
 طعاما طبخه زيد فاكل طعاما طبخه زيد وغيره. حنث ^{في} باب التاويل في
 الحلف ^{في} بالطلاق او غيره (ومعناه) اى معنى التاويل (ان يريد
 بلفظه ما) اى معنى (يخالف ظاهره) اى ظاهر لفظه كنيته بنفسائه
 طوائق بنائه ونحوهن (فاداه حلف وتاويل) فى (بينه فعه) التاويل فلا
 يحنث (الا ان يكون ظاهرا) بحلفه فلا ينفعه التاويل لقوله عليه السلام
 عينك على ما يصدقك به صاحبك زواه مسلم وغيره (فان حلفه ظاهرا لمزيد
 عندك شئ* وله) اى لزيد (عنده) اى عند الحالف (ودبعة بمكانة)
 حلفو (نوى غيره) اى غير مكانها او نوى غيرها (او) نوى (بما
 الذى) لم يحنث (او حلف) من ليس ظاهرا بحلفه (ما زيدها هنا ونوى)
 مكانا (غير مكانه) بان اشار الى غير مكانه لم يحنث (او حلف على امراته
 لا سرقت منى شيئا فحنثت فى ودبعة ولم ينوها) اى لم ينو الحيانة بحلفه
 على السرقة (لم يحنث فى السك) للتاويل المذكور ولان الحيانة ليست
 سرقة فان نوى بالسرقة الحيانة او كان سبب اليقين الذى هيجهما الحيانة حنث
^{في} باب الشك فى الطلاق ^{في} اى التردد فى وجود لفظه او عدده او
 شرطه (من شك فى طلاق او) شك فى (شرطه) اى شرط الطلاق
 الذى عاق عليه وجوديا كان او عدما (لم يلزمه) الطلاق لانه شك
 طرا على يقين فلا يزيله قال الموفق والورع التزام الطلاق (وان) يقين
 الطلاق (شك فى عدده فطلقة) عملا باليقين وطرحا للشك (وتباح)
 المشكوك فى طلاقها ثلاثا (له) اى لا شك لان الاصل عدم التحريم ويجمع
 من حلف لا ياكل ثمرة معينة او نحوها اشتبهت بغيرها من اكل ثمرة مما
 اشتبهت به وان لم تنعه بذلك من الوطئ (فاذا قال لامراتيه احدا كما
 طالق) ونوى معينة (طالت انثوية) لانه عينها بنيتها فاشبه ما لو عينها
 بلفظه (والا) بنو معينة طالقت (من قرعت) لانه لاسيلى الى معرفة
 المطلقة منهما عينا فتنسب القرعة لانها طريق شرعى لاخراج المجهول
 (كمن طلق احدهما) اى احدى زوجتيه (باينا ونسبها) فيقرع بينهما
 لما تقدمه وتجب نفقتهما الى القرعة وان مات اقرع ورثته (وان تبين)
 للزوج بان ذكر (ان المطلقة) المعنية المنسية (غير التى قرعت ردت اليه)
 اى الى الزوج لانها زوجته ما يقع عليه منها طلاق بصريح ولا كناية (مالم

(قال زه إليه لأنه لا يقبل قوله في ابطال حتى عبده (او) عالم
 (تكن القرعة بحاكم) لان قرعته حكم فلا يرفع الزوج (وان قال)
 لزوجه (ان كان هذا الطائر غرابا فقلانة) اى هند مثلا (طالق وان
 كان حماما فقلانة) اى حفصة مثلا طالق (وجهل) الطائر (لم تطلقا)
 لاحتمال كون الطائر ليس غرابا ولا حماما وان قال ان كان غرابا فقلانة
 طالق والا فقلانة ولم يعلم وقع باحداها وتعين بقرعة (وان قال لزوجه
 واجنية اسمها هند احدا كما) طالق طلقت امراته (او) قال لهما (هند
 طالق طلقت امراته) لانه لا يملك طلاق غيرها وكذا لو قال لهما ولها
 بنات بنتك طالق طلقت زوجته (وان قال اردت الاجنبية) دين لاحتمال
 صدقه لان لفظه يحتملهو (لم يقبل) منه (حكما) لانه خلاف الظاهر
 (الابقرينة) دالة على ارادة الاجنبية مثل ان يدفع بذلك ظالما او يتخلص
 به من مكروه فيقبل لوجود دليله (وان قال لمن ظنها زوجته انت طالق طلقت
 الزوجة) لان الاعتبار في الطلاق بالقصد دون الخطاب (وكذا عكسها) بان قال
 لمن ظنها اجنبية انت طالق فبانت زوجته طلقت لانه واجبهها بصريح الطلاق
 باب الرجعة **ب** وهي اعادة مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير
 عقد قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق دون الثلاث
 والعبد دون اثنتين ان لهما الرجعة في العدة (من طلق بلا عوض
 زوجته) بنكاح صحيح (مدخولا بها او مخلوا بها دون ماله من العدد)
 بان طلق حر دون ثلاث او عبد دون اثنين (فله) اى للمطلق حرا
 كان او عبدا ولوليه اذا كان مجنونا (رجعتها) مادامت (في عدتها)
 (ولو كرهت) لقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن في ذلك واما من
 طلق في نكاح فاسد او بعوض او خالع او طلق قبل الدخول والحلوة
 فلا رجعة بل يعتبر عقد بشروطه ومن طلق نهاية عدده لم تحل له
 حتى تنكح زوجا غيره وتقدم ويأتى وتحصل الرجعة (بلفظ راجعت
 امرأتى ونحوه) كارتجعتها وردتها وامسكتها واعدتها و (لا) تصح
 الرجعة بلفظ (نكحتها ونحوه) كتزوجتها لان ذلك كناية والرجعة
 استباحة بضع مقصود فلا تحصل بالكناية (ويسن الاشهاد) على
 الرجعة وليس شرطا فيها لانها لا تفقر الى قبول فلم تقتصر الى اشهاد
 وجلة ذلك ان الرجعة لا تفقر الى ولى ولا صداق ولا رضى المرأة

ولا علمها (وهي) اى الرجعية (زوجة) يملك منها ما يملكه ممن لم يطلقها و (لها) ما للزوجات من نفقة وكسوة ومسكن (وعليها حكم الزوجات) من لزوم مسكن ونحوه (لاكن لا قسم لها) فيصح ان تطلق وتلاعن ويحققها ظهاره وايلأؤه ولها ان تتصرف له وتزين وله السفر والحلوة بها ووطنها (وتحصل الرجعة ايضا بوطنها) ولو لم ينو به الرجعة (ولا تصح معلقة بشرط) كاذبا جاء راس الشهر فقد راجعتك او كما طلقتك فقد راجعتك بخلاف عكسه فيصح (فاذا ظهرت) المطلقة رجعيا (من الحيضة الثالثة ولم تنسل فله رجعتها) روى عن عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم لوجود اثر الحيض المانع للزوج من الوطى فان اغتسلت من حيضة ثالثة ولم يكن ارتجعها لم تحل الا بنكاح جديد واما بقية الاحكام من قطع الارث والطلاق والممان والنفقة وغيرها فتحصل باقطاع الدم (فان فرغت عدتها قبل رجعتها بانتهت وحرمت قبل عقد جديد) بولى وشاهدى عدل لمفهوم قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فى ذلك اى فى العدة (ومن طلق دون ما يملك) بان طلق الحر واحدة او ثنتين او طلق العبد واحدة (ثم راجع) المطلقة رجعيا (او تزوج) البائن (لم يملك) من الطلاق (أكثر مما بقى) من عدد طلاقه (ووطنها زوج غيره اولا) لان وطى الثانى لا يحتاج اليه فى الاحلال للزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوطى السيد بخلاف المطلقة ثلاثا اذا نكحت من اصابها ثم فارقتها ثم عادت للاول فانها تعود على طلاق ثلاث ^{فصل} وان ادعت المطلقة (انقضاء عدتها فى زمن يمكن انقضاؤها) اى عدتها (فيه او) ادعت انقضاء عدتها (بوضع الحمل الممكن وانكره) اى انكر المطلق انقضاء عدتها (فقولها) لانه امر لا يعرف الا من قبلها فقبل قولها فيه (وان ادعته) اى انقضاء العدة (الحرة بالحيض فى اقل من تسعة وعشرين يوماً و لحظة) او ادعته امة فى اقل من خمسة عشر لحظة (لم تسمع دعواها) لان ذلك اقل زمن يمكن انقضاء العدة فيه فلا تسمع دعوى انقضائها فيما دونه وان ادعت انقضائها فى ذلك الزمن قبل بينة والا فلا لان حيضها ثلاث مرات فيه ينسدر جدا (وان بداته) اى بدات الرجعية مطلقها (فقالت انقضت عدتى) وقد مضى ما يمكن

انقضوا فيه (فقال) المطلق (كنت راجعتك) فقولها لانها تكره ودعواه
لرجعة بعد انقضاء العدة لا تقبل الا بينة انه كان راجعها قبل وكذا لو
تداعيا معا ومتى رجعت قبل كيجحد احدهما النكاح ثم يعترف به فانه يقبل منه
(او بداهها به) اى بدا الزوج بقوله كنت راجعتك (فانكرته) وقالت
انقضت عدتي قبل رجعتك (فقولها) قاله الحرقى قال فى الواضح فى الدعاوى
نص عليه وحزم به ابو الفرج الشيرازى وصاحب المنور والمذهب فى
الثانية القول بقوله كما فى الانصاف وصححه فى الفروع وغيره وقطع به
فى الاقتناع والمنتهى  فصل اذا استوفى  المطلق (ما يملك من
الطلاق) بان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين (حرمت حتى يطاها زوج)
غيره بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجاً غيره بعد قوله الطلاق مرتان (فى قبل) فلا يكفى العقد ولا الخلوة
ولا المباشرة دون الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثانى فيكفى (ولو) كان
(مراهقاً) او لم يبلغ عشرا لعموم ما سبق (ويكفى) فى حلها لمطلقها
ثلاثا (تغيب الحشفة) كلها من الزوج الثانى (او قدرها مع جب) اى
قطع الحشفة لحصول ذوق العسيلة بذلك (فى فرجها) اى قبلها (مع
انتشار وان لم ينزل) لوجود حقيقة الوطى (ولا تحل) المطلقة ثلاثا
(بوطى دبر و) وطى (شبهة و) وطى فى (ملك يمين و) وطى فى (نكاح
فاسد) لقوله تعالى حتى تتكح زوجاً غيره (ولا) تحل بوطى (فى حيض
ونفاس واحرام وصيام فرض) لان التحريم فى هذه الصور لمغنى فيها لحق
الله تعالى وتحل بوطى محرم كمرض او ضيق وقت صلاة او فى مسجد
ونحوه (ومن ادعت مطلقة المحرمة) وهى المطلقة ثلاثا (وقد غابت) عنه
(نكاح من احلها) بوطيه اياها (و) ادعت (انقضا عدتها منه) اى من
الزوج الثانى (فله) اى للاول (نكاحها ان صدقها) فيما ادعته (وامكن)
ذلك بان مضى زمن يتسع له لانها مواتمة على نفسها .

— كتاب الايلا —

بلد اى الحلف مصدر آلى يولى والالية اليمين (وهو) شرعاً (حلف
زوج) يمكنه الوطى (بالله تعالى او صفته) كالرحمن الرحيم (على ترك وطى
زوجته فى قبلها) ابداً او أكثر (من اربعة اشهر) قال تعالى للذين يؤلون

قد رجع الجماع امر أن يقي بلسانه متى قدرت جامعك ثم متى قدر وطى
أو طلق ويجهل لصلاة قرص وتحلل من احرام وهضم ونحوه ومظاهر
لطلب رقبة ثلاثة أيام

كتاب الظهار

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضاء لانه موضع الركوب
ولذلك سمي الركوب ظهرا والمرأة مراكوبة اذا غشيت (وهو محرم)
لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (من شبه زوجته
او) شبه (بعضها) اى بعض زوجته (ببعض) من تحرم عليه (او بكل
من تحرم عليه ابدأ بنسب) كأمه او اخته (او رضاع) كاخته منه او
بمصاهرة حكماته او بمن تحرم عليه الى امد كاخت زوجته وعمتها (من
ظهر) بيان للبعض كان يقول انت على كظهر امى او اختى (او) انت
على ك (بطن) عمتى (او عضو اخر لا ينفصل) كيدها او رجلها (بقوله)
متعلق بشبه (لها) اى لزوجته (انت) او ظهرك او يدك (على او معى
او منى كظهر امى او كيد اختى او وجه حاتمى ونحوه او انت على حرام)
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او ميئا (او) قال انت على (كالهيئة والدم)
او التحذير (فهو مظاهر جواب فمن وكذا لو قال انت على كظهر
فلانة الاجنية او ظهر ابى او اخى او زيد وان قال انت على او عندى
كامى او مثل امى واطلق فظهار وان نوى فى الكرامة ونحوها دين وقبله
حكما وان قال انت امى او كامى فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان
قال شعرك او سمك ونحوه كظهر امى فليس بظهار (وان قالته لزوجها)
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها (فليس بظهار) لقوله تعالى
والذين يظهرون منكم من نسائهم فخصهم بذلك (وعليها) اى على
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها (كفارته) اى كفارة الظهار قياسا على
الزوج وعليها التحكين قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما
يخص بذى رحم كابى وامى (ويصح) الظهار (من كل زوجة) لا من امة او ام
ولد وعليه كفارة عين ولا يصح ممن لا يصح طلاقه فصل ويصح الظهار
مجبلا اى منجزا كانت على كظهر امى (و) يصح الظهار ايضا (معلقا
بشرط) كان قمت فانت على كظهر امى (فاذا وجد) الشرط (صار مظاهرا)

لو جود المطلق عليه ويصح الظهار (مطلقاً) اى غير موقت كما تقدم (و)
 يصح (موقناً) كانت على كظهر امى شهر رمضان (فان وطئ فيه
 كفر) لظهاره (وان فرغ الوقت زال الظهار) بحضيه (ويحرم) على
 مظاهر ومظاهر منها (قبل ان يكفر) لظهاره (وطئ ودواعيه) كالقبلة
 والاستمتاع بما دون الفرج (ممن ظاهر منها) لقوله عليه السلام فلا تقربها
 حتى تفعل ما امرك الله به صححه الترمذى (ولا تثبت الكفارة فى الذمة)
 اى فى ذمة المظاهر (الا بالوطئ) اختياراً (وهو) اى الوطئ (العود)
 ففى وطئ لزمته الكفارة ولو عجنونا ولا تجب قبل الوطئ لانها شرط
 لحله فيأمر بها من اراده ليستحلها بها (ويلزم اخراجها قبله) اى قبل
 الوطئ (عند العزم عليه) لقوله تعالى فى الصيام والتقى من قبل ان
 يتامسا وان مات احدهما قبل الوطئ سقطت (وتلزمه كفارة واحدة
 بتكريره) اى الظهار ولو يجالس (قبل التكفير من) زوجة (واحدة)
 كاليمن بالله تعالى (و) تلزمه كفارة واحدة (لظهاره من نسايه بكلمة
 واحدة) بان قال لزوجه انتن على كظهر امى لانه ظاهر واحد (وان
 ظاهر منهن) اى من زوجاته (بكلمات) بان قال لكل منهن انت على
 كظهر امى (ف) عليه (كفارات) بمدهن لانها ايمان متكررة على
 اعيان متعددة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر ❦ فصل
 وكفارته ❦ اى كفارة الظهار على الترتيب (عتق رقبة فان لم يجد
 صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا) لقوله تعالى
 والذين يظهرون من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الاية
 والمعتبر فى الكفارات وقت وجوب فلو اعسر موسر قبل تكفير لم
 يحجزه صوم ولو ايسر معسر لم يلزمه عتق ويجزئه (ولا تلزم الرقبة)
 فى الكفارة (الا لمن ملكها او امكنه ذلك) اى ملكها (بثمن مثله)
 او مع زيادة لا تخفف بماله ولو نسيئة وله مال غائب او موجد لا بهية
 ويشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون ثمنها (فاضلا عن كفايته دائماً
 و) عن (كفاية من يمونه) من زوجة ورقيق وقريب (و) فاضلا
 (عما يحتاجه) هو ومن يمونه (من مسكن وخادم) صالحين مثله اذا
 كان مثله يخدم (ومركوب وعرض بذلة) يحتاج الى استعماله (وثياب
 تجمل و) فاضلا عن (مال يقوم كسبه بمؤنته) ومؤنة عاله (وكتب

(ج) يحتاج اليها (ووفاء دين) لان ما استقرقه حاجة الاسنان فهو
 كالمسندوم (ولا يجزى في الكفارات كلها) ككفارة الظهار والقتل
 والوطى في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه (الارقة مؤنة) لقوله
 تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقة مؤنة والحق بذلك سائر
 الكفارات (سليمة من عيب يضر بالعمل ضرراً يئس) لان المقصود غلبت
 الرقيق منافعه وعكبه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر
 بالعمل ضرراً يئساً (كالعمى والشلل ليد او رجل او قطعها) اي اليد
 او الرجل (او اقطع الاصبع الوسطى او السبابة او الابهام او الاغلة
 من الابهام) او اخلتين من وسطى او سبابة (او اقطع الخصر والبصير
 معا) من يد واحدة (لان نفع اليد يزول بذلك وكذا اخرس لا تفهم
 اشارته) (ولا يجزى مريض مايوس منه ونحوه) كرمز ومقعد لانها
 لا يمكنهما العمل في اكثر الصناعات وكذا منصوب (ولا) تجزى (ام ولد)
 لان عقبة مستحق بسبب اخر (ويجزي المدبر) والمكاتب اذا لم يؤد
 شيئاً (وولد الزنا والاحق والمرهون والجاني) والصغير والاعرج يسيراً
 (والامة الحامل ولو استثنى حملها) لان ما في هؤلاء من النقص لا يضر
 بالعمل (فصل يجب التتابع في الصوم) لقوله تعالى فمن لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين وينقطع بصوم غير رمضان ويقع عما نواه (فان
 تخلله رمضان) لم ينقطع التتابع (او) تخلله (فطر يجب كعيد وايام تشرى
 وحيض) ونفاس (وجنون ومرض مخوف ونحوه) كاغما جميع اليوم لم
 ينقطع التتابع (او افطر ناسيا او مكرها او لعذر ميج الفطر) كسفر (لم
 ينقطع) التتابع لانه فطر لسبب لا يتعلق باختيارها ويشترط في المسكين
 المطعم من الكفارة ان يكون مسلماً حراً ولو اتى (ويجزي التكفير
 بما يجزى في فطرة فقط) من بر وشعير وقر وزبيب واقط ولا
 يجزى غيرها ولو قوت بلده (ولا يجزى) في طعام كل مسكين (من
 البر اقل من مد ولا من غيره) كالتمر والشعير (اقل من مدين لكل
 واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم) لحاجتهم كالفقير والمسكين وابن
 السبيل والغارم لمصلحة ولو صغيراً لم ياكل الطعام والمد رطل وثلاث
 بالعراقي وتقدم في الفسل (وان غداً المساكين او عشاها لم يجزه)
 لعدم تخليكم ذلك الطعام بخلاف ما لو نذر اطعامهم ولا يجزى الحبز ولا

القيمة وسن اخرج ادم مع محزى (ونجب الية في التكفير من صوم وغيره)
 فلا يجزى عتق ولا صوم ولا اطعام بلانية لجديت انما الاعمال بالنيات
 ويشترط في الصوم وتعيينها جهة الكفارة (وان اصاب المظاهر منها) في
 اثناء الصوم (ليلاً او نهاراً) ولو ناسيا او مع عذر يبيح القطر (انقطع
 التابع) لقوله تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا (وان اصاب
 غيرها) اى غير المظاهر منها (ليلاً) او ناسيا او مع عذر يبيح القطر
 (لم ينقطع) التابع بذلك لانه غير محرم عليه ولا هو محل للتابع ولا يضر
 وطى مظاهر منها في اتنا اطعام مع تحريره

كتاب اللعان

مشتق من اللعن لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن
 كان كاذباً وهو شهادات موكدات بإيمان من الجانين مقرونة بلعن وغضب
 (ويشترط في صحته ان يكون بين زوجين) مكلفين لقوله تعالى والذين
 يرمون ازواجهم فمن قذف اجنبية حد ولا لعان (ومن عرف العربية
 لم يصح لعانه بغيرها) لمخالفته للنص (وان جهلها) اى العربية (فبلغته)
 اى لاعن بلغته ولم يلزمه تعلمها (فاذا قذف امراته بالزنا) في قبل او دبر
 ولو في طهر وطى فيه (فله اسقاط الحد) ان كانت محصنة والتعزير ان
 كانت غير محصنة (باللعان) لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن
 لهم شهدا الا انفسهم الايات (فيقول) الزوج (قبلها) اى قبل الزوجة
 (اربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتى هذه ويشير اليها) ان كانت
 حاضرة (ومع غيبها يسميها وينسبها بما تتميز به) (و) يزيد (في الخامسة
 وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول هى اربع مرات اشهد بالله لقد كذب
 فيما رمانى به من الزنا ثم تقول فى الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من
 الصادقين) وسن تلاعنها قياماً بحضرة جماعة اربعة فاكثر بوقت ومكان
 معظمين وان يامر حاكم من يضع يده على فم زوج وزوجة عند الخامسة
 ويقول اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة
 (فان بدات) الزوجة (باللعان قبله) اى قبل الزوج لم يصح (او نقص
 احدهما شيئاً من الالفاظ) اى الجمل (الحسة) لم يصح (او لم يحضرهما
 حاكم او نائبه) عند التلاعن لم يصح (او ابدل) احدهما (لفظة اشهد

القسم او احصاء) لم يلحق (او) ابدل الزوج (لفظه اللعن واللعان) او
 اللعن ونحوه لم يصح (او) ابدلت لفظه (اللعن بالسخط لم يصح) اللعان
 مخالفة النص وكذا ان علق بشرط او عدت موالات الكلمات فصل
 وان قذف زوجته الصغيرة او المجنونة بالزنا عزر ولا لعان لا نعيمين فلا يصح
 من غير مكلف (ومن شرطه قذفها) اى الزوجة (بالزنا لفظا) قبله
 كقوله (زنت او يازانية او رايتك تزني في قبل او دبر) لان كلا
 منهما قذف يجب به الحد ولا فرق بين الاعمى والبصير لعموم قوله
 تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية (فان قال) لزوجته (وطيت بشبهة
 او) وطيت (مكرهة او نائمة او قال لم تزني ولكن ليس هذا الولد مني
 فشهدت امرأة ثقة انه ولد على فراشه لحقه نسبه) لقوله عليه السلام
 الولد للفراش (ولا لعان) بينهما لانه لم يقذفها بما يوجب الحد ومن
 شرطه ان تكذب الزوجة (واذا تم) اللعان (سقط عنه) اى عن الزوج
 (الحد) ان كانت محصنة (والتعزير) ان كانت غير محصنة (وثبت الفرقة
 بينهما) اى بين الزوجين بتمام اللعان (بتحريم مويد) ولو لم يفرق الحاكم
 بينهما او اكذب نفسه بعد ويتنفي الولد ان ذكر في اللعان صريحا او تفتنا
 بشرط ان لا يتقدمه اقرار به او بما يدل عليه كما لو هنى به فسكت او امن
 على الدعا او اخر فقيه مع امكانه ومتى اكذب نفسه بعد ذلك
 لحقه نسبه وحد لمحصنة وعزر لغيرها والتويمان المنفيان اخوان
 لام فصل فيما يلحق من النسب (من ولدت زوجته
 من) اى ولدا (امكن كونه منه لحقه) نسبه لقوله عليه السلام الولد
 للفراش وامكان كونه منه (بان تلده بعد نصف سنة منذ امكن وطئه)
 اياها ولو مع غيبة فوق اربع سنين (او) تلده (لدون اربع سنين منذ
 ابانها) زوجها (وهو) اى الزوج (ممن يولد لمثله كابن عشر)
 لقوله عليه السلام واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع
 ولان تمام عشر سنين يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد (ولا يحكم ببلوغه ان
 شك فيه) لان الاصل عدمه وانما الحقنا الولد به حفظا للنسب واحتياطا
 وان لم يمكن كونه منه كانت بالدون نصف سنة منذ تزوجها وعاش او لفوق اربع
 سنين منذ ابانها لم يلحقه نسبه وان ولدت رجعية بعد اربع سنين منذ طلقها
 وقبل انقضاء عدتها او لاقل من اربع سنين من انقضاء عدتها لحقه نسبه (ومن

اعترف بوطى امته في الفرج او دونه) او ثبت عليه ذلك (فولدت لنصف سنة
او ازيد لحقه) نسب (ولدها) لانها صارت فراشا له (الا ان يدعى
الاستبراء) بعد الوطى بحضة فلا يلحقه لانه بالاستبراء ثبوت برائة رحمها
(ويخلف عليه) اى على الاستبراء لا حق للولد لولا دعواه ثبتت نسبه (وان
قال) السيد (وطيتها دون الفرج او فيه) اى في الفرج (ولم انزل او
عزبت لحقه) نسبه لما تقدم (وان اعتقها) السيد (او باعها بعد اعترافه
بوطئها فانت بولد لدون نصف سنة) وطئ (لحقه) نسبه لان اقل مدة الحمل
سنة اشهر فاذا انت به لدونها وطئ علم ان حملها كان قبل عتقها وبيعها
حين كانت فراشا له (واليسع باطل) لانها صارت ام ولد له ولو كان
استبرها لظهور انه دم فساد لان الحامل لا تحيض وكذا ان لم يستبرها
وولده لاكثر من نصف سنة ولاقل من اربع سنين وادعى مشترانه من
بايع وان استبريت ثم ولدت لفوق نصف سنة لم يلحق بابيها ولا اثر لنسبه
مع فراش وتبعية نسب لاب ما لم ينفه بلعان وتبعية دين لحبرها

كتاب العدد

واحدها عدة بكسر العين وهى التبرص الحدود شرعاً ماخوذة من العدد
لان ازمته العدة محصورة مقدرة (تلزم العدة كل امرأة) حرة او امة او
مبعضة بالغة او صغيرة يوطأ مثلها (فارقت زوجها) بطلاق او خلع او فسخ
(خلاها مطاوعة مع علم بها و) مع (قدرته على وطئها ولو مع ما يتبعه)
اى الوطى (منها) اى من الزوجين كجه ورتقها (او من احدهما حسا)
كجه او رتقها (او) ينزع الوطى (شرعاً) كصوم وحيض (او وطئها) اى
تلزم العدة زوجة وطئها ثم فارقتها (او مات عنها) اى تلزم العدة متوفى
عنها مطلقا (حتى في نكاح فاسد فيه خلاف) كنكاح بلاولى الحاقاله بالصحح
ولذلك وقع فيه الطلاق (وان كان) النكاح (باطلا وفاقا) اى اجماعا كنكاح
خامسة او معتدة (لم تعد للوفاة) اذا مات عنها ولا اذا فارقتها في الحياة قبل
الوطى لان وجود هذا العقد كعدمه (ومن فارقتها) زوجها (حيا قبل
وطى وخلوة) بطلاق او غيره فلا عدة عليها لقوله تعالى اذا نكحتن
المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة
تعتدونها (او) طلقها (بعدها) اى بعد الدخول والخلوة (او) طلقها

بهذا تحدها وهو ممن لا يولد مثله (كإن دون عشر وكذا لو كانت لا يوطى
 مثلها كبت دون تسع فلا عدة للعلم ببراءة الرحم بخلاف المتوفى عنها فتعد
 مطلقا تعبدا لظاهر الآية (او تحملت بما الزوج) ثم فارقتها قبل الدخول
 والخلوة فلا عدة للآية السابقة وكذا لو تحملت بما غيمه وجزم في المنتهى
 في الصداق بوجوب العدة للحقوق النسب به (او قبلها) أى قبل الزوجة
 (او لمسها) ولو بشهوة (بلا خلوة) ثم فارقتها في الحياة (فلا عدة) للآية
 السابقة فصل والمتعدات ست يحكم أى ستة أصناف أحدها
 (الحامل وعدتها من موت وغيره الى وضع كل الحمل) واحدا كان او
 عددا حرة كانت او أمة مسلمة كانت او كافرة لقوله تعالى واولات
 الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن (وانما تنقضى) العدة بوضع (ما تصير
 به أمة ام ولد) وهو ما تبين فيه خلق انسان ولو خفيا (فان لم يلحقه)
 أى يلحق الحمل الزوج (لصغره او لكونه ممسوحاً او) لكونها (ولدت
 لدون ستة اشهر منذ نكحها) أى وامكن اجتماعها (ونحوه) بان
 تأتى به لفوق اربع سنين منذ ابانها (وعاش) من ولده لدون ستة اشهر
 (لم تنقض به) عدتها من زوجها لعدم لحوقه به لانقضاء عنه يقينا
 (واكثر مدة الحمل اربع سنين) لانها أكثر ما وجد (واقلها) أى اقل
 مدة الحمل (ستة اشهر) لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
 والفصال انقضاء مدة الرضاع لان الولد ينفصل بذلك عن امه وقال
 تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حواين كاملين فاذا سقط الحولان الى
 هى مدة الرضاع من ثلاثين شهرا بقى ستة اشهر فهى مدة الحمل وذكر
 ابن قتيبة فى المعارف ان عبد الملك ابن مروان ولد لسته اشهر (وغالبها)
 أى غالب مدة الحمل (تسعة اشهر) لان غالب النساء يلدن فيها (ويباح)
 للمرأة (القاء النطفة قبل اربعين يوماً بدواء مباح) وكذا شربه لحصول
 حيض لا قرب رمضان لتفطره ولقطعه لا فعل ما يقطع حيضها بها من غير
 علمها فصل الثانية يحكم من المتعدات (المتوفى عنها زوجها بلا حمل
 منه) لتقدم الكلام على الحامل (قبل الدخول وبعده) يوطى مثلها
 اولا (للحررة اربعة اشهر وعشرة) ايام بلياها لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا (وللأمة)
 المتوفى عنها زوجها (نصفها) أى نصف المدة المذكورة فعدتها شهران

وخصة المهر الحلالين ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعوا على تنصيف
 عدة الامه في الطلاق فكذلك عدة الموت وعدة مبعدة بالحساب (فان مات
 زوج رجعية في عدة طلاق سقطت) عدة الطلاق (وابتدأت عدة وفاة
 منذ مات) لان الرجعية زوجة كما تقسم فكان عليها عدة الوفاة (وان
 مات) المطلق (في عدة من ابنتها في العدة لم تنقل) عن عدة الطلاق
 لانها ليست زوجة ولا في حكمها لعدم التوارث (وتعد من ابنتها في
 في مرض موته الا طول من عدة وفاة وطلاق) لانها مطلقة فوجب
 عليها عدة الطلاق ووارثه فوجب عليها عدة الوفاة ويندرج اقلهما في اكثرهما
 (ما لم تكن) المبانة (امة او ذمية او) من جاءت اليئونة منها () تعد
 (لطلاق لا لغيره) لانقطاع اثر النكاح بعدم ميراثها ومن انقضت عدتها
 قبل موته لم تعد له ولو ورثت لانها اجنبية تحل للازواج (وان طلق
 بعض نسائه مبعدة) كانت (او معينة ثم نساها ثم مات) المطلق (قبل قرعة
 اعتد كل منهن) اى من نسائه (سوى حامل الاطول منهما) اى من
 عدة طلاق ووفاة لان كل واحدة منهن يحتمل ان تكون المخرجة بقرعة
 والحامل عدتها وضع الحمل كما سبق وان ارتابت متوفى عنها زمن عدتها او
 بعده بامارة حمل كحركة او رفع حيض لم يصح نكاحها حتى تزول الرية
 (اثالثة) من المعتدات (الحائل ذات الاقرا وهي) جمع قرء بمعنى (الحيض)
 روى عن عمرو على وابن عباس رضي الله عنهم (المفارقة في الحياة) بطلاق او
 خلع او فسخ (فعدتها ان كانت حرة او مبعدة ثلاثة قروء كاملة)
 لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يعتد بمحيضة
 طلقت فيها (والا) بان كانت امة فعدتها (قران) روى عن عمر وابنه
 وعلى رضي الله عنهم (الرابعة) من المعتدات (من فارقتها) زوجها (حيا
 ولم تحض لصغر او اياس فتعد حرة ثلاثة اشهر) لقوله تعالى واللاى
 يتسن من الحيض من نسايبكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر
 واللاى لم يحضن اى كذلك (و) عدة (امة) كذلك (شهران) لقول عمر
 رضى الله عنه عدة ام الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين رواه
 الاثرم واحتج به احمد (و) عدة (مبعدة بالحساب) فتزيد على الشهرين من
 الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرية (ويجبر الكسر) فلو كان ربها
 حرا فعدتها شهران وثمانية ايام (الخامسة) من المعتدات (من ارتفع حيضها

(و) (المرتبعة) (اي سبب رقبه) (فعدتها) (ان كانت حرة) (سنة تسعة اشهر
 الفصل) لانها غالب مدته (وثلاثة) (اشهر) (للعدة) قال الشافعي هذا قضاء
 عمر بين المهاجرين والانصار لا ينكره منهم منكر عثمان ولا تنقص العدة
 بعود الحيض بعد المدة (وتنقص الامة) عن ذلك (شهرأ) (فعدتها احد
 عشر شهرا) (وعدة من بلغت ولم تحض) كاياسة لدخولها في عموم قوله
 تعالى والاي لم يحضن (و) عدة (المستحاضة الناسية) لوقت حيضها كاياسة
 (و) عدة (المستحاضة المبتدأة) الحرة (ثلاثة اشهر والامة شهران)
 لان غالب النساء يحضن في كل شهر حيضة (وان علمت) من ارتفع حيضها
 (ما رفعه من مرض او رضاع او غيرها فلا تزال في عدة حتى يعود الحيض
 فتعده) (وان طال الزمن لانها مطلقة لم تياس من الدم) (او تبلغ سن
 الاياس) (خمين سنة) (فتعده عدته) (اي عدة الاياس) (اي عدة ذات الاياس
 ويقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او في وقت كذا
 (السادسة) من المعتدات (امراة المفقود تربص) حرة كانت او امة
 (ما تقدم في ميراثه) (اي اربع سنين من فقده ان كان ظاهر غيبته الهلاك
 وتام تسعين سنة من ولادته ان كان ظاهر غيبته السلامة) (ثم تعد للوفاة)
 اربعة اشهر وعشرة ايام (واما) (فقده زوجها) (كحرة في التربص) اربع
 سنين او تسعين سنة (و) (اما) (في العدة) (للوفاة بعد التربص المذكور
 فعدتها) (نصف عدة الحرة) (لما تقدم) (ولا تفقر) (زوجة المفقود) (الى
 حكم حاكم يضرب المدة) (اي مدة التربص) (وعدة الوفاة) (كما لو قامت البينة
 وكدة الايلا ولا تفقر ايضا الى طلاق ولي زوجها) (وان تزوجت)
 زوجة المفقود بعد مدة التربص والعدة (فقدم الاول قبل وطى الثاني
 فهي الاول) (لانا تبينا بقدمه بطلان نكاح الثاني ولا مانع من الرد
 (و) (ان قدم الاول) (بعده) (اي بعد وطى الثاني) (فله) (اي للاول
 (اخذها زوجة بالعقد الاول ولو لم يطلق الثاني ولا يطا) (وها الاول) (قبل
 فراغ عدة الثاني وله) (اي الاول) (تركها معه) (اي مع الثاني) (من غير تحديد
 عقد) (لثاني وقال المتقح الاصح بعقد انتهى قال في الرعاية وان قلنا يحتاج الثاني
 عقدا جديدا طلقها الاول لذلك انتهى وعلى هذا فتعده بعد طلاق الاول
 ثم يجدد الثاني عقدا لان زوجة الانسان لا تصير زوجة لغيره بمجرد
 تركه لها وقد تبينا بطلان عقد الثاني بقدم الاول) (وياخذ) (الزوج

الاول (قدر الصداق الذي استلم من الزوج) الثاني (اذا تركها
 له لقضاء على وجهين اتم بغيرها وبين الصداق الذي ساق
 اليها هو (زوج الثاني عليها بما اخذته) الاول (منه) لانها غرامة
 لزمته بسبب وطئه لها فرجع بها عليها كما لو غرته ومنى فرق بين زوجين
 لموجب ثم بان انتحاره فكيففقود ﴿ فصل ومن مات زوجها الغائب ﴾
 اعتدت من موته (او طلقها) وهو غائب (اعتدت منذ الفقرة وان لم
 تحدد) اي وان لم تات بالاحداد في صورة الموت لان الاحداد ليس شرطا
 لاقتضا العدة (وعدة موطوءة بشبهة او زنا او) موطوءة (بقصد فاسد
 كملقة) حرة كانت او امة مزوجة لانه وطئ يقتضى شغل الرحم فوجبت
 العدة منه كالنكاح الصحيح ونستبرا امة غير مزوجة بحیضة ولا يحرم على زوج
 وطئت زوجته بشبهة او زنا مدة زمن عدة غير وطئ في فرج (وان
 وطئت معتدة بشبهة او نكاح فاسد فرق بينهما) اي بين المعتدة الموطوءة
 والواطئ (واقت عدة الاول) سواء كانت عدته من نكاح صحيح او فاسد
 او وطئ بشبهة ما لم تحمل من الثاني فتتقضى عدتها منه بوضع الحمل ثم تعد
 للاول (ولا يحتسب منها) اي من عدة الاول (مقامها عند الثاني)
 بعد وطئه لاقطاعها بوطئه (ثم) بعد اعتدادها للاول (اعتدت للثاني)
 لانهما حقان اجتماعا لرجلين فلم يتداخلا وقدم اسبقهما كالمساويا في مباح
 غير ذلك (وتحمل) الموطوءة في عدتها بشبهة او نكاح فاسد (له) اي
 لو اطمئنا بذلك بمقد (بعد انقضاء العدتين) لقول على رضى الله عنه اذا
 انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب (وان تزوجت) المعتدة (في عدتها
 لم تنقطع) عدتها (حتى يدخل بها) اي يطاها لان عقده باطل فلا تصير
 به فراشا (فاذا فارقتها) الثاني (بنت على عدتها من الاول ثم استأنفت
 العدة من الثاني) لما تقدم (وان اتت) الموطوءة بشبهة في عدتها (بولد
 من احدهما) بعينه (انقضت منه عدتها به) اي بالولد سواء كان من الاول
 او من الثاني (ثم اعتدت للآخر) بثلاثة قرؤ ويكون الولد للاول اذا
 اتت به لدون ستة اشهر من وطئ الثاني ويكون للثاني اذا اتت به لاكثر من
 اربع سنين منذ بان من الاول وان اشكل مرض على القافة (ومن وطئ
 معتدة البائن) في عدتها (بشبهة استأنفت العدة بوطئه ودخلت فيها بقية)
 العدة (الاولى) لانهما عدتان من واحد لو طئني يلحق النسب فيهما لحوقا

هذا فسادا على ما بين الرجعة اذا طلقت في عدتها على عدتها وان راجعها
 ثم طلقها استاقت (وان تكلم من اهلها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول)
 (بنت) على ما مضى من عدتها لانه طلاق في نكاح ثان قبل التمسيس
 والحلوة فلم يوجب عدة بخلاف ما اذا راجعها ثم طلقها قبل الدخول لان
 الرجعة اعادة الى النكاح الاول فصل ٢٠ يحرم احداث فوق ثلاث
 على ميت غير زوج (ويلزم الاحداث مدة العدة كل) امرأة (متوفى زوجها
 عنها في نكاح صحيح) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله
 واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج اربعة اشهر
 وعشرا متفق عليه وان كان النكاح فاسدا لم يلزمها الاحداث لانها ليست
 زوجة ولا يعتبر للزوم الاحداث كونها وارثة او مكلفة فيلزمها (ولو ذمية
 او امة او غير مكلفة) فيجبها وليها الطيب ونحوه وسواء كان الزوج مكلفا
 او لا لعموم الاحاديث والتساويهن في لزوم اجتناب المحرمات (وبياح)
 الاحداث (لابن من حى) ولا يسن لها قاله في الرماية (ولا يجب)
 الاحداث (على) مطلقة (رجعية) لا على (موطوءة بشبهة او زنا او في
 نكاح فاسد او) نكاح (باطل او ملك يمين) لانها ليست زوجة متوفى عنها
 (والاحداث اجتناب ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها من الزينة
 والطيب والتحسين ، باسفيداج ونحوه) والحناء ما صبغ للزينة قبل نسج
 او بعده كاحمر واصفر واخضر وازرق صافين (و) ترك (حلى وكحل
 اسود) بلا حاجة (لا توتيا ونحوها ولا) ترك (نقاب و) لا ترك (ابيض
 ولو كان حسنا) كبريسم لان حسنه من اصل خلقته فلا يلزم تغييره
 ولا تمنع من لبس ملون لدفع وسخ كالحلى ولا من اخذ ظفر ونحوه
 ولا من تنظيف وغسل فصل ٢١ ونجب عدة الوفاة في المنزل
 الذى مات زوجها وهى به (حيث وجبت) فلا يجوز ان تتحول منه بلا
 عذر روى عن عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وام سلة (فان تحولت
 خوفا) على نفسها او مالها (او) حولت (قهرا او) حولت (بحق)
 يجب عليها الخروج من اجله او بتحويل مالكة لها او طلبه فوق اجرة
 او لا تجد ما تكترى به الا من مالها (انتقلت حيث شأت) للضرورة
 ويلزم منتقلة بلا حاجة العود وتقضى العدة بمضى الزمان حيث كانت (ولها
 اى للموتى عنها زمن العدة) الخروج لحاجتها نهارا لا ليلا) لانه مظنة

القضاء وان تركت الاحكام (عند) (الموت وتحت عدتها بمضى زمانها)
 اى زمان المدة لان الاحكام ليس شرطا فى قضاء المدة ورجعية فى لزوم
 مسكن كنفى عنها لا تشد بان ينامون من البلد حيث شأت ولا تين الا به
 ولا تسافر وان اراد اسكانها بمنزله او غيره تحضينا لغراشه ولا محذور فيه
 لزومها (باب الاستبراء) ماخوذ من البرائة وهى التحيز والقطع
 وشرعا تربص يقصد منه العلم ببرائة رحم ملك عيين (من ملك امة يوطا
 مثلها) بيع او هبة اوسى او غير ذلك (من صغير وذكر وضدها) وهو
 الكبير والمرأة (حرم عليه وطئها ومقدماته) اى مقدمات الزطى من قبله
 ونحوها (قبل استبرائها) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يومن بلفه
 واليوم الاخر فلا يسقى ماؤه ولد غيره رواه احمد والترمذى وابو داود
 وان اعتقها قبل استبرائها لم يصح ان يتزوجها قبل استبرائها وكذا ليس
 لها ان تتزوج غيره ان كان بايعها يطاؤها ومن وطئ امته ثم اراد
 تزويجها او بيعها حرما حتى يستبرئها فان خالف صح البيع دون التزويج
 وان اعتق سريته او ام ولده او عتقت بموته لزومها استبرا نفسها ان لم يكن
 استبراها (واستبرا الحامل بوضعها) كل الحمل (و) استبرا (من تحيض
 بحیضة لقوله عليه السلام فى سبى او طاس لا توطا حامل حتى تضع
 ولا غير حامل حتى تحيض حیضة رواه احمد وابو داود (و) استبراء
 (الايسة والصغيرة بمضى شهر) لقيام الشهر مقام حیضة فى العدة واستبراء
 من ارتفع حیضها ولم تدر مافعه عشرة اشهر وتصدق الامة ان قالت
 حضت وان ادعت موروثه تحریرها على وارث بوطى مورثه او ادعت
 مشتراة ان لها زوجا صدقت لانه لا يعرف الا من جهتها

كتاب الرضاع

وهو لغة مص اللبن من الثدي وشرعا مص من دون الحولين لبنا ناب عن حمل
 او شربه ونحوه (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) لحديث عائشة
 مرفوعا يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة (والمحرم)
 من الرضاع (خمس رضعات) لحديث عائشة قالت ازل فى القران عشر
 رضعات معلومات يحرم من فسخ من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس
 رضعات معلومات يحرم من قنوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على

بغير رضاع لا يحرم الحليب إذا كانت (الحوليين) لقوله تعالى والوالدان
 برضعتين أو ولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ولقوله عليه
 السلام لا يحرم من الرضاع إلا ما فتيق الإصا وكان قبل القطام قال الترمذي
 حديث حسن صحيح ومتى امتص ثم قطعه لنفسه أو انتقل إلى ثدي آخر
 ونحوه فرضة فإن عاد ولو قريبا فتنتان (والسقوط) في أمه
 (والوجور) في قم محرم كرضاع (ولبن) المرأة (الميتة) كلبن الحية
 (و) لبن (الموطوءة بشبهة أو بمقد فاسد) كالموطوءة بكنكاح صحيح (أو باطل)
 أي الموطوءة بكنكاح باطل أجماعا (أو بزنا محرم) لكن يكون مرتضع ابنا لها
 من الرضاع فقط في الأخيرتين لأنه لما لم تثبت الأبوة من النسب لم يثبت
 ما هو فرعها (وعكسه) أي عكس اللبن المذكور لبن (البهيمة) لبن (غير
 حلي ولا موطوء) فلا يحرم فلو ارتضع طفل وطفلة من بهيمة أو رجل
 أو حتى مشكل أو بمن لم تحمل لم يصيرا أخوين (فتي ارضعت امرأة طفلا)
 دون الحولين (صار) المرتضع (ولدها في) تحريم (النكاح و) إباحة
 (النظر والحلوة) في (المحرمة) دون وجوب التفقة والعقل والولاية
 وغيرها (و) صار المرتضع أيضا فيها تقدم فقط (ولد من نسب لبنها إليه
 بحمل) أي بسبب حملها منه ولو بحملها مأوؤه (أو وطئ) بكنكاح أو شبهة
 بخلاف من وطئ بزنا لأن ولدها لا ينسب إليه فالمرتضع كذلك (و)
 صارت (محارمه) أي محارم الواطئ اللاحق به النسب كإبائه وأمهاته
 وأجداده وجداته وأخوته وأخواته وأولادهم وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته
 (محارمه) أي محارم المرتضع وصارت محارمها أي محارم المرضعة كإبائها
 وأخواتها وأعمامها ونحوهم (محارمه) أي محارم المرتضع (دون أبويه
 وأصولهما وفروعهما) فلا تنتشر الحرمة لأولئك (فتباح المرضعة لأبي
 المرتضع وأخيه من النسب و) تباح (أمه وأخته من النسب لأبيه وأخيه)
 من الرضاع أجماعا كما يحل لأخيه من أبيه (أخته من أمه) ومن حرمت
 عليه بنتها (كامه وجدته وأخته) فارضعت طفلة حرمتهما عليه (أبدا
) وفسخ نكاحها منه إن كانت زوجة (له) لما تقدم من أنه يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب ومن ارضع خمس أمهات أولاده بلبنه زوجة له صغرى
 حرمت عليه لثبوت الأبوة دون أمهات أولاده لعدم ثبوت الأمومة (وكل
 امرأة أفسدت نكاح نفسها) بسبب (رضاع قبل الدخول فلا مهر لها)

الخبيء القرقة من جهتها (وكذا ان كانت) الزوجة (طفلة فثبت فرضت
 من) ام او اخت له (نائمة) انسخ نكاحها ولا مهر لها لانه لا فصل للزوج
 في الفسخ (و) ان افسدت نكاح نفسها (بعد الدخول فمهرها بحاله)
 لاستقرار المهر بالدخول (وان افسده) اى نكاحها (غيرها فلها على
 الزوج نصف المسمى قبله) اى قبل الدخول لانه لا فصل لها في الفسخ
 (و) لها (جميعه بعده) اى بعد الدخول لاستقراره به (ويرجع الزوج
 به) اى بما غرمه من نصف او كل (على المفسد) لانه اغرمه فان تمدد
 المفسد وزع الغرم على الرضعات المحرمة (ومن قال لزوجه انت اخي
 لرضاع بطل النكاح) حكما لانه اقرب بما يوجب فسخ النكاح بينهما فلزومه
 ذلك (فان كان) اقراره (قبل الدخول وصدقه) انها اخته (فلا مهر)
 لها لانهما اتفقا على ان النكاح باطل من اصله (وان اكذبته) في قوله
 انها اخته قبل الدخول (فلها نصفه) اى نصف المسمى لان قوله غير
 مقبول عليها في اسقاط حقها (ويجب) المهر (كله) اذا كان اقراره بذلك
 (بعده) اى بعد الدخول ولو صدقته ما لم تكن مكنته من نفسها مطاوعة
 (وان قالت هى ذلك) اى قالت لزوجهها انت اخي من الرضاع
 (واكذبها فهى زوجته حكما) اى ظاهرا لان قولها لا يقبل عليه في فسخ
 النكاح لانه حقه واما باطنا فان كانت صادقة فلا نكاح والا فهى زوجته
 ايضا (واذا شك في الرضاع او) شك في (كاله) اى كونه خمس رضعات
 (او شككت المرضعة) في ذلك (ولاينة فلا تحريم) لان الاصل عدم
 الرضاع المحرم وان شهدت به امرأة مرضية ثبت وكره استرضاع فاجرة وسيئة
 الخلق وجذماء وبرصاء

كتاب النفقات

جمع نفقة وهى كفاية من يمونه خبزا وادما وكسوة ومسكنا وتوابعها
 (يلزم الزوج نفقة زوجته قوتا) اى خبزا وادما (وكسوة ومسكنا بما يصلح
 لمثلها) لقوله عليه السلام ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه
 مسلم وابوداود (ويعتبر الحاكم) تقدير (ذلك بحالهما اى يسارهما او
 اعسارهما او يسار احدهما واعسار الاخر) عند التنازع (بينهما
) فيفرض (الحاكم) للوسرة تحت الموسر قدر كفايتها من ارفع خبز

او صامت عن كفارة او عن (قضاء رمضان مع سنة وقته) بلا اذن
 زوج (او سافرت لحاجتها ولو باذنه سقطت) نفقتها لانها تمت نفسها
 عنه بسبب لا من جهته فسقط نفقتها بخلاف من احرمت بغيره من
 صوم او حج او صلاة ولو في اول وقتها بسببها او صامت قضاء رمضان في
 اخر شعبان لانها فعلت ما اوجب الشرع عليها وقدرها في حجة فرض
 كحضر وان احتلما في نشوز او اخذ نفقة فقولها (ولا نفقة ولا سكنى) من
 تركه (لتوفى عنها) ولو حاملا لان المال انتقل عن الزوج الى الورثة
 ولا سبب لوجوب النفقة عليهم فان كانت حاملا فالنفقة من حصة الحمل من
 التركة ان كانت والا فعلى وارثه الموسر (ولها) اى لمن وجبت لها النفقة
 من زوجة ومطلقة رجعية وباين حامل ونحوها (اخذ نفقة كل يوم من
 اوله) يعنى من طلوع الشمس لانه اول وقت دفع الحاجة اليه فلا يجوز تأخير
 عنه والواجب دفع قوت من خبز وادم لاحب و لا يقيها) اى قيمة النفقة
 (ولا) يجب (عليها اخذها) اى اخذ قيمة النفقة لان ذلك معاوضة
 فلا يجبر عليه من امتنع منهما ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم
 الا بتراضيها (فان اتفقا عليه) اى على اخذ القيمة (او) اتفقا (على
 تأخيرها او تعجيلها مدة طويلة او قليلة جاز) لان الحق لا يعدوها (ولها
 الكسوة كل عام مرة في اوله) اى اول العام من زمن الوجوب لانه اول
 وقت الحاجة الى الكسوة فيقطعها كسوة السنة لانه لا يمكن ترديد الكسوة
 عليها شيئا فشيئا بل هو شئ واحد يستدام الى ان يبلى وكذا غطاء ووظاء
 وستارة يحتاج اليها واختار ابن نصر الله انها كاعون الدار ومشط نجب
 بقدر الحاجة ومتى انقض العام والكسوة باقية فعليه كسوة للجديد (وان
 غاب) اى الزوج او كان حاضرا (ولم ينفق) على زوجته (لزمته نفقة
 ماضى) وكسوته ولو لم يفرضها الحاكم ترك الاتفاق لعذر اولا لانه حق
 يجب مع اليسار والاعسار فلم يسقط بمضى الزمان كالاجرة (وان انفقت)
 الزوجة (في غيبته) اى غيبة الزوج (من ماله فبان ميتا غرمها الوارث)
 للزوجة (ما انفقته بعد موته) لانقطاع وجوب النفقة عليه بموته فما قبضته
 بعده لاحق لها فيه فيرجع عليها ببذله $\frac{1}{2}$ فصل ومن تسلم زوجته $\frac{1}{2}$
 التى يوطا مثلها وجبت عليه نفقتها (او بذلت) تسليم (نفسها) او بذله
 وليها (ومثلها يوطا) بان تم لها تسع سنين (وجبت نفقتها) وكسوتها

(مع مهر الزوج وحرمته ونحوه) ومهر المولى مع مهر الزوج
 على بذل نفقتها وكسوتها من مال الصبي لان النفقة كارتض خايته ومن
 يذلت التسليم وزوجها غايب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم وبعضه زمن
 يمكن قدومه في مثله (ولها) اى الزوجة (منع نفسها) من الزوج (حتى
 قبض صداقها الحال) لانه لا يمكنها استدراك منفعة البضع لو عجزت عن
 اخذه بعد ولها النفقة في مدة الامتناع لذلك لانه بحق (فان سلمت نفسها
 طوعا) قبل قبض حال الصداق (ثم ازادت المنع لم تملكه) ولا نفقة لها
 مدة الامتناع وكذا لو تساكنا بعد العقد فلم يطلبها ولم تبذل نفسها فلا نفقة
 (واذا اعسر) الزوج (بنفقة القوت او) اعسر (بالكسوة) اى كسوة
 المعسر (او) اعسر (ببعضها) اى بعض نفقة المعسر او كسوته (او)
 اعسر (بالسكن) اى مسكن معسر او صار لا يجد النفقة الا يوماً دون
 يوم (فلها فسخ النكاح) من زوجها المعسر لحديث ابى هريرة مرفوعا
 فى الرجل لا يجد مايفق على امراته قال يفرق بينهما رواه الدارقطنى
 قفسخ فوراً او متراخيا باذن الحاكم ولها الصبر مع منع نفسها وبدونه
 ولا يمنعها تكسباً ولا يجبسها (فان غاب) زوج ولو موسراً (ولم يدع لها
 نفقة وتعذر اخذها من ماله) تعذرت (استدانتها عليه فلها الفسخ باذن
 الحاكم) لان الاتفاق عليها من ماله متعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار
 وان منع موسر نفقة او كسوة او بعضهما وقدرت على ماله اخذت
 كفايتها وكفاية ولدها وخادمها بالمعروف بلا اذنه فان لم تقدر اجبره
 الحاكم فان غيب ماله وصبر على الحبس فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من قبله
 باب نفقة الاقارب والمماليك من الادميين والبهائم (تجب)
 النفقة كاملة اذا كان المنفق عليه لايملك شيئاً (او تتمها) اذا كان يملك البعض
 (لابويه وان علوا) لقوله تعالى وبوالدين احساناً ومن الاحسان الافاق
 عليهما (و) تجب النفقة او تتمها (لولده وان سفل) ذكر اكان او اى
 لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن (حتى ذوى الارحام
 منهم) اى من ابائه وامهاته كاجدادهم المدلين باناث وجداتهم الساقطات
 ومن اولاده كولد البنت سواء (حجه) اى التقي (معسر) فمن له اب
 وجد معسران وجبت عليه نفقتهما ولو كان محجوباً من الجد بابيه المعسر
 (اولاً) بان لم يحجبه احد كمن له جد معسر ولا اب له فعليه نفقة جده

(لانه)

لاه واره (او) حب النفقة او اكاملها (لكل من يره) المتفق
 (بفرض) كولد الام (او لمصيب) كاخ وعم لغيرهم (لا) لمن يره
 (برحم) كخال وخالة (سوى عمودي نسب) كاسق (سواء ورثه الاخر
 كاخ) المتفق (اولا كعمة وعتيق) وتكون النفقة على من يجب عليه
 (بمعروف) لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال
 وعلى الوارث مثل ذلك فاجب على الاب نفقة الرضاع ثم اوجب مثل
 ذلك على الوارث وروي ابو داود ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم
 من ار قال امك وابا الواحك واخاك وفي لفظ ومولاك الذي هو ادناك حقا
 واجبا ورهما موصولا ويشترط لوجوب نفقة القرب ثلاثة شروط الاول
 ان يكون المتفق وارثا لمن ينفق عليه وتقدمت الاشارة اليه الثاني فقر
 المتفق عليه وقد اشار اليه بقوله (مع فقر من يجب له) النفقة وعجزه عن
 تكسب (لان النفقة انما تجب على سبيل المواساة والتي يملكه او قدرته
 على التكسب مستغن عن المواساة ولا يعتبر نقصه فجب للصحج مكلف
 لاحرفه له الثالث غنى المتفق واليه الاشارة بقوله (اذا فضل) ماينفقه عليه
 (عن قوت نفسه وزوجته ورققه يومه وليلته وعن كوة وسكنى) لنفسه
 وزوجته ورققه (من حاصل) في يده (او متحصل) من صناعة او تجارة
 او اجرة عقار او ريع وقف ونحوه لحديث جابر مرفوعا اذا كان احدكم
 فقيرا فليبدأ بنفسه فان كان فضل فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرائته
 و (لا) تجب نفقة القرب (من راس مال) التجارة (و) لامن (غن
 ملك و) لامن (الة صنعة) لحصول الضرر بوجوب الاتفاق من ذلك
 ومن قدر ان يكتسب اجبر لنفقة قريبه (ومن له وارث غير اب) واحتاج
 للنفقة (فنفقته عليهم) اى على وارثيه (على قدر اربهم) منه لان الله تعالى
 رتب النفقة على الارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فوجب ان يرتب
 مقدار النفقة على مقدار الارث (فن) له ام وجد (على الام) من
 النفقة (الثلث والثلثان على الجد) لانه لو مات لورثاه كذلك ومن له جدة
 واخ لغير ام (على الجدة السدس والباقي على الاخ) لانهما يرثانه كذلك
 (والاب ينفرده بنفقة ولده) لقوله عليه السلام لهند خذنى مايكفيك
 وولدك بالمعروف (ومن له ابن فقير واخ موسر فلا نفقة له عليهما) اما
 ابنه فلنقره واما الاخ فليحبه بالابن (ومن) احتاج للنفقة و (امه فقيرة

أو يضره من غير أن يضر غيره كمن يضر نفسه بغير قصد أو يضر غيره بغير قصد
 أن يضره كان له اليد المباشرة على كل واحد من يوم حرره (وربما)
 سيده (وقت الحاجة) وهي وسط النهار (و) وقت (القوم و) وقت
 (الصلاة) المفروضة لأن عليهم في ترك ذلك ضررا وقد قال عليه السلام
 لا ضرر ولا ضرار (وربما) السيد (في المقر عقبة) حاجة لئلا يكلفه
 مالا يطيق (وإن طلب) الرقيق (نكاحا زوجة) السيد (أو باعه) لقوله
 تعالى وأنكحوا الإيما منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم (أو طلبته)
 أي التزويج أمة (وطئها) السيد (أو زوجها أو باعها) إزالة لضرر
 الشهوة عنها ويزوج أمة صبي أو مجنون من يلى ماله إذا طلبته وإن غاب
 سيد عن أم ولده زوجت لحاجة نفقة أو وطئ وله تأديب رقيقه وزوجته
 وولده ولو مكلفا منوجا بضرب غير مبرح ويقيده إن خاف إباحة ولا يشتم
 أبويه ولو كافرين ولا يلزمه بيعه بطلبه مع القيام بحقه وحرر إن تسترضع
 أمة لغير ولدها إلا بعد ربه ولا يسرى عبد مطلقا في فصل في
 نفقة البهائم (و) يجب (عليه علف بهائمها وسقيها وما يصلحها) لقوله عليه
 السلام عذبت امرأة في هرة جسدها حتى ماتت جوعا فلا هي أطعمتها ولا هي
 أرسلتها تأكل من خشاش الأرض متفق عليه (و) يجب عليه (أن لا يحملها
 ما تعجز عنه) لئلا يعذبها ويجوز الانتفاع بها في غير ما خلقت له كبقر
 لحمل وركوب وابل وحر لحث ونحوه ويحرم لعنها وضرب وجهه ووسم
 فيه (ولا يحلب من لبنها ما يضر ولدها) لقوله عليه السلام لا ضرر
 ولا ضرار (فإن عجز) مالك البهيمة (عن نفقتها أجبر على بيعها أو إجازتها
 أو ذبحها إن أسكت) لأن بقائها في يده مع ترك الانفاق عليها
 ظلم والظلم تجب إزالته فإن أبي فعل حاكم الأصلح ويكره جز معرفة وناصية
 وذنب وتعليق جرس أو وتر وتزو حمار على فرس وتستحب نفقته على ماله
 غير الحيوان في باب الحضانة من الحضن وهو الجنب لأن المربي
 يضم الطفل إلى حضنه وهي حفظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل
 مصالحه (تجب) الحضانة (لحفظ صغير ومعتوه) أي محتال القتل (ومجنون)
 لأنهم يهلكون بتركها ويضيعون فلذلك وجبت أنجاء من الهلكة (والأحق
 بها أم) لقوله عليه السلام أنت أحق به مالم تنكح رواه أبو داود
 ولأنها أشق عليه (ثم أمهاتها القربى فالقربى) لأنهن في معنى الأم لتحقق

(ثم لب) لانه اصل النسب (ثم امهاته كذلك) اي القرى فالقرى
 لانهم يدلين بعصبة قريبة (ثم جد) كذلك الاقرب فالاقرب لانه في معنى
 ابي المحضون (ثم امهاته كذلك) القرى فالقرى (ثم اخت لابوين)
 لتقدمها في الميراث (ثم) اخت (لام) كالجندات (ثم) اخت (لاب) ثم
 خالة لابوين (ثم) خالة (لام ثم) خالة (لاب) لان الخالات يدلين بالام
 (ثم عمات كذلك) اي تقدم العممة لابوين ثم لام ثم لاب لانهم يدلين بالاب
 (ثم خالات امه) كذلك (ثم خالات ابيه) كذلك (ثم عمات ابيه) كذلك
 ولا حضانة لعمات الام مع عمات الاب لانهم يدلين بابي الام وهو من
 ذوى الارحام وعمات الاب يدلين بالاب وهو من اقرب العصبات (ثم
 بنات اخوته) تقدم بنت اخ شقيق ثم بنت اخ لام ثم بنت اخ لاب (و)
 مثلهن بنات (اخواته ثم بنات اعمامه) لابوين ثم لام ثم لاب وبنات
 عماته كذلك ثم بنات اعمام ابيه كذلك (و) بنات (عمات ابيه) كذلك على
 التفصيل المتقدم (ثم) تنتقل (لباق العصبة الاقرب فالاقرب) فتقدم
 الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم اعمام اب ثم بنوهم وهكذا (فان
 كانت) المحضونة (اثنى ف) يعتبر ان يكون العصبة (من محارمها) ولو
 برضاع او مصاهرة ان تم لها سبع سنين فان لم يكن لها الا عصبة غير
 محرم سلمها لثقة يختارها او الى محرمه وكذا لو تزوجت ام وليس لولدها
 غيرها (ثم) تنتقل الحضانة (لذى ارحامه) من الذكور والاناث غير
 من تقدم واولاهم ابوا ثم امهاته فاخ لام فخال (ثم) تنتقل (للمالك)
 لعموم ولايته (وان امتنع من له الحضانة منها او كان) من له الحضانة
 (غير اهل) للحضانة (انتقلت الى من بعده) يعنى الى من يليه كولاية
 النكاح لان وجود غير المستحق كعدمه (ولا حضانة لمن فيه رق) ولو قل
 لانها ولاية ليس هو من اهلها (ولا) حضانة (لفاسق) لانه لا يوثق به
 فيها ولا حظ للمحضون في حضانتها (ولا) حضانة (لكافر) على مسلم لانه
 اولى بعدم الاستحقاق من الفاسق (ولا) حضانة (لمزوجة باجنبي من
 محضون من حين عقد) للحديث السابق ولو رضى زوج (فان زال المانع)
 بان عتق الرقيق وتاب الفاسق واسلم الكافر وطلقت الزوجة ولو رجعا
 (رجع الى حقه) لوجود السبب وانقضاء المانع (وان اراد احد ابويه) اي
 ابوى المحضون (سفرا طويلا) لغیر الضرر قاله الشيخ تقي الدين وابن

القسم (الى بلد مسكنه) مسكنه هو (ليسكنه وهو) اى البلد
 (وطريقه امان لحضانه) الى المحضون (لايته) لانه الذى يقوم بتاديبه
 وتخرجه وحفظ نسبه فاذا لم يكن الولد فى بلد الاب ضائع (وان بعد
 السفر) وكان (لحاجة) لا لسكنى فقيم منهما اولى (او قرب) السفر
 (لها) اى لحاجة ويعود فالقيم منهما اولى لان فى السفر اضراراه (او)
 قرب السفر وكان (للسكنى) لحضانه (لانه) لانها اتم شفقة وانما
 اخرجت كلام المصنف عن ظاهره ليوافق ما فى المنتهى وغيره **فصل**
 واذا بلغ الاسلام سبع سنين **ف** كاملة (عاقلا خير بين ابويه فكان مع
 من اختار منهما) قضى بذلك عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما وروى
 سعيد والشافعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين ابيه وامه
 فان اختار اباه كان عنده ليلاً ونهاراً ولا يمنع زيارة امه وان اختارها كان
 عندها ليلاً وعند ابيه نهاراً ليعلمه ويؤدبه وان عاد فاختار الاخر نقل اليه
 ثم ان اختار الاول نقل اليه وهكذا فان لم يختار او اختارها اقرع (ولا
 يقر) محضون (بيد من لا يصونه ويصلطه) لفوات المقصود من الحضانه
 (وابو الاثني احق بها بعد) ان تستكمل السبع (ويكون الذكر بعد)
 بلوغه (رشده حيث شاء) لانه لم يبق عليه ولاية لاحد ويستحب له ان
 لا ينفرد عن ابويه (والاثنى) منذ يتم لها سبع سنين (عند ابيه) وجوباً
 حتى يستلمها زوجها) لانه احفظ لها واحق بولايتها من غيره ولا تقع الام
 من زيارتها ان لم يخف منها ولو كان الاب عاجزاً عن حفظها او يسهله
 لا اشتغاله عنه او قلة دينه والام وقائمة بحفظها قدمت قاله الشيخ تقي الدين وقال
 اذا قدر ان الاب تزوج بضرة وهو يتركها عند ضرة امها لا تعمل مصلتها
 بل تؤذيها وتقصّر فى مصلتها وامها تعمل مصلتها ولا تؤذيها فالحضانه
 هنا للام قطعاً ولا يبيها وباقى عصبتها منعها من الانفراد والمتوه ولو اثنى
 عند امه مطلقاً

كتاب الجنائيات

جمع جناية وهى لغة التعدى على بدن او مال او عرض واصطلاحاً التعدى على البدن
 بما يوجب قصاصاً او مالا ومن قتل مسلماً عمداً عدواناً فسق وامره الى
 الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتوبته مقبولة (وهى) اى الجناية ثلاثة

(و) الضرب الثاني (ب) الضرب الثالث (خطا) (و) الضرب الرابع (خطا)
 عليه الجاني الحياة (و) الضرب الثاني (ب) الضرب الثالث (خطا) (و) الضرب الرابع (خطا)
 عمر وعلى رضى الله عنهما فالقتل (الحمد ان يقصد من يعله ادمنا ممصوماً كقطعة
 ما يغلب على الظن موته به) فلا قصاص ان لم يقصد قتله ولا ان قصده بالاقص
 غالباً وللممدنح صوراً احداها ما ذكره بقوله (مثل ان يخرج به بماله ففوذ) (او
 دخول (في البدن) كسكين وشوكة ولو بقرزه بآرة ونحوها ولو لم يداو
 مجروح قادر جرحه الثانية ان يقتله بمثل كما اشار اليه بقوله (او يضره بالحجر
 كبير ونحوه) كالت وسندان ولو في غير مقتل فان كان الحجر صغيراً فليس
 بعمد الا ان كان في مقتل او حال ضعف قوة من مرض او صغر او كبر
 او حر او برد ونحوه او يعيده به (او يلقى عليه حائطاً) او سقفاً ونحوها
 (او يلقيه من شاهق) فيوت الثالثة ان يلقيه بحجر اسد او نحوه او مكتوفاً
 بحضرة او في مضيق بحضرة حية او ينهشه كلباً او حية او يلسعه عقرباً
 من القوائل غالباً الرابعة ما اشار اليها بقوله (او) يلقيه (في نار او ماء
 يفرقه ولا يمكنه التخلص منهما) ليعجزه او كثرتهما فان امكنه فهدر الخامسة
 ما ذكرها بقوله (او يخنقه) بجبل او غيره او يسد فمه وانقه او يعصر خصيته
 زماً يموت في مثله السادسة ما اشار اليها بقوله (او يحبس ويمنعه الطعام او الشراب
 فيوت من ذلك في مدة يموت فيها غالباً) بشرط تعذر الطلب عليه والا
 فهدر السابعة ما اشار اليها بقوله (او يقتله بسحر) يقتله غالباً الثامنة المذكورة
 في قوله (او) يقتله (بسم) بان سقاه سما لا يعلم به او يخلطه بطعام ويطعمه
 له او بطعام اكله فيا كله جهلاً ومتى ادعى قاتل بسم او سحر عدم علمه انه
 قاتل لم يقبل التاسعة المشار اليها بقوله (او شهدت عليه بينة بما يوجب
 قتله) من زنا او ردة لا تقبل معها التوبة او قتل عمد (ثم رجعوا) اي
 اليهود بعد قتله (وقالوا عمدنا قتله) فيقاد بهذا كله (ونحو ذلك)
 لانهم توصلوا الى قتله بما يقتل غالباً ويختص بالقصاص مباشر للقتل عالم بانه
 ظلم ثم ولى عالم بذلك فينة وحاكم علموا ذلك (وشبه العمدان يقصد جناية
 لا تقتل غالباً ولم يخرجها بها كمن ضربه في غير مقتل بسوط او عصي صغيرة)
 ونحوها (او لكزه ونحوه) بيده او القاه في ماء قليل او صاح بعاقل اغتفله
 او بصغير على سطح فسقط فوات (و) قتل (الخطا ان يفعل ماله فعله مثل ان
 يرمى ما يظنه صيداً او) يرمى (غرضاً او) يرمى (شخصاً) مباح الدم كحربي

وذل ان يحسن (عند الصبي والمجنون) لم يقتله (بقتل فتيته وكذا
 لو اراد قطع لحم او عودا قاله فهو مقتول منه السكين على انسان قتله
 (و) كذا (عند الصبي والمجنون) لانه لا قصد لهما فهما كالملكف الخطي
 فالكفارة في ذلك في مال القاتل والدية على عاتقه كما بان وقصد ان
 قال كنت يوم قتله صغيرا او مجنونا وامكن ومن قتل بصف صكفار
 من ظنه حربيا فبان مسلما او رمى كفارا ترموا بمسلم وخيف علينا ان
 لم نرمهم ولم يقصده قتله فعليه الكفارة فقط لقوله تعالى وان كان من قوم
 عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ولم يذكر الدية ﴿ فصل
 قتل الجماعة ﴾ اي الاثنان فاكثر (١) الشخص (الواحد) ان صلح
 فهل كل واحد لقتله لاجماع الصحابة روى سعيد ابن المسيب ان عمر ابن
 الخطاب قتل سبعة من اهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو تعالى عليه اهل صنعاء
 لقتلهم به جميعا وان لم يصلح فكل واحد للقتل فلا قصاص مالم يتواطؤوا
 عليه (وان سقط القود) بالعفو عن القاتلين (ادوا دية واحدة)
 لان القتل واحد فلا يلزم به اكثر من دية كما لو قتلوه خطأ وان جرح
 واحد جرحا واخر مائة فهما سوا وان قطع واحد حشوته او ودجيه ثم ذبحه
 اخر فالقاتل الاول ويعزر الثاني (ومن اكره مكلفا على قتل) معين
 (مكفيه فقتله فالقتل) اي القود ان لم يعف وليه (او الدية) ان عفا
 (عليهما) اي على القاتل ومن اكرهه لان القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل
 غيره والمكره تسبب الى القتل بما يفضي اليه غالبا وقول قادر اقل نفسك
 والا قتلتك اكره (وان امر) مكلف (بالقتل غير المكلف) كصغير او مجنون
 فالقصاص على الآمر لان المأمور اله لا يمكن ايجاب القصاص عليه فوجب
 على المتسبب به (او) امر مكلف (بالقتل مكلفا يجبهل تحريره) اي تحريم
 القتل كمن نشأ بغير بلاد الاسلام ولو عبدا للآمر فالقصاص على الآمر
 لما تقدم (او امر به) اي بالقتل (السلطان ظما من لا يعرف ظله فيه)
 اي في القتل بان لم يعرف المأمور ان المقتول لم يستحق القتل (قتل) المأمور
 فالقود ان لم يعف مستحقه (او الدية) ان عفا عنه (على الآمر) بالقتل
 دون المباشر لانه معذور لوجوب طاعة الامام في غير المعصية والظاهر ان
 الامام لا يأمر الا بالحق (وان قتل المأمور) من السلطان او غيره
 (المكلف) حال كونه (علما بتحريم القتل فالضمان عليه) بالقود او الدية

يصره القتل مع عدم الصدر لقوله عليه السلام لا طاعة لحق في معصية
 الخالق (دون الأمر) بالقتل فلا ضمان عليه لكن يوجب على إيهام
 من ضرب أو حبس ومن دفع إلى غير مكلف القتل ولم يصره به فقتل
 لم يلزم الدافع شيء (وإن اشترك فيه) أي في القتل (اثنان لا يجب القود
 على أحدهما) لو كان (منفردا لا بؤة) للمقتول (أو غيرها) من اسلام أو
 حرية كالأو اشترك أب واجنبي في قتل ولده أو حر ورقيق في قتل رقيق
 أو مسلم وكافر في قتل كافر (فالقود على الشريك) للاب في قتل ولده
 وعلى شريك الحر والمسلم لانه شارك في القتل العمد العدوان وإن امتنع
 القصاص عن الاب والحر والمسلم لمعنى يختص بهم لا لقصور في السبب بخلاف
 ما لو اشترك خاطيء وعامد أو مكلف وغيره أو ولي قصاص واجنبي أو مكلف
 وسبع أو مقتول في قتل نفسه فلا قصاص (فإن عدل) ولي القصاص (إلى
 طلب المال) من شريك الاب ونحوه (لزمه نصف الدية) كالشريك في
 اتلاف مال وعلى شريك قن نصف قيمة المقتول ^{في} باب شروط ^{في}
 وجوب (القصاص وهي أربعة) أحدها (عصمة المقتول) بأن لا يكون
 مهدر الدم (فلو قتل مسلم) حربيا أو نحوه (أو) قتل (ذمى) أو غيره
 (حربيا أو مرتدا) أو زانيا محصنا ولو قبل ثبوته عند حاكم (لم يضمنه
 بقصاص ولا دية) ولو أنه مثله الشرط (الثاني التكليف) بأن يكون القاتل
 بالغاً عاقلاً لأن القصاص عقوبة مغلظة (فلا) يجب (قصاص على صغير
 ولا مجنون) أو معتوه لانه ليس لهم قصد صحيح الشرط (الثالث المكافاة)
 بين المقتول وقاتله حال جنائية (بأن يساويه) القاتل (في الدين والحرية
 والرق) يعنى بأن لا يفضل القاتل المقتول باسلام أو حرية أو ملك (فلا
 يقتل مسلم) حر أو عبد (بكافر) كتابي أو مجوسى ذمى أو معاهد لقوله
 عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأبو داود (ولا) يقتل
 (حر بعبد) لحديث أحمد عن علي من السنة أن لا يقتل حر بعبد وروى
 الدارقطني عن ابن عباس يرفعه لا يقتل حر بعبد وكذا لا يقتل حر ببعض
 ولا مكاتب بقتله لانه مالك لرقبته (وعكسه) بأن قتل كافر مسلماً أو قن
 أو مبعوض حراً (يقتل) القاتل ويقتل القن بالقن وإن اختلفت قيمتهما كما
 يؤخذ الجليل بالذميم والشريف بضده (ويقتل الذكر بالأنثى والأنثى بالذكر)
 والمكلف بغير المكلف لعموم قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس

الشرط (الرابع عدم الولد) اي لا يولد له القاتل ولا القاتل وان سفل
 ولا بنت وان سفلت (فلا يهل احد الابوين وان علا يولد وان سفل)
 لقوله عليه السلام لا يهل والد يولد قال ابن عبد البر هو حديث مشهور
 عند اهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم (ويقتل الولد بكل منهما)
 اي من الابوين وان علا للعموم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وخص
 منه ما تقدم بالنص ومتى ورث قاتل او ولده بعض دمه فلا قسود فلو قتل
 اخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها القاتل او ولده فلا قصاص لانه لا يبيض
 ﴿ باب استيفاء القصاص ﴾ وهو فعل محبي عليه او فعل وليه بخان
 مثل فعله او شبهه (يشترط له) اي استيفاء القصاص (ثلاثة شروط
 احدها كون مستحقه مكلفا) اي بالغاً طاقلاً (فان كان) مستحق القصاص
 او بعض مستحقه (صبياً او مجنوناً لم يستوفه) لهما اب ولا وصي ولا حاكم
 لان القصاص ثبت لما فيه من التشفي والانتقام ولا يحصل ذلك لمستحقه
 باستيفاء غيره (وجبس الجاني) مع صغر مستحقه (الى البلوغ و) مع
 جنونه الى (الافاقة) لان معاوية حبس هذبة ابن خشرم في قصاص حتى
 بلغ ابن القتيل وكان ذلك في عصر الصحابة ولم ينكر وان احتاجا لفقعة
 فلولي مجنون فقط العفو الى الدية الشرط (الثاني اتفاق الاولياء المشتركين
 فيه) اي في القصاص (على استيفائه وليس لبعضهم ان ينفرد به) لانه
 يكون مستوفياً لحق غيره بغير اذنه ولا ولاية عليه (وان كان من يقي
 من الشركاء فيه) غائباً او صغيراً او مجنوناً انتظر القدوم (للغائب
) (والبلوغ) للصغير (والعقل) للمجنون و من مات قام وارثه مقامه
 وان انفرد به بعضهم عزز فقط ولشريك في تركة جان حقه من الدية
 ويرجع وارث جان على مقتضى بما فوق حقه وان عنا بعضهم سقط القود
 الشرط (الثالث ان يومن) في (الاستيفاء ان يتعد الجاني) الاستيفاء الى
 غيره لقوله تعالى فلا يسرف في القتل (فاذا وجب) القصاص (على)
 امرأة (حامل او) امرأة حائل فحملت لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه
 اللبا) لان قتل الحامل يتعدى الى الجنين وقتلها قبل ان تسقيه اللبا يضره
 لانه في الغالب لا يعيش الا به (ثم) بعد سقيه اللبا (ان وجد من
 يرضعه اعطى الولد لمن يرضعه وقتلت لان غيرها يقوم مقامها في ارضاعه
 (والا) يوجد من يرضعه (تركت حتى) تقطعه (لحولين) لقوله عليه

السلام اذا قُلت المرأة حمدا لم تَشَلْ حتى تضع ماني بطنها ان كانت حاملا
 وحتى تكفل ولدها واذا زنت لم ترحم حتى تضع ماني بطنها ان كانت
 حاملا وحتى تكفل ولدها رواه ابن ماجة (ولا يقتص منها) اى من
 الحامل (فى طرف) كاليد والرجل (حتى تضع) وان لم تسقيه اللبن
 (والحد) بالرجم اذا زنت المحضنة الحامل او الحائل وحملت (فى ذلك
 كالتقصاص) فلا ترحم حتى تضع وتسقيه اللبن ويوجد من يرضعه والا
 حتى تقطمه وتحد بجذعه عند الوضع ﴿ فصل ولا ﴾ يجوز ان (يستوفى
 قصاص الا بحضرة سلطان او نائبه) لافتقاره الى اجتهاده وخوف الحيف
 (و) لا يستوفى الا (بالة ماضية) وعلى الامام تفقد الالة لينع الاستيفاء
 بالة كالة لانه اسراف فى القتل وينظر فى الولي فان كان يقدر على استيفائه
 ويجسسه ممكنه منه والا امره ان يوكل وان احتاج الى اجرة فن مال
 جان (ولا يستوفى) القصاص (فى النفس الا بضرب العنق بسيف ولو
 كان الجاني قتله بغيره) لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف رواه ابن
 ماجة ولا يستوفى من طرف الا بسكين ونحوها لئلا يحيف ﴿ باب
 العفو عن القصاص ﴾ اجمع المسلمون على جوازه (يجب) القتل
 (العمد القود او الدية فيخير الولي بينهما) لحديث ابى هريرة مرفوعا من قتل له
 قتيلا فهو بخير النظرين اما ان يودى واما ان يقاد رواه الجماعة الا الترمذى
 (وعفوه) اى عفو ولي القصاص (مجانا) اى من غير ان ياخذ شيئا
 (افضل) لقوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى لحديث ابى هريرة مرفوعا
 ما عفا رجل عن مظلة الا زادم الله بها عزرا رواه احمد ومسلم والترمذى ثم
 لا تعزير على جان (فان اختار) ولي الجناية (القود او عفا عن الدية
 فقط) اى دون القصاص (فله اخذها) اى اخذ الدية لان القصاص
 اعلا فاذا اختاره لم يتمتع عليه الانتقال الى الادنى (و) له (الصلح على
 اكثر منها) اى من الدية وله ان يقتص لانه لم يعف مطلقا (وان
 اختارها) اى اختار الدية فليس له غيرها فان قتله بعد قتل به لانه اسقط
 حقه من القصاص (او عفا مطلقا) بان قال عفوت ولم يقيد بقصاص ولا
 دية فله الدية لانصراف العفو الى القصاص لانه المطلوب الاعظم (اوهاك
 الجاني فليس له) اى لولى الجناية (غيرها) اى غير الدية من تركة
 الجاني لتبذر استيفاء القود كما لو تعذر فى طرفه (واذا قطع) الجاني

(اصبغ عينا عفا) الخروج (عنا ثم مسرت) الجناية (الى الكف او
النفس وكان العفو على غير كسبي فاستراية) هدر) لانه لم يجب بالجناية شئ
فسرايتها اولى (وان كان العفو على مال فله) اى للمجروح (تمام الدية) اى
دية ماسرت اليه بان يسقط من دية ماسرت اليه الجناية ادرش ما عفا عنه
ويجب الباقي (وان وكل) وفى الجناية (من يقتص له ثم عفا) الموكل
عن القصاص (فاقتص وكيله ولم يعلم) بعفوه (فلا شئ عليهما) لا على
الموكل لانه محسن بالعفو وما على المحسنين من سبيل ولا على الوكيل لانه
لا تفرط منه وان عفا مجروح عن قود نفسه او ديته صح كعفو وارثه
(وان وجب الرقيق قود او) وجب له (تعزير كذف فطلبه) اليه (واسقاطه
اليه) اى الى الرقيق دون سيده لانه محتص به (فان مات) الرقيق بسد
وجوب ذلك له (فلسيده) طلبه واسقاطه لقيامه مقامه لانه احق به ممن ليس
له فيه ملك **باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس** من
الاطراف والجراح (من اقيد باحد فى النفس) لوجود الشروط السابقة
(اقيد به فى الطرف والجراح) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس
بالنفس الالية (ومن لا) يقاد باحد فى النفس كاسلم بالكافر والحر بالعبد
والاب بولده (فلا) يقاد به فى طرف ولا جراح لعدم المكافاة (ولا يجب
الاجبا يوجب القود فى النفس وهو) اى القصاص فيما دون النفس (نوعان
احدهما فى الطرف (فتؤخذ العين) بالعين (والااق) بالاقف (والاذن)
بالاذن (والسن) بالسن (والجفن) بالجفن (والشفة) بالشفة العليا بالعليا
والسفلى بالسفلى (واليد) باليد اليمنى واليسرى باليسرى (والرجل)
بالرجل كذلك (والاصبع) باصبع ثنائتها فى موضعها (والكف)
بالكف يائله (والبرفق) بئله (والذكر والخصية والالية والشفر) بضم
الشين وهو احد الشمين المحيطين بالرحم كاحاطة الشمين على الفم (كل
واحد من ذلك بمثابة) للالية السابقة (ولاقتصاص فى الطرف شروط)
ثلاث (الاول الامن من الحيف) وهو شرط جواز الاستيفاء
ويشترط لوجوبه امكان الاستيفاء بلا حيف (بان يكون القطع من الفصل
او ينتهى اليه) يعنى الى حد (كارت الاقف وهو ما لان منه) دون
القصة فلاقتصاص فى جايقة ولا كسر عظم غير سن ولا بمض ساعد ونحوه
ويقتص من منكب ما لم يخف جايقة الشرط (الثانى التماثلة فى الاسم

والموضع فلا تؤخذ عين (من يد ورجل وعين واذن ونحوهما) يسار
 ولا يسار يمين ولا (يؤخذ) خصر بنصر ولا (عكسه لعدم المساواة
 في الاسم ولا يؤخذ) اصلى بزايد وعكسه) فلا يؤخذ زائد باصلى لعدم
 المساواة في المكان والمنفعة (ولو تراضيا) على اخذ اصلى بزايد او عكسه
 (لم يجز) اخذه به لعدم المقاصة ويؤخذ زائد بمثله موضعاً وخلقة الشرط
 الثالث استواءهما) اى استواء الطرفين المحنى عليه والمقتص منه (في الصحة
 والكمال) فلا تؤخذ يد او رجل (صحيحة) بيد او رجل (شلا ولا) يد
 او رجل (كاملة الاصابع) او الاظفار (بناقصتهما ولا) تؤخذ (عين
 صحيحة) مين (قائمة) وهى التى بياضها وسوادها صافيان غير ان صاحبها
 لا يبصر بها قاله الازهرى ولا لسان ناطق باخرس ولو تراضيا لنقص ذلك
 (ويؤخذ عكسه) فتؤخذ الشلا وناقصة الاصابع والعين القائمة بالصحيحة
 (ولا ارش) لان الميب من ذلك كالصحيح في الخلقة وانما نقص في الصفة
 وتؤخذ اذن سميع باذن اصم شلا ومارن الاشم الصحيح بمارن الاخشم
 الذى لا يجرد رايحة شى لان ذلك لعلة في الدماغ ^م فصل النوع
 الثانى ^م من نوعى القصاص فيما دون النفس (الجراح فيقتص
 فى كل جرح يتهى الى عظم) لا مكان استيفاء القصاص من غير حيف
 ولا زيادة وذلك (كالموضحة) فى الراس والوجه (وجرح العضد و)
 جرح (الساق و) جرح (الفخذ و) جرح (القدم) لقوله تعالى
 والجروح قصاص (ولا يقتص فى غير ذلك من الشجاج) كالهاشمة
 والمنقلة والمأمومة (و) لا فى غير ذلك من (الجروح) كالجيفة لعدم
 امن الحيف والزيادة ولا يقتص فى كسر عظم (غير كسر سن) لا مكان
 الاستيفاء منه بغير حيف كبرد ونحوه (الا ان يكون) الجرح (اعظم
 من الموضحة كالهاشمة والمنقلة والمأمومة فله) اى للمجنى عليه (ان يقتص
 موضحة) لانه يقتصر على بعض حقه ويقتص من محل جنابته (وله ارش
 الزايد) على الموضحة فياخذ بعد اقتصاصه من موضحة فى هاشمة خساً من
 الابل وفى منقلة عشرأ وفى مأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً ويعتبر قدر جرح
 بمساحة دون كثافة اللحم (و اذا قطع جماعة طرفاً) يوجب قودا كيد (او
 جرحوا جرحاً يوجب القود) كموضحة ولم تتميز افعالهم كان وضعوا حديدة
 على يد وتعاملوا عليها حتى بانت (فعليهم) اى على الجماعة القاطعين او

الجارحين (القود) لما روى عن علي بن أحمد عهد جند شاهدان على رجل
بسرقه فقطع يده ثم جاء آخر فقال هذا هو السارق واخطينا في الاول
فرد شهادتهما على الثاني وقرهما دية يد الاول وقال لو علت انكما
تعمدا لقطعكما وان تفرقت افعالهم او قطع كل واحد من جانب فلا
قود عليهم (وسراية الجناية مضمونة في النفس فما دونها) فلو قطع اصبا
فناكلت اخرى او اليد وسقطت من مفصل فالقود وفيما يشل الارش
(وسراية القود مهدورة) فلو قطع طرفا قودا فسرى الى النفس فلا
شيء على قاطع لصدم تعديه لكن ان قطع قهرا مع حر او برد او بالة
كالة او مسمومة ونحوها لزمه بقية الدية (ولا) يجوز ان يقتص عن
عضو وجرح قبل برية (لحديث جابر ان رجلا جرح رجلا فاراد ان
يستقيد فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجارح حتى يبرى
المجروح رواه الدارقطني (كما لا تطلب له) اى للعضو او الجرح (دية)
قبل برية لاحتمال السراية فان اقتص قبل فسرايتها بعد هدر ولا قود
ولا دية لما روى عوده من نحو سن ومنفعة في مدة قولها اهل الخبرة فلو
مات تعينت دية الذاهب

كتاب الديات

جمع دية وهى المال المؤدى الى محبى عليه او وليه بسبب جناية يقال
وديت القتل اذا اعطيت ديته (كل من اتلف انسانا بمباشرة او سبب)
بان القى عليه افعى او القاه عليها او حفر بئرا محرما حفره او وضع حجرا
او قشر بطخ او ماء بقنايه او طريق او بالث بها دابته ويده عليها ونحو
ذلك (لزمته ديته) سواء كان مسلما او ذميا او مستامنا او مهادنا لقوله
تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله (فان
كانت) الجناية (عمدا محضا) فالدية (فى مال الجاني) لان الاصل
يقتضى ان بدل المثلث يجب على متلفه وارث الجناية على الجاني وانما
خولف فى العاقلة لكثرة الخطا والعمد لاعذر له فلا يستحق التخفيف
وتكون (حالة) غير مؤجلة كما هو الاصل فى بدل المتلفات (و) دية
(شبه العمد والخطا على عاقلته) اى عاقلة الجاني لحديث ابى هريرة
اقتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها

وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية المرأة
على عاقلتها متفق عليه ومن دعا من يحفر له يرا بداره فمات بهدم
لم يلقه احد عليه قهذر (وان غصب جرا صغيرا) اى حبسه عن
اهله (فهشته حية) فمات او (اصابت صاعقة) وهى نار تنزل من السماء
فيها رعد شديد قاله الجوهرى فمات وجبت الدية (او مات بمرض) وجبت
الدية جزم به فى الوجيز ومتعب الادمى وصححه فى التصحيح وعنه لا دية
عليه نقلها ابو الصقر وجزم بها فى المنور وغيره وقدمها فى المحرر وغيره
قال فى شرح المنتهى على الاصح وجزم بها فى التتبع وتبعه فى المنتهى
والاقناع (او غل حرا مكلفا وفيد فمات بالصاعقة او الحية وجبت الدية)
لانه هلك فى حال تعديه بحبسه عن الهرب من الصاعقة والبطش بالحية
او دفعها عنه **فصل** واذا ادب الرجل ولده **لم** يسرف لم يضمنه
وكذا لو ادب زوجته فى نشوز (او) ادب (سلطان رعيته او) ادب (معلم
صبيه ولم يسرف لم يضمن ماتلف به) اى بتأديبه لانه فعل ماله فعله شرعا
ولم يتعد فيه وان اسرف او زاد على ما يحصل به المقصود او ضرب من
لا عقل له من صبي او غيره ضمن لتعديه (ولو كان التأديب لحامل فاسقطت
خيننا ضمنه المؤدب) بالقرة لسقوطه بتعديه (وان طلب السلطان امرأة
لكشف حق الله تعالى فاسقطت) او استعدى عليها رجلا اى طلبها لدعوى
عليها (بالشرط فى دعوى له فاسقطت) خيننا (ضمنه السلطان) فى المسئلة
الاولى لهلاكه بسببه (و) ضمن (المستعدى) فى المسئلة الثانية لهلاكه بسببه
(ولو ماتت) الحامل فى المسئلتين (فزعا) بسبب الوضع اولا (لم يضمننا)
اى لم يضمنها السلطان فى الاولى ولا المستعدى فى الثانية لان ذلك ليس
بسبب لهلاكها فى العادة جزم به فى الوجيز وقدمه فى المحرر والكافى وعنه
انهما ضامنان لها كجنيدها لهلاكها بسببهما وهو المذهب كما فى الانصاف
وغيره وقطع به فى المنتهى وغيره ولو ماتت حامل او حملها من ربيع طعام
ونحوه ضمن ربه ان علم ذلك عادة (ومن امر شخصا مكلفا ان يتزل يرا
او) امره ان (يصعد شجرة) ففعل (فهلك به) اى بتزوله او صعوده
(لم يضمنه) الامر (ولو ان الامر سلطان) لعدم اكراهه له و (كما لو
استاجر سلطان او غيره) لذلك وهلك به لانه لم يجن ولم يتعد عليه وكذا
لو سلم بالغ عاقل نفسه او ولده الى ساج حاذق ليعلمه السباحة ففرق لم

(يضمنه)

رحمه السامح باب مقادير ديات النفس ثم المقادير جمع مقدار وهو
 مبلغ الشيء وقدره (دية الحر المسلم مائة بعير أو الفأ مثقال ذهباً أو اثنا
 عشر ألف درهم فضة أو مائتا بقرة أو الفأ شاة) لحديث أبي داود عن
 جابر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على أهل الأبل مائة من
 الأبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة التي شاة رواء أبو داود
 وعن عكرمة عن ابن عباس إن رجلاً قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
 دية اثني عشر ألف درهم وفي كتاب عمرو ابن حزم وعلى أهل الذهب
 ألف دينار (هذه) الخمس المذكورات (أصول الدية) دون غيرها فإياها
 أحضر من تلزمه (الدية) (لزم الولي قبوله) سواء كان ولي الجناية من
 أهل ذلك النوع أو لم يكن لانه أتى بالأصل في قضاء الواجب عليه ثم تارة
 تغاظ الدية وتارة تخفف (فتغاظ في قتل العمد وشبهه) فيؤخذ
 (خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
 وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة) ولا تغليظ في غير أبل
 (و) تكون الدية (في الخطأ) مخففة (تجب أخاساً ثمانون من الأربعة
 المذكورة) أي عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
 حقة وعشرون جذعة (وعشرون من بنى مخاض) هذا قول ابن
 مسعود وكذا حكم الأطراف وتؤخذ من بقر مسناة واتبعة ومن غنم
 ثنايا واجذعة نصفين (ولا تعتبر القيمة في ذلك) أي أن تبلغ قيمة
 الأبل أو البقر أو الشاة دية فقد لا تطلق الحديث السابق (بل) تعتبر
 فيها (السلامة) من العيوب لأن الإطلاق يقتضي السلامة (ودية)
 الحر (الكتابي) الذمي أو المعاهد أو المستامن (نصف دية المسلم)
 لحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين رواء أحمد وكذا
 جراحه (ودية المجوسي) الذمي أو المعاهد أو المستامن (و) دية
 (الوثني) المعاهد أو المستامن (ثمان مائة درهم) كسائر المشركين روى
 عن عمر وعثمان وابن مسعود وجراحه بالنسبة (ونساءهم) أي نساء
 أهل الكتاب والمجوس وعبدة الأوثان وسائر المشركين (على النصف)
 من دية ذكرائهم (ك) دية نساء (المسلمين) لما في كتاب عمرو ابن حزم
 دية المرأة على النصف من دية الرجل ويستوى الذكر والأنثى فيما

حجب دون تلك الدية الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 مرفوعاً عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من دينها أخرجه
 النسائي ودية حتى مشكل نصف دية كل منهما (ودية) قن ذكر كان
 أو اثني صغيراً أو كبيراً ولو مدبراً أو مكاتباً (قيمته) عدا كان
 القتل أو خطأً لأنه منقوم فضمن بقيته بالغة ما بلغت كالفرس (و) في
 (جراحه) أي جراح القن إن قدر من حر بقطه من قيمته ففي
 يده نصف قيمته نقص بالجناية أقل من ذلك أو أكثر وفي أنه قيمته
 كاملة وإن قطع ذكره ثم خصاه بقيته لقطع ذكره وقيته مقطوعة وملك
 سيده باق عليه وإن لم يقدر من حر ضمن بما (نقصه) بجنايته (بعد البرء)
 أي التيام جرحه كالجناية على غيره من الحيوانات (ويجب في الجنين)
 الحر (ذكر كان أو اثني) إذا سقط ميتاً بجناية على أمه عدا أو خطأً
 (عشر دية أمه غرة) أي عبد أو أمة قيمتها خمس من الأبل إن كان
 حراً مسلماً (و) يجب في الجنين (عشر قيمتها) أي قيمة أمه (إن كان)
 الجنين (مملوكاً وتقدر الحرة) الحامل برقيق (أمة) ويؤخذ عشر
 قيمتها يوم جناية عليها نقداً وإن سقط حياً لوقت يعيش مثله وهو نصف
 سنة فأكثر ففيه إذا مات مافيه مولوداً وفي جنين دابة ما نقص أمه
 (وإن جنى رقيق خطأً أو) جنى (عدا لاقود فيه) كالجافة (أو)
 جنى عدا (فيه قود واختير فيه المال أو اتلف) رقيق (مالا) وكانت
 الجناية والاتلاف (بغير إذن السيد تعلق) ماوجب (ذلك برقبته)
 لأنه موجب جنايته فوجب أن يتعلق برقبته كالمقصص (فيخير سيده
 بين أن يفديه بارش جنايته) أن كان قدر قيمته فاقبل وإن كان أكثر منها
 لم يلزمه سوى قيمته حيث لم ياذنه في الجناية (أو يسلمه) السيد (إلى ولي
 الجناية فيملكه أو يبيعه) السيد (ويدفع ثمنه) لولي الجناية أن استغرقه
 ارش الجناية والا دفع منه بقدره وإن كانت الجناية باذن السيد أو امره
 فداء بارشها كله وإن جنى عدا فعفى ولي على رقبته لم يملكه بغير رضى
 سيده وإن جنى على عدد زاحم كل بحصته وشرأ ولي قود له عفو عنه
 ﴿ باب دية الأعضاء ومنافعها ﴾ أي منافع الأعضاء (من اتلف مافي
 الإنسان منه شيء واحد كالأنف) ولو من اخشم أو مع عوجه
 (واللسان والذكر) ولو من صغير (ففيه دية) تلك (النفس) التي

[illegible]

(و) يجب (في قطع يد الاقطع) او رجله ولو عمدا (نصف الدية كغيره)
 اي كغير الاقطع وكبقية الاعضاء ولو قطع يد صحيح اعيد بشرطه
 باب الشجاح و كسر العظام الشخ القطع ومنه شججت المفازة
 اي قطعها (الشجة الجرح في الراس والوجه خاصة) سميت بذلك لاسها تقطع
 الجلد فان كان في غيرهما سمي جرحا لا شجة (وهي) اي الشجة باعتبار
 تسميتها المقولة عن العرب (عشر) مرتبة اولها (الحارصة) بالحاء والصاد
 المهماتين (التي تحرص الجلد اي تشقه قليلا ولا تدميه) اي لا يسيل منه
 دم والحرص الشق يقال حرص القصار الثوب اذا شقه قليلا وتسمى ايضا
 القاشرة والقشرة (ثم) يلها (البازلة الدامية الدامعة) بالعين المهملة لقلة
 سيلان الدم منها تشبهاً بخروج الدمع من العين (وهي التي يسيل منها الدم
 ثم) يلها (الباضعة وهي التي تبضع اللحم) اي تشقه بعد الجلد ومنه سمي
 البصع (ثم) يلها (المتلاحمة وهي الغايصة في اللحم) ولذلك اشتقت منه (ثم)
 يلها (السمحاق وهي ما بينها وبين العظم قشرة رقيقة) تسمى السمحاق
 سميت الجراحة الواصلة اليها بها لان هذه الجراحة تأخذ في اللحم كله حتى
 تصل الى هذه القشرة (فهذه الخمس لا مقدار فيها بل) فيها (حكومة لانه

وتوضيح الحزم (هكذا في خط المصنف العظم (وتوضيح (علق تفسير
 على توضحه ولو ابرزه فهدر ابرة لمن ينظره (حكمة البقرة) الحديث عمرو
 ابن حزم وفي الموصحة خمس من الابل فان حمت راساً وتزلت الى وجهه
 فموتحتان (ثم) يليها (الهاشمة وهي التي توضح العظم وتشمه) اي تكسره
 (وفيها عشر ابرمة) روي عن زيد ابن ثابت ولم يعرف له عتاقه في
 عصره من الصحابة (ثم) يليها (المنقلة وهي ما توضح العظم وتشمه وتمقل
 عظامها) وفيها خمس عشرة من الابل (الحديث عمرو بن حزم (وفي كل
 واحدة من المامومة) وهي التي تصل الى جلدته الدماغ وتسمى الائمة وام
 الدماغ (والدامغة) بالعين المعجمة التي تخرق الجلدة (ثلث الدية) الحديث
 عمرو ابن حزم وفي المامومة ثلث الدية والدامغة ابلغ وان هشته بمقل ولم
 يوضحه او طعنه في خذه فوصل الى فيه فحكومة كما لو ادخل غير زوج
 اصبعه في فرج بكر (وفي الجايقة ثلث الدية) لما في كتاب عمرو بن حزم
 وفي الجايقة ثلث الدية (وهي) اي الجايقة (التي تصل الى باطن الجوف) كطن ولو
 لم تخرق امما وظهر وصدر وحلق ومثانة وبين خصيتين ودبر وان ادخل
 السهم من جانب فخرج من اخر فجايقتان رواه سعيد بن المسيب عن ابي
 بكر ومن وطى زوجة لا يوطا مثلها فخرق ما بين بول ومنى او
 ما بين السيلين فعليه الدية ان لم يستمسك بول والا قتلها وان كانت ممن
 يوطا مثلها لثله فهدر (و) يجب (في الضلع) اذا جبر كما كان بعير (و) يجب
 في (كل واحدة من الترقوتين بعير) لما روي سعيد عن عمر رضي الله عنه
 في الضلع جل وفي الترقوة جل والترقوة العظم المستدير حول العنق من
 النحر الى الكتف ولكل انسان ترقوتان وان انجبر الضلع او الترقوة غير
 مستقيين فحكومة (و) يجب (في كسر الذراع وهو الساعد الجامع لعظمي
 الزند والعضد) في (الفخذ وفي الساق) والزند (اذا جبر ذلك مستقيماً
 بعيران) لما روي سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمرو بن العاص كتب الى
 عمر في احد الزندين اذا كسر فكتب اليه عمر ان فيه بعيرين واذا كسر
 الزندان ففيهما اربعة من الابل ولم يظهر له مخالف من الصحابة (وما عدا
 ذلك) المذكور (من الجراح وكسر العظام) كخروزة صلب وعصص وعانة
 (ففيه حكومة والحكومة ان يقوم المحنى عليه كانه عبد لا جنسية به ثم

(اي الجاني عليه) (مثل نسبه من الذية كان) (اي لو قدر ان) (قيمت) (اي الجاني عليه لو كان) (عبدا سليما) من الجناية (شون وقيمت بالجناية) (حسبون فيه) (اي في جرحه) (سدس دية) (لقصه بالجناية سدس قيمته) (الا ان تكون الحكومة في محل له مقدر) من الشرع (فلا يبلغ بها) (اي بالحكومة) (المقدر) (كشجة دون الموصحة لا تبلغ حكومتها) ارض الموصحة وان لم تنقصه الجناية حال برؤ قوم حال جريان دم فان لم تنقصه ايضا او زادته حسنا فلا شيء فيها (باب العاقلة وما تحملها) (عاقلة الانسان) ذكور (عصباته كلهم من النسب والولا قريبهم) (كالاخوة) (ابو عيدهم) كابن ابن عم جد الجاني (حاضرهم وغايبهم حتي عمودى) (نسبه) (وهم ابا الجاني وان علوا وابناؤه وان نزلوا سواء كان الجاني رجلا او امرأة) الحديث ابى هريرة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد او امة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لزوجها وبنتها وان العقل على عصبتها متفق عليه يقال عقلت عن فلان اذا غرمت عنه دية جنايته ولو عرف نسبه من قبيلة ولم يعلم من اى بطونها لم يعقلوا عنه ويعقل هرم وزمن واعمى اغنيا (ولا عقل على رقيق) لانه لا يملك ولو ملك فملكه ضعيف (ولا) على (غير مكلف) كصغير ومجنون لانهما ليسا من اهل التصرة (ولا) على (فقير) لا يملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلا عنه كحج وكفارة ظهار ولو معتقلا لانه ليس من اهل المواساة (ولا اثنى ولا مخالف لدين الجاني) لقوات المعاضدة والمناصرة ويتعاقل اهل ذمة اتحدت ملائهم وخطا امام وحاكم في حكمهما في بيت المال ومن لا عاقلة له اوله وشجرت فان كان كافرا فالواجب عليه وان كان مسلما فمن بيت المال حالا ان امكن والا تستط (ولا تحمل العاقلة عمدا محضا) ولو لم يجب به قصاص كجافة ومادومة لان العائد غير معذور فلا يستحق المواساة وخرج بالحض شبه الصمد فتحمله (ولا) تحمل العاقلة ايضا (عبدا) (اي قيمة عبد قتله الجاني او قطع طرفه ولا تحمل ايضا جنايته) (ولا) تحمل ايضا (صليا) عن انكار (ولا اعترافا لم تصدق به) بان يقر على نفسه بجناية وتكره العاقلة روى ابن عباس مرفوعا لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صليا ولا اعترافا

وروى عنه أبو هريرة (ولا) حمل المرأة الصبي واحد من ثلث الفدية التامة (
 أى دية ذكر آخر مسلم قلها هو أنها لا تحمل ميتة حتى يبلغ حمل المأمومة
 الأضرة جنين مات بعد أمه أو ميتة بحياة واحدة لا تحلها ويوجب
 ما وجب بشبه العمد والخطأ على ثلاث سنين ويجتهد الحاكم في تحميل كل
 منهم ما يسهل عليه ويبدأ بالأقرب فالأقرب لكن تؤخذ من بيد لقية
 قريب **فصل** في كفارة القتل (من قتل نفسا محرمة) ولو
 نفسه أو قتله (أو مستامنا أو جنينا أو شارك في قتلها) خطأ (أو شبه عمد
) مباشرة أو تسببا (كقهره يرا) عليه (أى على القاتل ولو كافرا أو
 قنا أو صغيرا أو مجنونا) الكفارة (عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين ولا أطعام فيها وإن كانت النفس مباحة كباغ والقتل قصاصا أو حدا
 أو دفعا عن نفسه فلا كفارة ويكفر قن بصوم ومن مال غير مكلف وله
 وتعدد بتعدد قتل **باب** القسامة وهى لغة اسم القسم **أقيم** مقام
 المصدر من قولهم أقسم أقساما وقسامة وشرطا (إيمان مكررة في دعوى قتل
 معصوم) روى أحمد ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت
 عليه في الجاهلية ولا تكون في دعوى قطع طرف ولا جرح (من شروطها)
 أى القسامة (اللوث وهو العداوة الظاهرة كالقبائل التى يطلب بعضها بعضا
 بالثار) وكما بين البغاة وأهل العدل وسواء وجد مع اللوث أثر قتل أولا
 (فمن ادعى عليه القتل من غير لوث حلف عينا واحدة وبرى) حيث لاينة
 المدعى كساير الدعاوى فإن نكل قضى عليه بالنكول أن لم تكن الدعوى بقتل
 عمد فإن كانت به لم يحلف وخلقى سبيله (*) ومن شرط القسامة أيضا تكليف مدعى عليه
 القتل وإمكان القتل منه ووصف القتل في الدعوى وطلب جميع الورثة وإتفاقهم على
 الدعوى وعلى عين القاتل وكون فيهم ذكور مكلفون وكون الدعوى على واحد معين
 ويقادفها إذا تمت الشروط (ويبدأ بإيمان الرجال من ورثة الدم فيحلفون خمسين عينا)
 وتوزع بينهم بقدر أرثهم ويكمل كسرو يقضى لهم ويعتبر حضور مدع ومدعى عليه
 وسيدقن وقت حلف ومتى حلف الذكور فالحق حتى في عمد لجميع الورثة (فإن نكل
 الورثة) عن الخمسين عينا أو عن بعضها (أو كانوا) أى الورثة كلهم (نساء
 حلف المدعى عليه خمسين عينا وبرى) أن رضى الورثة والا فدى الامام
 القاتل من بيت المال كمت في زحمة جمعة وطواف

(*) أى مع فقد لوث لأن العمد ليس بال و عنه يحلف فإن نكل فالدية

❦ كتاب الحدود ❦

جمع حد وهو لغة المنع وحدود الله محارمه واصطلاحاً عقوبة مقدرة
 شرعاً في معصية لتنع من الوقوع في مثلها (لا يجب الحد الا على بالغ
 حافل) لحديث رفع القلم عن ثلاث (ملتزم) احكام المسلمين مسلماً كان
 او ذمياً بخلاف الحربى والمستامن (عالم بالتحريم) لقول عمر وعثمان
 وعلى لاحد الا على من علمه (فيقيه الامام او نايبه) مطلقاً سواء
 كان الحد لله كحد الزنا او لادى كحد القذف لانه يقتدر الى اجتهاد ولا
 يؤمن من استيفاءه الخيف فوجب تفويضه الى نائب الله تعالى في خلقه
 وبقية (فى غير مسجد) ويحرم فيه لحديث حكيم ابن حزام ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يستقاد بالمسجد وان تنشدا الاشعار وان
 تقام فيه الحدود وتحرم شفاعته وقبولها فى حد الله تعالى بعد ان يبلغ
 الامام وليه مكلف عالم به وبشروطه اقامته بجلده واقامة تعزير على رقيق
 كله له (ويضرب الرجل فى الحد قائماً) لانه وسيلة الى اعطاء كل عضو
 حظه من الضرب (بسوط) وسط (لاجديد ولا خلق) بفتح الخاء
 لان الجديد يجرحه والخلق لا يؤلمه (ولا يمد ولا يربط ولا يجرد)
 المحدود من ثيابه عند جلده لقول ابن مسعود ليس فى ديننا مد ولا قيد
 ولا تجريد (بل يكون عليه قميص او قميصان) وان كان عليه فرو اوجة
 محشوة نزعته (ولا يبلغ بضربه بحيث يشق الجلد) لان المقصود
 تأديبه لاهلاكه ولا يرفع ضارب يده بحيث يبدو ابطه (و) سن ان
 (يفرق الضرب على بدنه) لياخذ كل عضو منه حظه ولان تو الى
 الضرب على عضو واحد يؤدى الى القتل ويكثر منه فى مواضع اللحم
 كاللايتين والفخذين ويضرب من جالس ظهره وما قاربه (ويتقى) وجوبا
 (الراس والوجه والفرج والمقاتل) كالفواد والحصىتين لانه ربما ادى
 ضربه على شئ من هذه الى قتله او ذهاب منفعة (والمرة كالرجل فيه) اى
 فيما ذكر (الا انها تضرب جالسة) لقول على رضى الله عنه تضرب المرأة
 جالسة والرجل قائماً (وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها ليلا تنكشف)
 لان المرأة عورة وفعل ذلك بها استر لها وتعتبر لاقامته نية لاموالاة
 (واشد الجلد) فى الحدود (جلد الزنا ثم) جلد (القذف ثم) جلد (الشرب

(ثم) حد (التعزير) لان الله تعالى خص الزنا بحد تأكيده بقوله ولا
تأخذكم بهما رأفة في دين الله وما دونه اشد منه في العمد
فلا يجوز ان يزيد عليه في الصفة ولا يؤخر حد لمرض ولو رجي
زواله ولا لحر او برد ونحوه فان خيفه من السوط لم يتعين
فيقام بطرف ثوب ونحوه ويؤخر لسكر حتى يهجو (ومن مات في حد
فهدر) ولا شيء على من حده لانه اتى به على الوجه المشروع باسم الله
تعالى وامر رسوله عليه السلام ومن زاد ولو جلدة او في السوط او بسوط
لا يحتمل قتل الحدود ضربه بديته ولا يحقر للرجوم في الزنا (رجلا كان
او امرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحقر للجينة ولا لليهوديين لكن
تشد على المرأة ثيابها لئلا تنكشف ويجب في اقامة حد الزنا حضور امام
او نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحدا وسن حضور من شهد وبداتهم
برجم ثم باب حد الزنا ثم وهو فعل الفاحشة في قبل او دبر (اذا
زنا) المكلف (المحصن رجم حتى يموت) لقوله عليه السلام وفعله ولا يجلد
قبله ولا ينفي (والمحصن من وطئ امراته المسئلة او الذمية) او المستمنة
(في نكاح صحيح) في قبلها (وهما) اى الزوجان (بالغان قاطلان حران فان
احتل شرط منها) اى من هذه الشروط المذكورة (في احدهما) اى
احد الزوجين (فلا احصان لواحد منهما) ويثبت احصانه بقوله وطئها
ونحوه لا بولده منها مع انكار وطئه (واذا زنا) المكلف (الحر غير المحصن
جلد مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة (وغرب) ايضا مع الجلد (عاما) لما روى الترمذي عن ابن
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وان ابا بكر ضرب وغرب
وان عمر ضرب وغرب (ولو) كان المجلود (امراة) فتغرب مع محرم
وعليها اجرتة فان تمذر المحرم فوحدها الى مسافة القصر ويغرب غريب
الى غير وطنه (و) اذا زنى (الرقيق) جلد (خمسین جلدة) لقوله تعالى
فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب والعذاب المذكور في القران
مائة جلدة لا غير (ولا يغرب) الرقيق لان التغريب اضرار بسيد
ويجلد ويغرب ببعض بحسابه (وحد لوطي) فاعلا كان او مفعولا (كران)
فان كان محصنا فحده الرجم والا جلد مائة وغرب عاما ومملوكه كغيره ودبر
اجنية كلواط (ولا يجب الحد) للزنا (الابثلاثة شروط احدها تغيب

حجة اصلية كلها (او قدرها لعدم) في قبل او دبر اصليين من ادنى الى بالا
 يحد من قبل او باشر دون الفرج ولا من غيب بعض الحشفة ولا من غيب الحشفة
 الزائدة او غيب الاصلية في زايد او ميت او في بهيمة بل يعزر وتقتل البهيمة وانما
 يحد الزاني اذا كان الوطى المذكور (حراماً محضاً) اى خالياً عن الشبهة
 وهو معنى قوله الشرط (الثاني انتفا الشبهة) لقوله عليه السلام ادرؤا
 الحدود بالشبهات ما استطعتم (فلا يحد بوطى امة له فيها شرك) او محرمة
 برضاع ونحوه (او لولده) فيها شرك (او وطى امرأة في منزله
) ظنها زوجته او) ظنها (سرية) فلا حد (او) وطى امرأة (في نكاح
 باطل اعتقد صحته او) وطى امرأة في (نكاح) مختلف فيه كسعة او بلى
 ولى ونحوه (او) وطى امة في (ملك مختلف فيه) بعد قبضه كشراب
 فضولى ولو قبل الاجازة (ونحوه) اى نحو ما ذكر كجهل تحريم الزنا من
 قريب عهد باسلام او ناشى ببادية بعيدة (او اكرهت المرأة) المزنى
 بها (على الزنا) فلا حد وكذا ملوط به اكراهه بالجا او تهديد
 او منع طعام او شراب مع اضرار فيهما انشروط (الثالث ثبوت
 الزنا ولا يثبت) الزنا (الا باحد امرين احدهما ان يقربه) اى بالزنا مكلف ولو
 قنا (اربع مرات) لحديث ما عزم سواء كانت الاربع (في مجلس او مجالس
 و) يعتبر ان (يصرح بذكر حقيقة الوطى) فلا تكفى الكناية لانها تحتمل
 ما لا يوجب الحد وذلك شبهة تدرا الحد (و) يعتبر ان (لا يتزع) اى
 يرجع (عن اقراره حتى يتم عليه الحد) فلو رجع عن اقراره او هرب
 كف عنه ولو شهد اربعة على اقرار به ارباعاً فانكر او صدقهم دون اربع
 فلا حد عليه ولا عليهم الامر (الثاني) مما يثبت به الزنا (ان يشهد عليه
 في مجلس واحد بزنا واحد يصفونه) فيقولون راينا ذكره في فرجها كالمروء
 في المكحلة والرشا في البئر لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اقر عنده ماعز
 قال له انكته لا تكني قال نعم قال كما يغيب المروء في المكحلة والرشا في
 البئر قال نعم واذا اعتبر التصريح في الاقرار فالشهادة اولى (اربعة) فاعل
 يشهد لقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهدا ويعتبر ان يكونوا ممن قبل شهادتهم
 فيه) اى في الزنا بان يكونوا رجالا عدولا ليس فيهم من به مانع من عمى
 او زوجية (سواء اتوا الحاكم جملة او متفرقين) فان شهدوا في مجلسين فاكثر
 او لم يكمل بعضهم الشهادة او قام به مانع حدوا للكدف كما لو عين انسان

يوما او بلدا او زاوية من بيت كبير او حرا او مترا (وان سئل امرأة لا زوج
 لها ولا سيد لم يحد فجرد ذلك) الحق ولا يجب ان تسأل لان في سؤالها
 عن ذلك اشاعة الفاحشة وذلك منهي عنه وان سئلت وادعت انها مكرهة
 او وطيت بشبهة او لم تعترف بالزنا اربعا لم يحد لان الحد يدر بالشبهة
 باب **حد القذف** (وهو الرمي بزنا او لواط (اذا قذف المكلف)
 الخنثار ولو اخرس باشارة بالزنا (محصنا) ولو مجبوا او ذات محرم او رقعا (حد)
 قاذف (ثمانين جلدة ان كان) القاذف (حرا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 ثم لم ياتوا بربعة شهود فاجلدوهم ثمانين جلدة (وان كان القاذف عبدا) او
 امة ولو عتق عقب قذف جلد (اربعين) جلدة كما تقدم في الزنا (و) القاذف
 (المستحق بعينه) مجلد (بحسابه) فن نصفه حر مجلد ستين جلدة (وقذف
 غير المحصن) ولو قه (يوجب التعزير) على القاذف ودعا عن اعراض
 المصومين (وهو) اي حد القذف (حق للقذوف) فيسقط بنحوه ولا
 يقام الا بطلبه كما يأتي لكن لا يستوفيه بنفسه وتقدم (والمحصن هنا) اي
 في باب القذف هو (الحر المسلم العاقل العفيف) عن الزنا ظاهرا ولو تابا
 منه (الملتزم الذي يجامع مثله) وهو ابن عشر وبنت تسع (ولا يشترط
 بلوغه) لكن لا يحد قاذف غير بالغ حتى يبلغ ويطلب ومن قذف غائبا
 لم يحد حتى يحضر ويطلب او يثبت طبعه في غيبته ومن قال لابن عشرين
 زنت من ثلاثين سنة لم يحد (وصريح القذف) قوله (بازان بالوطي ونحوه)
 كياها او قد زنت او زني فرجك ويامنيوك ويامنيوك ان لم يفسره بفعل
 زوج او سيد (وكنائته) اي كناية القذف (يا حبة) و (يا فاجرة)
 و (يا خيثة) و (فضحت زوجك او نكست راسه او جعلت له قرونا
 ونحوه) كعلقت عليه اولادا من غيره او افسدت فراشه ولعربي يانبطي
 ونحوه وزنت يدك اورجلك ونحوه و (ان فسر به غير القذف قبل) وعزر
 كقوله يا كافر يا فاسق يا فاجر يا حمار ونحوه (وان قذف اهل بلد او قذف
 جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة عزر) لانه لا عار عليهم به للقطع بكذبه
 وكذا لو اختلفا في امر فقال احدهما الكاذب ابن الزانية عزر ولاحد (ويسقط
 حد القذف بالعمو) اي عفو المقذوف عن القاذف (ولا يستوفى) حد
 القذف (بدون الطلب) اي طلب المقذوف لانه حقه كما تقدم ولذلك لو
 قال لمكلف اقدني قذفه لم يحد وعزر وان مات المقذوف ولم يطلب به

ولا يجمع الخمر واليخمر في بعضهم حد ينفى كلامهم في ذلك
 الحد ينفى وارث محسن ومن قدف ثوبا كثر وقتل وورثك او كان كافر
 فسلم في باب حد السكر في اي الذي ينشأ عنه السكر وهو اختلاط
 العقل (كل شراب أسكر كثيره فقلبه حرام وهو خمر من اي شيء كان)
 لقوله عليه السلام كل مسكر خمر وكن خمر حرام رواه احمد وابو داود
 (ولا يباح شربه) اي شرب ما يسكر كثيره (اللذة ولا لداو ولا عطش
 ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها ولم يحضره غيره) اي غير الخمر وخاف
 تلقا لانه مضطر ويقدم عليه بول وعليهما ماء نجس (واذا شربه) اي السكر
 (المسلم) او شرب ما خلط به ولم يستهلك فيه او اكل عجينات به (مختارا
 علما ان كثيره يسكر فعليه الحد ثمانون جلدة مع الحرية) لان عمر استشار
 الناس في حد الخمر فقال عبدالرحمن اجعله كاحف الحدود ثمانين فضرب
 عمر ثمانين وكتب به الى خالد وابي عبيدة في الشام رواه الدارقطني وغيره
 فان لم يعلم ان كثيره يسكر فلا حد عليه ويصدق في جهل ذلك (و) عليه
 (اربعون مع الرق) عبدا كان او امة ويعزر من وجد منه رايحتها او
 حضر شربها لامن جهل التحريم لكن لا يقبل ممن نشأ بين المسلمين ويشت
 باقرار مرة كقذف او بشهادة عدلين ويحرم عصير غلا او اتي عليه ثلاثة
 ايام بلياليها ويكره الخليطان كتيذقر مع زيب لآخر وضع او نحوه وحده
 في ماء لتحلته مالم يشهد او تتم له ثلاثة ايام في باب التعزير وهو في
 لغة المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لانه يمنع المعادي من الايذاء واصطلاحا
 (التأديب) لانه يمنع عما لا يجوز فعله (وهو) اي التعزير (واجب في كل
 معصية لاحد فيها ولا كفارة كاستمتاع لاحد فيه) اي كباشرة دون فرج
 (و) ك(سرقة لا قطع فيها) لكون المسروق دون نصاب او غير محرز
 (و) ك(جناية لا قود فيها) كصفع ووكز (و) ك(ايتان المرأة المرأة
 والقذف بغير الزنا) ان لم يكن المقذوف ولدا للقاذف فان كان فلا حد
 ولا تعزير (ونحوه) اي نحو ما ذكر كشتمه بغير الزنا وقوله الله اكبر عليك
 وخضعتك ولا يحتاج في اقامة التعزير الى مطالبة (ولا يزداد في التعزير على
 عشر جلديات) لحديث ابي بردة مرفوعا لا يجلد احد فوق عشرة اسواط
 الا في حد من حدود الله تعالى متفق عليه وللحاكم نقصه عن العشرة حسب
 ما يراه لكن من شرب مسكرا في نهار رمضان حد للشرب وعزر لقطره

المشترين سوطا على كل واحد منهما وعلى امة امراته حد
حالم تكن احدهما له لحد شبه ان علم الحريم هبما ومن وطئ امة له
فيها شرك عشرة غايه الاسوطا ويجرم تمرير خلق لحد وقطع طرف وخرج
او اخذ مال او اتلافه (ومن استحي بيده) من رجل وامرأة (بغير حاجة
عذر) لانه ممصية وان فعله خوفا من الزنا فلا شيء عليه ان لم يقدر
على نكاح ولو لامة (باب القطع في السرقة) وهي اخذ مال
على وجه الاحتفاء من مالكه او قابله (اذا اخذ) المكلف
(الملتزم) مسلما كان او ذميا بخلاف المستامن ونحوه (نصابا من حرز مثله
من مال معصوم) بخلاف حرز (لا شبهة له فيه على وجه الاحتفاء قطع)
لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولحديث عائشة قطع اليد
في ربع دينار فصاعدا (فلا قطع) على (متب) وهو الذي ياخذ المال
على وجه الغنية (ولا محتاسن) وهو الذي يخطف الشيء ويبره (ولا غاسب
ولا خاين في وديعة او عارية او غيرها) لان ذلك ليس بسرقة لكن الاصح
ان جاحد العارية يقطع ان بلغت نصابا لقول ابن عمر كانت مخزومية تستعير المتاع
وتسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها رواه احمد والنسائي وابوداود
وقال احمد لا اعرف شيئا يدفعه (ويقطع الطرار) وهو (الذي يبطل الحبيب
او غيره وياخذ منه) او بعد سقوطه ان بلغ نصابا لانه سرقة من حرز (ويشترط)
للقطع في السرقة ستة شروط احدها (ان يكون المسروق مالا محترما لان
ما ليس بمال لا حرمة له ومال الحرز تجوز سرقة بكل حال) فلا قطع
بسرقة الة لهو (لعدم الاحترام) ولا (بسرقة) (محرم كالخمر) وصيلب
وانية فيها خمر ولا بسرقة ماء او انا فيه ماء ولا بسرقة مكاتب وام ولد ومصحف
وخر ولو صغيرا ولانها عليهما الشرط الثاني ما اشار اليه بقوله (ويشترط)
ايضا (ان يكون) المسروق (نصابا وهو) اي نصاب السرقة (ثلاثة دراهم)
خالصة او تخلص من مغشوشة (او ربع دينار) اي مثقال وان لم يضرب
(او عرض قيمته كاحدها) اي ثلاثة دراهم او ربع دينار فلا قطع بسرقة
مادون ذلك لقوله عليه السلام لا تقطع اليد الا في ربع دينار فصاعدا رواه
احمد ومسلم وغيرهما وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثنا عشر
درهما رواه احمد (واذا نقصت قيمة المسروق) بعد اخراجه لم يسقط القطع
لان النقصان وجد في العين بعد سرقتها (او ملكها) اي العين المسروقة

(السارق) بيع اوجهه او غيرها (لم يسقط القطع) بعد المرافع الى الحاكم
 (وتعتبر قيمتها) اى قيمة العين المسروقة (وقت اخراجها من الحرز) لانه
 وقت السرقة التى وجب بها القطع (فلو ذبح فيه) اى فى الحرز (كيشا)
 فقصت قيمته (او شق فيه ثوبا فقصت قيمته عن نصاب السرقة ثم اخرجه)
 من الحرز فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز نصابا (او اتلف فيه) اى فى
 الحرز (المال لم يقطع) لانه لم يخرج منه شيئا (و) الشرط الثالث (ان
 يخرج من الحرز فان سرقة من غير حرز) كالوجود بابا مفتوحا او حرزا
 مهتوكا (فلا قطع) عليه (وحرز المال ما لعادة حفظه فيه) اذ الحرز معناه
 الحفظ ومنه احتراز اى تحفظ (ويختلف) الحرز (باختلاف الاسماء
 والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) لاختلاف الاحوال
 باختلاف المذكورات (فحرز الاموال) اى النقود (والجواهر والقمماش فى
 الدور والداكين والعمران) اى الابنية الحصينة والمحال المسكونة من البلد
 (ورا الابواب والاغلاق الوثيقة) والغلق اسم للقفل خشبا كان او حديدا
 وصندوق بسوق وثم حارس حرز (وحرز البقل وقدرور الباقلا ونحوها)
 كقدرور طيخ وخزف (ورا الشرايح) وهى ما يعمل من قصب او نحوه
 يضم بعضه الى بعض بحبل او غيره (اذا كان فى السوق حارس) لجرىان العادة
 بذلك (وحرز الحطب والخشب الحظائر) جمع حظيرة بالحاء المهملة والطاء
 المعجمة ما يعمل للابل والغنم من الشجر تاوى اليه فيعبر بعضه فى بعض
 ويربط (وحرز المواشى الصير) جمع صيرة وهى حظيرة الغنم (وحرزها) اى
 المواشى (فى المرعى بالراعى ونظره اليها غالبا) فما غاب عن مشاهدته
 غالبا فقد خرج عن الحرز وحرز سفن فى شط يربطها وابل بركة معقولة
 بحافظ حتى تائم وحمولتها بتقطيرها مع قايد يراها ومع عدم تقطير يساق يراها
 وحرز ثياب فى حمام ونحوه بحافظ كقعوده على متاع وان فرط حافظ حمام
 بنوم او تشاغل ضمن ولا قطع على سارق اذا وحرز باب ونحوه تركية
 بموضعه (و) الشرط الرابع (ان تنفى الشبهة) عن السارق لحديث ادرؤا
 الحدود بالشبهات ما استطعتم (فلا يقطع) سارق (بالسرقة من مال ابيه وان
 علاولا) بسرقة من مال ولده وان سفل) لان نفقة كل منهما تجب فى مال
 الاخر (والاب والام فى هذا سواء) لما ذكر (ويقطع الاخ) بسرقة مال اخيه
 (و) يقطع (كل قريب بسرقة مال قريبه) لان القرابة هنا لاتنع قبول

الشهادة من أحدهما الآخر فلا قطع (ولا يصلح أحد الزوجين بسرقة
 من مال الآخر ولو كان محرراً عنه) روى ذلك سيد عن عمر بإسناد جيد
 (واذا سرق عبد) ولو مكاتباً (من مال سيده أو سيد من مال مكاتبه)
 فلا قطع (أو) سرق قن أو (حر مسلم من بيت المال) فلا قطع (أو) سرق
 (من غنمة لم تخمس) فلا قطع لأن ليت المال فيها خمس الخمس (أو سرق فقير
 من غلة موقوفة على الفقراء) فلا قطع لدخوله فيها (أو سرق شخص من
 مال له فيه شركة أو لآخر ممن لا يقطع بالسرقة منه) كإيه وابنه وزوجه
 ومكاتبته (لم يقطع) للشبهة الشرط الخامس ثبوت السرقة وقد ذكره بقوله
 (ولا يقطع إلا بشهادة عدلين) يصفانها بعد الدعوى من مالك أو من قوم
 مقامه (أو باقرار) السارق (مرتين) بالسرقة ويصفها في كل مرة لاحتمال
 ظنه القطع في حال لا قطع فيها (ولا ينزع) أي يرجع (عن اقراره حتى
 يقطع) ولا بأس بتلقيه الإنكار (و) الشرط السادس (أن يطالب المسروق
 منه) السارق (بماله) فلو أقر بسرقة من مال غائب أو قامت بهينة انتظر
 حضوره ودعواه فيحبس وتعاد الشهادة (وإذا وجب القطع) لاجتماع شروطه
 (قطعت يده اليمنى) لقراءة ابن مسعود فاقطعوا أيماهما ولأنه قول أبي بكر وعمر
 ولا يخالف لهما من الصحابة (من مفصل الكف) لقول أبي بكر وعمر تقطع عين السارق
 من الكوع ولا يخالف لهما من الصحابة (وحسنت) وجوباً بنمسهما في زيت مغلي
 لتستند أفواه العروق فينقطع الدم فإن عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل
 كعبه بترك عقبه وحسنت فإن عاد حبس حتى يتوب وحرّم أن يقطع (ومن سرق شيئاً
 من غير حرز غراً كان أو كشراً) يضم الكاف وقح المثلثة طلع الفحال (أو
 غيرها من جوار أو غيره) أضعفت عليه القيمة (أي ضمنه بعوضه مرتين) قاله
 القاضي واختاره الزركشي وقدم في التنقيح أن التضعيف خاص بالثمر والطلع
 والجوار والماشية وقطع به في المنتهى وغيره لأن التضعيف ورد في هذه
 الأشياء على خلاف القياس فلا يتجاوز به النص (ولا قطع) لفوات شرطه
 وهو الحرز ^ب باب حد قطاع الطريق وهم الذين يعرضون للناس
 بالسلاح ^ب ولو عصاً أو حجراً (في الصحرا أو البنيان) أو البحر (فيغصبونهم
 المال) المحترم (مجاهرة لا سرقة) ويعتبر بثبوته بينة أو اقرار مرتين
 والحرز ونصاب السرقة (فمن) أي مكلف ملتزم ولو اتى أو رقيقاً (منهم)
 أي من قطاع الطريق (قتل مكافياً) له (أو غيره) أي غير مكافئ

(وان أخذ المال) الذي قتله المصدم (قتل) وجنوا على الله تعالى
 ثم عمل وصل على (ثم صلب) قاتل من يصاد به في غير الحاربة (حتى
 يشتر) امره ولا يقطع مع ذلك (وان قتل) المحارب (ولم ياخذ المالم
 قتل حيا ولم يصلب) لانه لم يذكر في خبر ابن عباس الا في (وان جنوا
 بما يوجب قودا في الطرف) كقطع يد او رجل ونحوها (لتحتم استيفاؤه)
 كالنفس صححه في تصحيح المحرر وجزم به في الوجيز وقدمه في الرعايتين
 وغيرهما وعنه لا يتحتم استيفاؤه قال في الانصاف وهو المذهب وقطع به
 في المنتهى وغيره (وان اخذ كل واحد) من المحاربين (من المال قدر
 ما يقطع باخذه السارق) من مال لا شبهة له فيه (ولم يقتلوا قطع من كل واحد
 يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد) وجوبا (وحسبنا) بالزيت المغلى
 (ثم خلى) سبيله (فان لم يصيبوا نفسا ولا مالا يبلغ نصاب السرقة
 نفوا بان يشردوا) متفرقين (فلا يتركون ياوون الى بلد) حتى تظهر
 توبتهم لقوله تعالى اغا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض
 فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا
 من الارض قال ابن عباس رضى الله عنهما اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا
 وصلبوا واذا قتلوا ولم ياخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا اخذوا المال ولم
 يقتلوا قطعت ايديهم وارجلهم من خلاف واذا اخافوا السبيل ولم ياخذوا
 مالا نفوا من الارض رواء الشافعى ولو قتل بعضهم ثبت حكم القتل في
 حق جميعهم وان قتل بعض واخذ المال بعض تحتم قتل الجميع وصلبهم
 (ومن تاب منهم) اى المحاربين (قبل ان يقدر عليه سقط عنه ما كان
 واجبا) لله تعالى (من نفى وقطع) يد ورجل (وصلب وتحتم قتل)
 لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور
 رحيم (واخذ بما للادميين من نفس وطرف ومال الا ان يعفى له عنها)
 من مستحقها ومن وجب عليه حد سرقة او زنا او شرب قناب منه قبل
 ثبوته عند حاكم سقط ولو قبل اصلاح عمل (ومن صال على نفسه او
 حرمة) كامه وبنته واخته وزوجته (او مال ادمى او يهيمه فله) اى
 للمصول عليه (الدفع عن ذلك باسهل ما يغلب على ظنه دفعه به) فاذا اندفع
 بالاسهل حرم الاصعب لعدم الحاجة اليه (فان لم يندفع) الصائل (الا بالقتل

(عليه السلام) اي يصبوا عليه (و) اي يصبوا عليه (و) اي يصبوا عليه (و) اي يصبوا عليه
 لان قتله لم يصب عليه (وان قتل) اي يصبوا عليه (و) اي يصبوا عليه (و) اي يصبوا عليه
 السلام من اراد ماله بغير حق فقاتل قتله فهو شهيد وراه الحلال (و) يلزمه
 الدفع عن نفسه (في غير قتله لقوله تعالى ولا تقتلوا انفسكم الى التهلكة وكذا
 يلزمه الدفع في غير قتله عن نفس غيره (و) عن (حرمته) وحرمة غيره
 لئلا تذهب الانفس (دون ماله) فلا يلزمه الدفع عنه ولا خطفه عن
 الضياع والهلاك فان قتل فلا ضمان عليه (ومن دخل منزل رجل متلصصا
 فحكه كذلك) اي يدفعه بالاسهل فالاسهل فان امره بالخروج فخرج لم
 يضربه والا فله ضربه باسهل ما يتدفع به فان خرج بالصلا لم يضربه
 بالحديد ومن نظر في بيت غيره من اخصاص باب منقلب ونحوه فحذف عنه
 او نحوها قتلت فيهدر بخلاف مستمع قبل اذاره (و) باب قتال اهل
 البني (و) اي الجور والظلم والعدول عن الحق (اذا خرج قوم لهم شوكة
 ومنعة) بفتح النون جمع مانع كفسقة وكفرة وبسكونها بمعنى امتناع يتنعم
 (على الامام بتاويل سايع) ولو لم يكن فيهم مطاع (فهم بفساد) ظلة فان
 كانوا جمعا يسيرا لا شوكة لهم او لم يخرجوا بتاويل او خرجوا بتاويل
 غير سايع فقطاع طريق ونصب الامام فرض كفاية ويخير من تعين لذلك وشرطه
 ان يكون حرا ذكرا عدلا قرشيا عالما كافيا ابدا ودواما (و) يجب (عليه)
 اي على الامام (ان يرأسهم) اي البغاة (فيستلهم) عن (ما ينقمون منه)
 فان ذكروا مظلة ازالها وان ادعوا شبهة كشفها (لقوله تعالى فاصلحوا بينهما
 والاصلاح انما يكون بذلك فان كان ما ينقمون منه مما لا يحل ازاله وان
 كان حلالا لكن التمس عليهم فاعتقدوا انه مخالف للحق بين لهم دليله
 واظهر لهم وجهه (فان فاؤا) اي رجعوا عن البني وطلب القتال تركهم
 (والا) يرجعوا (قاتلهم) وجوبا وعلى رعيته معونته ويحرم قتالهم بما يعي
 اتلافهم كمنجنيق ونار الضرورة وقتل ذريتهم ومدبرهم وجريحهم ومن
 ترك القتال ولا قود بقتلهم بل الدية ومن اسر منهم حبس حتى لا شوكة
 ولا حرب واذا انقضت فمن وجد منهم ماله بيد غيره اخذه وما تلف حال
 حرب غير مضمون وان اظهر قوم راي الخوارج ولم يخرجوا عن قبضة
 الامام لم يتعرض لهم وتجري الاحكام عليهم كاهل العدل (وان اقتلت
 طايفتان لمصبة او) طلب (رياسة فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة) من

الطائفتين (ما اتلفت) على الاخرى قال الشيخ نقي الدين قلاووجوا الضمان
على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف ومن دخل بينهما للصلح فقتل
وجهد قاتله وما جهل مثله ضمنناه على السوا في باب حكم المرتد
وهو في لغة الراجح قال تعالى ولا تردوا على اديباركم واصطلاحاً (الذي
يكفر بعد اسلامه) طوعاً ولو ممراً او هازلاً بنطق او اعتقاد او شك او فعل
(فمن اشرك بالله) كفر لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (او جحد
روحيته) سجان (او) جحد (وحاديته او) جحد (صفة من صفاته)
كالجاسة والعلم كفر (او اتخذ الله) تعالى (صاحبة او ولداً او جحد بمض
كتبه او) جحد بمض (رسله او سب الله) سجان (او) سب (رسوله)
اي رسولا من رسله او ادعى النبوة (فقد كفر) لان جحد شئ من ذلك
كجحد كنهه وسب احد منهم لا يكون الا من جاحده (ومن جحد تحريم
الزنا او) جحد في شئاً من المحرمات الظاهرة المجمع عليها (اي على تحريمها
او جحد حل خمر ونحوه مما لا خلاف فيه او جحد وجوب عبادة من الخمس
او حكماً ظاهراً مجمعا عليه اجماعاً قطعياً (بجهد) اي بسبب جهله وكان ممن يجهد
مشله ذلك (عرف) حكم (ذلك) يرجع عنه (وان) اصر او (كان مشله
لا يجهد كفر) لمعادته للاسلام وامتناعه من الالتزام لاحكامه وعدم قبوله
لكتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة وكذا لو سجد لكوكب ونحوه او اتى
بقول او فعل صريح في الاستهزاء في الدين او امتن القرآن او اسقط حرمة
لا من حتى كفر اسممه وهو لا يعتقد في فصل فمن ارتد عن الاسلام وهو
مكلف مختار رجل او امرأة دعى اليه (اي الى الاسلام) (ثلاثة ايام) وجوبا
(وضيق عليه) وحس لقول عمر رضى الله عنه فهلا حبستوه ثلاثاً فاطعمتموه
كل يوم رغيفاً واسقيتموه اماله يتوب او يراجع امر الله اللهم انى لم احضر ولم
ارض اذ بلغنى رواء مراك في الموطن ولو لم تجب الاستتابة لما برى من فعلهم
(فان) اسلم لم يعزروا (لم يسلم قتل بالسيف) ولا يحرق بالنار لقوله عليه السلام
من بدل دينه فاقتلوه ولا تعذبوه بعذاب الله يعني النار اخرج البخارى
وابو داود الا رسول كفار فلا يقتل ولا يقتله الا امام او نايبه مالم يلحق
بدار حرب فلكل احد قتله واخذ مامعه (ولا تقبل) في الدنيا (توبة من سب الله) تعالى
(او) سب (رسوله سبا صريحاً او تنقصه) (ولا) توبة (من تكررت رده)
ولا توبة زنديق وهو المنافق الذى يظهر الاسلام ويخفى الكفر (بل يقتل)

بكل حال) لان هذه الاشياء تدل على فساد عقيدته وانه مبالاة بالاسلام
ويصح اسلامه بيمين يعقله وردته لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد البلوغ ثلاثة
ايام (وتوبة المرتد) اسلامه (و) توبة (كل كافر اسلامه بان يشهد) المرتد
او الكافر الاصل (ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) لحديث ابن
مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكنيسة فاذا هو يهودي
يقرأ عليهم التوراة فقرأ حتى اتي على صفة النبي صلى الله عليه وسلم
وامته فقال هذه صفتك وصفت امتك اشهد ان لا اله الا الله وانك
رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم آووا اخاكم رواء احد) ومن كان كفره
بمحمد فرض ونحوه (كتحليل حرام او تحريم حلال او جحد نبي او كتاب
او رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب (فتوبته مع) اثنيانه
(الشهادتين اقراره بالمجبودية) من ذلك لانه كذب الله سبحانه بما اعتقده
من المجد فلا بد في اسلامه من الاقرار بما جحد (او قوله انا) مسلم او
(برى من كل دين يخالف دين الاسلام) ولو قال كافر اسلمت او انا اسلم او انا
مومن صار مسلما وان لم يلتزم بالشهادتين ولا يغني قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد
وان قال انا مسلم ولا انطق بالشهادتين لم يحكم باسلامه حتى يأتي بالشهادتين
ويتنع المرتد من التصرف في ماله وتقضى منه ديونه وينفق منه عليه وعلى عياله
فان اسلم والا صار فياً من موته مرتدا ويكفر ساحر يركب الكنيسة
فتسير به في الهوى ونحوه لا كاهن ومنجم وعراف وضارب بحصى ونحوه ان
لم يعتقد اباحتها وانه يعلم به الامور المغيبة ويعزر ويكف عنه ويحرم طلسم
ورقية بغير العربي ويجوز الحل بسحر ضرورة

كتاب الاطعمة

جمع طعام وهو ما يؤكل ويشرب (والاصل فيها الحل) لقوله تعالى هو
الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً (فيباح كل) طعام (طاهر) بخلاف
متنجس ونجس (لا مضرة فيه) احتراز عن السم ونحوه حتى السك ونحوه
كالغدير (من حب وثر وغيرهما) من الطاهرات (ولا يحل نجس كالهيئة
والدم) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الاية (ولا) يحل (ما فيه
مضرة كالسم ونحوه) لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة (وحيوانات
البر مباحة الا الحمر الاهلية) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

يوم خير من لحوم الحمر الالهية واذن في لحوم الخيل متفق عليه (و)
 الا (ماله ناب يفترس به) اى ينهش بنابه لقول ابى ثعلبة الحنسى نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع متفق عليه (غير الضبع)
 لحديث جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باكل الضبع احجج به احمد
 والذي له ناب (كالاسد والثور والذئب والفيل والفهد والكلب والخنزير
 وابن آوى وابن عرس والسنور) مطلقا (والنمس والقرود والدب) والفنك
 والثعلب والسنجاب والسمور (و) الا (ماله مخلب من الطير يصيد به كالعقاب
 والبازى والصقر والشاهين والباشق والحدادة) بكسر الحاء وفتح الدال
 والهمزة (والبومة) لقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخلب من الطيور رواه ابو داود
 (و) الا (ما ياكل الحيف) من الطير (كالنسر والرخم والفلق والعقوق)
 وهو القاق (والغراب الابقع والغداف وهو) طائر (اسود صغير اغبر
 والغراب الاسود الكبير والا ما يستخبه) العرب ذواليسار (كالقنفذ والبيص
 والفارة والحية والخسرات كلها والوطواط) (و) الا (ما تولد من ما كول
 وغيره كالغفل) من الخيل والحمر الالهية وما تجهله العرب ولم يذكر في
 الشرع يرد الى اقرب الاشياء شيئا به ولو اشبه مباحا ومحرم ما غلب التحريم
 ودود جين وخنزير ونحوها يوكل تبعا ^ب فصل وما عدا ذلك ^ب
 الذى ذكرنا انه حرام (فخلال) على الاصل (كالحليل) لما سبق من حديث
 جابر (وبهيمة الانعام) وهى الابل والبقر والغنم لقوله تعالى احلت لكم بهيمة
 الانعام (والدجاج والوحشى من الحرم) من (البقر) كالايل والتيتل والوعل والمها
 (و) كا (لظبا والنعامة والارنب وسائر الوحوش) كالزرافة والوبر
 واليربوع وكذا الطاووس والبيغا والزاغ وغراب الزرع لان ذلك مستطاب
 فيدخل في عموم قوله تعالى ويحل لهم الطيبات (ويباح حيوان البحر كله)
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر (الا الضفدع) لانها مستخبنة (و) الا
 (التمساح) لانه ذو ناب يفترس به (و) الا الحية (لانها من المستخبئات وتحرم
 الجلالة التى اكثر علفها النجاسة ولبنها وبيضها نجس حتى تحبس ثلاثا وتطعم
 الطاهر فقط ويكره اكل تراب وفحم وطين وغدة واذن وقلب وبصل وثوم ونحوها
 ما لم ينضج بطبخ لا لحم منتن او نى (ومن اضطر الى محرم) بان خاف التلف
 ان لم ياكله (غير السم حل له) ان لم يكن فى سفر محرم (منه ما يسد رمقه)

اى يسك قوته ومحفظها لقوله تعالى قن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
 وله التزود ان خاف ويجب تقديم السؤال على اكله ويحرقى في مذكاة اشبهت
 بئمة فان لم يجد الا طعام غيره فان كان ربه مضطرا او خائفا ان يضطر فهو
 احق به وليس له ايثاره والا لزمه بذل ما يسد رمقه فقط بقيته فان ابى رب
 الطعام اخذه المضطر منه بالاسهل فالاسهل ويعطيه عوضه (ومن اضطر الى
 نفع مال الغير مع بقاء عينه) كتاب (لدفع برد او) جل اودلو (لاستقاء ماء
 ونحوه وجب بذله له) اى لمن اضطر اليه (مجانا) مع عدم حاجته اليه لان الله
 تعالى ذم على منعه بقوله ويمنعون الماعون وان لم يجد المضطر الا ادما معصوما
 فليس له اكله ولا اكل عضو من اعضاء نفسه (ومن مر بمجرى بستان
 فى شجرة او متساقط عنه ولا حايط عليه) اى على البستان (ولا تاطر)
 اى حافظ له فله الاكل منه مجانا من غير حمل ولو بلا حاجة روى عن
 عمر وابن عباس وانس ابن مالك وغيرهم وليس له صعود شجرة ولا رميه
 بشئ ولا الاكل من مخبي مجموع الاضرورة وكذا زرع قايم وشرب لبن ماشية
 (ويجب) على المسلم (ضيافة المسلم المجتاز به فى القرى) دون الامصارى
 (يوما ويلة) قدر كفايته مع ادم لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فيكرم ضيفه جائزه قالوا وما جائزته يارسول الله قال يومه
 وليته متفق عليه ويجب ازاله بيته مع عدم مسجد ونحوه فان ابى من نزل
 به الضيف فلضيف طلبة به عند حاكم فان ابى فله الاخذ من ماله بقدره
 باب الذكاة يقال ذكى الشاة ونحوها تذكية اى ذبحها فهى ذبيح
 او نحر الحيوان الماكول البرى بقطع حلقومه ومريه او عقر ممتع و (لا
 يباح شئ من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة) لان غير المذكى ميتة وقال
 تعالى حرمت عليكم الميتة (الا الجراد والسماك وكل ما لا يعيش الا فى الماء
 فيحل بدون ذكاة لحل ميتته لحديث ابن عمر يرفعه احل لنا ميتان ودمان
 فالما الميتان الحوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال رواه احمد وغيره
 وما يعيش فى البر والبحر كالسحفاة وكلب الماء لا يحل الا بالذكاة وحرم بلع
 سمك حيا وكره شيه حيا لاجراد لانه لادم له (ويشترط للذكاة اربعة
 شروط) احدها (اهلية المذكى بان يكون عاقلا) فلا يباح ما ذكاه مجنون
 او سكران او طفل لم يميز لانه لا يصح منه قصد التذكية (مسلم) كان (او
 كتابيا) ابواه كتابيان لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم

قال البخاري قال ابن عباس طعناهم ذبايحهم (ولو) كان المذكي مميزا او
(صراحا او امرأة او اقلف) لم يخن ولو بلا عذر (او اعشى) او حايضا
او جنبا (ولا تباح ذكاة سكران ومجنون) لما تقدم (و) لا ذكاة (وتى
ومجوسى ومرمد) لمفهوم قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم
الشروط (الثانى الالة فتباح الذكاة بكل محدد) ينهر الدم بمحده (ولو)
كان (مغصوبا من حديد وحجر وقصب وغيره) كخشب له خند وذهب
وفضة وعظم (الا السن والظفر) لقوله عليه السلام ما انهر الدم فكل
ليس السن والظفر متفق عليه الشرط (الثالث قطع الحلقوم) وهو
مجرى النفس (و) قطع (المرى) بالمد وهو مجرى الطعام والشراب
ولا يشترط اباتهما ولا قطع الودجين ولا يضر رفع يد الذابح ان اتم الذكاة
على الفور والسنة نحر ابل بطعن بمحدد في لبثها وذبح غيرها (فان ابان الراس بالذبح لم يحرم
المذبوح وذكاة ما عجز عنه من الصيد والنعم المتوحشة) والنعم (الواقعة في بئر ونحوها
بجرحه في اى موضع كان من بدنه) روى عن علي وابن مسعود وابن
عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم (الا ان يكون راسه في الماء
ونحوه) مما يقتله لو انفرد (فلا يباح) اكله لحصول قتله بمج وحاضر
فغلب جانب الحظر وما ذبح من قفاه ولو عمدا ان اتت الالة على محل
ذبحه وفيه حياة مستقرة حل والا فلا ولو ابان راسه حل مطلقا والنظيمة
ونحوها ان ذكاه وحياتها تمكن زيادتها على حركة مذبوح حلت والاحتياط
مع تحرك ولو بيد او رجل وما قطع حلقومه او ابينت حشوته فوجود
حياته كدمها الشرط (الرابع ان يقول) الذابح (عند) حركة يده
(بالذبح بسم الله) لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه
لفسق (ولا يجزيه غيرها) كقوله باسم الخالق ونحوه لان اطلاق التسمية
ينصرف الى بسم الله وتجزي بغير عربية ولو احسنا (فان تركها) اى
التسمية (سهوا ابحت) الذبيحة لقوله عليه السلام ذبيحة المسلم حلال وان
لم يسم اذا لم يتعمد رواه سعيد (لا) ان ترك التسمية (عمدا) ولو جهلا
فلا تحل الذبيحة لما تقدم ومن بداله ذبح غير ماسى عليه اعاد التسمية ويسن مع
التسمية التكبير لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذكر مع اسم الله اسم
غيره حرم ولم يحل المذبوح (ويكره ان يذبح بالة كالة) لحديث ان الله كتب
الاحسان على كل شى فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبيحة

وليحد احدكم شفرته وليرج ذبيحته ورواه الشافعي وغيره (و) يكره ايضا (ان يحدھا
 والحيوان يبصره) لقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
 ان تحدد الشفار وان توارى عن البهائم رواء احمد وغيره (و) يكره ايضا
 (ان يوجهه) اى الحيوان (الى غير القبلة) لان السنة توجهه الى القبلة
 على شقه الايسر والرفق به والحمل على الالة بقوى (و) يكره ايضا (ان
 يكسر عنقه) اى عنق ما ذبح (او يسلخه قبل ان يبرد) اى قبل دھوق نفسه
 لحديث ابى هريرة بمث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل ابن ورقاء
 الخزاعى على جل او رق يصح في فجاج منى بكلمات منها لا تعجلوا الانفس
 قبل ان ترهق رواء الدار قطنى وان ذبح كتابى ما يحرم عليه حل لسا ان
 ذكر اسم الله عليه وذكاة جنين مباح بذكاة امه ان خرج ميتا او متحركا
 كذبوح (باب الصيد) وهو اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً
 غير مقدور عليه ويطلق على المصيد و (لا يحل الصيد المقتول فى الاصطياد
 الا بربصة شروط احدها ان يكون الصائد من اهل الذكاة) فلا يحل صيد
 محبوس او وثى ونحوه وكذا ما شارك فيه الشرط الثانى (الالة وهى نوعان)
 احدهما (محدد يشترط فيه ما يشترط فى الة الذبح و) يشترط فيه ايضا (ان
 يخرج) الصيد (فان قتله بثقله لم يجز) لمفهوم قوله عليه السلام ما انهر الدم
 وذكر اسم الله عليه فكل (وما ليس بمحدد كالبنق والعصى والشبكة والفخ
 لا يحل ما قتل به) ولو مع قطع حلقوم ومرى لما تقدم وان ادركه وفيه
 حياة مستقرة فذكاه حل وان رمى صيدا بالهوى او على شجرة فسقط فان
 حل وان وقع فى ماء ونحوه لم يحل (والنوع الثانى الجارحة فيباح ما قتله)
 الجارحة (ان كانت معلة) سواء كانت مما يصيد بمخلبه من الطير او بنباه من
 الفهود والكلاب لقوله تعالى وما عنتم من الجوارح مكلين تعلمونهن
 مما علمكم الله الا الكلب الاسود البهيم فيحرم صيده واقتناؤه ويباح قتله وتعليم
 نحو كلب وفهد ان يسترسل اذا ارسل ويتجزر اذا زجر واذا امسك لم
 ياكل وتعليم نحو صقر ان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا يترك اكله
 الشرط (الثالث ارسال الالة قاصدا) للصيد (فاذا استرسل الكلب او غيره
 بنفسه لم يجز) ما صاده (الا ان يزجره فيزيد فى عدوه بطلبه فيحل) الصيد
 لان زجره اثر فى عدوه فصار كما لو ارسله ومن رمى صيدا فاصاب غيره
 حل الشرط (الرابع التسمية عند ارسال السهم او) ارسال (الجارحة فان

(أما) أى التسمية (عمدا أو سهوا لم يبح) الصيد لمفهوم قوله عليه السلام إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه ولا يضر أن تقدمت التسمية بيسير وكذا أن تأخرت بكثير في جرح إذا زجره فأتزجر ولو سعى على صيد فاصاب غيره حل لا على سهم القاء ورعى بغيره بخلاف ما لو سعى على سكين ثم القاهها وذبح بغيرها (وسن أن يقول معها) أى مع باسم الله (الله أكبر كما في الذكاة) لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ذبح يقول بسم الله والله أكبر وكان ابن عمر يقوله ويكره الصيد لهما وهو أفضل ما كؤل والزراعة أفضل مكتسب

❦ كتاب الايمان ❦

جمع يمين وهى الحلف والقسم و (اليمين التى تجب بها الكفارة اذا حث) فيها (هى اليمين) التى يحلف فيها باسم (الله) الذى لا يسمى به غيره كالله والقديم والازلى والاول الذى ليس قبله شئ والاخر الذى ليس بعده شئ وخالق الخلق ورب العالمين والرحمن او الذى يسمى به غيره ولم ينو الغير كالرحيم والخالق والرزاق والمولى (او) (صفة من صفاته) تعالى كوجه الله وعظمته وكبريائه وجلاله وعزته وعهده وامانته وارادته (او بالقران او بالمصحف) او بسورة او اية منه ولعمر الله يمين وما لا يعد من اسمائه تعالى كالشئ والموجود وما لا ينصرف اطلاقه اليه ويحتمله كالحى والواحد والكريم ان نوى به الله فهو يمين والا فلا (والحلف بغير الله) سبحانه وصفاته (محرم) لقوله عليه السلام فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت متفق عليه ويكره الحلف بالامانة (ولا تجب به) أى الحلف بغير الله (كفارة) اذا حث (ويشترط لوجوب الكفارة) اذا حلف بالله تعالى (ثلاثة شروط الاول ان تكون اليمين منعقدة وهى) اليمين (التي قصد عقدها على) امر (مستقبل ممكن فان حلف على امر ماض كاذبا طالما فهمى) اليمين (الغموس) لانها تقسمه في الاسم ثم في النار (ولغو اليمين) هو (الذى يجرى على لسانه بغير قصد كقوله) في اثناء كلامه (لا والله وبلى والله) لحديث عائشة مرفوعا اللغو في اليمين كلام الرجل في بيته لا والله وبلى والله رواه ابو داود وروى موقوفا (وكذا يمين عقدها يظن صدق نفسه فبان بخلافه فلا كفارة في الجميع) لقوله تعالى لا يؤاخذكم

الله باللغو في ايمانكم وهذا منه ولا تنعقد ايضا من ثلث وصغير وجنون
ونحوهم الشرط (الثاني ان يحلف مختارا فان حلف مكرها لم تنعقد
عينه) لقوله عليه السلام رفع عن امي الخطا والنسيان وما استكرهوا
عليه الشرط (الثالث الحنث في عينة بان يفعل ما حلف على تركه) كما
لو حلف لا يكلم زيدا فكلمه مختارا (او بترك ما حلف على فعله) كما لو
حلف ليكلمن زيدا اليوم فلم يكلمه (مختارا اذا كرا) لعيته (فاذا حنث
مكرها او ناسيا فلا كفارة) لانه لا اثم عليه (ومن قال في بين مكفرة)
اي تدخلها الكفارة كمين بالله تعالى ونذر وظهار (ان شاء الله لم يحنث)
في عيته فعل او ترك ان قصد المشيئة واتصلت عيته لفظا او حكما لقوله
عليه السلام من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث رواه احمد وغيره (ويسن
الحنث في اليمين اذا كان) الحنث (خيرا) كمن حلف على فعل مكروه او
ترك مندوب وان حلف على فعل مندوب او ترك مكروه كره حنثه وعلى
فعل واجب او ترك محرم حرم حنثه وعلى فعل محرم او ترك واجب وجب
حنثه ويخير في مباح وحفظها فيه اولى ولا يلزم ابرار قسم كاجابة
سؤال بالله تعالى بل يسن (ومن حرم حلالا سوى زوجته) لان تحريمها
ظهار كما تقدم سواء كان الذي حرمه (من امة او طعام او لباس او غيره)
كقوله ما احل الله على حرام ولا زوجة له او قال طعامي على كالميتة (لم تحرم)
عليه لان الله سماه يمينا بقوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله
قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واليمين على الشيء لا تحرمه (وتلزمه كفارة
يمين ان فعله) لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي التكفير وسبب
نزولها انه صلى الله عليه وسلم قال لن اعود الى شرب العسل متفق عليه
ومن قال هو يهودي او كافر او يعبد غير الله او برى من الله تعالى او من
الاسلام او القران او النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ليفعلن كذا او
ان لم يفعله او ان كان فعله فقد فعل محرما وعليه كفارة يمين بحنثه
فصل في كفارة اليمين (يخير من لزمته كفارة يمين بين اطعام
عشرة مساكين) لكل مسكين مدبر او نصف صاع من غيره (او كسوتهم)
اي العشرة مساكين للرجل ثوب يجزيه في صلاته والمرأة درع وخمار
كذلك (او عتق رقبة فن لم يجد) شيئا مما تقدم ذكره (فصيام ثلاثة
ايام) لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون

عليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
(متابعة) وجوبا لقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعة ونحو
كفارة نذر فوراً ببحث ويجوز اخراجها قبله (ومن لزمته ايمان قبل
التكفير موجبا واحداً) ولو على افعال كقوله والله لا اكلت والله لا شربت
والله لا اعطيت والله لا اخذت (فعليه كفارة واحدة) لانها كفارات من
جنس واحد فتداخلت كالحدود من جنس (وان اختلفت موجبا) اي موجب
الايمان وهو الكفارة (كظهار وعين بالله) تعالى (لزما) اي الكفارتان
(ولم يتداخلتا) لعدم اتحاد الجنس ويخفف قرن يصوم وليس ليدعه منه
ويكفر كافر بغير صوم ﴿ باب جامع الايمان ﴾ المحلوف بها (يرجع
في الايمان الى نية الخالف اذا احتملها اللفظ) لقوله عليه السلام وانما لكل
امري ما نوى فمن نوى بالسقف او البناء السحاب او بالغراش او البساط
الارض قدمت على عموم لفظه ويجوز التعريض في مخاطبة لغير ظالم (فان
عدمت النية رجع الى سبب اليمين وما هيجهما) لدلالة ذلك على النية فمن حلف
ليقتضين زيدا حقه غدا فقصاه قبله لم يحث اذا اقتضى السبب انه لا يتجاوز غدا
وكذا لياكلن شيئا او ليفعله غدا وان حلف لا يبيعه الا بناية لم يحث الا ان
باعه باقل منها وان حلف لا يشرب له الماء من عطش ونيتته او السبب قطع
منته حث باكل خبزه واستعاره دابته وكل ما فيه منه (فان عدم ذلك)
اي النية وسبب اليمين الذي هيجهما (رجع الى التعيين) لانه ابلغ من دلالة
الاسم على المسمى لانه ينفي الاهام بالكيفية (فاذا حلف لا لبس هذا القميص
فجعله سراويل او رداء او عمامة ولبسه) حث (اولا كلت هذا الصبي فصار
شيئا) وكله حث (او) حلف (لا اكلت زوجة فلان هذه او صديقه فلانا)
هذا (او مملوكه سعيدا) هذا (فزالت الزوجية والملك والصدقة ثم كلهم)
حث (او) حلف (لا اكلت لحم هذا الحمل فصار كبشا) واكله حث (او حلف
لا اكلت هذا الرطب فصار تمرا او دبسا او خلا) واكله حث (او) حلف لا اكلت
(هذا اللبن فصار جينا او كشكا ونحوه واكله حث في الكل) لان عين
المحلوف عليه باقية كخلفه لالبتست هذا الغزل فصار ثوبا وكذا حلفه لا يدخل
دار فلان هذه فدخلها وقد باعها او وهى فضا او مسجد او حمام ونحوه
الا ان ينوى (الخالف او يكون سبب اليمين يقتضى (مادام) المحلوف عليه
(على تلك الصفة) فتقدم النية وسبب اليمين على التعيين كما تقدم ﴿ فصل

فان عدم ذلك في اي شيء من هذه الاشياء (رجع) في اليمين (الى
 ما يتناول الاسم) وهو اي (الاسم ثلاثة شرعي وصحفي وصرفي) وقد
 لا يختلف المسمى كالارض والسماء والالسان والحيوان ونحوها (فالشرعي)
 من الاسماء (ماله موضوع في التصرع وماله موضوع في اللفظ) كالصلاة
 والصوم والزكاة والحج والبيع والاجارة فالاسم (المطلق) في اليمين سواء
 كانت على فعل او ترك (ينصرف الى الموضوع الشرعي الصحيح) لان ذلك
 هو المتبادر اي المفهوم عند الاطلاق الا الحج والعمرة فيتناول الصحيح والفاقد
 لوجوب المضي فيه كالصحيح (فاذا حلف لا يبيع او لا ينكح ففقد عقدا فاسدا)
 من بيع او نكاح (لم يحث) لان البيع والنكاح لا يتناول الفاسد (وان
 قيد) الحالف (عينه بما يمنع الصحة) اي بما لا يمكن الصحة معه (كان حلف
 لا يبيع احمر او اخضر حث بصورة العقد) لتعذر حمل عينه على عقد صحيح
 وكذا ان قال ان طلقت فلانة الاجنبية فانت طالق طلقت بصورة طلاق الاجنبية
 (و) الاسم الحقيقي (هو الذي لم يغلب مجازه على حقيقته كاللحم) فاذا
 حلف لا ياكل اللحم فاكل شحما او مخا او كبدا او نحوه (ككلى وكرش
 وطحال وقلب ولحم راس ولسان) لم يحث (لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول
 شيئا من ذلك الا بنية اجتناب الدسم) ومن حلف لا ياكل ادماء حث باكل
 البيض والقر والمخ والحل والزيتون ونحوه (كاللين واللين) (وكل ما يصنع به)
 عادة كالزيت والعسل والسن واللحم لان هذا معنى التأدم (او) حلف
 (لا يلبس شيئا فلبس ثوبا او درعا او جوشنا) او عمامة او قلنسوة (او
 نعلا حث) لانه ملبوس حقيقة وعرفا (وان حلف لا يكلم انسانا حث
 بكلام) كل (انسان) لانه نكرة في سياق النفي فيعم حتى ولو قال له تنح
 او اسكت او لا تكلم زيدا فكاتبه او راسله حث مالم ينو مشافهته (و) ان
 حلف (لا يفعل شيئا فوكل من فعله حث) لان الفعل يضاف الى من
 فعل عنه قال تعالى محلقين رؤسكم وانما الخالق غيرهم (الا ان ينو
 مباشرة بنفسه) فتقدم نيته لان لفظه يحتمله (و) الاسم (العرفي ما اشتهر
 مجازه فغلب) على (الحقيقة كالراوية) في العرف للزيادة وفي الحقيقة للجمال
 الذي يستقي عليه (والغايط في العرف للخارج المستقذر وفي الحقيقة لفناء
 الدار وما اطمان من الارض (ونحوها) كالظعينة والدابة والعذرة (فتعلق
 اليمين بالعرف) دون الحقيقة لان الحقيقة في نحو ما ذكر صارت كالمجورة

(فان حلف على وطئ* زوجته او) حلف على
 (دار) تلقت بينه بجماعها (اى جماع من حلف على وطئها لان هذا
 هو المعنى الذى ينصرف اليه اللفظ فى العرف (و) تلقت بينه (بدخول
 الدار) التى حلف لا يطاها لما ذكر (وان حلف لا ياكل شيئاً فاكله مستهلكاً
 فى غيره كمن حلف لا ياكل ستما فاكل خيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه)
 لم يحث (او) حلف (لا ياكل بيضاً فاكل ناطفاً لم يحث) لان ما اكله
 لا يسمى ستما ولا بيضاً (وان ظهر طعم شئ من المحلوف عليه) فيما اكله
 (حث) لاكله المحلوف عليه ^{في} فصل وان حلف لا يفعل شيئاً ككلام
 زيد ودخول دار ونحوه ففعله مكرها لم يحث ^{في} لان فعل المكره غير
 منسوب اليه (وان حلف على نفسه لو غيره ممن) يتنع بينه (يقصد منه
 كالزوج والولد ان لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً او جاهلاً حث فى الطلاق او
 العتاق) بفتح العين (فقط) اى دون اليمين بالله تعالى والنذر والظهار لان
 الطلاق والعتاق حق اذى فلم يعذر فيه بالنسيان والجهل كاتلاف المال
 والحناية بخلاف اليمين بالله تعالى فانها حق الله تعالى وقد رفع عن هذه الامة
 الخطأ والنسيان (وان) حلف (على ما لا يتنع بينه من سلطان وغيره)
 كالاجنبى لا يفعل شأ (ففعله حث) الحالف (مطلقاً) سواء فعله المحلوف عليه
 عامداً او ناسياً عالماً او جاهلاً (وان فعل هو) اى الحالف شيئاً او من
 لا يتنع بينه من سلطان او اجنبى (او غيره) اى غير ما ذكر ممن قصد
 منعه (كروجة وولد) بعض ما حلف على كنه (كمالو حلف لا ياكل هذا
 الرغيف فاكل بعضه) لم يحث (لعدم وجود المحلوف عليه) ما لم تكن له نية
 او قرينة كمالو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب منه فانه يحث
^{في} باب النذر ^{في} لغة الايجاب يقال نذر دم فلان اى اوجب قتله وشرعاً الزام
 بكلف مختار نفسه لله تعالى شيئاً غير محال بكل قول يدل عليه (لا يصح)
 النذر (الا من بالغ عاقل) مختار لحديث رفع الفلم عن ثلاث (ولو) كان
 (كافراً) نذر عبادة لحديث عمر انى كنت نذرت فى الجاهلية ان اعتكف
 ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اوف بنذرك (والصحيح منه) اى من
 النذر (خمسة اقسام) احدها النذر (المطلق) مثل ان يقول لله على نذر ولم
 يسم شيئاً فيلزمه كفارة يمين (لما روى عتبة ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كفارة الذر اذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجه والترمذى

وقال حديث حسن صحيح عن عبد الله بن مسعود قال نذر الحاج والغيب وهو تعليق
 نذره بشرط يقصد الميع (اي من الشرط المعلق عليه) (او الحمل عليه
 او التصديق او التكذيب) كقوله ان كنتك او ان لم احضرك او ان لم يكن
 هذا الخير صدقا او كذبا فعلى الحج او العتق ونحوه (فتخير بين فعله وبين
 كفارة يمين) لحديث عمران ابن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا نذر في غضب وكفارة كفارة يمين رواء سعيد في سننه
 (الثالث نذر المباح كلبس ثوبه وركوب دابته) فان نذر ذلك (فحكمه
 ك) القسم (الثاني) يخير بين فعله وكفارة يمين (وان نذر مكروها من
 طلاق او غيره استحب) له (ان يكفر) كفارة يمين (ولا يفعله) لان ترك
 المكروه اولى من فعله وان فعله فلا كفارة (الرابع نذر المصيبة) كنذر
 (شرب الخمر و) نذر (صوم يوم الحيض و) يوم (النحر) وايام التشريق
 (فلا يجوز الوفاء به) لقوله عليه السلام من نذر ان يعصى الله فلا يصحه
 (ويكفر) من لم يفعله روى نحو هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران
 ابن حصين وسمرة ابن جندب رضى الله عنهم ويقضى من نذر صوما
 من ذلك غير يوم الحيض (الخامس نذر التبرر مطلقا) اي غير معلق (او
 معلقا كفعل الصلاة والصيام والحج ونحوه) كالعمرة والصدقة وعيادة المريض
 فتأمل المطلق لله على ان اصوم او اصلى ومثال المعلق (كقوله ان شفا الله
 مريضى او سلم مالى الغائب فله على كذا) من صلاة او صوم ونحوه
 (فوجد الشرط لزمه الوفاء به) اي بنذره لحديث من نذر ان يطيع الله
 فليطعه رواء البخارى (الا اذا نذر الصدقة بماله كله) من يسن له فيجزيه
 قدر ثلثه ولا كفارة لقوله عليه السلام لا بى لبابة لما نذر ان يخلع من ماله
 صدقة لله تعالى يجزى عنك الثلث رواء احمد (او) نذر الصدقة (بمسمى
 منه) اي من ماله كالف (يزيد) ما سماه (على ثلث الكل فانه يجزيه) ان
 يتصدق (بقدر الثلث) ولا كفارة عليه جزم به في الوجيز وغيره والمذهب
 انه يلزمه الصدقة بما سماه ولو زاد على الثلث كما في الانصاف وقطع به في
 المنتهى وغيره (وفيما عداها) اي عدا المسئلة المذكورة بان نذر الثلث فادونه
 (يلزمه) الصدقة (بالمسمى) لعموم ما سبق من حديث من نذر ان يطيع
 الله فليطعه (ومن نذر صوم شهر) معين كرجب او مطلق (لزمه التتابع)
 لان اطلاق الشهر يقتضى التتابع سواء صام شهرا بالهلال او ثلاثين يوما

الحدود (وان نذر اماما معدودة) كثيرة ايام او ايامين يوما (ثم ينزله
التابع) لان الايام لا دلالة لها على التابع (الا بشرط) بان يقول متابعة
(او نية) التابع ومن نذر صوم الدهر لزمه فان افطر كفر فقط بغير
صوم ولا يدخل فيه رمضان ولا يوم نهي ويقضى فطره بربضان ويصام
لظهار ونحوه منه ويكفر مع صوم ظهار ونحوه ومن نذر صوم يوم الخميس
ونحوه فوافق عيدا او ايام تشريق افطر وقضى وكفر وان نذر صلاة
واطلق فاقله ركعتان قائما لقادر وان نذر صوما واطلق او صوم بعض يوم
لزمه يوم بنية من الليل ولن نذر صلاة جالسا ان يصليها قائما وان نذر
رقبة فاقل مجزئ في كفارة

كتاب القضا

لغة احكام الشئ والفراغ منه ومنه ففصاهن سبع سموات في يومين
واصطلاحا تبين الحكم الشرعي والالزام به وفصل الحكومات (وهو
فرض كفاية) لان امر الناس لا يستقيم بدونه (ويلزم الامام ان ينصب
في كل اقليم) بكسر الهمزة (قاضيا) لان الامام لا يمكنه ان يباشر
الخصومات في جميع البلدان بنفسه فوجب ان يرتب في كل اقليم من يتولى
فصل الخصومات بينهم لثلاث تضيع الحقوق (ويختار) لنصب القضا (افضل
من يجد علما وورعا) لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح
لهم (ويامر بتقوى الله) لان التقوى راس الدين (و) يامر (بان تحرى
العدل) اى اعطاء الحق لمستحقه من غير ميل (ويجتهد) القاضى (في
اقامته) اى اقامة العدل بين الاخصام ويجب على من يصلح ولم يوجد غيره
ممن يوثق به ان يدخل فيه ان لم يشغله عما هو اهم منه ويحرم بذل مال فيه
واخذه وطلبه وفيه مباشر اهل (فيقول) المولى لمن يوليه (ولتلك الحكم
او قلدتك) الحكم (ونحوه) كفوضت او رددت او جعلت اليك الحكم
او استبنتك او استخلفتك في الحكم والكناية نحو اعتمدت او عولت عليك
لا يتعقد بها الا بقربة نحو فاحكم (وبكتابة) بالولاية (فى البعد) اى اذا كان
غائبا فيكتب له الامام عهدا بما ولاه ويشهد عدلين عليها (وتفيد ولاية
الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض) اى اخذه
لربه ممن هو عليه (والنظر فى اموال غير المرشدين) كالصغير والمجنون

والسفيه وكذا مال غائب (والحجر على من يستوجبه لغيره فلو قلنا والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها وتنفذ الوصايا وتزوج من لا ولي لها) من النساء (واقامة الحدود وامامة الجمعة والعيد) ما لم يخصها بالامام (والنظر في مصالح عمله بكف الاذى عن الطرقات واقبتها ونحوه) كحياة خراج وزكاة ما لم يخصا بعامل وتصفح شهوده وامثاله ليسبق قبل بمن يثبت جزعه لا الاحتساب على الباعة والمشتريين والزامهم بالشرع (ويجوز ان يولى) القاضى (عموم النظر في عموم العمل) بان يولى سائر الاحكام في سائر البلدان ويجوز ان (يولى خاصا فيها) بان يولى الانسكة بمصر مثلا (او) يولى خاصا (في احدها) بان يولى سائر الاحكام ببلد معين او يولى الانسكة بسائر البلدان واذا ولاء ببلد معين فقد حكمه في مقيم به وطائري اليه فقط وان ولاء بمحل معين لم ينفذ حكمه في غيره ولا يسمع بينة الا فيه كتعديلها وللقاضى طلب رزق من بيت المال لنفسه وخلفائه فان لم يجعل له شئ وليس له ما يكفيه وقال للخصمين لا اقضى بينكما الا بجعل جاز ومن ياخذ من بيت المال لم ياخذ اجرة لفتياه ولا لحطه (ويشترط في القاضى عشر صفات كونه بالغا عاقلا) لان غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون واليا على غيره (ذكرا) لقوله عليه السلام ما افلح قوم ولوا امرهم امراة (حرا) لان الرقيق مشغول بحقوق سيده (مسلم) لان الاسلام شرط للعدالة (عدلا) ولو تابيا من قذف فلا يجوز تولية الفاسق لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق نبأ فبينوا الاية (سميما) لان الاصل لا يسمع كلام الخصمين (بصيرا) لان الاعمى لا يعرف المدعى من المدعى عليه (متكلما) لان الاخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته (مجتهدا) اجماعا ذكره ابن حزم قاله في الفروع (ولو) كان مجتهدا (في مذهبه) المقلد فيه الامام من الائمة فيراعى الفاظ امامه ومتاخرها ويقلد كبار مذهبه في ذلك ويحكم به ولو اعتقد خلافه قال الشيخ تقي الدين وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان وتجب ولاية الامثل فالامثل و على هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لعدم الانفع الفاسقين واقلمهما شرا واعدل المقلدين واعرفهما بالتقليد قال في الفروع وهو كما قال ولا يشترط ان يكون القاضى كاتباً او ورعاً او زاهداً او يقظاً او مثبناً للقياس او حسن الخلق والاولى كونه كذلك (واذا حكم) بتشديد

(في المال والحدود واللعان وغيرها) من كل ما ينفذ فيه حكم من ولاء امام او
 نائبه لان عمر وابيا تحاكما الى زيد ابن ثابت وتحاكم عثمان وطلحة الى جبير
 ابن مطعم ولم يكن احد ممن ذكرنا قاضيا ﴿ باب ادب القاضي ﴾ اى
 اخلاقه التى ينبغى له التخلق بها (ينبغى) اى يسن ان يكون (قويا من
 غير عنف) لئلا يطمع فيه الظالم والعنف ضد الرفق (لنا من غير ضعف)
 لئلا يهابه صاحب الحق (حلما) لئلا يغضب من كلام الخصم (ذا انائة)
 اى تؤدة وتأن لئلا تؤدى عجلته الى مالا ينبغى (و) ذا (فطنة) لئلا
 يخذله بعض الاخصام ويسن ان يكون عفيفا بصيرا باحكام من قبله ويدخل
 يوم اثنين او خميس او سبت لابسا هو واصحابه اجمل الثياب ولا يتطير
 وان تقائل فحسن (وليكن مجلسه فى وسط البلد) اذا امكن ليستوى اهل
 البلد فى المضى اليه وليكن مجلسه (فسيحا) لا يتاذى فيه بشئ ولا يكره
 القضاء فى الجامع ولا يتخذ حاجبا ولا بوابا بلا عذر الا فى غير مجلس
 الحكم (و) يجب ان يعدل بين الخصمين فى لحظه ولفظه وشبابه
 ودخولهما عليه) الا مسلما مع كافر فيقدم دخولا ويرفع جلوسا وان
 سلم احدهما رد ولم ينتظر سلام الاخر ويحرم ان يसार احدهما او يلقنه
 حجته او يضيفه او يعلمه كيف يدعى الا ان يترك ما يلزمه ذكره فى الدعوى
 (وينبغى) اى يسن (ان يحضر مجلسه فقهاء المذاهب و) ان (يشاورهم
 فيما يشكل عليه) ان امكن فان اوضح له الحكم حكم والا اخره لقوله
 تعالى وشاورهم فى الامر (ويحرم القضاء وهو غضبان كثيرا) الخبر ابى بكره مرفوعا
 لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان متفق عليه (او) وهو (حاقن او
 فى شدة جوع او) فى شدة (عطش او) فى شدة (هم او ملل او
 كسل او ناس او برد مؤلم او حر مزعج) لان ذلك كله يشغل الفكر
 الذى يتوصل به الى اصابة الحق فى الغالب فهو فى معنى الغضب (وان
 خالف) وحكم فى حال من هذه الاحوال (فاصاب الحق نفذ) حكمه
 لموافقة الصواب (ويحرم) على الحاكم (قبول رشوة) لحديث ابن عمر قال
 لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرتشئ قال الترمذى حديث
 حسن صحيح (وكذا) يحرم على القاضي قبول (هدية) لقوله عليه السلام
 هدايا العلماء غلول رواء احمد (الا) اذا كانت الهدية (ممن كان يهاديه قبل

ولأئمة إذا لم تكن له حكومة (فله أخذها) كقتل القاضي ويسن له التزيم
عنها فان احس ان يقدمها بين يدي خصومة او فعلها حال الحكومة
حرم اخذها في هذه الحالة لانها كالرشوة وبكره بيعه وشراؤه الا بوكيل
لا يعرف به (ويستحب ان لا يحكم الا بحضرة الشهود) ليستوفي بهم الحق
ويحرم تعيينه قوما بالقبول (ولا ينفذ حكمه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له)
كوالده وولده وزوجته ولا على عدوه كالشهادة ومتى عرضت له او لاحد
من ذكر حكومة تماك الى بعض خلفائه او رعيته كما حاكم عمر ابيات الى زيد
ابن ثابت ويسن ان يبدأ بالمجوسين وينظر قيم حبسوا فن استحق الابقاء
ومن استحق الاطلاق اطلقه ثم في امر ايتام ومجانين ووقوف ووصايا لا ولي لهم
ولا ناظر ولو نفذ الاول وصية موصى اليه امضاها الثاني وجوبا ومن كان من
امنا الحاكم للاطفال والوصايا التي لا وصى لها بحاله اقره ومن فسق عزله
ولا ينقض من حكم صالح للقضا الا ما خالف نص كتاب الله او سنته كقتل
مسلم بكافر وجعل من وجد عين ماله عند من افلس اسوة القرما او اجماعا
قطعا او ما يعتقده فيلزم نقضه والناقض له حاكمه ان كان (ومن ادعى على
غير برزة) اي طلب من الحاكم ان يحضرها للدعوى عليها (لم تحضر) اي
لم يامر الحاكم باحضارها (وامرت بالتوكيل) للعذر فان كانت برزة وهي التي تبرز
لقضاء حوائجها احضرت ولا يعتبر محرم تحضر معه (وان لزمها) اي غير
البرزة اذا وكلت (عين ارسد) الحاكم (من يحلفها) فيبث شاهدين استخلف
بحضرتها (وكذا) لا يلزم احضار (المريض) ويومر ان يوكل فان وجبت
عليه عين بعث اليه من يحلفه ويقبل قول قاضي معزول عدل لايتهم كقتل
حكمت لفلان على فلان بكذا ولولم يذكر مستنده او لم يكن بسبيله  باب
طريق الحكم وصفته  طريق كل شئ ما توصل به اليه والحكم فصل
الخصومات (اذا حضر اليه خصمان) يسن ان يجلسهما بين يديه (وقال
ايكما المدعى) لان سؤاله عن المدعى منهما لا تخصيص فيه لواحد منهما
(فان سكت) القاضي (حتى يبدأ) بالنبا للفعول اي حتى يكون البداية بالكلام
من جهتهما (جاز) له ذلك (فمن سبق بالدعوى قدمه) الحاكم على خصمه وان
ادعيا معا اقرع بينهما فان انتهت حكومته ادعى الاخر ان اراد ولا تسمع
دعوى مقلوبة ولا حاسبة بحق الله تعالى كمادة وحد وكفارة وتسمع بينة
بذلك وبعق وطلاق من غير دعوى لا بينة بحق معين قبل دعواه فاذا حرر

المدعى دعواه فللحاكم سؤال الخصم عنها وان لم يسأله سؤاله (فان اقر له)
 بدعواه (حكم له عليه) بسؤاله الحكم لان الحق للمدعى فى الحكم فلا يستوفى
 الا بسؤاله (وان انكر) بان قال للمدعى قرضا او ثمنا ما اقرضنى او ما باعنى
 او لا يستحق على ما ادعاه ولا شيئا منه او لاحق له على صح الجواب ما لم يعترف
 بسبب الحقو (قال) الحاكم (للمدعى ان كان لك بينة فاحضرها ان شئت
 فان احضرها) اى البينة لم يسألها الحاكم ولم يلقنها فاذا شهدته (سمعها)
 وحرّم ترديدها واتهارها وتعتها (وحكم بها) اى بالبينة اذا اتضح له الحكم
 وسأله المدعى (ولا يحكم) القاضى (بعله) ولو فى غير حد لان تجوز
 القضا بعلم القاضى يقضى الى تيمته وحكمه بما يشتهى (وان قال المدعى مالى
 بينة اعلم الحاكم ان له البين على خصمه) لما روى ان رجلين اختصما الى
 النبي صلى الله عليه وسلم حضرمى وكندى فقال الحضرمى يا رسول الله ان
 هذا غلبنى على ارض لى فقال الكندى هى ارضى وفى يدى وليس له فيها
 حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمى الك بينة قال لا قال فلك بينة
 وهو حديث حسن صحيح قاله فى شرح المنتهى وتكون بينة (على صفة جوابه)
 للمدعى (فان سال) المدعى من القاضى احلافه (احلفه وخلقى سبيله) بعد
 تخليفه اياه لان الاصل برائته (ولا يعتد بيمينه) اى يمين المدعى عليه
 (قبل) امر الحاكم له و (مسألة المدعى) تخليفه لان الحق فى البين
 للمدعى فلا يستوفى الا بطلبه (وان نكل) المدعى عليه عن البين (قضى
 عليه) بالنكول رواء احمد بن عثمان رضى الله عنه (فيقول) القاضى للمدعى
 عليه (ان حلفت) حيث سبيلك (والا) تحلف (قضيت عليك) بالنكول
 (فان لم يحلف قضى عليه) بالنكول (فان حلف المنكر) خلقى الحاكم
 سبيله (ثم ان احضر المدعى بينة) عليه (حكم) القاضى (بها) ولم تكن البين
 منزلة للحق (هذا اذا لم يكن قال لا بينة لى فان قال ذلك ثم اقامها لم تسمع لاه
 مكذب لها  فصل ولا تصح الدعوى الا محررة  لان الحكم مرتب
 عليها ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا قضى على نحو ما اسمع
 ولا تصح ايضا الا (معلومة المدعى به) اى تكون بشئ معلوم لى تاتى الالتزام
 (الا الدعوى بما يصححه مجهولا كالوصية) بشئ من ماله (و) الدعوى
 (بعبد من عبده) جعله (مهرا او نحوه) كموض خايع او اقربه فيطالبه
 بما وجب له ويعتبر ان يصرح بالدعوى فلا يكفى لى عنده كذا حتى يقول

وانا مطالبه به ولا تسمع بموجب لاثباته غير تدبير واستيلاد وكتابة ولا بد
ان تنفك عما يكذبها فلا تصح على انسان انه قتل او سرق من عشرين سنة
وسنه دونها ولا يعتبر فيها ذكر سبب الاستحقاق (وان ادعى عقد نكاح او)
عقد (بيع او غيرها) كاجارة (فلا بد من ذكر شروطه) لان الناس
مختلفون في الشروط فقد لا يكون العقد صحيحاً عند القاضى وان ادعى
استدانة الزوجية لم يشترط ذكر شروط العقد (وان ادعت امراة نكاح
رجل لطلب نفقة او مهر او نحوها سمعت دعواها) لانها تدعى حقاً لها
تضييمه الى سبيه (وان لم تدع سوا النكاح) من نفقة ومهر وغيرها (لم تقبل)
دعواها لان النكاح حق الزوج عليها فلا تسمع دعواها بحق لغيرها (وان
ادعى) انسان (الارث ذكر سبيه) لان اسباب الارث تختلف فلا بد من
تعيينه ويعتبر تعيين مدعى به ان كان حاضراً بالمجلس واحضار عين بالبلد
لتعين وان كانت غائبة وصفها كسلم والاولى ذكر قيمتها ايضا (وتعتبر عدالة
البينة ظاهراً وباطناً) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم الا في عقد
نكاح فتكفي العدالة ظاهراً كما تقدم (ومن جهات عدالته سال) القاضى
(عنه) ممن له خبرة باطنه بصحة او معاملة ونحوها وتقدم بيته جرح على
تعديل وتعديل الخصم وحده او تصديقه للشاهد تعديل له (وان
علم) القاضى (عدالته) اى عدالة الشاهد (عمل بها) ولم ينجح الى التزكية
وكذا لو علم فسقه (وان جرح الخصم الشهود كلف البينة به) اى بالجرح
ولا بد من بيان سبه عن روية او استفاضة (وانظر) من ادعى الجرح
(له ثلاثة ان طابه وللمدعى ملازمته) اى ملازمة خصمه في مدة الانتظار
ليلا يهرب (فان لم يات) مدعى الجرح (بينة حكم عليه) لان عجازه عن
اقامة البينة على الجرح في المدة المذكورة دليل على عدم ما ادعاه (وان
جهل) القاضى (حال البينة طلب من المدعى تزكيتهم) لثبوت عدالتهم فيحكم
له (ويكفي فيها) اى فى التزكية (عدلان يشهدان بعدائه) اى بعدالة
الشاهد ولا تقبل فى الترجمة وفى التزكية و (فى الجرح والتعريف) عند
حاكم (والرسالة) الى قاض اخر بكتابه ونحوه (الاقول عدلين) ان كان
ذلك فيما يعتبر فيه شهادة عدلين والا فيحكم ذلك حكم الشهادة على ما يأتى
تفصيله وان قال المدعى لى بيته واريد يمينه فان كانت بالمجلس فليس له الا
احداها والا فله ذلك وان سال ملازمته حتى يقيمها اجيب فى المجلس فان

حضرها فيه ضرورة لانه لم يثبت له قبله حق حتى يحبس به (ويحكم على
 الغائب) مسافة القصر (اذا ثبت عليه الحق) لحديث هند قالت يا رسول
 الله ان اباسفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي
 قل خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه فتسرع الدعوى والبيئة
 على الغائب مسافة قصر وعلى غير مكلف ويحكم بهما ثم اذا حضر الغائب
 فهو على حجة (وان ادعى) انسان (على حاضر في البلد غائب عن مجلس
 الحكم) او على مسافر دون مسافة قصر غير مستتر (واتى) المدعى (بيينة
 لم تسمع الدعوى ولا البيئة) عليه حتى يحضر مجلس الحكم لانه يمكن سؤاله
 فلم يجز الحكم عليه قبله ✎ باب كتاب القاضى الى القاضى ✎ اجتمعت
 الامة على قبوله اى كتاب القاضى الى القاضى لدعاء الحاجة اليه (فيقبل كتاب
 القاضى الى القاضى فى كل حق) لادمى كالقرض والبيع والاجارة (حتى
 القذف) والطلاق والقود والنكاح والنسب لانها حقوق ادمى لا تدرأ
 بالشبهات و (لا) يقبل (فى حدود الله) تعالى (كحد الزنا ونحوه) كسرب
 الحمر لان حقوق الله تعالى مبنية على السر والدرء بالشبهات (ويقبل)
 كتاب القاضى (فيما حكم به) الكاتب (لينفذه) المكتوب اليه (وان كان)
 كل منهما (فى بلد واحد) لان حكم الحاكم يجب امضاؤه على كل حال
 (ولا يقبل) كتابه (فيما ثبت عنده ليحكم) المكتوب اليه (به) الا ان يكون
 بينهما مسافة قصر) فاكتر لانه نقل شهادة الى المكتوب اليه فلم يجز مع
 القرب كالشهادة على الشهادة (ويجوز ان يكتب) كتابه (الى قاض معين
 و) ان يكتبه (الى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين) من غير تعيين
 ويلزم من وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل الى حاكم
 فلزمه قبوله كما لو كتب الى معين (ولا يقبل) كتاب القاضى (الا ان
 يشهد به القاضى الكاتب شاهدين) عدلين يضبطان معناه وما يتعلق به الحكم
 (فيقرأه) القاضى الكاتب (عليهما) اى على الشاهدين (ثم يقول اشهدا
 ان هذا كتابى الى فلان ابن فلان) او الى من يصل اليه من قضاة المسلمين
 (ثم يدفعه اليهما) اى الى العدلين الذين شهدا بما فى الكتاب فاذا وصلا
 دفعاه الى المكتوب اليه وقالوا نشهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه بعمله
 والاحتياط ختمه بعد ان يقرأ عليهما ولا يشترط وان اشهدا عليه مدرجا
 محتوماً لم يصح ✎ باب القسمة ✎ من قسمت الشيء اذا جعلته اقساماً

والقسم بكسر القاف الصبي هو نوعان قسم تراض واشتار اليها بقوله
(لا تجوز قسمة الاملاك التي لا تنقسم الا بضرر) ولو على بعض الشركاء
(او) لا تنقسم الا برد (عوض) من احدهما على الآخر (الا يرضى
الشركاء) كلهم لحديث لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره وذلك (كاللدور
الصغار والحمام والطاحون الصغيرين والشجر المفرد) والارض التي لا تعدل
باجزاء ولا قيمة كبناء او بئر او معدن (في بعضها) اى بعض الارض
(فهذه القسمة في حكم البيع) تجوز براضيهما ويجوز فيها ما يجوز في البيع
خاصة (ولا يجبر من امتنع) منهما (من قسمتها) لانها معاوضة ولما فيها من
الضرر ومن دعى شريكه فيها الى بيع اجبر فان ابى باعه الحاكم عليها وقسم
الثلث بينهما على قدر حصصهما وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف
والضرر المانع من قسمة الاجبار نقص القيمة بالقسمة ومن بينهما دار لها علو
وسفل وطلب احدهما جعل السفل لواحد والعلو لآخر لم يجبر المحتج
النوع الثاني قسمة اجبار وقد ذكرها بقوله (واما ما لا ضرر) في قسمته
(ولا رد عوض في قسمته كالقرية والبستان والدار الكبيرة والارض) الواسعة
(والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالادهان والابلان
ونحوها اذا طلب الشريك قسمتها اجبر) شريكه (الاخر عليها) ان امتنع من
القسمة مع شريكه ويقسم عن غير مكلف وليه فان امتنع اجبر ويقسم حاكم
على غايب من الشريكين بطلب شريكه او وليه ومن دعى شريكه في بستان
الى قسم شجره فقط لم يجبر والى قسم ارضه اجبر ودخل الشجر تبعاً
(وهذه القسمة) وهى قسمة الاجبار (افراز) لحق احدا الشريكين من الآخر
(لا بيع) لانها تخالفه في الاحكام فيصح قسم لحم هدى واضاحى وغير يخرص
خرصاً وما يكال وزناً وعكسه وموقوف ولو على جهة ولا يبحث بها من
حلف لا يبيع ومتى ظهر فيها غبن فاحش بطلت (ويجوز للشركاء ان
يتقاسموا بانفسهم) ان يتقاسموا (بقاسم ينصونه او يسالوا الحاكم نصبه)
وتجب عليه اجابتهم لقطع النزاع ويشترط اسلامه وعدالته ومعرفة بها ويكنى
واحد الا مع تقويم (واجرته) وتسمى القسامة بضم القاف على الشركاء
(على قدر الاملاك) ولو شرط خلافه ولا يفرد بعضهم باستجاره وتعديل
اسهامه بالاجزاء ان تساوت كالمكيلات والموزونات غير المختلفة بالقيمة ان
اختلفت وبالرد ان اقتضته (فاذا اقتسموا واقرعوا لزم القسمة) لان القاسم

حكم وقرعته حكمه (وكيف اقترعوا جاز) بالحصى او غيره وان خير
احدهم الاخر لزم برضاهم وتفرقهم ومن ادعى غلطاً فيما تقاسم
بأنفسهما واشهدا على رضاها به لم يلتفت اليه وفيما قسمه قاسم حاكم او قاسم
نصبا يقبل بينة والا حلف منكر وان ادعى كل شيئاً انه من نصيبه
تحالفا ونقضت ولمن خرج في نصيبه عيب جهله امسك مع ارش وفسخ
باب الدعوى واليقات  الدعوى لغة الطلب قال تعالى ولهم
ما يدعون اى يطلبون واصطلاحاً اضافة الانسان الى نفسه استحقاق شئ
في يد غيره او ذمته والينة العلامة الواضحة كالشاهد فاكثر (والمدعى من
اذا سكت) عن الدعوى (ترك) فهو المطالب (والمدعى عليه من اذا سكت
لم يترك) فهو المطالب (ولا تصح الدعوى و) لا (الانكار) لها (الا من
جازى التصرف) وهو الحر المكلف الرشيد سوى انكار سفيه فيما يواخذ به
لو اقر به كطلاق وحد (واذا تداعيا عينا) اى ادعى كل منهما انها له وهى
(بيد احدهما فهى له) اى فالعين لمن هى بيده (مع يمينه الا ان يكون له
بينة) ويقيها (فلا يحلف) معها اكفاء بها (وان اقام كل واحد) منهما
(بينة انها) اى العين المدعى بها (له قضى) بها (للخارج بينته ولفت بينة
الداخل) لحديث ابن عباس مرفوعاً لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس
دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه رواه احمد ومسلم
ولحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر رواه الترمذى وان لم تكن
العين بيد احد ولا ثم ظاهر تحالفا وتناصفاها وان وجد ظاهر
لاحدهما عمل به فلو تنازع الزوجان فى قماش البيت ونحوه فما يصلح لرجل
فله ولها فلها ولهما فلهما وان كانت بيديهما تحالفا وتناصفاها فان قويت
يد احدهما كحيوان واحد سابقه واخر راكبه فهو للثانى لقوة يده

— كتاب الشهادات —

واحدھا شهادة مشتقة من المشاهدة لان الشاهد يخبر عما شاهده وهى
الاخبار بما علمه بلفظ اشهد او شهدت (تحمل الشهادة فى غير حق الله)
تعالى (فرض كفاية) فاذا قام به من يكفى سقط عن بقية المسلمين (وان لم
يوجد الا من يكفى تعين عليه) وان كان عبداً لم يحجز لسيدته منعه لقوله
تعالى ولا ياتى الشهداء اذا مادعوا قال ابن عباس وغيره المراد به التحمل

للسهادة وأبانتها عند الحاكم ولأن الحاجة تدعو الى ذلك لاثبات الحقوق
والعقود فكان واجبا كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر (وادأوها) اى
اداء الشهادة (فرض عين على من تحملها متى دعى اليها) لقوله تعالى
ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فانه آثم قلبه (و) محل وجوبها ان
(قدر) على ادائها (بلا ضرر) يلحقه (في بدنه او عرضه او ماله او اهله)
وكذا لو كان ممن لا يقبل الحاكم شهادته لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد
(وكذا في التحمل) يعتبر انتفاء الضرر (ولا يحل كتمانها) اى كتمان الشهادة
لما تقدم فلو ادى شاهد وابى الاخر وقال احلف بدلى آثم ومتى وجبت
الشهادة لزم كتابتها ويحرم اخذ اجرة وجعل عليها ولو لم تتعين عليه لكن
ان عجز عن المشي او تأذى به فله اجرة مركوب ومن عنده شهادة بحد
لله فله اقامتها وتركها (ولا يحل ان يشهد) احد (الى بما يعلمه) لقول
ابن عباس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة قال ترى الشخص قال نعم
قال على مثلها فاشهد او دع رواء الحلال في جامعه والعلم اما (برؤية او سماع)
من مشهود عليه كعتق وطلاق وعقد فيلزمه ان يشهد بما سمع ولو كان
مستغنيا حين تحمله (او) سماع (باستفاضة فيما يتمدح عله) غالبا (بدونها
كنسب وموت وملك مطلق ونكاح) عقده ودوامه (ووقف ونحوها)
كعتق وخلع وطلاق ولا يشهد باستفاضة الا عن عدد يقع بهم العلم (ومن
شهد) عقد (نكاح او غيره من العقود فلا بد) في صحة شهادته به (من
ذكر شروطه) لاختلاف الناس في بعض الشروط وربما اعتقد الشاهد ما ليس
بصحيح صحيحاً (وان شهد برضاع) ذكر عدد الرضعات وانه شرب من ثديها او
لبن حلب منه (او) شهد (بسرقة) ذكر المسروق منه والنصاب والحرز
وصفتها (او) شهد (بشرب) خروصفه (او) شهد (بقذف فانه يصفه)
بان يقول اشهد انه قال له يازانى او يالوطى ونحوه (ويصف الزنا) اذا شهد
به (بذكر الزمان والمكان) الذى وقع فيه الزنا (و) ذكر (المزنيها)
وكيف كان وانه رى ذكره في فرجها (ويذكر) الشاهد (ما يعتبر للحكم
و يخاف) الحكم (به في الكل) اى في كل ما يشهد فيه ولو شهد اثنان في
محفل على واحد منهم انه طلق او اعتق او على خطيب انه قال او فعل على المنبر
في الخطبة شيئاً لم يشهد به غيرها مع المشاركة في سماع وبصر قبلًا ثم فصل
وشروطه من قبل شهادته ستة  احدها (البلوغ فلا تقبل شهادة الصبيان)

وهو شهد بعضهم على بعض (الثاني العقل فلا تقبل شهادة مجنون
 ولا معتوه وتقبل) الشهادة (بمن يخفق احيانا) اذا تحمل وادى (في حال
 افاقه) لانها شهادة من عاقل (الثالث الكلام فلا تقبل شهادة الاخرس
 ولو فهمت اشارته) لان الشهادة يعتبر فيها اليقين (الا اذا اداها)
 الاخرس (بخطه) فتقبل (الرابع الاسلام) لقوله تعالى واشهدوا
 ذوى عدل منكم فلا تقبل من كافر ولو على مثله الا في سفر على
 وصية مسلم او كافر فتقبل من رجلين كتابيين عند عدم غيرهما (الخامس
 الحفظ) فلا تقبل من مغفل ومعموف بكثرة سهو وغلط لانه لا يحصل
 الثقة بقوله (السادس العدالة) وهى لغة الاستقامة من العدل
 ضد الجور وشرعا استوا احواله في دينه واعتدال اقواله وافعاله
 (ويعتبر لها) اى للعدالة (شيان) احدهما (الصلاح في الدين وهو)
 نوعان احدهما (اداء الفرائض) اى الصلوات الخمس والجمعة (بسننها الاربعة)
 فلا تقبل ممن دام على تركها لان تهاونه بالسنن يدل على عدم محافظته على
 اسباب دينه وكذا ماوجب من صوم وزكاة وحج (و) الثاني (اجتناب المحارم
 بان لا يأتى كبيرة ولا يدمن على صغيرة) والكبيرة ما فيه حد في الدنيا او وعيد
 في الآخرة كاكل الربا ومال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين والصغيرة
 ما دون ذلك من المحرمات كسب الماس بمادون القذف واستماع كلام النساء
 الاجانب على وجه التلذذ به والنظر المحرم (فلا تقبل شهادة فاسق) بفعل كران
 وديوث او اعتقاد كالأفوضة والقدرية والجهمية ويكفر مجتهدهم الداعية ومن
 اخذ بالرخص فسق (الثاني) بما يعتبر للعدالة (استعمال المروءة) اى الانسانية
 (وهو) اى استعمال المروءة (فعل ما يحمله ويزينه) عادة كالسخاوة
 وحسن الخلق وحسن المجاورة (واجتناب ما يندسه ويشينه) عادة من الامور
 الدنية المزرية به فلا شهادة لمصافع وشمسخر ورقاص ومغن وطفيل ومتزى
 بزى يسخر منه ولا لمن ياكل بالسوق الاشياء يسيرا كقمة وقفاحة ولا لمن يمد
 رجله بمجمع الناس او ينام بين جالسين ونحوه (ومتى زالت الموانع) من
 الشهادة (فبلغ الصبي وعقل المجنون واسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت
 شهادتهم) بمجرد ذلك لعدم المانع لقبولها ولا تعتبر الحرية فتقبل شهادة عبد
 وامة في كل ما يقبل فيه حروحة وتقبل شهادة ذى صنعة دنية كحجام وحداد
 وزبال ❖ باب موانع الشهادة وعدد الشهود ❖ وغير ذلك (لا تقبل

شهادة عمودي النسب (وهم الابرار) وان علوا والاولاد وان سفلا (بعضهم
لبعض كشهادة الاب لابنه وعكسه للثمة بقوة القرابة وقبل شهادته لاخته
وصديقه وعتيقه (ولا) قبل (شهادة احد الزوجين لصاحبه) كشهادته لزوجته
ولو بعد الطلاق وشهادتها له لقوة الوصلة (وقبل) الشهادة (عليهم) فلو شهد على
ابيه او ابنه او زوجته او شهدت عليه قبلت الاعلى زوجته بزنا (ولا) قبل شهادة
(من يخرج نفسه الى نفسه) كشهادة السيد لمكاتبه وعكسه والوارث بمخرج
مورثه قبل اندماله فلا قبل وقبل له بدينه في حرضه (او يدفع عنها) اي
عن نفسه بشهادته (ضررا) كشهادة العاقلة بمخرج شهود الخطا والغرماء بمخرج
شهود الدين على المفلس والسيد بمخرج من شهد على مكاتبه بدين ونحوه
(ولا) قبل شهادة (عدو على عدوه كمن شهد على من قذفه او قطع
الطريق عليه) والجروح على الجارح ونحوه (ومن سره مسأة شخص او غمه
فرحه فهو عدوه) والعداوة في الدين غير مانعة فتقبل شهادة مسلم على كافر
وسني على مبغض وتقبل شهادة العدو لعدوه وعليه في عقد نكاح ولا شهادة
من عرف بعصية وافرأط في حية كتعصب قبيلة على قبيلة وان لم تبلغ رتبة
العداوة فصل في عدد الشهود (ولا يقبل في الزنا) واللواط
(والاقرار به الا اربعة) رجال يشهدون به او انه اقر به اربعا لقوله تعالى
لولا جاؤا عليه باربعة شهدا الاية (ويكفي) في الشهادة (على من اتى بهيمة
رجلان) لان موجبه التعزير ومن عرف بغنى وادعى انه فقير لياخذ من
زكاة لم يقبل الا بثلاثة رجال (ويقبل في بهية الحدود) كالقذف والشرب
والسرقة وقطع الطريق (و) في (القصاص) رجлан ولا قبل فيه شهادة
النساء لانه يسقط بالشبهة (وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد
به المال ويطلع عليه الرجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب
وولاء وايضاء اليه) في غير مال (لا يقبل فيه الا رجلان) دون النساء (ويقبل
في المال وما يقصد به المال) كالبيع والاجل والخيار فيه (اي في البيع
(ونحوه) كالقرض والرهن والغصب والاجارة والشركة والشفعة وضمان
المال واتلافه والعق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والحجاية اذا لم توجب
قودا ودعوى اسير تقدم اسلامه لمنع رقه (رجلان اورجل وامرأتان)
لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وسياق الاية يدل على
اختصاص ذلك بالاموال (اورجل ويمين المدعى) لقول ابن عباس ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه أحمد وغيره
ويجب تقديم الشهادة عليه لا بامراتين ويمين ويقبل في داء دابة وموصحة
طيب ويطار واحد مع عدم غيره فان لم يتعذر فائتان (وما لا يطلع عليه
الرجال) غالبا (كيبوب النساء تحت الثياب والبركة والثوبة والحيض
والولادة والرضاع والاستهلال) اى صراخ المولود عند الولادة (ونحوه)
كالرتق والقرن والعفل وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوها مما
لا يحضره الرجال (يقبل فيه شهادة امرأة عدل) لحديث حذيفة ان النبي
صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة وحدها ذكره الفقهاء في كتبهم
وروى ابو الخطاب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحزى
في الرضاع شهادة امرأة واحدة (والرجل فيه كالمرأة) واولى لكماله (ومن
اتى برجل وامراتين او) اتى (بشاهد ويمين) اى حلفه (فما يوجب القود لم
يثبت به) اى بما ذكر (قود ولا مال) لان قتل العمد يوجب القصاص
والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب بدله وان قلنا الواجب احدهما
لم يتعين الا باختياره فلو اوجبنا بذلك الدية اوجبنا معنا بدون اختياره
(وان اتى بذلك) اى برجل وامراتين او رجل ويمين (في سرقة ثبت
المال) لكمال بينته (دون القطع) لعدم كمال بينته (وان اتى بذلك) اى
برجل وامراتين او رجل ويمين (في) دعوى (خلع) امراته على عوض
سماء (ثبت له العوض) لان بينته تامة فيه (وثبتت الينونة بمجرد دعواه
لاقراره على نفسه وان ادعته لم يقبل فيه الا رجلان) فصل
في الشهادة على الشهادة (ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا في حق يقبل
فيه كتاب القاضى الى القاضى) وهو حقوق الادمين دون حقوق الله تعالى
لان الحدود مبنية على الستر والدرء بالشبهات (ولا يحكم) الحاكم (بها) اى
بالشهادة على الشهادة (الا ان تتعذر شهادة الاصل بموت او مرض او غيبة
مسافة قصر) او خوف من سلطان او غيره لانه اذا امكن الحاكم ان يسمع
شهادة شاهدى الاصل استغنى عن البحث عن عدالة شاهدى الفرع وكان
احوط للشهادة ولا بد من دوام عذر شهود الاصل الى الحكم ولا بد من
ثبوت عدالة الجميع ودوام عدالتهم وتعيين فرع الاصل (ولا يجوز لشاهد
الفرع ان يشهد الا ان يسترعيه) (شاهد الاصل فيقول) شاهد الاصل للفرع

(*) الاسترعاء قول المحدث ارعنى سمعك اى اسمع منى واحفظ اه

أشهد على شهادتي كذا (أو) أشهد أني أشهد أن فلانا أقر عتدي بكذا أو نحوه
 وإن لم يسترعه لم يشهد لأن الشهادة على الشهادة فيها معنى النيابة ولا ينوب
 عنه الإبادة إلا أن (يسمعه يقر بها) أي يسمع الفرع الأصل يشهد (عند
 الحاكم أو) سمعه (يعزوها) أي يعزو شهادته (إلى سبب من فرض أو بيع
 أو نحوه) فيجوز للفرع أن يشهد لأن هذا كالأستراء ويؤديها الفرع بصفة
 تحمله ونجبت شهادة شاهدي الأصل بفرعين ولو على كل أصل فرع وينبت
 الحق بفرع مع أصل آخر وقبل تعديل فرع لأصله ويموت ونحوه لا تعديل
 شاهد لرفيقه (وإذا رجع شهود المال بعد الحكم لم يخص) الحكم لأنه
 قد تم ووجب المشهود به للمشهود له ولو كان قبل الاستيفاء (ويلزمهم الغمان)
 أي يلزم الشهود الراجعين بدل المال الذي شهدوا به قائما كان أو ناقلا لأنهم
 أخرجوه من يد مالكة بغير حق وحالوا بينه وبينه (دون من زكاهم)
 فلا غرم على منك إذا رجع منك لأن الحكم يعلق بشهادة الشهود ولا تعلق
 له بغيرهم لأنهم أخبروا بظاهر حال الشهود وأما باطنه فقله إلى الله تعالى
 (وإن حكم) القاضي (بشاهد وبمين ثم رجع الشاهد غرم) الشاهد (المال
 كله) لأن الشاهد حجة الدعوى لأن اليمين قول الخصم وقول الخصم ليس
 مقبولا على خصمه وإنما هو شرط الحكم فهو كطلب الحكم وإن رجعوا قبل
 الحكم أفت ولا حكم ولا ضمان وإن رجع شهود قود أو حد بعد حكم وقبل
 استيفاء لم يستوف ووجبت دية قود ^{في} باب اليمين في الدعاوى ^{في} أي
 بيان ما يستخلف فيه وما لا يستخلف فيه وهي تقطع الخصومة حالا ولا تسقط
 حقاو (لا يستخلف) منكر (في العبادات) كدعوى دفع زكاة وكفارة
 ونذر (ولا في حدود الله) تعالى لأنها يستحب سترها والتعريض للقر بها
 ليرجع عن إقراره (ويستخلف المنكر) على صفة جوابه بطلب خصمه (في
 كل حق لادعى) لما تقدم من قوله عليه السلام ولكن اليمين على المدعى عليه
 (إلا النكاح والطلاق والرجعة والآيلاء وأصل الرق) كدعوى رق لقيط
 (والولاء والاستيلاء) للامة (والنسب والقود والقذف) فلا يستخلف منكر شيء
 من ذلك لأنها ليست مالا ولا يقصد بها المال ولا يقضى فيها بالنكول ولا يستخلف
 شاهد أنكر تحمل الشهادة ولا حاكم أنكر الحكم ولا وصي على نفي دين
 على موص وإن ادعى وصي وصية للفقرا فانكر الورثة حلقوا على نفي العلم
 فإن نكلوا قضى عليهم ومن توجه عليه حلف لجماعة حلف لكل واحد مينا

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يقرض الله شيئا) (ولا يقرض الله شيئا) (ولا يقرض الله شيئا)
 الطلاق قال والله لا حق له عندي كفى لانه صلى الله عليه وسلم استعمل
 وكافة ابن عبد يزيد في الطلاق فقال والله ما اردت الا واحدة (ولا اقلظ)
 الحين (الا فياله خطر) كناية لا توجب قودا وعق ولصواب زكاة فلما لم
 تغليظها وان ابي الحالف الثقلي لم يكن ناكلا

كتاب الاقرار

وهو الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر وهو المكان كان المقر يجعل الحق
 في موضعه وهو اخبار عما في نفس الامر لا انشاء (ويصح) الاقرار (من
 مكلف) لا من صغير غير مأذون في تجارة فيصح في قدر ما اذن له فيه (مختار
 غير محجور عليه) فلا يصح من سفيه اقرار بمال (ولا يصح) الاقرار (من
 مكروه) هذا مختار قوله مختار الا ان يقر بغير ما اكراه عليه كان يكره على
 الاقرار بدراهم فيقر بدينار ويصح من سكران ومن اخرس باشارة معلومة
 ولا يصح بشئ في يد غيره او تحت ولاية غيره كما لو اقر اجنبى على صغير
 او وقف في ولاية غيره او اختصاصه ويقبل من مقر دعوى اكراه بقرينة
 كترسيم عليه وتقدم بينة اكراه على طوعية (وان اكراه على وزن مال
 فباع ملكه لذلك) اى لو وزن ما اكراه عليه (صح) البيع لانه لم يكره على
 البيع ويصح اقرار صبي انه بلغ باحتلام اذا بلغ عشرة ولا يقبل بسن الابينة
 كدعوى جنون (ومن اقر في مرضه) ولو مخوفا ومات فيه (بشئ)
 فكأقراره في صحته (لعدم تيمته فيه) (الا في اقراره) اى اقرار المريض
 (بالمال لو ارثه) حال اقراره بان يقول له على كذا او يكون للمريض عليه
 دين فيقر بقبضه منه (فلا يقبل) هذا الاقرار من المريض لانه متهم فيه
 الابينة او اجازة (وان اقر) المريض (لامراته بالصدق فلها مهر المثل
 بالزوجة لابقاراه) لان الزوجة دلت على المهر ووجوبه فأقراره اخبار
 بانه لم يوفه (ولو اقر) المريض (انه كان ابنا) اى زوجته (في صحته لم
 يسقط ارثها) بذلك ان لم تصدقه لان قوله غير مقبول عليها بمجرد (وان
 اقر) المريض بمال (لو ارث فصار عند الموت اجنبيا) اى غير وارث بان
 اقر لابن ابنه ولا ابن له ثم حدث له ابن (لم يلزم اقراره) اعتبارا بحالته
 لانه كان متهما (لا انه) اى الاقرار (باطل) بل هو صحيح موقوف على

مع وجود ابنه (او اعطاه) ثباً (صح) الاقرار والاعطاء (وان صار
جده الموت وارثاً) لعدم التهمة اذ ذلك ومسئلة العطية ذكرها في الترغيب
والصحح ان العيرة فيها مجال الموت كالوصية عكس الاقرار وان اقر قن جال
او بما يوجهه كالجنابة لم يوجب به الا بعد حقه الا ما فوئله فيها يتعلق بتجارة وان
اقر بمجد أو طلاق أو قود طرف اخذ به في الحال (وان اقرت امرأة) ولو
سفيهية (على نفسها بنكاح ولم يدعه) اى النكاح (اثبات قبل) اقرارها لانه
حق عليها ولا تسمية فيه وان كان المدعى اثنين ففهوم كلامه لا يقبل وهو
رواية والاصح يصح اقرارها جزم به في المنتهى وغيره وان اقاما يثبتين قدم
اسبق النكاحين فان جهل فقول ولى فان جهل الولى فسحاً ولا ترجع بيد
(وان اقر وياها) الجبر (بالنكاح) صح اقراره لان من ملك انشاء شيء
ملك الاقرار به كالوكيل بمقد البيع الموكل فيه فصيح لقراره به (او) اقر
به الولى (الذى اذنت له) ان يزوجه (صح) اقراره به لانه يملك عقد
النكاح عليها فملك الاقرار به كالوكيل ومن ادعى نكاح صغيرة بيده فرق
حاكم بينهما ثم ان صدقته اذا بلغت قبل (وان اقر) انسان (بنسب صغير
او مجنون مجهول النسب انه ابنه ثبت نسبه) ولو اسقط به وارثاً معروفاً
لانه غير متهم فى اقراره لانه لاحق للوارث فى الحال (فان كان) المقر به
(ميتاً ورثه) المقر وشرط الاقرار بالنسب امكان صدق المقر وان لا ينفى
به نسباً معروفاً وان كان المقر به مكلفاً فلا بد ايضا من تصديقه (وان
ادعى) انسان (على شخص) مكلف (بشئ فصدقه صح) تصديقه واخذه
لحديث لا عذر لمن اقر والاقرار يصح بكل ما ادى معناه كصدقت او نعم او
انا مقر بدعواك او انا مقر فقط او خذها او اتزها او اقضها او احرزها
ونحوه لا ان قال انا اقر او لا أنكر او يجوز ان تكون محقاً ونحوه
فصل واذا وصل باقراره ما يسقطه مثل ان يقول له على الف لاتنمنى
ونحوه (كله على الف من ثمن خمر او له على الف مضاربة او وديعة
تلفت) لزمه الالف) لانه اقر به وادعى منافياً ولم يثبت فلم يقبل منه (وان
قال) على الف وقضيته او برئت منه او قال (كان له على) كذا (وقضيته)
او برئت منه (فقوله) اى قول المقر (بينه) ولا يكون مقراً فاذا حلف
خلى سبيله لانه رفع ما اثبت به بدعوى القضاء متصلاً فكان القول قوله (ما لم

(من) عليه (بينة) فيحصل بها (او يعترف بسبب الحق) من عقد او غصب
 او غيرها فلا يقبل قوله في الدفع او البراءة الا بينة لا اعترافه بما يوجب الحق
 عليه ويصح استثناء النصف فاقبل في الاقرار فله على عشرة الا خمسة يلزمه
 خمسة وله هذه الدار ولى هذا البيت يصح ويقبل ولو كان اكثرها (وان قال له
 على مائة ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوطا) اى معية (او
 موجلة لزمه مائة جيدة حالة) لان الاقرار حصل منه بالمال مطلقا
 فينصرف الى الحيد الحال وما اتى به بعد سكوته لا يلتفت اليه لانه يرفع
 به حقا لزمه (وان اقر بدين موجل) بان قال بكلام متصل له على مائة
 موجلة الى كذا ولو قال غن مبيع ونحوه (فانكر المقر له الاجل) وقال هي حالة
 (فقول المقر مع عينه) فى تأجيله لانه مقر بالمال بصفة التأجيل فلم يلزمه
 الا كذلك وكذا لو قال له على الف مغشوشة او سود لزمه كما اقر (وان
 اقر انه وهب) واقبض (او) اقر انه (رهن واقبض) ما عقد عليه او
 (اقر) انسان (قبض غن او غيره) من صداق او اجرة او جعالة ونحوها
 (ثم انكر) المقر الاقباض او (القبض ولم يحمد الاقرار) الصادر منه
 (وسأل احلاف خصمه) على ذلك (فله ذلك) اى تحليفه فان نكل حلف
 هو وحكم له لان العادة جارية بالاقرار بالقبض قبله (وان باع شيئا او وهبه
 او اعتقه ثم اقر) البايع او الواهب او المعتق (ان ذلك) الشيء المبيع او
 الموهوب او المعتق (كان لغيره لم يقبل قوله) لانه اقرار على غيره (ولم
 يفسخ البيع ولا غيره) من الهبة والعتيق (ولزمته غرامته) للمقر له لانه
 فوته عليه (وان قال لم يكن) ما بعته او وهبه ونحوه (ملكى ثم ملكته
 بعد) البيع ونحوه (واقام بينة) بما قاله (قبلت) بينته (الا ان يكون قد
 اقر انه ملكه او) قال (انه قبض ثمن ملكه) فان قال ذلك (لم يقبل منه)
 بينة لانها تشهد بخلاف ما اقر به وان لم يقيم بينة لم يقبل مطلقا ومن قال
 غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو او غصبت من زيد وغصبه
 هو من عمرو او قال هو لزيد بل لعمرو فهو لزيد ويفرم قيته لعمرو
 فصل في الاقرار بالمجمل وهو ما احتمل امرين فاكتر على السواء
 ضد المفسر (اذا قال) انسان (له) اى لزيد مثلا (على شئ) او قال له
 على (كذا) او كذا كذا او كذا وكذا او له على شئ وشئ (قيل له)
 اى للمقر (فسره) اى فسر ما اقررت به ليتأتى الزامه به (فان ابى) تفسيره

(جنس حتى يفسره) لوجوب تفسيره عليه (فان فسر به بحق شفعة او)
فسره (باقول مال قبل) تفسيره الا ان يكذبه المقر له ويدعى جنسه اخر او
لا يدعى شيئا فيبطل اقراره (وان فسر) اى فسر ما اقر به بحجلا (بينة
او حمر) او كلب لا يقتي (او) بمال لا يقول (كقشر جوزة) وجبة
بر او رد سلام او تشمت عاطس ونحوه (لم يقبل) منه ذلك لخالفته لمقتضى
الظاهر (ويقبل) منه تفسيره (بكل مباح منه) لوجوب رده (او حد فذوق)
لانه حق ادعى كما مر وان قال المقر لا علم لي بما اقررت به حلف ان لم
يصدق المقر له وغرم له اقل ما يقع عليه الاسم وان مات قبل تفسيره لم
يواخذ وارثه بشئ ولو خلف تركه لاحتمال ان يكون المقر به حد فذوق
وان قال له على مال او مال عظيم او خطير او جليل ونحوه قبل تفسيره
باقول مقول حتى لم ولد (وان قال) انسان عن انسان (له على الف رجح
في تفسير جنسه اليه) اى الى المقر لانه اعلم بما اراده (فان فسر به بحسن
واحد) من ذهب او فضة او غيرها (او) فسر به (باجناس قبل منه) ذلك
لان لفظه يحتمله وان فسر به بنحو كلاب لم يقبل وله على الف ودرهم او
وثوب ونحوه او دينار والف او الف وخمسون درهما او خمسون والف
درهم او الف الا درهم فالمجمل من جنس المفسر معه وله في هذا العبد
شرك او شركة او هولى وله او شركة بيتنا او له فيه سهم رجح في تفسير
حصصة الشريك الى المقر وله على الف الا قليلا يحمل على ما دون النصف
(واذا قال) المقر عن انسان (له على ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية)
لان ذلك هو مقتضى لفظه (وان قال) له على (ما بين درهم الى عشرة
او) قال له على (من درهم الى عشرة لزمه تسعة) لعدم دخول الغاية وان
قال اردت بقولى من درهم الى عشرة مجموع الاعداد اى الواحد والاثنين
والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة لزمه
خمس وخمسون وله ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط لا يدخل الحايطان
وله على درهم فوق درهم او تحت درهم او مع درهم او فسوقه او تحته
او معه درهم او قبله او بعده درهم او درهم بل درهمان لزمه درهمان (وان
قال) انسان عن اخر (له على درهم او دينار لزمه احدهما) ويرجع في
تعيينه اليه لان او لاحد الشئيين وان قال له درهم بل دينار لزمه
(وان قال) المقر (له على تمر في حراب او) قال له على (سكين في قراب

قال له (قص في خاتم ونحوه) كله ثوب في منديل او عبد عليه عمامة او دابة عليها سرج او زيت في زق (فهو مقر بالاول) دون الثاني وكذا لو قال له عمامة على عبد او فرس مسرجة او سيف في قرابه ونحوه وان قال له خاتم فيه فص او سيف بقراب كان اقرارا بهما وان اقر له بخاتم واطلاق ثم جاء بخاتم فيه فص وقال ما اردت الفص لم يقبل قوله واقراره بشجر او شجرة ليس اقرارا بارضها فلا يملك غرس مكانها لو ذهبت ولا يملك رب الارض قلعها واقراره بامة ليس اقرارا بجمالها ولو اقر ببستان شمل الاشجار وبشجرة شمل الاغصان وهذا اخر ما تيسر جمعه والله اسئل ان يعم نفعه وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً للفوز لديه ببجوات النعيم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه على مدى الاوقات

قال مصنفه رحمه الله تعالى وفرغت منه يوم الجمعة ثالث

شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثلاث

واربعين والف والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه وسلم

قد صار طبع هذا الكتاب العذب المستطاب في مطبعة ولاية سورية الجليلة في دمشق الشام الشريفة المحمية برخصة مجلس معارفها الموقرة بموجب المضبطة المرعية المؤرخة في خمس وعشرين يوماً خلت من شهر شعبان سنة اربع وثلاثمائة هجرية وفي سادس شهر ايس سنة ثلاث وثلاثمائة رومية التي نومرتها ثمان وثمانون

وكان الفراغ من طبعه بنفقة محبته افسير محمد توفيق السيوطي الحنبل في اليوم السابع من شهر شعبان المكرم سنة خمس وثلاثمائة والف

ولما فاح مسك ختامه ارخه الكامل الفاضل سليم افندي قصاب حسن زاده بقوله

حبذا روض فائق منه نخي الحقائق

قد زكا طيباً نضره فهو كالسك عابق

للبهوت المنصور قل بحر عرفان دافق

عم نفعاً من فضله تستد الحقائق

بجاز سبي التوفيق في طبعه فهو السابق

قلت بالطبع ارضوا قد زها روض فائق



١٠٤	كتاب الخياري
١١٨	كتاب الزكاة
١٢٠	باب زكاة سنة الانعام
١٢٢	باب زكاة الجبوب
١٢٤	باب زكاة التقدين
١٢٦	باب زكاة العروض
١٢٧	باب زكاة الفطر
١٢٩	باب اخراج الزكاة
١٣١	باب اهل الزكاة
١٣٤	كتاب الصيام
١٣٨	باب ما يفست الصوم ويوجب الكفارة
١٤٠	باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء
١٤٢	باب صوم التطوع
١٤٥	باب الاعتكاف
١٤٧	كتاب المناسك
١٤٩	باب المواقيت
١٥٠	باب الاحرام
١٥٢	باب محظورات الاحرام
١٥٦	باب الفدية
١٥٧	باب جزاء الصيد
١٥٨	باب حكم صيد الحرم
١٦٠	باب دخول مكة
١٦٣	باب صفة الحج والعمرة
١٧٠	باب القوات والاحصار
١٧٠	باب الهدى
١٧٣	فصل تسن العقيقة
١٧٤	كتاب الجهاد

خطبة الكتاب	٠٠٥
كتاب الطهارة	٠١٠
باب الاية	٠١١
باب الاستنجاء	٠١٤
باب السواك	٠١٧
باب فروض الوضوء	٠١٩
باب مسح الخفين	٠٢٢
باب نواقض الوضوء	٠٢٤
باب الغسل	٠٢٧
باب التيمم	٠٣١
باب ازالة النجاسة	٠٣٣
باب الحيض	٠٣٧
كتاب الصلاة	٠٣٩
باب الاذان	٠٤١
باب شروط الصلاة	٠٥١
باب صفة الصلاة	٠٦١
فصل اركانها	٠٦٣
باب سجود السهو	٠٦٧
باب صلاة التطوع	٠٧٤
باب صلاة الجماعة	٠٧٧
فصل في احكام الامامة	٠٨١
فصل في موقف الامام	٠٨٤
باب صلاة اهل الاعذار	٠٨٦
فصل في قصر المسافر الصلاة	٠٨٧
فصل يجوز الجمع بين الظهرين	٠٨٩
باب صلاة الجمعة	٠٩٦
باب صلاة العيدين	١٠٠
باب صلاة الكسوف	١٠١
باب صلاة الاستسقاء	

١٧٧	باب عقد الذمة	٢٧٤	باب الموصى له
١٧٩	كتاب البيع	٢٧٥	باب الموصى به
١٨٧	باب الشروط في البيع	٢٧٦	باب الوصية بالانصاء
١٨٩	باب الخيار	٢٧٦	باب الموصى اليه
١٩٦	فصل في التصرف في المبيع	٢٧٨	كتاب الفرائض
١٩٧	باب الربا والصرف	٢٨٣	باب العصباء
٢٠١	باب بيع الاصول والتخار	٢٨٤	باب اصول المسائل
٢٠٥	باب السلم	٢٨٥	باب التصحيح والمناسخات
٢٠٩	باب القرض	٢٨٨	باب ذوى الارحام
٢١١	باب الرهن	٢٩٠	باب ميراث الحمل والحنفى
٢١٦	باب الضمان	٢٩١	باب المفقود
٢١٧	باب الحوالة	٢٩٢	باب ميراث الغرقى واهل الملل
٢١٩	باب الصلح	٢٩٣	باب ميراث المطلقة والافرار
٢٢٣	باب المحجر	٢٩٤	باب ميراث القاتل والمبعض والولاء
٢٢٧	باب الوكالة	٢٩٥	كتاب العتق
٢٣١	باب الشراكة	٢٩٦	باب الكتابة وامهات الاولاد
٢٣٥	باب المساقاة	٢٩٧	كتاب النكاح
٢٣٦	باب الاجارة	٣٠٢	باب المحرمات فى النكاح
٢٤٢	باب السبق	٣٠٥	باب الشروط والعيوب فى النكاح
٢٤٣	باب العارية	٣٠٨	باب نكاح الكفار
٢٤٥	باب الغصب	٣١٠	باب الصداق
٢٥١	باب الشفعة	٣١٥	باب وليمة العرس
٢٥٤	باب الوديمة	٣١٧	باب عسرة النساء
٢٥٧	باب احياء الموات	٣٢١	باب الخلع
٢٥٩	باب الجمالة	٣٢٤	كتاب الطلاق
٢٦٠	باب اللقطة	٣٢٨	باب ما يختاف به عدد الطلاق
٢٦٢	باب اللقيط	٣٣٠	باب الطلاق فى الماضى
٢٦٣	كتاب الوقف	٣٣٢	باب تعليق الطلاق
٢٦٨	باب الهبة والعتبة	٣٣٩	باب التاويل والشك
٢٧٢	كتاب الوصايا	٣٤٠	باب الرجعة

كتاب الايمان ٣٤٢

كتاب الطهار ٣٤٤

كتاب الايمان ٣٤٧

كتاب الصدق ٣٤٩

كتاب الرضاع ٣٥٥

كتاب النفقات ٣٥٧

باب نفقة الاقارب ٣٦٠

باب الحضانة ٣٦٣

كتاب الجنائز ٣٦٥

باب شروط القصاص ٣٦٨

باب استيفاء القصاص ٣٦٩

باب العفو عن القصاص ٣٧٠

باب ما يوجب القصاص فيادون النفس ٣٧١

كتاب الديات ٣٧٣

باب مقادير ديات النفس ٣٧٥

باب دية الاعضاء ومنافعها ٣٧٦

باب الشجاج ٣٧٨

باب العاقلة ٣٨٠

باب القسامة ٣٨١

كتاب الحدود ٣٨٢

باب حد الزنا ٣٨٣

باب حد القذف ٣٨٥

باب حد المسكر ٣٨٦

باب التعزير ٣٨٦

باب القطع في السرقة ٣٨٧

باب حد قطاع الطريق ٣٨٩

باب قتال اهل البغي ٣٩١

باب حكم المرتد ٣٩٢

كتاب الاطعمة ٣٩٣

باب الزكاة ٣٩٥

باب الصيد ٣٩٧

كتاب الايمان ٣٩٨

فصل في كفارة اليمين ٣٩٩

باب جامع الايمان ٤٠٠

فصل وان حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرها ٤٠٢

باب النذر ٤٠٢

كتاب القضاء ٤٠٤

باب ادب القاضي ٤٠٦

باب طريق الحكم وصفته ٤٠٧

باب كتاب القاضي الى القاضي ٤١٠

باب القسمة ٤١٠

باب الدعاوى واليانات ٤١٢

كتاب الشهادات ٤١٢

باب موانع الشهادة وعدد الشهود ٤١٤

فصل في عدد الشهود ٤١٥

فصل في الشهادة على الشهادة ٤١٦

باب اليمين في الدعاوى ٤١٧

كتاب الاقرار ٤١٨

فصل اذا وصل باقراره ٤١٩

فصل في الاقرار بالجمل ٤٢٠

6529
512

